

ع ٤٢

مكتبة المحققين طباطبائي



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه عکسی ع/٤٢

٤٢/٥
مطبوع في
كتب مطبوعات

مطبوع في
كتب مطبوعات

سليم
عنه
عامة

كتاب

النصيف من الملبسوط

في الفقه

لشيخنا طائفة الفقه ونبس الفقه
الحقه ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
قدس سره الفدوسي

مما دخل في هذا الكتاب
هذا الكتاب

في الفقه
في الملبسوط
في النصيف

مكتبة المحققين طباطبائي



بسم الله الرحمن الرحيم رتب
كتاب السبق والرمية

قال الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن باب الحيل هو من بعد
الله وعدوكم وروى عقبه بن عامر ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان القوة
الرمي الى ان القوة الرمي الى ان القوة الرمي ووجه الدلالة ان الله تعالى امر
الرمي واعد رباط الحبل للحرب والعدو والاعداء لذلك لا بد من العلم
والنهاية في العلم المسابقة بذلك ليدل واحد منهما نفسه في باوع النهاية
والحذوق فيه فكان ضمن الامة دليل على ما قلناه وقال تعالى قالوا يا ابا ناسا
ذهبا نسبق وتردنا يوسف عدونا عافا خيرا بالمسابقة وروى عن ابي ذر
عن نافع عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يسبق الا في نعل او خف
خافرو وروى لا يسبقون الماء وروى يفتح الماء فالتلون مصدر مشتق من
فعل سبق يسبق سيقا والسبق بالفتح العوض المخرج في المسابقة فابن النبي
صلى الله عليه وآله واليه السبق وهذه ثلاثة وقال ابو ليلى كسئل انس بن مالك
كنتم تراهون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال نعم راى رسول الله
صلى الله عليه وآله على فرس فسبق فسر بذلك هو اعجبه وروى عن ابن عمر ان النبي
الله عليه وآله سابق بالحبل المضرة من الحمى التيبة الوداع خمسة اميال الى
سته ومن تبيته الوداع الى مسجد بني زريق ميل في المشهور في الخبر الحبل المضرة
بمخيف الميم وروى المساحي المضرة بفتح الصاد وسد يد الميم وروى المهرى
عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله ناقة
يقال لها العضاء اذا سابت سبقت فاعراى على فرس سبقا فاعتم المسلمون
فقال يا رسول الله سبق العضاء فقال جوارحها رفع شيئا في الارض الا اوضعه



ذيب

قال

رحم

بني

وفي بعضها لا يرفع شيئا في الناس الا موضعه وروى عن عائشة قالت كنت مع رسول
الله صلى الله عليه وآله في غزاة فقال للقوم تقدموا فبقوا موافقا لابي يعلى
اسبقك فسبقته برجل فسبقته فلما دان غزاة اخرى قال للقوم تقدموا فبقوا
وقال تعالى اسبقك فسبقته فسبقني فقلت قد سبق فقال يا عائشة هذا من سلك
ولست بدت وروى ان النبي صلى الله عليه وآله قال من يقوم من الابرار يترامون فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله والله انما مع اخبر الذي فيه ابن المادرج فامسك الحرب
الآخر وقالوا ان يغلب حرم فيه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لهم ارموا فان
ارمى معكم فمرى مع كل واحد منهم رشقا فلم يسبق بعضهم بعضا فليز الوايتراون
واولادهم واولاد اولادهم لا يسبق بعضهم بعضا وروى عن بعضهم قال عليه
والله السبل اننا ضلوا واحتضوا واحشوشنا ومعددوا قوله تناسلوا يعنى
تراهاوا والنضال للرمي واحشوا يعنى احشوا حفاة واحشوشنا يعنى السوا
الحسن من السبايل اذا ان تعبادوا الحفا ومعددوا يعنى تكوا البعة معدد
فاتها افصح اللغات اسرها وعليه اجماع الامة لانه لا خلاف بينهم في جوارحه
واما الاخلاق واعيان المسابيل فاذا انقر جوار ذلك الجملة فاللام فيما يجوز
المسابقة عليه ومما لا يجوز فما تضمنه الحشر من النضال والحاف والنضال
ضربان احدهما تشابه وهو للجمع والآخر التهم وهو للعرض المزاريق وهي الردييات
والرماح والسيوف كل ذلك من النضال ويجوز المسابقة عليه بعوض لقوله
عدوا لهم ما استطعتم من القوة ولقوله لا يسبق الا في نعل او خف وحاف وذل ذلك
بيننا وله اسم النضال اما الحف فخران ابوقيلة فاما السبل فيجوز المسابقة عليها
لقوله فما اوحفتم عليه من خيل ولا رحا ولا نحر ايضا والرحا لابل ولان النبي صلى
الله عليه وآله سابق بناتنه العضاء فاما الفيل فقال قوم لا يجوز لانه ليس

واحتف



بنية محقق طباطبائي

ما بكر ونفرو وقال احرور وهو الاظهر لما قوى عندنا لغوم الخبز واما المسابقة
على الخيل فحاز لقول النبي صلى الله عليه وآله وخافرو لقول الله ومن رباط الخيل هتوف
به عدا الله وعدوكم وقوله من خيل ولا ردار عليه اجتماع واما البهائم فحاز
فقال قوم لا يحوز المسابقة عليها لانها لا تكثر ولا تفر وقال احرور جاز وهو
الماقوى لغوم الخبز فاما ما لم يرد فيه الخبر فمذهبنا انه لا يحوز المسابقة لان النبي
عليه السلام لم يزل المسابقة في المثلثة الاشياء فذلك المسابقة بالاقدام
او بالرجل او على ان يدحوا حجرا او على المضارعة او بالطير خمسة مسابيل فالمسابقة
بالاقدام تكون على ضربين اما ان يتعاديا واما سبق صاحبه فهو السابق ويكون
المدرى شيئا معلوما فهو جازر بلا عوض بلا خلاص وفي كونه بعوض فيه خلاف
وقد بينا ان عندنا لا يحوز بحال من اجازة استدراك روي ان النبي صلى الله عليه
واله سابق عابسة واما المسابقة على ان يدحوا حجرا او بدفعة من مكان الى
مكان لغيره المشد فلا يحوز بعوض وغير عوض لانها لا يقاتل بها والمسابقة
بالمضارعة بغير عوض اجازة قوم وبغوض فيه خلاف من اجازة قال لما روي
ان النبي صلى الله عليه وآله خرج الى البطح فرأى يزيد بن ركانه يرمي عنزاً له فقال
في النبي هل لك ان تصارعني فقال له النبي صلى الله عليه وآله ما سبق لي فقال شاه
فصارعة فصرة النبي عليه السلام فقال له يزيد هل لك العود فقال النبي ما سبق
لي فقال شاه فصارعة فصرة النبي صلى الله عليه وآله فقال النبي عليه السلام
هل لك العود فقال النبي ما سبق لي فقال شاه فصارعة فصرة النبي فقال النبي
عليه السلام اعرض علي الإسلام فما اثار وضع جني على الارض فعرض عليه الإسلام فاسلم
فردد عليه كغفلة والاول اقوى انه لا يحوز لغوم الخبز فاما المسابقة بالبطور فان
كان بغير عوض جازعدهم وان كان بعوض فعلي قولنا وعندنا لا يحوز للخبر فاما المسابقة

بالحق

الحديث
الذي
يأتي

المسابقة والرياء قال قوم يحوز وقال احرور وهو الصحيح عدا بالخبر
المسابقة جمع سبق وهو المخرج للسبق كما اخذوا ذلك من ثلثة احوال اما ان يخرج
غيرهما او هما فان كان الامام نظراً فان اخرجته من ماله جاز لما روي ان النبي صلى
الله عليه وآله سابق بين الخيل وجعل بينهما سبقاً وفي بعضها سابق بين الخيل وامن
وان اراد اخرجته من بيت المال جاز ايضا للخبر ولان فيه مصلحة للمسلمين وعدة
للقنات وان كان المخرج لذلك غير الامام جاز عندنا ايضا وقال بعضهم لا يحوز
لان الله من المعاونة على الحجاج وليس ذلك الا للامام والاول اقوى لان فيه نفعاً
للمسلمين فالتفريع على هذا ان قال لا يشترط ان يسبق الى داره عشرة دراهم صح
لان كل واحد منهما يبذل ان سبق وحده فاما ان قال لا يشترط من سبق فله عشرة
ومن صلى فله عشرة وقوله صلى يعني حادي راسه صلى من صلى من السابقين الصلوات
احصوا فان ادا سوى منهما في العطية فان لم يدخل بينهما ثانياً لكان حاسه لان
كل واحد منهما لا يكدر ولا يجهد لانه ان سبق فله عشرة وان ادخل بينهما ثالثاً
وقال في المثلثة سوا وصلى فله عشرة صح لان كل واحد منهما يبذل وعنده
خوفا ان يكون البايع سابق ولا حصل هذا اذا سوى بينهما فاما ان قال صلى في العطية
فقال للسابق عشرة وللمصلي خمسة فان ادخل بينهما ثالثاً لكان كل واحد حاق
بكونه لثالثاً ما حارسياً وان لم يدخل بينهما ثانياً لكان قوم لا يصح لان كل واحد
منهما لا يخلو من جعل وقال احرور يصح وهو الماوى عندي لان كل واحد منهما
معدود محرم على تحصيل الاية هذا اذا كان المسبق غيرهما فاما ان المسبق احدهما
فقال ايضا سبق فله عشرة ان سبق انت فللك عشرة وان سبقنا فلا حار هذا
عد قوم ولا يحوز عند احرور والاول اقوى لان الاصل حوازة المالك ان سبق كل
كل واحد منهما صاحبه فخرج كل واحد منهما عشرة ونقول من سبق فله عشرة

معافان لم يدخلهما محلا وهو الفم اربعه لما روي ان النبي صلى الله عليه
 وآله قال من ادخل فم سائر فم سائر قد اذن ان يسوق فهو حمار وان لم يامن فليس
 بهمار والدلالة من اول الخبر وهما لو ساقا وادخلا بينهما ثانيا واما ان
 سبق معناه اي قد ايسر ان يسوق لضعف فم سائر وقوة الآخر فهو حمار لانه قد
 علم وعرف انه لا يسبق ولا ما خاض ساقا فاذ لم يختر هذا ومعها ثالث قد ايسر ان يسوق
 فان لم يختره لم يكن معهما ثالث كان اولي هذا دليلا الفم اربعه وعدياته
 تمتع حواره لان اصل الباجه فاما ان ادخلا بينهما ثالثا لم يكن رتبة لغوا
 ان سبق تلك السقان معهما وهذا خبر عديم وعذر اخر من لا يجوز ولما اول افعى
 لان اصل حواره فعلى هذا اذا ادخلا بينهما محلا نظرت فان لم يكن رتبة لغوا
 لم يمتها وهو ان كان على يد دون ذلك واحد منهما على عربي حواد فامسأه
 فمار للخبر الذي قد معناه وان كان فم سائر فهو الفم اربعه فم سائر لانه عليه
 التسليم من ادخل فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 عشرة وادخلا بينهما محلا لا يخرج ساقا ولا اي المنة سبق فله السقان معا
 فان ساقا على هذا سبق احد المسبقين واما المحلل والآخر معا فان السقان معا
 للسابق تسبق سبق نفسه وسحق سبق غيره وقال بعضهم يسبق سبق نفسه ولا
 يستحق سبق غيره والاول اصح للخبر المتقدم ويترفع على هذا سبع مسائل
 حلالا فيها مع هذا القابل واربعة حلالا في خلافها اذا سبق اليك كلهم
 اتوا الغايه معافا بها يجوز ذلك واحد منهما مال نفسه ولا شيء للمحلل لانه ما سبق المسقان
 معا واما المحلل فحل واحد منهما محورا مال نفسه ولا شيء للمحلل لانه ما سبق المالة
 سبق المحلل وحده واما المحلل المسبق معافا فله سبقتا واما المارحة
 التي فيها اختلاف فم سائر ان يني على المحلل الاول سبق احد المسبقين والمحلل معافا واما

المحلل فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 سبقا المسبق الآخر وقال المخالف يجوز المسبق السابق سبق نفسه ويلون العشر
 للمحلل لانه لو سار له المسبق السابق كان فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 اخر من هذا لا يسبق اليه وقد سبق المخالف فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 المسبقين وصلى المحلل واما المحلل فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 سبق اللان على قول المخالف يكون العشرة التي للمخالف المحلل لانه سبق الماختر المالة
 سبق احد المسبقين واما المحلل والمسبق الآخر معافا للسابق محورا مال نفسه وسبق
 الماختر وعلى قول المخالف محورا السابق مال نفسه ولا شيء للمحلل لانه ما سبق احد
 المارحة سبق احد المسبقين وصلى المسبق الآخر واما المحلل فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 المسبقين معافا وعلى قول المخالف للسابق سبق نفسه والمسبق الثاني سبق نفسه ولا
 شيء للمحلل لانه ما ختر عنهما اذا قال احبني احام او عدة لغيره انفس من سبق فله
 عشرة فان وافا القوم معافا فلا شيء لواحد منهما لانه ما سبق احد فلم يوحدها
 فان وافا منهم واحد اخر المافون كان له العشرة وان وافا تسعة واما العاشر
 العشرة للسبعة فاذا قال من سبق فله عشرة ومن صلى فله خمسة فان سبق خمسة
 وصلى اربعة واما العاشر فان لمن سبق عشرة ولمن صلى خمسة وهم اربعة ولا شيء
 للآخر فان سبق واحد وصلى مائة واما العاشر فلمن سبق عشرة ولمن صلى خمسة
 ولا شيء للعاشر فان سبق ثلثة وصلى اربعة واما العاشر فلمن سبق عشرة ولمن صلى
 اربعة ولا شيء للماضي وعلى هذا اذا الهادي العنق والكل الهابل وهو العالي
 ما بين اصل العنق والظهر وهو من ان يحل مكان المسام من البقر وهو مجمع الكفر فاذا
 تشبه هذا فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر
 او مختلفين فان ساقا من لغيره عول بعنق فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر فم سائر

او سخصه او بالذ قد سوي ما ان كانا محلفين في حلقه مثل ان يكون طول
 احدهما ذراعاً وطول عنق الآخر ذراعاً وسراً فان سبق القصير الطويل بالمقادير
 او سخصه فقد سبق ودل ذلك الراسان سواء ان سبق الطويل القصير فان كان
 الرباد في حلقه لم يكن سابقاً لان ذلك أطول حلقه بالسرعة عذوه وان كان السبق
 من الرباد في حلقه كان سابقاً والاعبار في السبق بالذراع الهادي عند الرباد وقال
 شاذ الاعبار بل اذ قد استوفى قد سبق عليه السلام يفتي المشايخ كفي رها
 اذا احدهما سبق الآخر بآذنه والاول اقول ان احد الفريقين رفع عنقه قليلاً
 فان هو السابق ان ذات اذن الجرسق وانحر المراد به صراط المسير المبالغه
 كما قال من يمسح الله ولو لم يمسح قطاة يعني الله له بيتا في الجنة وانما اراد المبالغة
 في اللبس المثل لا يجوز المسابقة حتى يكون ابتداء العابه التي تحرر بها وانها العا
 التي تحرر بها معلوماً ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وآله سابقون الخيل للفرس
 من الخفصا الي شبه الوداع وبين الذي لم يصر من شبه الوداع الى مسجد بني زريق
 شرطه ان يكون الغايه التي تحرر بها واحده ولا يحلف لهما العاينان فلو احدهما
 ابتعد من الاخر في اتمام المناضلة فاذا تناضلا على الاصابة جاز وان تناضلا على
 ابهما بعد ما قال قوم محرو وقال احررون لا يجوز والاول اقول ان الضال يتم
 شتم على المسابقة بالخيل والرمي معاً ولان احدهما اسم بهديه فالمناضلة
 في الرمي والرهان في الحمل واما قولهم سبق فهو من الضداد سبقة بمعنى اخرج
 السبق وسبقة احرز السبق جميع حكام الرهان معبده في الضال الامن وجه
 واحد وهو ان المسابقة لا تصح حتى يعثر الفريق ومنى تقول لم يستبدل صاحبه
 عذره في الضال الى حناج الى بعض القوم ومنى ايسر كان ان يستبدل لان المقصود
 من الضال الاصابة ومعرفة حارب الرمي وهذا الحلف اجل القوم والقصد

في المسابقة معرفة السابق ولهذا اختلفت اجلا والفرس وادع المنقول لم يفتح غيره
 مقامه لانه قد يكون ذوا اول او خيراً منه وليس كذلك القوم لان المقصود
 معرفة جاذبه فعل قوم نذهب لقوم عدها مقامها بالاصح المناضلة الماسبق سراط
 وهو ان يكون الرشق معلوماً وعذر الاصابة معلوماً وصفة الاصابة معلومة
 والمسابقة معلومة وقدر الغرض معلوماً والسبق معلوماً وان سطر طامبار
 او محاطة اما الرشق بكسر الراء وعذره عن عذر الرمي يقال رشق وجهه وسيد
 وبالفارسية دست فوه وجهه مخا ان يقولوا عند الغرض من رموه
 الى الاحرف قالوا وجهه واما الرشق بفتح الراء وعذره عن الرمي يقال قرش رشق وعلام
 رشق اذا كان رقيقاً وليس للرشق عذر معلوم عند الفقهاء بل على اي عذر يتفق
 عليه وعند اهل اللغة عبارة عما بين يمين اليدين واما عذر الاصابة فان قال
 الرشق عشرون والاصابة خمسة وكوهذا وصفة الاصابة معلومة وهو ان يقال
 حواي او حواصر او حوار او حواسق وقيل حواصل ومنه يقال حصلت مناصلي اي
 سبقته واحواي ما وقع بين يدي الغرض وجا اليه اي سوي اليه ومنه قيل احواي
 يجيوا اذا جاء من مكان الى مكان او حواصر ما كان في حواي الغرض ومنه قيل احواي
 لها من حواي الرجل او حوازي ملحد من الغرض ولم يثبت فيه واحواي ما فتح
 الغرض وثبت فيه واحواي اسم للاصابة اي صابة كانت الاصابة عر هذه
 الاسماء لانه ليست من شرائط المناضلة وهو الماروق والحارم والمرداف والمراق
 هو الذي يقع في الغرض ويهد فيه ويقع في الحائز والحارم والحارم والحارم
 عبارة عن الذي يحرّم حاشية الغرض ثبت فيه او لم يثبت المرداف هو الذي
 يقع في الارض قبل الغرض ثم ثبت في الغرض واما المسافة فهو ما بين الهدفين
 لا بد ان يكون معلوماً فقال ما يادرج اولها به ويحوه واما الغرض فبدا

أولاً الهدف ثم العرض فالهدف هو الراب المجمع الذي سب فيه العرض وخطبه
 او عدد ذلك العرض هو الذي سب الهدف بقصد اصابته وتكون من رواق وجلد
 او حشب وورق او مرطاس والعرض الرفعة من الشق الثاني الرفعة ما نصب
 في الراب المجمع وقال بعض اهل اللغة العرض هو الملقح عند المصوت في الراب
 المجمع وقد العرض يكون معلوماً يقال سب في شبر او اربع اصابع في
 اربع اصابع واما السبق والفرع فعبارة عن المال المخرج في المناصلة وقال ابن
 السبق والخطب والندب والفرع والفرع والفرع عبارة عن المال المخرج واما المبادرة
 فان مادراً جديهما الى اصابة مع تساويهما في عدد الرمي والمحاظة في عدد الرمي
 والمحاظة ان يبادر احدهما الى اصابة مع تساويهما في عدد الرمي بعد اسقاط ما
 تساونا في اصابة فالسبب الاول شرط واما دليل المبادرة والمحاظة قال قوم هو
 شرط وقال اخرون ليس بشرط والفرع على المبادرة والمحاظة فقد قلنا ان اللبا
 ان يبادر احدهما الى اصابة مع تساويهما في عدد الرمي اذا وجد احدهما فقد
 فضله بانه شرط الشق عشرون اصابة خمسة وعلى هذه الصورة جميع ما ذكر
 من المسائل فما بعد رمي كل واحد منهما عشرة واصاب كل واحد منهما خمسة فقد
 تساونا في عدد الرمي والاصابة فما فصل احدهما صاحبه ولا يربحان ما بقي من الرشق
 لانه مخرج عن المبادرة فان كانت كالحا فمى كل واحد منهما عشرة فاصاب احدهما خمسة
 والآخر اربعة فقد فصل صاحب خمسة فاما ان رمي كل واحد منهما خمسة عشر فان
 اصاب كل واحد منهما خمسة ففصل احدهما صاحبه ولا يربحان ما بقي وان اصاب
 احدهما خمسة والآخر اربعة فقد فصل صاحب خمسة وعلى هذا اذا كان رمي كل
 واحد منهما عشرة فاصاب كل واحد منهما خمسة ففصل احدهما صاحبه وان اصاب
 احدهما اربعة والآخر خمسة فقد فصل صاحب خمسة وهذا اصل مني تساوا

يوجب

وعدد الرمي والاصابة معاً قبل اكمال الرشق لم يكملاه ومضى در احدهما الى
 صابة مع تساويهما في عدد الرمي فقد فصل صاحبه وعلى هذا اذا واما المحاظة
 فقد قلنا ان يبادر احدهما الى عدد اصابة مع تساويهما في عدد الرمي بعد
 اسقاط ما تساونا فيه من اصابة فان عدم هذا لم يفصل احدهما صاحبه بانه
 الرشق عشرون اصابة خمسة على ماصور ياها رمي احدهما عشرة فاصاب خمسة وفي
 الاحر عشرة فاصاب خمسة كما ان ذلك واما الرشق فان كانت كالحا فمى احدهما
 عشرة فاصاب عشرة ورمي الاحر عشرة فاصاب خمسة كما ان خمسة وفصل
 الاحر لعل الرشق وعلى هذا اذا بادر احدهما الى اصابة مع تساويهما
 في عدد الرمي بعد اسقاط ما تساونا فيه من اصابة لم يحل من احدهما ان
 يكون هذا اكمال الرشق وفصل احدهما فان كان هذا اكمال الرشق فقد فصل المفرد لبا
 صابة بانه رمي كل واحد منهما العشرين فاصابها احدهما كلها واصاب الاحر خمسة
 عشر كما ان خمسة عشر خمسة عشر وانفرد احدهما بخمسة فقد فضله هذا اذا حصل
 لذلك اكمال الرشق واما ان حصل هذا قبل اكمال العرض وهو ان يبادر احدهما الى اصابة
 مع تساويهما في عدد الرمي بعد اسقاط ما تساونا فيه من اصابة فطالب صاحب الاول
 صاحب الاخر بالرشق فقال صاحب الاول قد فصلت لاري ما بقي من الرشق
 عليه الرمي ام لا لم يحل من له الاول من احدهما ان يكون له فائدة او فائدة
 له فان لم يكن له فائدة فقد فصل صاحب الاول ولا يحل اكمال الرشق من ان رمي
 خمسة عشر فاصابها ورمي الاحر خمسة عشر فاصاب خمسة فلا يحل اكمال الرشق
 فيه ان رمي صاحب الاول ما بقي من الرشق وهو خمسة فصاحبها كلها فصاحبها الى خمسة
 التي له فائدة ورمي صاحب الاول ما بقي فخطبها كلها وله خمسة عسقاطا
 عشرة عشرة وفصل صاحب الاخر خمسة وهو عدد اصابة فلهذا اكمال الرشق

في اصابة

أولا الهدف ثم الغرض فالهدف هو الرائي المجموع الذي سبب فيه الغرض وطائفة
 او عدد ذلك الغرض هو الذي سبب الهدف ونقصا اصابته وتكون من رواق وجلد
 او حشب وورق او برطاس والغرض المرفعة من الشئ الباقي الرقعة ما نصبت
 في الراب المجموع وقال بعض اهل اللغة الغرض هو المعلق عند المصوب في الراب
 المجموع وقد الغرض يكون معلوما يقال سبب في شئ او اربع اصابع في
 اربع اصابع واما السبق والفرع فعبارة عن المال المخرج في المناصاة وقال ابن
 السبق والخط والندب والندب والفرع والوجه في عبارة عن المال المخرج واما المبادرة
 فان ما در اجد هما الى الاصابة مع تساويهما في عدد الرمي والمحاظة في عدد الرمي
 والمحاظة ان يبادر اجد هما الى الاصابة مع تساويهما في عدد الرمي بعد اسقاط ما
 تساونا في الاصابة فالسنة الاولى شرط واما ذكر المبادرة والمحاظة قال قوم هو
 شرط وقال اخرون ليس بشرط والفرع على المبادرة والمحاظة فقد قلنا ان اللبا
 ان يبادر اجد هما الى الاصابة مع تساويهما في عدد الرمي اذا وجد احدهما فقد
 نضله بانه شرط الترتيب في الاصابة خمسة وعلى هذه الصورة جميع ما يذكر
 من المسائل فيها بعد رمي كل واحد منهما عشرة واصاب كل واحد منهما خمسة فقد
 تساونا في عدد الرمي والاصابة فافضل احدهما صاحبه ولا يربحان ما بقي من الرشق
 لانه مخرج عن المبادرة فان كانت كالحا فمى كل واحد منهما عشرة فاصاب احدهما خمسة
 والآخر اربعة فقد فضل صاحب خمسة فاما ان رمي كل واحد منهما خمسة عشر فان
 اصاب كل واحد منهما خمسة فافضل احدهما صاحبه ولا يربحان ما بقي وان اصاب
 احدهما خمسة والآخر اربعة فقد فضل صاحب خمسة وعلى هذا اذا كان رمي كل
 واحد منهما عشرة فاصاب كل واحد منهما خمسة فافضل احدهما صاحبه وان اصاب
 احدهما اربعة والآخر خمسة فقد فضله صاحب خمسة وهذا اصل معنى تساوي

الوجه

في عدد الرمي والاصابة معا قبل اكمال الرشق لم يملأه ومعنى يادرا اجد هما الى
 صابة مع تساويهما في عدد الرمي فقد فضل صاحبه وعلى هذا اذا اقاما المحاظرة
 فقد قلنا ان يبادر اجد هما الى عدد الاصابة مع تساويهما في عدد الرمي بعد
 اسقاط ما تساونا فيه من الاصابة فان عدم هذا لم يفضل احدهما صاحبه بانه
 الرشق عشرة واصاب خمسة على ماصور ياها رمي احدهما عشرة فاصاب خمسة وفي
 الآخر عشرة فاصاب خمسة كما قلنا ذلك واملأ الرشق فان كانت كالحا فمى احدهما
 عشرة فاصاب عشرة ورمي الآخر عشرة فاصاب خمسة كحاطا خمسة خمسة وفصل
 الآخر يملأ الرشق وعلى هذا اذا ابادر اجد هما الى الاصابة مع تساويهما
 في عدد الرمي بعد اسقاط ما تساونا فيه من الاصابة لم يحل من احدهما ان يملأ
 بلون هذا اكمال الرشق او حصل الجملة فان كان هذا اكمال الرشق فقد فضل المفضل
 صابة بانه رمي كل واحد منهما العشرين فاصابا احدهما كلها واصاب الآخر خمسة
 عشر كحاطا خمسة عشر خمسة عشر وانفرد احدهما بخمسة فقد فضله هذا اذا حصل
 لذلك اكمال الرشق واما ان حصل هذا قبل اكمال العشرين وهو ان يبادر اجد هما الى الاصابة
 مع تساويهما في عدد الرمي بعد اسقاط ما تساونا فيه من الاصابة فطالب صاحب الاول
 صاحب الرشق فاما الرشق فقال صاحب الرشق قد وصلك الرمي ما بقي من الرشق
 عليه الرمي ام لا لم يحل من له الاول من احدهما ان يملأ بلون له فائدة او فائدة
 له فان لم يكن له فائدة فقد فضله صاحب الرشق ولا يحل اكمال الرشق من الرشق
 خمسة عشر فاصابا ورمي الآخر خمسة عشر فاصاب خمسة فلا يحل اكمال الرشق
 فيه ان رمي صاحب الاول ما بقي من الرشق وهو خمسة فاصابا كلها فيصمها الى خمسة
 التي له فائدة ورمي صاحب الرشق ما بقي فخطها كلها وله خمسة كحاطا
 عشرة وعشرة وفصل صاحب الرشق خمسة وهو عدد الاصابة قلنا ان يملأ الرشق

الوجه

ما يعي واما ان كان لصاحب اليد فائدة ما حال الرشق فقد يكون الفائدة ^{الفائدة}
ينقل صاحب اليد وقد يكون ان تساوي صاحب اليد في المصانة وقد يكون ان مع
صاحب اليد ان بعد دعد المصانة بيان ذلك ان ينقل صاحب اليد صاحب اليد
فان في احدى عشرة نصيب ستة ورمي المهر عشرة نصيب واحد وفي الرشق
عشره نصيبا صاحب الواحد نصيبه احدى عشر وكطها صاحب الستة فليكون له
ستة ولهذا احدى عشر مخاطبة يبقى لصاحب احدى عشر خمسة فنضله بذلك واما
المساواة فان رمي احدى عشر خمسة عشر نصيب عشرة ورمي المهر خمسة عشر نصيب
خمسة فاذا اجملا الرشق صاحب احدى عشر خمسة وما بقي نصيبه عشر اصاب
وكطها صاحب المهر فليكون لكل واحد منهما عشرة ونساوبا وسقطا واما ان
يمنع صاحب اليد ان بعد دعد المصانة مثل ان رمي احدى عشر خمسة عشر فاصاب
احدى عشر ورمي المهر خمسة عشر فاصاب احدى عشر الرشق اصاب صاحب اليد
ما بقي هو وهي خمسة صار له سبعة واحط صاحب المهر عشرة ما بقي فاسبق له احدى
ثم مخاطبة ما تساوي فافيه من المصانة سبعة سبعة حصل لصاحب المهر عشرة
فان لم يزل هذا واجد منى في الفاحش اول فافيه اما ان يرجع الى ان ينقل صاحبه
او مساويه في عدد المصانة او منعه من المهر احدى عشر المصانة فهل له المطالبة
ما حال الرشق ان لم قال قوم ليس له ذلك لان صاحب اليد قد بادرا الى المصانة
مع تساويهما في عدد الرمي بعد اسقاط ما تساوي فافيه من المصانة فوجب
ليكون باطلا فهو كما لو تناصلا مبادرة فبادرا حدهما الى المصانة مع تساوي
عدد الرمي فانه قد ينقل احدى عشر صاحبه وقال احرور وهو المهر عدي
له مطالبة ما حال الرشق لان فافيه لانه ربما فضل او اسقط ماله من
الفضل او يساوي فليد اذ ان له المطالبة ما حال الرشق وفادق المبادرة لان

موضوعها على الاخط ما تساوي فافيه من المصانة واذا بادرا حدهما الى المصانة
مع تساويهما في عدد الرمي فلامعنى ما حال الرشق فان الفضل بينهما اذا تساوا
او باطلا واخرج كل واحد منهما سقفا وادعلا بينهما محلا وهل ذلك من
العقود اللازمة قال قوم من العقود الحارة كالمجالة وقال احرور من
العقود اللازمة كالمجارة والمقوى الاول فمن قال من العقود اللازمة قال
لرم ولم يرم الوفاية ومضى اياها احدى عشر ان يخرج منه نفسه بعد التلخيص لمناضلة
او قبل التلخيص وبعد العقد لم يزل له ذلك ومن قال من الحارة قال هو كالمجالة
وانهما اراد اخرج نفسه من السبق فان له ذلك وعلى القولين وعلى القولين صح ان
يكون العوض فيه عينا او دينا فاذا تم المصال بينهما سوا قيل انه حار او لم يرم
فقد اسحق السبق لك فان كان عينا حلت للمناضلة مسحقا حار امواله فان اخطا
تملأها احررها وان شا اطعمها اضجابه وان كان العوض دينا طالبه فان منعه
حكم الحاكم عليه به كما قضى عليه في سائر الدون فان كان مورا استوفى وضع
ما ساعلى ما ذكرناه وان كان مورا كان المناضلة احدى العمار فان كان مفلسا صر
معهم وهل يجوز احدى الرهن والصين بالسبق لم حل من احدى الرهن اما ان يكون المسبق
عينا او دينا فان كان عينا لم يحر احدى الرهن والصين به سوا كان قبل المصال
او بعد المرافع منه لانه لا يجوز احدى الرهن والصين به سوا كان المسبق دينا
فان كان بعد المرافع من المصال جاز لانه لرم على القولين لان العمل قد وجد وان
كان بعد العقد قبل المصال فمن قال هو عقد اجارة فلا يصح لانه رهن او حين
بالمجزة في المجارة وهو جائز ومن قال جعله منهم من قال يجوز له قوله تعالى
ولمن حابه حمل بعير وانابه رعيم ولم يعلمه بغيره وقال احرور لا يصح لان الرهن
والصين كل واحد منهما عقد لازم ومال كالمجالة حار ولا يسوق للحار باللام

رضلتي

قال اللبابة وهو المسمى بالصحة المناضلة حتى يكون المستحق معلوما لانه ذلك
معاوضة بالبيع فاذا ثبت ذلك فيه اربع مسائل ان قال سفلت عشرة
على انك ان تظلي فلان عشرة ولا ارمي ايدا او ارمي شراي يعني انك ان هذا
باطلا لانه شرط بكل ما هو مبدون في مخرج فيه فان فاسدا او اذا سفلت الشرط
فسد النصال للمانية قال ان تظلي فلان بئرا حال فقصر خطه بقدره
النصال للمانية قال على انك ان تظلي فلان عشرة ويعطى فقصر خطه كان
فاسدا لان موضوع النصال على ان الناصل باخذ ولا يعطى وهذا شرط عليه
اذا انصل ان يعطى وهذا فاسد وان كان احد منهما قد سبق صاحبه ولا
محال بينهما وهذا فاسد الرابعة قال تظلي فلان عشرة لانا اننا صح لانه استسأ
معلوم من معلوم صح وان قال على انك على عشرة الا فقصر خطه كان باطلا لان
قيمة الفقير محمول فاذا حذف من المعلوم كان محمولا فلهذا ابطال النصال اذا
تناضلا فسبق احدهما صاحبه فقال ان تظلي فلان عشرة شرط ان يطعم السبق اصحابك
والنصال باطل وقال قوم الشرط باطل والنصال صحيح وهو قوي فمن قال المناضلة
صحيحة قال سخطي الما قبل المسمى وهو بالجواب ان اطعم السبق اصحابه وان شاء
لا يمنع ومن قال المناضلة باطله فمتا صلا فان الناصل هو المسبق محال
وان كان الناصل هو المسبق لم يسحق المسبق في العقد الفاسد وقال
قوم يسحق اخره المثل بالبيع والصلح والجاراة وقال اخرون لا يسحق سئل
على انما حكره المثل في الموضع الذي يكون فيه العامل عمله وعادته تنفعه الى البلاد
كالغرض الفاسد يجب عليه احره من العام الى ان توفى عليه عمله فيما علا بفعه
اليه اذا اتساقا بطر فان كان السبق بالخيل فانهما يجريان معا في زمان واحد
سبق احدهما صاحبه لان السابق من سوي الى الغاية وان السابق بالمناضلة

فلاية

فلا تذا ان سدا احدهما قبل صاحبه لانها لو بدرا معا لم يعرف المصيب منهما ولم
تستفد بالمناضلة حرقا لم لا يحلوا من احدهما ان يكون المناضلة بشرط ان
يبدأ فلان فاذا فعل احدهما كان على ما شرط وان اطلقاها من غير شرط فمضى الذك
بدا او لا يحلوا النصال من احدهما ان يكون في احدهما قد سبق صاحبه
او لم سبق فان كان في احدهما قد سبق صاحبه قال قوم يفرغ بينهما لانه
لامرته لاحدهما على صاحبه وقال اخرون النصال فاسد وان لم يكن اوى عدي
وان لم يكن في واحد منهما اخرج السبق بل اخرج احدهما او غيرهما قال
قوم ان كان المسبق احدهما اذ هو لان له مرتبة وان كان غيرهما كان انجبارا اليه
بعدم اتهما شاقا وقال قوم النصال باطل لان موضوع النصال على ان يكون
للمسبق منزلة وان كان اخرج العوض منه السنة النصال ان يكون له غرضان
وهذا فان يرمون من عند احدهما الى الآخر ثم يمشون الى الذي هو اليه فيأخذون
سهماهم وينفقون عنده ويرومون الى الذي ابتدوا منه لما روى عن النبي صلى الله
عليه وآله انه قال ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة فاذا ثبت هذا وروى
غرضين ووقفوا قد رموا او لا من عند واحد الى الآخر فبدأ احدهما الرماة اما
بالشرط او بالقرعة او بالتسبيح على ما فصلناه فاذا مشوا الى الآخر وجعلوا
سهماهم للرمي لم يكن للذي بدأ من عند الاول ان يبدأ من عند الآخر بل سدا غيره
على ما يروونه لان موضوع المناضلة على المساواة بين المسابطين بليل
ان المسافة في الكل واحدة فاما الكلام في كيفية الرمي فان اطلاق المناضلة
تقصي المراسله ان يرمى سهما وسهما كذلك حتى ينفذ الرشق لها عادة الرماة
فان شرطاً غير ما يقتضيه الاطلاق مثل ان يرمى عشرة وعشرة ورشقاً ورشقاً
جازوا اذا عرض احدهما للمناضلة غرضاً فاضطرر بيمينه لاجله مثل ان اعرى الرماة

المساواة

فخرج السهم من اليمن الى اليسار وذلك ان من شأن السهم ان يسير على اليمين
صاحبه فزاد في الزرع فعبث القوس فمر على اصل سبابة يساره اوله قوسه
في م او انقطع وتره او عرض الطريق عارض غير سبق اسر سبالة مثل ان وقع بهيمة
او غيرها او بعد عنها او طيرا او انسانا واستلبه ربح في احد كتيبه فتغير نزعه
وجعلته حتى عرض عارض اضرب فيه لاجله لم يعتد بذلك السهم عليه من الخطا
انه احطاه لان احطاه ما كان لسور رمية فيرد اليه لبعده رمية وسمى حصلت
الاصابة مع العارض قال قوم يعتد عليه خطا وقال آخرون لا يعتد عليه وهو
الافوى اذا تجاوز سهمه الحدف مع العارض قال قوم يعتد عليه وقال آخرون
لا يعتد عليه قد قلنا ان الحاسق ما ثق الغرض وثبت نضله فيه واحاد وما
خدرسه ولم يثقبه فاذا شرط الاصابة خواسق فرمى فاصاب الغرض فيه ثلث
مسائل احداها ثقبه وثبت نضله فيه وحسب له اصابة لانه حق الثانية
خدرش الغرض ولم يثقبه لم يعتد له اصابة وكان خطا لانه شرط ان يثقب وهذا
خارق للمالئة ثقب الغرض ثقبيا يصلح للحسق غير ان السهم سقط ولم يثقب فيه قال قوم يحسب
خاسقا لانه ثقب الغرض وانما يثقب طامع وهو ان يثقب السهم من تحت حجة اوله
غلط منعه البقاء فيه وقال آخرون وهو الافوى انه لم يعتد به خاسقا لان
الخاسق ما يثبت فيه نضله وهذا ما ثبت اذا شرط الاصابة به بطلقة وهي
انحو اصل حتى اصاب الغرض بوجه مثل ان خرق او خسق او خرم او حرق قال
اصابة لم يعتد له لانها شرط هذا اذا كانت الاصابة منها خواسق فرمى احدها
فاصاب الغرض ثم سقط السهم فاذا رمى الرامي انه خسق وانما سقط ولم يثبت
في الغرض لغلط لقيه من خصاة او نواة او غيرها وانما صاحبه لم يخل من
امرنا ان يعلم موضع الاصابة ولا يعلم فان لم يعلم موضع الاصابة فالقول

كسبه
في
اليمين
اليسار
اليمين
اليسار



بنية محقق طباطبائي

قول المصاب عليه لان المصلح الاخص وهو قوله مع مية نظرا فان لم يكن فيه غلط
لا حصاة ولا ما يرد السهم عن الثابت فيه فالقول قوله فلا عين لان الظاهر ان
سقوطه لسور رمية وان كان فيه شيء من هذا فالقول قوله مع مية لان
ما يدعيه الرامي محلي فاما ان عرف موضع الاصابة نظرا في الموضع فان لم
يلن فيه ما يرد السهم عن الثابت فيه فالقول قول المصاب عليه ايضا لما مضى
وان كان هناك ما يرد السهم من خصاة او نواة فان لم يكن السهم خرقا فالقول
قول المصاب عليه ايضا لانه لو كان الامر على ما ادعاه الرامي لكان السهم
قد فتح المدان بهان ان المانع ما كان وراه من خصاة وان كان السهم قد خرق
ما في وجهه اخصاة وبلغ النصل الى اخصاة فمن قال المسئلة الاول يعتد له
به خاسق قالها ايضا مثله ومن قال لا يعتد له قال لا يعتد بها فسادا عليه
حتى رمى ثانيا لانا لا نعلم هل خسق ام لا اذا كانت الاصابة خواسق فرمى احدها
فوقع سهمه في يمينه كانت الغرض او في مدار خلويان فنقب الموضع وثبت السهم
في الهدف وكان الغرض ملصقا بالهدف وهل يعتد به خاسقا ام لا قال قوم
ينظر في الهدف فان كان قويا لقوة الغرض مثل ان كان الهدف حابطا او طينا
جامدا قويا فهو حاسق وان كان الهدف ضعيفا او لم يكن لقوة الغرض الرب
والطين الرطب لم يعتد به عليه ولانه لانه مرة مستدل قد ذكرنا ان خرم وهو
ان يقع السهم في حاشية الغرض فخرمه وثبت فيه مثل ان قطع من حاشية قطعة
وثبت فيه او شق حاشية ثبت فيه فان الغرض محطاب بعض السهم وبعض السهم
لا يحط به من الغرض شيء كذا اذا كان كذلك فشرط ان يثقب فخرم قال قوم يعتد
به خاسقا لان الحاسق ما يثبت فيه ومخط الغرض يجمع دور السهم وهذا ليس
وقال آخرون انه خاسق لان الخاسق ما ثق الغرض وثبت فيه وهذا هو حود

او قال اني معجبا بالعمه دون العربيه نعم ما شرطاه ولم يلحق احدهما ان يعدل عليه
 بعد الشرط فاما ان وقع على قوس معينه من النوع ففلا يلون الرمي هذه لم تعين وان
 له ان يعدل الى غيرهما سواء كان محاجه او لغرض حاجه لان المصل والمقصود في النضال
 الرامي والقوس تبع فوان لم ان يستبدل الله من غيرهما لفتا فان كان هذا في الهار
 لم يجر حتى يعثر القوس واذا عثر بعينها لم يعدل عنه الى غيره لان المصل هو القوس
 فالرجل تبع له النضال فالقوس في الرهان والقوس في النضال والرجل في الرهان فان اراد الر
 هان ان يستبدل بالذات لغيره او لغيره لم يجر وان اراد ان يستبدل بالرجل جاز
 وان اراد ان يستبدل في النضال بالرجل لم يجر وان اراد ان يستبدل بالقوس جاز فان بقى
 القوس لم يقيم غيره مقامه وان كانت القوس في مقامه وارتبه مقامه كذلك النضال ان
 مان الرامي لم يقيم غيره مقامه وان التمس القوس فام عدها مقامه فان شرط في
 النضال قوسا معينه على الرامي بعينه فان النضال فاسد لانه شرط ما ليس من
 مصلحه النضال المشترط هو التجرد والحر يد هو الشتر المحيط باللس الشتر المحل والعري
 والمحروزة هي التي حول الشتر والمعايق الخيوط التي يعايق بها والعرض ما دار عليه الشتر
 فان شرط اصابته الشتر فاصابه كان اصابته وان اصاب العري والشتر لم يكن اصابته
 لانه ليس من الشتر وان شرط اصابته العرض فاصاب الشتر او الشتر او العرض كان اصابته
 فانه عرض له فان اصاب الجمل قال قوم يعتد به لانها من حمله العرض وقال اخرون
 لا يعتد وهو الاقوى لان العلاقة غير العرض اذا اعتد ايتهما فاضا على الرمي
 عشرون والاصابه خمسة واراد احدهما الزيادة في عدد الرشق او في عدد
 الاصابه وامنع الآخر عليه فمن قال انه عهد لا يتم لم يجر ان يزداد ولا ينقصا
 منع بقا العقد لا جارة والبيع فان تقاسما العقد واستانفا ما يتفقان عليه
 جاز ومن قال شو عهد جابر على ما احتراه قال ان كان المطالبه بذلك قبل الشتر

باري

على الرمي او بعد التلبس ولم يلحق احدهما على صاحبه مزية مثل ان كانا في عدد
 الرمي والاصابه سواء ارفاها طالبت فصاحبه بالخيار ان سا اجابه وان سا انصرف
 او جلس لانه عهد جابر وان كان احدهما مزية على صاحبه مثل ان رمى احدهما
 عشرة فاصاب اربعة ورمى الاخر عشرة فاصاب ستمين وان طالب بذلك من الاخر
 كان بالخيار وان كان المطالب لم يلحق الاقل قال قوم صاحبه بالخيار لانه عهد جابر
 وقال اخرون له المطالبة بذلك لا تلو اجزنا ذلك حتى يلحق المصل اذا احداوى
 اسرو على انه مفعول طالب الزيادة وجلس فامر ان ينضل وهو الاقوى اذا كان
 الرشق عشرون والاصابه خمسة فرمى احدهما عشرة فاصاب ستمين ورمى الاخر عشرة
 فاصاب ستمين ففما احدهما صاحبه ارم ستمين فان اصابته ففما لم يجر موضع
 النضال ان يعرف احدهما فافاد فعلا هذا رما نضال بجذفه وايضا فان
 هذا يؤدى الى ان يكون الما ضل مضو ولا المنضول نا ضلا ودليل يجوز بيانه يكون
 لاصاحبه اصابته اربعة ولصاحبه اصابته واحدة فقال صاحب الما لاصاحبه
 الما قل ارم ستمين فان اصابته فقد تظني فرمى فاصاب فضله والمنضول اصابته
 الما وهذا لا يجوز فان كان هذا قبل التلبس بالعقد او بعد ذلك لان تقاسما ثم
 قال ارم ستمين هذا فان اصابته فلان ياربها جعله فيها فيه عرض صحيح
 اذ اقال له ارم عشرون ستمين فان اصابته الما من خطاء يك فلك ياربها قال قوم
 يصح لانها جعله صحفة لرجل له عشرون عقدا فقال ان جيتني بالشرهم فلك يارب
 صحح وقال بعضهم لا يصح لان العرض مقابل عمل مجنون الاول اصح فان قال
 له ارم عشرون وناضل نفسه فان اصابه الما لشره فلك كذا فان اصابه الما لا يصح
 ان ناضل نفسه اذ انا ضل ارمى احدهما فاصاب بالانضال وهي اصابته فان انتفع
 السهم بامس واصاب السهم في اصابته لانه اجود رمي واحسنه وان اصاب بالشر

وهو الفوق لم يزل أصابه ودان عليه وان أصاب بهما اعتدله بأصابه الفصل
يحتدله بالقدح لاله وله عليه اذ ارى مسجده فاصاب فوق سهم في الغرض فظن
فان كان الذي في الغرض قد ثبت نصلة فيه وثقبه بطوله الى جانب المرامي لم يعتدله
ولا عليه لان بينه وبين الغرض قدر يطول السهم الذي في الغرض فلا يعلم ما يكون منه
لو لم يقع في فوق السهم وان كان السهم الذي في الغرض قد نفذ في الغرض الى فوق
فوقع هذا الثاني في فوق الاول فان كان الشرط الاصابة المعتدله أصابه لانا نعلم
قطعا انه لو الاول أصاب الغرض وان كان الشرط الخواشي لم يعتدله به وله عليه
لانا نعلم هل يخشون ام لا فاما ان ثبت له ول نصلة في الغرض وثقبه بطوله خارج منه
فاصاب فوقه وبسبح عليه فاصاب الغرض اعتدله أصابه لانه انما اصابت بخارجه
رسمه اذا شرط ان يحل من اراد ايجلوس والنزول فحل لم يحل ان يكون الشرط
للعقد او بعده فان كان بعد العقد فمن قال هو لازم فان وجوده وعدمه سواء
ومن قال جائز قال لو ثبت في العقد لهما شرطا مقتضى العقد وان كان الشرط
مفارا للعقد فمن قال هو لازم ابطال العقد ومن قال جائز فمن قال لا واحد
الترك لم يقدح في العقد ومن قال لمن عليه الفضل ان يحل في عقد النضال باطلا
لانه مخالف لوجوب العقد اذا تناضلا على رشي معلوم واصابة معلومة على
انه سقط عنه واحد من الخطاين باعتدله به وله عليه فان النضال باطلا
اذا شرط نوعا من الشيء تعين ذلك النوع اما العربية او العجمية ولم يزل احد
العدول عنه فاما ان عيّن نوعا من النوع لم يغيره وان لم يغيره الى
غيرها اذا عقد انضالا ولم يذكر اقدار المسافة بين موقف المرامي وبين الغرض
فان النضال باطلا فاذا ذكر احدهما في العقد لم يغير الزيادة فيها ولا النقصان
ومن قال هو جائز اجاره وان لم يذكر فيه الغرض الصغير والبير فالنضال باطل

وللأناضلا ولم يذكر اقدار ارتفاع الغرض عن وجه الارض كان ملروها لما يقع به
من المراع وان تركه جار لان ارتفاعه معروف ويصرف في طلاقه الى المعروف
بين هبله والمسافة لا عرف فيها ومتى شرط اقدار ارتفاعه عن الارض لم يجر خصه
وطر فحده عند من قال هو عقد لازم اذا كانت المسافة ما بين شخصين جار طاردا
انه سلك بعض اصحاب النبي صلى الله عليه واله ليمتثلوا لكون العدو فقال
اذا ادناوا على ما بين وجهين راعا فالتاهم بالنبل وادناوا على اقل فالتاهم بحاره
فاذا ادناوا على اقل من ذلك فالتاهم بالرماح فاذا كان على اقل من ذلك فالتاهم
بالسيوف لانه القرب والبلاد وعرف بخداد ما بين وجهين وعرف مصر ما بين
فان كانت المسافة ثلثا به وخمسين لم يجر لانه عقد لا على الوفاء به بل ان الاصابة تفضل
وتعذر وقيل انه ما كان من اجل على ربع مائة ذراع ويصعب الاعتناء بعام
الجهنني فاما اذا كانت المسافة ما بين ما بين وجهين وثلثا به وخمسين قال يوم يجوز
لان الاصابة مع هذه المسافة معادة وقال اخرون لا يجوز لان الاصابة تفضل
عالمنا اذا كان المرمى عشرة والاصابة ثمانية فما دونها جاز وان كانت الاصابة تسعة
ولا يعتبر العاشر لم يصح وان كانت الاصابة من العشرة تسعة او عشرة وقال قوم
يجوز لانه يمكن الوفاء به وقال اخرون لا يجوز لانه تعذر الاول هو يجر عقد
النضال على انه شاق لانه فان عقده على ان يرمي مائة رشي جاز فما حوز على رشي
واحد فاذ اصح لم يحل من احد من امان شرط اقدار ما بين وجهين بل يوم او
بطلقا فان شرط ان يكون المرمى منه ما بين وجهين كذا رشي فاصح ما شرط
لان الاغراض تجل في ما حاشا شرط عليه فلا كلام وان اراد الزيادة
في الاول النقصان على ما مضى وان وقع العقد مطلقا قضى بطلاقه المعجل
والرمي في كل يوم من بعد العدة الى الليل فان الرمي طول النهار والمبني عليه

وما لا يدعيه من الماء والشرب وجاهد المسان والطهارة والصلوة وددك ما دار
 عذرا لا يقع الرمي بالريح العاصفة وددك ما طرقت به بل الوباء وفسد الرمي
 المرض فهو خرج حتى يروى العارض وانما اللبل الطمع الرمي على المعادة ما جرت به ليل
 لما ان شربط الرمي ليل ولا فمجلد يرمي ليل او ان كان الرمي من اعداك وان لم
 يكن من اعدائك فالضوء من شمع ومشعل وكودك ملون على ما شرطه اذ ارمي بهما فاصا
 فان الرمي في بعدة ولا يملك المبادرة فيدهش ولا ان يطول المراسل بالمشح
 او تقوم شهمة او ان يفوق البطل ويرثه طال للمطول حتى يرد يد صاحبه فيسلي ليلته
 التي سلاها في المصانة ومضى اطل الرمي اللام عند الرمي وهو اذا اصاب فخرج
 وطول اللام هي عنه لانه لا يحاط صاحبه فيشوش رمية وددك المشاهد سعي له
 ان يقل اللام ولا يهر لمصبت ليل يسر فلب صاحبه اذا اختلفا في موضع النصال فقال
 بعضهم عن من الغرض وقال خرون عن شماله ان الذي له البداة له ان يلق حيث شافا
 رما من هذا المكان مضيا الى الهدف الاخر فان المادي منه المناضل الاخر لم يرمي
 احدهما ابتداء من الغرض لانه هو التسوية بين المناضلين فاذا ابتدا الاخر من الاخر فقط
 حيث شاف ان البداة له كذا اول هذا اذا شاف ان اذ اعلى هذا اعداؤه فرمى
 احدهم ابتداء من غرض ثم صاروا الى الماني افرعنا ليل الاخرين فاذا خرجت الفرعة
 لا حدهما وقف حيث شافا فاذا عاد الى الاول في الماني ابتداء لفرعه اذا عقد ايضا
 واختلفا فقال احدهما مستقبل الشمس وقال الاخر مستدبرها فقدم قول من طلب
 المستدبر لان ذلك هو العرف وان اشترط ان يكون الرمي بوجه الشمس كان على ما شرطه
 لما هما على هذا خلا لوشط الرمي ليل المحور للجماعة عقد النصال لسا صلوا اخرين
 كما عورى بين الرمي في احد رما فاذا ثبت جاز فاهم فيقتنون الرجال ليل
 حيا لالفرعة لانه ان كان عقد احارة او جعلية فان الفرعة لا يدر خطها فاذا صاروا

عليه
 وتخرج

من الفرعة لانه لانه فان ارادوا الفرعة لسعي كل فريق بالفرعة لم يحمل
 للمهاد لانه عد من خالف ولقوى في نسي انه لا مبالغ منه ثم ينظر فان اتفقا على المادي
 نال اختيار فلان جارا وان اختلفوا وقالوا لالارض لالفرعة حاز المراع هاهنا من
 خرجت فرعة بدرا فاختر رجل فاذا اختلفا بدرا لالاخر فاختر رجلا وددك لالا
 رجلا حتى تقسم الجماعة فاذا اصابوا واختر من كل فريق رجل واحد اهل حربة
 فان جعلوا في كل فريق معا الى واحد من احدا يحزن لم يحز لانه منهم وفي ذلك لانه يقدم
 اعداؤهم من حربه ونوخر اعداؤهم من احدا يحزن لالاخر اذا ناضلوا اخرين فقال احدهما
 اما اختار الرجال على ان سبق لم يحزن موضع النصال على ان يكون احدهما افضل
 لما حل اخرج السبق ولو قال نال اختار الرجال على ان من اخترته اخرج هو سبق
 ولا اخرج شيئا لم يحزن لما مضى ولو قال اختارنا على ان اخرج انا السبق ان اخترت
 انت عليك اخرج السبق لالا محوز ولو قال نفع فابنا اخرجت فرعة كان هو
 المسبق لم يحزن ولا محوز ان يقول لالا مني معا على ان من اصاب منا فعلى الاخر اخرج السبق
 لانه عوض في جعلية واجارة وابها كان ولا يجوز بالفرعة ولا بالاصابة اذ اوقوا
 القسمه الرجال المناضلة محضر غريب لالراية رام قفسموه وهم لاله فونه لم يحزن
 احدا من اهل ان يهر رام او غير رام فان كان محسن الرمي جازا لعقد باطلا
 لانه ليس من اهل فاد اطل فيه بطل الذي الذي الذي في مقابلته لان القسمه
 رجل ورجل فاذا اطل فاهما لم يطل الباقي وقال قوم بطل الذي الذي على الفرقين
 فمن قال لم يطل قال اهل كل حزب بخار من القسح والامضا ليل الصفة تفرقت
 ان بان راميا فان كان احدهم فلا دلام وان كان اصلبه المرفق قال غير اهل حربة
 طناه داخرا وقد كثر اصابعه فلا ترضي فلا خيار له وكذا لو قد اصابته
 لا خيار لمحربة بل ان السطان يكون من اهل الصعة ولا يعتبر الا حذوق فيه ادا لسا

اد
 اصابعه

بالنضال ففضل أحدهما أصابة فعلى المفضول طرح الفضل يدعى بلون عدد
 الإصابة سواء لم يحرك بل موضوع النضال على أن ينزل أحدهما صاحبه يحرقه
 فإذا طرح رتبهما لم يطرح من عدد الإصابة لا يحرقه وإذا لم يصح فعله رد ما
 ويعود إلى عدد الإصابة لا يحرقه وإذا لم يصح فعله رد ما يله و يعود إلى
 عدد أصابته و يكون على الرمي على كمال الرشوق ليظهر الناضل منهما إذا تعاقدا نضالا
 وتعين اليادي منهما بالشرط أو بالقرعة وبالنسب في دار الحرب في أصاب
 أخطأ لم يعتد له به لا عليه لأنه رمي قبل وقته الرمي في الورم قبل عقد النضال
 ما لبسته الرامي من جلد يده اليسرى ستره ظهرها به خوفا أن يمر على الرمي
 معصرة والمصابع ما لبسته في اليمنى لانه يعقد بأبهامه وسبائنه على فوق السهم
 والوتر فإذا كان عليها جلد لم تعفر نفسه حين الرمي فإذا ثبت هذا وأراد الصلوة
 وهذا في يده لم يخل من أحد أمرين إما أن يكون الجلد نجسا أو طاهرا فان كان نجسا جلد
 اللب والخبر قبل الدراع وبعده أو كان جلد مينة مما نزل حمة أو لا نزل حمة فلا
 يجوز الصلوة فيه سواء كان قبل الدراع أو بعده وإن كان بجلد طاهرا وهو جلد
 ما نزل حمة مذبذوبا أو قبل الدراع وكان مذبذوبا أو كان ما نزل حمة مذبذوبا
 فالصلوة فيه غير جائزة وعندهم تحريم طاهر وللراي أصلي وهو في يده منع
 أن يصل بطون أصابعه إلى الأرض حين السجود وقال قوم بحريم ذلك وذلك عذرا
 إذا كان بجلد يجوز الصلوة وجملة أنه لا بد من كشف الجبهة في الصلوة ولا بد
 من ستر المرأة للباس كشف شيء من العورة وكور كشف الرجلين وسترها واليدان
 مثل ذلك وقال قوم لا بد من كشفها الصلوة في السلاح جائزة لقوله وإذا كنت
 فيهم الآية وروى سلمة ابن الألويع قال قلت لرسول الله صلى على القوم والفرز فقال
 طرح القرن وصل القوم والقرن جعبة التي يكون في الساب فان كانت حقة

بالخطأ على الجعبة وأن كان راس السهام عسوف أو ذال القرن فإذا ثبت أنه حارب
 بالسلاح على ثلثة أضرب محرم ومكره ومباح فالمحرم ما كان نجسا مثل أن يكون
 من جلد نجس أو ريش ما لا يولد حمة عليه كحاسة من دم ونحوه والمكره الطاهر
 عن الصلوة كالقرن والرمح والمباح ما كان طاهرا لا يشغله كالسيف والخنجر والسكين
 إذا حصل له حل ليد هذا السهم فإن أصبت ثلثة عشره صح ما لا تجعله وإن قال أرم
 به فإن أصبت ثلثة عشره وإن أخطأ فعلت عشرة فهذا باطل إذا اختلفا فقال أحدهما
 تقف يا أيها الميمر ذلت السماء وقال الآخر من يدى العرض على دراع أو ذراعين قال
 كما شرط أدلك بالشرط أم لا وإن كان مطلقا جلا على العرض فإن كان العرض ذراعا
 أو ذراعا السعال أو بين يديه حمة عليه وقد قرعنا أن الناس من قال الخار
 إلى الذي له البذرة وهو الأول إذ سبق أحدهما صاحبه عشرة فقال إن نضلتني
 فهي لك لما فلا شيء لك فقال ثالث سبق أنا شركتك الغنم والعزم فإن نضلتني
 نصف العشرة وإن نضلتني في نصف ما سبقه كان باطلا ودلك لا يسو ولا واحد
 منهما عشرة وإذا خلا بينهما محلا فقال إبع لل واحد من السبقين أنا شركتك
 الغنم والعزم فإن نضلتني العشرة علينا وإن نضلتني العشرة لنا لانه إذا نضمت
 أو نغرم من يناضل فينضل أو ينضل فاما إن كان ناجية فلا شيء له ولا عليه إذا كان
 سبق أحدهما صاحبه على أن يكون اليادي من الوجهين أي إذا كان باطلا كان
 موضوع على المساواة وإن قال أنا ابتدئ من الوجهين ثم انت من الوجهين جاز
 لأنه لا تفاضل فيه إذا عقد النضال على الرجل وأحدهما معه ثلثة رجال لم يحرر حتى
 يكون الرجال معلومين بالمشاهدة أو بالصفة فاما مطلقا فلا يجوز لأنه غرر
 إذا شرط الإصابة هو أي على أن من خست مني دار نجاسه قال قوم يجوز موضوع
 أن ينزل أحدهما صاحبه يحرقه ومن خست داره من الذي جباها النضال

انه اذا مل من لقت عن القتل فلم يفعل فقتل وصار حصة للجميع وهو خص
قول العرب القتل انقى للقتل لان من قتل اربعة عشر حرفا وقله القرآن عشرة احرف
لفظ القتل متكرر وعذوبة اللفظ بين السماء والارض وقال تعالى وجنا عليهم
فيها ان النفس بالنفس الى قوله واخرجهم من ارضهم فان قيل هذا اخبار عن شرع من بعد
واحوال عنه ان ذلك وان كان شرعا لم يهدم فقد صار شرعا لانه دليل الاجماع
على انه قرى النفس بالنفس بصرى والعين بالعين وعافا لئلا يجاز عن سرعة
دم والرفع استئناف حيل لنا وقرى ابو عمرو واخرجهم فصا من والمعنى ما قلناه وروى
انس قال كبرت المسمع بنت مود وهي عمته ان شتيه جارية من الانصار فطلب الهوم
القصاص فابوا النبي صلى الله عليه وآله فلم صلى الله عليه وآله بالقصاص فقال انس
من انصرهم انس بن مالك واو الله لانهم تشبهوا رسول الله فقال رسول الله يا انس
الله القصاص من صلى الهوم وقبلوا الارض فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان
من عباد الله من لو اقسم على الله لارة موضع الدلالة ان النبي عليه السلام قال
كتاب الله القصاص وليس في الكتاب بالنس بالنس الا هذا ثبت لك انه شرع لنا وروى
عن النبي عليه السلام انه قال لا يحل دم امرئ مسلم الا باحد ثلث كفر بعد ايمان وزنا بعد
احصان او قبل نفس بعد نفس وروى ابو شريح الشعبي قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله من اثم اثم باخر اعة فليعلم هذا القليل من هديل وانا والله عاقلة فمن
حل بعدة قبيلة فاهله بن خيرين ان احصوا فلو وان احصوا فلو الدية كل
حل شخصين تنكح في ماء وهما واستون حرمتها حرى لقصاص بينهما والمدا في الدما
والنساوي في الحرم ان يحد حل واحد منهما بقدر صاحبه فاذا اتحا في الدما فقتل
حل واحد لصاحبه فيقتل احدهما في واحدة واحدة واحدهما في واحدة واحدة واذا فاضل
الدية عذبا وعندهم لا يردوا عذبة واحدة ولا حلا في العبد والعبد والامة بالامة

والامة بالعبد والعبد بالامة واليهودي بالعراقي والمجوسي باليهودي والنصراني بالمجوسي
قال السري حله طه واحدة ولهذا انوار ثوابهم بعضهم من بعض اذا قتل مسلم دافرا القتل
به سواء كان معاهدا او مستامنا او جيبا فالمعاهد هو الذي والمستم من دخل اليها
بامان في رسالة او حاجة من تجارة وكوفا وامرأت من دارها يامنا مقاطعا في دار
دارا محربا معه خلق فاذا ثبت انه لا يقدور عليه فعليه التعزير وعليه الفدية
فاما ان قتل دافرا واثم اسلم القاتل قبل القود او جرح دافرا ثم اسلم الجرح
ومات المجروح فانه يستوفى منه حال سلامه ما وجب عليه حال صحته عدا كفا
وقال الامام اعني لم يقتل به وهو الصحيح عدي لعموم الاخبار حتى الشا جديته
في قتل المومن بالادب فقال حريسا موسى بن اسحق الانصاري قال حريسا او على عثمان
الانصاري قال تهدم الى اي يوسف رجل في يده مسلم قتل دافرا فادان نفسه
به وكان على راسه يوسف رجل في يده دقاع فبأوله الرقاع وجلس منها رقة
فقال ما ليك الرقة فقال فيها شعر فقال هبها فاعطاه فادافها شعر لسائر
بعد ادتي دار نكحي ابا المصراحي بقول

ما قاتل المسلم بالادب جرح وما العادل كاتجاسر
يا من يخذل دوا طرافها من قها الماسر وشا عبد
جاء على الدين ابو يوسف عتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا وابلوا على دينهم واصطبروا فلما جرد للصابر

فاخذ ابو يوسف الرقة ودخل على الرشيد فاحبره فقال له احل في فلما كان
المجلس لما قال ابو يوسف وليا القتل انوني شاهدين عدي من شهدان عدي
انه كان يودي اجزية فتعذر ذلك عليهم فاخذ رمة واخذ الله ادا قتل حمر
عبد لم يقتل به سواء كان عبد نفسه او عبدا غيره فان كان عبد نفسه عزرناه وعليه

وعليه القارة وان كان عبده غرر وعليه القارة والقيمة وفيه طريق
 اذا قتل عبدا عمدا محضا قتل به فيقتل العبد والعبد والامة بالامة
 بالامة والامة بالعبد لقوله تعالى والعبد بالعبد والامة بالامة وان قتل عبدا
 ثبانا القود تحت على القاتل فان القود لسيد لان العبد ملكه وهذا يدل ملكه
 الملك للمالك وهو باختيار بين القتل والعفو فان قتل فلا دلام وان عفا على مال تحلفت
 قيمة المقتول برفقة القاتل ولم تحلف قيمة القاتل من ثلثة احوال ما ان يكون وفوقه
 المقتول واكثر واقل فان كانت قيمة وفوقه المقتول فسيده باختيار بين ان
 يفديه او يسلمه للبيع فان فداءه زال بالارش عن رقبته عبده ولا دلام وان سلمه للبيع
 تطر فان بيعه بوفوق القيمة فلا دلام وان بيع بالارش كان المفضل لسيدته وان بيع
 فلا شيء على السيد لانه ليس عليه الكرم من تسليم عبده وقد فعل وان كانت قيمة الارش
 فسيده باختيار ايضا من ان يفديه او يسلمه للبيع فان فداءه فلا دلام وان سلمه للبيع
 فان اهل ان يباع منه بقدر ما تعلق برفقته دار الباقى لسيدته وان لم يزل يبيع
 المال ببيع واحد قيمة ارش حياته والباقي لسيدته وان كانت قيمته دون قيمة المقتول
 فالسيد اصبا باختيار بين ان يسلمه للبيع او يفديه فان سلم للبيع نظر فان بيع بما تعلق
 برفقته مثل ان اشتراه راغب فزاد فيه فلا دلام فان اشترى بغيره فزال الفصل
 بسقط ولم يزل على سيده شيء فان اراد السيد ان يفديه فبكم يفديه قال قوم
 بغيره لا عبدا لانه لا يحب عليه المثل من قيمة عبده وقال جرون يفديه بالارش حياته
 بالغاما بلوغ الاول اقوى والمالي اظهر في رواثنا وهذه مسئلة تتلوه فيقول اذا
 حتى العبد تعلق ارسل حياته برفقته فان اراد السيد ان يفديه فبكم يفديه عند
 قوم باقل الامرين من قيمته وارش حياته لانه ان كانت قيمته اقل فليس عليه
 غرض قيمة عبده وان كانت حياته اقل فليس عليه غيرها وعذا خرب باختيار بين ان

سقط به بارش حياته بالغاما بلوغ او سلمه للبيع لانه قد رغب فيه راغب فيستر
 بذلك لقدمه او المر وهذا اظهر في رواياتنا على ما بيناه وان قتل عبدا
 لرجل دفعة واحدة فالقود عليهم كلهم مثل الاحرار فاذا اثنى هذا فسيده المقتول
 باختيار بين الفضايل والعفو فان اقتصر فلا دلام غير ان عندنا ان اذا اثنى على
 قيمة عبده وجب عليه رد ما فضل وان كان منهم دفعا لقيمة او دوا فلا
 شيء على من لم يعبد ذلك احد وان اثار العفو فان عفا عن المال تحلفت قيمة عبده
 برفقته فيكون برفقة كل واحد منهم عشر قيمته وكان ذلك المقتول بكل القيمة على
 ما فصلناه اذا قتل عبدا ولو كان سيده على ما شرعناه حرقا محروقا فان عفا
 عن خمسة وقبل خمسة كان له لانه اثار قتل المال والعفو عن المال له اذا قتل
 خمسة وعفا عن خمسة تعلق برفقته كل واحد منهم عشر قيمته فلم ينفك خمسة نصف قيمة
 فاما ان قتل عبدا واحدا عذب لرجل ليل واحد منها عبدا نفرد به فان عفا على
 ما تعلق برفقته قيمة كل واحد منهما ولو كان سيدا باختيار على ما فصلناه اذا
 قتل عبدا واحدا واذا اثار القود قدمنا الاول لان حقه اسبق فاذا قتل
 سقط حق الثاني لان حقه مشق برفقته فاذا اهلك سقط حقه كما لو مات وان اثار
 الاول للعفو على ما تحلفت قيمة عبده برفقته وكان سيد الثاني باختيار فان عفا
 على ما تعلق برفقته ايضا برفقته فصار بينهما برفقته ولو كان سيدا باختيار
 على ما فصلناه في الواحد وان اثار الثاني الفضايل ففعل فاذا فعله سقط حق الاول
 عن رقبته لانه تعلق بالاعير فاذا اهلك تلف حقه كما لو مات فان قتل عبدا بغير
 دانا باختيار بين القود والعفو فان عفا تحلفت القيمة برفقته ويكون سيده
 باختيار على ما فصلناه اذا كان العبد المقتول لو اثار ففداءه فلا دلام وان
 عفا احدهما على مال ينفك قيمة عبده برفقته القاتل وان عفا مطلقا على

فلما سقط القود سقط حق السيد الآخر من القود من القود لا يتعصر وعندنا
 سقط حق الآخر من القود اذا اراد مقتدا ما عفا عنه الماول وذلك لقول ولان
 احرا اذا عفا احدهما لم يسقط حق الآخر من القود من قال يسقط الآخر لقول ثبتت
 نصيبه برقبته القابل بعد تعلق رقبته كل قيمة العبد المقتول ملون بحكم فيه الماول
 عفا وان اعفاه بعد الوفاة لم ينفذ الحق لان الميت يلحقه الحق وان اعفاه
 قبل ان يقتل ثم قتله بعد كان المقصود والعفو الى واريه دون المعوق فان لم يلبس
 له وارث مناسك القصاص ملو له فيكون الجيار بين القود والعفو على ما وصله
 السيد سواء دية العبد اذا قل قيمته ما لم يزد قيمة على دية الحر فان زاد عليه
 لم يلبس فيه المادنة المحرقة فيه خلافاً فاداست هذا فاللام فصل في قيمة وضمان
 اطرافه اما قيمته فما ذكرناه سواء قتله عمداً او خطأ واما اطرافه فان ذهبت
 مثل ان قطع قاطع فيها نصف قيمته وان غصبه فذهبت عده الغاصب فعليه
 قيمة ما نقص وان كان ذلك ثلثي قيمته وان قوالت عليه جنايته وضمانه مثل
 ان غصبه فضمنه بالميدية وقطع يده فضمنه بالجناية فعليه الدية من ضمانه
 الجناية او اليد فان كان ضمان الجناية اقل فعليه ضمان اليد وان كان ضمان اليد
 اقل كان ضمانه نصف القيمة ارش الجناية لانه قد ضمنه جل واحده من الماله اذا قيل
 الرجل دله لم يقتل به حال سواء قتله حراً بالسيف او ذكاً او على اي وجه قتله
 عدواً وعندنا المزمع وقال بعضهم يقتل به على تفصيله فاذا ثبت انه لا يقاديه
 فعليه التعزير والنفارة واذا قتله جده فلاحق داهياً وكذلك كل جلد وان علا
 فاما المام وامها لا وامها ان لم يقتل عدواً بالوكلة وعندهم لا يقتل بالاباء
 اذا انداعى رجلان لسطا لم يلحقه بهما معاً خلافاً لم يلحقه بهما او بالمرتين
 فاذا لم يلحق بهما اقر عن ايتهما فخرج اسمه الحقة به وعندهم باللقاة

عوا

الذكر في الاطراف

في ضمان

الكثر

او يزل حتى يبلغ فيسبب الي من تاسمها فان يادرافقتلاه قبل ان يلحق واحد
 منهما فلا قود على واحد منهما لان احدهما يجوز ان يكون هو الماول فان رجعا
 عن الاعتراف به معاً لم يقبل رجوعهما لانه قد حكم بان احدهما ابوه فلا يقبل
 رجوعه عنه لرجل اذ في لفظهم قال ليس مني لم يقبل منه فاذا لم يقبل رجوعهما
 لم يقبل واحد منهما فان رجع احدهما واقام الآخر على اعترافه ثبتت نفسه من الاعتراف
 وانقضى عن المذلة لهما قد اتفقا على ان هذا ابوه فحكما بقولهما ان احدهما ابوه
 باعترافهما واقاربهما وسقط الاخر فاما ابوه فلا قود عليه نصف الدية لو ارث
 الولد واما الاخر فهو اجنبى شارل الابن في قبل ابوه فعليه القود وعندنا
 يجب ان يرد على دية رقبته نصف لدية فان عفا عنه سقط عنه القود ووجب عليه
 نصف لدية وعلى كل واحد منهما النفارة لانها اشتراكية دمه فاما ان
 امرأة بولدت على فراش رجلين مثل ان طلقا ثلثاً فلتح في عدها فانت بولدت لهما
 الشبهة اسلم من طلاق الماول ولسته اشهر من وطى الماي فانما تخرج بينهما
 فمن خرجت المفرقة عليه الحقة به وانقضى عن الآخر فان يادرافقتلاه قبل
 ثبوت نسبه منهما فلا قود على واحد منهما لجواز ان يكون هو الماول فان عفا
 لم يقبل منهما ولم يقتل واحد منهما الفاضل وان جحد احدهما ولم يجحد الآخر لم
 ينتف عن الجحد ايضا ولم يقتله بواحد منهما وفارق ادعاء اياه بم اتفاقاً على
 انه لا جحد لهما لان البوت كان بالاعتراف فسقط بالاعتراف انه لا جحد لهما وهذا
 ثبوته بالقرائن فاذا جحد احدهما انه ابوه لم يزل القرائن بحجوده فلم يقبل منه
 فلهذا لم يقبل واحد منهما به ايضاً رجل له زوجة وله منها ولد فقتل هذا
 الرجل زوجته لم يربها وورثها ولده ولم ير القصاص من ابيه لانه لو قتله
 ابوه لم يملك القصاص عليه وان لم يقتل الا في ذوقها كان لها عليه حد القذف

فلا يقتل واحد

فان مات سقط احد عنه لان وارثها وولدها وولدتها وارثا على ابيه كما لا يخفى
بقدر ابيه فان كانت بحالها ولم تلد ولدا ولم تنجب غيره فقتل الزوج لم
يرثها وورثها ولدها من غيره وورث القصاص على زوج ابيه لان زوج ابيه
لو قتل فقتل به وهذا ان قذرها ورثا كذا ولدها من غيره لانه لو قذره لكان
له فان كان له زوجة له منها ولدها ولدها من غيره فقتلها ورث ولدها منه
وولدها من غيره الركنة دون الزوج والقصاص يسقط عن الزوج لان احدهما
ها ولده وولده لم يرث عليه القصاص فيسقط ما قابل نصيب ولده وولده لملك
عليه القصاص فيسقط ما قابل نصيب ولده ويسقط نصيب الآخر لان القصاص لا
يتبع بعض وبعض مذهبنا ان نقول له القصاص بشرط ان يرث ولدها منه
فاما الدية تحت عليه لها ولده منها النصف والآخر النصف فان كانت كالحال
قذرها وجب لها ايجد فان لم يستوف حتى مات لم يرث ولده عليه ودان للآخر
ان كذره حاملا بلا خلاف فيسقط القصاص والحال ان القصاص لا يتبع بعض واحد
يرثه الكل وكل واحد منهم فلو كانوا عشرة فعقوبة ثمانية لان العاشران عد
وليس ذلك القصاص لانهم اذا كانوا عشرة فعقوبة واحدة سقط القود وقد قلنا
ان عندنا ما فرق بينهما وانه لا يسقط القصاص غير انه يحتاج في القصاص ان
يرد حق العبر وليس كذلك اكد فانه لا يسقط منه شيء ولو لم يستيف على
المال رخل له زوجة له منها ولدها ولدها قتل اباه ثم قتل اباه
فان القصاص على الثاني وهو قابل الامة دون قابل الاب فيكون القود على الثاني
لكن فرضوا اذا كان الاول قتل اباه وانما قبل القصاص على الثاني لان الاول
لما قتل اباه لم يرث منه شيئا لانه قابل وورثه زوجته وولده فموت ولده
سبعة امان عليه وسبعة امان القصاص على اخيه وورثت زوجته ثلث المال

ثم ان القصاص على ولدها فلما قتل اباه لم يرث من شيئا وورث قابل الاب
لما خلفت وهو من ثلثها وورثته من زوجها من المال ثلثها وورثته من القصاص
عليه فلما ملك بعض قصاص بعينه سقط عنه القصاص وكان له قبل اخيه بامه
فلقابل الامة على قابل الاب سبعة امان دية ابيه ولقابل الاب على قابل الامة القود
فان قتل فلا كلام وان عفا عنه ثبت له عليه دية ابيه وله عليه سبعة امان
دية ابيه وهذه المسئلة لا تنجح على اصلنا لان عدنا ان المرأة لا ترث من القصاص
سواء كانت من الدية فادابيت ذلك فلقابل الاب القود على قابل الامة وقابل
الامة على قابل الاب القود لانه المحقق بوريته قصاصه وحده فاما اذا جاز اربعة
اخوة فقتل الثاني الكبير فكل الثالث الصغير فعلى الثالث القود دون الثاني لان
الثاني لما قتل الكبير لم يرث منه شيئا وورثه الثالث والصغير نصفين بينهما وورثا القود
على اخيهما نصفين فلما قتل الثالث الرابع لم يرث منه شيئا وورثه قابل الكبير
منه ثلثة من مال نفسه وما ورثه من مال الكبير وما ورثه من القود وهو
النصف وورث جميع القود على اخيه الثالث فسقط عنه القود ووجب عليه
نصف الدية لانه اخيه الثالث وكان له قبل اخيه الثالث الصغير فان قتل عدل
وان عفا عنه ثبت له عليه حمال دية اخيه وثبت لقائل الصغير على قابل الكبير نصف
ديه الكبير فان كانت بحالها ولم يكونوا اربعة بل كانوا ثلثة فقتل احدهم واحد
منهم لم يرثه وورثه غير قابل وورث القصاص على اخيه القابل فان قتل فاقب
وان عفا عنه وجب له عليه دية اخيه فلما قتل امه لم يرث منها شيئا وورثها قابل
الميراث وورث على اخيه ان كان له زوجة وله منها اثنان فاباها ثم ان احدهما قتل اباه
وقتل الآخر امه وعلى كل واحد منهما القود هاهنا بلا خلاف لان الزوج
باين منه لم يرث الاول لما قتل اباه لم يرثه وورثه اخوه ماله وورث القصاص

فلما قتل الاخرا منه لم يرث منها شيئا ^{وورثت على اخيه}
 على اخيه القصاص بانه قتل لخل واحد منهما على اخيه القود فان دارا على
 فقتل صاحبه كان لورثة المقتول قتل القاتل المستفيد فان لم يبادر بذلك
 بشا حان فاشا فليس لواحد منهما مزية على صاحبه فيقرع بينهما فابهما خرجت
 قرعة كان له ان تقدم بالقصاص فاذا اقتصر منه كان لورثة المقتول قتل القاتل
 قودا فان دخل من خرجت القرعة صح الموالة لانه يستوي حق من القود في حياته
 وان دخل من خرجت عليه القرعة فالوالة صحيحة لانه اذا قتل بطل ووالته فان عفا
 دل واحد منهما عن صاحبه على ما وجبت له عليه دية قبلة فيكون القاتل الميم على قاتل
 المبرية به اميه ولقاتل الاب على قاتل الام دية الام لا يقتل الا بطل بالناقص وقيل
 الناقص بالاجل يصل الا بالمسلم والعبد باحر وا لولد بالوالد اجماعا على ان يقتل
 جرى القصاص بينهما في النفس جرى بينهما في الاطراف سواء اتفقا في الدية او اختلفا
 كاحترق واحترق واحترق والعبد والامة والعبد والامير والامير والامير
 والامير ويقطع الناقص بالاجل ولا يقطع الاجل بالناقص كما قلناه في النفس سواء دل
 شخص على امر القصاص بينهما في النفس كذلك يجري في الاطراف كاحترق والعبد والامير
 والمسلم هذا قولنا طردا او عكسا وعند جماعة غير ان عندنا اذا اقتصر للمرأة من
 الرجل بعض اطرافها ردت فاضل الدية اذا كان ذلك فوق ثلث الدية كما قلناه
 في النفس سواء اذا قتل جماعة واحدا قتلوا بما جاز من شرط ان يكون كل واحد
 منهم مدافعا له اعني لو انفرد بقتله قتل به وهو ان لا يقيم مسلم شارل المقاتل في قتل
 حافر ولولا الدشارل عبدة في قتل ولده والاني ان يكون جناحه دل واحد منهم لو
 انفرد بها كان هذا التلغ غير ان عندنا انهم متى قتلوا الجماعة ردت وفاضل الدية
 ومتى اراد اولياء المقتول قتل واحد كان له ورد الباقي على اولياء المقاد منه
 ما يصيبهم من الدية لو كانت به ولم يعبد ذلك حار وولها خلاص من وجه احمر

اذا جرحه اخرهما بجهة جراحة والاخر جراحة واحدة فان هما قاتلان وعلمهما
 القود فاذا تقر هذا فالولي بالخيار بين ان يقتلها وبين ان يعفو عنها وبما خذ
 من دل واحد منهما نصف الدية وبين ان يقتل احدهما ويعفو عن الآخر فباخذ منه
 نصف الدية عندهم وعندنا بوجه نصف الدية فترد الى اولياء المقاد منه
 وجملته ان الحكم فيهما لو جرحه دل واحد منهما جرحا واحدا فان اجاقه احدهما
 وجرحه الآخر عرجا فية فماتت منهما قاتلان واولياء المقتول مخيروا على
 ما قلناه اذا قطع واحد يد واحد رجله واوصحة الثالث فسرى الى نفسه فمهر
 قلة ظلمهم وولي المقتول مخير بين ان يقتل او يعفو فان اعصى كان له ان يقتل في
 الجراح فيقطع القاطع ثم يقتله ويوضح الذي اوضحه ثم يقتله لان القصاص هذا
 وان عفا نظرت فان عفا عن الدل اخذ الدية ان لا ياتوا ان عفا عن واحد على الدية
 كان له قتل الآخر غير ان عندنا انه يحتاج ان يرد فاضل الدية اذا قطع واحد
 يده والاخر رجله واوصحة الثالث ثم اندمكت الموصحة وسرى الى المقطعان الى
 نفسه فماتت فلوليته مع صاحب الموصحة الخيارات ان يقتصر منه موصحة ومن
 ان يعفو على ما اولا الاخران فمات قاتلان لان التي اندمكت لاسرابة لها
 بعد الماندما في القود على صاحبه ولو لم يكن الاخر جرحا لكانت لهما واحدة واحده
 على ما مضى فان كانت محالها فادعى صاحب الموصحة ان الموصحة اندمكت والسرابة
 من القطعين فصدقه الولي ودية القاطعان نظرت فيما يختار الولي فان اختار
 القصاص بعد تصديقه على المقاتل كان له لانه لا ضرر عليهما في القود صدقه
 فان للولي القصاص منهما وله العفو لهما فاحسار لهما لو كانت اندمكت او عفى
 على ما اولا القود على هذين وان لم يكن اندمكت فلوليته ان يقتلها ويعفو عن
 الثالث وان اختار الولي العفو على ما لم يقتل منه ولم ينفذ تصديقه على

الفاطمة وكان القول قولها انما اندمكت لانه تجزى الى نفسه وعليها ضرب فيما
 ندره اما احرفاته باحد من هذين لخال الدية ومن الذي صدقه ارض حيايته
 ولو لم يندم لم يكن له المزمع الدية واما الضرع عليهما فانهما اذا لم يندم كان عليهما
 ثلث الدية واذا اندمكت فعليهما اجمال الدية فكان عليهما ضرب في تصديقه فلهذا لم
 ينفذ تصديقه عليهما ه اذا اشترى جماعة في جرح بوجوب القود على الواحد ^{لقطع العنق}
 وقطع اليد وقطع العين فليعلم القود عددا وعدوا عما عده فيه حلاوق فاذا ثبت هذا
 فانما نقطع اجماعه بالواحد اذا اشترى كوا في اجماع معا ولم ينفذ احده بعضه
 ومعناه ان يضغوا السكين على موضع واحد ونزرها الدل على المداخ حتى لا يمتد
 فعل احدهم عن فعل الباقي فها هنا يقطعهم لان كل واحد منهم فاطع عن غيره
 اذا قطعهم رد فاضل الدية كما قلناه في النفس سواء وان اخبر اقطع واحده
 ورد الباقي ورد الباقي على المقطوع فودا ما يلزمهم من ذلك فاما ان قطع
 واحد البقي والآخر ما بقي او وضع احدهما سدينا من فوق والآخر سدينا من اسفل
 وغمرا حتى التقيا السكينان فلا قود هاهنا لان كل واحد منهما خارج بدو ليس
 بفاطع وفعلهم لا يحرم فلاحل هذا بطل القود لما قصا ص على الصبي والحموت
 اذا قتلا لما رواه علي عن النبي عليه السلام قال رفع العلم عن يده عن الصبي
 يحل والناعم حتى تنبذ وعن المجنون حتى يفوق وروى عن علي عليه السلام انه قال
 لما قصا ص على من لم يبلغ ولا مخالفه فاذا ثبت هذا فان اختلف الصبي وقيل القيل
 بعد بلوغ الصبي فقال له قتلته وانت ناع فخليل القود فقال انبل وانا صبي
 فلا قود علي قال قول الجاني لان الاصل الصغر حتى تعلم زواله وان اختلف
 عاقل هو والمجنون فقال قتلته وانت قاتل بل وانا مجنون نظرت فان كان يعرفه جاني
 واقاقيه فالقول قول الجاني لانه اعرف بوجهه وان لم يعرفه حاله جاني فالقول

قول

لا خلاف وان كان على الفلانة
 عليه وكان خطأ الله على العاقلة

قول الاول لان الاصل صحته وسلامته حتى يعلم انه مجنون فاذا ثبت هذا فان كان
 القتل خطأ فالدية على العاقلة على مقتضى اطلاق اخبارنا وقال بعضهم
 هو عذر خطأ الدية في ماله خاصة مغلظة واما العقارة ففي ماله خاصة

فصل في القود وجراح العنق

اذا جرحه بماله حرج ونفخ وبضع اللحم كالسيف والسكين والخنجر وما في
 معناه مما حرد فخرج الرصاص والنحاس والذهب والفضة والحديد واللبنة
 والبرصاج وكل هذا فيه القود اذا ما نفيه صغيرا اذا حرج او كبير صغيرا
 حاشا له او كبير له قوله ومن قبل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وهذا قبل
 مظلوما فاما ان جرحه بما سبق ليدز ولا يخرج كالمسلة والمخيط وهو شيء عريض
 حاد ولا يحد غير راسه فاما فعله القود للابيه واما ان كان صغيرا كالمسلة
 وسحوها فخرزه فيه فاما ان كان غرزه في مفصل العين و اصول الماذن والخاصة
 والتخصير فعليه القود لانه مفصل وان كان غير مفصل كالمسلة والراس والفخذ والصلب
 والعضد فان كان لم يزل ضمنا حتى مات فعليه القود للآلة ولان الظاهر انه منه
 واما ان مات من ساعته قال قوم عليه القود لانه يبرأه في الميزان كالمسلة
 وقال آخرون لا قود لان هذا الاصل غالبا كالعصا الصغيرة والاول اقوى
 للآية اذا ضربه بمقتل بقصد به القتل لما دال على الربوب والخشية الثقيلة
 والحج فعمله فعله القود وذلك لاختلافه بطل ما يقصد به القتل غالبا لانه
 ان خرقة او غرقة او غمة حتى مات او هدم عليه بيتا او طينه عليه بغير
 حتى مات او والى عليه الخنق ففي كل هذا القود فاما ان قتله بعضا حففه
 صبيلا بطرق فان كان نضوا الخلقه ضعيف القوة والبطش عويث مثل منه فهو عذر

في هذا

محض وان كان قوي الحفلة والبشر لم يكن عداً عند قوم وذللك عندنا وفي حكمة ما
ذكرناه خلاف ونحن نشرح هذه الحجة اما المتأمل يعرف متى فعله فعليه القود
واما الخوف فان خنقه بيده او يديه اولف على حلقه حبلاً او منادى ولم يزل يوالى
حتى مات فعليه القود وهذا ان جعل على نفسه شيئاً يمنع خروج نفسه مثل حذوة
او ثوب وسدة مودة يموت مثلها فمات فعليه القود وان مات في مدة لا يموت مثلاً
مثلاً وهو عدا خطا فيه الدنة مغلطة على العاقلة هذا اذا لم يرسله حتى مات
كان فاما ان خنقه مائة يموت فيها عالماً فلم يرسله ثم مات بطريق فان قطع النفس
ولم يتردد نفسه فعليه القود فانه ارسله وهو في حلم المذبح وان ترد نفسه
منه ولم يزل يحنأ حتى مات فعليه القود لان الظاهر انه مات من ذلك الخوف فان
برئ زال لم يم تم مات بعد ذلك فلا ضمان عليه لانه مات من غير الخوف مثل الحجة
اذا اهلكت ثم مات فاما لو خنقه بحبل جعل له حراطة فدخلها في حلقه ثم جعله
على امرئ او شئ عال وشد الحبل من فوق شئ ثم رفع ذلك الامرئ من تحته فعلق
بنفسه فعليه القود وان مات من ساعته لانه لم يقتل بالخنق اعجل ولا اوحش منه
واذا ضرب بسوط او عصا صغيلة فان الى عليه العدد الذي يموت منه غالباً
فعليه القود وهذا بخلاف ما خلا في الانسان فان نضوا الخلفة ضعيف الجسم
مات غالباً من العدد القليل وان كان قوي الحفلة والجسم لم يمت عالماً لانه من
العدد الشرفان كان عددنا يموت منه غالباً لانه مات شدة حر او برد
لان مثل هذا العدد قليل وهذا الرمان فعليه القود وان كان الرمان
معتدلاً فلا قود لان هذا العدد لا يقتل هذا الرمان غالباً وحكمة ان
هذا الخلف ما خلا في حال الانسان نفسه وما خلا في الرمان فان كان مثله
يموت من هذا العدد في هذا الرمان فعليه القود وان كان مثله لا يموت من هذا

من هذا الجرح في هذا الرمان فلا قود عليه لانه عدا خطا فيه الدنة مغلطة
في ما له عدا خاصة واذا اخطأ في خمسة فمات حياً فان كان ثمانية بالطعام
والشراب فمات الجسد فلا ضمان بوجه صغير اكان او كبير او قال بعضهم ان كان كبيراً مثل
هذا وان كان صغيراً فان مات خنقه فمات فلا ضمان وان مات بسبب مثل ان ارد غنة حبة
او عرق او قسوة سبع او وقع عليه حائط او سقط فقتله فعليه القود وهذا الذي
نقضه من هبنا واحبارنا فاما ان معه الطعام او الشراب وهما او طين عليه البيت
فمات فان مات مائة يموت فيها عالماً فعليه القود وان كان لا يموت منها غالباً فلا قود
فيه الدنة وهذا بخلاف ما خلا في الانسان فان كان جاعاً او عطشاً
والرمان شديد الجوع فان الرمان القليل وان كان شجاعاً ورياناً الرمان معتدل
او شديد البرد لم يمت الا في الرمان الطويل فمات هذا فيه فان كان مائة يموت مثله
فيها فعليه القود وان كان لا يموت غالباً فعليه الدنة واذا طرحه في النار نظرت فان
اسعرت له ناراً في حفرة حتى اذا اجمعت القاه فيها فلم يمت له الخروج منها حتى مات فعليه
القود وان كانت النار على بسط الارض فمات فلم يمت له التخلص منها مثل ان كان ضعيف
الخلق او كبيراً او مكوفاً او غير ملوث في النار فمات ومنعه من الخروج فعليه
القود واما ان امته اخرج منها فلم يفعل حتى مات واما يعلم هذا منه بان
يقول انا قادر على الخروج فليس اخرج او كان بهر البر ومعلوم انه لو انقذت حصل
خارجاً عنها فلا قود لانه اعان على فعل نفسه واما الدنة قال قوم فيه الدنة
لانه هو ايجاني بالقائه في النار وتزل التخلص مع القدرة لا سقط الضمان على الجاني
لما لو جرحه فقتل المخرج مداواة نفسه حتى مات فانه صامر وقال حرون
لما دية واما عليه ضمان فاسطة النار لانه لما قدر على التخلص فلم يفعل كان
هو الذي اهلك نفسه فانلقها فهو كما لو خرج منها ثم عاد فيها وبفارق الجرح

فيها

اذا لم يدرك نفسه لان السراية عنه حصلت ولم يرد ذلك بل لتدري وليس كذلك
 لانها يستأجر حرقا وانلافا غير الاول فلذلك لم يكن عليه الذمة وهذا اقوى لان المصل
 براءة الذمة وانما اذا القاه في الماضى وهلك نظر فان القاه في حجة البحر فعليه
 القود سواء كان تحسن السباحة او لا تحسنها لان البحر مهلك على كل حال وان كان
 بقرب لساحل فان لم يكن تحسن السباحة او كان يحسنها غير انه كان مكثوقا فلم يملكه الخروج
 منه فعليه القود لانه فضل عالما وان كان تحسن السباحة ولم يكن مكثوقا وعلم من
 حاله انه امكنه الخروج فلم يفعل حتى هلك فلا قود وفي المذمة فويل من الناس
 فاما ان طرحه في الماء بقرب لساحل فحان من مملكته الخروج او ممن يقدر على الخروج
 او لا يقدر فلم يخرج حتى ابتلعه الحوت فلا قود وفيه المذمة لانه السبب لهلاك
 نفسه وان القاه في حجة البحر فقبل وصوله الى الماء المظنة الحوت قال هو عليه
 القود لانه اهلكه بنفسه لا لقاه بل لانه لو لم يات به الحوت كان هلاكه فيه حان
 الحوت لانه بعد ان حصل منه ما فيه هلاكه كما لو قله ثم القاه وقال اخرجوا
 قود لانه ما هلك بنفسه لا لقاه ولا بما قصد هلاكه به وانما هلك بشي آخر كما
 لو رمى به من شاطئ فاستقبله غيره بالسيف وقدره نصفر فان القود على الناس
 لان هلاكه به ولا قود على الدافع والقولان قوتان غير ان الاول اقواهما
 اذا اجنى عليه رجل ضاية صيرة لاني حكم المذبوح ثم وحاها الاخر مثل ان قطع
 الاول حلقومه ورميه ثم جاء الاخر يابسين او بان الاول حشوته وامتعاها ثم ذبحه
 الاخر فالاول قاتل عليه القود والثاني ليس قاتل ولا شيء عليه غير العزيرة لان
 صيرة في حكم المذبوح لان الحوة التي فيه غير مستقرة والثاني عليه العزيرة
 لانه ائلف شيئا ولو قتلنا بدمه دية الميت لان قوتها وان جعل الاول سقط
 حكم حيوته بل لانه لا يصح تبوته ولا وصيته ولا سلامته ولا كفره فصار المذبوح

ولكن

٢٢
 في الحكم الثاني فانما اذا صيرة الاول في حكم المذبوح فان كانت لعكس من هذا فخرجه
 الاول جرحا تبني معه حوة مستقرة ثم وحاها الاخر مثل ان جرحه الاول وحلقه
 فوسطه الثاني وشق الاول بطنه ثم ذبحه الثاني فلا فضل بين ان يكون جرح الاول يكون
 معه حوة مستقرة او لا يكون هناك حوة مستقرة وحركة غير حركة المذبوح
 فالأول واحد والاول جرح والثاني قاتل بعكس ما قلناه وبل ان فيه حوة مستقرة
 عصمت جرح الاول بل ان حرشته يزيد على حركة المذبوح فاذا قله الثاني فقد
 قتل من فيه حوة مستقرة وكان هو القاتل كما لو قتل غيلا مدثر على الموت وفيه
 حوة مستقرة وبل ان احكام الحيوة ثابتة فيها اجماعا من الموصية وغيرها فروي
 ان عمر بن الخطاب لما خرج كان فيه جرحان فدخل الطبيب فسقاها لبنا فخرج من الجرح
 فقال اعهد الى الناس فعهذا وادعي واجمعي على شفير عنقه ووصاياه فاذا
 كان حكم الحوة قاتلا فيه كان القاتل هو الثاني فاذا ثبت ان القاتل هو الثاني والاول
 هو الخارج كان لكل واحد منهما حكم نفسه واما الاول فالولي ينظر في جرحه
 فان كان لا قود فيه كان له المال وان كان الثاني بالخيار بين المعفو والقيل وان
 كان جرح الاول فيه القود مثل ان قطع بدة ثم قله الثاني كان الاول بالخيار
 من المعفو والعفو على مال وهذا لا في الثاني بالخيار من القيل والعفو على
 مال فياخذ كل المذمة وهكذا حكم الحيوان في اباحه اجله فان قطع الذئب الحلقوم
 والمري وشق جوفها وابان حشوها فاذا ردها صالحا وفيها حوة لم يحل له بيعها
 واكلها لان حرمتها حرمة المذبوح وهو كالميتة وان كان الذئب ثما غفرها
 عفر المصيرها في حكم المذبوح مثل ان شق جوفها وحلقها فاذا ردها صالحا
 وفيها حوة مستقرة فذبحها حازا كلها لان فيها حوة مستقرة اذا جرح رجل
 جرحا ثم جاء اخر فوحاه يدرج او يعبره لم يحل من احد امرين اما ان يدرج

الثاني بعد ان مال الاول او قبله فان حجة بعد المندمال في الاول جارج والاني
 فابل لانه قتله بعد استقرار الجرح الاول فبطل فيه فان جرحا لا قود فيه فلوليه
 ارشه وهو في الثاني بالخيار بين العفو والقتل وان كان الاول فيه القصاص مثل ان
 قطع يده وهو في الاول بالخيار بين القطع والعفو وفي الثاني بالخيار بين العفو والقتل
 هذا اذا كان بعد ان مال الاول فاما ان كان الثاني قبل الاول فالاول جارج
 والاني فابل كالمسئلة التي قبلها سواء لان قبل الثاني قطع سراه الاول وهو مالو
 اندمكت الاول فالو اليس لو جرحاه معا فسرى الى نفسه فاما قاتلان هلا فلم
 مثله قبل الفضل بينهما اذ جرحاه ان كل واحد من الجرحين سواء ولم يقطع الثاني سراه
 الاول فخان ثلغه بهما فلهذا احانا قاتلين وليس هذرا هاهنا لان قبل الثاني قطع
 سراه الاول فخان الفضل من فعل الثاني وحده فلهذا ان الثاني هو القاتل وحده
 ولان يحكم فيه حمالو قتله الثاني بعد ان مال الاول فدمى حليمه فاما اذا كان
 القاتل هو الجارج وهو اذ جرحه ثم عاد فقتله لم يحل من احد من امان يكون
 بعد ان مال الاول او قبله فان كان بعد المندمال فكل واحد منهما حكم نفسه
 حمالو لانا جارجين سواء لان الفضل حصل بعد استقرار الجرح الاول فخان الاول واحد
 منهما احل نفسه فالولي ينظر في الاول فان كان حمالا قود فيه ففنه الارش
 ثم هو بالخيار بين القتل والعفو على حال الدية وان كان الاول فيه القصاص مثل
 ان قطع يده ثم عاد فقتله وهو في الاول بالخيار بين القطع والعفو على حال فله نصف
 الدية ثم هو بالخيار بين القتل والعفو على حال يكون له كل الدية هذا اذا قتلته
 بعد ان مال الاول فاما ان عاد فقتله قبل ان يذم ما مثل ان قطع يده ثم قتله
 فالولي بالخيار بين القصاص والعفو فان اخار القصاص كان له القطع والقتل بعد
 ولا يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وان اخار العفو دخل ريش الطرف في دية

النفس

النفس فلا يكون له غير الدية فارش الطرف يدخل دية النفس وقود الطرف لا
 يدخل في قود النفس وقال بعضهم لا فصل بينهما فلا يدخل ريش الطرف في دية النفس
 حمالا يدخل قصاصه في قصاص النفس الذي نصيبه مذهبا انه يدخل كل واحد
 منهما في بدل النفس اما الارش فلا استدال فيه واما القصاص فلان اصحابنا رووا
 انه اذا قتل انسان بعينه وقتله فلم يكن غير القتل وليس له القتل لصاحبه وقال بعضهم
 له ان يقطع يده ثم يقتله فلا يكون ذلك قصاصا بل يكون للماتلة حمالو احافه ثم
 قتله فان للولي ان يحفه ثم يقتله وان كان لقصاصه ابحافه اذا جرح رجل
 رجلا جرحا يكون منه التلف فالللام في فصلين اذا دوى المجرع نفسه او اذا
 خط جرح نفسه فاما ان دوى جرحه بسم وهو على يده اضرب بسم بقتل احال
 وسم بقتل ولا يقتل والغالب انه لا يقتل وسم بقتل ولا يقتل العاقل ان يقتل
 فان كان السم سم ساعة وكان مجرعا سفرا في الحال فادوى به نفسه اما بان يشربه
 مترا او اما اوضعه على الجرح فمان فلا فصل بين ان يعلمه قاتلا او لا يعلمه الباب
 واحدا فانه لا قود على الجرح في النفس لان المجرع هو الذي قتل نفسه فاذا قتلها
 قطع سراه الجرح ومات من فعل نفسه فهو حمالو جرحه سم ذبح هو نفسه فانه
 لا قود على الجارج ويلون دية الاصل ذلك الجرح وان لم يكن فيه قصاص فعليه
 الارش وان كان فيما لقصاص فولي القتل بالخيار بين القصاص والعفو على حال
 هذا اذا كان السم موجبا فاما ان كان السم لا يقتل عالما فلا قود في البصر على الجارج
 لان الفضل حصل بفعل احدهما عمدا محض وهو فعل الجارج والاخر عمدا خطأ وهو
 فعل المجرع لانه عمدا بفعله واخطا بقتله وقصاره وهو حمالو جرحه جارج ثم جرح
 نفسه عمدا خطأ فانه لا قود على الجارج فاذا ابتلاه لا قود عليه فاما قاتل
 فعل المجرع هذرا وما قاتل فعل الجاني مضمون وعليه وعلى المارة لانه

شاركه في نفسه وعليه نصف الدية مغلظة حاله في حاله لانها وجبت عن عميد
 محض واما ان كان السم قتل عالما قال قوم على ابحار القود لانه مان عن عمر محض
 فان المخرج دواي نفسه بما يقبل عالما وهو كما لو جرح نفسه فمان من احر حرج معا
 وسقط القود بفعل المخرج المعنى فقبله ودان على شريك القود كما لو شار الى
 الابحار قتل ولده فان علمه القود وقال خرون لا قود على ابحار لانه وان كانا
 عمرين محضين فاحدهما غير مضمون بحال قال هذا القابل وهذا حل من هلك بعمرين
 محضين احدهما لا يضمن شيئا بحال فهذا احلما كما لو شار الى المصادرة قبل ان يشار
 او شار الى المخرقة قبل نفسه والكل على قولين ومنهم من قال لا قود على ابحار
 هاهنا وفي سرك المصادرة لان الفصل بينهما ان سرك المصادرة غير في
 عمر محض فلهذا دان عليه القود وليس كذلك هاهنا لانه شار الى غيره ودان
 مثل عمر اخطا فانه اتما دواي نفسه طلب المصلحة بان مفسدة فاذا دان سركه
 حتى عمر اخطا لم يلزم عليه القود فدان محض اخطا ففعل المخرج عمر محض
 او عمر اخطا ومن قال عمر محض فالشريك على قولين ومن قال عمر اخطا قال
 قود على شريك والذي يعضه مدهنا ان فعل المخرج عمر اخطا لا يحل
 قود وفعل الكافي عمر محض حيث فيه القود بشرط رد فاصل الدية على ماساه
 من قال عليه القود فالولي بالخيار بين القصاص والعفو على ما كان من قبل فلا كلام
 غير ان عمر ثابت نصف الدية وان عفا على ما لفته نصف الدية مغلظة حاله
 في حاله وهذا من قال لا قود عليه قال عليه نصف الدية مغلظة طلبة في حاله
 لانها وجبت عن عمر محض فاما اذا اخط جرحه بلا بزة لم يخل من احد من امان
 بخالفة كحمت فوجود اخطا وعدمها سواء فانه لا سرائه منه سمان والقابل
 ابحار والولي بالخيار بين القصاص والعفو على دل الدية وان اخط في حق لم

العناية

نخل

يخل من ثلثة احوال اما ان يكون المخرج هو الذي خاط نفسه او بعض العوام او
 الامام فان كان هو الذي خاط نفسه او خاطه غير تمام الباب فاحد فاداسري
 الى نفسه فمان فاحكم فيه بالقسم الثالث من السم منهم من قال ليس على ابحار القود
 ومنهم من قال عليه القود وان كان الذي خاط بعض العوام دانه يحضر بعض العوام
 وفهره فخطا فاما قول جريح واخطا جريح فاداسري الى نفسه فمان فهو كما
 لو جرحاه معا سواء فاسري الى نفسه فمان فجلها القود معا والولي بابحار بين
 القتل والعفو على ما قلناه في عمر موصع وان كان الذي خاط له هو الامام لم يخل من
 احدا من امان بل يكون المخرج مولى عليه او غير مولى عليه فان كان باطلا فاما
 عندهم لاحد العوام وعليهما القود وان كان المخرج مولى عليه بالصبي والمجرب
 فخطا فمان منهم من قال على الامام القود واخطا جريح معا ومنهم من قال لا قود
 عليهما لانه اذا سقط عن الامام سقط عن ابحار وعلى كل واحد منهما نصف الدية
 مغلظة ومن قال يجب على الامام نصف الدية قال تعصم بحب بيت المال وقال عمر
 على عاقلة وخطار الامام وعمر اخطا سواء وعندنا لا يتقرر ذلك الامام
 لانه لا يفعل الاحمال بجملة العصمة فان فعل ماله فعله من مصلحة فادان ذلك
 الى موته كانت الدية في بيت المال اذا قطع مسلم نصراني له عمه او ذمة موته
 او الى صرة فاستلم وسرت كناية وهو مسلم ثم مات فلا قود على القاطع وهذا
 لو قطع حر عبد فاعتق فسر الى نفسه فلا قود على القاطع لان الثاني اذا
 كان معاد وما حال القاطع موجودا حال السراية فلا قود في القاطع ولا في السراية
 بالصبي اذا قطع بديا لغ ثم بلغ الصبي وسري القاطع فلا قود على القاطع فاما
 بيت الله فاقصاص فيه دية حر مسلم لان ايجابه فادانته فهو دانه
 الاعتبار باربها حال الاستقرار بدليل انه لو قطع بدي مسلم ورجله فيه

عاقلة

فيه دنان فان سري الى نفسه فيه دية واحده ولو قطع اصبعا ففيه عشرين
الدية فان صار نفسا ففيه الدية اعتبارا بحال الاستقرار فاما ان قطع يده
ثم اسلم ثم مات او يدخر حتى ثم اسلم ثم مات كان القطع حال لفره والسرايه حال
اسلامه فلا خود لما مضى والدية لا يجب لها سائر الجناية اذ المثل مضونه لم يكن
سرايه مضونه فمالو قطع الامام سارقا فسري الى نفسه او قطع رجلا فصاحب
فسري الى نفسه فلا ضمان السرايه اذا اسل على نحراني سهما فاسلم ثم وقع فيه السهم
او على عذر فاعتق ثم وقع فيه السهم او على مرتد فاسلم ثم وقع فيه السهم فقتله
فلا خود في هذه المسائل لما مضى من الاعتبار بالصدر الى تناول النفس كفايه من
الجناية هو الارسال الثاني غير موجود حسد فلا قصاص وفيه دية مسلم لان
الاصانة حصل وهو محقون الدم فخان مضونا بالدمية فاما اذا ارسل الى الحرب
سهما فاسلم ثم وقع فيه فقتله فلا خود وقال قوم فيه الدية وقال بعضهم
دية فيه لانه ارسل السهم وكان له الارسال فلما اسلم لم يمكنه تداركه وهو غير
مفرط في الرمي ولا في الاصانة فلهذا الماديه ونفاد المرتد لانه ارسل اليه السهم
وهو مفرط حين ارسل لان قتل المرتد الى الامام لا الى احد الناس وقله بالسيف
لا بالسهم فلما كان مفرطا كان عليه الضمان وقال ان كوى المرتد را حرج فلا تقدر
عليه الامام فلا ضمان عليه اذا قتله والاول اقوى عندنا لان الاصانة صادفت
مسليما محقون الدم فان عليه الضمان كما لو اسله الي مرتد فاصانة وهو مسلم
فقد حصل من هذه الجملة في القطع السرايه انه اذا قطع يده فسري ثم اسلم وما
او يدخر فاعتق ثم مات فلا خود عليه وعليه الدية فان قطع يد حربي او مرتد
ثم اسلم ثم مات فلا خود ولا دية وحصل في الرمي اذ رمي بهذه المسائل الاربع
للا خود بها وفي الدية اعتبار بحال الاصانة فاعتبرا بالقصاص حال الجناية

والجنان بحال الاصانة اذا قطع مسلم يد مسلم فارتد المقتوع ثم سري الى نفسه
فيما فيه مسلان احدهما اذا ارتد ثم اسلم ثم مات مسلما والثانية اذا ارتد ثم
مات الردة فاولى اذ ارتد ثم اسلم ثم مات فالدلام فيها في يمينه احكام القارة والقود
والدية فاما القارة فواجبة بكل حال سواء ملك مرتدا زمانا سري فيه الجناية
الى نفسه او لم يملك لان القارة يجب قتل نفس لها حرمة وقد قيل لهما حرمة لان
احرمة موجودة في الطرفين حال الجناية وحال السرايه فواجبا عليه القارة واما
القود فلا تخلوا المقتوع من احكام من امان ان يقيم على الردة مدة يسري فيها بغير
او لا يقيم فان قام مدة يسري بغير امان ثم عاد الى الاسلام فلا خود لان القصاص
اسما يجب بالقطع وكل السرايه بدليل انه لو قطع مسلم يد مسلم فارتد المقتوع ومات
على ردته لقود عليه ولو قطع يد مرتد فاسلم المرتد ومات مسلما لا خود فيه
لان وجوبه بالقطع وكل السرايه فان بعض السرايه هاهنا ههنا لانها حال الردة
فقد مات من امر مضمون وغير مضمون فسقط القود لان القصاص لا يتعصلا واما
ان عاد الى الاسلام قبل ان يكون لها سرايه حال الردة ثم مات قال قوم لا خود
لانه حصل حال السرايه حال لو مات فيها لا خود فوجب ان يسقط القود لانه
وقال اخرون عليه القود لان الجناية وكل السرايه حصلت حال التداوي وكان عليه
القود وهو الاقوى عندي واما الدية فنصود المسئلة اذا كان القطع خطارا او عفا
على ما اذا قطع دية ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام ومات لم يحل من احكام من امان
ان اسلم قبل ان يكون لها سرايه او بعد ان كان لها سرايه فان اسلم قبل ان حصل منها
سرايه حال الردة وحب الدية حاملة لا اجنابية مضونه سري الى النفس وهي
مضونه واعتبار الدية بحال الاستقرار وهو حال الاستقرار مسلما فواجبا فيه
حال الدية وان ثبت الردة مدة يكون فيها سرايه ثم اسلم قال قوم فيه نصف

نقد

الدية لان التلف حصل من امر مضمون وعبر مضمون فالمضمون المقطع وبعض السراية
وغیر المضمون بعض السراية فدان فيه نصف الدية كما لو قطع يده ثم ارتد المقطوع
فقطعه آخر يده وهو مرد فان فيه نصف الدية على القاطع المأثور وقال آخرون
فيه كمال الدية لان الجناية اذا كانت مضمونة كان الاعتبار بها حال الاستقرار
م حال الاستقرار فهو جزء مسلم فدان فيه كمال الدية وبهالة قد وجد كمال الدية في
الطرفين وهو المأثور هذا اذا ارد بعد ان جرح ثم عاد الى مكان فاما ان الجاني
عليه مرتدا او قتل في الردة فلا قود في النفس ولا دية ولا هارة بل هذه الاحكام
تحت بحرمة النفس بدليل انه لو قتل مرتدا او حريتا لصان عليه فاذا كان وحوها
بحرمة النفس فاذا ارتد سقطت حرمة فوجب له الجاني فيه دية ولا قود ولا هارة
واما القصاص في اليد المقطوعة في حال الاسلام قال قوم بقصاص فيها وقال
آخرون فيها القصاص وهو المأثور لظاهر الآية فمن قال فيه القود فالمجنى عليه
قد مات مرتدا من الذي يستوفي القصاص قال قوم يستوفيه وليه المسلم وهو
الذي يقتضيه مذهبهم لان عندنا يارت المسلم الكافر ومن قال لارت المسلم الكافر
قال منهم قوم يستوفيه الامام وقال آخرون يستوفيه وليه المناسب وكل امر
لان القصاص تحت التشفي والمناسبت هو صاحب التشفي فان اقتصر فلا كلام وان عفا
على مال عندنا بلون لورثة المسلم وعندهم بلون لبيت المال فبالا لو امتنع ان يكون
القصاص له واذا حصل العفو على مال كان لغيره لا نرى انه لو كان عليه ديون
وله ابن وهب كان القصاص لولده ولو عفا ثبت للمال لغرمائه ومعنى عفا هل ثبت
المال ام لا وادان ثبت فمأذرة بائع المتبرع على قول من قال لا قود في الطرف
فاذا قال بالقصاص في الطرف قال قوم لا يجب للمال لصان حرم الطرف تابع للنفس
وقال آخرون يشترش الطرف لان الطرف اذا كان مضمونا جازي القطع لم يسقط حكمة

يسقط

يسقط حرم السراية المأثورة لو قطع يده رجل ثم جاء آخر فقتله في حال فقد قطع
الثاني حرم سراية القطع ولم يخسر حرم القطع فكذا ان القطع حرم السراية
هو الردة وجبت للمقتول حرم السراية فمن قال لا ضمان في الطرف فلا كلام ومن قال
بضمها الذي تضمن فالواجب عليه اقل الموعين من اشبه او الدية فان كان المأثور
من الدية مثل ان قطع يده فحلبه ارش الطرف لا غير لان السراية كانت حال الردة
والسراية غير مضمونة فلا يرد ارش الطرف على السراية وان كان المأثور من الدية
مثل ان قطع يده ورجليه واذنيه ففيه الدية لا غير بانه لو فعل هذا عسى
فقتل الى نفسه وهو مسلم دان فيه الدية فقط وقال بعضهم يجب ارش الجاني
بالعامة بلوغ ولو كان ديان الذي يقوى في نفسه ونقصه مذهبنا انه لا قود
عليه في الطرف ولا دية لاننا قد بينا ان الطرف يدخل قصاصه في قصاص النفس وذلك
ديته فيها هذا النفس غير مضمونة وجب له الجاني فيها القصاص ولو لم يكن حال
اذا عفا عني عدا او قطع يده او قطع رجله وجمته الفادينار لم يحل من
احكامهم ان امان يدرمل او سرى الى نفسه فان اندمل وهو رقيق وجب على الجاني
الفادينار ولو ان الجاني مملوك فماتت فماتت جناية تسفر بالاندمال والرك
وجبها الفادينار وعندنا لا يجب الا من اليد يارب له لا يزداد في ضمان الطرف
على طرف آخر كالنفس عندنا سواء امان اعنق ثم اندملت حال احرته اسفرا ايضا
على الجاني الفادينار وعندنا الفادينار ماضى وبلون جمعة لستد بانه
مملوك لستد حال الجناية فدان ما اسفر بالاندمال له وان سرت الى نفسه فماتت نظرت
فان مات قبل العنق فالواجب عندنا الفادينار لانه لا يزداد قيمته في باب الصغار على
ديه احر وعندهم يجب الفادينار وبلون ما اسفر على خلاف لستد بانه
خلاف لانه تلف على ملالة وان اعنق ثم سرت الى نفسه فمات وهو حر فانه يجب

فيه دية بحر عندنا وعند جماعة ممن خالفوا تقدم وقال بعضهم يستقر بوجه
 القادنيار من ارش اجنابة يستقر بالاند مال مرة وبالسرابة اخرى ولو استقرت
 بالاند مال مرة وبالسرابة اخرى ولو استقرت بالاند مال لوجب القادنيار وذلك
 اذا استقر بالسرابة الى النفس قال من خالف هذا غلط لما اجنابة مضمونة سراب
 الى النفس وهي مضمونة فوجبان بعين ذلك النفس حال الاستقرار للماري ان لو قطع
 يدي حر ورجليه واذنيه وقلع عينيه ففيه اربع ديات فان سرت الى نفسه حب
 فيه دية واحدة احبنا ان يحال الاستقرار وهذا لو قطع اذنه وحب فيها ارشها
 فان سرت الى النفس كان فيها الدية اعتبارا بحال الاستقرار وهذا لو قطع يدي
 نظري ثم سلم وحب فيه دية مستلم اعتبارا بحال الاستقرار وهذا لو قطع عين
 عبد قيمته الف دينار فاعق ثم سرت الى نفسه كان فيه دية حر مسلم اعتبارا
 بحال الاستقرار وعلى هذا لو قطع يدي نظري ثم محسوس سرى الى نفسه وقيل انه
 يقر عليه وحب فيه دية محسوس كان مائة اعتبارا بحال الاستقرار فمضى قال لا
 يقر عليه وهو حر تد والواحد فيه اقل الامر من ارش اجنابة او دية نظري
 وقال قول بعضهم ارش اجنابه بالغام بلغت فاما اللام فمن مستحقة فان الذي
 مستحقة هاهنا هو السيد وحده من اجنابه او حب الف دينار خلا للسيد
 فاذا اعقق سرت الى نفسه وهو حر نقص السرابة نصف ما قد كان عليه السيد
 حين اجنابه واقل احواله ان يكون ذلك له دون غيره قالوا اهلا فلم لو ارثه
 اعني اخذ اعتبارا بوارثه حال الوفاة دون من كان عليه حين اجنابه لما قلتم
 فمن قطع يد نظري فاسلم ثم سرت الى نفسه حاشا لدية لورثته المسلمين دون من
 الواجب كان دية حين اجنابه فلما الفصل بينهما اذا قطعت يد النظر الى كان فيها فاذا
 اسلم فسرت كان المالك لها هو فان عما وهي له فان لو ارثه حين لم يبق حين

الوفاء وفي مسليها ان المالك للارث حين اجنابه هو السيد فاذا اعقق العبد
 لم يتحول ملكه عنه العنقه فلها ان السيد دون ورثته العبد لان اجنابه كانت
 حال المرقق السرابة حال حرته لما قلتم اذا قلع عين عبد قيمته الف دينار فاعق
 فسرى الى نفسه فمات ففيه دية مسلم حر نصف لورثته ونصفها لسيدته قلنا
 الفصل بينهما انه اذا كانت قيمته الف دينار كان يديه نصف قيمته خمس مائة دينار
 فاذا اعقق فان كان الواجب الف دينار زاد بالسرابة حال الحرية خمس مائة دينار
 عطف الرتبة حال الحرية لوارثته والواجب حال المرقق لسيدته وليس كذلك مسليا
 لانه لما سرت حال الحرية نقص الارش فان كان للصاحب الف دينار فنقص الف دينار
 بالسرابة ولم يرد حال حرته شي فلها ان لم يكن لوارثته شي حال فاقول احواله ان ينفرد
 بما بقي له فوزان هذا من مسليا ان يكون قيمته الف دينار فقطع فاطع يديه ففيه
 الف دينار ثم اعقق ثم مات ففيه دية مسلم حر كلها للسيد لانه ما زاد بالسرابة
 شي فان الفصل بينهما وعداها مثل الاول لانه لا ينقص بالارث مما ضمن
 به احر سوا وهذا اصل اجنابات متى اندمل الجرح فزال الواجب بما جرح
 يستقر بالاند مال ان صار الجرح نفسا استقر بالسراية بدل النفس من طرفه
 فان زاد بالسرابة حال الحرية كان بدل النفس بين السيد والورثة وان نقص السرابة
 او لم يزد ولم ينقص كان كله للسيد اذا وطع يد عبد ثم اعقق العبد ثم سرت الى
 نفسه مما في اللام في بنية فصول في القود ووقدر الواجب ومن سمي ذلك
 الواجب ما القود فلا يجب عليه ان القود اما يجب بالقصد الى تناول نفس
 ملافيه حال اجنابه وهذا لا ينافيه حال اجنابه فلا قود فيه للماري ان
 عبدا لو وطع يد غيره فاعقق القاطع مما في القود فان على القاطع القود
 اعتبارا بحال اجنابه وهذا لو قطع يد هذا العبد حر نظري او مستامن ثم

فلهذا كان السيد
 دون العبد فالوفاء
 حاكم الى ان يبر السيد

اعقوى سري الى نفسه ومات فلا مود على القاطع لانه حر فلا يقتل بالعد
 فاذا ثبت انه لا يقتل به وجب عليه دية حر مسلم لان الحناية اذا كانت مضمونة
 مسرت الى العسر وهي مضمونة كان الاعتبار سري النفس حال الاسفار وهو حين
 الاستقرار حر مسلم ولهذا كان فيه حال الدية ولا يدخل على هذا اذا قطع
 يدى عبد قيمته الف دينار فلم يزل تناقض حتى صار يساوي عشرة دنانير ثم ما
 فان عليه المراه ماتت قيمته الى حين الوقاة لانا قلنا الحناية اذا سرت الى الضام
 النفس كان الاعتبار حال الاستقرار وضمان العبد ضمان المأقوان وليس ضمان النفوس
 فبان الفصل بينهما فاذا ثبت ان الواجب دية حر مسلم فليس يد اقل المهر من نصف
 قيمته او مال دية فان كان نصف القيمة اقل فليس له الزيادة عليها لان الزيادة
 على ذلك حدثت بالسراية حال الحرته ولا حول له فيما زاد بالسراية حال الحرته وان
 كان نصف القيمة المهر من الدية فله حال الدية لان الواجب بالجنية نقص بالسراية
 حال الحرته فكان النقص من حق السيد فحان لما في له بعد التقضان بدلالة ان
 الباقي بقيه مملوك وهذا يحكم فيه اذا كان نصف القيمة وحق الدية فان لم
 حال الدية لان السراية حال الحرته لم يزد شي فلها حال دية فاما اذا
 حصلت عليه حناية حال الحرته والرق وجب عليه حال الحرته فقها مسلمان
 احدهما اذا جنى عليه جان حال الرق فقطع دية او جان حال الحرته فقطع رجله
 والثانية اذا جنى عليه جان حال الرق فقطع وجانبان حال الحرته احدهما قطع
 يده الاخرى والآخر قطع رجله والاول اسهل من الثانية والما بين اللام
 2 الثانية اذا علم على الاول وجلته اذا قطع حر يد عبد فاعق العبد ثم قطع
 آخر رجله ثم سري الى نفسه فان باللام فيها في اربعة فصول في القود وقد
 الواجب من عليه وله فاما القود فلا يجب على الاول في الطريق لانه ليس له

له حال الحناية ولا القود في النفس لان القطع اذا لم يضر بالقود لم يضر سريته بالقود
 واما الجاني حال الحرته فعليه القود في الطريق والنفس معاملة قصدا الى تناول
 نفس مدافيه له حال الحناية فاجبنا عليه القود ودللنا ان النفس اذا خرجت عن
 عمد من محض وقا اذا سقطت عن احدهما وهو الاول لا يلحقه في جعله للجان فيه لم
 سقطت عن الثاني كما لو سأل الجاني المبرع قتل ولده واحترق العبد قتل عبد والمسلم
 الماخر قتل كاف فالقود يجب على الجاني وعلى العبد وعلى اللام دون من ساركة
 لان القود سقطت عن ساركة لا ملحقه في جعله بل للجاني في نفسه فلهذا اذا كان عليه
 القود في الطريق ملحقه واما في النفس فلا قود عليه ولما انكفت عن سراية جرحين
 احدهما حال الرق والآخر حال الحرته فخرجت السراية عن جرحين احدهما بوجوب
 القود دون الآخر سقط القود في النفس كما لو قتل حران من نصفه حر ونصفه عبد
 فانه لا قود على واحد منهما والاول اصح عندنا لما مضى والفرق بين المسلمين انهما
 اذا قتل من نصفه حر فدل واحد قصدا ان ساركة نفس عن مكافئة له حال الحناية
 فلهذا لم يجب القود على واحد منهما بؤيد هذا ان القود في الطريق لم يجب وليس
 2 مسلمنا لانه قصدا الى تناول النفس مدافيه حال الحناية فلهذا اذا كان عليه القود
 بؤيد هذا ان القود في الطريق وجب في نفسه فقطعته بعد العنق كان
 دية قتله بعد العنق لو قتله بعد الحق كان عليه القود في النفس كذلك اذا سرت
 جنابته حال الحرته فدل على ما قلناه فاما قدر الواجب فانه دية حر مسلم لان
 الجنية كانت مضمونة فسرت الى نفس مضمونة كان فيها الدية اعتبارا سري النفس حال
 الاسفار فاذا ثبت ان الدية دية حر مسلم فان حو بها على الجاني جرحين معانصتين
 لان الجنائيات اذا صارت نفسا كانت تقسط على عاردا الجناة لا على الجنائيات ولا ماض
 سها وان كان احدهما اسرا ليل انه لو جرحه احدهما حرًا واحدا والآخر مملوك

في القود في الطريق ملحقه واما في النفس فلا قود عليه ولما انكفت عن سراية جرحين احدهما بوجوب القود دون الآخر سقط القود في النفس كما لو قتل حران من نصفه حر ونصفه عبد فانه لا قود على واحد منهما والاول اصح عندنا لما مضى والفرق بين المسلمين انهما اذا قتل من نصفه حر فدل واحد قصدا ان ساركة نفس عن مكافئة له حال الحناية فلهذا لم يجب القود على واحد منهما بؤيد هذا ان القود في الطريق لم يجب وليس 2 مسلمنا لانه قصدا الى تناول النفس مدافيه حال الحناية فلهذا اذا كان عليه القود بؤيد هذا ان القود في الطريق وجب في نفسه فقطعته بعد العنق كان دية قتله بعد العنق لو قتله بعد الحق كان عليه القود في النفس كذلك اذا سرت جنابته حال الحرته فدل على ما قلناه فاما قدر الواجب فانه دية حر مسلم لان الجنية كانت مضمونة فسرت الى نفس مضمونة كان فيها الدية اعتبارا سري النفس حال الاسفار فاذا ثبت ان الدية دية حر مسلم فان حو بها على الجاني جرحين معانصتين لان الجنائيات اذا صارت نفسا كانت تقسط على عاردا الجناة لا على الجنائيات ولا ماض سها وان كان احدهما اسرا ليل انه لو جرحه احدهما حرًا واحدا والآخر مملوك

فان نصف القيمة الزم من نصف الدية فللمسترد الدية عند ما لا يكون له العذر بشرائه
 على دية المحرم وعذرهم لان ما وجبه له بائنة حال الرق نقص السراية حال الحرية
 فكان الباقي بعد النقصان له والباقي للوارث اما الوارث فهو باختيار بين القصاص
 وبين العفو فان عفا على ما كان له ما زاد على حق السيد فان اختار القصاص قطع
 دية وان كان حق السيد نصف الدية فقد استوفى حقه فلا شيء له مع القطع وان
 كان حق السيد اقل من نصف الدية قطع الوارث هذه اليد نصف الدية وما
 فضل على ما كان للسيد للوارث فهذا الوارث يجمع له القصاص في اليد والمان فما
 زاد على نصيب السيد اذا كان نصيبه دون نصف الدية فان قطع حر دية حال الرق حر
 حر دية حال الحرية ثم دبح المقتول لم يخل من ثلثة احوال اما ان يدحه القاطع
 الاول والثاني واجبي فان دحه القاطع الاول وهو الذي قطع دية حال
 الرق ودحه حال الحرية استقر حكم القاطع حال الحرية سواء اندمل قطعه
 او لم يندمل لان الاول لما دحه حال الحرية ووقع سراية القطع حال الحرية
 فالوارث باختيار بين ان يعفو او على ما كان قطع فلا كلام وان عفا على ما كان له
 نصف دية الحرية لم يدر حر يكون دية للوارث لا حق للسيد فيها لانه حق وجب بالحياة
 عليه حال الحرية واما القطع الذي كان حال الرق فلا يحلوا من احد من امان
 يكون القاطع دية بعد الاندما او قبله فان كان دية بعد الاندما فقد
 استقر القطع حال الرق واستقر نصف القيمة تكون للسيد لانه ارش وجب بالحياة
 على ماله واما الوارث فهو باختيار بين قتله وبين العفو لانه دية وهو حر فان
 قتل فلا كلام وان عفا على ما كان له حال الحرية لانه دبح حراما واما
 ان دحه قبل الاندما حل ارش الطرف بدل النفس لان الدية بعد القطع
 بمنزلة السراية بعد القطع واما القصاص في الطرف فلا بد حل وقصاص النفس

عند قوم وعذر ما دخل من قال لا بد حل سقطها هذا التدافؤ حال القطع
 قبلون عليه القود في النفس فان اختار الوارث القود سقط حق السيد له لا يجمع
 القصاص واخذ دية اليد قبل الاندما حال ان عفا على ما كان وجبة حر
 اعتبارا حال الاستقرار يكون للسيد منها اقل المهر من نصف قيمته او نصف الدية
 كما لو جنى عليه جانب الرق وجان حال الحرية ويكون الباقي للوارث هذا اذا
 دحه الاول فاما ان دحه الثاني فاذا فعل الباقي هذا فقد قطع دية حال
 واستقر حكم القطع في حال الرق وصار كالمندمل في دية الثاني قطع سراية القطع
 الموجود حال الرق فلا فضل بين ان يكون الثاني دية بعد اندمال القطع حال
 الرق او قبل الاندما لان الثاني واحد ويكون على القاطع حال الرق نصف قيمته
 بالغا ما بلغ ما لم يرد على نصف دية المحرم عند ما لا يندمل ويكون ذلك للسيد
 لانه انما جنى على مملوكه واما القاطع حال الحرية فقد قطع يد حر دية
 فلا يحلوا ان يكون الدية بعد اندمال القطع او قبله فان كان بعد اندماله
 فليكن واحدا منها حكم نفسه فالمولى بالحب اربى اربعة اسباب بين قطع وقيل
 وله العفو عنها فيكون له الدية في النفس ونصف الدية في اليد وله ان يعفو
 عن اليد فيكون له الدية ويقصر من النفس وله ان يقصر في اليد ويأخذ الدية
 للنفس هذا اذا قبله بعد الاندما او اما ان دحه قبل الاندما فالولي بالخيار
 بين العفو والقود فان اختار القود قطع وقيل وان اختار العفو كان دية
 واحدة لا غير لانه قطع صار نفسا فحل بدله بدل النفس فان كان الدية
 اجنبيا فقد قطع سراية القطع فحالة دية بعد اندمال كل واحد من
 من القطع فلا قود على القاطع حال الرق عليه نصف قيمته العبد لسيد
 وعلى القاطع حال الحرية القود في الطرف والوارث باختيار بين القصاص والعفو

فاما الثالث فقد دسح حراما مسلما فوارنه ما يجاري بين ان النفس في النفس وبين ان يعفوا
 فكون له كما ان الدرته لان دية النفس لا تقطع اطرافها البائنة فاما اذا جنى
 عليه حرام حال الرق فمقطع دمه ثم اعنق محني عليه احران حال الحرته فمقطع
 احداهما دمه والاخر رجله والكلام فيها في اربعة فصول في القود ودرر الواجب
 من المال وبين حجة لك عليه وله فاما القود فلا يجب على القاطع حال الرق قود
 في الطرف ولا في النفس لانه غير مكاف حال الجنابة ولا في المراه لان القود اذا
 لم يجب القطع لم يجب برأيه واما القاطعان حال الحرته فيجلى دل واحد منهما
 القود في القطع واما القود في النفس فالاصح عندنا وعندهم ان عليهما القود في
 النفس وحكي عن بعضهم ان القطع في الطرف عليهما دون القود في النفس واما الواجب
 فهو الدية دية حر مسلم لان الجنابة اذا كانت مضونة كان الاعتبار بحال
 سمرار وهو حال الاستقرار حر مسلم فان فيه حال الدية فاذا ثبت الواجب
 هو الدية فعلى دل واحد من جنه ثلثها لان النفس هلكت بجنائهم وقد وجبت فيها
 الدية فحلت عليهم الاثنا عشر على الجاني حال الرق والمجان على من جنى حال
 لورثته لا يسحق السيد شيئا منه بحالهما احبنا على مال غيره فلا يسحق على من
 جنى على ملكه شيئا بوجه واما الجاني حال الرق فقد جنى على ملك السيد وقد
 استقر عليه هذه الجنابة ثلث الدية وما للسيد من هذا الواجب قال قوم له
 اقل الامر من ارش الجنابة او ثلث الدية وقال احرور له اقل الامر من ثلث
 القيمة او ثلث الدية والاول اصح عندنا لان الاول لما جنى عليه وهو ملك السيد
 فلما جنى عليه احران بعد العنق ليس على السيد خدات جنائهما حال الحرته
 في حكم المعدومة في حق السيد اذ لا فرق بين عدمها وبين وجودها ولا حق له
 فيها فاذا كانت المعدومة كان الجاني حال الرق كاشف فرد بالجنابة فلو انفرد

فاد استقرت النفس في النفس

فان كان الواجب
فان كان الواجب
فان كان الواجب

بها ثم اعنق العتق ثم سري الى نفسه فان على الجاني اقل الامر من ارش الجنابة
 او كمال الدية فاذا شارك من لا حق للسيد فيه صار عليه الملك وان هذا
 الملك مع الامر من كمال الدية معه وحده فاحبنا عليه اقل الامر من ارش
 الجنابة او ثلث الدية لانه ان كان ارش اقل من ثلثها فما وجب على الجاني في ملكه
 الا ثلثها فلا يسحق عليه اكثر منها فاذا اردت التفرع على هذا القول قابلت
 ارش الجنابة وقد ما نوح على هذا الجاني من الدية فجعلت للسيد الاقل منها
 بيباه قطع الجاني حين الرق اصبغه وارثها عشر الدية ثم اعنق محني احران عليه
 حال حرته ثم سري الى نفسه للسيد اقل الامر من ارش الجنابة او ثلث الدية
 فان كان ارش الجنابة حال القطع نصف القيمة مثل ان قطع دمه فللسيد اقل
 الامر من ارش الجنابة وهو نصف القيمة او ثلث الدية فان كان ارش الجنابة
 حال الرق كل قيمة مثل ان قطع دمه فللسيد اقل الامر من ارش الجنابة وهو
 كمال القيمة او ثلث الدية فان كان ارش الجنابة حال الرق اقل من قيمة مثل ان
 نديه ورجليه واذنيه فللسيد اقل الامر من ارش الجنابة وهو كل القيمة
 او ثلث الدية لان الجنابة متى وجب بها قيم لسه فاتها اذا صار هسا كان الواجب
 فيها بذل النفس لغيره ودرجل ارش الجنابة في بدل النفس فلهذا كان الواجب فيه
 واحدة ومعنى ما قلناه من ان الاعتبار بارش الجنابة لا تعدل الجنابة انما قصد
 به انه مقابل بين ارش الجنابة وما لرمية من الدية فيكون على السيد الاقل منها
 ولما فلا بد من معرفة عدد الجنابة لمعنى آخر وهو ان يعلم ذلك حصة الجاني
 حال الرق فان ذلك لا تعلم الا بعد معرفة عدد الجنابة فاما من قال عليه اقل
 الامر من ثلث القيمة او ثلث الدية فالجني عليه جاني وهو ملك السيد فلما
 اعنق جني عليه احران غير ملكه ولو جنى عليه جاني ملكه واخر غير ملكه

فان كان الواجب
فان كان الواجب
فان كان الواجب

ثم مات عدداً مثل ان باعة السيد بعد حنائه الاول حتى لا يخرج عليه في حال الحرب
 ثم مات كان عليهم قيمته على كل واحد منها وهذا الوجه في علمه الاول ثم ارادهم حتى عليه
 آخر ان وهو مريد ثم مات كان على الجاني قبل الردة ثلث قيمته بين ان على الجاني حال الرد
 ثلث قيمته اذا مات عدداً فلو اعين بعد حنائه الاول حتى عليه آخر ان حال حنائه كان
 الواجب على الجاني حال الرد ثلث الدية وكان عليه ثلث القيمة اذا مات عدداً اول الدية و
 اذا لمات حرّاً فاجل للسيد من ذلك اقل الامور من ثلث قيمته او ثلث الدية لانه ان كان
 ثلث القيمة اقل من ثلث الدية فلا شيء للسيد فيما اراد على ثلث الدية حال حنائه وان كان
 ثلث الدية اقل فما وجب عليه با حنائه في ملكه ثلث الدية فلا يلزمه الرضا وحيث
 ما حنائه في ملكه فعلى هذا القول اذا اردت التفريق فلا تنظر الى ارش الحنائه قل او كثر
 وانظر الى عدد الحنائه ثم انظر ما الذي يجب عليه اذا مات عدداً فاقابل بينه وبين ما يجب
 عليه اذا مات حرّاً واجعل للسيد الاول منهما ما ياتيه حتى جان حال الرد و آخر ان حال
 الحنائه للسيد اقل الامور من ثلث قيمته او ثلث الدية حتى جان حال الرد فليكنه حال الحنائه
 للسيد اقل الامور من ثلث قيمته او ربع الدية حتى جان حال الرد و تسعة حال الحنائه
 للسيد اقل الامور من ثلث قيمته او عشر الدية فاذا ثبت هذا فعلى هذين القولين اخر
 المسائل كلها فاما ان كان الضد من هذا عدداً استجابة حال الرد والجانيان
 حال الرد وجان حال الحنائه قال قوم للسيد اقل الامور من ارش الحنائه او ثلث الدية
 وقال اخرون اقل الامور من ثلث القيمة و ثلث الدية ثلثه حال الرد و ثلثه حال الحنائه
 فاولان احدثهما للسيد اقل الامور من ارش الحنائه او ثلثه ارباع الدية والثاني اقل
 الامور من ثلثه ارباع القيمة او ثلثه ارباع الدية تسعة حال الرد وجان حال الحنائه
 فاولان احدثهما للسيد اقل الامور من ارش الحنائه وتسعة اعشار الدية والثاني
 له اقل الامور من تسعة اعشار القيمة وتسعة اعشار الدية فان اتفق لعدد احدهما

حال الرد تسعة

في سنة ١٢٠٠ هـ بمكة المكرمة
 حال الحنائه فاولان احدثهما له اقل الامور من ارش الحنائه او نصف الدية وهذا
 الوجه في علمه جان حال الرد وجان حال الحنائه البان واحد وقد سرق احد القلوب
 وهو اذا اتفق ارش الحنائه وقدر مال الرمة من الدية على واحد واحد مثل ان جان
 ارش الحنائه وما وجب عليه من الدية نصف الدية فما هنا لا تظهر القابضة ملائك
 ان باعيت ارش الحنائه كان ونصف الحنائه سوا وان باعيت نصف القيمة كان نصف
 الدية سوا ان يلى مني اختلفاً ظهرت القابضة الامام عبد الله بن ابي طالب رضي الله عنه
 بعصمته واجاز الفقهاء واجاز الفقهاء ان لا ياتوا على مذهبهم فاما خليفه الامام
 فمخوف فيه ذلك احكم فيهما سوا بالاجل في فقره في خليفه الامام فاذا امر خليفه
 الامام رجلاً يقتل رجل يفرح بطرفه فان كان المأمور عالماً بذلك لم يجز له قتله
 ولا حمل له ان يطعمه لقوله عليه السلام لا طاعة في معصية اكلوا فان خالف وقيل
 منه وطاعة في قتله فعلى القائل القود والفقارة لانه قد قتله صبراً والمأمور قد
 عليه ولا فقارة لانه اثم ما فعل وعصى بلا خلاص فان كان المأمور يعتقد ان قتله حق
 وان الامام او خليفته لا يقتل الماعوق وان طاعة فيما امر به من هذا واجب فلا
 فود على المأمور عندهم لانه فعل ما هو فرض وطاعة وعلى الامر القود بل ان المأمور
 كالماله فاذا امر بقتله فدائه استعمل الله في قتله فدان عليه القود والولي بالخيار
 بين المقصاص والعفو ولم يذكر فيه خلاص والذي يقتضي مذهبنا ان على المأمور
 الفعل لانه الجائر للظواهر كلها واما ان الرمة على قتله فقال ان قتله واجب
 فليكن له حمل له قتله وان كان خائفاً على نفسه لان قتله مأمور لا يستباح بل لا راد
 على قتله فان خالف وقيل هذا في ثمة يقتل نفس محرمة فاما الصمان بعدنا ان القود
 على القاتل وعند قوم منهم وقال بعضهم عليه وعلى الامر القود كما هما باشر قتله او
 اسر كافيه فان احار الولي فلهما معا دان له وان عفا عنهما فعلى كل واحد منهما

نصف الدية والنفارة وقال خرون على الامر القود وحده وعلى المله نصف الدية
 فان عفا الولي عن الامام فعليه نصف الدية وعلى كل واحد منهما النفارة فلا يختلف
 قول الفريقين ان الدية عليها نصفين وان عفا كل واحد منهما النفارة وفيه خلاف
 دراية في الخلاف فاما اللام في خرج على الامام ودعا الى نفسه وانفرد في منعه كالحواج
 والبقاة فاحكم فيه كالحكم في خليفة الامام سواء اخرج حق او امانت للصوصة
 وهو من خرج من قبلها على موضع لقطع الطريق وللصوصة فاذا امره بقتل رجل ظم
 فقتله المأمور فان علم المأمور انه ظم بالقود عليه بلا خلاف وان جاهلا انه بخير
 حتى بالقود عليه ايضا وان امره بلا خلاف لم يخالفه طاعة والهر منه رتبة
 وان اراده هذا المص على قتل رجل فقتله فعديا ان القود على القاتل مثل غيره قال
 قوم القود عليها ومنهم من قال حمله حكم الامام اذا اراده غيره على قتل غيره بحرق
 وقد مضى ومنهم من قال عاين اذ كان له عبد صغير لا يعقل ان كل ما امره سدا
 فعليه فعله او كان خيرا اعجميا يعقد طاعة مؤله واجبة وختمه دل ما امره
 ولا يعلم انه طاعة في معصية الله فاذا كان كذلك فاذا امره بقتل رجل فقتله
 وعلى السيد القود لان العدي يفرق عن راي مؤله فان دله على انه من السلب
 والسيف فخان على السيد القود وحده قالوا ليس لو امره بسرقه فسرقه لا وطع على
 السيد هلا فليتم مثله هاهنا فلما الفصل بينهما من وجهين احدهما ان القود يجب
 بالقتل بالمباشرة وبالسب فحار ان يجب القود بلا امر لانه من الحساب وليس كذلك
 النطق في الرقة لانه لا يجب الامن مباشرة ولا يجب بالسب فلهذا لم يثن هذا السب
 مما يجب القطع عليه والثاني ان القطع لما دخل التباة في استيفائه طار ان يجب
 القود بالاستتابة فيه والقطع في الرقة لما لم يدخل الاستتابة فيه لان الموقوف
 منه لا يستتب قطع المصحاح فلهذا لم يجب لقطع بالاستتابة فيه وان العمل بها

فيمن

ويقتله

خ
القود

هذا فصل الفقهاء الذي رواه اصحابنا ان الحد له كالسيف والسلب مطلقا فلا عالج
 ان ما دلرود فاما ان كان العبد بهذه الصفة مملوكا اجبر ويعد ان امر هذا
 الامر طاعة في كل ما امر به فامر بقتل غيره فقتله فاحكم فيه كما لو كان عدي نفسه
 والقود على الامر عندهم ونقص مدته ان القود على القاتل ان كان بالغاً فاما ان
 امره بقتله فقال اقتل فقتله هدر دمه لانه داله له قتل نفسه يا وان قال
 اقتل نفسك يا العبد فقتل العبد نفسه فان كان العبد ليرا فلا ضمان على الامر
 لان كل عدي وان كان جاهلا لم يعلم انه لا يجب عليه قتل نفسه بامر غيره فان كان
 العبد صغيرا او مخونا لا يعقل فقال له اقتل نفسك فقتلها كان الضمان على الامر
 لان الصغير لا يعقد هذا حقا فان الصغير داله للامر فخان عليه الضمان فاما
 ان كان المأمور حرا صغيرا لا يعقل او ذكرا جاهلا فامر بقتل رجل فقتله على الامر
 داله داله له فاقال له اقتل نفسك فان كان ليرا فلا شيء على الامر لما مضى وان كان
 صغيرا لا يعقل له وعلى الامر القود لانه داله في قتل نفسه هذا اذا كان المأمور
 لا يعقل لصغره وجهاله مع اليقين فاما ان كان المأمور عاقلا ميمرا اما بالغا او
 صغيرا هقا فامر بقتل رجل فقتله فاحكم به على المأمور وسقط الامر وحمله
 لانه اذا كان عاقلا ميمرا فقد اذم على ما علم انه لا يجوز باختياره فان كان عديا
 ليرا فعليه القود وان كان صغيرا فلا قود ولكن يجب الدية معقله برقبته وما
 تلك الدية فمن قال ان عمره في حكم العمد فالدية مغلظة في رقبته ومن قال عمره
 في حكم الخطاء فالدية محقة موجهة في رقبته وعدنا ان خطاه وعمره سواء
 وان كان المأمور حرا فان كان بالغاً فالقود عليه وان كان عديا فلا قود
 ووجب الدية فمن قال عمده عدي قال الدية مغلظة حاله ومن قال عمده
 خطاه فالدية محقة موجهة على العاقلة وهو مدته هيا فاما ان كان عاقلا

حالة

عاقلاً محرراً فالله حليفه الإمام على قتل رجل فقتله فلا هوذا غد هم على الملة يوم
واحد وهل على الملة على قتل رجل فقتل عمر الصبي عمر فقتل الملة القود لماته قتل
عمر فالملة حاجتي شارك الملة قتل ولله وعلى الملة القود كذلك هاهنا على الملة
القود وعلى الملة نصف الدية مغلظة حاله وماله ومن قال عدة في حرم الخطاء
قال لا قود على الملة لأنه شارك في الخطأ ليس عليه نصف الدية حاله مغلظة وعلى
الملة نصف الدية حقيقة موجبة على العاقلة والذي يصعب عموم الجواز أن المراهق
إذا كان جازعاً سبباً فإنه يجب عليه القود وإن عدة غير ذلك قد يشك أن المراهق لا يصح
في القود هاهنا عليه خاصة وأما إذا لم يكن عاقلاً محرراً فمهره وخطأه
سواء الدية فإذا انفرد بالقتل كانت على عاقلة الدية وإن كان الله عدة على ذلك
ينبغي أن يقول إن الدية بينهما نصفين ولا قود لأن فعل الملة حادثة فعل الملة ولا
ولا عقل له ولا غير منعه منه غير أنه لا يجب عليه القود لأنه شاركه في الخطأ
إذا سقاه سما يقتل عالياً فإن كرهه على ذلك مثل أن يجره إياه فقتله
وذكر أنه يقتل عالياً فعليه القود لأنه قتله بما يقتل عالياً كالسيف والخنجر
وإن قال المتأخر لا يقتل عالياً فإن صدقه الولي فلا قود وإن دبره قاقام الولي
الدية أنه يقتل عالياً فعليه القود كما لو ثبت ذلك باعتدافه فإن لم يكن معه شبهة
ومع السابق شبهة بأنه ستم لا يقتل عالياً فلا قود عليه وعليه الدية لأن الله إذا
ثبت لم يقتل قول الولي وإن لم يكن مع واحد منهما شبهة فقال الولي يقتل عالياً
وقال السابق لا يقتل عالياً فالقول قول السابق لأنه أعرق بصفة ما سقاه ولا
الأصل براه دمه فإن قال المبيته هذا التسم يقتل النضو الخفيف والضعيف الخفة
ولا يقتل القوي الشديد فإن كان المصول نضواً فعليه القود وإن كان قوياً فلا
قود عليه وعليه الدية فإن كان التسم يقتل عالياً وقال السابق لم أعلم أنه يقتل

عالياً

تعالى قال يوم لا قود عليه لأنه ذكر شبهة القود سقط بالسببه وعليه الدية وقال
أخرون وقال أخرون لا يقتل قوله وعليه القود وهو المراهق غدي لأنه قد يقتل
مغلاً يقتل عالياً وقوله لم أعلم أنه يقتل عالياً لا يقتل قوله فإنه كان التسم يقتل عالياً
طعام فإن لم يكن الطعام حادثة ولم يعدله فهو كالسهم الجحش إن عدله وأخرجه
عن القتل عالياً فلا قود هذا كله إذا ارهه على الله أو شره فاما إن لم يرهه وإن
ماوله فشره فإن كان السارق صبياً لا يعقل أو مخروباً أو أعرجاً لا يعقل فماله فشره
فما كان عليه القود فاما إن جعل التسم في الطعام فادله الغير لم يحل من أحرار
أما إن جعله في طعام نفسه أو طعام غيره فإن جعله في طعام نفسه واطعمه إياه
فإن قال هذا تسم فاحذر وأدل فلا ضمان على الملعوم سواء قال له فيه تسم يقتل
أو لم يقتل لأنه هو المحارر يقتل نفسه وهو ما لو ناله سيفاً فقتل به نفسه وأما الملعوم
بعملة وقدرته الباطن وأوله فادله منه قال يوم علمه القود وهو المراهق غدي
لأنه لم يخرش له ذلك بل لأنه لو علم به لم يذلل وقال أخرون لا قود عليه لأن الذي
أدله باحساره فلا شبهة في سقوط القود عنه ممن قال عليه القود فلا كلام
ومن قال لا قود عليه قال عليه الدية بلا شبهة لأنه مات بسبب حارسه بغير
علمه فأول الأحوال هو الدية فاما إن جعل هذا الطعام المسموم في داره
فدخل البعير فادله فلا ضمان على صاحب الطعام لأن الجمل هو الذي بعدي في حوله
دار غيره بغير أمره فإذا هلك فلا ضمان على صاحب الدار لما دخل إليها فسقط في
بئر فمات فإنه لا ضمان فإن حلقه طعام غيره ضمن الطعام لأنه الله على مالكه فإن
جعل في بيت ماله ولا علم له بالتسم فدخل بنفسه فمات طعامه فادله فلا
قود غدي لأن عليه القود وقال يوم لا ضمان عليه بحال قال يوم لا قود عليه
الدية فإذا أكله وقدره وطرحه سببه فامرسة السبع فأكله فلا ضمان

سأله
لأنه

عليه

ما

لأنه يمر له المسلك الذراع ولو امتد على غيره ففعله العرف فلا ضمان على المسلك فإذا
دعا بين يدي السبع في قضاؤه أو رمى السبع بالمر منه فقتله السبع فالو لا ضمان عليه
لأن السبع يفر عما جرى هذا المحرم فيقوى بغيره ان عليه الضمان في المسكين وإذا جلسه
مع السبع في موضع من بين يديه ففعله السبع فعليه القود لأنه اضطره إلى قتله
هذا إذا برطنه أو قتلته فأما ان جرعه جرعا فري إلى نفسه بغيره فان كان جرعا
فصل عاليا فعليه القود والافلا قود عليه وعليه الدية لأنه يمر له الملة فهو
حالم وليس هو بالحماية فانه هكذا وأما الحية فان كلفه والقاه في ارضه وان حثت
فصله فلا ضمان عليه لما مضى وان القاه في الحية او في الحية عليه فلا ضمان ايضا
فان حاصره معها في مضيق فقتله فالو لا قود عليه لان الحية تهرب من الانسان
في مضيق عاليا وتفرق في السد لأنه يقتل المصايق غالبا جان افضل بينهما فأما
ان امسك حية فانسه اباها فلا فرق بين ان يضغظها او لا يضغظها الحكم واحد
لأنها تغض سوا وضغظها ولم يفعل ذلك فان قتلته الحية فان كانت تقتل عاليا مثل
مثل حيات السراة والاضحى قرب الطائف واقام عي مئة وثعبان مصر وعقارب نصيب فعليه
القود لأنها تقتل عاليا وان كان لا يقتل عاليا مثل ثعبان الحجار وعقرب صغير قال قوم
لا قود لأنه لا يقتل عاليا وعليه الدية وقال آخرون عليه القود لأنه من جنس
ما يقتل غالبا وهكذا الحكم فيه اذا اقمته اياه فحرجه للسد والحكم
لا حية سوا دية جعله دالة اذا قتل من نزل بها له ذمة بدل حية أو عهد
قال قوم عليه القود وقال قوم لا قود عليه سوا رجوع إلى الاسلام أو اقام على
الكفر فيقوى في نفسه انه ان اقام على الكفر انه يحب عليه القود وان رجع فلا قود
عليه من قال لا قود عليه قال عليه دية نصراي فان رجع دية ذمته وان ما
أو قتل رده تعلق بدينه يسوفي منها والباقي للمسلمان عندهم وعدا لورثته
المسلمين

المسلمين ومن قال عليه القود فان رجع إلى الاسلام فالقود بحاله وولى الفصل بالبحار
بين القود والجور واحد الدية فان اخار القود فله قودا ودان هذا صاعدا على القتل
بالرذلة لأنه حق لا دية وان اخار العفو قتل للرذلة ودان الدية في ركنه والماني
لم يذكرناه فان جرّح مسلم نصراي ثم ارتد اخرج ثم سري إلى نفسه فمات فليس على
المرد قود لعدم النفاق حال الجناية ويفارق هذا اذا قتله وهو مرتد لوجود
التداني حال القتل فرغ فأما ان قتل نصراي ثم ارتد فيها ملته أو جده قال قوم لا قود
عليه ولا دية وقال آخرون عليه القود فان عفا فعليه الدية وهو الموقوف عندك
لأن المرتد وان قتلته إلى اهل ملته وللمام فادان قتله غيره كان القود عليه
كمن وجب عليه القصاص فان قتلته غيره وولى القود فان عليه القود وقال بعضهم
القود فادان عفا عنه فلا دية أما القود فلا دية قبل من يقتله مدافاة لأنه
عاد عنه إلى دين حق فقتل من لم يحوز قتله فدان عليه القود وأما الدية فأما
حب عليه بقتل نفس لها حرمة وهذه لا حرمة لها والعقوبة عندهم المولى له
لما ضمان عليه كحال دية مباح الدم لغيره فادان قتله نصراي فلا قود عليه كما خرج
وقد بينا ان الموقوف عندنا الماني لعوله النفس بالنفس ولعوله المجرم ما حرود ذلك على
عمومه أما خصه الدليل فأما من روى وهو محض فقد وجب قتله وصار مباح
الدم وعلى الامام قتله فان قتل رجل من المسلمين حال قوم عليه القود لأنه قتل من
ليس اليه القتل كما لو وجب عليه القود فقتله غير الولي قال آخرون لا قود عليه وهو
الموقوف عندنا روى ان رجلا قتل رجلا فادان عي انه وجده مع امراته فقال امير
المؤمنين عليه السلام القود اما ان ياتي ببنته فاجب عليه القود مع عارم البنته ونفاه
مع قيام البنته وروى ان رجلا قتل رجلا فادان عي انه وجده مع امراته فقال امير
المؤمنين عليه السلام القود اما ان ياتي ببنته فاجب عليه القود مع عارم البنته ونفاه
مع قيام البنته وروى ان رجلا قتل رجلا فادان عي انه وجده مع امراته فقال امير

وفي بعضها قال يا رسول الله امله قال لفي السفت اذا اراد ان يقول شاهدا ثم وقف
 لا وروي عن علي بن ابي طالب عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال لابي بكر لو حدثت
 مع امرائك خلا ما كنت صانعا قال امله وقال لعمرو لو حدثت مع امرائك خلا
 ما كنت صانعا قال امله فقال له هبل بن سها لو حدثت مع امرائك خلا ما
 كنت صانعا قال لها لعنك الله يا حبيبة واقوله لعنك الله يا حبيبة فقال صلى الله
 عليه وآله سبيل اراد المأول فوضع الدلالة ان النبي صلى الله عليه وآله وعمر
 ما قال وروي سعيد بن المسيبي خلا من الشام فقال له لم ين حيري وحدث مع امرائه
 رجلا فقتله او قتلها فاستدل على معونة القضا فيه فكتب معونة الي ابي موسى
 الاشعري يسأل له عن ذلك علي بن ابي طالب عليه السلام فقال علي عليه السلام ان هذا
 لشيء ما هو بارضا عزمت عليك لخير فقال ابو موسى الاشعري لست اريد ذلك معونة
 فقال علي انا ابو حسن وفي بعضها الفرم ان الهات باربع سهدا فلعط برميه وروي
 الشعبي قال غرام خمار رجل فاستخلف اخاه على امرائه فانه امرأة فعالت له هل
 لك امرأة احبك عندها رجل محد لا فصب السهم فعلى على السطح واطلع عليها فاذا
 هي تنقل له دجاجة وهو نرجس وبقول

واسعت غرة الاسلام متى خلوت بعريته ليل التمام
 ائتت على ترابها ونمسي على جرد اذ لاحقة الحزام
 كان مواضع الريلات منها قيام ينهضون الى قيام

قال فذل فقتله وروي جيفته الى الطريق فبلغ ذلك عمر فقال انشد الله عبدا غداة
 علم هذا القيل الا اخبرني فقام الرجل فلجزة بما دار فاهد رعم دمه وقال بعد
 الله واستحقه قالوا انما هدر دمه لانه علم صحته اذا امسك رجلا فجا آخر
 فقتله فعلى القاتل القود للاجل واما المسك فان كان مازحا ملاحا فلا شيء

عليه

عليه وان كان احسن للفيل ويضربه ولم يعلم انه يقتله فقد عصى ربه وروي اصحابنا
 انه اجلس حتى يموت وقال بعضهم بعز ربه ولا شيء عليه غيره وقال بعضهم ان كان مارحا
 عروا ان للفيل فاعلموا القود واما الرد فلا يجب عليه القود عندنا وعند جماعة
 وروي اصحابنا انه تسجل عنه وقال قوم يجب عليه القتل اذا جنى عليه حناية الفيل
 بها عضو امثل ابصاح راس او قطع طرف فان كان ناله يكون منها بلف هذا العصور
 فعليه القود وان كان ناله لا يقطع عالما فهو عمدا خطاء فلا قود لان الخطا وحري
 محري النفس بل لا يقطع الجماعة بالواحد كما فعل الجماعة بالواحد ثم ناله لو قتله
 ناله بعصا بها القتل عالما فعليه القود وان لم يكن بها عالما فلا قود وقد دلل المعاص
 وذلك مثل ان رماه بحجر صغير فاصحبه ودان هذا مما اوضح عالما ولا يقتل عالما فان
 مات منه فالقصاص واجب الموضحة دون النفس لانا نعتبر كل واحد من الامر على
 طبقته اذا جنى على غيره فان قلع احدا فقه وابانها ووجهه خيفا فعليه القود
 لقوله والعين والعين وليس للمحني عليه ان عليه بنفسه لانه اعلم لا يرى ليف تصنع واما جنى
 فاخذ الشرم حقه للثة لودل فاذا دقل قال قوم له ان تقص يا صبيعه وانه اذا ار
 لوى اصبعه ومكها من احدا فقه ساو لها من محلا بسة لثة او الى المائلة ومهم
 من قال لا يقص يا صبيعه للربا كحديث اذا عوج راسه دان اعجل واوحى من المصبع
 وهو الاقوى عندى واما ان جنى عليها فدهت لصورها واحرقه باقية كالحا مل
 ان للكمة او لكمة او دق راسه يسي فذل لما في عسبه فعليه القود في الضوء
 لان صور العين والفقر وضع ما يحاكي مثل ما صنع من للكمة او لكمة او ما فعله عند
 لان هذا فيه القصاص للثة به يستوفي القصاص فان ذهب لمرئى لك فلا كلام
 وان لم يدهق فان امسك ان يدهق بعلة حذرا نذر فيها او شي يوضع عليها
 فدهق المرء دون احرقه فعل فان لم يكن ذلك قرضا بالاحدية ثمجة حتى يدهق

القتل

اليه حلومه فمن قال يدفع اليه فلا حلام ومن قال له حلومه فما هي قل
 بعضهم له حلومه ما قطع منه آخر الامة يكون بقومنا بعد الحنايه والقوم
 بعد الحنايه دون البصوم قبلها وليس سي والصحيح ان يعطى حلومه الشكر
 له اول ما يلد حلاله فاما دون ذلك الرجل انثى اذا قبل عدا محصا
 ما الذي يحب عليه قال قوم الفل وجب احديهن اليهود والدة كل واحد منها
 اصلح نفسه فان احار احدهما ثبت سقط الآخر وان عفا عن احدهما سقط
 الآخر وعلى هذا هو وجه الفصل المذكور وقال الحرون الفصل اوجب اليهود
 فقط والولي بالخيار بين ان يفل او يعفو فان فلي فلا حلام وان عفا على مال
 سقط القود وبيد لدة تدفع عن القود فلو ان لدة على هذا لا بد من
 وعلى المذهبين معا ثبت لدة بالعفو سواء رضي المجاني ذلك او لم يرض وفيه خلاف
 والذي يرض اصحابنا عليه واقصيه اخبارهم ان الفصل يوجب القود والولي بالخيار
 بين ان يفل او يعفو فان فلي فلا حلام وان عفا لم تثبت لدة المبرضا المجاني
 فان بذل القود ولم يفل لدة لم يكن للولي عليه غيره وان طلب للولي لدة ويدر لها
 المجاني كانت فيه لدة ماهرة على ما ذكره في الدرر فان لم يرض بها الولي جار
 ان يغادي نفسه بالربادة عليها على ما يرضيان عليه واذا قبل ان يفل
 يوجب القود فقط فان عفا عن المذبة لم يسقط لدة عفا عما لم يجب له كما
 لو عفا عن الشفعة قبل البيع وان عفا عن القود فاما ان يعفو على مال او
 على غير مال ويطلق فان عفا على مال ثبت المالك ان عفا على غير مال سقط
 القود ولم يجب المالك ان اطلق قال قوم سقط القود الى غير ما هو الذي
 يقتضيه مذهبنا لان الذي وجبه هو القود فاذا عفا عنه فقد عفا
 عن كل ما وجبه ومنهم من قال يجب المالك محرد العفو ومن قال يجب

سنن ابو جهم

كان

سنن القود او لدة فالللام في فصلين اذا احاروا اذا عفا فان احار لدة
 بعت سقط القود لامة اذا محاربا فاما اذا احار احدهما بعت وسقط
 الآخر فان اراد العذر بعد هذا الى القود لم يكن له لدة بعدل عن المذني
 الى ما هو اعلى فان احار القصاص بعت وسقط لدة فان ارادها هاتبا
 ان يعفو اعلى مال قال قوم ليس له ذلك وقال الحرون يجوز ان يعذر عنه
 لدة فانه لا يمنع ان يعود الى ما كان له بعد تركه فاما العفو فان عفا
 عن لدة ثبت القصاص وان عفا عن القصاص او لمافا ما ان يعفو اعلى مال
 او غير مال ويطلق فان عفا على غير مال سقط المالك لامة قد وجبه احد
 سببين فاذا عفا عن احدهما ثبت الآخر وقوله عن غير مال اسقاط بعد موته
 وان عفا على مال ثبت المالك لامة وجب احدهما لا يجبه فاذا عفا عن احدهما
 على سبب اخر ثبت وان عفا مطلقا ثبت المالك والفرق بين هذا وبين القول الاول
 ان هاهنا اوجب احديهن القود او المالك فاذا عفا عن احدهما مطلقا
 علم انه اراد استيفا الآخر وليس كذلك اذا قبل اوجب القود فقط لان الواجب
 ههنا القود لا غير فاذا اطلق العفو لم يجب لامة قد عفى عن ذلك وجب
 له فلهذا لم يجب له شيء اذا كان الفصل قبل ان يثبت لدة وهو اخطاء المحض
 وعلم اخطاء وعلم لا يجب القود مثل ان فلي لواله ولادة او فلي المسلم
 كافرا ووجب لدة وكانت ميراثا لجميع ورثته فمن يرضى لدة من المالك الدوار
 منهم والمناث وسواء كان الميراث بسبب ذنب في الروح او واه ولم يخلعوا
 ان الفصل موروث للمالك لهو له تعالى ومن فلي موصا خطا فمحرر رقيه
 مومنة ودية مسجلة الى اهله والاهل عبارة عن جميع هؤلاء واما اللام
 النصارى وهو اذا قبل عدا احصا فانه لدة في الميراث برنة من

مالا

فالذرة برأها من ميراث المال والقود برأها من ميراث الذرة والمال مع هذا
 الميراث وقال قوم برأه العصاة من الميراث دون المساء وفيه خلاف في الميراث
 عند الميراثين وان كان الثاني عدلته جماعة من اصحابنا وذكرا به بحجج
 الهائية ومختصر الفرائض فاما الروح والروحة فلا خلاف بين اصحابنا انه
 لا حظ لها في القصاص ولها نصيبها في الميراث من الذرة فاذا ورثته ورثته
 فان كانوا اهل رشدا يولي عليهم وليس بعضهم ان يستوفيه بعد ان يرثه
 فان كان يرثه حاضرا فحتى يتأدنه وان كان غائبا فحتى يحضر الغائب ولا خلاف
 في هذين الفصلين عندهم وعندنا ان يستوفيه سرطان يصر للباقي ما حكمهم
 من الذرة واما ان كان بعضهم رشيدا يولي عليه مثل ان كانوا اخوه بعضهم
 صغارا او مجانين وبعضهم عقلا بالغون لم يرث للكبير ان يستوفي حق الصغير بل
 يصر حتى يبلغ الطفل ويصير المحنون او يكون مفهوم وارثه مقامه وفيه خلاف
 وعندنا ان للرشد ان يستوفي حق نفسه من الذرة والقصاص فان اقرضهم
 للباقي نصيبهم من الذرة وان اخذ الذرة كان للصغار اذا بلغوا القصاص
 مشروط على ان يردوا على اولياء القاتل ما غرمه من الذرة او عفا عنهم بعضهم
 فان لم يرد لم يكن له غير استيفاء حقه من الذرة وبطل القصاص فان كان الوارث
 واحدا يولي عليه محنون او صغير وله اب او جد مثل ان قتل امه وقد طلعا
 القصاص الوه فالقود له وحده وليس لبيه ان يستوفيه بل يصر حتى اذا بلغ كان لل
 اليه وسواء كان طرقا او نفسا وسواء كان الولي ابا او جدا الوصي الباب
 واحد وفيه خلاف فاذا ثبت انه ليس للوارث ان يقتل ولده الطفل او المحنون
 فان القاتل حبس حتى يبلغ الصبي ويغفر المحنون لان الحبس منعتهما معا للقاتل
 بالعنف والحدان استيفاء فاذا ثبت هذا فادان الولي ان يعفو على ما كان

فان كان

فان حال الطفل في لقائه لم يلد له لانه نفوس عليه التشفيع وعندنا انه لا يرد
 له القصاص على ما قلناه اذا بلغ فلا يبطل التشفيع وان كان صغيرا لم يرد له قال قوم
 له العفو على ما كان المال خير من التشفيع وقال اخرون ليس له العفو على ما كان له
 اذ لم يلد له مال كانت نفقته في بيت المال قالوا او الميراث صح وعندنا انه لا مال له
 يتناه اذا وجب القصاص لثبوت فحما احدهما عن القصاص لم يسقط حق اخيه عند
 وله ان يقتصر اذا رد على اولياء القاتل قدر ما عفا عنه ويسقط حقه فقط وان
 بعضهم يسقط حقه وحق اخيه واذا عوانه اجماع الصحابة وقد بينا اننا
 نحالف فيه قالوا اذا ثبت ذلك فان حق الذي لم يعف عنه في الذرة واما حق العافي
 يسقط من القصاص ويثبت له المال ان عفا على ما كان ومطلقا وان عفا على غير ما كان
 سقط المال اذا وجب القصاص لم يفسد لم يخل من احد من اصحابنا ان يثبت الحق او بعد
 فان كان قبل الحجر فهو كالنفس وفيه المسائل المتكاثرة ان عفا على ما كان المال وان
 عفا على غير ما كان سقط وان عفا مطلقا عندنا سقط وقال بعضهم لا يسقط المال
 واما ان كان بعد الحجر عليه فاحكم فيه وفيما روي عليه دين وحلف فودا وفي
 المحجور عليه لسفه وفي المريض سواء والذلام في هؤلاء المربعة سلم عليهم في المحلة
 عليهم العفو عن القود فاذا عفا فيه المسائل المتكاثرة ان عفا على ما كان المال
 فاذا وجب صرف حقه اما المفلس فيقسم الذرة بين العرماة ودرلك وارت الميراث
 والمحجور عليه لسفه يستوفيه له وليه والمريض يستوفيه لنفسه كسائر الاموال وان
 عفا مطلقا فمن قال اوجب احدهما ثبت المال وصرف في حقوقه على ما مضى من
 قال بوجوب القود فقد سقط حق القود ولم يجز له ان ليس للعرماة اجاره على
 العفو على ما كان لا يثبت له الا اجاره وليس له اجاره على الكتاب
 المال وان عفا على غير ما كان المفلس ووارث الميت الذي عليه الدين والمحجور عليه

لسفاه احكم فهم واجد لما لو عفو مطلقا وقد مضى شرحه والذي رواه اصحابنا
 انه اذا كان عليه دين لم يكن له العفو على غير ما في الفود لما ان يصح
 الغرما واما المريف فانه يعتبر ذلك حقه من المثل اذا وجه له غيره فخاص
 لم يحل من اجد امرين اما ان يكون نفسا او طرفا فان كان نفسا فلول الدم ان نفس
 لقوله ومن قبل مطلقا فقد جعلنا لوليه سلطانا وليس له ان يضر رقبته بالسيف
 غير مسموم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان الله كتب عليكم الاحسان
 فاذا قتلتم فاحسنوا القتل وليتجد احدكم سفرة ولو لرح دميته فاذا امر بذلك
 البهايم ففي الماد من اهل الفان معه سيف كال غير مسموم لم يكن له لان في الال
 تعاريفه والمسموم لا عمل غسل لانه يهره وبعض مذهبنا حوازه لانه غسل
 او لا ويكفى تحم لغام عليه الفود ولا يغسل بعد موته فان حفر في الاله سيف
 غير مسموم مكن من الاستيفاء بغير الرقبة فان ضرب الرقبه وقطع الرأس فقد
 استوفى حقه وان ضرب على غير الرقبه سالما فان قال عمدت اليه قال قوم بعز
 لانه جنى عليه بان جرحه في غير موضع اخرج وان قال اخطأ بظن فان كان
 محالا اخطأ فيه العادة مثل ان ضرب جله او فخذة او سطة لم يقبل قوله انه
 انه اخطأ وان كان قد خطى ولا يخطى في الوضعية في خوف راسه لم يقبل قوله وعز
 فان كان مثله يخطى به مثل ان ضرب على راسه بالقرب من الرقبه او على الناحية
 بالقرب من الرقبه فالقول قوله مع كسبه انه اخطأ فان حلفوا بالاغترافا
 ليس هذا فقل له ان يكمل الاستيفاء ام لا قال نعم لم يسأل ذلك وقال له
 وقل من يحسن الاستيفاء وقال اخرون يملن ثانيا بسنوية والذي نقوله انه ان
 كان لا يحسن وقل ان احسن استوفاه واما ان كان القصاص في الطرف لم يملن ول
 القطع من طبعه بنفسه لانه لا يؤمن ان يكون من حرصه على النفس ان يقطع

على ص

اوصاف مسموم

منه غير موضع المقطع فجي عليه ويفارق النفس لانه قد استحق الاوجيها
 التوكيل اثنان القصاص خارفان اسوفى التوكيل بمشهد منه جاز لانه ليس فيه غرر
 بهذر الدماء وان ادا الاستيفاء من الموكل منهم من قال يجوز ومنهم من قال لا يجوز
 الاستيفاء منه والذي نقضه مذهبنا انه يجوز واما الاستيفاء بعينه منه
 منهم من قال المعصوب باطل اذا قبل استوفيه الاستيفاء منه وقال اخرون يصح
 التوكيل اذا قال استوفيه بعينه منه وهو الصحيح عندنا ومتى اقتض الموكل قبل
 عفو الموكل وقع الاقتصار موقعة سواء قبل تصح التوكيل او لا يصح لانه ان
 كان صحيحا فلا اشتغال فيه وان كان فاسدا فهو استيفاء باذن فلا يضر فساد
 العقد فاما ان عفا الموكل عن الفود فان حلف العفو وتصرف الموكل لا يخلع
 قيل لو دالة صحيحة او فاسدة فاداعفا الموكل عن الفود ففعل ذلك مسابلا احد
 عفا بعد ان قتل الموكل فان عفو به باطلا لانه عفا لغير حق الفود وعلم به
 الموكل فلم يلفظ هذا وقيل القابل فالحكم متعلق بالموكل وحده وان عليه
 الفود لانه قتله بعد علمه بالعفو وهو لما لو فعله ابد البتة فقل الموكل
 بعد العفو وقبل العلم بالعفو قال قوم لا ضمان عليه وقال اخرون عليه الدية
 وذلك مني على هل يصح عفو ام لا قال قوم صح وقال اخرون لم يصح وهذه
 اصل مسله الموكل اذا فتح الوحالة تغير علم الموكل هل يصح ام لا على وجهين
 على هذه المسله احدهما يصح وهو الصحيح عندكم والآخر لا يصح وقد ورد
 اصحابنا القولين والظاهر انه لا يصح فمن قال يصح عفو دار وجود العفو
 وعدمه سواء اذا قبله قضا ولا ضمان على احد بقوله ومنهم من قال على الموكل
 اللقارة ومن قال عفو صح قال قتل نفسا محقونة الدم غير انه لا فود
 عليه لانه قتل بسيف يغفر طفيه القابل يتا ويل سايع جابر لا فود عليه

منه

الحقد

منه

منه

عذر ان عليه الدية بان عفو قد صح فاذا ثبت ان عليه الدية بما تاديه مغلطة
 تحت ذمته عند قوم وقال ارون موجه على العاقلة لانه انما قلناه انه مباح
 الدم واخطا ظنه فيه فدان عبر له الخطا والاول اصح عندهم من قال على العاقلة
 فلا تبريع ومن قال عليه فهل يرجع بها على موجه ام لا الصحيح عندهم
 يرجع عليه شي لانه قد عفا على القود فقد احسن فعله وقال بعضهم يرجع عليه
 به لانه غرة بالعضوم غير عليه والذي يقضيه اظهر واثنا ان عليه الدية و
 جمع بها على الذي عفا لانه لم يعلمه العضوم قال يرجع فلا تبريع ومن قال لا يرجع
 فقد اسفر الدية عليه واما الموكل فهل يسحق بالعضوم شي ام لا نظر فان عفا على
 غير ما لم يحل ما ان عفا مطلقا وعلى قول من قال اوجب الفصل القود على ما
 نقوله قال لا يشك ان من قال احد شيين قال وجبت الدية في تركه المقتول
 وهذا اذا عفا على ما وجبت الدية في تركه المقتول ولو ورثه هذا الجاني الذي
 قتله الوكيل الدية على الوكيل ولو قتل عليه الدية يرجع الموكل عليهم ويرجعون هم على
 الوكيل ويرجع الوكيل على الموكل على ما قلناه ولا يرجع الموكل على الوكيل شي
 اذا اوجب القصاص على حامل او على حائل ولم ينقص من حاجته ما لا يسفاد
 منها وهي حامل لقوله والاني يلهي ولم يقل الاني وخلفا بالاني وقال فلا تشر
 في الفصل وقال فاعذوا عليه بمثل ما اعتدى عليهم وهذا اريد اعلى المثل فاذا
 وضعته فعليه ان ترضع البيا الذي يقوم بدنه الابيه لانه يقال المولود به
 يعش فاذا شرب البيا فان كان هال امرأة راسه ترضعه باجرة او غير اجرة فقلت
 لان له من يعش به وان لم يكن هال من لم يرضعه بوجه يسميه ولا انسان لم يجر ثلها
 فاما ان وجد بهيمة بشر لبها او امرأة غير راسه او نساء كذلك يهده الصورة
 فالمسبح لولي الدم الثاني والصبر حتى يستقل به عن اللبن عليه في احلوا بالان

مدد فان لم يفعلوا في الاختيار القصاص كان له ذلك لان هذا الطفل ما يعش به
 ويستعمل هذا اذا ثبت ان حامل يقول لقوا بل او باعتراف في الدم فاما ان ادعت
 ان حامل وانكر الولي ولم يكن هال فوال قال قوم لا يؤخذ بقولها حتى تشهد اربع قوايل
 عدول بذلك منهم من قال يؤخذ ذلك حتى تبين امرها والاول اقوى والثاني احوط له
 اذا حلت الحكم بفصل حامل فصا ففصلها الولي فيها ملته فصول الماتم والضمان
 ومن عليه الضمان اما الماتم فان كانا عالما بانها حامل انما يعاقب الجنب الحاكم
 بتلبيه والولي والولي بالمباشرة وان كانا جاهلين فلا انتم عليها وان كان احدهما عالما
 والاخر جاهلا فالعالم ما توم والاخر معدور فاما اللام في الضمان قال حامل
 غير مضومة لان فلها مستحق واما الجنين فينظر فيه فان لم تلحقه فلا ضمان عندهم
 لانه لا يقطع لوجوده فلا يضر بالشك ان الفتا يحمل نظر فان الفتة ميتة فبقية الغرة
 واللقارة والغرة رقية جيدة قيمتها عشرة دنانير او نصف عشرة دية ابيه عند
 قوم وعندنا عشرة دية امه وان الفتة حيا ضمنا من قبلها فمات فبقية دية دابلة
 واللقارة فاذا ثبت انه مضمون الضمان على من لا يخلو امره بعد احوال ما ان يكون
 عالما او احكامه عالما او يكون الولي عالما او احكامه جاهلا او جاهلا فان كانا عالما
 فالضمان على الحاكم لان الولي طلب حقه وهو لا يعلم حقه ففقطه بذلك وقوضه اليه
 فلان الضمان عليه وان كان احكامه عالما او الولي جاهلا فقل ذلك وان كان احكامه
 جاهلا والولي عالما فالضمان على الولي دون احكامه لانه قبل الجنين مع العلم بحاله
 فكان المقرط منه وان كان جاهلا قال قوم على احكامه لانه ما تساوي في الجهالة
 وانفردا لتكسر وقال اخرون على الولي لانهما تساوي في الجهالة وانفردا بالمباشرة وقال
 قوم الضمان على الولي بطل حال دون احكامه لان احكامه ملته من قبل واحد فصل
 فصل هو اسر له هو المباشرة وهذا هو الاقوى فصل موضع قلنا الضمان على الولي فالدية

والدِّية على عاقلة والمقارة في ماله فقتل خطأ وكل موضع قيل على الجاني وهذا
من خطأ الجاني فقال قوم على عاقلة كغير الإمام وقال آخرون بيت المال لأن خطأ
الجاني يبرئ ويدل الإمام عندهم فلو جعل على عاقلة ما ذوا بالديان فمن قال الدِّية
على عاقلة قال المقارة في ماله ومن قال بيت المال قال المقارة على قولين أحدهما في
ماله والثاني بيت المال أما الإمام فلا يخطئ عندنا وأما قلنا ذلك لما رواه أصحابنا
من أن ما أخطأ الخدام فهو بيت المال إذا أهل واحد جماعة دانه قتل المقدّر
عشرة واحدا بعد واحد وجعل على كل قتل عليه القود في تعلق حقه بحق غيره فإن
قبل ما أول سقط حق الباقي إلى بدل النفس فيكون لكل واحد في تركته مال الدِّية
وإن قام واحد فقتله سقط حق كل واحد من الباقي إلى كمال الدِّية وقال بعضهم
يتداخل حقوقهم من القصاص فليس لواحد منهم أن ينفرد بفعله بل يفتن بجماعتهم فإن ملوه
فقد استوفوا حقوقهم وإن يادروا واحد فقتله فقد استوفوا حقه وسقط حق الباقي
وهذا نقول غير أن نقول إن لكل واحد أن ينفرد بفعله ولا يتداخل فإذا ثبت ذلك فقتل
واحد جماعة لم يخل من ثلثه أحوا إن واحدا بعد واحدا ودفعه واحدة أو اشتد الأمر
فان قتلهم واحدا بعد واحد قد مضى الأول فالأول فيقال له اختر فإن اختار القصاص
استوفى حقه وسقط حق الباقي عندنا ما إلى ما إن عند بعضهم إلى الديان وإن اختار
الدِّية فبذلها اتجاني عندنا فقال الثاني اختر على ما قلناه الأول كذلك حتى يأتي على
آخرهم فإن سبق الأوسط والأخر ثبت القتل استحب للإمام أن يعطي الأول معرفة
ذلك فإن لم يفعل ومثل هذا من قبله فقد أساء وسقط حق الباقي عندنا إلى ما إن
وعدهم إلى الديان في الترتيب مستحق فإن جاز رجل ثبت عنده القصاص فقتله ثم
وأي آخر ثبت القصاص لنفسه وكان قبل الأول قد مضى حق من قبله أو لا وإن كان
ولي أحدهما غائبا أو صغيرا أو ولي الآخر لئلا يتركه فدخل في الصغير والغائب

الجاني يبرئ الصغير تقدم الغاي فان قبله الجاني البالغ فقد أساء وسقط
حق الصغير والغاي عندنا إلى ما إن وعدهم إلى الدِّية فإن كان قد مضى حق من قبله
مثل أن امرئ السيف على حلقهم أو جرحهم فماتوا أو وثب واحد أو جرحهم أو جرحهم أو
هدم عليهم بيتا فليس بعضهم أولى من صاحبه ففرع بينهم فدل من خرج اسمه كان الخير
اليه ثم يفرع بين الباقيين أي إذا وإن اشتد الأمر قلنا للقاتل من قبله أو لا فإن أجربنا
عملنا على قوله وإن لم نخبرنا أقر غنايتهم مالو كان دفعة واحدة إذا قطع يد رجل
وقتل آخر قطعناه وقيلناه بالأخر عندنا وقال بعضهم يقتل ولا يقطع فإن قيل
أو لا ثم قطع آخر قطعناه أيضا بالثاني وقيلناه بالأول لأنه عمل استيفاء الحقين معا
فأما إن كان هذا في الطرف قطع أصبع رجل ويد آخر وجب عليه القصاص في الأصبع
للأول وللآخر في اليد فلو لم يقطع أصبعه الخيارات بين القصاص والعفو فإن عفا
وجب له دية أصبع عشر من اليد غير أن أراعي رضا القاطع بذلك ويكون للماني بالخيار
بين القطع والعفو فإن اختار الأول القصاص قطعنا له الأصبع ويكون من قطع
يده ما يختار بين قطعه وبين العفو فإن عفا كان له مال الدِّية وإن أقصر كان له
دية أصبع عشر من اليد فإن كانت اليد من هذا قطع أو لا يد رجل ثم قطع أصبع
من آخر وجب لكل واحد منهما القصاص على الترتيب يقطع يده أو لا باليد ويكون للماني
دية أصبع فإن عفا الأول على مال إن كان للماني بالخيار بين قطع أصبعه وبين العفو
عنها أو لا تقدم قطع الأصبع على قطع اليد لأن فيه نقصان حق الأول لأنه وجب
له قطع يد كاملة فدفع على هذه المسئلة إذا قطع يد واحد وحل آخر قلنا
يقطع ويقتل الأول ويقتل الثاني فإن سري المقطع إلى من قطعت يده فإن قتلته
إن أخذ من ثلثة الجاني نصف الدِّية لأن يد المخطئ عليه صارت نفسا والقطع إذا
صار نفسا دخل في يد الجاني كسائر الأعضاء الدِّية فاحسب أن يد جرح

فالدية على عاقلة والمقارة في ماله فقتل خطأ ودل موضع قبل على الجاني وهذا
من خطأ الجاني فقال قوم على عاقلة كغير الإمام وقال خرون بيت المال من خطأ
الجاني بلز وحدث الإمام عندهم فلو جعل على عاقلة ما ذوا بالذنان فمن قال الدية
على عاقلة قال المقارة في ماله ومن قال بيت المال قال المقارة على قولين أحدهما في
ماله والثاني بيت المال أما الإمام فلا يخطئ عندنا وأما قلنا ذلك لما رواه أصحابنا
من أن ما أخطأ الخدام فهو في بيت المال إذا أهلوا جماعة دابة فقتل القدر
عشرة واحدا بعد واحد وجعل كل قتل عليه القود في تعلق حقه بحق غيره فإن
قبل بالاول سقط حق الباقي إلى بدل المقتول فيكون لكل واحد في تركته مال الدية
وان قام واحد فقتله سقط حق كل واحد من الباقي إلى مال الدية وقال بعضهم
يتداخل حقهم من القصاص فليس لواحد منهم ان يفرق بقتله بل يقتل بجماعتهم فان ملوه
فقد استوفوا حقوقهم وان يادروا واحد فقتله فقد استوفوا حقه وسقط حق الباقي
وهذا نقول غير اننا نقول ان لكل واحد ان يفرق بقتله ولا يتداخل فاذا ثبت ذلك فقتل
واحد جماعة لم يخل من ثلثه احوال واحدا بعد واحد ودفعه واحدة او اشتد الامر
فان قتلهم واحدا بعد واحد قد رخصنا الاول فيقال له اختر فان اختار القصاص
استوفى حقه وسقط حق الباقي عندنا لا إلى مال وعند بعضهم إلى الذنان وان اختار
الدية فبذلها اتجاني عندنا فقال الثاني اختر على ما قلناه الاول كذلك حتى يأتي على
آخرهم فان سبق الأوسط والاخر ثبت القتل استحب للإمام ان يعطي الاول معرفة
ذلك فان لم يفعل ومثل هذا من قبله فقد راسا وسقط حق الباقي عندنا إلى مال
وعندهم إلى الذنان والترتيب مستحق فان جارحاً قتل عنده القصاص فقتله ثم
وأي آخر ثبت القصاص لنفسه وكان قبل الاول فمنا حق من قبله او لا وان كان
ولي أحدهما غائباً او صغيراً او ول الآخر لئلا يكتف من قبل الصغير والغائب

فالدية على عاقلة والمقارة في ماله فقتل خطأ ودل موضع قبل على الجاني وهذا
من خطأ الجاني فقال قوم على عاقلة كغير الإمام وقال خرون بيت المال من خطأ
الجاني بلز وحدث الإمام عندهم فلو جعل على عاقلة ما ذوا بالذنان فمن قال الدية
على عاقلة قال المقارة في ماله ومن قال بيت المال قال المقارة على قولين أحدهما في
ماله والثاني بيت المال أما الإمام فلا يخطئ عندنا وأما قلنا ذلك لما رواه أصحابنا
من أن ما أخطأ الخدام فهو في بيت المال إذا أهلوا جماعة دابة فقتل القدر
عشرة واحدا بعد واحد وجعل كل قتل عليه القود في تعلق حقه بحق غيره فإن
قبل بالاول سقط حق الباقي إلى بدل المقتول فيكون لكل واحد في تركته مال الدية
وان قام واحد فقتله سقط حق كل واحد من الباقي إلى مال الدية وقال بعضهم
يتداخل حقهم من القصاص فليس لواحد منهم ان يفرق بقتله بل يقتل بجماعتهم فان ملوه
فقد استوفوا حقوقهم وان يادروا واحد فقتله فقد استوفوا حقه وسقط حق الباقي
وهذا نقول غير اننا نقول ان لكل واحد ان يفرق بقتله ولا يتداخل فاذا ثبت ذلك فقتل
واحد جماعة لم يخل من ثلثه احوال واحدا بعد واحد ودفعه واحدة او اشتد الامر
فان قتلهم واحدا بعد واحد قد رخصنا الاول فيقال له اختر فان اختار القصاص
استوفى حقه وسقط حق الباقي عندنا لا إلى مال وعند بعضهم إلى الذنان وان اختار
الدية فبذلها اتجاني عندنا فقال الثاني اختر على ما قلناه الاول كذلك حتى يأتي على
آخرهم فان سبق الأوسط والاخر ثبت القتل استحب للإمام ان يعطي الاول معرفة
ذلك فان لم يفعل ومثل هذا من قبله فقد راسا وسقط حق الباقي عندنا إلى مال
وعندهم إلى الذنان والترتيب مستحق فان جارحاً قتل عنده القصاص فقتله ثم
وأي آخر ثبت القصاص لنفسه وكان قبل الاول فمنا حق من قبله او لا وان كان
ولي أحدهما غائباً او صغيراً او ول الآخر لئلا يكتف من قبل الصغير والغائب

فلما نقضى ان له ان يرجع عليه بدنة المسلم الزانية اليهودي وهي ثمان مائة وعلى عدا
لو قطع امرأة يدرجل فقطع يدها لم يدرمك يدها وسري الي نفس الرجل ولو لولة القصاص
نفس المرأة وله العفو فان قص كل لادم وان عفا قال يرجع سلكه ارباع دينة الرجل
لان يدرها نصف ثمان دينة نصف بدنة الرجل فقد احرمتها ما قام مقام ربع دينة الرجل
مرجع ما بقي وكذلك يقول وقال آخرون يرجع عليها نصف بدنة الرجل لانه قد رضى باخذ
يدها يدرها وان كانت كالحا ففقطعت يدي رجل فقطع يدها يدرها ثم ندرمك يدها
وسري المقطع الي نفس الرجل ولو لي الرجل القصاص والعفو فان قص ولا لادم وان
عفا وحل الواجب احرمتها باخذ نصف بدنة الرجل لانه قد رضى بدها وهي يوم
مقام نصف بدنة الرجل وان له ما بقي والثاني يرجع بشي لانه قد رضى بدها يدرها
والاول اصح عندنا فان قطع يدي الرجل ورجله فقد قطع يدها ورجلها واندمت
فسري المقطع الي الرجل اسري احرمتها فليس لولي الرجل الا القصاص
او العفو وما له لانا ان اعتبرنا بجمه ما احرمتها فقد احرمتها ما قام مقام بدنها
وهي بدنة الرجل فلا يرجع وان قلنا الاعتبار به وان رضى ذلك بيده ورجله فلا
يرجع ايضا بشي ان قطع رجل يدرجل فقطع المجني عليه يدر الجاني ثم اندمك المجني
وسري المقطع الي نفس الجاني هذا عندنا وعند جماعة وقال قوم على المجني
لزم الصمان فلو ان عليه ثمان دينة الجاني اذا قتل رجل رجلا وجب الفود عليه فهلك
القاتل قيل ان سقاده منه سقط القصاص الى المدة عدمه وقال آخرون سقط
الفود الي غير ما هو الذي يرضيه مذهبنا اذا وطع رجل يدرجل فاقص منه
ثم سري الي نفس المقتص فان سري الي نفس المقتص منه حيات كانت نفس المقتص منه
قصاصا عن نفس المقتص لانه استوفى منه قطعا بقطع فلما سري المقطع الي نفس المقتص
وهو المجني عليه اسحق سري الي قصاصا فاداسري الي نفسه المقطع كانت

عقوبة السراية

عن قصاص المجني عليه المستحقه حودا فوقع القصاص موقعة كما لو قتل قصاصا
بعد ان احدث بدنه قصاصا ومثل هذا ما نقول فيه اذا وطع يدرجل ثم عاد القاص
فعليه وجب على الجاني قصاص الطرف وقصاص النفس ولو ان المجني عليه قطع يده
الجاني فان السراية كان فيه اسفقا ما وجب عليه من القصاص النفس بالسراية الحادية
عن وطعه فذلك هاهنا فان كانت محلها ففقط المجني عليه يدر الجاني ثم سري المقطع
الي المجني عليه فقد هلك الجاني قبل موت المجني عليه فهل يكون نفسه قصاصا عن
نفس المجني عليه ام لا قال قوم يكون قصاصا لان السراية الي نفسه وجبت عن قصاص
فوجب ان يكون قصاصا كما لو سري الي نفسه بعد ان سري الي نفس المجني عليه وقال
آخرون وهو الاصح عندنا ان نفسه هدر ولا يكون قصاصا لان السراية حصل قبل
القصاص عليها فلو قلنا يكون قصاصا عن نفسه دان هذا اسفقا في القصاص
وذلك لا يجوز اذا جني رجل على رجل جناية فقطع يده او رطله في الجملة جناية
سحبها الفود ثم عفا المجني عليه عن الجاني ثم سري المقطع الي المجني عليه فحلت
فالذي رواه اصحابنا ان لولية القصاص اذا رد على ولي المقتص عنه بدنة ما
عفا له عنه وذلك ان اخذ الدية كان له الدية اما التقدر المقتص عنه وقال
المخالف لا قصاص لولية على الجاني لان الجناية اذا صارن نفسا كانت بمنزلة
الجناية الواحدة ولو كانت واحدة فقبل بها وعفا عن بعضها سقط الفود في
الحل فذلك هاهنا لان المجني عليه اذا عفى ثم سري الي نفسه كانت السراية
عن جناية لا قصاصا فيها وهذه لا يوجب القصاص كما لو داب خطاء او حتى الدية
على ولده فاذا ثبت انه لا قصاص على الجاني فان لولي المجني عليه ان يرجع على الجاني
سقط منه وان كان المجني عليه عفا على مال كان لولية ان يرجع بذال الدية وان
دان عفو على غير مال كان لولية ان يرجع نصف الدية لان المجني عليه قد عفا

عن نصحها هذا اذا اصاب الحناية بوجع اليهود فاما ان كانت عمدا لم يوجب القود مثل
ان قطع يده من نصف الساع او جرحه في عضده او ظهره بم عفا المجتني عليه عن
القصاص ثم ما ان العافي في قوله القصاص هاهنا لان عفوهُ عن القصاص لا يعفو
فانه عفا عن القصاص في حاله فيه القصاص ويلون ولية بالخيار بين القصاص
والعفو فان قتل فلا حلام وان عفا على ما وجبه كمال الدية فان قطع يده
ثم ان المجتني عليه عفا عن القاطع فعاد القاطع فقتل العافي قال يوم لول
المقتول القصاص والعفو على ما يلون له كمال الدية لان القتل عذرة بعد الجرح
عذرة قبله بخلاف ما لم يخرج قذاته فله قبل ان قطع يده فان قتله قبل
القطع كان ولية هكذا بالخيار كذلك هاهنا وقال بعضهم قصاص عليه في
النفس لان لوليه نصف الدية اما القصاص سقط لان القتل بعد القطع مكر
المراية وهو كالحناية الواحدة عفا عن بعضها سقط القصاص عن جميعها
واما الدية فله نصف الدية لانه بالعفو واستوى في نصف الدية والصحيح
عدهم عن هذين وهو ان لوليه القصاص والعفو على نصف الدية وهو مكر
اما القصاص فلان القصاص في الطرف يدخل في قصاص النفس لانه لو قطع
يده فبكر الى نفسه كان لوليه القطع والقتل معا فلما عفا عن القصاص في الطرف
لم يدخل في قصاص النفس كان له القصاص فيها وعفا عن الدية لان من الطرف
دخل في بدل النفس بدليل انه لو قطع يده فبكر الى نفسه كان فيه دية النفس لا غير
ولم يستحق دية اليد ودية في النفس ايضا فلما دخل في الطرف في دية النفس
فاوجبا عليه نصف الدية فبان الفضل بينهما اذا اسرل بفسان في نفس
لم يخل من ثلثة احوال اما ان يكونا من لوقله كل واحد منهما قتل به او لقتل
واحد منهما او قتل به واحد منهما دون الآخر فان كان كل واحد منهما من نفس

مثل جرح من قتل احدا او عذر من قتل احدا او مشركين قتل مسكنا معا وان كان
كل واحد منهما لا يقتل به مثل جرح من قتل احدا او مسكين قتل مسكنا او اب وجد
قتلا ولدا فلا قصاص على احدهما وهذا لو كانا من نفس او قتل احدا خطأ او
عمدا خطأ فلا قصاص وان كان احدهما انفرادا يقتله قتل به دون الآخر لم يخل من
احد امرين اما ان يكون القود لم يحل على احدهما لمعني فيه او في فعله فان كان لمعني
فيه مثل ان شارل اجنيا في قتل ولده او نصريا في قتل صراي او عدا في قتل عبد
وعلى شريكه القود دونه وان كان القود لم يحل عليه لمعني في فعله مثل ان كان عدا
محضاً شارل من قتل خطاء او عدا خطأ فلا قود على واحد منهما وقال بعضهم
على العامد القود سواء سقط عن شريكه لمعني فيه او في فعله وهو الموقوف عندك
فاما اذا قتلته ومعه صبي او مجنون وكان القتل عمدا منه فافا للام ولا في حليم
قتل الصبي والمجنون له عدا ام لا اما قتله عمدا ففوق ما هدر للان اللام في حليمه وقال
يوم عمدة عمدة وقال اخرون عدا في حليم الخطاء وهو مذهبنا لقوله عليه السلام
رفع العلم عن نبيه عن الصبي حتى يسلع والمجنون حتى يموت والناجم حتى يتبى وعلى قاتل
معا لا قود عليه واما الدية فمن قال عمدة عمدا فالدية معلظة حاله في ماله
ومن قال خطأ على ما قلناه فالدية محقة موجهة على عاقله فاد اشار
العامد صبيا في قتل المعمر من قال عمدة عمدا وعلى الشريك القود ومن قال
خطاء قال لا قود على شريكه لانه شارل من لا قود عليه لمعني في فعله وعلى ما
قلناه على العامد القود وان قلنا ان عمدا الصبي خطأ لكن يجب القود بشرط ان يرد
على اولاء به فاضل الدية بما قلناه في المبالغين فاذا ثبت هذا فان كان فعله
غير مضمون مثل ان شارل سبعا في قتل انسان وشارل جلا في قتل نفسه
مثل ان جرحه وجرح نفسه او جرحه مرتين اسلم جرحه الشرع حال اسلمه

لوح

هلام
من لا قود عليه في قتل خطاء ولا في قتل
من لا قود عليه في قتل خطاء ولا في قتل

فانه لا ضمان على احدهما بحال وهل على شريك القود قال قوم لا قود عليه لانه
احسن حالا من شريك الحاطي فان الحاطي يضمن بوجه والتبع لضمان وجبه وقال آخرون
عليه القود وهو مذهبنا لانها عامر ان القود على احدهما للمعنى وجبه وهو
كشريك الابح قبل ولده وهذا اصل كل نفس فلا رطل على ما فصلناه اذا
مات الرجل عدا اوله ولبنان بنان احوان وثمان المائتين احد فمصر في المائتين
مائة اوضح قبل ابوها عمرا فها بالخيار بين القود والعفو فان عفو اعلی مال السب
لها الذمة على القابل وان عفو اعلی غير مال سقط القود الى غير مال وان عفو مطلقا
قال قوم سئل مال قال آخرون ليست ذمة مذهبنا وان عفا احدهما سقط القود
عندهم وعدنا لا سقط القود اذا رد بعد ارماعه في الحر وان اختار القود
كان للجماع عرته لا يملكها استيفاءه معا فاما ان يود خلا عرتهما او يود كل احد
اخاه في استيفائه فان اراد احدهما ان يقتص لم يكن له ذلك الا باذن اخيه عندهم
لان القصاص لهما فلا يستوفيه احدهما وعدنا له ذلك بالسر الذي تقدم فان
بادر احدهما ففعله عند القود عليه وقالوا لا يجوز احدا من امان ان يصفه
قبل عفو اخيه او بعد عفو فان قلنا قبل عفو ففعله القود على قولنا وان
قبله بعد عفو لم يحل من احدا من امان ان يكون بعد حكم الحاكم سقوط القود عن
القابل او قبل حكمه فان كان قبل حكمه فان قبل العلم بالعفو ففعله القود
ام لا على المولى غير ان الصحيح هاهنا ان عليه القود والصحيح في قولنا انه
لا قود عليه واما ان قبله بعد العفو قبل العلم بالعفو فاما مستبته على التي
قلنا فمن قال عليه القود اذا قبل قبل العلم بالعفو فهاهنا ادل ومن قال
لا قود عليه اذا قبل قبل العلم بالعفو ففعله القود اقم لا على قولنا هذه المثلث
مسائل على قولنا اذا قبل قبل حكم الحاكم فاما ان قبله بعد حكم الحاكم بسقوط

القود عن القابل فعليه القود قولا واحدا سواء علم بحكمه او لم يعلم فان عفا احدا
بغير عفا ففعله وجبه القود قولا واحدا او دلل عندنا وان عفو اعمام عادا
او احدهما ففعله فعلى من فعله القود هذه ثلث مسائل عليه القود قولا واحدا
وعندنا يجب في الاخير بين القود وهما القود بعد العفو منها او من احدهما فاما
المقدمة فلا يوجب القود بحال بل لكل واحد منهما القود بعد عفو صاحبه
شرط ان ترد ذمة ما قدر عفا عنه وكذلك لو كانوا امانة فعفا تسعة وتسعون
دار للباقي القود بالشرط الذي ذكرناه واما المبرع على كل واحد من المولى على ما تقدم
فاذا قال على المولى القابل القود حكم بان قابل المبرع قتل ظمما لا على وجه القصاص
وفان ان يستفاد منه بمرزلة ان قبله اخيه امان حقا ففعله ففعله الذمة شره
ويقتل به المولى القابل قاصا فاذا ثبت الذمة لعطف برئته فهي برئته للمولى
الذي لم يقتل ويصغر الوارثه المولى القابل سوفي من ثلثة نصفها للمولى الذي لم يقتل
ونصفها لورثته المولى القابل واذا قبل القود على المولى القابل لم يحل المولى الذي لم يقتل
من احدا من امان ان يكون قد عفا عن القود او لم يعف عنه فان لم يكن عفا عنه على
المولى القابل نصف ذمة قابل المبرع ففعله وهو مستحق نصفه فقد ابلغ حقه وحق
قلا وجبنا عليه حق اخيه فاذا ثبت ان عليه الذمة فان للمولى الذي لم يعف نصف
الذمة لان حقه سقط عن القود بعد احياء رفاقتل نصيبه الى الذمة ففعله
نصفه فقد تقررت ان على المولى القابل نصف ذمة قابل المبرع والمولى الذي لم يقتل
نصف ذمة ابيه وعلى من استحقها قال قوم مستحقها على اخيه وقال آخرون يجب
هذا النصف للمولى الذي لم يقتل في تركه قابل المبرع فان وجب للمولى الذي لم
يقتل نصف الذمة على اخيه دون ثلثة فان ثلثة ابيه نظر فان ابرأ الوارثه عن هذا
النصف الذي وجب له على اخيه لم يصح لانه ابرأ غير محل حقه وان ابرأ اخاه عنه



بنیاد محقق طباطبائی

صح المبرأة لامة ابرا محل حقه وليس لورثة فابل الاب حق محال فلا يرجعون على
 الولي لقابل شيء لان الحق سقط عنه محل حاله لما قبل فابل ابيه اسنوي
 نصبة منه ووجبت عليه بذلك نصف المدة لاجله وقد اراه عنه اخوه فلم
 يبق عليه حق ومن قال نصف المدة له في ركة فابل ابيه فعلى هذا له ذلك كله
 فابل ابيه ولورثة قليل الاب نصف المدة على اخيه بخان ابرا الذي لم يقتل اخاه عن
 نصف المدة لم يراهم حق على عير اخيه وان ابراد وية فابل ابيه عن نصف المدة
 صح المبرأة وسقط حقه الذي وجب له عليهم ولورثة فابل الاب نصف المدة على الولي
 القابل يرجعون با عليه لما لو كان عليه الف دينار لرجل فله الف دينار على رجل علم ابراهم
 من له الدين تدوا منه وكان لهم ان يطلبوا حقهم على الغير كذلك هاهنا هذا اذا
 كان قبل عفوا حديهما واما ان كان بعد العفو لم يخل من احد من امان ان يعفو
 على مال وعلى غير مال فان عفوا على مال ومطلقا وقيل ان اطلاقه بحسب الممال
 فاحكم فيه لما لو كان هذا قبل ان عفوا اخوه ولا فصل بين ان يترك المال في دمه
 بالعفو والقود ويلون ان يحلم على ما قلنا جرحا بجر وقاما ان عفوا على غير مال او
 مطلقا وقبل اطلاقه لا يجب به المال سقط حق العافي عن القصاص وبحسب المدة معا
 وشك في غير العافي نصف المدة في دمه القابل ابرا فاذا قبله فقد قل من له في دمه
 نصف المدة ووجبت عليه سبلة كمال المدة وسقط عن المدة نصفها في مقابلة ماله
 في دمه ووجبت عليه لورثة فابل الاب نصف المدة اذا قطع يدرجل من الموضع قطع
 آخر تلك اليد من المرفق قبل ان يمال الاول ثم سبلة لنفسه فمان فيما فابلان عندنا
 وعند جماعة وقال قوم الاول فاطع والماني هو القابل يقطع الاول ولا يسل
 ويقتل الثاني فاذا ثبت ان عليهما القتل فولي القتل باختيار ان يختار القود قطع
 الاول ثم قتله فان قطعه ثم اراد العفو على مال لم يبق له لامة لو عفا ثبت له نصف

الدية

مدح
الدم

قطعه

ن
ليلا

ت

م

الدية لا يما فابلان وقد اخذ الدية وهي تقوم مقام نصف الدية وليس له المال
 واما الماني بعد قطع ذراع اليف عليه سطر فيه فان كان القاطع مثله وطعت
 وان قتله بعد ذلك فلا دلام وان اختار العفو على مال كان له نصف المدة لم افر
 حلومه ذراع للاف له وان كان القاطع كاملا فليس له ذراع للاف عليه فهل للول
 قطعة من المرفق ام لا قال قوم له ذلك وهو مذهبنا وقال آخرون لا يقطع من
 المرفق لان يعفوا الولي بعد قطعه فكون قد ظله بان اخيرا اذ اجملة وهو ذراع
 عليه لاف بذراع للاف عليها وهذا لا يجوز واصل هذه المسئلة اذا اجافه واد
 المحني عليه القود من بجافه نظر فان كان بعد الماند مال لم يبق له وان كان قبل
 الماند مال بعد السراية منها فله قتله وقال قوم له ان يجفه ثم يقتله وقال
 آخرون ليس له ذلك وهذا اهل جرح لا قصاص فيه اذا صار نصا وعندنا ليس له
 في جميع ذلك اما القتل فقط فاما قاتل اليد من المرفق يقطع اليد من المرفق المقطوعة
 من اللوع وعندنا وان جاز ذلك فاما محور اذا رد دية اليد الى اللوع ومن احار
 اجاز ذلك لم يوجب دية راصلة اذا وجبت قتله لجماعة من الاولياء كالاخوة والاعمام
 فقد قلنا ان على مذهبنا ان لكل واحد ان ينفرد بقتله بشرط ان يضم حصه الباقيين
 وعندهم ليس له دليل يوقلون من يسوفي لهم فان تشاخوا ولم يفعلوا وقال
 دل واحد انا اتولي قتله افرغ بينهم من جرح اسمه كان ذلك المبد للاب ليس له لان
 قتله المباد بهم لان حقوقهم قائمة وانما ثبت له حق التقدم بالقتل اذا قبل
 رجل رجلا تحت يده القود استقيد منه بالسيف لا غير او ما حرمي محراه وعندهم
 يسل مثل ما قل به فان قتله بالسيف او حرقة او غرقه او خنقه او منعه
 الطعام والسرا حتى مات قبل قتله وقال بعضهم لا قود عليه فاما قتله به
 عن مثقلة الحديد والبار وما عدا هذين من الاشياء لا يحل القتل به فالللام

بما عدا الجريد والنار هل جبه الموت أم لا وفي القبل بالنار واحمد هل هل
 به مثل ما قبل به أم لا وعند قوم فصل مثل ما قبل ومن قال لا يحل الموت في المقله
 او النار قال لا يستفاد اليها السيف من قال فصل مثل ما قبل قال كل آلة قبل لا
 فانه فصل بها السحر واللواط اذا اوجزه الخمر فاذا قبله بالسحر فلا يقبل بالسحر
 بلا خلاف لان اتيان السحر مقصود واما اذا لم يطغى او جارية فقتلها او اوجزه
 الخمر حتى مات قال قوم يفعل به من غير ما فعل ان لا ط فانه يتخذ له شبه
 اله اللواط فيصنع به مثل ما صنع واما في الخمر فانه يوجز الماء مدان الخمر حتى
 يموت به شبه كما فعل وقال لا لانه فصل بالسيف كما لو فعله بالسحر وهو
 مذهبنا واما هذه الاسماء فان حرقة النار حرق مثلها عندهم ودرل الماء
 واحبس واذا فعل به مثل ما فعل فان مات فزال وان لم يموت فادى يصنع به
 قال قوم يوالي عليه بذلك حتى يموت اذا قبله يقطع البدن والجافية فانه
 يصنع به مثل ما صنع فان مات او لم يمت بعدت الموالة فيما كان منه لا يتلا
 محل لها سوى هذا فصل بالسيف وقال آخرون يفعل به مثل ذلك فان مات او لم
 قبل بالسيف فقد شئت ان عندنا ان لا يصح ذلك لانه لا بالسيف اذ اجره ويري
 النفس ومات وجب لقصاص النفس وهل يجب لقصاص الجرح ام لا لم
 محل الجرح من اجد امرنا ان يكون جرحا لو انفرد وجب فيه القصاص او
 ما قصاصه اذا انفرد فان كان لو انفرد فيه القصاص اذ اسرى النفس كان
 وليه بالخيار بين ان يقتل ومن ان يقتل الجرح قال قوم ليس له الا الفصل
 وهو مذهبنا وان كان مما لو انفرد وان لم يل القصاص فيه مثل الهاشمية والمقله
 والمأمومة والسجيفة وقطع البدن من بعض الذراع والرجل من نصف الساق
 هذه اذا صارت نفسا قال قوم ليس للقصاص وقال آخرون له ذلك وعلى

ما قلناه للبشره واليه **فصل في القصاص والشجاج وغير ذلك**
 قد مضى الكلام في القصاص في النفس وما هنا القصاص فيما دون النفس قال تعالى
 النفس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن والوجه بالوجه والجرح بالجرح وقطع
 وعمره آخر الآية والقصاص فيما دون النفس شأن جرح يشق وعظم يقطع واما
 العضو الذي لا يملكه مثل عضو يشفى المفضل بالميد والرجل والعين والاذن واللسان
 والاذن والذراع من ذلك ما قصص لان لها حدا يمتد اليه واما سبب القصاص فيها
 بثلث شرائط السواء في الجرح وهو ان يكونا حريين مسلمين او يكون المجني عليه كافر
 والماني لا يشترط في الاسم الخاص بمجرى ويسار يسار فانه لا يقطع بمن يسار
 ولا يسار بمن ويسار والسلامة فانه لا يقطع البدر الصحيحة باليد الثلثه
 فاما غير الاطراف من الجراح التي فيها القصاص وهو ما كان في الرأس والوجه
 لا غير فان القصاص يجب فيها بشرط واحد وهو النكاف في الحرية او يكون المجني
 عليه كافر او اما المساوي في الاسم الخاص فهذا لا يوجد في الرأس لانه ليس له راسان
 ولا السلامة من الشلل فان الشلل فلا يكون في الرأس والقصاص في الاطراف
 والجراح في ثواب الجرح سواء واما اختلافان من وجه آخر وهو ان لا يعتبر
 المماثلة في الاطراف القدم من حيث اللز الصغر ويعبر في الجراح بالمساحة
 على ما بينته فيما مر والفضل بينهما انما لو اعتبرنا المماثلة في الاطراف
 القدر والمساحة انما يفتقر القصاص فيها لانه لا يدان شققان
 في القدر وليس في الجراح لانه يعرف عرضه وطوله وعمقه فليستوفيه
 بالمساحة فلم لا يعتبرها بالمساحة فان الفضل بينهما قد زاد في الجراح
 الشجاج وان كان القصاص في الوجه فليس هو جرحا وما عداها فله

أو احلوه على الخلاق فيها والكلام في كمية القصاص وجملة انما تعتبر القصاص
 المماثلة وينظر الى طول السجة وعرضها لان عرضها يختلف باختلاف جديده
 وان كان كحدوده علقة كانت السجة عريضة وان كانت دقيقة كانت السجة
 دقيقة فاعبر بمساحة طولها وعرضها فاما الاطراف فلا تعتبر فيها البر
 والصغر بل يؤخذ البدل العنطة بالدقيقة والسنة بالهزلة ولا تعتبر المساحة
 لما يعدم وانما تعتبر الاسم مع السلامة مع التام في السجدة قال الله تعالى
 وكُنَّا عَلَيْهِمْ فَإِنْ آوَى السُّرَّانَ إِلَى السُّرَّانِ وَالْأَعْيُنَ عَلَى الْأَعْيُنِ فَأَمَّا الْأَعْيُنُ فَأَمَّا الْأَعْيُنُ
 بالسجدة فاعبر باسم فقط فلهذا راعينا في السجدة ما ليس كذلك الشجاعة لانا اذا اغرنا
 المساحة طولها وعرضها لم يسقط القصاص فاما عن السجة فلا نراعيه وانما
 نراعي انضاج العظم فقط لانا لو اعبرنا بالعمق لم يمكن اخذ القصاص فان اخذ
 الرأسين قد يكون اعظم من الآخر واسم والكم السماوية فلا يمكن اعتبار المماثلة
 فالعمق ما تشبه كالمساحة في الاطراف والمساحة في الشجاعة كالمساحة في الاطراف
 فاذ اثبت ذلك يجوز في الموضحة قبل البدء بالمدار عند قعوده وقال اخرون لا يجوز
 لما بعد المندرجان وهو المحوط عند بالانها صار نفسا واول ما يعمل ان
 يجعل على موضع السجة مقياسا من خط او خبسة فاذ اعروى قدرها حتى يمتلئ
 ذلك المدار بعينه من راس الشجاعة لكون السهل على المختص منه لانه لو كان الشعر
 فاما رما حتى فاخذ الشجاعة من حقه فان لم يحلقه فقد تزل الاحتياط ودان جاز
 الا ان استيقا القصاص ممكن فاذ احلق المدار جعل ذلك المقياس عليه وحط على
 الطرف من خط اسود او حمر حتى لم يزد على قدر حقه ثم المقصود به لئلا يتحرك
 فحني عليه الشجاعة من ذلك ويكون الزيادة هدر السهل هو الذي يعني على نفسه فاذا
 ضبط وضع الحدة من عند العلامة ووضحة الى العلامة الثانية فان فصل

يضبط

هذا سهل اسوقه دفعة واحدة وان قيل هذا يستوعبه استوفى بعضها اليوم
 وبعضها غدا كما تقول في القصاص في الاطراف يؤخر عن شدة الحر والبرد الى اعتدال
 الزمان ولا تخلو راس الجاني والمجني عليه من ثلثة احوال اما ان يتفق في القدر والمكان
 او يكون راس المجني عليه المر او اصغر فان كانا سواء نظرت فان كانت السجة في بعض الراس
 او في حلقه استوفى الحل على ما فصلناه وان كان راس المجني عليه المر مثل ان يكون من
 جهته الى فقاه شبر والحجاني شبر فقط نظرت فان كانت الموضحة في بعض راس المجني
 عليه ودلك القدر جميع راس الجاني فانه يسو في جميع راسه لانه مثله في المساحة
 وان كانت السجة في جميع راس المجني عليه كان عليها حل راس الجاني فانه يسو في
 جميع راسه من راسه الى اخره ولا ينزل عن الراس الى الجهة لانه السجدة لانه السجدة
 عضو آخر ولا عن راسه الى فقاه لان القفا عضو آخر ولا يوضح موضع آخر
 بل لا يصدر موضحين موضحة واحدة فاذا لم ياجد الماد لك القدر نظرت فاخذ
 ما بقي واخذت منه ما لا يقدر ما بقي فان كان الباقي هو الثلث اخدمته ان يثبت
 موضحة كما قلناه اذا قطع يد اذاملة ويده ناقصة فالمجني عليه يقطع اليد
 وباخذ دية اصبع درلكها هيا فاما ان كان راس المجني عليه اصغر من راس
 اكلاني احذرنا قدر مساحتها من راس الجاني ان شأنا من الجهة الى حيث ينتهي
 المساحة وان شأنا بدان القفا الى حيث ينتهي المساحة لان هذا السمت محل القصاص
 لانه تقدر طول الجناية بما زاد عليها وكذلك لو اختار ان يخدم وسط الراس
 بقدر المساحة لم يزد هذا السمت محل القصاص فاذا اثبت انه يستوفى قدر المساحة
 نظرت فان لم يزد عليها فلا كلام وان زاد عليها فان كان عامدا فالزيادة موضحة
 كمن فيها القود لانه ابتداء الصراح على وجه الجرح فاذا اثبت انها موضحة
 منفردة لم يكن اخذ القصاص فيها من راسه لان محلها ما اندمل ولله بهر

حتى اذا مل احد القصاص في محل الماند ما هذا اذا اقبل عذر فان الخطا
 والقول قوله لانه الجاني قد ان عرف بصفة الجناية فاذا اخطى ان عليه ارتش
 موضحة داملة لما مضى مما كان في الراس سمي شجاعا فاذا كان مثله في المدر سمي جاحا
 وقد جرح على المدر حتى الى عظم كالعضد والساعد واللف والعضد والساق والقدم
 فالقصاص فيه واجب والكلام في نفسه على ما شرحناه في الراس سواء ان عفا كان
 فيه حكمته دون المهر عندهم وعبدنا فيه مهر شرعنا في المنابة وهديب
 الاحكام وقال بعضهم لا قصاص في الجراح في المدر وفيه حكمته اذا شجته دون
 الموصية مثل ان شجته متلاجة قال قوم فيه الهود وقال الجرون في هود فيها والاول
 اقوى للظاهر ومن قال لا قصاص فيها قال لانه يفتي الى احد موضحة بمصلحة ذلك
 انه قد يكون راس المسجوج عليل لا يحل له اللحم فيلوث سمل المتلاجة فيها نصف
 انملة ويلون راس الشاج رقيقا لا يحل قليل اللحم فيلوث سمل الموصية فيه نصف انملة
 او اقل فاذا اخذنا منه شجة سملها نصف انملة او ضحناه متلاجة وهذا
 لا سبل اليه فاذا ثبت انه لا قصاص فيها فان لم تعلم قدرها من الموصية فيها
 الحكومة وهو ان يصير حتى يدرى بم تقومة عبدا او حر اعلى ما ياتي ذكره وبا
 خذ منه الحكومة وان علم قدرها من الموصية وانما يعلم ذلك بان يكون راس
 المسجوج موضحة بقر هذه المتلاجة فيدخل المليل في الموصية فيعرف قدر سملها
 ثم يدخل المليل في المتلاجة فيعرف قدر سملها ثم تعبر السملين بحسار ذلك فيعرف
 قدرها فان كان نصف موضحة اخذ منه دية نصف موضحة وما زاد او نقص
 فيحسابه وان اشدل الامر قال قوم نظر فان تحققنا النصف سكنا في الزيادة
 رجعا الى المقوم فان دالت القيمة نصف موضحة علمنا انها نصف موضحة والشك
 مطروح فان دالت القيمة اقل من نصف موضحة نسا الغلط في المقوم فاقتر

النصف فلا نركه بغيره وان نال المقوم الر من نصف موضحة نينا ان الزيادة
 على النصف اس وجوده وصار ما شكنا فيه من الزيادة معلوما فاحرنا
 القيمة كما لو قطع بعض لسانه فتحققنا الشك فكنا في الزيادة فاعترنا بالحر وف
 فان نقصان النصف ان الشك ليسوا اوجبا النصف وهم من قال اذا سلكنا
 في الزيادة اوجبا الشرا امر من نصف موضحة كما قلنا فيمن عصبه عدا فقطع يده
 فالواحد الشرا امر من نصف موضحة او ما نقص قال بعضهم هذا غلط لانه
 اذا عصبه فقطع يده فقد ضمة باليد والجناية واوجبا عليه الشرا امر من
 اما ضمة بالجناية فقط فلهذا لم يوجب الشرا امر من قال هذا وعلى عدى آخر
 ادر القصاص فيما دون الموصية بان يكون بالقرب من المتلاجة موضحة فيعرف
 قدر سملها فاذا عرفت انها نصف موضحة ووجدنا في راس الشاج موضحة بالقرب
 في الدال المان فيعرف سملها فيعلم لم عم نصف موضحة في راسه فيدخل الحد
 نقر ذلك فيسوق قدر طولها وعرضها وهذا مذهبنا فاما ان اخطا راسا فيها
 معتر عندنا ولا تحتاج الى تلاف ما قالوه من الحكومة وذكرنا ان القصاص في
 المطراف من المفاصل في اليد والرجل والامدين والعين واللف والاسنان
 واللسان واليد والقوله النفس بالنفس والعين بالعين الامة فنص على حاقص ونية
 على اليد والرجل اذا اكل لها حاد يتي اليه امكن اعتباره بغير زيادة واما يجب
 سلة شروط الاتفاق في الحرية والسلامة والاسترااخ الاسم الخاص بين سملين
 وبسار يسار ولا يعتبر القدر والمساخية بل هو حد اليد الغليظة السمية باليد
 الدقيقة الهزيلة الضعيفة لظاهر الامة ولما تقدم من ان اعتبار المتلاجة تؤدي
 الى سقوط القصاص لتعذر الاتفاق من اليد على صورة واحد كذا وصغرا
 فاذا ثبت ذلك في اليد اربع مسايل احدها قطع يده من مصل النوع فيقطع

درة من مفصل اللوع وتكون المحي عليه بالخيار بين احدى العفوة والعضو على مال
 فاذا عفا كان فيها نصف الدية تحسبون من المال الثانية وان قطع يده من بعض الذراع
 فلا قصاص فيها من بعض الذراع لان نصف الذراع لا يملن قطعة خروفا على انلاوه
 او اخذ المزم من حقه فلو ان المحي عليه بالخيار بين العفو على مال وله دية وحلومه
 فيما زاد عليها من الذراع وبين القصاص من مفصل اليد من اللوع وبأخذ حلومه فيما
 بقي من الذراع المالة قطع من مفصل المرفق لانه مفصل والمحي عليه بالخيار بين
 بين ان يعفوا او ياخذ دية اليد تحسب من المرافق وحلومه في المساعد وبين ان يعفوا
 من المرفق فان قال انما اقتصر من اللوع واخذ حلومه في الذراع لم يكن له لانه اذا
 امكنه استيفاء حقه اجمع فودا فلا معنى لاستيفاء بعض واخذ حلومه فيما
 بقي وفارق المسئلة قبلها حيث كان له القصاص من اللوع واخذ حلومه فيما بقي
 الذراع لانه لا استيفاء جمع حقه قصاصا لان نصف الذراع لا مفصل له وهكذا
 اذا قطع يده من مفصل المنيك على هذا الفصل الرابعة خلع لثفة واملع العظم
 الذي هو المشط من ظميره سئل اهل الخبرة فان قالوا املن استيفاء ذلك قصاصا
 ولا يخاف عليه بجايعة اسوقاه فصا لان له حداثته اليه وان قالوا لا
 نامر عليه بجايعة فالمحي عليه بالخيار بين العفو واخذ دية اليد تحسب وفيما
 راد على ذلك حلومه وبين ان ياخذ القصاص من المنيك فيما راد عليه حلومه
 له اذا قطع يدا حاملة الاصابع ويده ناقصة اصبع فالمحي عليه بالخيار بين
 العفو على مال له دية اليد تحسبون من المال وبين ان يقتصر فاخذ ثلثا ناقصة
 اصبع فصا وبأخذ دية الاصبع المفقودة وفيه خلاف وهو في بعض النسخ
 ليس له دية الاصبع الا ان يكون قد اخذ دية يده فليزمنه ذلك كل عضو يوصل
 فودا اذا كان موجودا وجب له حداثته اذا كان مفقودا امثل ان قطع

يد
 في القصاص
 في اليد

دية

اصبعين

اصبعين وله اصبع واحد فان كانت دية شللا فقطع صحبته فالمحي عليه بالخيار
 بين اخذ الدية وبين اخذ الشللا بالصحة ويرجع فيه الى اهل الخبرة فان قالوا امتن
 قطعت الشللا بقيت افواه العرو ومفحة ولا تحسم ولا ينضم شي ولا يؤمن ان لا تقطعها
 لم تقطعها لانه لا ياخذ نفسا بيدوان قالوا تحسم ويراي العادة اخذها بالمانة
 قد رضى ياخذها هو انقص من حقه فهو الضعيف بالقوة اذا قطع يدا شللا ويده
 صحبة لا شلل فيها فلا قود عليه عدنا وعند جميعهم وقال ابو دية يقطع الصحبة
 بالشلل عريان عدنا فيها لث اليد الصحبة وعندهم فيها الحلومة اذا قطع اصبع رجل
 قسرت الي كفة فذهب كفة ثم اندمكت فحلبه في الاصبع التي ياشق قطعها دون السراية
 القصاص ولا يجب القصاص من السراية وقال بعضهم لا قصاص فيها اصلا والدي قصه
 مدحنا انهما معا القصاص ومن قال لا قصاص في الكف قال فمان يد لها على
 الجاني ونال العاقلة وكان المحي عليه بالخيار بين العفو عن القصاص واخذ الدية
 فيما بقي فان عفا عن القود كان له دية يد حاملة تحسبون من المال وان اختار القطع
 قطع الاصبع باصبعه واخذ منه دية اربع اصابع اربعين من المال مع الكف التي
 تحتها فدخل ما تحت الاصابع التي لم قصاص فيها وحلما في باب الدية فاما ما
 تحت الاصابع التي ياشق قطعها وذهب ما تحتها بالسراية وقال بعضهم ليس له المطالبة
 ما رتبها لانه لا يدخل ما تحت اصابع في حكم الاصابع في الدية دخل ما تحت هذه الاصبع
 في حكم الاصابع في القود وقال آخرون لا يدخل ما تحتها في حكمها وله المطالبة بارتها
 لما لا يلف عن جناية مضونة فكلت السراية مضونة وهو الأقوي اذا اختار المحي عليه
 ان ياخذ قود الاصبع فاخذه كان له المطالبة بديه ما بقي من الكف وليس عليه ان يصير
 حتى ينظر ما يكون من الكف بعد القطع لان القصاص وجه اصبعه ودية الباقي
 وجبت له منه لا يؤمن بها انه مال لقصاص وسراية في الكف وما الى النفس واد

لم يثر في ما عليه من الذب فلا معنى لتأخير استيفاء ما في ولو قطع نذره فسرى إلى
 نفسه كان الولي قطع يد الجاني فلو أراد أخذ الذب فيما بقي لم يكن له والفضل سبها
 أن هذا القصاص لو سري إلى نفس الجاني فقد استوفى حقه فلهذا صبرنا بعد القطع
 لنظر ما يكون منه وليس كذلك لها هنا لأن هذا القصاص لو سري إلى النفس كان هدرًا
 وهذا قلنا الواضحة فذهب ضوعه كان فيها القصاص ولو اقتصر المحنى عليه من
 الموصية لم يكن له أخذ دية العين لينظر ما يكون من الميراث لأنها لو سري إلى العين
 فقد استوفى حقه فلهذا النظرناه وأما هنا فقد ثبت أن القصاص مما يستر وقطعه ثابت
 لا يشك أما الكلام في أخذ الدية فيما بعد القصاص فإن كانت سريته إلى ما لا يستحق
 أخذه قوداً فله أخذ الدية في الحال وإن كانت ما يستحق أخذه قوداً بالمرءة إلى ضوء العين
 لم يكن له أخذ الدية قبل أن ينظر ما يكون من حديث هذا القصاص ومن لم يثبت القصاص
 في الموضع إذا سري إلى النفس اختلفوا في الموصية إذا سري إلى ضوء العين فقال بعضهم
 قصاص الموصية مثل الموضع سواء وقال قوم منهم لا يسقط القصاص الموصية
 بالسراية إلى ضوء العين وهو المأخوذ للذبة إذا قطع يد رجل كان للمجنى عليه أن يقصر من
 الجاني في الحال والدم حار لأن يستحي له أن ينظر ما يكون منها من اندمال أو سره
 وفيه خلاف ونقص مذهبنا التوقف لأنه إن سري إلى نفس دخل قصاص الطرف في النفس
 عداً على ما يشاء إذا قطع أطراف غيره يديه ورجليه وإذا أخذ الدية قال
 قوم له أن يأخذ دية الأطراف ولو بلغت ذات مثل أن قطع يديه ورجليه وأذنيه وله
 أن يستوفي ثلث دناير جل اندمال حاله أن يستوفي القصاص قبل اندمال أو قال
 بعضهم له أن يستوفي دية النفس ولا يزد عليها وإن كانت اجنابات أوجبت لشره
 وهو الذي يقتضيه مذهبنا وقال قوم ليس له أخذ دية الطرف قبل استقرار
 وله أخذ القود في الطواف الحال إذا شتمه مواضع فيها القصاص والشعر ثابت

ما قصاص فيه الموصية والشعر الذي حول الموصية فإن ثبت بحاله فلا خلاف
 وإن لم يثبت فيه حلومة فلا قصاص فيها فاما ضوء العين فإن كان ذهب السراية قال
 قوم فيه القصاص وهو مذهبنا وقال قوم لا قصاص فيه فإذا ثبت أن جها القصاص
 فالمحنى عليه بالخيار بين العقوبتين استيفاء القود فإن عفا وجبت له دية موصية و
 حلومة في الشعر الذي لم يثبت حولها وفي الضوء الذبة وإن اختار القصاص اقتصر
 الموصية ثم نصير فسرى القصاص إلى ضوء العين وقع القصاص موقعه وإن لم يسر
 إلى ضوء العين ففيه القصاص مثل الاستيفاء بأن تقرر لها حذيرة محمودة من
 معها على كدرة فعل حتى يذهب للصورة وإن لم يملن ذاً وأهابد وأريد به بالبصر
 من غير خوف على كدرة من دافور أو غيره فإن لم يملن أذهب للصورة المذهب
 الكدرة لم يكن له القصاص فيه لأنه يستحق الضوء فلا يجوز أن يأخذ معه عصوا
 آخر وأما الشعر الذي على نفس الموصية فلا شيء فيه لأنه تبع للموصية والشعر الذي
 حولها فإن ثبت فلا شيء فيه وإن لم يثبت فلا قصاص وفيه حلومة لأنه مملن حذرة
 سببه سواء ثبت مثله في رأس الجاني أو لم يثبت لأنه وإن ذهب ذلك من رأس الجاني فلا حاكم
 فيه لأنها سراية عن قصاص الجاني لا عن قصاص الموصية فذهب ضوعه لطم
 مثلاً فإن ذهب ضوء عينه استوفى القصاص وإن لم يذهب للصورة استوفى ما يمكن من
 من حذيرة حارة أو دواير يذرها من دافور وغيره على ما يشاء وإن كانت كالحلها
 فذهب ضوء عينه وأبقت شخص لطم مثلاً فإن ذهب الضوء وحصل فيها
 لبياض وشخص فقد استوفى حقه وإن ذهب الضوء لها لم يقتص ولم تشخص فإن أمن
 أن تعالج بما ينقص وتشخص فحل ذلك بهما وإن لم يملن فلا شيء فيه لأنه إنما اندمل
 شيئاً بشين حال الوصية موصية فاقص منه وأدر ملن موصية الجاني حسنة جميلة
 وأدر ملن موصية الجاني عليه وحسنه فيجوز له أن يملن بشين الجاني

ص ص
 بدا

صعفة لا يدهن بها صوت العبر فدهن فلا قصاص لها في النفس لما اتماوت اليهود
في النفس الحرج معاً اذا كان ذلك لئلا يفتل عالما وار لم يفتل عالما فلا يود فيها وقد
قيل في الموضحة ان حاشي بحر يوضح مثله فيها القصاص وان حاشي بحر يوضح مثله فلا
قصاص فيها الدية دامة كما قول في السير ان قتله عالماً يذره وان كان عالماً
قتل عالماً لم يقتل به لانه قد يوضح عالماً ما لا يقتل عالماً او لا فلا فصل بينهما
المعنى الشعر لا يضمن بالدية عند قوم وان زال جميع شعر بدنه وانما يحذفه الخلوثة
اذا اعدم البنان فيه خلاف وعندنا فيه ما نصن من قال لا يضمن قال فيه الحكومة
فمن قال ان لم يعد فاحكم على ما مضى فان عاد وبنت الذي كان فلا شيء فيه وان كانت
اللحية لشقة وعاد خفيفة ففيها حلومة سواء عاد في حقة او احسن منها وان
كانت خفيفة فعاد ثقبه فان عاد في حقة ففيها حلومة الشين والقباحة وان عاد
احسن فلا شيء عليه وعندنا يضمن شعر الرأس ان لم يعد تمام الدية وذلك من اللحية
وشعر الحاجبين نصف الدية وشعر الاسفار مثله فان عاد ففي شعر اللحية ملك الدية
وفي البيا في حلومة وذلك ما عدا هذا الشعر فيه الحكومة اذا اخرج رجل رجلاً
ان المخرج قطع من موضع المخرج ثم سري الى نفسه فمات لم يخل من احد امرين
اما ان يقطع كما يحب او كما يحب فان قطع كما يحب كان وجود هذا القطع وعلمه
سواء وعلى الجاني القود لان قطع كحم الميت براءة فيه وان قطع كحاشي قال قوم
لا قود على الجاني وقال اخر من عليه القود وهو الذي يصبه مدهناً لانه هلك من
عمر بن ابي حمزة مضمون في المأخر هذره وهو ما لو شارب السبع في قبل غيره او جرحه
عرة وجرح نفسه ومن قال لا قود عليه قال عليه نصف الدية اذا قطع ثلثة
الغلبا من اصبع رجل ثم قطع المجنى عليه الامثلة التي تحتها ثم سري الى نفسه فان
قطع كما يحب فعلى القاطع قود فان لم يقطع من كحم حي فعلى ما مضى منهم من قال

لا يود منهم من قال عليه القود وهو المأوى عندنا اذا قطع اصبع رجل فاصابة
فيها الامثلة فقطع اللق له خوفاً على الحيلة لانه سري الى نفسه فمات بهذا القطع
خوف الامثلة لا يكون الا في كحم حي وقد سري من جعل احدهما مضمون والمأخر غير مضمون
واحكم على ما مضى وهذه المثل مسائل احكم فيها واحداً واحداً واذا قطع يد
رجل فماتت اصابع سليمة واصبعان سلاوان ويد القاطع لا تسلك بها فلا قود
على القاطع لانه اعتبر الثاني الاطراف والسلاوان في الصحيحه فاذا سري
لا قود عليه فان رضي الجاني ان يقطع يده بتلك اليد لم يجر قطعها بها لان القود
اذا لم يجر المصل لم يجر استيفاء يده باليد لا كحاشي اذا قتل عدو لم قال القاتل
و درصت ان يقتل بسيفه لم يجر حمله والمجنى عليه القصاص في الاصابع الثلث السليمة
وهو الحار بين الحقو والاسفهار فان عفا عن القصاص احد في السليمة يلد من الجاني
وباحد حلومة في السلاوان سبعهما ما تحتها من اللق وذلك الاصابع الصحيحة
سبعها ما تحتها وعندنا في السلاوان ثلث في سبعها ما تحتها وان احسار القصاص في
السليمة كان ذلك في احداً ما درناه في السلاوان سبعهما ما تحتها ما تحتها وما حذر
القصاص في السليمة وقال قوم يبيعها ما تحتها في القصاص كما يبيعها في الدية وقال
بعضهم لا يبيعها وهو المأوى فمن قال اللق سبع الاصابع في القصاص فاذا قطع الاصابع
فقد استوفى حقه واذا قتل سبع الاصابع في القصاص كان المجنى عليه الحكومة
فيما سحها وتلك الحكومة لا يبيعها ياديه اصبع واحدة اذا قطع يد ااملة الاصابع
وبدله تنقص اصبعين كان المجنى عليه باختيار بين القود والعفو على مال غير رضي الجاني
لا خلاف في عدمهم وهذه اصل علمهم في ثبوت في ثبوت الدية بغرض ائتمان وعاديا
لمست الدية موضع لا في النفس ولا في الاطراف الا برضا الكافي فاذا كان بالحار فان
احسار العفو عفا واحداً من دية اليد دية اليد باحداً دية يد ويد حكمة

احراز القصاص من احد الموحود ودية المفقود فباخذ دية المصحف عشر من المبلغ
 بعضهم ان اخذ القصاص لم يكن له احراز المال معه وذلك بقول من قال ان كان
 ذلك حلقه او ذهب يافه من الله فان كان قد احدث بها او اسحقها على غيره
 وجب عليه رد المال واما ان قطع يد ابنة حامله سليمة وفي يده اصبعان سلاوان
 فالمجنى عليه بالخيار بين القصاص والعفو فان اخار العفو احدث دية كاملة وان
 اخار القصاص اخذ التي فيها اصبعان سلاوان ولا شيء له سوى ذلك والفصل بينهما
 انهما اذا كانت ناقصة اصبعين فهما كالفقد منفعه ونقصان عدد فلهذا اخذ
 معها دية المفقود وليس له ذلك هاهنا لان هاهنا فقد منفعه وكمال عدد
 وجمال فلهذا لم ياخذ مع القصاص شيئا كمن رضى ان يقتل اخا باحرم والامر
 بالمسلم فانه ياخذ قصاصا ولا شيء له لذلك هاهنا اذا كان له اصبع ثلث
 نظرت فان كانت مثله في اليد او دية واجب التام من المفقود في محل الزائدة من
 القاطع مثل ان كانت مع مخفر من منها او مع المهر من منها فقطع يد
 لهما في الخلقه سواء وفي الزيادة فان كانت المفقودة ذات خمس اصابع وللقاطع
 اصبع زائدة لم يحل الزائدة من احد امرين اما ان يكون على ساعد القاطع او على
 لفة فان كانت على ساعد القاطع مثل ان كانت على ابر الذراع منه عند الكوع او
 اعلى منه فطعا يده بتلك لاناخذ له مثله يده والزيادة سلم للقاطع وان
 كانت الزائدة على كف القاطع لم يقطع يده لانه يريد اصبعها فلا يقطعها
 بما هي باقصة اصبع كما لو كانت يده ذات خمس اصابع والمفقودة اربع اصابع
 فاذا امرت ان تقطع التي فيها اصبع زائدة سلمت لم يحل الزيادة من ثلثة احوال اما
 ان يكون مفردة كاحدى الاصابع او ملتصقة بواحدة منها او يكون على اصبع
 من الاصابع فاذا كانت مفردة كاحدى الاصابع مثل ان كان على سبيل الخنجر و

دية
 راحة فقطع

(او سبيل)

الاولا بان كان المجنى عليه بالخيار بين ان يعفو او ياخذ دية كاملة وبين ان يعقر
 فباخذ خمس اصابع قصاصا ويرك الزيادة لما باحدثها ولما باخذ اللق وهو سبع
 اللق الاصابع في القصاص فلا ياخذ لاجل تركها حلومة على ما مضى منهم من
 قال ياخذ ارض اللق منهم من قال اللق والسبع اللق والاول اقوى وان كانت الزيادة
 ملتصقة باحدى الاصابع كان المجنى عليه بالخيار بين ان يعفو او ياخذ دية
 كاملة وبين ان يعقر فباخذ اربع اصابع قودا وهل يشبهها ما يحثها على ما مضى
 الوحش وليس له اخذ الخامسة لانه ملتصقة بالزيادة فهي في موضع ما بينهما ادخل
 الملم على الزائدة التي لا حول له فيها فلهذا لم يكن له اخذها قصاصا وله دية
 عشر من المثل وتشبهها ما يحثها في الدية وجها واحدا وان كانت الزيادة ثابتة
 على اصبع تطرق ان كانت ثابتة على المملة العليا فاحلوم فيه كما لو كانت الزائدة
 ملتصقة وقد مضى وان كانت ثابتة على المملة الثانية كان له القصاص في ذلك اصابع
 وفي المملة العليا ودية المعلن اليقين وان كانت ثابتة على السفلى كان له القصاص
 2 اربع اصابع والمعلن العليا والوسطى ودية المملة السفلى التي عليها المصع
 الزائدة سبعها ما تحثها في الدية واما اللق التي تحت الاصابع وعلى ما مضى من الوحش
 وجملة كل اصبع اخذ قصاصا من اصلها ففي محل الذي كانت عليه من اللق وجهان
 وكل موضع اخذنا الدية في اصبع او املة منها كان ما تحثها من اللق معها لها
 وحها واحدا قد مضى الكلام الكلام اذا كانت
 القاطع اخل من يد المجنى عليه فاما ان كانت يد القاطع ذات خمس اصابع دية
 المفقود ذات ست اصابع فللمفقود القصاص لاناخذ ناقصا باكمل ويكون
 بالخيار بين العفو والاستيفاء فان عفا على ما ثبت له دية كاملة وحلومة
 2 المصع الزائدة ولا تبلغ تلك حلومة دية اصبع اصلية بخلاف ما لا ياخذ
 وان اخار القصاص اقتصر وكان له حلومة في الاصبع الزائدة

يد

اندر
در جمالت
و احداثت

مزلہ

مذہب

انا انما خذنا صبغاً في محاراً صبيع في محار اخر

من سبابة رجل سم قطع الماعلة الوسطى من سبابة آخر لم يزل له العليا والى الجاني له
 العليا وان معا ومحب القصاص عليه في المصلحة لهما يطر فيه فان جاز صاحب العليا
 او لا وطعنا له العليا فاذا احاد صاحب الوسطى قطعنا له الوسطى فاما ان جاز صاحب
 الوسطى او لا فلنا القصاص للوسطى لان عليه عليا فلا ماخذ اعليين بواحدة
 وانما الجاني من العفو عن الوسطى واخذ الدية وبين ان يصر حتى تنظر حاملون من صاحب
 العليا واخذ القصاص من هذا صاحب الوسطى اخذ القصاص من الوسطى وان جاز
 وعفا ولم تقصر العليا قبل صاحب الوسطى انما الجاني من العفو على ما انما اخذ دية الماعلة
 وبين ان يصر فعمل العليا من الجاني تذهب فيما بعد ثم تستوفى الوسطى منه هذا
 قولهم وحذركم الوافي من قطع لعا الرجل اصابع عليها ولف القاطع لها اصابع
 قيل له ليس لك القصاص فيه فان اخترت احد من مخلوكة والى فاصبر حتى لعل اصابع
 القاطع تذهب قصاصا او بخيرة فان صبر فلا كلام وان اذرت فاحذر الوسطى العليا
 قلنا له قد اجازت زيادة الماعلة لاحق لك فيها فليس لك منها فعملك فيها وسقط قصاص
 العليا بقواب محلها ووجبت له الدية على الجاني فاحل له دية الماعلة على صاحب الوسطى
 وعليه دية الماعلة لصاحب العليا فياخذ الجاني من صاحب الوسطى ويدفعها الى صاحب
 العليا وقد روي اصحابنا من قطع لعا اصابع لعا ان للمقطوع قطع يد الجاني
 اذ اردت المصابع فعلى هذا اذا عفا صاحب العليا جاز صاحب الوسطى ان
 يقصر منه ويرد دية الماعلة العليا على الذي عفا عنه فان قطع العليا من سبابة
 رجل العليا والوسطى من سبابة آخر وللقاطع ذلك من سبابة فعليه القصاص
 لهما فان جاز معافنا لصاحب العليا انما الجاني فان اخذ العفو على ما انما فلا
 لصاحب العليا والوسطى القصاص منه فهما فان اخذ صاحب العليا القصاص من
 منها وكان لصاحب الوسطى الجاني فان اخذ عفا واخذ دية الماعلة وان اخذ القصاص



بنیاد محقق طباطبائی

من سبابة رجل سم قطع الماعلة الوسطى من سبابة آخر لم يزل له العليا والى الجاني له
 العليا وان معا ومحب القصاص عليه في المصلحة لهما يطر فيه فان جاز صاحب العليا
 او لا وطعنا له العليا فاذا احاد صاحب الوسطى قطعنا له الوسطى فاما ان جاز صاحب
 الوسطى او لا فلنا القصاص للوسطى لان عليه عليا فلا ماخذ اعليين بواحدة
 وانما الجاني من العفو عن الوسطى واخذ الدية وبين ان يصر حتى تنظر حاملون من صاحب
 العليا واخذ القصاص من هذا صاحب الوسطى اخذ القصاص من الوسطى وان جاز
 وعفا ولم تقصر العليا قبل صاحب الوسطى انما الجاني من العفو على ما انما اخذ دية الماعلة
 وبين ان يصر فعمل العليا من الجاني تذهب فيما بعد ثم تستوفى الوسطى منه هذا
 قولهم وحذركم الوافي من قطع لعا الرجل اصابع عليها ولف القاطع لها اصابع
 قيل له ليس لك القصاص فيه فان اخترت احد من مخلوكة والى فاصبر حتى لعل اصابع
 القاطع تذهب قصاصا او بخيرة فان صبر فلا كلام وان اذرت فاحذر الوسطى العليا
 قلنا له قد اجازت زيادة الماعلة لاحق لك فيها فليس لك منها فعملك فيها وسقط قصاص
 العليا بقواب محلها ووجبت له الدية على الجاني فاحل له دية الماعلة على صاحب الوسطى
 وعليه دية الماعلة لصاحب العليا فياخذ الجاني من صاحب الوسطى ويدفعها الى صاحب
 العليا وقد روي اصحابنا من قطع لعا اصابع لعا ان للمقطوع قطع يد الجاني
 اذ اردت المصابع فعلى هذا اذا عفا صاحب العليا جاز صاحب الوسطى ان
 يقصر منه ويرد دية الماعلة العليا على الذي عفا عنه فان قطع العليا من سبابة
 رجل العليا والوسطى من سبابة آخر وللقاطع ذلك من سبابة فعليه القصاص
 لهما فان جاز معافنا لصاحب العليا انما الجاني فان اخذ العفو على ما انما فلا
 لصاحب العليا والوسطى القصاص منه فهما فان اخذ صاحب العليا القصاص من
 منها وكان لصاحب الوسطى الجاني فان اخذ عفا واخذ دية الماعلة وان اخذ القصاص

واخذ

واخذ دية الماعلة واحدة فاما ان جاز صاحب العليا او لا فاحكم فيه فاما لو جاز معا
 وقد مضى وان جاز صاحب الوسطى او لا قبل له ليس لك القصاص لان جاز صاحب العليا
 اسبق فاما ان يعفو او يصبر فان عفا اخذ دية الماعلة وان صبر تحصر صاحب العليا
 فاحكم فيما لو حصر معا ينظر ما يكون من صاحب العليا على ما فصلناه فان كانت كالحا
 ولم يكن هذرا او لئن قطع الوسطى والعليا من رجل والعليا من الاخر ففيها المسائل
 المثل ايضا ان حصر معا ينظر فان قصر صاحب العليا والوسطى سقط قصاص صاحب
 العليا الى دية الماعلة وان عفا صاحب العليا والوسطى على مال فله دية الماعلة ولصاحب
 القصاص وان حصر صاحب الوسطى والعليا او لا فاحكم فيما لو حصر معا وقد مضى وان حصر
 صاحب العليا او لا فلنا ليس لك القصاص لان جاز اسبق فان صبر والى عفا واخذ
 الدية فان اخذ فلا كلام وان صبر حتى حصر الاخر فاحكم فيه فاما لو حصر معا وان
 باذر صاحب العليا فقطع العليا فقد اساء بالتقدم واستوفى حقه ولصاحب
 العليا والوسطى ان يقصر الوسطى وباخذ دية العليا او يعفو على ما انما اخذ
 دية الماعلة انما افطع بمن رجل فان كان للقاطع بمن قطع بها وان لم يكن له بمن سائر
 لم يقطع سائر الميم وهذا لو قطع سائر رجل فان كان له سائر فقطع بها وان
 لم يكن له سائر لم يقطع بميمه فلا يقطع بمن سائر ولا يقطع بمن سائر وقال
 شريك يقطع الميم باليمين فان لم يكن بمن يقطع الميم يقطع الميم وان لم يكن
 فقطع الميم وهو مذهبنا اذا قطع اذن رجل فاباها ثم الصمها الميم عليه
 احوال والنصت لان على الجاني القصاص لان القصاص عليه بالبيان وهذا
 فان قال الجاني اذيلوا اذنه ثم اقضوا مني قال قوم ترائوا الى الصم نفسه ميمه
 فانما الى الجاني والامام فاذا ثبت هذا قطع بها اذن الجاني ثم الصمها الجاني
 فالنصت فقد وقع القصاص موقعا لان القصاص بالبيان وقد ثبت قال

القدم

المجنى عليه البتة فان اقام البتة فامى بيقينه قبل حرف القول قول المجنى مع
تسلم السلامة لم يقل من المجنى عليه البتة حتى يشهد بان العضو ان سلما حتى
الحناية وان المجنى قد سلم السلامة في الاصل وانما يدعى المشلل حين الحناية فلا
يدرة في البتة حتى يشهد بالسلامة حين الحناية ومن قال القول قول المجنى عليه
اداسلم المجاني سلامة العضو فالمجنى عليه هاهنا بالخيار بين ان يقيم البتة
على سلامته حين القطع وعلى سلامته في اصل الحلقة لانه متى ثبت سلامة
سقط قول المجاني وانا انما جعلنا القول قوله اذا منع السلامة فمضى ثبوت السلامة
بطل ان يكون القول قوله فينظر في البتة التي اقامها المجنى عليه فان اقامها
على السلامة في اصل الحلقة فعليه ان يحلف انه لم يزل سليما الى حين القطع
لحوار ان يكون المشلل حدث بعد ذلك فلا يقطع وفي المناظر من قال القول المجاني
في الظاهرة والباطنة وهم من قال القول قول المجنى عليه فيهما والصحة عند
ان القول قول المجاني في الظاهرة والقول قول المجنى عليه في الباطنة القصاص
سوى المراف لبقوله تعالى والمراف المراف قوله الجروح قصاص ويؤخذ المراف
البر بالضعف والرفق بالعلل والمقتضى بالافطس لتساويهما في الاسم فان كان المقتضى
مجردا وما نظرت فان لم يكن سقط منه شيء قطع به المراف الصحة لان الجذام
علة ومحررناخذ الصحيح بالجلل وان كان قد تضرع بعضه باجرام فالمجنى عليه
بالخيار بين ان يخذل نفسه من الدية فيما بقي وبين ان يقصر فيما بقي ان كان الذاهب
فما بقي القصاص فيه وهو ان ذهب باجرام جانبية فاما ان ذهب طرفه فلا
قليل من الدية فيما بقي وكيف تؤخذ الدية والقصاص بعضه على ما ياتي فيما
يعد وماخذ المراف الشام بالاحتم وهو الذي لا يشترط به لان عدم الشئ علة وذلك
غير مانع من القصاص كما نأخذ المراف الصحة بالصما فالذي يريد ان

تؤخذ فودا وتجب فيه حال الدية هو المار من المراف المار من المراف وهو
سمازل عن قصبة انجاس الى هي العظم لان له حدا ينهي اليه وهو من قصبة المراف
كاليد من الناعرو الرجل من الساق ثم سطر فان وطعه حله فالمجنى عليه بالخيار بين
الهود او حال الدية لان المراف الدية وان وطعه مع قصبة المراف كما لو قطع
اليدين من بعض الساعد المجنى عليه بالخيار بين ان يعفو وله حال الدية في المار
وحكومة في القصبة كما لو قطع يده من نصف الساعد فان لم يعفو واخذ
حالة الدية في الساعد وان اختار اخذ القصاص المار وحكومة في القصبة
كالساعدين او اما ان قطع بعض المار نظرا الى قدره بالاجزاء فان كان ثلثا او
عشر اعرفنا ثم نأخذ بحسابه من المراف القاطع ولاناخذ بالمساحة لانه قد يكون
نصف المقتوى ككل المراف القاطع فيبقى ان نأخذ انفا بنصف وهذا السيل اليه
فان قطع احد المجرى كان له القصاص فيه لان له حدا ينهي اليه وهو واحد
الم صبيح لان بينهما حار في المراف القصاص لقوله ولما دون بالماد ولقوله
والخروج قصاص ويقطع الميرة بالصخرة والخنخة بالترقيقه والسمنه بالهرقة
للتعاقب والاسم الحاضر والمقام في الحلقة ونأخذ السبعة بالصما لما مضى
الصحة آفة في غير اشراق الماذن والماذن سلمية كذا الحصى الذي لم يزل فان قطع
الماذن كلها كان بالخيار بين القطع وبين حمان دية الماذن فان قطع البعض منها
متحيا له علم قدره بالاجزاء ثلثا ورعا وعشرا ثم نأخذ من المراف
القاطع فلا تعتبر المساحة لانا لو اعتبرناها كان نصف المقتوى ككل
القاطع فتأخذ اذنا حاملة بنصف الدية وهذا السيل اليه ويقطع الماذن الى الثلثة
وهي بالثقبه لان الثقب ليس ينقص ولا يزداد للدينه واحكام فان انخرم الثقب فلا
قصاص بل نأخذ اذنا حاملة بالثقب وبها قال للمجنى عليه ان بالخيار بين ان يخذل

لا تفتنه

الذرة فيها وتترك بقدر النقصان فيها من الذرة او باخذ القصاص الى حد الحمار
 فيما بقي فان قطع يدا اظافرها خضر او مستحسنة قطعاً بده وان كان على اظفارها
 فان لم يكن لها اظافر اصلاً فلا فود على القاطع لانها نقصان حلقه ولا ناخذ
 بالمافض وله دنة داجلة وحري القصاص الى انسان لقوله والنس بالسن وق
 قلع سننا لم نخل من احد امرنا اما ان يكون سن متغرا وغير متغرا فان كان سن متغرا
 فلا قصاص في احواله ولا دية لانه يرجى عودها ولصالح المحنى عليه حتى ساقط لسانه
 الى هي انسان اللبن وعود فاذا سقطت وعادت لم يخل المقلوعة من احد امرين
 اما ان يعود او لا يعود فان لم يعد سئل اهل الخبره فان قالوا لا يئوس من
 عودها الى كذا وكذا من الزمان صبر ذلك القدر فان لم يعد علم انه قد اعدم انبا
 لا وائس من عودها والمجنى عليه بالخيار بين القصاص وبين العفو على ما اوضح
 دية سن حمالا لوقل سن من فدا نخر والمغتر هو الغلام الذي قد سقطت سن
 اللبن ويب مكانها يقال انخر الغلام ينخر وانخر ينخر الخناز واما ان عادت
 السن هذا الوقت ومع عود الانسان نظرت فان عادت اقصر من غيرها كان
 الظاهر ان القصر لاجل القلع فعليه من الذرة بقدر ما نقصت حساب ذلك فان
 عادت باحثة غير قصيرة نظرت فان عادت منخرة صفراء او خضراء او سوداء
 فالظاهرة من فعله فعليه حكومة فان عادت خالية كانت من غير تغيير ولا
 نقصان فلا دية فيها ولا قصاصا فاما اساله الدم فان كان عن جرح في غير موضع
 وهو اللحم الذي حول السن ويحيط بها ففقه حلومة لها جناية على محل السن
 وان كان الدم من نفس مغربها قال قوم فيها حكومة وقال احرور لا حكومة
 فيها ولا شيء عليه والاول اولى ومن قال ان لا شيء لانه لم يجرح محل الدم وهو
 كما لو لطمه فرغف فانه لا حكومة عليه هذا اذا عاش المجنى عليه فاما ان

نظرت فان مات بعد ان ايس من عودها فقد استقر الصمان عليه ووليه الحمار
 من القصاص والدية وان مات قبل ان يابس من عودها فلا قصاص لان احرور
 تدرك بالسبب والشبهة انما تعلم عودها واما الذرة فان قوم يرا دية لا تعلم ان الله
 اعدم انباها كما لو تنف شجرة ثم مات قبل ان يعود الشعر وقال احرور علمه الذرة
 لان القلع مضمون العود موتهم فلا يسقط حقه باحر موتهم وهو المافض واما
 ان قلع سن متغرا نظرت فان قال اهل الخبره هذه لا يعود ابدا فالمجنى عليه بالخيار
 بين القصاص والعفو وان قالوا لا يرجع عودها الى كذا وكذا فان عادت واما
 فلا تعود ولم يكن للمجنى عليه قصاص ولا دية كالم فلتا في سن غير المتغير ثم طر فيه
 فان لم يعد الى ذلك الوقت كان المجنى عليه بالخيار بين القصاص والدية واما ان
 عادت هذه السن نظرت فان عادت قبل ان يابس من عودها فهي كسن غير المتغير وقد
 مضى وان عادت كما يابس من عودها اما بعد المدة المحدودة او قبل المدة
 وقد قالوا ان لا يعود ابدا فهل هذه العائدة هي الاولى او هي مجردة
 من عند الله قال قوم هي تلك المقلوعة كما قلنا في سن غير المتغير او لطمه او جنى
 على ابيه فذهب ضوء عينه ثم عادت هذا هو الاول وقال احرور هذه هي
 مجردة من الله تعالى لان العادة ما جرت يعوج بسن المتغير بعد قلعها واليابس
 من عودها فاذا عادت علمنا انها هي مجردة من عند الله وبما روي الذي
 لان العادة قد جرت بالعود وبما روي في العين بل المصوء لا يعود بعد ذهابه
 واما محول ونه حابل فاذا نال يحايل بصريا لاول المصوء مجرد فاذا
 يفرز ذلك لم يخل المجنى عليه من احد امرين اما ان يكون اخذ القصاص من محلي
 او الذرة فان كان اخذ الذرة فمن قال ان عودها هي مجردة قال لا يرد
 سببا لانه اخذ دية سببه وقد وهب الله له سببا احرور من ان هذه تلك لان

بعد

عليه رد الدية لانه انما اخذ الدية بدلا عن سبته وقد عادت فكان عليه رد
 بدلها وان كان المحمي عليه اخذ القصاص فمن قال هذه هبة مجردة قال المحمي
 عليه لانه اخذ القصاص سنه وقد وهب الله له سنًا ومن قال ذلك قال عليه
 دية سن الجاني لانه ثبت ان اخذ القصاص يخرج حق ولا قصاص عليه لانه انما اخذ
 سن الجاني قصاصا ولا قصاص عليه فيما اخذه قصاصا فكلون عليه الدية فان
 دلت المسئلة محالها فاخذ المحمي عليه القصاص سنه ثم عادت سن الجاني ولم
 تعد سن المحمي عليه فمن قال هذه هبة مجردة فلا تنس للمحمي عليه لانه اخذ سن
 الجاني قصاصا وقد وهب الله له سنًا ومن قال هذه تلك فهل للمحمي عليه قلها
 ثانيا قال له ذلك لانه اعاد سن المحمي عليه فله قلها اذ احتج بعدم اتيانها
 وهو الذي يهتبه مذهبا وقال اخرون ليس له قلها لجواز ان يكون هبة مجردة
 فلا يقطع وتكون ذلك فيقطع فلا يوجب القصاص بها شك فحصل من هذا اذا عاد
 لدية اقوال اخرها لاسي للمحمي عليه والثاني له قلها ابدًا والثالث ليس له قلها
 وله الدية فان قلع سنه واخذ سن الجاني قصاصا ثم عادت سن المحمي عليه فعاد الجاني
 فقلع هذه البائدة ايضا فما الذي يجب على الجاني من قال هذه هبة مجردة كان
 قلع غير تلك السن وليس للجاني مثلها تسقط القصاص وله الدية ومن قال هذه
 تلك قال قد كان وجب الجاني عليه عودها دية سبه فلما عدا الجاني فقلعها وجب
 عليه بعلها ديتها للمحمي عليه فقد وجب لذل واحد منها على صاحبه دية سن
 فيقصاصان فان كانت محالها فعادت سن الجاني بعد القصاص دون سن المحمي
 المحمي عليه فعدا المحمي عليه فقلعها بعد العود من قال هبة مجردة فعاد قلع
 المحمي عليه سنا غير حق فقلعها ديتها ومن قال هذه تلك من قال له قلها كلما
 بئت فان استوفى حقه ومن قال ليس له قلها وانما له الدية ودان له على

هذه

قال

الشيخ

المحمي دية سبه فلما قلع سن الجاني وجب للجاني عليه دية سبه فيه فقصاصا
 السن المزايدة ما خرجت عن سن السن وصفا لسان اما خارجة عن الصفا
 او داخلية في حوق الهم فاذا قلعها قالع لم يحل من احرام من اما ان يكون للجاني
 سن ابدية او لا يكون فان لم يكن له سن ابدية فلا قصاص وعليه حلومه لا يبلغ
 بها دية سن في عداها بحبها تلك دية السن الاصل وان كان للجاني سن ابدية
 فان كانت غير محل المقلوعة ولا قصاص ايضا لانه اذا اخذ عضو في محل عضو
 في محل آخر كما لا يخفى السبابة بالوسطى وتكون عليه تلك دية السن الاصل عدا
 وعدهم الحكومة وان كان للجاني سن ابدية في محلها كان المحمي عليه بالخيار
 بين ان يرضى منه وبين ان يعفو على ما اراد له مادكرناه فان اخار القصاص
 فلا فصل بين ان يكونا سواء او احدهما ابر من الآخر لانه انما لا يسم اذا
 اذا وجب له حل على غيره فود في نفس طرف لم يكن له ان يستوفيه منه بنفسه بخير
 سلطان لانه من فروع الحكمة فان حاله نادرا واستوفى حقه وقع موقعه
 وكما صان عليه وعليه التعزير وقال بعضهم لا يعزير عليه والاول اصح لان الاما
 جفا في استيفائه اذا وجب القصاص في عين رجل فقال المحمي عليه اخرج منك
 اصفا فخرج يساره فقطعها المحمي عليه فهل عليه القود والصما يقطع يساره
 نظرت فان كان الجاني اخرجها وقد رجع من المحمي عليه اخرج منك فخرج يساره
 مع العلم بانها يساره والعلم بان القود لا يسقط عن عينه يقطع يساره فاذا
 هذه المواضع الثلاثة فلا صمان على المحمي عليه من قطع هذه اليد من قود
 ولا دية لانه بذل يد للقطع عدا غير عوض فاذا ثبت انها قد هت
 وهل على القاطع التعزير ام لا فان كان جازا لا يساره ولا تعزير عليه
 لانه ما قصده قطعها بخير حق وان قطعها مع العلم بحالها فعليه التعزير فقطع

ج

ح

ح

ح

ح

ح

ح

ح

ح

بداء عمارا بغير حق وليس اذ سقط حق ايراد في البذل سقط حق الله تعالى كما لو
 قال له اقبل عبادي فمكة سقط عنه الصمان الذي هو للسيد ولم سقط حق الله
 من المعارة فاذا شئت سارة هدر فالقود باق عليه لانه وجب عليه
 حق قبل اذ عيره لا على سبيل العوض فلم سقط عنه الحق به كما لو وجب عليه
 قطع عينه فاهدى الى المحيى عليه مالا وثيا بالاعلى سبيل العوض عن العين فقبل
 دل المحيى عليه لم سقط القصاص من العين والذاتية منه مذهبنا انه سقط
 عنه القود لا تاقدسنا فمما هدم ان اليسار يقطع بالعين اذ الم يكن محرم وما
 ذكره قوتى ولما من وجب عليه قطع العين في الشقة فاحرج سارة فقطعت
 سقط القطع عنه في العين لا خلاف لانه من حقوق الله وهي مبنية على التسهيل
 والتخفيف فاذا ثبت ان القصاص باق عليه فان له قطع العين قصاصا للعين
 ليس له قطعها حتى يدرى سارة لانا لو قطعنا عينه قبل ايراد اليسار كما
 سري الى نفسه عن القطع فيكلف سارة وطعن احدنا بحق والآخر بغير حق
 فاذا ادرى سارة قطعت عينه فان سري الى نفسه كانت نفسه هدر لا لان
 القطع اذ لم يكن مضمونا ذات المراه غير مضمونة وسقط القصاص عن عينه
 بقوته وبلون فواته الى دية اليد يجب للمحيى عليه في تركه لان القصاص سقط
 بغير اختيار المستفيد وكان سقوطه الى حاله اما ان اختلف شرط من هذه الشروط
 فقال ما سمعت منه اخرج عينك بل طرف سمع اخرج يسار اذ قال سمعت اخرج
 عينك كنت على اخرجها فدرهشت فخرجت يساري معتقدا انها محيى او قال سمع
 وعلت ايساري التي طنت ان قطعها يسقط القود عن محيى وطلعها على هذا
 فهل استوفى حقه ام لا لم يخل من احد من امان ان يكون حاصلا لانه وطلع اليسار
 او عالما بها فان اخرجها فلا يوردها عليه بقطع يسار الجاني لانه وطلعها

فهدى الله يسوق حقه بها فان شبهه في سقوط القود بها ولانه قطعها يبدل
 بالها فلا قود عليه وقال قوم براءة عليه ايصاله قطعها يبدل صاحبها كالي فلها
 والصحيح ان عليه دينها لانه يدرها عن عينه فان البذل على سبيل المعارة فاذ
 لم يصح كان على القابض الرد فاذا اعد مكانا عليه يدرها كما لو قبض المشتري بسلعة عن
 بيع فابدا فعليه ردّها فان كان مفقودا كان عليه ردّها فاما ان كان المقتضى
 بالها سارة فقطعها وهذا القطع مضمون لانه احمادها بعوض فلم سلم له فحان
 على القابض الضمان لما قدمناه فاذا ثبت انه مضمون فما ذللك الضمان قال قوم مضمون
 بالقود لانه قطع يدره بغير حق مع العلم بالتحريم وقال اخرون وهو الصحيح انه
 لا قصاص على مضمون الدية لانه يدرها للقطع فاذ شبهه في سقوط القود عنه
 فاذا انسلت على المقتضى دية اليسار فان القود باق له في عين الجاني لان سارة
 لم يدرها عن عينه ولا بعوضا عنها فان القصاص باق في عينه وعنه القصاص
 في عينه وله دية سارة عريان المقتضى ليس له وطلع العين اكمال حتى ينظر ما يكون
 من قطع اليسار لما قلناه في المسئلة قبلها فاذا اوقفنا ان يدرى او يسري وان
 اليسار فقد استقر على المقتضى دية اليسار وله وطلع العين وان اسوقا فافضل
 ان يرفع دية اليسار وان عفا عن العين وجب له دية العين وعليه دية اليسار فبقا
 صار وان سري قطع اليسار الى النفس وعليه ضمان النفس لانه سارة عن قطع
 مضمون سري الى النفس وهي مضمونة فحان عليه دينها وعليه دية نفس يدرى فيها
 الطرف وله من هذه النفس قطع عينها ووقر فان يدر احبارة فلو رها دية العين
 وهو نصف الدية وعليه دية النفس فبقا صان النصف ونفصل له عليه نصف الدية
 يستوفى منه وقال بعضهم اذا وطلع سارة فسري الى نفسه دار المستوفى ولحميه
 فصا فسقط حقه منها وكون عليه كمال الدية لم يوجب له قطع يدرى قطعها

ولهذا سقط عنه الصمان وليس كذلك هاهنا لان الصمان لا يسقط عنه بذهاب غيره
 وان كان هلاكا بغير تقريظ كان منه قبان الفصل بينهما من قال قد استوفى حقيقته
 فلا كلام ومن قال ما استوفى حقيقته كان حقيقته مصحوبا لان انلاف المحنوع مع مصوبا
 قد ذهب بمن الحاي يقطع المحنوع فحيث ذهبا يقطع المحنوع في هذه اليمين ومن قال
 غير المحنوع غير قدره اليمين غيرة عليه وله ذنبها بقا صار ومن قال غيرة في علم الخطاء
 قال به الحاي على عاقلة المحنوع وهذا المحنوع دية هذه اليمين على الحاي مستوفى
 المحنوع دية تخييه من الحاي ويسوي الحاي دية تخييه من عاقلة المحنوع اذا قطع يدك
 رجل ودخله فالظاهر ان عليه دينه دية في اليد برون دية في الرجل فان كان بعد
 اليد مال استقرت الدينان على الحاي وان سري القطع الى نفسه وعليه دية واحدة
 لان اشر الخيانة يدخل في ذلك النفس فاذا ثبت هذا قطع يدك رجل ودخله بم ما المحنوع
 عليه ثم اختلفا فقال الولي بعد اليد مال فعلى ايها الحاي حال الدين وقال الحاي
 مات بالسراية من القطع فليس عليه الا دية واحدة قال بعضهم القول قول الولي وصوبوا
 المسئلة ان المجنى عليه مات بعد القطع عمدة يمكن اليد مال القطع فيها وعلى هذا القول
 يكون القول قول الولي لان الظاهر انه قد وجب على الحاي دية لئلا يكون للولي
 المطالبة بها فقل اليد مال على قول بعضهم فاذا كان الظاهر هذا اختلف القول
 اختلف القول القول قول الولي انه قد اندمل فتقابلا ودان الظاهر وجوب الدينين
 ولا يسقطها فامر محفل وان كان بين الموت والقطع مدة فلا يمكن اليد مال فيها مثل ان
 مات بعد يوم او خمسة فالقول الحاي هاهنا لان الظاهر معه لانه لا يمكن له ان
 هذه المدة ويكون القول قوله مع عيبه انه مات من سراية القطع بجوار ان
 يكون الموت بحادث غير القطع مثل ان لدغته حية او عقر هذا اتفاق على المدة
 فاما ان اختلفا فيها فقال الحاي مات قبل ان يمضي مده ندم مل ومثلا وقال الولي

ان كان المحنوع قد مات من السرقة او من غير السرقة

ان يمضي مده ندم مل ومثلا فالقول قول الحاي لان الاصل بقا المدة حتى
 يعلم انصافا وبها وبها الحايه والسراية حتى يعلم بكونها فان كانت المسئلة بالقد
 من هذا فقطع يد رجل فمال لقطع ثم اختلفا فقال الحاي مات بعد اليد مال فقل
 نصف الدية وقال الولي قبل اليد مال فعلى كمال الدية لم يحل من احد احرب
 اما ان يمضي مده ندم مل ومثلا او لا يمضي فان كان هذا بعد يمضي مده ندم مل
 ومثلا فالقول قول الحاي لان الظاهر معه وهو ان الواجب نصف الدية والولي
 يدعي دية كاملة والاصل سراية فتمت فان القول قوله وان كان قبل ان يمضي مده
 على اليد مال فما فالقول قول الولي لان الظاهر معه وان اليد مال لم يحصل
 فان القول قول الولي وان اختلفا في المدة فقال الحاي قد مضت مده ندم مل
 مثلا وقال الولي ما مضت فالقول قول الولي لان الاصل ان ما مضت فالولي هذه
 كالحاي في ذلك فروع رجل قطع يدي رجل ودخله واختلفا فقال القاطع مات من
 السراية وعلى دية واحدة وقال الولي مات من غير السراية وهو انه شرب سمهما
 او قال قبل فعلى كمال الدين فليس بينهما هاهنا خلاف مده وانما الخلاف
 فيما مات المجنى عليه من على كل واحد منهما طاهر يدلي على ما يدعيه مع المجنى
 عليه طاهر لان الاصل انه ما شرب السم ومع الولي طاهر وهو ان الاصل وجوب
 الدينين على القاطع وقال بعضهم كمال وجوب احدهما ان القول قول الولي لان
 الظاهر وجوب الدينين وهو يدعي ما سقطت كما فان القول قول الولي كما اذا
 مو صحت ثم احرق سمها فصار واحدة ثم اختلفا فقال الحاي احرق سمها
 بالسراية وعلى دية موصية واحدة وقال المجنى عليه انا حرقت بهما فعلى دية
 موصية فالقول قول المجنى عليه والاصل بينهما وكما ان يكون القول قول
 الحاي لان الاصل ان المجنى عليه ما شرب السم فقد ثبت ان كل واحد منهما مع طاهر

يدل على ما يدعيه ومكرى محرمي مسئلة الملقوق في النساء اذا اوطعه فاطع بغير
 سم احلفا فقال الفاطع دار ميتا حيا وقال لولي دار حيا حيا الفاطع فانه يقول
 بعضهم الفول قول الفاطع بان اصل براه دميته وقال غيره الفول قول لولي لان
 اصل بقاء الحنوه كذلك هاهنا اذا وجب القصاص على النصارى اذا اراد ان يقتل منه
 فان كان الامام محضر عند الاستيفاء عدلين متقطعين فطعن احسبوا للمقتض منه لئلا
 يدعى من له الحق انه ما اسوفاه وانه هلك بغير قصاص والتامل الاله فلو صار ما
 غير مسموم لانه ان كان مسموما هراه فان حضر العذر واستوفى محرمها فلا كلام وان
 استوفى حقه بغير محضر منها فان اسوفاه بصارم غير مسموم فقد استوفى حقه
 ولا شيء عليه لانه استوفى حقه على واجبه وان اسوفاه بسيف قال فقد اساء
 لانه عازبه ولا شيء عليه لانه ما استوفى المهر حقه فان اسوفاه بصارم مسموم
 فقد استوفى حقه وعليه التعزير لانه بمنزلة جنابه عليه بعد استيفاء القصاص فهو
 كماله ثم عاد فقطعه او حرقة فانما تعزيره كذلك هاهنا فاما ان كان طرف
 فاحكم على ما مضى فان استوفى الفوط بصارم غير مسموم فلا كلام وان كان سيفا
 دالا فقد اساء ولا شيء عليه وان كان بسيف مسموم فمات قد مات عن امرائه مصونه
 وغير مصونه وهو كماله ووطع بدمه ثم اسلم فخرجه مسلم مات او قطع بدمه رجل
 آخر رجله ظلما ثم سري الى نفسه فدل هذا سواء فيما قابل المصون ومن ما قابل
 غيره فلو كان عليه نصف الدية وعليه التعزير يعطى الذي نفى الحدود وتقتصر
 من بيت المال اذا قتم عدنا وعند جماعة فان لم يكن بيت المال ودان موجودا
 لمن هنالك ما هو اهم منه لسد الثغور وتقوية المقاومة كانت لاجرة على المقتض منه
 عند روم وقال احررون اجرة القصاص على المقتض المستوفى دون المستوفاه منه
 وهو الملقوق اذا قطع بدمه بغير قصاصه بغيره بسوفاه بمسك العبد مولاه

وقال

وقال بعضهم على الملقوق بغيره بسوفاه بمسك العبد مولاه وقال بعضهم على
 اسما بغيره بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه بسوفاه
 العبد الى الجنائي فيطالبه بكمال قيمته وان قطع بدمه او رجليه كان عليه دال
 ويسلم للعبد عدنا وعند جماعة بمسك مولاه واذا قطع رجل بدمه او رجليه
 الما حري كان عليهما دال قيمته على كل واحد منهما نصفه وبمسك المولى العبد هاهنا
 للاخلاص منهم من سوي من المسلمين فجعل العبدان بجانب وهو الملقوق ه

فصل في عفو المحمي عليه بموت

يملن فرض المسئلة اذا ووطع بدمه او رجليه او ولف عبه ثم عفا عنه للمات ترضها
 فيه اذا قطع اصبعه عمدا فانه اوضح واوسع للتفريع فاذا قطع اصبعه عمدا
 ثم عفا المحمي عليه لم يخل من ثلثه احوال ما ان يترك من الاصبع او سري الى اللق
 او الى النفس فان اندمك وقد قال عفون عن عقلها وقودها فلا قصاص عليه
 الاصبع لانه عفا عنه ودار في جاحين العفو فاما دية الاصبع فقد صح العفو
 عنها ايضا وقال بعضهم لا يصح العفو والماول هو الصحيح فصل فيه اذا اندمك
 ان يقول عفون عن عقلها وقودها او يترك يقول وما حذر منها ولا يترك عليه
 لانه لا راد له بعد المدا ما ان قال عفون عن الجنابة ولم يرد على هذا كان
 عفوا عن القود دون العقل لانه ما عفا عن المال فان اختلفا فقال المحمي عليه
 عفون عن الجنابة فقط وقال السحابي عفون عن القود والعقل والقول قول المحمي
 عليه لانهما مختلفان اراد به دار صاحبها اعلم بذلك هذا اذا اندمك فاما حنفا
 ان سرت فاما ان سرت فلا قود في الاصبع التي ناته قطعها لانه قد عفا عنه ولا عقل
 الاصبع لانه قد عفا عنه ايضا واما اللق بعد الاصبع فلا قود فيها

له ما قصاص المطراف بالسرابة وسحب على الحاني دية ما بعد الاصبع وهو اربع
 اصابع اربعون من المابل وكون اللفظ بغير الاصابع وسوا قال عفون عن عقلها
 وقودها وما حدثت بها او لم يقل وما حدثت منها لان احداثها هنا وجوب
 دية ما بعد الاصبع وهو عفون وبراء عما لم يجب ولا يصح العفو عنه فاما اذا سرك
 الى نفسه فالقود في النفس لا يجب له عفا عن القود في الاصبع واذا سقطت بها سقط
 في الخلل لان القصاص لا ينعقد وهذا القصاص سقط عن النص سواء قلنا يصح الوصية
 من القاتل او لا نقول لان العولن معا فيما كان ملما فاما القصاص فانه يصح بديه ليس
 سائل لئلا يرد عليه فادعوا عن القود من لا يصح ان يعفو عن المال وهو المحجور عليه
 لسقطه فلو كان القصاص ملما ما صح عفو السقته عنه والذي رواه اصحابنا
 انه اذا جنى عليه فغنى المحجور عنه عن سره الى نفسه كان ملما وليا بيه القود
 اذا رد واديه ما عفا عنه على وليا المتقصر منه فان لم يرد والم يل القود
 فاما دية النفس فلا تخلوا اما ان يقول عفون عنها وما حدثت من عقلها او لا
 يقول عما حدثت من عقلها فان قال وما حدثت منها من عقلها لم يخل من احد من
 اما ان يكون بلفظ الوصية او بلفظ العفو والبراء فان كان بلفظ الوصية وهذه
 وصية لقائل فهل يصح الوصية له ام لا قال قوم لا يصح لقوله عليه السلام ليس
 لقائل شيء وقال آخرون يصح الوصية له لقوله عليه السلام ان الله اعطى كل
 ذي حق حقه فلا وصية لوارث دل على انها لغير وارث وهذا هو الذي اوردوا
 والذي يقتضيه مدعيها انها لا يصح للقائل لانه لا مانع منه فمن قال لا يصح
 للقائل قال يكون المديون بمنزلة المملوك ومن قال يصح كانت لدية كلها ان خرجت من
 الثلث وان لم يخرج كل من كان له منها بقدر الثلث واما ان كان بلفظ العفو والبراء
 فهل العفو والبراء من المريض وصية ام لا قال قوم هو وصية لا بها يعين من

الثلث

القاتل وقال آخرون هو اسقاط وبراء وليس بوصية لان الوصية فعل ملل فيما بان
 والعفو والبراء اسقاط في الحال فلهذا لم يل العفو والوصية وعندنا انه ليس
 بوصية وهل يعتبر من الثلث اصحابنا فيه روايتان ورضينا من قال عفون الوصية
 فاحكم فيه فلو كان بلفظ الوصية وقد مضى ومن قال هو براءة وليس بوصية وعلى
 هذا يصح المبرأ عما وجب له وهو دية الاصابع ولم يصح فيما عداه لانه ابراء عما لم
 يجب المبرأ والمبرأ عما لم يجب يصح فاما ان قال عفون عن الحنابة وقودها وعقلها
 ولم يقل وما حدثت منها قال بعضهم لا قصاص النفس لانه عفا عن النفس فسقط
 واما دية النفس فباقية بحال لانه ما اوصى بها ولا عفا واما دية الاصبع ودية
 ينظر فيه فان كان بلفظ الوصية فهل يصح ام لا فمن قال الوصية للقائل يصح
 صح له دية الاصبع ومن قال لا يصح له فلا يصح دية الاصبع فان كان ذلك بلفظ
 العفو والبراء فمن قال هو الوصية فاحكم على ما مضى ومن قال اسقاط صح
 المبرأ عن عقل الاصبع بطل حال لانه عفا عما وجب له عليه اذا جنى عبد على حر
 حنابة يتعلق به شهاب رقيقه فانها موضحة فتعلق برقيقه ارش موضحة ثم ان المحجور
 عليه ابراء فيه بلك مسابيل ابراء العبد فقال ابراء لها العبد عنها لم يصح
 له ابراء لحق له عليه وان ابراء السيد يرى وسقطت عن رقيقه العبد لانه وان
 كانت متعلقة برقيقه العبد فالعبد يعود على السيد فلهذا يصح وان عفا مطلقا
 فقال عفون عن ابراء هذه الحنابة صح وكان راجعا الى سيده وهذه وصية
 لعبد القائل فصحت واذا قيل حر حر احطار لم يخل من احد من ابراء ان ثبت هذا
 عليه بالبيعة او باعترا فيه فان كان تبوتها عليه بالبيعة فالدية على عاقله وفيه
 المسائل الثلاث ان ابراء الحاني لم يصح المبرأ لانه ابراء من ابراء له عليه وان ابراء
 العاقلة صح وان اطلق فعلى عفون عن ابراء هذه الحنابة وبراء عن ابراء

القول

وكان راجعاً الى العاقلة وهي وصية لغير القابل فصيح وان كان سوق القتل باعترافه
 فالذمة في حقه وفيها من مسائل ان ابرأ العاقلة لم يصح لانه لا حول له عليهم
 وان ابرأ القابل فقال ابرأك عنها واطلق فقال اسقطت عقل هذه الجنابة
 كاصده وصية للقابل وهل يصح على من يولي ولنا ان عندنا يصح ذم من قتل مسلماً
 خطاراً فان كان يوتيه بالبيعة كالتبنة كالتبنة على عاقلة روى اصحابنا ان عاقلة
 للمام وان كان اعترافه فالذمة في ذمته وفيه المسائل الثلاث فاذا كانت
 له وهي وصية للقابل فلو كان على ما مضى من خلاف ولا فصل بين المسلم والذمي
 هذا المكن هذا فصل بخلاف المسلم فيه وهو ان المسلم ان كان له عاقلة فالذمة
 على عاقله وان لم يكن له عاقلة ففي بيت المال الذمي كالمسلم عاقلة فالذمة
 ذمته دون بيت المال عندهم وقد قلنا ما عندنا فيه وفصلوا بينهما بان المسلم
 عصاة المسلم بدليل اتم برثوته اذا لم يكن له وارث ولهد عفوا عنه وليس كذلك
 الذمي لانه اذا لم يكن له وارث يؤول ملكه الى بيت المال فيما لا ميراثا وعندنا لا يورث
 بينهما في ان كل واحد منهما لم يكن له وارث كان ميراثه للامام فلهذا عقل عنه اذا
 جنى عبد على حر حابة لها ارث معذر ونفرضها في الموصية لم يحل من اجد احراً
 اما ان يكون عملاً او خطاراً فان كان خطاراً يعلق برقة العبد من اهل احماساً
 فان اشرأه المجنى عليه من سبده يعلق برقبته من اهل اهل ولا يقال
 موم يصح وقال بعضهم لا يصح لان الموم محمول بدليل الاصل وان كانت معلومة العذر
 والسرايا محمولة النوع واللون بدلالة الله لو اسلم في خمس من اهل اهل هذا القدر
 من الصفة لم يصح فاذا كان مجهولاً كان باطلاً ومن قال بخبر وهو لا قوي قال لانه
 حق هو مال مستقر على المطالبة فصيح ان يكون غائباً في بيع حاله المعلوم
 ممن قال المبيع باطل ولا كلام ومن قال صحح ملك المجنى عليه العبد وسقط الارش

في
 المسائل
 التي
 فيها
 العاقلة

له
 ان

عن رقبته فان اصاب المشتري بالعد عينا كان له رده فاذا ارده عاد الارش الى
 رقبته فان اصاب بجناية عدا يعلق برقبته العود في الموصية فان قال المجنى عليه
 لسبده يعني هذا العبد بارش هذه الجنابة كان هذا عفواً عن العصاص وسوق الارش
 و رقبته وجعله مثلاً له فسقط العصاص وثبت الارش في رقبته وهل يصح ان يكون
 مثلاً له به من سبده على ما مضى اذا كانت خطاراً كل جرح لو اندمحل وجب فيه العصاص
 اذا سرك الى النفس وجب فيه العصاص عند بعضهم مثل ان يقطع يده او رجله
 او فخذ عنبه او اوصية فله القطع في الجرح والقتل وفيه وجه خلاف وقد تنا
 فيما مضى ان الذي يقتضيه مدرهسا انه ليس له الفل واما قصاص الطريق بدخل
 قصاص البدن فاما ان يقطع يده ثم قتله فذلك له القصاص في الطريق والنفس هو
 الحق في عندي وقال بعضهم لا قصاص في الطريق ها هنا ايضاً فمن قال بالقطع
 والقتل بعده قال هو بالخيار بين ان يقتل ولا يقطع وقد روي بعض حقه وبين
 ان يقطع ويقتل وبين ان يقطع ويعفو عن القتل فاذا فعل فهو على هذا الم
 سكت عليه ديناً الذي يقطعها وقال بعضهم اذا عفوا بعد قطع البدن عليه
 دينه الميراثي يقطعها كتاب
 قال الله تعالى في ما اذا ن لمؤمن ان يضل مومناً الا خطاء ومن قتل مومناً خطاءً
 فحرم رقبته مومنه ودينه مسلمة الى اهله انما ان صدقوا فان كان من قوم عدوهم
 وهو موم من فحرم رقبته مومنه وان كان من قوم ينكم وينهم مشاق فدينه مسلمة الى اهله
 الى فحرم رقبته مومنه فذكر الله تعالى هذه الآية ديني وثلث لقارات ذكر
 الدية واللقارة يقتل الموم في دار الاسلام فقال ومن قتل مومناً خطاءً فحرم
 رقبته مومنه ودينه مسلمة الى اهله وذكر اللقارة دون الدية يقتل الموم في دار
 الحرب صف المشتري اذا جفر قومهم الصق فقتله مسلم ففيه اللقارة دون الدية

فقال وان كان من قوم عذو لكم وهو ممن فحر رقة مومنة لان قوله وان كان
 كناية عن الموم الذي يورث دمه وقوله من قوم معناه في قوم من حر وفي الصلح
 قوم بعضها مقام بعض ثم دلل الدية والقارة لقتل الموم من دار المعاهد فقال
 وان كان من قوم مسلم وسهم مثاق عدته مسلمة الى اهله وحر رقة مومنة وعند
 المخالف لك كناية عن الدمي دار الاسلام وما قلناه الكون سباقا لبيان النيات
 وان كان لها عن الموم فلا ينبغي ان يصرح بها الى غيره بلا دليل وروي مالك عن عبد الله
 ابن بكر بن حزم عن ابيه انه قال كان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه
 وآله لعمر بن حزم الى اهل اليمن وفي النفس مائة من ابل وعليه ايضا اجماع الامم
 وان اختلفوا في تعيينها

فصل في اقسام القتل وما بحث به من الديات

القتل على ثلثة امر غير محض وهو ان يكون عامدا الى قتله باله قتل عالما بالسيوف والشك
 والقتل المحر القتل عامدا في قصده وهو ان يقصد قتله بذلك فمن كان عامدا في قصده
 عامدا في فعله فهو العمد المحض والثاني خطأ محض وهو ما لم يشبه شيئا من العمد
 بان يكون مخطئا في فعله مخطئا في قصده مثل ان يطارا فاصاب انسانا فقد
 اخطأ في الامر معناه الثالث عمدا خطأ او شبه العمد والمعنى واحد وان يكون
 عامدا في فعله فهو ان يعمد الى ضرب مملوك باله لا يقتل غالبا بالسوط والعصا
 ان يحصيه واخطأ في قصده يكون قصده نادية وزجره وتعليمه للثمة ما هو
 عامدا في فعله مخطئا في قصده واما الديات فتقسم ثلثة اقسام ايضا انقسام
 القتل مغلظة في السر والصفة والاستيفاء فالسر ثلثون حقة وثلثون حقة وهو
 حقة والصفة ان يكون اربعون حقة والاستيفاء ان يكون حالة في مال القاتل
 وهي دل دية وحب العمد المحض غير ان عندنا انما دل مائة من ابل ويؤخذ

خطا في قصده فاما عامدا في فعله

ماله حاشة في سنة وقال بعضهم يؤخذ في ثلث سنين الثانية مخففة من ثلثة اوجه
 السر والصفة والاستيفاء فالسر ثلثون حقة وخمسون حقة وثلثون حقة
 ثلثون حقة وثلثون حقة وثلثون حقة والصفة لا يملك منه حواميل والاستيفاء ان
 يكون مؤجلة ثلث سنين على الحاقلة ودل دية وحب الخطا المحض الثالث مغلظة من
 وجه محققه من وجه فالعليل بالسر والصفة على ما قلناه في العمد والمحض
 عندنا ثلث سنين من ماله خاصة وعند بعضهم القتل ضربان عمد محض وخطا
 محض وعمد الخطا لا يعرفه وقال شيبه العمد لا يوجب القود وقسم الدية ثلثة
 اقسام مغلظة وهو ما وحب العمد الا انه اربع وروى ذلك اخبارنا ومخففة
 وهي الواجب بالخطا والمال فيما وحب القتل بالوادر حاقا بالسيف فيه دية
 مغلظة ثلثون حقة وثلثون حقة واربعون حقة اخففة هي اجمالي وقيل انها التي
 ولدها والمعبر كما مل في الدية ولا تخفى سر وقال بعضهم يكون ثانيا وهي احضر
 المبل اخلف في الدم وصاحب المبل في ثوبها حواميل رجع الى اهل الخبرة فعمل به
 وهي احضرها حواميل فازلفت حتى سقطت قبل المفاصل فان عليه بدلها وان اذلفت
 بعد المفاصل فلا شيء عليه قد ردنا ان القتل ثلثة اقسام عمد محض وخطا محض
 وخطا شبه العمد وهذا الجناية على الاطراف وتقسم هذه الامسام اذ اجنى
 على راسه او على طرفه فاصححة فان كان عامدا في فعله وقصده وهو ان ضربه باله
 توضيح غالبا فهو عمد محض وان كان مخطئا في فعله وقصده فهو خطا محض وان
 كان عامدا في فعله مخطئا في قصده مثل ان عمدا يحرق نوحا غالبا فان موصية
 فهو عمد اخطا فلا فرق بين النفس والاطراف في اقسام الجناية عليها وانما الفرقان
 في فصل وهو انه قد يكون في الاطراف عدا وفي النفس عدا اخطا وهو اذ ضربه كح
 توضيح غالبا ولا يقتل غالبا فلو كان الموصية عمدا محض وفي النفس عدا اخطا وقد

القاتل في السر
 الخطا المحض
 خلاف وقال

ما لا
يأتي
من
العلم
بما
هو
العلم
بما
هو
العلم

مائة من الجبل او الف دينار او عشرة الف درهم او مائتا الف درهم او مائتا
حلة فكل من كان من اهل واحد من ذلك اجد ذلك منه مع ا لوجود فان لم يوجد اجد
احد الجناس الاخر وسواء كانت قيمة الجبل او دونها او فوقها في الموصحة خمس
من الجبل سواء كانت الرأس والوجه او على المنف وفيه خلاف المعبر المسمى من
الموصحة او لرب لها لو كانت مثل غر زابرة او في طول الرأس كله والمقدار بالحلف
بالصغر والبر لظاهر الخبر لانه عليه السلام قال في الموصحة خمس من الجبل ولم يفصل
ولا فضل بين ان يشر شيئا او نقل لما مضى ولا فرق بين ان يكون هو خير راسه و
معدمه لظاهر الخبر ولا فرق بين ان يكون على الجهة او الجبين او تحت الشعر لا يرى
او يكون مشاهدا الباب واحد اذا اوضحه موصحة ففي كل واحد منها خمس
الجبل لهوله عليه السلام في الموصحة خمس من الجبل لقوله في الموضح خمس فان عاد
النجاني محرق ما بينهما حتى صار واجدة ففيها ارض واجدة لانه صيرها واحدة
بفعله كما لو اوصحة ابتداء به لان فعل الواحد مني بعضه على بعض بل لانه
لو قطع ديرة ورحله ثم عاد ففعله فالديرة واحدة لان النجاني واحد فان كانت
ولم يحرق منهما لكن شرب الموصحة فدهت ما بينهما ففي الدار شرب موصحة واحدة
لان السراية من جعل النجاني شربا فاما ان حتى فشق ما بينهما في الدار شرب
مواضع انسان من الاول والمائة من الباني لان فعل المدين لا يثنى بعضه على
بعض فاما ان شقها المحدث عليه فالفعل هدر وروى النجاني ارض موصحة كما لو
وطع رجل يده ثم قتل هو نفسه فان فعله هدر وروى النجاني دية المدرك ان
احلفا فقال النجاني انما شققت ما بينهما فعلى موصحة واحدة وقال المحقق عليه
انا فعلت ذلك فعلى ارض موصحة في القول قول المحقق عليه لان الظاهر ارض موصحة
فلا هبل قول النجاني اسقاط ذلك وهذا يدل على انما اذا قطع يدي رجل ورحله

وهذا

ومصحة واحدة سندل فيها ثم كان فقال النجاني ما بالسرابة فعلى دية واحدة وقال
الولي بغير سرابة وحت ان يكون القول قول الولي لان الظاهر وحون دين حتى يعلم غيره
فان شجة فان بعضا موصحة وبعضا سحقا وبعضا متلاحمة وبعضا حارصة فالدليل
موصحة واحدة لانها لو كانت موصحة لم تزد على ارض موصحة وان هذا السلب الى ففاه
فاوضح الرأس والفقا في موصحة الرأس مقدروا في الزيادة الى الفقا حلومة لانها
عضوان محلها مختلفان لان السلبين الجهنه فاوضح الرأس والوجه معا قال
قومهما موصحان لانهما عضوان وقال اخرون موصحة واحدة لانها البصاح واحد
في محل البصاح وهو الموقو والموقو في ارض موصحة موصحة فعليه ارضها فان
عاد النجاني فاخذ السلبين فقبض من احدهما الى الاخرى فجعلها واحدة في الباطن اثنتين
الظاهر قال قومهما موصحان باعتبار ابا الظاهر والاشجة هاشميين الظاهر دول
الباطن فانها هاشميتان وقال اخرون موصحة واحدة باعتبار ابا الباطن هاشميتان
الشجاة في الرأس والوجه فاما اذا جرحه على المعضاة في محل ينهي الى عظم السبا
والعضد والشاوق الفخار فيها القصاص واما المار شق فيها حلومة غدرهم وليس
فيها مقدار وهو نصف عشرة دية العضو الهاشمية التي يريد على البصاح حتى تنضم
العظم وفيها عشرة من الجبل عندنا وعند جماعة ثم ينظر فان كانت خطأ وهي اخماس عندهم
عندنا وعندهم اربع كما قلنا في دية النفس وان كانت عمدا خطأ ففيها عشرة اثنان
بالاخلاق وفي عمدا خطأ عليه في ماله وفي الخطاء على العاقلة وعندهم الجميع على
العاقلة وان كان عمدا محضا ففي البصاح القصاص فيما زاد عليه من الحشم وغيره
بالاخلاق ويكون المحنى عليه بالتخيار بين ان يعفو عن القصاص على مال فيكون له
على النجاني عشرة مغلطة حاله حاله وبين ان يضر من الموصحة وبإحدى حل الحشم
خمسا فان كان بعضا هاشميا وبعضا اضرحا وبعضا سحقا وبعضا متلاحمة

49

وهو

ذلك

او من غيره فكل هذا حايقة فاما ان حرج موضع عام مده الى محل الحايقة فليجاء
مثال الحرج محده ولم يزل عند الستين حتى وصل الى محل الحايقة فاجاوه اول
قطع لثفه ولم يزل حتى مده الستين فاجاوه فعليه تلك الدية وحكومه فيما
على غير محله كما لو اوضحه ثم مده الستين الى قفاه فعليه دية موصحة وحكومه
في الزادة الى المققا فان اجاوه رطل و جاز اخر فادخل الستين في نفس هذه الحايقة
ففيها خمس مسائل احدها ان لم يحرج سبأ ولم يحصل بها حايه فعليه التعريض
لانه اذاه ولا ارش لانه ما حرجه المائنه وسبعها من باطن دون الظاهر او من
ظاهر دون الباطن فعليه حكومه لما لا حراجه هي دون الحايقة المائنه وسبعها
من ظاهر و باطن معا فهدره حايقة الرابعة ادخل الستين فلم يؤثر في المفت سبالله
طعن عضو من الاعضاء السبعة داخرا والظاهر فعليه حكومه لانه لا مهادر فيها
الخامسة كانت الحايقة واسبعه فان احسونه فالاول خارج تلك الدية
والماني قائل عليه دمال الدية فان خيط حايقة فجاء اخر ففتقها فيه ثلث مسائل
نظرت فان كان قبل المداخلة فلا ضمان عليه وعليه التعريض لانه ما حرجه واما
اذاه فان كان بعد التخم بعضها من داخل او خارج فبقي ما التخم ففقه حكومه لانه
بعض حايقة المائنه اذ ملكت ثم كاه ففتقها فهي حايقة فعليه تلك الدية واما
ان حرجه فاجاوه واطلعه من ظهره قال قوم هما حايقتان ومنهم من قال
حايقة واحدة وهو الحق لان الحايقة ما بعدت الى الجوف من ظاهر فان
حرجه في وحشته فشق الجلد واللحم وكسر العظم ودخل الى جوف القم قال قوم
هي حايقة فما تلك الدية لما وصل الى جوف اللحم وقال اخرون ليست حايقة
لان الحايقة ان تصل الى الجوف يكون التلف منه غالبا وهذا معدوم فعلى هذا
تكون هاشمة وما زاد عليها الى القم يكون حكومه وعندنا فيه مقدار ذرا

فان اجازة يعني جميعا الا ان استعمل من حيث

خ
مها
اخرم

في النهاية

في الدنيا بعد موتها على اذن من الله وحج يقطع اشراقا وهو الماذن المعروء والجلد
الغالب من العذار والبطش من الرجال في كل واحدة منهما نصف الدية لقوله عليه السلام
في كتاب عمر بن حزم وفي ابدان الدية فان قطع بعض الماذن فيها بحسب الدية
سواء قطع من الاعلاها واسفلها فان جنى عليها فقتلنا واستحيقنا قوم دهما الدية
وقال احرورن فيها حلومة وعندنا فيها ملكا الدية فان قطعها فاطع بعد الشلل
من قال ذابلتا فيها الدية قال ذابلتا بعد ما فيها حلومة ومن قال ففي
حلومة قال ففي قطعها بعد الشلل الدية فلما وجي على عصورها حلومة ثم وطعه
من فاطع وعلى الفاطع القود وعندنا بحيث على قطعها بعد الشلل للمدية تمام الدية في السمع
الدية بلا خلاف لقوله عليه السلام وفي السمع الدية فاذا ثبت ذلك قال المجتبي عليه ذهب
سمعي سئل الحائي فان صدقة قال قوم سال اهل الحيرة فان قالوا فاشتر الصم وارس
منه اخذ من اخذه الدية في الحال وان قالوا انه نصير الى مدة فان عاد سمعه
والا فقد صبرا الى ذلك الوقت وان لم يعرف فقد اشترى الدية وان دية الحائي
وقال ما ذهب سمعه صح به عند غفلة ويأمل عند صوت الرعد فان طهره قد
سمع والقول قول الحائي انه الظاهر معه ولزمه الميم نحو ان يكون ماسوهر
منه اتفاقا فحلف ليرد اليمين ان لم يحسن شي خلافا للقول قول المجتبي عليه
لان الحناية قد حصلت والظاهر انه جاد فانه لم يفرغ عند الصوت ولا على اقامة
السنة عليه والقول قوله مع ميمه نحو ان يكون ماسمع على سبيل الاحترار والتجذر
فحلفنا له ليرد اليمين انما ان ذهب سمع احدهما فيها نصف الدية فان دنا
انه قد نقص سمعه فلا سبيل الى معرفه صدقه كماله يكون المرجع اليه فيه كلف
انه قد نقص سمع كماله مجتهدا بحال حلومة فيه فقد زنا نقص فان ذكر انه نقص
سمع احدهما شد دناها واطلقنا للصبيحة واقما رجلا بهله وسحرته وهو لي

دار
فہم

يساعده الى حيث يقول انه لا سمع ما يقول فاذا قال هذا اعلم عليه الصواب الكلام فانه بين
 كونه فاذا عرف فاعلم اصوته شدة ناسا الصحيحة واطلها العيلة ولما اراد عليه
 حتى ينهي الى حيث يقول انه لا سمع فاذا قال هذا اعلم عليه الكلام بطهر صدقه فاذا
 عرف هذا استحق المسافر معها وطرنا ما بينهما فاوجنا عليه الحصة من الدية وهذا
 مثل ما رواه اصحابنا من اعتبار البحر من اربع حواشي فاما ان قطع اذنية فذهب سمعه
 كله فعليه ديتان دية في اذنيه ودية في السمع في العقل الدية تلاحظ في قوله في
 كتاب عمر بن حزم وفي العقل الدية وروى جابر عنه صلى الله عليه وآله فله فاذا
 ثبت ذلك فان ذهب عقله كله ففيه الدية وان ذهب بعضه فان كان هدر وراو اما
 يعرف هذا بان يحسن يوما ويقبض يوما فمعلم ان نصفه قد ذهب او يحسن يوما ويقبض
 يوما او يحسن يوما ويقبض يوما فاذا كان معروفا بالزمان وحبنا من الدية محسنا
 وان كان الذاهب من عقله غير مقدور مثل ان صار تخاف من غير خوف وتفرغ من الصباح
 وتصبح في موضع فله هذا مدهوش لم يعلم قدر ما زال من عقله فالواجب فيه ادر
 الحسنة على ما راه انما يحكي ومتى خشي عليه حسنة ذهب بها عقله لم يحل الحسنة من
 احدا من اهل زمان بل من اهل اللطمة واللمة ودق الراس بالامسح ولا يسير شيئا فليس
 في من هذه ادرش واما عليه التفرغ فمعررو عليه دية العقل كاملة وان كانت الحسنة
 لها ادرش قال قوم لا يدخل ادرش في دية العقل سواء كان ادرش دون دية العقل
 في الموصحة والمثله والمأمومة وغيرها وان كان من دية العقل او الرضا لو قطع
 دية ورحله وقلع عينه فانه يجب عليه في الحسنة ما سحت فلو اهرق دية
 العقل واجبة مع ذلك هذا هو مذهبنا وقال بعضهم ان كان ادرش الحسنة دون
 دية العقل دخل دية العقل في الموصحة والجماعة والمأمومة ولما ساعد العقل
 والعقد وهو هذا وان كان ادرش الحسنة من دية العقل دخل دية العقل فيه

او ادرش بها فان لم يكن بها ادرش

قالوا

لما لو قطع دية ورحله وقلع عقله وحملته ان اقل من هذا لكان اذا
 شانه المطا في ادرش دية فانه لا قصاص فيه بل محلة مصلية منهم من
 قال محلة الدماغ ومنهم من قال محلة القلب ومنهم من قال انهما فاذا كان كذلك
 على القود وفي الحسنة الدية وفي ادرشها مصلية بل لا حلا ولا احنى عليه حياه
 وذهب ابو عبيد فعليه الدية طاروا معا ذرا ان النبي صلى الله عليه وآله قال
 وفي البصر الدية فاذا شئت ان يجرهما وفي صوفا الدية فلا فصل بين ان يكونا صعر
 او لسر ملخص او قبيح عيشا وروى صحيحين وحسن خشي عليه حسنة فاذا عا الحق
 عليه الله قد ذهب صوته مثل ان اوضحة اوله اودق راسه ودكر ان صوته
 ذهب ادرشاه رحيل عن ذلك من اهل الحجة بدل اذا كانت الحسنة عمدا او رجلا
 وامر ان كانت خطأ فان رجموا ان البصر كاله سقط فوله وان فالوا فذهب
 قبل فهل يرجع عوده نطرت فان فالوا لا يرجع فقد اسقط القصاص او الدية وان قالوا
 يرجع عوده لما لا يحركه عبر ان لا ناس من عودته المأمومة فعليه القود والدية
 لانه على عودته تقضي الى سقوط سقوط الرمان وان فالوا يرجع الى سنة ولا يرجع
 بعدها امهله لانه لا يقوى الاخر الى اذرة معلومة فان تمت المدة ولم
 يجد اسقط القصاص والدية لا قد تحقق عدم البصر فان احلها فقال الحاشي
 عاد قبل وفاته وقال لولي لم تعد فالقول قول قوله ان المصل المصل انه
 ما عاد حتى يعلم عوده فان كانت كالحا ولم تمت المدة حاشي فقلع العين
 فان على القول القود او الدية وعلى الثاني حلومة وعدا عليه بل دية العين
 لان الاول ذهب للصورة والثاني قطع عينها بصورتها فهي كعين العم فان احلها
 الحاشي فقال الاول عاد متوفا فلا شيء على ان قلنا بعد عوده وقال
 الثاني ما كان عاد فلا قود على ولا دية فالقول قول الثاني مع ميمه فان قال

او ادرش بها فان لم يكن بها ادرش

لكن العبد

المحنى عليه صدقها وان قد كان عادى بغير قتل له كذا في قوله تعالى
 له ما يغفل على الماني بل ان لم يدان لم يمه القود ذلك او الدية يقول فلما لم يغفل قوله
 ادا حى عليه مقصصة فان ذكراة قد قصصه في الحين معاً لم يملن مهره فدره
 ولا سبل الى معرفة ذلك ايم من جهة ودان القول قوله مع ميمه فاذا اطفى له
 احالم فدر ما بودي اجتهاده اليه وروي اجاربا ان عينه نقاسان المعين من
 هو في سنة ويسمى ظهر عليه باليمان اما اذا انقص صوا أحدهما مكن اعشار المساء
 وهوان تعصب العلية ويطلق الصحبة ويضله شخص على نشر ادنل ورتوة ادني مستوي
 الارض فلما ذكراة تبصره ببا عد عليه حتى سبي المدي صرة فاذا قال مدرسي غيرنا
 عليه لوز الشخص حتى تعلم صدقة من كذب من فصدرة ان بعد المدي فانه لما بعد
 وقصر ملامر العلية دان المرحقة فلما غيرنا الشخص فاذا عرف فادر المسافة
 ذرعاً عصا الصحبة واطلعا العلية وصناله شخصاً ولا يران ببا عد عليه
 حتى يهوان المرح بعد هذا وقصر بها صان قبل المسافة حقه فاذا فعل هذا
 ادنا الشخص من ناحية الى ناحية وحلفناه ان سطر اليه فان انقص المسافة علم
 علم صدقة دان احلفا علم لدية ولا يران معه حتى سئل النفس الى صدقة فتح
 المسافة هاها وبنظره ماني المسافة من موزدا بحقه من الدية مثل السمع سوا
 وان نعم اهل الحزم والطبان بصر ثقل اذا بعد المسافة وبنر اذا قرى مكن
 هذا المذارعة علمت عليه ان انفا للرجل سطر الى مائة ذراع وهذا مهي
 بصر فاذا اراد ان يجر على ماني ذراع احتاج الى ضعف ذلك المرح بعدة فعلى
 هذا اذا امر بالصحبة الى ماني ذراع وافر بالعليه الى مائة علما انها قد
 بعث بها صواها لها لا يسدر كالمائة التي تجده هذه المائة الماضى بها
 مع علم انه عد بعصر لها صواها فوجت على الدية وهذا عدى اليه انضبط فان ولع

كذا
 كذا

ساعد

ليكثر

ساعد

يندر

فان

فان وقع عليها بياض على سوادها او على الباطن عيراته لا يحجر البصر عين
 الباطن ليس ذلك عليها قلعاها بان هذا لا يعتبر حليماً وهو ثالث لول على البدر البدر
 ودر الحاني لاشي لا فاتها سطع بها فان بقصر هذا البياض صرة وصوتها وان عرف
 لذلك فدر اوجبت الدية بالحقة منها واما القصاص فلا يجت لانه لا يوجد
 السليمة الصحيحة بالمقصة وان لم يعرف فدر نقصان الضوء فيها حلومة
 وان حى عليها فندر ز او شخص او احوال فيها حلومة لاشي اذا ولع عينه
 فقال المحنى عليه كانت بصرية وقال الحاني لاشي فان لم تسلم له الحاني ذلك
 بل قال فدر اعم القول قول الحاني مع ميمه لان هذا ما لا يحد على المحنى
 عليه اقامة البينة به فان هذا لا يحفى على اهله وعشيرته وحدايه ومعلمه
 وان سلم ان ذان بصر بها البينة خالفة فقال حقه جنت عليها قال قوم
 القول قول المحنى عليه لان اصل السلامة حتى يعلم غيرها وقال احوال
 براه دمة الحاني والقول قوله مع ميمه وجميعاً فوبان والماول اخوي فاما
 اللام مما يصح ثقل الشهادة عليه ان ذان بصر ففان يقع الشخص صرة وسوق
 بعينه ما سوق في البصر طريقه ونحوه ويشاهد بخت المرقى طريقه وغيرها
 وبعده في العطفان خلف من يطلبه فاذا اشاهد هذا فقد تحلوا الشهادة
 على الله بصر لان هذه افعال البصراء وهذا الشهادة على صحة البدر وهوان
 يشاهده سطر بها يصح بعملها او ثابة ومحو ذلك فاذا عرف هذا عرف
 السلامة ونصح ان شهد البدرين بالصحة وذلك الصبي والمعوه ومن علم انه
 صحه فهو على الصحة حتى يعلم غيرهما وافر من القبر والدير وهذا الباب
 المذارعة من الحاني وهو بصره وسولته اذا دان عوى عليه دينة ومن لم يحى
 عليه ان كان يشهد او اذا انوشد الجبر على المشرط ولو اذا نوحى على الموتى

٧٢

البدر

كذا

معنى او على استوحاش من الناس
 ومن على علم في الانبياء وهو الذي يقصده هذا فان انظر
 في الاماكن وحكمته في القصص ونبوته وبقائه
 في الاماكن التي ذكرها الله في القصص

عليه لم يحلف ولم ائنه وراى حتى اذا بلغ القصي وعمل المحزون حلف في حلفه
 احفان الدية حامله وفي كل واحدة منها ما سار وحسن ودارا وروي اصحابنا
 ان السفلى لم يرد بها وفي العليا يلبسها وقال بعضهم فيها الحكومة ومضى فلفت
 المحفان والعبان معا في الدل ديان فان حلفا على هذا ايمانا فالحكم انبائها
 فيها حكومة عند بعضهم وقال قوم فيه ائنه فقط والشعر تبع لما لو وطع اليد
 وعليها شعر او قال احرور في المحفان دية وحكومه في الشعر لان شعر العين
 فيه جمال ومنفعة وشعر اليد جمال فيها ولا منفعة ونقص مد بها ان فيها
 دين في في المنفعة للاخلا في لقوله على السلي في الانفا اذا اوعى جردا عامة
 من المبل فاذا اثبت ان فيه الدية فاما الدية في الما ارضه وهو ما لان منه
 وهو دون قصبة الملق في ذلك المحران والجاجر الى القصبة فان قطع كل الما ان
 فيه الدية حامله وان قطع بعضه ففيه بالحصة مساحة كما في الما ان
 فان شق الجاجر من المحرن فيه حكومة ادم مل وبعي منفرا عراته اذا كان مضر
 والحكومة فيه الما ان شق منه اذا كان ملتحما فان قطع احدي المحرن قال قوم فيه ثلث
 الدية لانها ما حاجر او منخرن فاذا قطع مخر او احدا ففيه ثلث الدية وقال بعضهم
 فيه نصف الدية وهو ما ذهبنا لانه قد هبت نصف المنفعة ونصف الجمال فان قطع الما ان
 فابانه فاعاد المحتي عليه والدم جارف النوق والحم على الجاني حال الدية لانه لا يضر
 على هذا والامام بجره على قلعه لانه مية لا يضر صلوة معه فاما ان لم يمس الما ان
 لانه يعلق بخلة فاعاد دية والدم جارف النوق فلا دية لانه ما ابانه وعليه حكومة
 لا احبابة ادم مل ولا مضر فيها فان قطع الما في القصص معا فليدنه وحكومة
 في الريبة فان حلف على ائنه فصار اسفل قال قوم فيه الدية حامله وقال احرور
 فيه حكومة وعدا فيه ثلث الدية فاما ان حلف على ائنه فاعوج قصه حكومة

كالم

كالم حلف على ائنه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه
 للو له عليه السلم في السيم الدية فان احلف هو وانحاني فقال ذهب حتى وقال انحاني
 فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه
 للمسنة علمنا انه كذب فان القول قول الجاني ان لم يعبر لذلك فالقول قوله مع
 مية وله الدية فان ادعى بعض مية فان القول قوله لانه لا يوصل اليه الا
 من حبه وانحانية قد حصلت فالقول قوله والحال في فيه بعد ما يودي اليه
 اجتهاده من حكومة فان اخذ دية السيم ثم عاد سيمه وانما حال دونه حابل ذهب
 انحاني فان قطع ائنه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه
 فاذا اخذ دية السيم ثم ان لم يمت عليه وضع دية على ائنه فشرة فقال انحاني
 قد عاد سيمه لولا هذا ما وضع دية على ائنه فالقول قوله المحتي عليه لانه قد
 يرة على ائنه حذا وعثا وامسحاطا او سراما الحر والبرد وغير ذلك وقد
 يصح لما قال انحاني فاذا احمل هذا سقط قول الجاني فان القول قول المحتي عليه
 انه ما عاد في الشفيع الدية حامله وفي السفلى عندنا ثلثا ما وفي العليا ثلث الدية
 وبه قال بعض الصحابة وقال المخالف بها يمين وسواها ثلثا غلظن او دققن
 طولن او قصن على حلف الحزم فيه فاما ان حلف الجاني فليس احق صارا
 مفلسين لم ينطقوا في اكثر اوصول ففيها الدية لانهما في حكم المتلفين وفيها
 مسعة الجاني فان لم يمسحط على حال الين فليصا بعض التلخيص ففيه الحكومة وقال
 بعضهم فيه الدية بالحصة والماول اقوي لان هذا يتعدى الوصول اليه فان
 شق الشقة فادمل ملثما او غير ملثم ففيه حكومة لانه اذا ادم مل حلت الحكومة
 الا في قدر روي اصحابنا فيه الما في الجاني في كل خرج في سائر الاعضاء سوا
 ادم مل على الصحة او على فساد وشرحه طويل في كتابه في تهذيب الاحكام وهو قد

٧٢
 كالم حلف على ائنه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه
 كالم حلف على ائنه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه فاعوج قصه

السفل عر صا ما حافى عن الاسنان واللثة مما ارتفع عن حلق الذوق وصر عرض
 العليا ما حافى عن الاسنان واللثة الى اتصاله بالحنجرة والحنجرة والحنجرة
 حاد طول الفم الى جانبيه وليس حاشية الشدق منهما فان قطع بعضها فيه الدية
 بحسابه على ما قلناه في الماذين بعبر بالمسايحة وفي الشقير القود اذا وطعها
 معمد الا خلا في لان لها حد انتهى اليه وقال بعضهم بقصاص فيهما لانه قطع يح
 من حكم غير مفصل اللسان الدية دابة بلا خلاف لقوله عليه السلام وفي اللسان الدية
 فان جنى على لسانه فذهب بقطعة فيه ثمان الدية فان ذهب ذوقه ففيه الدية
 واذا جنى على لسانه فذهب بعض كلامه فالصحيح عندنا وعندهم انه يعتبر بحرف
 المعجم كلها وهي ثمانية وعشرون حرفا ولا بعدا فيها لانه قد ذكر فيها المالف
 واللام وان كان النصف منها ففيه نصف الدية وما زاد او نقص فبحسابه وقال بعضهم
 المعتبر بالسحرو والمنية دون الحلقية والسقوية فان الحاء والحاء من حروف
 التحل والماء والواو والفاء من حروف الشقة لاحاطة للسان فيها فلا بعد عليه
 ما لم يذهب به والماء والواو والفاء من حروف هذه الحروف وان لم تكن من حروف اللسان فانه
 لا يقطع بها الا مع وجود اللسان فعلى قول من اعتبر حروف اللسان فقط ان
 كانت نصفها فيها ثمان الدية فعلى قول من اعتبر اللسان نصف الدية فاذا ذهب حرف
 واحد من غير اللسان قال فيه جرعة من ثمانية وعشرين جرعة من الدية وسواكل
 حرف ذهب منه مخف على اللسان وقل حجاؤه او ثقل على اللسان وكثر حجاؤه
 بالسبح والسبح والصاد والماء والتاء لان كل ما فيه معدر لم يختلف المعدر
 باحلا وفدره بالاصابع واذا جنى عليه فذهب من الحروف حروف تزدول
 معه اللمة رواه مثل ان عدم الحاء فصار مدان محمد مدان احمد مد
 فعليه دية الحاء وحدها ولا دية عليه في حروف باقي الجملة وان كان قد

في حلق الذوق وصر عرض
 عليها لانه ما اثلها وان كان ذهب منفعه غيره الما يرى انه قد ظهر فثبت
 رجله فعليه دية اللسان والظهر ودية الرجلين وغدا ثلثاها ولو ذهب مثبه
 مع ملامة الرجلين لم يكن عليه المادية الظهر وحده واذا ذهب من كل كلمة
 حرف فام مقامه غيره فصار بقول مدان محمد محمد فحعل مدان الحاء حاء
 فعليه دية الحاء وحدها لانه ما اذهب غيرها فان جنى عليه بعد الما اول حان
 آخر فذهب الحاء التي كان ياتي بها مدان الحاء لم يحسب عليه المادية الحاء وحدها
 لانه اصلية في نفسها وان وقعت مدان غيرها فان جنى عليه ودان سربع اللام
 فزاد في المربعة او ثقل اللام فزاد ثقلا او دان لا يقطع ثلثاها غنيا صحيحة
 او دان ياتي بالراء صحيحة فغيرها بغيره ولم يذهب بها جملة فهي كل هذا حلوة
 لانه ادخل نقصا فيها ولم يذهب باصلها فان قطع بعض اللسان نظرا فان قطع
 فذهب ربع اللام او نصفه فذهب نصف اللام ففيه من الدية بحسب ذلك
 لانه وافق القطع واللام معا واذا قطع ربع اللسان فذهب نصف اللام
 او نصف اللسان فذهب ربع اللام دان فيه نصف الدية بلا خلاف واحتلفوا
 في تعليله فمنهم من قال الجناية اذا كانت على عضو ذي منفعة او جبت الدية بها
 اغلظ الامر من فان كانت دية المنفعة اكثر او جبتها وان كانت دية ما اثلها
 او جبتها فان قطع ربع اللسان فذهب نصف اللام او جبت نصف الدية لان
 دية المنفعة اكثر ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه او جبت نصف الدية
 اعتبارا بالمقدار المقطوع لان المنافع اقل وقال بعضهم اذا قطع ربع لسانه
 فذهب نصف كلامه او جبت نصف الدية اعتبارا باللسان وذلك لانه قد قطع الربع
 وشل ربع آخر فذهب لانه اعتبر باللسان والحروف فوجدناها نصف اللام
 فعلمنا انه قطع الربع وشل الربع فافوجنا نصف الدية ربعها لقطع ربعه

اصل
 لكنه ياتي بها
 مضطربة
 فزاد الاصل
 حتى صار م

وربها بشك ربه فاذا انت هدايت فائدة الخلاق النورع فاذا قطع
ربع اللسان فذهب الكلام اخذ منه نصف الدية فان جاء آخر فقطع ما
بقي منه وهو ثلثه اربعة ومن قال اربعة ارباعا غلط الامر من قال ثلثة ارباع الدية
ومن قال اربعة ارباعا بالمساحة قال عليه نصف الدية في النصف الصحيح وحكومة
فيما بقي وهو ربع لسانه فانما حكمنا بان ربعه اسفل واما ان قطع نصف
فذهب ربع كلامه ثم جاء آخر فقطع ما بقي من ان غلط الامر من قال عليه
ثلثة ارباع الدية لانه قد ذهب ثلثه ارباع الكلام ومن قال بالهول الآخر قال عليه
نصف الدية اذا قطع لسان صبي فان كان قد بلغ احد اسطو حمله تعذيله مثل
قوله يا ابا وما و نحوه ففد علم انه لسان ناطق فان قطعه فاطع فعليه الدية كاملة
كاملة كلها كلسان البهي الله طق وان كان طفلا لم يطول له حال كمن له شهر وشهران
وان يجر لسانه لثا اوله حرة مما عثر باللسان ففيه الدية لان الظاهر
انه لسان ناطق بان اماراته لا تخفى فان بلغ حدا اسطو فلم ينطق فقطع لسانه
ففيه حكومة لان الظاهر انه لا ينطق وهو كلسان الاخر من غير ان يعذب فيه
لثته باللسان الصحيحة كالاخر من قال بزرع الكلام واشد فقتل بعض
الكلام بان لثا انه لسان ناطق وان تخر قطعه لعله فتعثر بالحر ووقفت طر
لم قدر ما ذهب منها فان كان المذاهبة لثته ففيه ثلث الدية وقد قضى حكومه
من هذا الثلث وعطى معه مال ثلث الدية في لسان الاخر من غير ان يعذبهم فيه
حكومة اذا قطع لسانه ثم اخلفا فقال ايجاني لم يزل بكم لا تقدر على الكلام
وقال المجني عليه بل كنت ناطقا فلم يسلم اصل السلامة فالقول قول المجاني
مع عيشه لانه لا يعذر اقامة البتة عليه لانه من الغفلة الظاهر
وان سلم له اصل السلامة في اصل فادعى انه اخر من حين القطع قال قوم القول

عليه

فقال المجني عليه لان اصل السلامة وقال آخرون القول قول المجاني لان اصل
برائة دمه والمول قوي فان قطع لسان ناطق فاحزن منه الدية ثم نيت وتلم
به فصل عليه رد الدية ام لا قال قوم نرد وقال آخرون لا يرد داخلهم
بمن المقتروا الموقوي ها هنا انه لا يرد لان عود اللسان بعد في العادة فاذا علمنا
انه هبة من الله مجردة وليس كذلك لسان الطاهر في العادة اراها تعود للمل
نزيل الشئ فاذا لم يرد فلا يثبت لسانه فاما ان جنى على لسانه فذهب
واللسان صحيح بحاله اخذنا الدية منه فان عاد فقتل رد الدية لانه لما
نطق بعد ان لم ينطق علمنا ان كلامه ما كان ذهب لو كان ذاهبا ما عاد
لان انقطاعه بالمثل والنسل لا يرد وليس كذلك اذا ثبت لسانه لانا علم انه
هبة مجردة من الله تعالى فلهذا لم يرد الدية اذا خلق للسان طرفان كان
قطع احدهما فان دخل الكلام ففيه مال الدية وان ذهب نصف الكلام ففيه نصف
الدية لان الظاهر ان هذا هو اللسان فان قطع احدهما فلم يذهب من الكلام شيء
رطر فان كان مخرج الحرف سواء لم يخرج احدهما على الآخر او جنى فيه ما حقه من
من الدية من كل اللسان لان اللسان واحد غير انه مشقوق فان كان مخروجا
مخلفا كان احد الطرفين طرفا جانب ففيه حكومة كالاصبع الواحدة اما ان لا يقطع
احلومه بقدر قيام اللسان لانها زيادة فلا يثبت فيها ما وجب في المصل فان قطع الطرفين
معاف ذهبت الكلام فان كان الطرفان سواء فلا كلام وان كان احدهما في حلم الزايد وجب
احلومه في الزايد والدية جميعا كما لو قطع اصبعها عليها اصبع زايدة الانسان والظاهر
خلها سواء الزايد والثلثان ففي كل واحدة خمس من المثل عند بعضه وفيه خلاف
وعدا في جميعها الدية كاجله في اثني عشر الفاد بم ستماية دينار وخمسون خمسون
سته عشر وهو اقل الفم اربع مائة في كل واحدة خمس وخمسون دينار فاذا وقع الشئ

عاده

عاده

بسجها فالسما شاهدته زائد على الله والشيخ اصل المادون في الله فادى
 من اصلها ففيها خمس من اجل ان اصلها اصبع فان قطع منها طاهر فادى دور
 سنجها ففيها دية سنجها لو قطع اصبعها من اصلها الذي هو الكف فان جنى آخر فقلع سنجها
 فان فيه حلومة كما لو قطع رجل اصبع رجل ثم جاء آخر فقلع اصلها الى النوع فان على
 فاطمها دية اصبع وعلى فاطم ما تحتها حلومة فان قطع بعض الطاهر منها ففيه
 الدية بالحصة فان كان النصف فصفحة السرة وما راو نقص حسابه فان
 آخر فقلع ما بقي من الطاهر وكل سنجها قال قوم يجب بقدر ما بقي من الطاهر وحلومه
 سنجها لان ما بقي من الطاهر ليس فيه كمال دية سنجها وقال بعضهم لهذا الفصل
 ان قطع نصف الطاهر منها طولا ونقص الطاهر وكل سنجها فادى فقلعها قال
 بسنجها بعد هذا ان عليه نصف الدية بصفة ما تحتها من السنج وحلومه فيما بقي
 من السنج وهو القدر الذي كان عليه من الطاهر كما لو قطع رجل رجله فاحترق
 فقلع الاخرى مما تحتها من الكف ما كان تحتها المقلوع غير فادى فيه دية اصبع
 سنجها ما تحتها وحلومه في اصل الاخرى فاما ان كان قطع نصفها عوضا دية قطعها
 فادى نصفها مع كمال العوض فيها نصف الدية فان جاء آخر فقلع ما بقي من السنج
 عليه ما حصة ما بقي من الطاهر من الدية بصفة ما تحتها من السنج كما لو قطع من
 راس اصبع اعلى فحرقه آخر فقلع ما بقي منها وهو النملة من سنج الاصبع فان الباقي تبع
 تلك النملة اذا احلف المحتى عليه واحكامي الثاني فقال الجاني قطع الاول نصفها وادى
 الاول المحتى عليه بل قطع ربعها فالقول قول المحتى عليه لان الاصل انه لو قطع حتى يعلم
 ما قدر القطع اذا اكتشف الله عن سنج السجل عليه ثم جنى عليه جاني فقطع نصفها
 طرزا فان كان طارها قبل ذلك الله فاعف عنه وادى حصة من
 الدية فان اختلفا في قدر الطاهر ولم يعلم قدره فالقول قول الجاني لان الاصل

سنجها
 م

اصبع

مع

تراه دية منه فاما سنجها فقال في اللغة فقال نحر العلام فهو معور اذا سقطت
 سنجها من الدية وانعروا انما اذا سقطت سنجها وبقا نحر الرجل اذا سقطت
 فادى هذا فادى فقلع سنجها من اصلها الذي هو الكف فان جنى آخر فقلع سنجها
 بعد او سنجها فان كان سنجها لم يسقط بعد وهي سنجها فادى دية اصبعها فان
 كل سنجها فلم يفتلوا وقال المحالف نوح الدية في الحال لان الغالب انها
 تعود فادى فقلع سنجها من اصلها الذي هو الكف فان لم تعود وهو
 سقطت اخواتها ونبت ولم يعد في احدنا احدا الدية لانا حققنا انه قد اعلم
 وهو كما لو قطع سنجها فلم يعد واما ان عادت مع اخواتها نظر فان عادت مثل
 اخواتها في القدر والقوة والتفاد لاديه عليه لان هذه تلك الدية حلومة
 ام لا قال بعضهم لا حلومة عليه لانه ما جرحه وقال آخرون فيه حلومة وهو
 الموقو لانه لا يتقل فقلعها عن جرح فان عادت ناقصة القدر فادى من اخواتها
 فعليه بعد ما قصرت عن اخواتها بالحصة من الدية لان هذا النقصان في
 الطاهر من ذلك القلع فهو كما لو لم يضر هذا القدر منها فان عادت بطول اخواتها
 اما ان عادت من شاحص مثل ان حصل في امثلة في الوسط فعليه بقدر تلك النملة
 من الدية كما لو لم يضر من سنجها ذلك القدر فان عادت قدر اخواتها وقوتها لم يضر
 الى خفرة او سواد فيها حلومة لاجل السنج فان عادت مثل اخواتها بدل حال الاثا
 لم يعد في صف السنج بل ما شئت الى اجل الهم او خارجة فيها حلومه لاجل السنج
 فان عادت مثل اخواتها بدل حال الدية بصفة سنجها من داخل الهم او خارجة
 فلا شيء عليه لان تلك الدية لم يضر من قطع السنج فاما الدية هو ما لم يضر وهو من سقطت
 عنه سنجها وعادت من السنج فقلعها فادى فعليه الدية في الحال لان الغالب انها
 لا تعود فادى اخذت منه الدية لم يضر من اصلها لانها تعود وتعود فان لم يعد

سنجها

نداء

قد استقرت له الذمة وان عادنا لم نرد الذمة أم لا حال يوم نرد ذمتها من عادتنا
 بعد ان نقتد الصبر وقال اخرون لا يرد وهو المأوى كالتعالين كما يعود فان عادنا
 علمنا انها هبة مجردة اذا اضطرت سنة لم نرد فقلنا فابع قال قوم فيه حكومته
 لما انقصت عن الانسان المنافع وقال اخرون وهو الصحيح عندنا في ابيه سنكاملة
 ولا فصل بين البلونين بطريق بالذهب والعصا ولم يظفها اليها اذا حثي عليها حاب
 فعضفت فعضفت من اهلها فقلت عن الانسان مضطربة سئل اهل الجيرة فان قالوا
 انما يستقر امرها بدهاين وثبتت الى سنة صبر سنة فان ذهب وسقطت معها الذمة
 لما نذرنا بجبايته فان عادنا كالتالي كانت فلا ذمة فيها فان قالوا فالحال الذي
 وعلى الاول حكومته باجل تلك الجناية التي بعضتها اذا انقضت سنة بالحياة سئل
 المحثي عليه فان قال عادنا كالتالي كانت فان قلنا فالحال الذي كان عليه مال الذمة
 لما نسي صحته تحت يده عليه وعلى الاول حكومته فان قال المحثي عليه عادنا ضمنية
 وعلى الاول حكومته والباقي قال قوم عليه ذمة وقال اخرون عليه حكومته كالتالي
 صغفت بالبر والمريض المات اجد لما مضى وانما يفتقر فان فصل وهو ان الحكومة
 من هذه اقل الحكومة في التي اضطرت بالبر والمريض من هذه قد اخذتها الحكومة
 مرة فقلت الحكومة الماتية وفي المريض لم باجرا الحكومة اذا حثي عليها فذرت
 اعني سقطت ثم اعادها في معرزا حارة دجها فقلت ثم قلنا بعد هذا قالوا فلا
 شيء عليه لانه كان عليه قلنا وانما اجرة السلطان على قلنا لما بينه الصفا بديه
 فلا يصح صلوة معها مثل الاذن في عندنا بالحق ذلك لان العظم عندنا لا نجس بالبيوت
 وفارقوا بلون لانها تخرج من الماد في حياتها ولا حياه في السر اليه عليه حكومته
 والاول عليه ذمتها لانه قلنا اذا نذرنا سنة معرر في معرزا عظم طاهر اقام
 مهامها لم نرجع ان اذا دلي بوظل حجة او كانت من ذهب وقضية فاذا استتم قلنا

عليه

قاله قال قوم لا شيء عليه ما اعلم منا وقال اخرون عليه حكومته لانه
 اعلم انما كان المنفعة لقلع ما هو طاهر وهو بالنسبة الماصلي والماول اقوى
 لان الماصل برآة الذمة قد ذكرنا اذا قلع سن البصبي الذي لم يتغراه لاديه في الحال
 وبصر الى وقت عودها وقرعنا عليها فان مات في اثناء المدة نظرنا فان مات
 قبل ان تثبت شيء منها بحال قال قوم عليه الذمة لان القطع معلوم متحقق والعو
 متوهم وقال اخرون لا شيء الذمة وهو المأوى كالتالي العادة انما يعود ولو لم يمت
 ان مات بعد ان ثبت شيء منها للمات دون طول الانسان قال قوم عليه بعد رماني
 من تمام طولها وقال اخرون لا شيء عليه لان المور هو الذي قطع الطول والثام
 وهو المأوى ولان الماصل برآة الذمة فان قلع الانسان كلها التي تسمى عليها
 الذمة عندنا بحايته وعسرون شيئا وعندهم اثنان وثلثون شيئا فانه تعدد الانسان
 منها فان قلع واحدة بعد واحدة ففي ذلك اجرة ما دلرناه بعدا ولا فرق
 بين ان قلعها واحدة بعد واحدة او قلعها موضعها واحدة وعندهم اذا قلع
 واحدة بعد واحدة ففي ذلك واحدة خمس من المابل للخبر وان قلعها دفعه واحدة
 فانما صور بان تشافط بالرأية عن حيايه قال قوم في كل واحدة خمس من
 المابل بلون اجمع ما به وستون وقال بعضهم فيها ذمة واحدة مل ما قلنا
 للمنة لا فضل بعضها على بعض في التعبير الذمة وهو اذا قلعها من صتي قبل ثياب
 الانسان او من لا انسان له وهو ليس هوها اللذان مجتمع راسهما الذقن والراسان
 اياهم اصول الماديين لهما من تمام الخلقة وفيها ابعاج والمفحة فان
 قلعها مع الانسان ففي الانسان ما دلرناه وفيها الذمة لا يدخل حاجتها
 فاما تحت الامر بلان لكل واحد منهما ذمة خاصة فالانسان لا يدخل فيها اللحية
 واللحيان لا يدخل فيها الانسان وقد نفرد اللحيان عن الانسان والصبي اللبر

والمأوى

اذا ضرب من الرجل فلم يتغير منها الا لونها فان كان الغنى سوادا مع بقاها فوجها
 وضافها فيها حلومة وقد روى اصحابنا فيها مقدار درناه في النهاية فان كان
 خضرة دون السواد ففيها حلومة وان صار صفراء ففيها حلومة دون الخضرة
 لمن السرة صغر من غير علة فان قلنا قاله بعد هذا فعليه الدية لانه باس
 حالها وانما يحرقها شئ وهي الاصبع اذا سحقها شئ فمطعت فان قبحا ديتها فان
 ذهب مع الماكول هذا التغير بعض ما فيها كانه اضعفت عن القوة التي كانت عليها
 2 عطر الماكول ويجوز ذلك ففيها حلومة لاجل الشئ والضعف معا فان ذهب مع
 هذا التغير كل ما فيها حتى انتهى الى بعض بها شئ فهدر منه ليد السواد
 فعليه الدية لان كل ما كان في الدية كان في الشئ منه الدية فان قلنا
 قاله بعد ذلك فعليه حلومة فان ثبت سنان الصبي سودا ثم تغيرت سودا
 فقلنا قاله فعليه الدية لان هذا السواد ليس من فرق لا عيب وانما هو خلقه فلما
 ان ثبت سنانة ثم تغيرت سودا فان قال اهل الحيرة ليس السواد لعله ولا
 مرض حتى قلنا قاله فعليه الدية وان قالوا هو لعله ومرض فعليه حلومة
 لما ليس سنا صحيحة فان ثبت لسان على قدر واحد وطول في احد العليا
 والسفلى سواء كانت العليا طويلا والسفلى قصيرا او كانت جميعا قصارا الما
 واحد في الدية فان اختلف النوع الواحد وهو الشايب والزبا عتات فكل واحد
 الثنتين اخص من الاخرى واحدى الزبا عتات اخص من الاخرى نقصت عن الجاني من
 زبا ديتها بقدر ما قصرت عن قرنتها لمن العادة كل نوع منها بعض طوله بل يدرن
 الشايب العادة اطول من الزبا عتات فاعتبر بالماضي منها فما قصرت عن قرنته في
 العادة نقصا طاهرا نقص عن الجاني بعد ذلك من الدية ونعوى بعينيه
 لا ينقص لانه لا دليل عليه ولو ذهب خلة السرة لكان لا ينقص لانه اذا

تصف

السفلى طويلا والعليا قصيرا

قرنته في العادة

فلت

ولت من هذا الكلال انقص شيئا من طرفيها من الصبي ثنت حادة وعلى طول الوقت
 لحقها كلك فذهب حدتها فهدر الى ان ينقص شيئا من ارشها وامان ذهب منها ما
 خاوز حد الكلال نقص الجاني من رجاها فذهب منها فان السرة قد نقصت
 على تطاول الوقت فلو كان له لسرة نقصا في اليد من الدية بل اخلوا ولفوه عليه
 السلم في اليد من الدية ولفوه وفي اليد خمسون من الجبل وفي كل واحدة منها نصف
 الدية فاذا ثبت ان فيها نصف الدية فان اليد التي يجب هذا فيها هي التي الى النوع
 وهي ان يقطعها من الفضل الذي سنها وبين الذراع فان قطع الزم من ذلك كان في
 دية وحلومة بقدر ما يقطع فان من نصف الذراع او المرفق او العضد او
 المصبع ففي الزيادة حلومة ولما كانت الزيادة اكثر كانت الحلومة اكثر وعند
 ان جمع ذلك فيه مقدار ذكرناه في تهديب الاحكام وقال بعضهم ان اليد التي
 يجب فيها نصف الدية ان يقطعها من المصبع ومنى ضريرة فسلت عن رجاها لئلا
 الدية وعند نعم فيه الدية كاملة واما المصابع اذا قطعها وخذها دون
 اللف ففيها نصف الدية والواجب فيها بالسوية كل اصبع عشر من الجبل وروي
 الزا صبا ان في المصاع ثلث الدية وفي المربع ثلثي دية اليد وروي عن بعض الصحابة
 المفاصلة من المصابع ذكرناه في الخلاف فاما المصاعل فهي كل علة من
 المصابع ثلث دية المصاع المصاع فان كل علة منها نصف ديتها لمن لها العتات
 وفيها اخلاو وايجم في السجلين على ما مضى في اليد ففيها الدية في الاخلاو وفي كل
 واحدة منها نصف الدية وحرما يجب فيه نصف الدية ان يقطع من فضل السرة
 والقدم وهو الذي يقطع من السرة وعندهم فان وطعها من نصف السرة ففيها
 دية رجل وحلومة فان قطعها من الركبة فهدر وان قطعها من الفخذ كذلك
 اما انه كلما قطع منها الشئ كانت الحلومة اكثر وعندنا في جميع ذلك

الاص

ان

مثل ما قلناه في اليد ذكرناه في النجار المقدم ذكره فان جعل على يدها مثل ما
 دبرها وعدنا بحال اليد والخلع واصابع الرجل كخلع اصابع اليد في
 كل واحدة عشر من ابل يساوي فيه عندهم وعدنا في اليدين ثلث دية الرجل في
 كل يده ثلث دية الاصبع اما اليدين فان لها مفصلين في كل واحدة منها نصف
 ديتها المخرج معروف والمخرج قال قوم هو المخرج وقال آخرون هو من راسه
 قيل يعني عوجاج عند اللوع فاذا قطع فاطع رجل المخرج ويد المخرج في كل
 واحدة منها نصف ليرة لظاهر الخيل به لم يفصل فان جنى على يده فليس لها ثم جبرت
 فاجبرت مستقيمة وفيها حكمه عندهم وعدنا فيه مقدار وان اجبرت عشما
 فعد لك ايضا اما ان الحكمه فيه اذا اجبرت عشما ان شتمها فيها اذا اجبرت مستقيمة
 فان اجبرت عشما فقال الجاني انما كسرها واجبرها مستقيمة لم يزل ذلك ما اجابته
 قد استقرت شرها وفيها حكمه عندهم وعدنا مقدار فان يادر فليس لها ثم جبرها
 مستقيمة لم يسقط عنه بل الحكمه لانه كسر له جرح استقرت شره فذا ثبت انه
 لم يرد من الحكمه شيئا فان عليه في الدبر الماني حكمه عندهم وعدنا مقدار
 آخر اذا خلق لرجل يدان على كوع او يدران وذراعان على مرفق او يدران وذراعان
 وعصداً على منبط فان كان يبطش بايديها دون المرفق والباطشة هي
 المصل والآخرى ليرة فان كانا يبطش لهما احدهما المرفق يبطشاهي المصل
 والضعيفة رابدة وسوادات التي هي ابطش على سائر الخلقه او هي ما يلبس عندها
 فان كانت في المبطش سواراً واورها على غير سائر الخلقه فالاصلية هي التي على
 سائر الخلقه فان كانتا سواراً واحدها نافعة اصبعاً فالاملة اصلية والمافعة
 رابدة فان كانتا سواراً واحدها رابدة اصبع لم يرجح الزيادة وهذا الفصل على
 صريح حكمنا بانها اصلية ففي القود في العمد والدية في الخطاء وفي الاخرى حكمه

تمام

بذلك

فان كانا

فان كانا سواراً على سائر الخلقه وسميت الخلقه والمبطش والتمام فمما يدر زيادة
 فان قطعها فاطع فعليه القود وحلومه في العمد ودية وحلومه في الخطاء
 وعدنا في الزيادة ثلث الدية فان قطع احدهما فلا فدية لهما نصف دية
 وحلومه لانه قطع نصف يدر زيادة وقال بعضهم في احدهما حلومه فان قطع
 اصبعاً من احدهما ففيها نصف دية اصبع حس من ابل وحلومه على ما فصلنا
 اذا قطع احدهما وفي ابل لدر لك نصف دية امله حلومه هذا اذا جنى على
 اليد فانما ان جنى اليد فقطع يدر الرجل ولا فدية عليه في احدهما لانه
 يعرف المصلية ولا فدية عليه فمما يدر زيادة فلا خيرا الفصل فودا
 هذا كلام في اليد فانما اذا خلق له فدرمان على ساق او فدرمان وساقان
 ركية او فدرمان وساق ومخزان على دبر كما يحكم على ما فصلناه في اليد وفي الرجل
 تفصيل وهو انك تنظر فان كان احدهما اطول فحاشي عليها ولا يمكنه المشي على
 القصيرة بل ان الطويلة تمنع وضوئها الى الارض فاذا قطع فاطع الطويلة نظر
 فان لم يدر ان مشي على القصيرة فعليه القود والدية في التي قطعها لانه
 اصلية وان فدرمان مشي على القصيرة فعليه حكمه في الطويلة لانه انما يشاء ان
 القصيرة هي المصلية وانما لم يدر ان مشي عليها اطول الزيادة فان قطع القصيرة
 بعد الطويلة ففيها القود والدية فان جنى على الطويلة فسدت ففيها الدية في
 انما كاحلة عندهم وعندنا ان الطاهر انها اصلية ولا يمكن الضرها ضا
 لشطر هل مشي على القصيرة ام لا ان السلا منعاً ان تصل الى الارض فان قطع
 قاطع الطويل السلا فعليه حكمه عندهم وعدنا ثلث الدية ثم ننظر فيه فان
 لم يدر ان مشي على القصيرة فقد اسقط الحليم على ما مضى فان فدرمان مشي على القصيرة
 تيسر ان المصلية والطويلة رابدة وقد اخرج صاحبنا دية المصلية وانما له

لشطر

ويرد إليه على الجاني المقدر ما يجزئها من الحكومة في الدنيا والآخرة
 وفيها التحال والمنفعة وفي أحدهما نصف الدية فان خرج أحدهما ولم يبق له
 العظم فلا حود لامة شوقه وفيه حكومة وأما المرأة ففيها دية لما مضى
 والامتنان الماكان وهما ما علا واشرف على الظهر وعمر أسوا الفخذين فالظهر مشطوح
 من الكتف إلى الماكن وينبغي ان يكون فيها القود اذا احدهما إلى العظم الذي تحته
 لا تفضل عمر على سائر في الدية بالاحلاق وان كانت المنفعة بالعين المشرقة وطعت
 نرة في اجتهاد معين له اخرى فان فيها نصف الدية عند جميع الفقهاء الا الاوزاعي
 فانه قال فيها دية اليد وان صح القدر فالاول اصح لظاهر الخبر عن المعور
 اذا كان حلقه الدية داجله او باخذ احدي غني الجاني ونصف الدية وان كان
 قلع فاستحوذ بها او اقتصر منها فان فيها نصف الدية وعند المخالف فيها قصاص
 عن واحدة او نصف الدية ولم يفتلوا ومنهم من قال فيها الدية داجله فلما
 ان وقع على المعور بحيا واحدة من عيني المعين فذوالعينين عذابا بالحياتين
 ان قلع عيني المعور او بعفوا على ما ان له نصف الدية لامة دية عينه التي قلع
 وقال بعضهم له ان قلعها او بعفوا وله الف دينار دية عيني المعور عذره اذا
 لم يصله فعليه الدية ولا يؤخذ الدية في حال بصر فان ذهب مشبه فقه
 الدية فاما ان صار مشي على عذار يديه او باحد يديها فدية حكومة وعذابه
 مقدار ذكرناه في الموضع المقدم ذكره وان لم يصب الى عذار لامة مشي بها
 ففيه حكومة دون ذلك وعذابه مقدار فان اعتدل صلبه ومشي بعذار
 ففيه حكومة دون ما مضى فاما ان ذهب جماعة فان دية علامة تدل
 على صدقه والقول قول الجني عليه مع عذابه في حيا جماعة وان لم يضر معه
 وشهد ثقتان من اهل العلم ان مثل هذا قدر يذهب به الجماعة والقول قول الجني

في الدية على الجاني المقدر ما يجزئها من الحكومة في الدنيا والآخرة
 وفيها التحال والمنفعة وفي أحدهما نصف الدية فان خرج أحدهما ولم يبق له
 العظم فلا حود لامة شوقه وفيه حكومة وأما المرأة ففيها دية لما مضى
 والامتنان الماكان وهما ما علا واشرف على الظهر وعمر أسوا الفخذين فالظهر مشطوح
 من الكتف إلى الماكن وينبغي ان يكون فيها القود اذا احدهما إلى العظم الذي تحته
 لا تفضل عمر على سائر في الدية بالاحلاق وان كانت المنفعة بالعين المشرقة وطعت
 نرة في اجتهاد معين له اخرى فان فيها نصف الدية عند جميع الفقهاء الا الاوزاعي
 فانه قال فيها دية اليد وان صح القدر فالاول اصح لظاهر الخبر عن المعور
 اذا كان حلقه الدية داجله او باخذ احدي غني الجاني ونصف الدية وان كان
 قلع فاستحوذ بها او اقتصر منها فان فيها نصف الدية وعند المخالف فيها قصاص
 عن واحدة او نصف الدية ولم يفتلوا ومنهم من قال فيها الدية داجله فلما
 ان وقع على المعور بحيا واحدة من عيني المعين فذوالعينين عذابا بالحياتين
 ان قلع عيني المعور او بعفوا على ما ان له نصف الدية لامة دية عينه التي قلع
 وقال بعضهم له ان قلعها او بعفوا وله الف دينار دية عيني المعور عذره اذا
 لم يصله فعليه الدية ولا يؤخذ الدية في حال بصر فان ذهب مشبه فقه
 الدية فاما ان صار مشي على عذار يديه او باحد يديها فدية حكومة وعذابه
 مقدار ذكرناه في الموضع المقدم ذكره وان لم يصب الى عذار لامة مشي بها
 ففيه حكومة دون ذلك وعذابه مقدار فان اعتدل صلبه ومشي بعذار
 ففيه حكومة دون ما مضى فاما ان ذهب جماعة فان دية علامة تدل
 على صدقه والقول قول الجني عليه مع عذابه في حيا جماعة وان لم يضر معه
 وشهد ثقتان من اهل العلم ان مثل هذا قدر يذهب به الجماعة والقول قول الجني

لا
 لا
 لا

لا رعين يومًا فاذا وضعت فربا للبار فلم يدر منها من متى على ذلك وماذا كان
 ثم يدر منها فاذا لم يعاد في وقت عوده في العادة حيدر سئل اهل الحيرة
 على ما مضى فان قطع النديس مع شيء من جلد الصدر ففيها مادة وحلومة في الحيرة
 وادش انما يقين مع ذلك اذا قطع من المدين الحلبين وبها اللذان فان وطعها
 مع شيء من جلد الصدر فاحاقه فيها مادة وحلومة في الحيرة لهية الترس راس
 القديس فيها الطفل فيها الدية لانها مكامم الحلقه وفيها انما او المنفعة فلما
 حلنا الرجل قال قوم فيها حلومة وقال احرز فيها الدية وهو مذهبنا
 المسكان والشفران عبارة عن شيء واحد وهو اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفرين
 بالقم وفيها عند اهل اللغة عبارة عن شيء قال بعضهم الاسنان هو اللحم المحيط
 بشق الفرج والشفران هما حاشية الاسنان كما ان للرجل جفنين ينطبقان عليهما
 وشفرهما هي الحاشية التي تثبت عليهما اهدا في الحرف في الاسنان كما في الحفران والشفران
 لشفر في المعين فاذا ثبت هذا المعنى جنى عليها فقطع ذلك منها فعليه دية فان ابدل
 المان فخرجت موضع المان في فعل الجاني حلومة لانه جناية على لحم عليهما
 فثلثا ففيها الدية وعلى مذهبنا ينبغي ان يكون ثلثا الدية وبافضل من ان يكونا
 غليظتين او دقيقتين قصيرتين او طويلتين لان الاعتبار بلباس الرنق اسداد في داخل
 الفرج والقرن عظم داخل الفرج منع اجتماع فان قطع شفرها ففيها دية المان
 العيب داخل الفرج فاما بقوله شق في الآخر ولو كان اخر حان في شقبة الدية
 والمخفوضة وغيرها سواء فان قطع الركن معهما ففي الركن حلومة والرب
 هو بجلد الثاني فوق الفرج وهو منها بعرلة موضع شقرة الرجل وفيه حلومة
 المافض ان قد حل الدار وهو مخرج المتى والحيز والولد ومخرج البول واحدا
 فان قد حل الدار ومخرج الولد واحد وهو اسفل الفرج ومخرج البول من تحت

كان جلد

المجلد في اهل الفجر من المسلمين حاجر رقوقا افضا ازاله ذلك الحاجر وقال
 كبر من اهل العلم المافض ان يجعل مخرج الغايط ومخرج البول للولد واحدا وهذا
 فغلط بل ان ما بينهما حاجر عرض قوي في الفقه فاعروا على المافض اذا كان
 البول مستمسا او غير متمسل وانما لا يصح على هذا المخرج على ما قلناه من دفع
 الحاجر الذي يخرج البول ومخرج الذكر وعلى ما قالوه فلا يصح لمخرج البول
 فاذا هربت صورة المافض فاذا افضى الرجل امرأه لم يخل من ثلثه احوال اما
 ان يكون زوجته او اجنبية او موطوءة شبيهة فان كانت زوجته استقر المسمى بالقار
 الحائض ان كان لها مهر فسمى وان كانت مفوضة استقر لها مهر مثلها فاذا افضاها
 بعد هذا فعليه الدية بالمافض ثم ينظر فان كان البول مستمسا فلا زيادة على
 الدية وان كان مسترسلا ففيه حلومة بعد الدية وقال بعضهم المافض غير
 مضمون على زوجته وانما يستقر بالوطي المهر فقط وعندنا ان وطئها قبل سبع سنين
 كان مضمونا بالدية ولم يمه مع تلك المنفعة عليها حتى تموت وموت وان كان المافض
 بعد سبع سنين لم يملن مضمونا ولا فصل ذلك بين ان يكون المرأة مملوكا او ثيبا فان كانت
 ثيبا فالمرء والدية والحلومة على ما فصلناه وان كانت مملوكا وسقط ارش ازاله
 البخاري لان ازالها مستحق وان كانت مملوكا فعليه الحد لانه زان ولا حد عليها
 لانها مملوكة ولها المهر وعليه الدية بالمافض ثم ينظر فان كان البول مستمسا
 فلا زيادة على الدية وان كان مسترسلا ففيه حلومة وعليه الحد وانما المهر فلا
 يجب لوجوه الحد وانما المافض فينظر فان كان البول مستمسا ففيه ثلث الدية وان
 كان مسترسلا فعليه الدية والحلومة ومذهبنا الاول غير انه لا يجب للمهر لانه
 زنا فاذا ثبت هذا نظر فان كانت ثيبا فلا كلام وان كانت مملوكا وجب المهر والدية
 وقال قوم لا يجب ارش البخاري فانه قد حل دية المافض ومهرهم من قال ان يجب ارش

البذرة وهو مذهب لافته لا دليل على دخوله في البذر فافضا فاذ ثبت في
بالافضا نظرت فان وجدت عن غير في مغلطة حالة في ماله وانما يكون غير محظا
اذا كانت صغيرة وبذرة كبيرة وعلم ان مثلها لا يطبق ذلك فهي فعل ذلك فافضا
عمدا محضا فالذرة مغلطة حاله في ماله وان وجدت عن غير محظا فالذرة مغلطة
موحلة عندنا في ماله وعندهم على العاقلة واما خطا ان يكون كبره قد نفى مثلها
وقد نفى فاذا وجد الافضا علمنا انه علم في فعله مخفي قصد فلهذا ان
عمدا خطا واجال بعضهم ان تصور في الافضا خطا مخفي وقال بعض المتأخرين وهو
انه قد يصور الخطا المخفي وهو اذا كان له روجه قد وطها وعلم ان وطها لا ينفى
بعضها بعد هذا فاصاب على فراشه امرأة فافضا ما بعد هذا روجه فانه خطا مخفي
كالورم حريتا فوقع في مسلم فقتله كان خطا محضا بلا اشتغال فاما اذا وطها بشبهة
فافضاها مثل ان كان الناح فابدا او وجد على فراشه امرأة فظن روجه وطها
فافضاها فاشكنا في الشبهة والمهر يجب للزواج ويجب للذرة بلا فضا فان كان
البول مستمسكا فذرة بلا حكومة وان كان مستريلا فعليه فيه حكومة وقال
بعضهم لاحد جماعا واما المهر فبظن في الافضا فان كان البول مستمسكا ففيه
ثلاث الذرة وكبح المهر معه وان كان مستريلا وجبت الذرة ولم يحل المهر بل دخل
في الذرة وفي الذرة لا خلاف الذرة له قوله عليه السلام وفي الذكر الذرة مسوا كان
طويلا او قصيرا اعليطا او دقيقا والشا والشح والطفل الصغير سوار في ذلك
حتى عليه فصارا شل فيه الذرة لان كل عصب كان في الافقة الذرة كان مسبلا
الذرة فان وطعه فاطع بعد هذا ففيه حكومة وعدا بالرمه تلك الذرة ومن
مطعه بعد ذلك فعليه تلك الذرة فان حنى عليه فعافضاره دمل او رص
او حراج او غوص راسه ففيه حكومة فان وطع فاطع هذا المعنى ففيه حال

الذرة كالمو قطع البذر فافضا فان قطع نعمة طولا مثل ان سقته ما بين ففعله ما
الذرة من الذرة فان قطع الحشوة وحدها وفيها حال الذرة لان الحشا والمفعة
فيها لصابع في البذر فان قطع فاطع ما بقي ففيه حكومة كالمو قطع اللق لا اصابع
عليها فان قطع منه قطعة دون الحشوة فظن فان كان البول يخرج من مكان
البحر وجبت عليه المرام من مالحكومة او قدره من الذرة ايها كان الكثر
فان حنى عليه فاجافة وادمل ففيه حكومة لانه جوف لا يحاف منه الملك غالبا
وان قطع بعض الحشوة فعليه ما حصته من الذرة وفي اعتبارها قال قوم من
الذرة لانها منه وقال آخرون من الحشوة لان الذرة كبح بها فدان الاعتبار
بها دون غيرها وهو الماوى فان قطع فاطع الحشوة وبعض قصبة الذرة ففيه
حالة الذرة كالمو قطع مع المصابع سب من اللق فان حنى على ذره فذراة قد
دفع جماعة والعصو صحيح لحاله لم يجب للذرة لان ذهاب الجماع عيب عده والم
فاما هو مجرى وطريق في المحسن الذرة لقوله عليه السلام في المحسن الذرة في كل
واحدة منهما نصف الذرة وفي بعض روايات ان السري يلقى الذرة وفي المسمى
لان الولد يكون في السري فاذا ثبت ان الذرة الذرة وفي المحسن الذرة فان قطعها
فاقطع او قطع الذكر ثم قطع المحسن ففيها ديتان فذلك ان قطع المحسن
اولا ثم الذكر عدنا وجماعة وقال بعضهم المحسن الذرة وفي الذكر حكومة
لان المحسن اذا قطعنا ذهبت مفعلة الذكر فان الولد لم يخلق من ما به فهو
كالتل كل عصب فيه مقدار اذا حنى عليه فذهبت مفعلة او لم يلد المصا فيه
مفعلة واما فيه حال الحلقه فقط خالعن القائمة وهي التي في صورة البصر
عبراته لاسمها والذكر الشلا والرجل الشلا كذلك هي صورة الفرج غير
انه لا يطرأها وذلك لان لسان اخر من صورة لسان الماوى عبراته لا يطرق به وذلك

الذر المثل كل هذا وما في معناه عبد فم فيه خلومة وعبد فاجتمع جميع ذل
 ملك دنة العصور فاما اللحية وشعر الرأس والحاجبين فانه يحبها عبدنا الله
 وعبد بعضهم خلومة فمن قال ان فيها خلومة قال كل عصى حتى عليه فصار مثل غراب
 فان لم يبق هناك غير الجمال ففيه خلومة كالدين والرجلين والذراوان والمنتعة عليه
 كالماء والادنين قال بعضهم فيه خلومة لانه صيرة اسلوق قال اخرون فيه دينة كانه
 ادب خففته وعبدنا اذا حتى على عصى فصار اسلوق فاجتمع عليه ملكا دنة ذلك العصى
 ثبت ذلك الجاية اذا وقعت لم يحل من احد امرنا ان يكون فيها مهذرا ولا مهذرا
 فيها فان كان فيها مهذرا كالف واللسان والخبير والادنين واليدنين والرجلين ومحو هذا
 كالموصحة كالموصحة والهاشمة والهاشمة والمقلعة والماسومة والجانفة وفي
 مهذرة في الحرم من دينة وفي العبد من قيمته فاحاصل للعبد فيما فيه مهذرا كل
 ما كان مهذرا في الحرم من دينة كان مهذرا في العبد من قيمته وهذا باي ومالا مهذرا
 فيه كالباضعة والجارضة والملاحة والسمحاق وعندهم وكلم العظم او شق اللحم
 عن الوجه والرأس عدينا جميع ذلك فيه مهذرا وعندهم خلومة والمخلو امر من
 امرنا ان يكون لها شبر ونقص بعد الامد مال ولا يكون ذلك لها فان كان لها شبر
 ونقص بعد الامد مال فان كان المحتي عليه عبدا ففيه ما نقص من قيمته ويقال له
 قيمته وليس هذا الشبر فاذا قالوا اما به فلما ولم قيمته وبه هذا الشبر قالوا
 سعون فلما قد نقص عشر القيمة فتوجب فيه ما نقص وعي هذا كل الخوما في الملوحة
 ارش الحايان عليها ما نقصت على ما فضلناه وان كان حر الم عمل بقومة ولله تعذر
 بالعبد فقال لو كان عبدا وليس به هذا الشبر حكم قيمته قالوا اما به فلما وبه هذا
 الشبر قالوا سعون فلما قد نقص عشر قيمته في الحر عشر دينة فالعبد اصل للحر
 فيما ليس فيه مهذرا والحر اصل للعبد فيما فيه ارش مهذرا وهذا اليوم المبيع اذا كان

مبيع

المبيع المبيع فم فيه خلومة وتوجب خلومة ذلك من فيه بانه اذا اسرى عندا فاصان به
 محيا بعد ان حذر به عيت عدة فامنع للرد المبيع ومحوه فان المشتري رجع
 على المبيع بارش العيت وهو ان يقال لم قيمته وباعيت قالوا اما به فلما ولم قيمته
 العيت به قالوا سعون فلما والعيت عشر قيمته فمجب على المبيع ان يرد عشر قيمته
 واما فلما رجع باحصاة من الثمن لاما بين البعير لانه قد اشترى بعشرة ما قيمته
 مائة فاذا اقومناه كان النقص عشرة فاذا رد المبيع هذا العذر على المبيع بغير
 مرفا اذا كان له عيار بالحصاة من الثمن لم يرد المبيع عن الثمن بحال وهذا ما نعلق
 فيه الفقهاء ان اذا وجبوا ارش ما بين العتدين واما ان لم يكن هناك شبر ولا نقص
 كما لو قطع اصبع ابرة او ثقب لحيه امرأة او قطع سنا ابرة او دانت شجوه في
 وادته بعد المندمال حسنا قال قوم لا خلومة فيها لان الخلومة لاجل النقص
 ولا نقص هاهنا وقال قوم فيها الخلومة وهو الماوي فمن قال لا ضمان فلا كلام
 ومن قال عليه الضمان فلا كلام في بقتته فان كانت اصبع ابرة يوم عدا وارب
 الماوي الى الماوي مال فان لم يكن هناك نقص يوم والدم جاز فيقوم على ما يملن
 وقد روي اصحابنا في الاصبع الماوي ثلح به الاصبع الصحيحة فلا يحتاج الى
 فالوه واما ان كان ثقب لحيه امرأة اعبارها بالخير الذي اذا ذهبت لحيته كان
 الشرف لحيته لانه يخرج فيه نقص فنعتبرها بعبد من ذهب لحيته نقصت قيمته كالد
 له اربعون سنة وحسوس سنة وقال لم ساوي هذا العبد وله لحيه قالوا اما به
 قالوا ولم ساوي وله لحيه له قالوا اشعرون فلما قد نقص عشر القيمة فملون لحيها عشر
 دينة وان كانت لحيته قطع سر ابرة وى اصحابنا ان بها ثلح دينة الشرف الصحيحة
 وعندهم يقال هذه الرابرة ظفها من اصله في صف انسان لو قطع وارب خلفها
 اصله فانبت هناك ثلثة فقال لو لم يكن هناك ثلثة لم كان ساوي قالوا اما به فلما

لما نزل برآة الذمة كل من جنى عليه حنابة فله ان يرد من
 دينه فدية المسلم حاة من اهل دينه ومن اصابه عشرة من اهل دينه
 نصف عشر الذمة خمس من اهل دينه ومن اصابه عشرة من اهل دينه
 موصيها انسان ونصف وعندها اهل العاقل الرجل الى الذمة فكون اصبعها عشر
 المبل ومن اصابه بلون ومن اربع اصابع عشرة ومن اصابه في المبل من اصابها
 في الذرا فم فاه اسهل ففي واحد من اهل الدين عدا ما من مائة وعشر نعصم الملاء
 الف في يده عدا ما اربع مائة وفي موصيها اربعون ودهما وفي اصبعة ثمانون
 على النصف من دينه المجوس مثل ذلك وعندهم على هذا المذبح كل مثل على قدر دينه
 على ما مضى من اخلاف كل جنابه لها في الحرار من عدا من دينه لها من العدا عدا
 من دينه ففي انفا بحر ولسانه ودله دينه وفي كل واحد منها في العدا فدية في
 بده نصف قيمته وفي اصبعة عشر قيمته وفي موصيها نصف عشر قيمته وفيه حلاق
 درياه في اخلاف فاذا نقر هذا نظرت احبابه فان كان قد رها قيمته
 داليف الشان في الدين والدين والرجلين وجب على الجاني ذلك ويسلم العدا ومن
 واقفا في ذلك من قال يسلم العدا وبطال الجاني بجال اليه وقال بعضهم
 سدة ما تحارب من عدا ولا شيء له وبين ان يسلمه وباخر حال فدية فاما ان يسلمه
 وبطال بعينه فليس له ذلك لو كان له ذلك لاجتماعه له بين المبل والمبل وهذا
 قريب من مذهبنا اذا قل حذر عدا فدية في دينه ودليل ان قطع اطرافه ودله
 ان فيه عدا بخلاف عدا وان قتله خطا لم يحصا فدية على عاقلة عدا وقد
 اطرافه وقال قوم عليه في ماله ودليل لقول عدا فدية سواء وقال بعضهم
 النفس على العاقلة ودله اطرافه على الجاني ما له لا محالة على العاقلة ما كان
 عدا محصا سواء كان عدا لا فاض فيه لمقطع الدين من نصف التسا عدا والماتو

هذا

وفيه

والج

في الجانيه ذلك ان اهل المال والدين عدا او خالف بعضهم في الذمة فيما لا فاض
 من على العاقلة الا اذا روى الى الدوله مخد فاقية وفاق والدين عليه اذا كان
 انسان على شقير يراو حاقية نهر او جابت سطح او قلة جبل فصاح به صاح صحه
 سقط فمات فان كان الذي صح به رجلا عاقلا شيء على الصاح لانه ما سقط من صحه
 وانما واقف صحه سقطه هذا وان كان الذي سقط صبا او محتوها فعلى الصاح الذمة
 والفقارة لان مثل هذا السقط من شدة الصيحة والذمة على عاقلة وهذا هو حال السبا
 في عقلة فاعقله الصاح فصاح به مفر عالة فسقط فمات فالذمة على عاقلة والفقارة
 في ماله فاما ان صاح يبيع مذهب عقله قال قوم لا شيء عليه لان المبيع العاقل لم يذهب عقله
 بل يصح صاح به وان كان صبا فذهب عقله وعلى عاقلة الذمة وان شتر سيفه في وجه
 رجل فذهب عقله او ماله فلا شيء عليه ولو كان هذا صبا فذهب عقله او ماله او كان محبوا
 فمات فالذمة على عاقلة والفقارة في ماله لان مثل هذا حصل على هذا من هذا الصاح
 والتخويف ثم ينظر ان كان فعله عدا فالذمة منعطة في ماله عدا وان عداهم على العاقلة
 بلا خلاف وان كان اصاح به خطا فالذمة محقة على العاقلة بلا خلاف فان كان
 امرأة عند الامام سوء فوجت اليها فماتت فلا شيء عليه وان كانت حاملا فاسقط بالضمان
 على الامام لاجتماع الصحابة عليه روى ان امرأة ذكرت عند عمر سوء فامرسل اليها فاجيشت
 ما في بطنها فقال للصحابة ما تقولون فقال له عبد الرحمن بن عوف انما انت حورية فلا
 شيء عليك فقال لعلي عليه السلام ما تقول فقال ان علوا فقد غشوا وان اجنهدوا
 فعدا خطا واعليك الذمة فقال لعلي غرمت عليك المات قوم حتى تقسمي على قومك فمات قومك
 فاصافهم اليه ابسا طائيه وتقربا اذا شتر سيفه في طلب رجل ففر من يديه فالتقى
 سطح او حل او نارا فقتل فلا ضمان على الطالب لانه انما اتجه الى الحرب وما اتجه الى
 الوضوع بل التقى نفسه في سلة باحبارها والطالب صاحب سيفه والواقع مباشرة وفي

فلا صحه

احتمت مباشرة وسبب عبر ملجى فلا صمان على صاحب السبب كما هو الرفع فان الصمان
 على الرفع دون الحاف فان كانت كالحا و كان المطلوب اعني وقوع ذلك فالصمان على الطالب
 لم يستملجى فان الاعي لم يعلم ذلك لا اختيار ابقاء نفسه في مهلكة و اذا كان السبب ملجى
 بعلق الصمان صاحب السبب كما لو خفي وقوعها اعني وعلى الحاف الصمان لانه الجاه
 الى الوقوع و يفارق اذا كان بصيرة لانه ما احياه الى الوقوع فلهذا لم يصرف فوران الاعي
 من البصر ان يكون البصر وقع في غير عرفها او انخفض السقف من تحته وقوع فان
 الصمان على صاحب السبب في الحياه اليه فان كان الاعي سوا و اذا اطلق بصرا فمر
 منه فاعرضه سبغ فقله فلا صمان على الطالب سوا كان المطلوب بصرا او اعني ان
 السبع له قصدا و اختياره من الطالب سبب غير ملجى و من السبع المباشرة فلا صمان
 على سبب الرفع و الحاف سوا فان اضطره الى مضيق مع السبع فقله السبع و عليه الصمان
 لان السبع نفهسته في الحاف غلبا لورمى به من شأ هو و العال انه اذا وقع على الارض
 هلك فاعرضه من من تحته رجل بالسيف فقله بنصفين فهلك قال قوم عليها الصمان سوا
 لانه قد حصل من كل واحد منهما ما يكون منه التلف غالبا فهو كما لو رمياه معا او
 احدهما فهلك قال احرور الصمان على الثاني و حده لان الاول حان و الثاني موحى
 فهو كما لو جرحه الاول و ذبحه الثاني فان الصمان على الثاني و حده و يفارق اذا جرحاه
 معا لان كل واحد منهما حصل منه سبب قتل و اشتد في الصمان و هاهنا المثلث الثاني
 و حده فان الاول دفعه و هو صحيح و دار سلامة ما لم يعرضه فلهذا كان على
 الثاني و هذا ان كان المدفوع ملجى لا سائر كالغدر و البهيمه فان على هذين القولين
 و الثاني اقوى و اذ جنت ام الولد كان ارش جنايتها على سببها بالاحلاق اما ابا
 ثور فانه كما قال انه قال ارش جنايتها في حتمها تتبع به بعد العتو فادبته عليه
 الصمان فالدي عليه اقل الامر من ارش جنايتها او قيمتها فان الارش اقل فليس للمحى

عليه الارش من ارش جنايته فان كان الارش ارش فليس عليه الا القيمة لانه هو الف الذي هو
 فيها و ان كانت الجناية من عذر فقد عذر الفقهاء بعلو رجة العذر دون السيد فان
 اراد ان يفديه فلهذا نال الارش الا من ارش الجناية او قيمته و عذرا مثل ذلك
 ام الولد و متى كان الارش ارش من جهة ام الولد لم يلزمه اكثر من القيمة فاذا
 غرم القيمة بجهت بعد اهل عليه صمان ام لا قال قوم سئل الصمان لهما
 جنت ولو الف مرة و قال احرور لا يجت على السيد ارش من قيمتها فاغرمها بجهت
 المحي عليه او لا يملون قيمتها بينهما و الاول هو الذي نقصه مذهبا و من قال
 عليه اقل الامر من لهما جنت فلا حلام فخطر الى الارش و القيمة فوجب على السيد اقل
 الامر من ابداء و من قال لا يجت من جهة واحدة و على هذا مني غرم قيمتها فلا على
 بعدها و يملون المحي عليهم مشتركين ذلك لانه ارش ادميه بلت مسابيل قيمتها الف
 جنت جناية ارشها الف على السيد كلها فان جنت مرة اخرى جناية ارشها الف كان
 الثاني و الاول مشتركين في الف نصفين فان جنت لثا جناية ارشها الف اشترى الثلثة
 و الف اثلثا الثانية قيمتها الف فان جنت جناية ارشها الف فاحذر من السيد الف
 فان جنت لثا جناية ارشها الف فعلى السيد ايضا لانه ما غرم قيمتها و هذا المثلث
 تمام قيمتها فلا غرم عليه سوا و فان جنت لثا جناية ارشها الف اشترى الثلثة و قدر
 قيمتها و بقي الفان لكل واحد منهم ثلث الف و على هذا ابداء الثالث قيمتها الف و خمس مائة
 جنت جناية ارشها الف فعلى السيد ذلك فان جنت لثا جناية ارشها الف فليس على السيد
 الا خمس مائة و هي عام القيمة ثم سار الاول و الثاني في المثلث و خمس مائة بالسوية فلا لاول
 اخذ الف و الثاني خمس مائة فاحذر الثاني من الاول ما سار و خمس مائة مع كل واحد
 مائة و خمس مائة فاحذر الثاني اذا اضطره الفارسار فحاشا فاعلى عا و له واحد
 منها نصفه و الباقي هدر و فيه خلاف و ان كان اسان جلسا على طريق

سواء

دام

قعتر به غيره عشرة مثلها الجالس على عاقله كل واحد منهما على عاقله
 والفرق بينهما ان كل واحد منهما كان سبباً لغيره صاحب ان الجالس على عاقله
 مباشرة والمعاثر مان سبباً من الجالس على عاقله كل واحد منهما على عاقله
 دية صاحبه وهو الجالس على عاقله من غير ملية ثم جاز كل واحد منهما وسقط الجارح
 البرقان الجارح قبل الجارح مباشرة والجارح قبل الجارح بسبب وهذا الوصف
 2 غير ملية وجهر آخر يراى غير ملية وقوع الجارح على السبل وان وقع الثابت
 2 البرقان فعل عاقله كل واحد منهما كان دية صاحبه لانه كان يعمل انفراد
 صاحبه به وليس كذلك مسله الصدمة لان كل واحد منهما كان يعمل اشتراكه فيه
 فلهذا لم يكن على عاقله كل واحد منهما مال دية صاحبه كما لو جرح نفسه وجرح
 غيره ولا فرق بين ان يكونا بصيرين او اعين او احدهما اعين والآخر بصير لانه ان كانا
 اعين فالصل خطا من كل واحد منهما بلا اشتراك على عاقله كل واحد منهما نصف
 دية صاحبه مخففة وان كانا بصيرين فكل واحد منهما خطا فكل واحد منهما نصف دية صاحبه وان
 كان من كل واحد منهما على وجه القصد والعمد قال قوم هو شبه العمد لان
 الصدمة لا تكون منها القتل عاقله على عاقله لانه مغلظة وقال
 بعضهم يكون ذلك عمداً محضاً لوقوعه على هذا في تركه كل واحد منهما
 نصف دية صاحبه حاله مغلظة وهو الصحيح عندنا فاما اذا مات القاتل
 وعلى كل واحد منهما نصف دية صاحبه فان كانت القيمان سواء نقاصاً
 وان اختلفا فانها نقاصان وترد ان الفضل ولو كان صحت القيمة على العاقله
 لان العاقله لا يعقل اليأس واما الدنان وعلمها ان كان خطا على حاشاه
 ولا يحى ان نقاصوا لانه ان يكون العاقله برئ كل واحد منهما فانما نقاصان
 ولا فرق بين ان يكونا على درسين او بعين او احدهما على درسين والآخر

وجرح

عائذ

على الجالس على عاقله او كان احدهما على قبل والآخر على فرس او جعل لهما اسرا في
 الجناية فاما في القمان سواء جرح احدهما رجلاً مائة جرح وجرح نفسه
 او غيره جرحاً واحداً فان كانا في الضمان سواء وان اختلفا على رثن الجناية ولا
 فرق بين ان يكونا مقبلين او حذرين او احدهما مقبلاً والآخر حذر لان كل
 عاقل يحصل الاصطدام ولا فصل بين ان يكونا مكبوتين او مستلقين او احدهما مكبوت
 والآخر مستلقاً فالمكبوب هو القائل وحده والمستلق مقبول فعلى عاقله المكبوب
 كمال دية المستلق وان كانا ماسرين او احدهما راكباً والآخر ماشياً فالجرح من ذلك
 وصور المسئلة اذا كان الماشي طويلاً والراكب على شئ قصير حتى يقع الاصطدام بينهما
 في اندائهما والحكمة الضمان على ما مضى فاذا تقرر هذا لم يحل المصطدمان من ثلثة
 احوال ايمان يكونا حزينين او عذرين او احدهما حزيناً والآخر عذراً فان كانا حزينين فان
 كانا يكرهان فقد مضى الخيم دية وان كانا صغيرين فان كان الركون بينهما فالجرح فيه
 كمال الدنان لانه على عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كان الولي هو الذي
 ادينهما فالجرح فيه كمال الدنان بانفسهما لان الولي ذلك لانه من الدواب والاعليمهما
 وان ادينهما اجنبتان فعلى عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كان
 فعل مالئله وعمله فلا يهدى من دم الصغيرين كل واحد منهما وان كان
 لفعله وفعل صاحبه فاقابل فعل نفسه ولا يهدى لان سبب ذلك وقع من المالك
 له فان منقرطاً فيه فذلك ان الصمان عليه فاذا ثبت ذلك فان عاقله كل واحد من
 من المالكين انما يضمن مثل ما ضمن عاقله صاحبه سواء كان الصغيران مسلمين او كافرين
 او احدهما مسلماً والآخر كافراً لانه ان كانت الدنان داملين او ناقصين فعلى عاقله
 كل واحد منهما نصف الدنان وان كانت احدهما ماضية والآخرى كاملة فذلك
 انصافاً لان عاقله كل واحد منهما يحصل سبباً في حادثة واحدة فلهذا

على الجالس على عاقله او كان احدهما على قبل والآخر على فرس او جعل لهما اسرا في
 الجناية فاما في القمان سواء جرح احدهما رجلاً مائة جرح وجرح نفسه
 او غيره جرحاً واحداً فان كانا في الضمان سواء وان اختلفا على رثن الجناية ولا
 فرق بين ان يكونا مقبلين او حذرين او احدهما مقبلاً والآخر حذر لان كل
 عاقل يحصل الاصطدام ولا فصل بين ان يكونا مكبوتين او مستلقين او احدهما مكبوت
 والآخر مستلقاً فالمكبوب هو القائل وحده والمستلق مقبول فعلى عاقله المكبوب
 كمال دية المستلق وان كانا ماسرين او احدهما راكباً والآخر ماشياً فالجرح من ذلك
 وصور المسئلة اذا كان الماشي طويلاً والراكب على شئ قصير حتى يقع الاصطدام بينهما
 في اندائهما والحكمة الضمان على ما مضى فاذا تقرر هذا لم يحل المصطدمان من ثلثة
 احوال ايمان يكونا حزينين او عذرين او احدهما حزيناً والآخر عذراً فان كانا حزينين فان
 كانا يكرهان فقد مضى الخيم دية وان كانا صغيرين فان كان الركون بينهما فالجرح فيه
 كمال الدنان لانه على عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كان الولي هو الذي
 ادينهما فالجرح فيه كمال الدنان بانفسهما لان الولي ذلك لانه من الدواب والاعليمهما
 وان ادينهما اجنبتان فعلى عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كان
 فعل مالئله وعمله فلا يهدى من دم الصغيرين كل واحد منهما وان كان
 لفعله وفعل صاحبه فاقابل فعل نفسه ولا يهدى لان سبب ذلك وقع من المالك
 له فان منقرطاً فيه فذلك ان الصمان عليه فاذا ثبت ذلك فان عاقله كل واحد من
 من المالكين انما يضمن مثل ما ضمن عاقله صاحبه سواء كان الصغيران مسلمين او كافرين
 او احدهما مسلماً والآخر كافراً لانه ان كانت الدنان داملين او ناقصين فعلى عاقله
 كل واحد منهما نصف الدنان وان كانت احدهما ماضية والآخرى كاملة فذلك
 انصافاً لان عاقله كل واحد منهما يحصل سبباً في حادثة واحدة فلهذا

فلما أحدا العاقلين من الأحرار هذا إذا نادى كرسى فاما ان كان المصطفى من
 امرأتين بطرت فان كانتا حائليتين فهما دار جليل وان كانتا حاملتين فاسقطت كل واحدة
 منهما حائلا ميتا وعلى عاقلة حل واحد منهما نصف دية الحسين محالان كل واحد
 منهما فقلت حينئذ هي وصاحبتها والمرأة اذا فلتت حبيها فالدية على عاقلها أو
 حبيها على عاقلة حل واحد منهما نصف دية الحسين وهما كاملان كمن الضعيف اذا كان
 المرحبان احبين وعندنا ان دية الحسين عليها في مالها خاصة وعلى هذا يلزم حل
 واحدة منهما نصف دية الحسين في مالها فاما اذا نادى بعد بر هدر دية حل واحد
 منهما لانه مان من فعله وفعل صاحبه فما قبل فحل نفسه هدر وما قبل
 فحل غيره مضمون وهو نصف القيمة الا ان محل تعلق نصف القيمة رقية العبد
 اتجاني وقد هلك الرقبة فبطل محل تعلق القيمة كما لو قتل عبد عدا
 بعت رقبته برقبته فان هلك سقطت القيمة لقوان محلها وان كان احدهما
 قبل صاحبه بعلق نصف قيمته برقبته الثاني منها ببيعها فان هلك قبل
 ذلك سقطت القيمة لقوان محلها وهذا الميث اخبر امان سبطان منه ومن
 الذي كان ولا فاقصى ان يعلق نصف قيمته برقبته الميت او لا فلما مان بعد
 ثبوت الاول بطل محل الحقول من الثاني فلهذا هدر رقبته فاما ان كان
 احدهما حرا والآخر عبدا فدرنا الكلام فيه اذا مان احدهما قبل صاحبه
 فانه اوضح بيطرفه فان مات العبد او لا وجب نصف قيمته لانه هلك من
 من فعله وفعل غيره فكان ما قبل فحل نفسه هدرنا وابر بصف القيمة
 قال قوم على عاقلة الحر وقال اخرون دية و ابن وجب كانت لسيد العبد يستوفى
 منه فاما ان مات الحر او لا وجب بوجه نصف دية لما مضى وكان هذا نصف
 متعلقا برقبته العبد ببيعها فان كانت قيمة العبد مثل نصف الدية استوفى ذلك

بد
مات

من ثمة وان كانت قيمته اقل من نصف الدية فليس له نصف الدية لقيمة
 العبد وما نادى على ذلك هدر وان كانت قيمة العبد اكثر من نصف الدية بيع منه بقدر
 نصف الدية وكان الباقي لسيدته فان هلك العبد بطرت فان مان خنثا بغيره سقطت ملان
 متعلقا برقبته الى غير ذلك فان قتله قاتل وجب عليه قيمته وتحويل ما كان متعلقا برقبته
 الى قيمته يستوفى من حيث القيمة عليه فاما ان ماتا معا منه وجب ثمن العبد نصف
 قيمته وهلك بعت على عاقلة الحر او تركته قال قوم على عاقلة وقال اخرون في ماله
 ويكون ذلك لسيدته وقد وجب ثمن الحر نصف دية وان كان من سبيها ان يكون متعلقا
 برقبته العبد ولما تحولت الى قيمته لان العبد اذا جانيه علقوا راس الجانيه برقبته
 متى قتله قاتل تحول الراس الى قيمته كذلك هاهنا قد قبل الحر فوجب بعلق نصف الدية
 بنصف قيمته لورثته الحر فقد وجب لسيد العبد نصف قيمته عنده ووجب لورثته
 الحر نصف الدية متعلقه بنصف قيمة العبد فيطرفه فان كان نصف الدية ونصف
 القيمة سواء فمن قال نصف قيمة العبد في تركته اشعر فقد وجب ذلك لسيدته ووجب
 لورثته الحر نصف الدية متعلقه بنصف القيمة فيقتضيان لانه لا معنى لان يستوفى
 السيد من تركته الحر بعد قيمة عبده ثم تسترده وارث الحر منه ومن قال نصف
 قيمة العبد على عاقلة الحر قال ان كان وارثا حر هو العاقلة نقاضا على ما مضى
 وان كان الوارث غيره فالسيد يستوفى نصف القيمة من العاقلة ثم وارثه يستوفى
 نصف الدية من السيد ولا يبقى للسيد شي فاما ان كان نصف القيمة اقل من نصف
 الدية والقدر الذي يقابل من ذلك نصف قيمة العبد المحكم فيه كما لو كان نصف
 القيمة ونصف الدية سواء وما حصل من نصف الدية على نصف القيمة هدر لانه
 لم يبق للفضل محل يتعلق به وان نصف القيمة اكثر من نصف الدية عندنا لا اعتبار
 بالزيادة ولا يلزم وحكم على ما مضى فيهم من قال للفضل للسيد من قال تعلق نصف

هذا

قالوا يكون عن الخطاء ولا يكون
قالوا يكون على الوجه الذي هو
في الخبرين

قيمة العبد بركة الحر اسوفا السيد منها ومن قال على عاقلة قال يسنو في المبد من
العاقلة اذا دانوا عشرة فرموا حجرًا بالمجنون فعقل الحجر واحد لم يخل من الحجر من
اما ان يكون واحدا منهم او من غيرهم فان كان من غيرهم فقد اشتركوا في قتله فهو
على الجرحه كل واحد منهم جرحا فمات فان كان الرمي خطأ وعلى عاقلة كل واحد منهم
عشر دية مخففة وان دانوا عامدا بقتله وقصدوه بعينه بالقتل عابا واما ما
وقوعه على رجل ولا يكون عمدا محضا فالقود ساقط والدية مغلظة على عاقلة كل
واحد منهم عشرتها ونفوق نفسه ان يكون ذلك عمدا محضا بوجوب القود فان قلنا عمدا
اخطأ فالدية في ما لم خاصة على ما تكرر فاما ان كان واحدا منهم فقد مات بجنايته
على نفسه وجنايته التسعة عليه فما قبل جنايته على نفسه هدر وما قبل جنايته
التسعة مضمون على عاقلة كل واحد من التسعة عشر دية ولو ارثه تسعة
الدية وان قتل الحجر اثنين منهم وعلى عاقلة كل واحد من الاثنين عشر دية صاحبه لانه مات
من جنايته على نفسه وجنايته التسعة عليه فالمصادر التسعة وعلى عاقلة كل
واحد من الاثنين عشر دية كل واحد من الميسر فيكون عاقلة كل واحد من الثمانية بعقل
خمس الدية العشر لو ارث هذا الميت العشر لو ارث الميت الاخر فحصل لورثته كل واحد
من الاثنين تسعة اعشار الدية وهذا على هذا الحساب ان قتل الحجر دية او اربعة
او تسعة فاما ان جمع الحجر الى العشرة فقتلهم اجمعين فعلى عاقلة كل واحد منهم
اعشار الدية لو ارثه كل ميت العشر لان كل واحد منهم مات من جنايته على نفسه وجنايته
التسعة عليه مما يقابل جنايته هدر وما قبل جنايته التسعة عليه مضمون فيكون على
عاقلة كل واحد من الاثنين عشر دية فيكون لورثته كل واحد منهم تسعة اعشار الدية
على تسعة عواقل وهذا الصمان معلوم من هذا الجبال ورمي بالحجر دون من وضع الحجر
مسك خشب لان المباشرة منهم دون غيرهم لم يجرع سماوي وبن جرح صاحب

تسعة

الفوس

القوم في القصاص على الرامي دون من وضع المسمم في الفوس فاما من امسك
المسك فلا يعمل له في الرمي اذا دان الرجل واقفا فجارجل فصدمة فمات معا
قدية المصدوم على عاقلة الصادم لانه انفراد بقتله فهو كما لو جرحه فقتله
وعندنا ان الدية عليه في ماله خاصة واما دية الصادم فهل هدرت ام لا لم يخل
المصدوم من احدا من اثمانان دان واقفا مملوك او في غير مملوك فان كان واقفا في
مملوك فدية الصادم هدر لانه فرط بدحول مملوك غيره فهو كما لو جرح ذلك العبد
مملوك فدخل الصادم فوقع فيها فمات فلا ضمان على الجاني وسواء كان المصدوم
واقفا في مملوك او جالسا او مضطجعا البان واحد وان كان المصدوم واقفا في غير
مملوك نظر فان كان موضع واسع كالصحراء والطريق الواسع فالحكم بهما كما لو كان
واقفا في مملوك وقد مضى ان له ان يقف في الموضع الواسع كما يقف مملوك فاما ان انحرف
المصدوم هاهنا واستقر ثم صدته الاخر وهو كالواقف ودية الصادم هدر
وان انحرف المصدوم فواقفت الصدمة انحرافه فوقع الصدم والجرع معا وماتا
معا وعلى كل واحد منهما نصف دية صاحبه لانه مات من جنايته على نفسه وجنايته
الاخر عليه لان انحرافه فدخل منه فاما ان كان واقفا في موضع ضيق وهو ان وقف
في طريق ضيق للمسلمين فصدمة هاهنا وماتا معا فدية الصادم مضمونة لانه يلف
بسبب فرط فيه الواقف وذلك لانه وقف في موضع ليس له ان يقف فيه كما اذا جلس في طريق
ضيق فحضره اخر فماتا فعلى عاقلة الجاني دية العاثر لانه مات سبب كان منه
وهو حلوسه ولا فصل بين ان يكون جالسا وبين ان يكون واقفا فصدمة فان
كان احدهما مات سبب الاخر بالمباشرة ويفارق هذا اذا اصطدم ما حيث قلنا على
عاقلة كل واحد منهما نصف الدية لان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه
ونهاها مات كل واحد منهما بفعل الفرد به صاحبه ويفارق ايضا اذا كان

يكون

واقعاً في موضع واسع لانه غير مفترط فهدر ربح الصادم هو هاهنا موقوف قد انقضى
 هذا ففي مسألة الخالص قال قوم انها مضمونة وقال آخرون انها غير مضمونة والاول
 اقوى اذا اصطدمت السفينتان فليسنا وهلكنا وما فيهما لم يحل من ثلثه احوال اما ان
 يكون القايما بينهما مفترط او لم يفترط او مفترط لهما دون الآخر فان كانا مفترطين مثل ان
 امسهما الحبس او اوصال بطرح البحر وفي احدهما لبقية دارها صليبا وبالرجال
 امل من هاهنا عن اصطدام فلم يفعل في او كان هناك نقصان رجال او نقصان اليه كله
 تفريط فاداء اصطدام لم يحل ما فيهما من احدهما ان يكون امواله او غيرها فان كان
 داره والبقية والجسد واليهاب والمئات والمئات نظرت فان كان القايما هما ما لم يحل
 واحدهما قائم في حله ضمن كل واحد منهما نصف سفينة صاحبه بما فيها والباقي هدر
 فاولنا في اصطدام الفارسين اذا ماتت الدواب كل واحد منهما يضمن نصف قيمة
 دابة صاحبه وهذا اذا اصطدم الرجلان ومع كل واحد منهما زجاج فقتل او كان
 معهما سيف فقتل او ان كان الفهم بهما غير ما لكن مثل ان كانا اجيرين واستاجر السفينتين
 واستوجرا للعمل فيهما ضمن كل واحد منهما نصف السفينتين لانه تلفت منهما والمالك
 هذا اذا كان فيهما اموال فاما اذا كان فيهما احرار فلا فضل في هذا بين ان يكون القيم
 بهما مالكا او اجيرين البان واحد ينظر فيه فان كانا عامدين وقيل ان هذا يترك غالبا
 فعليهما القود لانها قد اشتركا في قبل من دار السفينتين عدا كما قرع بينهما من حرب
 فرعته قتل به ويكون دية الباقي تركتهما حالة مغلظة لانها عن عمر محض وعندنا
 اذا قتل سقط حق الباقي على ما مضى وان قبل فقد فصل هذا وقد يكون منه التلف
 وهو شبه العمد فوجب الدية على عاقلها مغلظة موجلة على عاقله كل واحد
 منهما نصف دية القتل وعندنا في اموالهما واما الفارة في اموالهما على كل واحد منهما
 بعد كل الفلي كقاربان هذا اذا كان القيم بهما احريين فاما ان كانا عبيدين فليس مالك

السفينة فالحكم للمعدين بالحكم في امرين حرفا يحرف في جمع ما قلناه الا في فصل
 وهو محل الضمان فان الدية وقيمة التلف كلها تعلق برقبة العبد وفي بحر
 الخلاف تكون الدية عاجلة بحر وفي الملول رقة العبد فاما ان اصطدمتا من
 غير تفريط وهوان سائر السفينتين بعدة واقية من رجال وآله وعدل لهما عن
 سميت اصطدام فها جرح المرح وغلب الموح وخسر الامر عن ايديهم وقهرهم الرمح
 فاصطدمتا وتلسر يا قال قوم عليها الضمان في قال آخرون ان الضمان عليهما وهو
 الاقوى عندي فمن قال عليهما الضمان فالحكم فها لهما لو كانا مفترطين وقد مضى ويكون
 الدية هاهنا مخففة موجلة على عاقلها والفارة في اموالهما ومن قال ان الضمان
 فلان التلف كان من غير تفريط وفيها اربع مسائل الاولى اذا كانت السفينتان وما
 فيهما لهما فلا ضمان على واحد منهما فان ما قبل حياطة على ماله هدر وما قبل
 جنايته على مال غيره مضمون الثانية كانت السفينتان معهما باجرة ودان ما فيهما
 من اموال ودائع ومضاربان فلا ضمان ايضا لان جميع ذلك ضمن للمالكين
 الثالثة كانت السفينتان معهما باجرة وما كان فيهما من اموال عملا هيا
 باجرة الى بلد فعلى هذا كل واحد منهما اجير مشرك في السفينتين لانهما
 لانهما معهما باجرة فاما اموال فان كانت دراهما عليها فلا ضمان ايضا
 لان الاجير المشرك لا يضمن ما يعمل فيه اذا كانت در صاحبه عليه وان لم يكن
 صاحبه عليه قال قوم نعم وقال آخرون لا يضمن وهو مذهبنا لانها ما وطا
 المراجعة لم يكن السفينتان معهما باجرة بل جعل المناع فيهما اصحاب المناع
 واستوجرا البسائر لهما من مدار لمدان فكل واحد منهما اجير مشرك
 في السفينة والمناع معهما فلو كان على ما فصلناه فاما اذا كانا مفترطين
 والامر غير مفترط فالحكم المظن به ان كانا مفترطين حرفا يحرف في جمع ما قلناه

وحكم غير المفطر بحزله لو كانا غير مفطرين جمع ما ذكروه من المسائل المار بها
 متى وكل موضع فلا مفطر فعليه الصمان وكل موضع فلا غير مفطر فانه لا ضمان
 عليه فان اختلفت قيم السفينة وبرز المال فقال ان كان المار طرقت النار اليهم فالقول
 قول اليهم مع مبيته لانه ابرز قد ادعى عليه المفطر مثل المودع واذا اصطدما
 فالسر واحد اما يحكم المالون شرعا في هذه المسئلة على ما فصلناه من التفريط
 وعنده وان شئت سأل في البحر واقعة عن السير فوافقت سفينة سائرة قصد منها غلصة
 وهلك ما فيها فانه غير مفطر فيطر فيه فان كان فيها ودائع ومضاربان فلا ضمان
 لانه غير مفطر وكذلك ان كان فيها رجال ولا ضمان واما ان كان فيها اموال بحمل
 بغير هذا اجبر مشرك على ما مضى من الخلاص واما السفينة الصادمة ان كان اليهم
 ما مفطر فعليه الصمان وان لم يكن مفطرا قال قوم وقال آخرون لا ضمان وهو مذهبنا اذا
 اذا كانوا في سفينة ففعلت وتربيع الماء وخافوا الهلاك والغرق فالتقى بعض ما فيها بالحق
 للتخفيف رجاء السلامة فهاك مسائل الاولى التي تضمنها مع نفسه فلا ضمان على حركتها
 من ذلك ولم يسلموا لانه اختيارا للاف ماله لغرضه فيه الثانية اخذ مال غيره فالفاه
 في البحر بعد اذن صاحبه فعليه ضمانه يسلموا او لم يسلموا لانه الف مال غيره بعد
 من غير ان يجيبه صاحب المال اليه مما لو الف غير هذا المال لانه قال احد منهم
 لبعض ارباب اموال المؤمنين على البحر ليخفف عنا ما نحن فيه فقبل منه فلا ضمان على
 من ساله سوا تجوا او هلكوا لانه اسند عن من الف ماله في غير غرض ضمانه
 له كما لو قال له اغتصبك فاعنق وطلق ورجعت فطلق فلا شيء عليه واذا قال له ان
 مناعك البحر على ضمانه فالفاه فان عليه ضمانه بلا خلاف لانه انما تورقانه قال
 لا ضمان عليه لانه ضمان مال محب فاما اذا لم يخافوا الغرق وقال لغيره لو مناعك
 في البحر ففعل لا يلزمه بلا خلاف في ذلك اذا قال له خرق ثيابك على ضمانها لغير

بلا خلاف

بل لا خلاف في ضمانه في مال من له غرض من نجا نفسه وماله واما قال
 ابو معاوية البحر على اني وبنان السفينة ضمانا فالفاه قال بعضهم ضمانه دونهم
 وقال آخرون انما تضمن ما يخصه فاما ان يكون عليه ضمان جمع المئاع فلا ولا يولى ان
 سألوا الضمان حق جماعة وجملة انه على ضربين ضمان اشتراك وضمان اشتراك وانظر
 فضمن الاشتراك مثل ان يكون على رجل ألف فقال عشرة انفس لم له الالف ضمانا للالف
 التي لك على فلا يملكون جميعهم ضمانا وكل واحد منهم طاعن بضمان الالف فله ان يطالبهم
 بالالف معا ويطالب كل واحد بضمان الالف كما لو وطئهم ببيع عبدا او وصى اليهم في
 تركته او باعهم عبدا ففقلوه اجمعون الضمان الثاني ضمان اشتراك وانفراد مثل ان يقول
 ضمانا لك فله ان يحرمنا الالف الذي لك على فلا يملكون اجمع ضمانا لله وكل واحد
 منهم ضامن لله فاما ان قالوا احد من العشرة ضمانا لانا واصحابنا مالك على
 فلا يسلط اصحابه وما دناوا وكلوه بذلك فهو عشرة الالف لانه لم يضمن الكل
 وانما يضمن با حصه فاذا اقررت هذا ان الفاء المئاع في البحر على هذا فان كان الضمان
 ضمانا اشتراكا يضمن كل واحد ما حصه وان كان ضمانا اشتراكا وانفرادا يضمن كل واحد
 منهم كل المئاع وان كان قال اليه على اني وبنان السفينة ضمانا فسلطوا بضمان الحصه
 ايضا وان قال على اني وكل واحد منهم ضامن للكل وان قال على اني وهم ضمانا
 فضمنت ذنبهم فاندروه ضمن ذنبهم وان قال على اني او ذنبه من ماله ضمن ذنبهم وان
 قال انا اليه واخذه فالفاه قال قوم يضمن الكل وهو الموقوف ويحال عشرهم الحصه
 اذا خرق السفينة فغرق ما فيها نظرا فان كان له ماله مئاعا ونحوه فعليه
 ضمانه سواء كان له عمدا او خطأ او غير الخطأ وان كان ما فيها احرارا فان
 كان خرقه عمدا محضا مثل ان يلعنهم بالوحا وقيل يغرق غاليا وهو ان
 في بحره البحر بعد اذن من الشط فمروا بحصصه القود كما لو شتم

والثاني عند

منها

وحكم غير المفطر بمنزلة لو كانا غير مفطرين في جميع ما ذكروه من المسائل الأربع في ذلك
 متى بدل موضع فلما مضى فعله الصمان وذل موضع فلما غير مفطر فانه لا ضمان
 عليه فان اختلف قيم السفينة وبين المال فقال ان كان قوط في القم والقول
 قول القم مع منبه لانه ابرز قد ادعى عليه المفطر مثل المودع واذا اصطدما
 فالسر احدهما فاحكم بما لو نزلنا معا في هذه المكسورة على ما فصلناه من القم
 وعبره وان شئت ساطي البحر واقعة عن السير فوافقت سفينة سائرة قصدتها فليس
 وهل ما فيها فانه غير مفطر منظر فيه فان كان فيها ودائع وحضاربان فلا ضمان
 لانه غير مفطر وكذلك ان كان فيها رجال ولا ضمان واما ان كان فيها اموال بحملها
 بغير افعلا اجبر مشرك على ما مضى من الحلاو واما السفينة الصادمة ان كان القم
 بها مفطرا فعليه الصمان وان لم يكن مفطرا قال قوم وقال آخرون ان يضر وهو مذهبنا اذا
 اذا كانوا في سفينة فقلبت وتزلزل في الماء وخافوا الهلاك والغرق فالتقى بعض ما فيها للتحقق
 للتحقق رجاء السلامة فهاك مسائل الاولى التي تضمنها مع نفسه فلا ضمان على احد سلكوا
 من ذلك ولم يسلموا لانه اختيار اطلاق ماله لغرضه فيه النابتة اذ مال غيره والقاء
 البحر بعد اذن صاحبه فعليه ضمانه يسلموا او لم يسلموا لانه ائلف مال غيره بعد
 من غير ان يجيبه صاحب المال اليه بما لو ائلف غير هذا المال لانه قال احد منهم
 لبعض ارباب اموال المؤمنين على البحر ليخفف عنا ما نحن فيه فقبل منه فلا ضمان على
 من ساله سوا نجوا او هلكوا لانه اسدى عن ماله في غير غرض ضمينة
 له كما لو قال له اغرق عبدك فاعنق وطلق وحينئذ فطلق فلا شيء عليه واذا قال له ان
 مناعك البحر على ضمانه فالقاء فان عليه ضمانه بلا خلاف الا ان تورقانه قال
 لا ضمان عليه لانه ضمان مال محب فاما اذا لم يخافوا الغرق وقال لغيره ان مناعك
 البحر ففعل ما يلزمه بلا خلاف في ذلك اذا قال له خرق ثيابك وعلى صاحبها البئر
 فانه

بلا خلاف

بل على كل واحد من المثلين في مال من كان له عرضا من حاجة نفسه ومأمرة واذا قال
 ان مناعك البحر على اني ونداء السفينة ضمانا فالقاء قال بعضهم ضمانه دونهم
 وقال آخرون انما يضمن ما يخصه فاما ان يكون عليه ضمان جميع المتاع فلا والاول ان
 ستر اوقه الضمان حق الجماعة وجملة انه على ضربين ضمان اشترا و ضمان انفراد
 ف ضمان الاشترا ان يكون على رجل المثل فقال عشرة انفس من له المثل ضمانا للمثل
 التي لك على فلان فيكون جميعهم ضمانا ودل واحد منهم ضامن لك عشرة المثل فله ان يطالبهم
 بالمال فمعا و يطالب كل واحد بعشر المثل كما لو وكلهم ببيع عبدا او وصى اليهم في
 نرته او باعهم عبدا فقتلوه اجمعون الضمان الثاني ضمان اشترا وانفراد مثل ان يقول
 ضمانا لك فدل واحدنا المثل الذي لك على فلان فيكون اجمع ضمانا لك الله ودل واحد
 منهم ضامن لك فاما ان قال واحد من عشرة ضمانا لنا و اضماني ما لك على
 فلان وسكت اصحابه وما دانوا وكلوه بذلك فهو عشرة المثل لانه لم يضمن الكل
 وانما يضمن بالحق فاذ اتقر هذا ان القاء المتاع في البحر على هذا فان كان الضمان
 ضمانا اشترا لضم كل واحد ما حصه وان كان ضمانا اشترا وانفراد ضم كل واحد
 منهم كل المتاع وان كان قال القم على اني ونداء السفينة ضمانا فسكتوا ضمن بالحق
 ايضا وان قال على اني ودل واحد منهم ضامن لکل وان قال على اني وهم ضمانا
 فضمنت ذنبهم فانزله ضمن ذنبهم وان قال على اني ودب من مالهم ضمن ذنبهم وان
 قال انا القم واخذه فالقاء قال قوم يضمن الكل وهو الموقوف وقال غيرهم بالحق
 اذا خرق السفينة فغرق ما فيها نظريا فان كان له ماله متاعا ونحوه فعليه
 ضمانه سواء كان ذلك عمدا او خطأ او عمدا او خطأ وان كان ما فيها احرارا فان
 كان خرقه عمدا محضاً مثل ان يملأ من الوحا و قبل يغرق غاليا وهو ان
 في حجة البحر عبادة من الشط ففروا عما رخص عليه اليهود كما لو شتمهم

والثاني عند

منها

اجمعين وان كان خطأ محضاً مثل ان كان غيره وليس او حرقه قطره من النار
 فالذنب محققه موجبه على عاقلة والفقارة في ماله وان كان خطأ مثل ان
 الفاس ليصلح موضعاً فقلع لوطاً ليدخل غيره او يصلح مساراً فاحرق فهو غير الخطأ
 لانه عمداً في فعله واخطأ في قصده فالذنب مغلظة عندنا في ماله وعندهم على العا
 قلة موجلة والفقارة في ماله بلا خلا ولا خارج رجلان يخرج كل واحد منهما
 صاحبه وادعى كل واحد ان صاحبه دفعاً عن نفسه فقالوا له اضمنا
 عليه وانكرا لآخر فالقول قول المنكر لان الظاهر حصول الجنابة وهو يدرك
 المسقاط فبان القول قوله اذا سلم اذا سلم ولادة الى السباح ليحمله السباح
 نه فغرق طمعه لا تلتفت لتعلم وهو لما لو ضرب المعلم الصبي على المتعلم فمات ولم يدر قط
 لانه كان من سبيله ان يحاط في حفظه واجدام سلوكه وملازمة ارجله فادالم
 فقد فرط وعليه الضمان وهو غير الخطأ تنزل الذنب مغلظة موجبة في ماله
 عندنا وعندهم على العاقلة والفقارة في ماله فان كان المتعلم السباح ليس
 فانه لا ضمان عليه حال ان المبالغ العاقل من غرق في تعلم السباحة فهو الذي
 نزل الاحتياط حق نفسه فلا ضمان على غيره

قصص في العاقلة

اخيلفوني تسمية اهل العقل بانهم عاقلة منهم من قال العقل اسم للذة وعبرة
 عنها وسمى اهل العقل عاقلة لتعلمهم ذلك فقال عقلت عنه اذا تخلفنا عنه وعقلت
 له اذا دفعته للذة اليه ومنهم من قال انما سميت العاقلة لانها مانعة والعقل
 المنع وذلك ان العشرة كانت تمنع عن القائل بالسيف لاجهاولية فلما جاء الاسلام
 منع عنه بالمال فلها اسم عاقلة وقال اهل اللغة العقل الشدة ولهذا يقال
 عقلت البعير اذا ثبتت بكتبته وشددتها وسمى ذلك الجبل عقلاً سمي اهل العقل

العقل

العقل عاقلة لانها تمنع المايل بغناه وفي المقول والمستحق للذة يقال
 عقل العقل عقلاً وهو عاقل وجمع العاقل عاقلة وجمع العاقلة عواقل والمعاقل
 جمع الذنات وادعى هذه العاقلات ان فلا يخرج عن ان معناه هو الذي يضمن الذنب
 ويذللها لولي المقول وجمع المسلمون على ان العاقلة تحمل ذنب الخطأ لولا المصم فانه
 قال على القائل وبه فالتخارج ودينه غير الخطأ عندنا في مال القائل موجلة
 سنتين مغلظة وعند بعضهم على القائل مغلظة حاله عنده وذنبه الفل اذا كان
 خطأ محققه في ثلث سنين بل سنيه بلها للاحلاف لاربعة فانه قال حسن
 سنين في العاقلة كل عصبة خرجت عن الوالد والموالدين وهم الاخوة وابناؤهم
 واعمام الابواب وبنوهم والموالي وقال بعضهم يدخل الوالد والولد فيها ويعقل
 للقائل والاول اقوى عندى لما روي من قصة الزبير وامير المؤمنين عليه السلام حيث
 تنازع امير المؤمنين في صفة فقال امير المؤمنين يحسن العقل ويزن فاذا ثبت ان الذنب
 لا يعقل فلا فصل بين ابنه ولدها ابن عمها واولاد ابن عمها فانه لا يعقل عنها
 وان فلما انه يعقل من حشاة ابن عمه كان قوياً فاما القائل فلا يدخل العقل
 حال مع وجود من يعقل من العصبات وبينهما ان قال بعضهم القائل داخل
 العصبات يعقل مثل ما يعقل واحد منهم والاول اقوى وقال بعض اصحابنا
 ان العاقلة ترجع على القائل بالذنب ولست اعرف فيه نصاً ولا قولاً للاحد
 تقرران العاقلة من خرج عن الوالد والموالدين فانه يبدل بالقرن فلامر
 على من يلبس بالقرن فلا يلزم ولدان هناك من هو اقرب منه فلامر بالقرن الاخوة ثم
 ابناؤهم وهم ثم الاعمام ثم ابناؤهم ثم اعمام الابواب ثم ابناؤهم ثم اعمام ابناؤهم
 فاذا لم يبق احد من العصبات فالولي فاذا لم يبق مولى فليت المالك لانها محله
 كل حل من العاقلة نصف دينار وربع دينار ان كان محلاً كان هذا

القدر لا خلاف فيه وما زاد عليه ليس عليه دليل وأصل براءة البرية فان
 كان له أخ والعقل دينار فعليه نصف دينار والمال فان كان له أخوان
 فعلى كل واحد منهما نصفه فان كان له أخ وابن أخ فعلى كل واحد منهما نصفه فان
 كان العقل دينارين وله أخ وابن أخ وعم وابن عم فعلى كل واحد نصف دينار فان
 كان العقل خمسة دنانير وله عشرة أخوة فعلى كل واحد نصف دينار وان كان خمسة
 أخوة وخمسة أعمام فعلى كل واحد منهم نصف دينار وعلى هذا إذا كان اجتماع
 أخوان فان كانا ابني أم فمما سواهما وان كان أحدهما ابن والآخر ابنة أم قال
 قومهما سواء لانهما نساء وبناي القرابة وانفرد أحدهما بالأم ولو مدخل لهما في
 العقل وقال آخرون ان الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم للأب ثم للأم ثم للأب ثم للأم
 فان تقدم بدرجته بدلالة الله أو بالبرهان وهو الذي يلي مذهبنا فادانها
 على العاقل أفضل من ان يكون العاقل من اهل الديوان ولم يكن من اهل الله عن
 عصيته لا تتحول والديوان ان يدرك الامام الذي او من فيجعل كل طائفة فرقة ويجعل
 على كل فرقة عريفا يقض لهم العطاء ويفرقه ويلون قتالهم في موضع واحد وقال بعضهم
 الدية على اهل الديوان دون العصاب والاول مذهبنا فادان ذلك فان ديوان
 رجالا عقلوا فاميا النساء والصبيان والمجانين فلا عقل عليهم ولا جلد ولا اثم
 الضعيف والرمي والشيخ الذي لا قوته ولا نهضة فهم من اهل العقل لانهم من
 اهل النعمة توجه لانه وان لم يكن فيه نعمة بالسيف ففهم نعمة بالتراب والمشورة
 قد قلنا ان البرية موطئة على العاقلة في ثلث سنين فاما سداد المدة فمخترع قوم
 من حين وجوب البرية حكم الحكم بابتدائها ولم يحكم وقال قوم ابتداء المدة من
 حين حكم الحكم الذي يقصده مذهبنا الاول اما بيان وقت ابتداء فمخترع ان
 الجنابة لا تخلو من اجزاء وان يكون نفسا ودون النفس فان كانت نفسا

يدل بالام

فلا
فيهم

المحرر

لم يخل من اجزاء وان كان دون العقل توجهه او بالسراية فان كان توجهه مثل ان
 ساه بسيف فوسطه او قطع الحلقوم والرمي سحما الى طائر فاصاب انسانا
 فقتله في الحال فالمدة من حين الموت لان المبتدأ من حين الوجوب والوجوب بالموت فالحال
 المبتدأ من ذلك الوقت وان كان بالسراية مثل ان جرحه فلم ينزل فصاح حتى مات فابتداء
 المدة من حين الموت ايضا من حين الجرح لان الطريق اذا صار نفسا كان تبعها لها
 ودخل رسته في بدنها فحان الاستقرار بالموت والوجوب حينئذ فلهذا كان المبتدأ
 من حين الموت وان كانت دون النفس لم يخل ايضا من اجزاء وان كان ينزل من غير سراية
 او بعد السراية فان اندمجت من غير سراية مثل ان قطع اصبعه ثم اندمجت بعد شهر
 فابتداء المدة من حين القطع لان من حين الاندماج كانت الوجوب حين القطع وما زاد
 بالاندماج شي وانما استقر به المقدار فكل ما يراعى وقته في المقتضى ان لو قطع يد يهودي
 ثم اسلم ثم اندمجت فان دية يهودي اعسار احوال الجرح وان كان المندمال بعد
 السراية مثل ان قطع اصبعه فستر الى الف وسقطت اندمجت بعد مدة فابتداء المدة
 من حين المندمال لان من حين القطع ولان من حين سقطت اليد لان الاعسار فيما تكون
 السراية محال الاستقرار وحوال الاستقرار بعد المندمال فهو كالسراية الى النفس
 ونفاد وان اندمجت من غير سراية لان المندمال بالاستقرار فيما وجبت القطع وليس
 كذلك اسرنا لان العلم بالاستقرار ولا رسته لان المندمال فلهذا روي المندمال
 فادانها ابتداء المدة فاللام بعد هذا فيما محل بانقضائها وحملتها من الارض لا علوا
 من ثلثة احوال اما ان يكون دية او دونها او المندمال فان كان دية حل عند انقضاء
 حل حول منها ثلثها لاننا قد مررنا بها في ثلث سنين فاذا انقضت السنة الثالثة استوى
 الثلث الثالث وان كان دون الدية فان كان ثلثا لدية فما دونها بحاقبة او الحاقبة
 فان لم يسبقها عند انقضاء احوال العاقلة لا تعيل حلا وان كان الثلث

ودون المشرق حل الملك عند انقضاء السنة الأولى والباقي عند انقضاء السنة الثانية
وان كان من التثنية دون الدية كان الملك الأول عند انقضاء الأولى والملك الثاني
عند انقضاء الثانية والباقي عند انقضاء الثالثة وان كان من الدية مثل ان
قطع يد بن وقلع عين فان كان المسحوق له أشبه حل على العاقلة لكل واحد منهما
ثلث لدية واذا انقضت ثلث سنين استوفى من العاقلة وان كان المسحوق واحدا لم يجب
له على العاقلة في كل سنة من الدية لأن العاقلة لا يعقل لواحد من هذا
في دل حول فيكون الواجب عليهم له سدس من دية العين وسدس من دية اليد فاذا
مضت سنين قد استوفى الدية من معاه من كان من اهل اهل اذا حال عليهم الحول
والا بل موجوده عندهم قضوا منها وان لم يكن عندهم وكانت موجوده في البلد
فعلهم اهل بل يحجرون ما على كل واحد منهم ومثرون به اهل فان اعوزت اهل فلم
تكن موجوده في البلد وكانت موجوده لكن بالكر من ثمن المثل اتفقوا عنها الى عندنا
الى احد الاجناس الستة التي تقدم بيانا ومن قال انقل الى بدل مقدرا فقال
ومن قال الى القيمة اعبر فقمتا حين فضل البدل ليه لان بعدك عن الواجب
الي بدل فاذا قبض منهم البدل بريت لزمه عن الواجب هذا الحول اذا حال الحول
الثاني صنع بهم ما صنع الاول فاذا حال المالك صنع ايضا مثل ذلك فان كان حالها
محال حول والابل متعذرة فان اعطى القيمة بريت لزمه عن اهل بل وان وجد اهل بعد
فضل القيمة لم يكن للولي المطالبة بالابل لانه قد قبض بدلها في ذمته وبرت ذمته
عنها فان دافع ومنع ومطلن بدفع القيمة حتى مضت ماله والابل معوزة ثم حلت
طوبى بالابل لانها باقية في ذمته ما لم توجر البدل عنها والذي يحمل العقل
العاقلة من العاقلة من كان منهم غنيا او احتملا فاما الفقير فلا شيء شيئا
منها ويعبر الغني بالفقر حين المطالبة والاسيفاء وهو عند حوول الحول

ولا يعبر ذلك في المطالبة فمن كان غنيا عند احوال لبناء وان كان فقيرا قبل ذلك
ومن كان فقيرا ثم ردها وان كان غنيا قبل ذلك وهذا اذ هو العطرة والدرى الى اجل
وغير اجل ان كان غنيا والافطرة الى ميسرة ويدل نصع عند حل حول ان كان
غنيا مجعلا طالبنه وان كان فقيرا ردها وان حال احوال حول على ميسرة توجت المطالبة
عليه فان كان بعد هذا لم يسقط عنه بل سعلق ما وجب عليه في رتبة الدية وقال
بعضهم سقطت فاته والاول اقوى واما الدية النافعة وهي دية المرأة وهي
نصف دية الرجل ودية اليهودي والصراي والمجوسي ودية الجن على ما مضى من الخلاف
وليف تحمل العاقلة قال بعضهم ثلث سنين لانه دية نفس وقال آخرون في السنة
ثلث الدية الامله فان كان ما وجب مثل الثلث او دونه وجب سنة واحدة وان
كان اكثر اخذت الدية الامله في اقل السنة وما سبقي الثانية قد مضى ان قدر
ما يتحمله الغني كل واحد نصف دينار وقال بعضهم على كل واحد من ثلثة الى اربعة والعين
والموت وسطا ومن قال بالاول يقسم على الاول فاقرب حتى تنفذ العاقلة ومن قال
بالباني قال يصم على جمع العاقلة بدينار فاقرب فاقرب والدرى نصبه مذهبنا لا
يقدر ذلك بل يصم الامام على ما يراه من حاله من الغنى والفقر وان يفرقه على القرب
والبعد وان فلما تقدم الاول والاول كما قوما لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
اولى ببعض وذلك عام فمن قال يجب على الغني نصف دينار وعلى المتوسط ربع دينار
فهل يجب عليه ذلك في كل سنة حتى يتكامل في ثلث سنين دينار ونصف او يكون النصف
عليه في ثلث سنين في كل سنة ذاك وعلى المتوسط نصف دينار قال قوم هذا النصف على
كل واحد في ثلث سنين ومنهم من قال في كل سنة وسواء قيل بمرته النصف في كل سنة
او في ثلث سنين نظرت فان كان اهل موجوده فعليه جمع ذلك ولا يقبل منهم
سهم من حوول لانه يسوق على الدافع ويضيع على المدفوع اليه فان اعوزت اهل العقل

ولا يعبر ذلك في المطالبة فمن كان غنيا عند احوال لبناء وان كان فقيرا قبل ذلك
ومن كان فقيرا ثم ردها وان كان غنيا قبل ذلك وهذا اذ هو العطرة والدرى الى اجل
وغير اجل ان كان غنيا والافطرة الى ميسرة ويدل نصع عند حل حول ان كان
غنيا مجعلا طالبنه وان كان فقيرا ردها وان حال احوال حول على ميسرة توجت المطالبة
عليه فان كان بعد هذا لم يسقط عنه بل سعلق ما وجب عليه في رتبة الدية وقال
بعضهم سقطت فاته والاول اقوى واما الدية النافعة وهي دية المرأة وهي
نصف دية الرجل ودية اليهودي والصراي والمجوسي ودية الجن على ما مضى من الخلاف
وليف تحمل العاقلة قال بعضهم ثلث سنين لانه دية نفس وقال آخرون في السنة
ثلث الدية الامله فان كان ما وجب مثل الثلث او دونه وجب سنة واحدة وان
كان اكثر اخذت الدية الامله في اقل السنة وما سبقي الثانية قد مضى ان قدر
ما يتحمله الغني كل واحد نصف دينار وقال بعضهم على كل واحد من ثلثة الى اربعة والعين
والموت وسطا ومن قال بالاول يقسم على الاول فاقرب حتى تنفذ العاقلة ومن قال
بالباني قال يصم على جمع العاقلة بدينار فاقرب فاقرب والدرى نصبه مذهبنا لا
يقدر ذلك بل يصم الامام على ما يراه من حاله من الغنى والفقر وان يفرقه على القرب
والبعد وان فلما تقدم الاول والاول كما قوما لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
اولى ببعض وذلك عام فمن قال يجب على الغني نصف دينار وعلى المتوسط ربع دينار
فهل يجب عليه ذلك في كل سنة حتى يتكامل في ثلث سنين دينار ونصف او يكون النصف
عليه في ثلث سنين في كل سنة ذاك وعلى المتوسط نصف دينار قال قوم هذا النصف على
كل واحد في ثلث سنين ومنهم من قال في كل سنة وسواء قيل بمرته النصف في كل سنة
او في ثلث سنين نظرت فان كان اهل موجوده فعليه جمع ذلك ولا يقبل منهم
سهم من حوول لانه يسوق على الدافع ويضيع على المدفوع اليه فان اعوزت اهل العقل

ع

والقول في اسفل

الى ما مضى القول فيه من المبدل على الخلاق فيه روى الشيخ انه لا يحمل على العاقل
لما ارسى الموصحة فصاعدا فاما ما دونه ففي حال الجاني وفي الناس من قال عملهم
وفيه حسن مراهج ذريا هادي اخلوا اذ احى الرجل على نفسه مثل ان قطع يد نفسه
او قتل نفسه فان كانت بجناية عملا محضاً كانت هدرًا وان كان قتل نفسه خطأ مثل
ان ضرب رجلاً سيف فرجع السيف عليه او رمى طائرًا فعاد السهم عليه ذلك ايضا هدرًا
عبدنا وغيرنا الفقهاء وفيه خلاف في القول على مرتبة حوب من فوق وهو المعقول المعجم
عليه فاما القول من فوق فانه يعقل عن قول من اسفل بلا خلاف لما روى عن النبي صلى
الله عليه وآله انه قال لو اكل لحمه لعلته للبست يباع ولا يوهب ولا يورث فثبت له نسب
والنسب يحمل العقل فذلك بالمولد فاذا ثبت انه يعقل فاما العقل اذ لم يكن للعاقل
عصبة او كان له عصبة لا تنسج لحم الدية وفضل فضل المولى يتحمل عنه للاخلاق
فيه ايضا فاذا ثبت انه يعقل بعد العصبان في المرتبة فيه اذ وجبت الدية وحال
الحول فرفقنا البنت على العصبان على الاخوة وابناء ابيهم عم على اعمام وابناء ابيهم عم على
اعمام ابا ابنا ابيهم وعلى هذا ابدا فاذا لم ينسج له عصبة مناسبت تحمل المولى ما بقي
فان اتسعوا لما بقي من المولى على مولى المولى وان لم يتسعوا فعلى مولى
مولى المولى فان لم يتسعوا فعلى عصبهم على نسيب ابيهم سواء فان لم يتسعوا او فضل فضل
ففي بيت المال توخر بين المال عن المولى اذ توخر في المرات عنهم فان لم يلزم ذلك المال مال
فما الذي يصنع بالفضل فالحكم هذه الفضلة وفي كل الدية اذ لم يكن للقائل عصبة
ولا مولى ولا في بيت المال ما او اخذ قال قوم بعروته القابل اذ قبل الدية تحت
الاسد اعليه واما العاقله حملها عنه لانها عليه وجبت فاذا لم يكن هناك من يتوب
عنه عاد العزم عليه ومن قال يجب على العاقله اسداد فلا عزم عليه فانه واجب
عليه بالفضل عزم وعلى هذا يتأخر الدية حتى يحدث من تحملها من بيت المال فاما

المولى

المولى من اسفل يعقل عن المولى من فوق ام قال قوم يعقل وقال آخرون
لا يعقل وهو الصحيح عندنا لانه لا دليل عليه فمن قال لا يعقل فلا كلام ومن قال
بمعقل قال آخرون عن المولى من فوق فاذا لم ينسج لهم عقل المولى من اسفل
ان كان لم يكن فيمنع في بيت المال اذ قبل حطة وجبت لدية لم تحمل العاقله من ثلثة
احوال اما ان يكون حاضرا في بلد القتل او غائبا او بعضها حاضرا وبعضها غائبا
فان كانت حاضرة مثل ان كان له اخوة وبنوه واعمام وبنوه ذلك الميراث فسطا
الدية على الاقرب فلا فرق فان اتسعوا لها والا فبالا في المولى وفي بيت المال على ما
مضى وان كانت الدرجة اخوة متفقة عليهم بنو اخوة لهم لم يحمل من ثلثة احوال اما
ان يكون وفوق عرهم او اشر من عرهم او اقل فان كانت فوق العدد وضعتها
على الميراث نصف دينار وعلى المتحمل ربع دينار فعددنا الميراث والمتحمل فحان
وفق الدية الرضا هم الدية ولدا لهم وان كانت الدية الرضا من عرهم وهو ان
وزعنا عليهم على ما مضى وفي ثقبه من الدية نقل الفضلة الى المولى او الى بيت المال
فان كانت الدية اقل من عرهم مثل ان الرضا هم كل عبي نصف دينار وكل متحمل ربع
دينار فثبت الدية وفي قوم من العاقله فما يحكم فيه قال قوم يوزع على الكل
بالحصة فلهم الغني ما يخصه بالحقصة من نصف دينار والمتحمل ما يخصه من
ربع دينار حتى يكونوا في الغنم سواء وقال آخرون للامام ان يحسن بالعقل
من ساء منهم على الغني نصف دينار وعلى المتحمل ربع دينار ولا شيء على الباقي
لان في توزيعها على الكل بالحقصة مشقة وتكاليف جارية الرضا وهذا اقوى
فمن قال يوزع على الكل فلا كلام ومن قال يخص الامام بالفضل من يرى منهم عقل
يراه فاما ان كانت العاقله غائبة مثل ان كان القائل بعداد والعاقله بالثام
وعلى حاكم بعداد ان ينسج الى حاكم الثام باحادية وبعرفة صورة الحان فاذا

الدية تص

القاله

على

ثبت ذلك عند عالم السام ورعا على عاقلة القاص والواحد من القائلين عند عالم القاص
وقد فصلناه وان كان بعض العاقلة حاضر او بعضها غايبا لم يخل من احكامهم
ان يكون درجة العاقلة مختلفة او متفقة فان كانت مختلفة اخوة واعمام نظمت
فان كان الاقرب هو الحاضر فالحاضر اول لانهم انفردوا بقرابة الدرجة والدار معاقلة
المسائل الثلاثة فان كان البعد هو الحاضر فالحاضر اول لان مرتبة درجته مقدم على
مرتبة الدار وفيهم المسائل الثلاثة وان كانت الدرجة سواء اذ كانوا اخوة كلهم وعصم
وبعضهم غايب قال قوم الحاضر اول لانهم تساووا في الدرجة وانفردوا ولا
يقر بالدرجة وقال اخرون تقسط على من غاب وحضر وهو المسمى عندى له حق
سعلوا بالتعصيب فاستوى فيه الغائب والحاضر والميراث من قال يسقط على الكل فيها
المسائل الثلاثة اما ان يكون الدية وفق العاد او يكون الدية الزاوية او اقل من
عادهم وقد مضى ومن قال تؤدى على كل من كان حاضرا فيها المسائل الثلاثة
ان كانت فوق العاد فلا كلام وان كانت الدية الزاوية فنقل الفضل الى اقربهم اليه بلدا
وان فضل منها نقلنا الى من هو ابعد منهم واما ان كانت الدية اقل من عدد الحاضرين
فاحكم على ما مضى اذ كانوا اهلهم حاضرين وكل موضع نقلنا الفضل في المقول
المسائل الثلاثة الحليف لا يعقل ولا يعقل عنه واختلفت في حال قوم على الشاهر
والسعا ضرد ودفع الظلم عنهم ويكون الميراث واحدة ودر ذلك الظاهر لا يعقل
ولا يعقل عنه والعمير هو الرجل ينضوي الى قوم ويختلط بهم فصير معدودا
منهم من جملة القبيلة وقال بعضهم وقال بعضهم الحليف لا يعقل فاما عقد
المواودة فهو ان تتعاقدا الرجلان لا يعرفون نسبهما على ان يرث كل واحد منهما
صاحبه ويعقل عنه عندا ان ذلك صحيح وبه قال قوم عراهم قالوا لا يرث
احدهما صاحبه ما لم يعقل عنه فادع عقل حرقها عن صاحبه لزم واهما

المنظوم
العديد

مان وعنده الآخر وقال قوم هذا عقد فاسد لا يحل به حكم والعاقلة قدسيا
لا حصبة الرجل واما يعقل عنه من كان مناسبا موقوف للنسب منه فاما اذا
علم انه من القوم ولم يعرف وجه النسب لم يفتيه منهم لم يعقلوا عنه مثل ان يكون
الرجل من التوبة ولا يعقل عنه التوبة حتى يعرف لغيره النسب بينهم لانا وان علمنا
ان المراجع الى اب واحد فلا يعلم قبيلة ولا عصبة من ذلك ذلك لو كان من فرس
او عقيل لم يعقل عنه فرس او عقيل حتى يعلم من اي بطر هو ومن عاقلته ودر ذلك
كل قبيلة تجري هذا المجرى كالزك والريح ونحو ذلك لانا نعلم ان الناس كلهم يرجعون
الى اب واحد دم ونوح عليهما السلام ومنى رجل خطا ولم يعرف لغيره نسبه لم يعقل
عنه الناس من حيث النسب وان علمنا ان الميراث واحد حتى يعلم لغيره النسب وهذا
اللقية ومن كان مجهول النسب الميراث واحد لا يعقل عنه الميراث من حيث لقائه والنسب
ولكن يعقل له ما من من بيت المال كسيرة انه ينقل الى بيت المال فاذا ثبت انه لا يعقل
له حتى يعرف وجه النسب فليفتيه فالللام فيما ثبت به النسب حتى كان مجهول النسب
فان كان بالغا عاقلا فانتسب الى رجل ذكره ولده لم ثبت نسبه حتى يقع
الاعتراف به من الطرفين فيقول انا ابنك فذكره فيقول صدقت ويبدى بالردع
فيقول انت ابني فيقول صدقت انا ابنك فاذا انقرا على هذا ثبت النسب وان انتسب الى
ميت فقال انا ابن فلان الميت فان صدقه دل الورثة ثبت نسبه بلا خلاف وان اقر
اثنان من ابناء عدلين من صين ثبت شهادتهما ايضا بالنسب عدنا ولا ثبت عقد بعضهم
لما عتروا بالذل واما ان كان صغيرا فانه ثبت نسبه بالاعتراف به ولا غير من قول
جملة الطفل لا تملك له حكم لولده واذا ثبت نسبه لم يزل ولم يسقط بقول الميراث
ليس هذا مناسبا له بالمشايخ الذابح خلافا لما لك فانه يقول متى ادعاه نسا
به قد شاع وذاع في الناس غير مناسب له لم يثبت نسبه فاذا ثبت انه لا يدفع

قوله

نَسَبُهُ بِالشَّيْءِ فَمَنْ ثَبَتَ نَسَبُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْلُخْ فَهُوَ كَالْغُلَامِ فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ
 فَأَدْعَى أَنْ هَذَا وَلَدِي وَأَقَامَ بَيْنَهُ بِدَلَالٍ حَلَمَ لَهُ بِهِ بِالْبَيِّنَةِ وَاسْتَقْطَمَ مَا لَمْ يَكُنْ
 ثَبَتَ بِالْأَعْرَافِ لَمْ يَكُنْ الْمُبْتَنَى مُقَدَّمَةً عَلَى الْأَعْرَافِ فَأَذَا حَكَمْنَا بِالْبَيِّنَةِ فَحَالَ الْأَعْرَافُ
 فَأَدْعَاهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ وَلَدُهُ وَلَدَ عَلَى رَأْسِهِ حَلَمْنَا لَهُ بِهِ وَاسْتَقْطَمْنَا غَيْرَهُ لَمْ يَكُنْ
 بَيْنَهُ شَهْدَرٌ لَهُ بِالنَّسَبِ مَضَافًا إِلَى نَسَبِهِ وَهُوَ جَمَالُ تَوَارِثِ عَافِيَا وَأَقَامَ حُدُودَهُمَا
 الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ لَهُ وَأَقَامَ الْحَرُّ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ تَحْتَجُّ فِي مِلْكِهِ دَانَ مِنْ شَهْدِ الشَّيْءِ أَوْ أَلَا
 أَصَافُ الْمَلِكَ الْمُسِيءِ فَمَنْ اسْتَفْرَسَبَهُ مِنْهُ ثَبَتَ النَّسَبُ فَمَنْ قَبِلَ حَلَمْنَا لَهُ بَانَ لَهُ
 قَوْلُهُ إِذَا قُتِلَ الذَّمُّ خَطَأً فَالَّذِي رَوَاهُ أَصْحَابُنَا أَنْ عَافَلَهُمْ عَلَى إِمَامِهِمْ لَمْ يَكُنْ عَافِلَهُمْ
 مِنْ حَيْثُ يُوَدُّونَ إِلَيْهِ أَمْرَةً وَلَا شَيْءًا عَلَى عَافِلَتِهِ وَقَالَ الْمُخَالِفُونَ الدِّينَ عَلَى عَافِلِهِ
 مِنْ أَهْلِ الدِّينَةِ وَإِنَّمَا يُعْقَلُ عَنْهُمْ مِنْ دَانَ نَسَبُهُ وَبَيْنَهَا النَّصْرَةُ وَالْمَوْلَاةُ
 الَّذِينَ قَامُوا أَهْلُ الْحَرْبِ فَلَا يُعْقَلُونَ عَنْ أَهْلِ الدِّينَةِ وَإِنْ دَانُوا عَصَاهُمْ لَمْ يَكُنْ النَّصْرُ
 بَيْنَهُمْ شَافِطَةً وَالْمَوْلَاةُ مُنْقَطَعَةٌ كَدَلَالَةٍ أَنَّهُ لَا يَرِثُ أَحَرُّ فِي كَلْبَرَتِهِ وَهَذَا
 إِذَا كَانَ عَصَبُهُ مُسْلِمِينَ لَمْ يُعْقَلُوا عَنْهُ لَنْ مَوْلَاةٍ الَّذِينَ بَيْنَهُمْ مُنْقَطَعَةٌ وَإِنْ
 لَمْ يَلِ لَهُ عَافِلَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينَةِ فَالَّذِي فِي مَالِهِ وَلَا يُعْقَلُ عَنْهُ مِنْ بَيْنِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ
 وَلَوْ دَعَى سَهْمًا إِلَى طَائِفَةٍ أَسْلَمَتْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي مِلْكِهِمْ فَقَوْلُهُ لَمْ يُعْقَلُ عَنْهُ أَهْلُ الدِّينَةِ
 لَنْ الْأَصَابَةِ حَصَلَتْ مِنْهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَلَا يُعْقَلُ عَنْهُ الْمُسْلِمُونَ لَنْ الْإِرْسَالُ حَصَلَ
 مِنْهُ وَهُوَ ذِمِّي فَيَلُونُ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ وَهَذَا إِذَا دَعَى فِي سَهْمٍ إِلَى طَائِفَةٍ أَسْلَمَتْ وَقَعَ
 السَّهْمُ فِي مِلْكِهِمْ فَيَلُونُ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ أَصَابَهُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ وَلَا يُعْقَلُ عَنْهُ
 الْمُفَارِغَةُ أَرْسَلَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَيَلُونُ الدِّينَ فِي مَالِهِ فَأَمَّا أَنْ يُنْقَلُ يُوَدَّى إِلَى طَائِفَةٍ
 أَوْ مَحْصِيَةٍ فَمَنْ قَالَ لَا يَرِثُ عَلَيْهِ قَالَ هُوَ دَانٌ لَمْ يَكُنْ يُعْقَلُ عَنْهُ أَهْلُ الدِّينَةِ الَّذِينَ
 انْقَلَّ عَنْهُمْ وَلَا أَهْلُ الدِّينَةِ الَّذِينَ انْقَلَّ إِلَيْهِمْ وَمَنْ قَالَ يَرِثُ عَلَيْهِ صَرَفَ

٢٥٧

الزَّكَاةُ
 فَوْقَ

الْمَرْءِ

الْمَرْءِ عَلَى طَائِفَةٍ أَسْلَمَتْ وَقَعَ السَّهْمُ فِي مِلْكِهِمْ فَقَوْلُهُ لَمْ يُعْقَلُ عَنْهُ أَهْلُ الدِّينَةِ
 لَنْ الْأَصَابَةِ حَصَلَتْ مِنْهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَلَا يُعْقَلُ عَنْهُ الْمُسْلِمُونَ لَنْ الْإِرْسَالُ حَصَلَ
 مِنْهُ وَهُوَ ذِمِّي فَيَلُونُ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ وَهَذَا إِذَا دَعَى فِي سَهْمٍ إِلَى طَائِفَةٍ أَسْلَمَتْ وَقَعَ
 السَّهْمُ فِي مِلْكِهِمْ فَيَلُونُ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ أَصَابَهُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ وَلَا يُعْقَلُ عَنْهُ
 الْمُفَارِغَةُ أَرْسَلَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ فَيَلُونُ الدِّينَ فِي مَالِهِ فَأَمَّا أَنْ يُنْقَلُ يُوَدَّى إِلَى طَائِفَةٍ
 أَوْ مَحْصِيَةٍ فَمَنْ قَالَ لَا يَرِثُ عَلَيْهِ قَالَ هُوَ دَانٌ لَمْ يَكُنْ يُعْقَلُ عَنْهُ أَهْلُ الدِّينَةِ الَّذِينَ
 انْقَلَّ عَنْهُمْ وَلَا أَهْلُ الدِّينَةِ الَّذِينَ انْقَلَّ إِلَيْهِمْ وَمَنْ قَالَ يَرِثُ عَلَيْهِ صَرَفَ

فصل في وضع الحجر وميل الحائط

إِذَا وَضَعَ حَجْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِ أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ فَنَعْقِلُ بِهِ رَجُلًا يُوَقَّعُ فَمَنْ قَالَتْ لَهُ عَلَى مَالِهِ
 وَالْفَارِغَةُ فِي مَالِهِ وَعَيْدًا أَنْ الدِّينَ فِي مَالِهِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ يَرِثُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الدِّينَ
 لَهُ وَإِنْ نَصَبَ حَائِطًا أَوْ حَجْرًا يُوَقَّعُ عَلَيْهِ آسَانُ فَمَنْ فَخَذَ لَمْ يَأْخُذْ وَإِنْ وَضَعَ حَجْرًا
 فِي هَذَا الْمَذَانِ وَنَصَبَ بِالْفَرْزِ مِنْهُ سَكَنًا فَنَعْقِلُ بِالْحَجَرِ يُوَقَّعُ عَلَى السَّكَنِ فَمَنْ فَخَذَ ذَلِكَ
 أَيْضًا لَمْ يَكُنْ يَرِثُ لَمْ يَكُنْ يَرِثُ أَنْ يَرِثَ الْوَاضِعُ لِلْحَجَرِ عَلَى السَّكَنِ فَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ
 نَجَسٍ وَضَعَ أَحَدُهُمَا فِي هَذَا الْمَذَانِ حَجْرًا وَنَصَبَ الْآخَرَ فِيهِ سَكَنًا فَنَعْقِلُ رَجُلًا بِالْحَجَرِ
 يُوَقَّعُ عَلَى السَّكَنِ فَمَنْ قَالَتْ لَهُ عَلَى مَالِهِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ يَرِثُ فِيهِ وَهَذَا
 لَوْ وَضَعَ أَحَدُهُمَا حَجْرًا وَحَقَّرَ الْآخَرَ يَقْرَبُ بِهِ يَرِثُ فَنَعْقِلُ رَجُلًا بِالْحَجَرِ يُوَقَّعُ فِي الْبَرِّ الصَّامِ
 عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ دَانًا لَوْ دَقَّعَهُ فِي الْبَرِّ وَحَلَّتْ أَنْ وَاضَعَ الْحَجَرُ الدَّرَافِعَ هَذَا إِذَا وَضَعَهُ
 فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِ أَوْ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ فَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا فِي مِلْكِهِ وَضَعَ حَجْرًا أَوْ نَصَبَ سَكَنًا
 أَوْ وَضَعَ الْحَجَرَ وَنَصَبَ السَّكَنَ فَنَعْقِلُ رَجُلًا بِالْحَجَرِ يُوَقَّعُ عَلَى السَّكَنِ أَوْ يُوَقَّعُ فَمَنْ فَخَذَ
 صَمَانَ عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ يَكُنْ يَرِثُ فَعَلَّ مَالَهُ فَعَلَّهُ وَالتَّعْدِي كَانَ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ
 يَرِثُ دَخُولُهُ مَلِكًا الْغَيْرِ وَهَذَا دَمُهُ فَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا مِنْ نَجَسٍ وَضَعَ الْمَالِ الْحَجَرَ
 وَنَصَبَ لِحَائِظِهِ سَكَنًا فَنَعْقِلُ رَجُلًا بِالْحَجَرِ يُوَقَّعُ عَلَى السَّكَنِ فَمَنْ فَخَذَ ذَلِكَ

بِالسَّكَنِ

نسبه بالشباع فمضى ثبت نسبه فان لم يتبعه فله ان يترك نسبه فان جازى رجل
 فادعى ان هذا ولدي واقام بينه وبينه بطلان حكم له به بالبينة واستقطم ما بين
 ثبت لا عتراض لان البينة مقدمة على الاعتراف فادعى ان بالبينة فحاز الحكم
 فادعاه واقام البينة انه ولده ولده على فراشه حكما له به واستقطم ما غيره لان
 بينه وبينه بطلان بالبينة فحاز الحكم فادعى ان بالبينة فحاز الحكم فادعى ان بالبينة
 البينة انه له واقام الآخر البينة انه نكح في حله فان من شهد بالشراح او بالامة
 اضاف الملك الى نسبه فمضى استقر نسبه منه ثبت النسب فمضى قبل حكما له بان له
 فله اذا قبل الذي خطا فالذي رواه اصحابنا ان عاقلهم على الامام لان عاقلهم
 من حيث يودون اليه اجمرة ولا شيء على عاقله وقال المخالفون لدية على عاقله
 من اهل الذمة وانما يحفل عنه منها من كان منه وبينها النضر والمواصلة
 الذين قاموا اهل البحر فلا يحفلون عن اهل الذمة وان كانوا عصاة هم من النضر
 بينهم شافطة والمواصلة منقطعة كدلالة انه لا يرث احرى ولا يرثه وهذا
 اذا كان عصبة مسلمين لم يحفلوا عنه لان المواصلة الذين بينهم منقطعة وان
 لم يل له عاقله من اهل الذمة فالدية في ماله ولا يحفل عنه من بيت مال المسلمين
 ولو رعى سها الى طابرتهم اسلم ثم وقع السهم في مسلم فقله لم يحفل عنه اهل الذمة
 لان الاصابة حصل منه وهو مسلم ولا يحفل عنه المسلمون لان المراسل حصل
 منه وهو ذمي فملكون الدية في ذمته وهذا اذا رعى سها الى طابرتهم ارتد فوقع
 السهم في مسلم فقله لا يحفل عنه المسلمون لانه اصابه وهو مرتد ولا يحفل عنه
 الفقهاء لانه ارسله وهو مسلم فملكون الدية في ماله فاما ان ينقل يهودي الى طابرتهم
 او محوسبة فمضى ان لا يقر عليه قال هو ذمي لا يحفل عنه اهل الذمة الذين
 انقل عنهم ولا اهل الذمة الذين انقل اليهم ومن قال يقر عليه حاله صواب

٢٥٧

له

مسلم

الرد
فوق

المر

المسلمين على اهل الذمة فله ان يترك نسبه فان جازى رجل
 او من المحوس او الصاري لان الكفر حله ملة واحدة اذا كان المسلم عمرا لا يحسد
 محال مثل قتل لوالد ولدة وكذلك اطراف ذلك اذا جازى حياية لا يحسد
 محال لا يحافه والمأمومة ومادون الموضحة والحل حال عند قوم في مال بحالي
 وقال عمرهم حل هذا وحل على الحيا في ثلث سنين وعدا حل ذلك ماله في سنة لان
 دية العمد عندنا تؤدي في سنة

فصل في وضع الحجر وميل الحارط

اد اوضع حجرا في طريق المسلمين او ملك غيره فتعقل به رجل فوقع فمات فالدية على عاقله
 والمقارة في ماله وعيدا ان الدية في ماله ايضا لانه قد تعدى فيه فحاز الدية
 له وان نصب حمارا بحجر سبنا فوقع عليه انسان فمات فذلك لما مضى وان وضع حجرا
 في هذا المكان ونصب بالقرية منه سبنا فتعقل بالحجر فوقع على السكين فمات فذلك
 ايضا لان تعقله بالحجر بمنزلة ان يرفع الواضع الحجر على السكين فاما ان كان هذا من
 تجلس وضع احدهما في هذا المكان حجرا ونصب الاخر بقرية سبنا فتعقل رجل بالحجر
 فوقع على السكين فمات فالدية على الواضع الحجر وحده لانه قد ارفع له على السكين وهذا
 لو وضع احدهما حجرا وحفر الاخر بقرية بقرية فتعقل رجل بالحجر فوقع في البئر فمات
 على الواضع الحجر لانه قد وقع في البئر وحلته ان واضع الحجر الارتفاع هذا اذا وضعه
 في طريق المسلمين او في ملك غيره فاما ان كان هذا في ماله وضع حجرا او نصب سبنا
 او وضع الحجر ونصب السكين فتعقل رجل بالحجر فوقع على السكين او وقع فمات فلا
 ضمان على واضع الحجر لان فعله ماله فعلة والتعدي كان من اهل الذمة
 فمات دخوله ملك الغير وهذا دمه فاما ان كان هذا من ماله وضع املاك الحجر
 ونصب الحصى سبنا فتعقل الرجل بالحجر فوقع على السكين فمات فالدية على واضع

بالسكين

السليمن و قد اضع الحجر بان الناصب هو المعدي دون صاحب الحجر ويعد له نصيب
 المالك السليمن و وضع احبني الحجر والصمان على الاحبتي بل حال لانه هو المعدي
 اذا حضر الرجل نرا وقوعه في الانسان فمات او وقع بها يمينه فملك بطن
 فان حفرها في ملكه فلا ضمان عليه لان ان يضع في ملكه ماشاء وان حفرها
 في موانع لملكها فادخل الى الماء ملأها بالاجار فهو مالو حفرها في ملكه ولا
 فصل بين ان حفرها في ملكه وبين ان حفرها حفر املكها به وان حفرها في موانع
 ليستوع بها وينصرف فلم يقصد الملك مثل ان نزل بالمداوي قوي او ماري في ملكه
 فلا ضمان الصامانه ما تعدي يا تحفر هذا اذا اساخ حولا حفر له نرا ملكه
 البان اجرة لانه عزله من حفر نرا في البادية واما ان حفرها في غير ملكه فغرا دن
 ما لهما فالصمان على الحاف لانه تعدي تحفرها فان ابراه المالك فقا قد رضى
 في حفر او اقره عليه زال الصمان كما لو امره ما تحفر ابتداء وقال بعضهم لا يزول الصمان
 لانه ابراه عن فمان فالحق في الاول اقوى فاما ان حفرها في طريق المسلمين فنظر
 ان الطريق ضيقا فعليه الصمان سواء حفرها بادن الامام او بغير اذنه لانه لا
 يملك المان فحافه تضيق على المسلمين واسحق انصر بهم وان كان الطريق واسعا
 لا يضيق على المسلمين تحفرها ولا يقصد نفع المسلمين بها فان كان بادن الامام فله
 ضمان عليه لان الامام ان ياذن بحافه مفعلة للمسلمين من غير اضرارهم ولا تضيق
 عليهم فاما ان حفرها بغير اذن الامام فان قصد ملاحا بها تحفر لكون له ملكها
 فعليه الصمان لانه تعدي يا تحفر ولم يملك به لان اجد الامان يملك طريق
 المسلمين فمان الصمان عليه وان حفرها طلبا للثواب لمفعلة المسلمين قال قوم لا
 ضمان عليه لقوله عليه السلام المجرار والمعدن حبار وفي المرحا زانحمر وقال
 اخرون عليه الصمان لهو به عليه السلام وبني النفس حافه من المجرار والاول اقوى

لا يضرهم
 ولا تضيق

السير جبار

وهذا المذهب في ما يستحق من الحرج ان كان الطريق ضيقا فعليه الصمان وان كان
 واسعا فان بناه بادن الامام فلا ضمان وان بناه بغير اذنه فان كان لنفسه دفع هو
 فملكه الصمان وان كان لمفعلة الناس فعلى ما مضى عند قوم نعم وعند اخرين لا تضمن
 وهو اقيم من البوارى المستجرا وبني فيه حابطا او سقفا او علقا او علقا
 قد يلا وقوعه على انسان فمات او بعقل بالمارية وقوعه فمان وان كان بادن الامام
 فلا ضمان وان كان بغير اذنه فعلى ما مضى من الحلاق اصل هذا كله البر وذل
 موضع فلما عليه الصمان معناه الدية عندنا في ماله وعندهم على عاقلة والعار
 ماله بلا خلاف اذا بني حابطا في ملكه وقوعه فالتلف انفسا واما لو فيه خمس
 احادها بناءه مسووما في ملكه فسقط دفعه واجرة فلا ضمان لان له ان يفعل
 ملكه ماشاء من غير تقييد حابطا او حفر ملكه سرا وقوعه في اسان فلا ضمان عليه
 الثانية بناءه مالا الى ملكه وقوعه فالتلف فلا ضمان لان له ان يضع في ملكه
 ماشاء الثالثة بناءه مالا الى الطريق فعليه الصمان لان الانسان انما له ان يقع
 بهذا الطريق بشرط السلامة فاما ان يلف سا فعليه الصمان لمن اشرع جناحا
 الى طريق المسلمين وقوعه على انسان فقتله فعليه الصمان الرابعة بناءه مسووما في
 ملكه فمال نفسه الى ملكه فلا ضمان لانه لو بناه مالا في الاصل الى ملكه فلا ضمان
 وانما بناءه مسووما في ملكه فمال الى الطريق وقوعه قال قوم لا ضمان عليه
 وقال بعضهم عليه الصمان لانه استحق ان الله عليه بذلك ان للحاج لم مطالبته
 بنقصه والاول اقوى لانه بناءه في ملكه ومال بغير فعله فوجب الاضمان اذا كان
 حابطا في دارين تسق وتقطع وحيف عليه الوقوع غراره مسووما مال الى دار
 احدها فلا مال احدها مطالبة حاره بنقصه لانه ما حصله ملكا واحدها
 في هواء ولا غيره فان مال الى دار احدها فان لم يملك الى داره مطالبة شرعية

بنقضه لأن الحاريط إذا مال إلى هوار دارا جازف فقد حصل في مبله وله مطالبة الله
 بما لو غير غصن من شجرة إلى دار حاره فانه يطالب بالذلة بتعريض او قطع وعندنا ان المسئلة
 الخامسة اذا بناء مستويا في مبله فمال إلى الطريق أو إلى دار حاره فقد قلنا انه قال
 قوم لاصحاب سوا شهداء ولم يشهدوا وطالبه بنقضه او لم يطالب وقال بعضهم اذا
 وقع فالتف نفسا واموالا فان قبل المطالبة بنقضه وقبل المشهاد عليه ولا
 صمان فان كان قد طول بنقضه واستشهد عليه به فوقع بعد القدرة على نقضه فعليه
 الصمان وان كان قبل القدرة على نقضه فلا ضمان وهذا أقوى قال ابن أبي ليلى
 دار الحاريط قد انشوب الطول فلا ضمان وان كان بالعرض فعليه الصمان اذا اراد
 ان يشرع جناحا إلى شارع المسلمين او إلى درب فاذا وعزنا فذوبانه فيه او اراد
 اصلاح سابا طنظرت فان كان على صفة يستقر به المارة والمجازون منع منه
 وان لم يستقر به لم يمنع منه وحذر الاستضرار قال قوم ان يكون على صفة لانه
 الاحمال يقال الجافية والنايس والعمارات على الجبال وقال بعضهم وقال بعضهم
 لا يناله ربح القارب اذا كان منصوبا والاول اصح لان الرمح باحالة وكلاهما بنقضه
 وانما عطفه على نفسه متى فعله على حذر لا يستقر به احد فليس له حذر معارضته فيه
 ولا منعه منه وقال قوم انما له ذلك عالم بعمده مانع فاما ان اعرض عليه
 مع عرض او منعه مانع فان عليه قلعة وهو الاقوى عندي فمن قال له قلعة فان
 سقط على اسنان فقله او مال فالتف الصمان على صاحبه لانه انما اسعج له
 بشرط السلامة مما لو بل طينا في الطريق او طرح ترابا فيه فانه بشرط السلامة
 بدليل انه لو غير به انسان فان كان عليه الصمان فاما قدر الصمان فانه اذا سقط
 خسته من هذا الكلام على انصار قلعة فعلى نصف الدية لانه هلك عن فعل
 مباح ومحذور وذلك ان بعض الخشب وضعها في مبله مما التفت للهدا

لا ضمان

منه والله اعلم بالصواب

لا ضمان اذا مال الصمان بما كان خارجا عنه ولا فضل من يقع الطريق خارجا عليه
 وبين ان يقع ما كان في مبله عليه لان محشه انما تفضل ثقلها واذا وقع احطافا
 عليه ناله ثقل الطريق فان انقص القدر الخارج منها إلى الشارع فوقع ولم
 يقع ما كان في مبله فعليه جمال الدية لان الواقع منها في غير مبله وذلك القدر
 يصير به كل الدية واما الماريت فاحل احد نصها للخبر والجماع وكان في حجة داعية
 الى ذلك ايرائه لوقع على انسان فقله ثم احل الخشب الجناح سوا او قال بعضهم
 لا ضمان عليه لانه محتاج الى فعله مضطر اليه والاول هو الصحيح ان يثبت دية
 في الطريق فلو لم يمس انسان فالدية عليه سوا وان كان لا يدا او قادرا او سابقلا ان
 يده عليها مما لو بال هو في هذا الملام ومثله اذا اخل شاف من فتره في الطريق
 خالط طبع والخيار والبا خلا و ذلك لورث الطريق ما بال بار واجد انه يضمن
 جميع ذلك فاما ان وضع جرة على حدار داره فسقطت فالتفت فلا ضمان عليه لانه
 لانه انما وضعها في مبله فهو كما لو كان الحاريط مستويا فوقع دفعة واحدة
 فانه لا ضمان عليه اذا امر رجلين الرماة وبين الهدى فاصابه سهم من الرماة
 وهو قبل الخطا لان الرامي ما قصده وانما قصده الهدى فان كان مع هذا
 المار صحت فقره الى طريق السهم فقله فعلى من قرية الضمان دون الرامي لان
 الرامي ما قصده والذي قرية عرضة لذلك ويغادر المسلك والذائح فان الضمان
 على الذائح لانه قصدا للقتل فان منه وهاهنا الرامي ما قصده القتل واما الذي
 قرية هو الذي التفت فلهذا ان عليه الضمان والذي قرية هاهنا الذائح
 والرامي والمسلك وما نظر **فصل في مسألة الرية**
 اذا كان جماعة على راس بر وهو يجر منهم مجازب يا وجذب ثيابي فالتفت

المارة
اذا

فيها فماتوا فاحسب فيهم شهرا تنقذهم دلام عليها وحملته اذا حصل رجل غير مثل ان وقع
 فيها او نزل بحاجه فوقع فوقه اخر نظر فان مات الاول فالثاني قابل كما لو رما محمدا
 اذ لا فرق بين ان يرميه محرقة وبين ان يرمي نفسه عليه فمسله فاذا سئل الثاني
 قابل بنظر في العسل فان كان عمدا محضا مثل ان وقع عمدا فقتله وان ما يقتل
 غالبا لنقل الثاني وعمى البصر على الثاني القود وان كان لاقتل غالبا فالسئل غير الخطأ
 تحت به الدية مغلطة موجلة عندنا عليه وعندهم على العاقلة وان كان وقع الثاني
 خطأ او اضطر الى الوقوع بها فالسئل خطأ وتحت الدية محققة على العاقلة واما
 ان مات الثاني دون الاول كان دمه هدر امانة رجل وقع في سرحان بها والاول
 لم يضع له في وقوعه وغير منقط في حقه وان ماتا معا فعلى الثاني الصمان على ما قلناه
 اذ مات الاول وحده ودم الثاني هدر كما لو مات الثاني وحده فان كانت كاهما وقاتوا
 ثلثة محصل الاول البير ثم وقع الثاني ثم وقع الثالث بعضهم على بعضهم فان مات الاول
 فقد قتل الثاني والثالث معا لانه مات بفعلهما فالصمان عليهما بصفان وان مات الثاني
 وحده فلا شيء على الاول والثالث هو الذي قتل الثاني فالصمان عليه وحده على ما مضى
 وان مات الثالث كان دمه هدر امانة لم يضع لغيره في قتله فان ماتوا جميعا حتى
 الاول ففي الاول حاك الدية على الثالث وفي الثاني حال الدية على الثاني والثالث
 وفي الثاني حال الدية على الثالث وحده ودم الثالث هدر فاذا ثبت هذا عندنا
 الى مسألة الرتبة فان كانوا على راس برية فهو واحد فانها فحارب اليه ثانيا فوفا
 معا نظرت فان مات الاول كان جميعه هدر امانة هو الذي طرح الثاني على نفسه
 وهو كما لو طرح على نفسه حجرا او قتلها سكين وان مات الثاني فالصمان على الاول
 لانه هو الذي قتله بجذبه وطرحه فهو كما لو كان واقفا عند البير فرمى به فيها فما

اذ لا فرق بين ان يرمي به فيها من فوق وبين ان يجذبه من اسفل بترسيه فيها وان
 قتلها معا فدم الاول هدر ودم الثاني مضمون على ما فصلناه فان كانت كاهما فحارب
 الاول الثاني والثاني ثالثا فوقع بعضهم على بعض وماتوا فقدم مات الاول بفعله وفعل
 الثاني اما فعله فانه طرح الثاني على نفسه واما فعل الثاني فانه جذب الثالث
 فوقع هو والثالث عليه فيكون الثاني والاول كالمصطد من لينة قد مات كل واحد
 منهما من جنابه على نفسه وجنابه لآخر عليه وعلى كل واحد منهما نصف الدية
 لان ما قابل فعل نفسه هدر وما قابل فعل غيره مضمون واما الثالث فقد جنى
 عليه وما جنى هولاءه جدر وما جدر فبغيره فمال الدية وعلى من تحت قال قوم
 على الثاني لانه هو الذي يشرح دية وقال اخرون دية على الثاني والاول معا
 لان الثاني يشرح دية والاول يشرح دية الثاني فماتوا فماتوا معا فان كانت
 كاهما فحارب الاول الثاني والثالث فماتوا فماتوا معا فماتوا معا فماتوا معا
 ثلثة الدية لانه مات من فعله وفعل الثاني والثالث اما فعل الثاني فانه جذب
 ثالثا واما فعل الثالث فانه جدر ابعاء واما فعله فانه جذب الثاني على
 نفسه فما قابل فعل نفسه هدر وما قابل فعل غيره مضمون فيكون فيه ثلثة
 الدية ثلثها على الثاني وثلثها على الثالث وثلثها على الرابع لانه جدر وما جدر
 واما الثاني فبغيره انصا ثلث الدية لانه مات من فعله وفعل الثاني والاول
 لان الثالث جذب اليه رابعا والاول جذبه وطرحه في البير فما قابل فعل
 نفسه هدر وما قابل فعل غيره مضمون فيكون فيه ثلثة الدية وثلثها على
 الاول وثلثها على الثالث واما الثالث فمات الذي تحت بقتله قال قوم نصف الدية
 لانه مات من فعله وفعل الثاني اما الثاني فمات بآثر جذبه واما فعل
 نفسه فمات طرحة الرابع على نفسه فيكون على الثاني نصف الدية والنصف

وقال آخرون فيه ثلثة الدرته لانه ما من من فعله وفصل الثاني والاول من هذا الباب
 الثاني ان كان قد باشر جازية فانما الاول جذر الثاني وقد جاز هو الرابع على
 نفسه فما قبل فعل نفسه هدر وما قبل فعل غيره مضمون فيكون فيه ثلثة
 الدرته ثلثها على الثاني وثلاثها على الاول واما الرابع ففيه حال الدرته لانه قل وما
 قبل فانه حذر وما جاز على من جاز قال قوم على الثالث وحده لانه هو الذي
 جاز به وقال آخرون على المثال الثاني والاول انهم قد جازوه وعلى كل واحد منهم
 الدرته وعلى هذا اذا وان لم يروا وقد روي هذا اثر لما اصحابنا فقد روه من
 جهات وروي المخالف عن سماك بن حرب عن خبيث الصنعاني ان قوما من اليمن حفروا زبية
 للأسد فوقع فيها الأسد واخضع الناس على اسبها فهوى فيها واحد فحذر ثانيا وجذب
 الثاني بالاسم جذر الثالث ما بعد فقلهم الاسد فرفع ذلك الى على عليه السلام فقال
 للاول بع الدرته لانه هلك فوقه ثلثة وللثاني ثلثة الدرته لانه هلك فوقه اثنان وللثالث
 نصف الدرته لانه هلك فوقه واحد وللرابع حال الدرته فبلغ ذلك رسول الله فقال هو
 كما قال على قالوا وهذا حديث ضعيف والفقهاء ما يشاء في الاربعة وروايات خاصة
 مطابقة لما يشاء او لا بعينه والذي رواه اصحابنا بان الاول في كسبة الاسد والزمه
 ثلثة الدرته للثاني والزم الثاني ثلثي الدرته للثالث والزم الثالث الدرته حاملة للرابع و
 هذه الرواية على ما قلنا **فصل في دية الجنين**
 اذا ضرب بطل امرأة فالقتل جننا مالا وهو احرر المسلم فدية عذرا مائة دينار
 وعندهم فيه عزة عذرا وامة بقيمة نصف عشر الدرته والعزة من كل شيء خياره
 فروى ابو هريرة قال قلت لعمران بن هذيل فمما احداها المجرى بحر فقتلها فاحضوا
 الى رسول الله صلى الله عليه واله ف قضى رسول الله صلى الله عليه واله ودية جنينها
 عزة عذرا وامة وفي بعضها عزة عذرا او وليده فقال حمل ما لك بل لنا بعذر
 بالرسول

بالرسول الله صلى الله عليه واله كلف غرم دية من لا شر ولا اذل ولا نطق ولا استهلال فمثل ذلك
 بطل وفي بعضها بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا من احوال الدنيا من اخل
 سمعه الذي سمع وفي بعضها سمع كسمع اكل اهلته وهذا ادل من شاعروا مثل
 هذا الخبر رواه اصحابنا وبنوا الوجه فيه في كتاب الاستبصار وذهبوا الى عدم
 وهو لا يمتنع ان يكون العزة قيمتها دية الجنين الذي قد ضاع ذكره فاذا اقيمت
 ميتا بضره ففيه الدرته مائة دينار وعندهم عزة لما مضى وفيه القارة
 وان القات حينئذ فيهما دينان مائة دينار وعندهم عزة ان القات بطلته
 فثلث مائة دينار وعندهم بطلته عزروا بثلث الفارار وان كان الجناني اثنين فعليهما
 الدرته كلفا ريان دية واحدة كما لو قتلا رجلا فالدرته واحدة وعلى كل واحد
 لقارة وعلى هذا اذا ثبت هذا فاما يجب هذا بالجنين كالحمل والجملة
 بالسلام والحرية اما سلامة فبابويه او باحديهما واما الحرية فمن وجوه
 ان يكون امة حر او تحبل لامة في مبلدة او تزوج امرأة على الاحرار فاذا هي
 امة او بطارية على فماتت امرأة بعقدها زوجته احررة فاذا هي امة ففي كل
 هذا يكون حر ابلالا خلا في عذرا اذا دار ابوه اضرارا وان كانت امة مملوكة
 فان الولد يلحق بالحرية عذرا وفي كل هذه المواضع ما تقدم ذكره من مائة
 دينار او عزة فاذا ثبت انها يجب الجنين الحامل فاما تحت يان بضر بطلها فقله
 وتفصل عما اذا كانت هناك حرية فثبت بضره فلا ضمان وقال الزهري
 اذا سكت احررة ففيه العزة لانها اذا سكت فالظاهر انة قتله في بطن امه ولو
 اصح لم يجهل ان يكون حرية الجنين كحمل ان يكون كاحسنه فلا يجهل شي واذا
 اصل فلا يجهل شي مثل من اصل براءة الزمة واما اللام في بيان ما هو جنين
 وما ليس بجنين فحكمة اربع مسائل احداها اذا القت ما فيه لا ماصبع والعجز والظفر

فهو الحلقه المائمه معلقه اربعة اقسام قصيره ام ولد ونقصه في العدة
 وحب فيه الدية او العرة والقارة الثانية ان شهد اربع من القوايل انه قد تصور
 وتخلق ولين الرجال يعرفون ذلك فان شهدوا بذلك ما علق وتعلق به الاحكام
 المربعة الدية والقارة وصاروا ثم ولد وتعلق به العدة الثالثة شهدوا
 انه مبتدأ خلقه بشر عرانة ما خلق فيه تصور ولا تخطيط فالعدة تقضي به
 الاحكام الثلاثة فقال بعضهم تتعلو كل ذلك بالعدة وقال آخرون لا يتعلو به
 شئ من هذه الاحكام الثلاثة والاول تشهد به رواياتنا الرابعة الفت مضعه
 عندنا فيه ثمانون حينا وادعاهم لا سلق به الاحكام الثلاثة والعدة على
 قولنا دية الجنب عذرا بعينه نفسه فان كان ذرا فعشر دية لو كان حيا وان
 كان اثني عشر دية لو كانت حية وقال بعضهم بعينه نفسه ايضا لانه ان كان ذرا
 فنصف عشر دية لو كان حيا وان كان اثني عشر دية لو كان حيا وقال قوم بعينه
 بغيره فحب فيه نصف عشر دية ابيه او عشر دية امه وفايدة الخلاق ذلك
 جنين المائمه من قال لا فرق بين المذد والمائمه استدل بطام الخبر وان النبي صلى الله
 عليه وآله قضى الجنب بغرة عذرا وامه ولم يفصل ولانه لو فرق بينهما افضى ذلك
 الى الخصومة والمجاذبة بين القوايل هل هو اني ام لا لقضاي الحلقه فحسم الماده
 واعتبر بغيره لسقط الخلاق والفرق بين المذد والمائمه اذا ضرب بطنها والقت جنينا
 فان القته قبل وفاتها ثم ماتت فيها ديتها وفي الجنب العرة سواء القته ميتا او
 حيا وان القته بعد وفاتها ففيها ديتها وفي الجنب العرة سواء القته ميتا او
 ثم ماتت وفيهم من قال اذا القته ميتا بعد وفاتها لم يثبت فيه كمال العدة ان القته
 ميتا ففيه دية الجنب سواء كان بعد موتها او في حال حياتها وان القته حيا ثم
 مات ففيه الدية كاملة سواء القته حيا في حياتها ثم مات او بعد موتها ثم مات

فان ثبت ان الجنين حي او عرة فانها هود ووتة عنه ولا يكون له ماله ولا خلاف
 انما ثبت بن سعد فانه قال يكون لامة ولو تورث عنه فاما لامة عذرا له عوصون
 من اعضاءها دليل ان يحيا بحياتها وموت بموتها وموتها من يورث المدة فان كان
 له ابوان مثل ان يخرج ميتا قبل وفاتها وله اب كان لامة الثلث والباقي للاب
 وان كان امه ماتت من قبل ان يلقه فلا شئ لها بل ماتت قبل وجوب الدية
 فيكون الثلث للاب فان لم يكن اب فعصبة فان كانت الام هي التي ضربت بطنها فالقته
 او فعل ذلك ابوه او هما فلا شئ لهم فعل ذلك بها لامة فان لم يكن لامة القاتل
 ودل موضع حب فيه العرة بحب فيه القارة عند قوم وقال قوم لا يهاه وهو الموقوف
 لان المصل نواة الدية اذا قتل الرجل نفسه فلا دية له سواء قتلها عمدا او
 خطأ وعليه القارة كما لو قتل عبد نفسه لان القارة تحو لله والدية فلا تحب
 لانها حق للمقتول ومن قتل نفسه فقد اسقط حق نفسه وبقي حق الله كماله وتعلق
 القارة بتركه كما يتعلق حقوق ثمة بتركه وان تجردت بعد موته مثل ان يخرج
 غيره ثم يموت بموت المخرج فان دية تتعلق بتركه ومثل ان يحفر راسه ثم يموت
 فيقع فيها انسان يموت فتعلق دية بتركه فان اضطربت امرنا ان احلنا حائنا
 فالقتل ذل واحدة منها حينا ميتا فعلى عاقلة دل واحدة منها نصف دية
 لان ذل واحدة منها ما كانت حيايتها على نفسها وجناية صاحبها عليها فاما قاتل حيايتها
 هدر رومها قاتل حيايتها صاحبها مضمون واما دية الجنب فعلى عاقلة دل واحدة
 منها دية حيايتها نصف دية حيايتها ونصف دية حيايتها صاحبها ولا يهدر منها
 شئ ويفارق هدر ديتها لان ذلك حق لهما فهدر فعلهما وهذه جناية على الغير
 فلم يهدر منه شئ لانها اشتركا في قتل ذل واحد من الجنين فاذا تقر هذا فعلى
 ذل واحدة منها اربع اقسام كذا واحدة منها ثلث دية واحدة منها ثلث دية

في قل نفسها وقل جنبها وقبل صاحبها ويسين صاحبها فليكون عليها ما لم يرد
وعلى ما قدمناه لا فارة أصلا فذكر في الوحي الجنين الذي أقيم له دين
أو غرة من أحب الغرة احتاج أن يفسر سننها وصفها أما سنها فلا سبع
أو ثمان وهو بلوغ حد التحسين لم يوجب أن يولد من هذا لم يقبل لقوله عليه السلام
في الجنين غرة عبد أو أمه والغرة من دل شي خياريه ومن كان طرادون هذا ليس
من خيار العبد وأما علا السن فان كانت جارية فمات سبع إلى عشر وان كان غلاما
بين سبع إلى خمس عشرة سنة لم يكن الغرة فيها إلى هذا السن وقال بعضهم إن الشان والكحل
والشيخ الجليل هو كذا من الغرة أنه قد يكون من خيار العبد لعقله وقضيه
وجله ورأيه فاما صفها فان تكون سالمة من الحيوان كان الغرة غرا لمغت وأما
النجس فلا تقبل منه سواء كانت بطنها أو قطع ذكره أو سلتا وقطع الذكر لقوله
غرة وهذا ناقص وأما قيمتها فصف عشر دية الحرة المسلم خمسون ديناراً ولا يقبل منه
دون هذا القيمة لأنه أدنى مقدار ورد به الشرع في الجنائيات نصف عشر الدية
أرش موضحة هذا الجنين المسلم فان كان الحرة فمأصوبا اعتبر بانيويه وأوجنا عشر
أبيه وعندهم عشر دية أمه أو نصف عشر دية أبيه غرة عدهم بهذا القدر
فان كان جنين محوي فلا يحل غره نصف عشر دية أمه أو ربع دينار وهذا
المقدار لأنه موضع ضرورة هذا إذا كان بين يمين متفقين الدية فان اختلفا
في الدية كالتولد من مجوسي ونصراي ومجوسية فعبد بالاختلاف حال فيه
لمن عبدان دية أجمع سواء ومن فاضل فان عسرا غلاما دية أمه أو أبيه
عنه عشر دية وان كانت مجوسية فصف عشر دية أبيه النصراي لأنه لو تولد من مسلم
وحرة أعشر دية المسلم كمثلها هنا فلما الدية فان كان المجوسيا فلا اعتبار
به حال الحمل ولا ما لحته وان كان النصراي أو المجوسية فعلى قول

لعدما

أحدهما المعتبر ما لم يكن الجنين إنسانا أو إنسانا الاعتبار بأمره لأنه إذا جع
التحرير والتحليل غلب التحريم وعندنا لا فرق بين المجمع في أنه ما حل من الجنين واطل
في جنينه وأما ان كان الجنين عبدا فدية عشر قيمته ان كان ذكرا ودلت عشر قيمته ان
كان أنثى وعندهم نصف عشر قيمة أمه إذا ضرب بطن نصراية ثم أسلمت ثم القت جنينا
ميتا فدان القرية هي نصراية وهو نصراي والمسقاط وهي دية جنينا مسلما أو ضرب
بطن أمه ثم اعتقت ثم القت الجنين فدان القرية وهما مملوكان والمسقاط وهما حران
فالواحد فيه غرة عبد أو أمه قيمتها خمسون ديناراً وعندنا مائة ديناراً لأن
الحماية إذا وقعت مضمونة ثم سرت إلى القبر فان اعتبار الدية بحال الاستقرار فمالو
وطع يدي عبد ثم سرت إلى نفسه ففيه دية حر وذلك لو وطع يدي حر ثم
أسلم ثم سرت إلى نفسه ففيه دية مسلم اعتبارا بحال الاستقرار وان ضرب
بطن حرة ثم أسلم ثم سقطت سقط الضمان لأن هذه الحماية ما وقعت مضمونة
فلا مدع حال الاستقرار وان قطع يدي عبد ثم اعتق ثم اندمل حال الحرية
وجت قيمة العبد اعتبارا بحال الحماية لأنها لم تسر إلى النفس ولا إلى غيرها فلذلك
لم يعتبر بحال الاندما ولأنها إذا اندملت لم يزد شيئا على ما وجب بالحماية وأما
سقطت بطن أمه ما وجب بالحماية فلذلك ان الاعتبار بحال الحماية وليس كذلك
إذا سرت لأنها إذا سرت إذا الضمان فلذلك ان الاعتبار بحال الاستقرار فإذا
تقرر ان الواجب فيه غرة عبد أو أمه أو مائة ديناراً على مذهبنا إذا مات المسلم
الأصلي وأحر الأصل فان السيد من ذلك أقل المهر من عشر قيمة أمه أو الغرة
فان كان عشر قيمة أمه أقل من الدية فليس له إلا عشر قيمة أمه لأن الزيادة
عليها بالعبودية لا يحرته ولا حق لها فيما زاد بآخرة لأنها زيادة في غير ماله وان كانت
دية الجنين أقل من عشر القيمة كان له الدية لأنها ما كان نصيبها بالحق

في
سنة
مضى

قد حنى المعنى على حقه مفضل ولما كان له الذمة اذا قطع رجل من عبدته اعتوى
 سرى الى نفسه فمات وجنت له اعباء احوال الاسفار وبلون للسداد والاعراض
 قيمة العبد والذمة على ما فصلناه ومنى كان عسر القيمة اقل من ان له عسر القيمة ومما
 فصل بلون لو ارث الحبيب اخ او جت له ذمة في الحبيب عندنا او الغرة عندهم فان ذلك
 العاقلة ان كان غطار وان كان غطار او غطار او غطار او غطار او غطار او غطار او غطار
 على كل حال لما رآه المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه واله قضى الحبيب غرة عدا
 امة على عصبه العاقل لان الحسابة على الحبيب بلون لخطا عندهم او شبه العبد
 فاما العبد المحض فلا يصور فخطا ان يرمى طار ارفع على بطها والعبد لا يتصور
 لان العبد ما كان على قدره عامدا في فعله وفي حجب لا يتصور ان العبد ذلك
 لما لا يتحقق الحبيب فان كبر بطها قد يكون بالحسين وبالرحم وبالعلة واذا احمل الامر
 خرج من ان يكون عدا محضا فثبت انه شبه العبد فاذا ثبت ذلك ثبت انه على العاقلة
 عندهم لانها ذمة نفس وان لم يكن ذمة كاملة لان ما كان ذمة نفس حمله وان لم يكن
 ذمة كاملة كذمة المرأة وذمة اليهودي والصرا في المحوسى ومحملا في تلك سنين كالأمة
 وقال آخرون يعقل منها في اول السنة تلك الكاملة وعلى هذا ذمة الغرة يعقلها في
 سنة او تلك سنين على القولين وعندنا سنها في تلك سنين اذا القى امرأة حينا فادعت
 ان هذا صرنا على بطها فالقصة من ضربها فاننا فالقول قوله لان الاصل انه ما
 صرنا فان اعترف بالضرر وان كان هذا اسقطته وقال التقطته او استعارة
 فالقول ايضا قوله لانه محال لم تعد رعاها اقامة البيت والاصل براءة ذمته
 فاما ان اعترف بالضرر واعتزى بالاسقاط ثم اخلفا فعالت اسقطته من الحرب
 وانكر وقال من غير انظر فان اسقطته بعقب الضرب فالقول قولها وعليه
 الصمان لان الطاهر انه سقط من ضربه وان اسقطته بعد الضرب بايام ملن ان يكون

انما ذمة من غير الضرب فان كان معها بئنه انما لم يزل ذمة وجعة متاملة من
 الضرب حتى سقط فعليه الصمان وان لم يزل بئنه فالقول قوله لانه محتمل ان يكون
 الاسقاط من الضرب من غيره والاصل براءة ذمته هذا اذا القته ميتا وهذا
 ان القته حيا ثم مات ان كان الاسقاط عصب الضرب والموت عند الاسقاط فعليه
 الصمان لان الطاهر انه من ضربه وبلون الواجب فيه الذمة كاملة وان مات بعد
 ايام فان كان معها بئنه تشهد ان لم يزل منها وجعا متاملا من حين وضعه الى
 ان مات فعليه الصمان وان لم يزل لها بئنه فالقول قوله لان الاصل براءة ذمته اذا
 قطع رجل انسان ثم مات ثم اختلف الجاني وولى الميت فقال الولي مات من القطع
 وانما الجاني نظر فان مات عصب القطع فالقول قول الولي وان مات بعد مدة ينزل
 الجراح في مثله فان كان مع الولي بئنه انه لم يزل ضما من الجناية حتى مات فعلى الجاني
 الصمان وان لم يزل له بئنه فالقول قول الجاني لانه محتمل ان يكون مرسا به القطع
 مات بمحمل ان يكون من شيء محدد غير القطع والاصل براءة ذمته اذا ضرب نظر
 امرأة والقى جنينا حيا املا فان استهل اى صاح وصرخ ثم مات فعليه الذمة
 كاملة ان كان ذرا وان كان اثني فدينها عندنا في ماله وعندهم على العاقلة والكفارة
 في ماله بلا خلا وفي وجوب الذمة كاملة اجماع واما ان لم يستهل نظر فان كان
 فيه حيوة مثل ان تنفس او شرب اللبن فالحكم فيه كالمستهل عندنا وعند جماعة
 وقال بعضهم فيه الغرة ولا يجب فيه الذمة كاملة فاذا ثبت هذا فان استهل او
 تحقق حيوته او مات عصب الاسقاط فالحكم على ما مضى وان مضت هذه ثم مات
 لم اختلف وارثه والجاني فقال الوارث مات من جنائلك وانما الجاني نظر فان
 كان مع الوارث بئنه انه لم يزل منها وجعا متاملا حتى مات فالقول قول الوارث
 وان لم يزل له بئنه فالقول قول الجاني لان الامر محتمل والاصل براءة ذمته

وسئل هاهنا من البينة ما يسئل على الولادة شاهداً وشاهداً وامرأتان
 او اربع نسوة وقال بعضهم لا يسئل الا قول رجل وامرأتين صحح عندنا هذا اذا خرج
 وفيه جوة وامرأتان خرج صحح ولم يسمع له نفس فعدا ميتة قد صحح التي من
 غيره الا ان يخرج احد قطعة من لحم فصغر هاتين ثم ارسلها احلجت فكذلك هذا
 المولود قد خرج من مهران ميتاً فصحح صبي فاحتمل ان يكون اختلاجه ذلك
 لما لم يمت حتى فلا يوجب فيه الدية بالشك فاذا ثبت فيه الدية الداملة اذا استهل
 او الغرة اذا لم يعلم حيوة فقد فرغ على هذين الموضوعين فقبل اذا لفت جنباً ومات
 واختلفت ارضه واجابى فقال الوارث استهل ثم مات ففيه كمال الدية وقال الجاني
 ما استهل وليس فيه غير الغرة فالقول قول الجاني لان اصله ما استهل والاصل براءة
 دميته فان اعترف الجاني بذلك وجبت الدية دامة تكون ماله عدداً وعدهم يكون على
 عاقلة منها بقدر الغرة حمسون ديناراً والباقي عليه لان العاقلة لا يعقل اعترافاً
 فان اختلفا ذلك واقام الجاني البينة انه خرج ميتاً واقام الوارث البينة انه استهل
 قدمنا بينة الوارث لا تفردت بزيادة خفيت على غيره اجابى مما قلنا اذا مات وحلف
 ولدين مسلماً ونصراً فاقام المسلم البينة انه مات نصراً كانت بينة المسلم اولى
 لا تشهد بزيادة وهو طروث الاسلام فيه فان ضرب بطنها فالت جنباً فان لفتها ميتة
 كان على عاقلة الضارب غرتان وقاربان ماله سواء كانا ذكرين او اثنتين او احدهما
 ذكراً والآخر اثني وعلى ما تناه من مذهبنا يلزمه في ماله دية جنبين ان كانا ذكرين
 فيما ينادي به واثنا اثنين فدية وان كان ذكراً واثني فدية وحمسون لاني المرائي
 عندنا عشر دية في نفسه دون غيره وبلغه القاربان في ماله ايضاً وان خرجا
 خبيراً ثم ماتا في الحال فان كانا ذكرين فعليه دينار دامة او قاربان ماله
 وعدهم قاربان على العاقلة وان كانتا اثنتين كان عليه عدداً وعدهم على عاقلة

في
 القاربان

نها
 نظرت

دنيا امرأتين وفي ماله قاربان وان كان احدهما ذكراً والآخر اثني كان على عاقلة اوبي
 ماله عندنا دية الدار دامة ودية المني والقاربان ماله وان خرج احدهما
 حياً والآخر ميتاً فان كانا ذكرين ففي الذي خرج حياً ثم مات دية دامة وفي الذي
 خرج ميتاً دية الجنبين عشر دية لو كان حياً والغرة عندهم والجمع عندنا في ماله
 وعدهم على العاقلة وفي مال الضارب قاربان وان كان احدهما ذكراً والآخر اثني
 فان اتفقا على ان الذكر خرج حياً ثم مات والميت خرج ميتة ففي الدار الدية
 دامة وفي المني دية الجنبين وبلغ ما من ذلناه عندنا في ماله وعدهم على العاقلة
 والقاربان على الضارب فان كانتا لصد من هذا فان اتفقا على ان الذي خرج حياً
 ثم مات هو المني والذي خرج ميتاً هو الدار وجبت دية امرأة دامة والغرة والقاربان
 على ما مضى ذكره من اكلوا فان اختلفا فقال الوارث الذي خرج حياً ثم مات هو
 الذكر والذي خرج ميتاً هو المني وخالف الضارب ذلك فان كان مع الوارث
 بينة حلتها بدار دامة ودية الجنبين عن المني وان لم يكن معه بينة كان القول
 قول الجاني لان اصل الحياة والاصل براءة دميته الضارب ودمته عاقلة عما
 زاد على الغرة فاذا اختلف حكمنا على الضارب دية امرأة ودية جنبين والذكر
 وان اعترف الجاني فقال الذي خرج حياً ثم مات هو الدار وفيه الدية دامة والميت
 خرج ميتة ففي الغرة واندرت عاقلة ذلك وقال للذي خرج حياً هو المني
 والذي خرج ميتاً هو الذكر ولم يكن مع الوارث بينة فان الضرب خطأ محضاً
 عندنا كان القول قولهم مع ايمانهم فاذا اخطوا لم يحتسب عليهم الدية لادمة المني
 وغرة في الذكر وجبت على الجاني بنية الدية التي اعترف بها وانكرها العاقلة
 لان العاقلة لا تعقل الاعتراف اذا ضرب بطن امرأة فالت جنباً
 حياً من بعش مثله وهو اذا كان له ستة اشهر فصاعداً فاذا اخرج هذا الجنب

بية ذمه

سم مات في الحال ففهم الدية كاجله فان كان خطاء على العاقلة والفقارة في مثاله
 لما قدر تحقيقا حيوة عقب الضرب في الظاهر انه مات من الضرب كما نقول في ضرب
 رجلا فمات عقب الضرب وجب على الضارب المقود لان الظاهر انه مات من ضرب
 واذا كان الجنب جيا للثة لا يعيش مثله وهو اذا كان له اقل من سنة اشهر ثم مات
 عقب السقوط فان فيه الدية كاجله كالي فلما سوا الاوراق بينهما عندنا وعند
 الاخر وقال بعضهم فيه الغرة والمأول هو الصحيح لانا تحقيقا حيوة عقب
 الضرب انه مات من ضربته لو لم يضرب وتماضي وعاش فهو كما لو كان له سنة
 اشهر ان اذا القت من الضرب جينا جيتا ثم قتل اخر ففهم مسلمان ان كان فيه حوة
 مسفرة يعيش اليوم واليومين ففهمه الاخر فعليه الفاضل ان كان عمدا وان كان
 خطاء فالدية على العاقلة والفقارة في مثاله في كالحق والضارب لا شيء عليه غير
 التعزير لان الم لا يضمن بالمال لما فيه حوة مسفرة ودان حرمة حرمة
 المذبح فاما الماويل فابل عليه الدية والفقارة والثاني جان لما كان عليه وعليه التعزير
 فان خرج جيا ففهمه فابل قبل العلم بان الحوة مسفرة او غير مسفرة فلا قود
 عليه لانا لا يحقق استقرار الحوة لكن انوجب فيه الدية ان كان خطاء محققه
 وان كان عمدا مغلظة اذا ضرب بطنها فالقت بدماء ومات ولم يخرج الجنب فيها
 الدية اللاملة وفي الجنب الغرة لانها اذا القت بدماء ان الظاهر انه جني عليه فابان
 بدمه ومات من ذلك فابان فيه الغرة وهذا ان القتيدين واربع ايد او اسن
 لانه محتمل ان يكون الجنب واحدا فانه قد تلحق هذرا وحتمل ان يكون لاجنه فاذا
 احتمل الامر في الاصل براه دقته فلا يوجب عليه الاثمان جيب واحد وان
 ضرب بطنها فالقت بدماء ثم القت بعدها الجنب لم يخل من احد امرين اما انزاله
 ضمه منالمة حتى القته ففهمه ثل مسائل ان القته ميتا ففهمه الغرة يدخل

في

الخطا

الحق
خلق

الدين

المذبح ففهم الدية كاجله فان كان خطاء على العاقلة والفقارة في مثاله
 لما قدر تحقيقا حيوة عقب الضرب في الظاهر انه مات من الضرب كما نقول في ضرب
 رجلا فمات عقب الضرب وجب على الضارب المقود لان الظاهر انه مات من ضرب
 واذا كان الجنب جيا للثة لا يعيش مثله وهو اذا كان له اقل من سنة اشهر ثم مات
 عقب السقوط فان فيه الدية كاجله كالي فلما سوا الاوراق بينهما عندنا وعند
 الاخر وقال بعضهم فيه الغرة والمأول هو الصحيح لانا تحقيقا حيوة عقب
 الضرب انه مات من ضربته لو لم يضرب وتماضي وعاش فهو كما لو كان له سنة
 اشهر ان اذا القت من الضرب جينا جيتا ثم قتل اخر ففهم مسلمان ان كان فيه حوة
 مسفرة يعيش اليوم واليومين ففهمه الاخر فعليه الفاضل ان كان عمدا وان كان
 خطاء فالدية على العاقلة والفقارة في مثاله في كالحق والضارب لا شيء عليه غير
 التعزير لان الم لا يضمن بالمال لما فيه حوة مسفرة ودان حرمة حرمة
 المذبح فاما الماويل فابل عليه الدية والفقارة والثاني جان لما كان عليه وعليه التعزير
 فان خرج جيا ففهمه فابل قبل العلم بان الحوة مسفرة او غير مسفرة فلا قود
 عليه لانا لا يحقق استقرار الحوة لكن انوجب فيه الدية ان كان خطاء محققه
 وان كان عمدا مغلظة اذا ضرب بطنها فالقت بدماء ومات ولم يخرج الجنب فيها
 الدية اللاملة وفي الجنب الغرة لانها اذا القت بدماء ان الظاهر انه جني عليه فابان
 بدمه ومات من ذلك فابان فيه الغرة وهذا ان القتيدين واربع ايد او اسن
 لانه محتمل ان يكون الجنب واحدا فانه قد تلحق هذرا وحتمل ان يكون لاجنه فاذا
 احتمل الامر في الاصل براه دقته فلا يوجب عليه الاثمان جيب واحد وان
 ضرب بطنها فالقت بدماء ثم القت بعدها الجنب لم يخل من احد امرين اما انزاله
 ضمه منالمة حتى القته ففهمه ثل مسائل ان القته ميتا ففهمه الغرة يدخل

في

الحق
خلق

الدين

حبس الضرب اذا ضرب بطل امه فالت حسانا مملوكا فقيه عشرين امه وكل
 كان او اتى وعده قوم اعتره بامه مثل حبس الحرة وهو الذي رواه اصحابنا وقال
 قوم فيه عشرين امه ان كان اتى وان كان دراهم نصف عشرين كحبس الحر فالواجب الحبس
 لا حلف كرا حان او اتى والواجب حبس امه حلف بالدورته والاموية فقد عتبه
 في الذكر دون ما يجب الامني وهو اذا انفك القيمان فحانت فيه كل واحد منهما عشر
 دينار او اقل من الامني دينار عشرين امه وفي الذكر دينار واحد نصف عشرين امه
 اذا خرج حيا ثم مات اعتره قيمته بلا خلاف فمن قال بعشر قيمه امه فمضى
 بعشر قيمه قال بعشر ذلك يوم الضرب قال بعضهم بعشر قيمه يوم الاسقاط ولو لم
 اقوى فان ضرب بطل صدره او معة نصفه عندهم او مائة او امه ولد فالت
 حينا فقيه عشرين امه لانه حبس مملوك وان وطى امه بشبهة بعقد هازو
 احرة فاجلها فالولد حر لا عتاده انه حر وان وضعت حيا فعليه قيمته يوم
 وضعت حيا فان قتله فاقبل بعد هذا فعليه القودان ان عدا وان كان حيا او
 شبه العتد فحال الدية فان اجلها الواطى بحر فضرب رجل بطنها فالت حينا
 فقيه دية الحبس حر لانه حبس حر يخرج مائة مائة وثلون عشرين امه لو كانت
 حرة وثلون هذه الدية على انجابي للواطى فانه ابوه اذا لم يلد له وارث سواء واما
 ابوه فعليه لسيد الامه في الحبس عشرين امه لو خرج مائة من الضرب كان هذا
 له على المضارب فاذا عتق بسببه فقد حال بين سيدها وبين هذا القدر فالزم
 هذا لسيد الامه وثلون لسيد الامه على الواطى عشرين امه والواطى على انجابي
 الغرة واخذ السيد من الواطى عشرين القيمة وان كانت الغرة المراد كان الفضل للواطى
 لانه ابوه وان كانت الغرة اوله على الواطى تمام عشرين القيمة لسيدها اذا جنى
 نصيبه فالت حينا مائة امه غرة عتبه قيمته عشرين امه وعدها عشر

منه او امه
 هذا فانما هو العتق والعتق
 فالت حينا مائة امه

دية امه

حبة امه فان طالت امه هذا الحبس مسلم لما في حلت به من مسلم بالانما لم يلقى الى قولها
 العلم المسلم ان كان قد فعل هذا فلا يحس بالنسب به بالزنا فان قالت ما زنا لك الله اعاني
 في شهادته فالولد مسلم نظرت العاقلة وانجابي فان انكر ذلك فالقول قول العاقلة
 وانجابي معامع اليمن على العلم بعلم ان هذا وطهر لها ما بين على النقي على فعل الغير
 فاذا اختلفوا فعلى العاقلة غرة حبس نهر ان اعترفت العاقلة وانجابي معابد لك فليتها
 دية حبس مسلم وهذا لو اعترف للعاقلة وعدها فان اعترف انجابي بدليل ان العاقلة
 حلفت ان علمه غرة حبس ذمى قيمته فمعه عشرين امه فان الفصل الى غرة هي
 في حبس الحر المسلم على انجابي لانه قد اعترف بذلك والعاقلة لا عقل اعترافا اذا وطى
 مسلم وذمى ذمته في طهر واحد فالت بوليد من كل واحد منهما فضرط
 رجل فالت حينا مائة امه المضارب للقارة لانه لم يخلوا ان يكون مسلما او ذميا
 وانما كان فعليه للقارة واما الصان الذي يوجب الحيا لدية حبس ذميه عشر
 عشرين امه لانه يحمل ان يكون حيا ويحمل ان يكون مسلما فوجب عليه الاقل ان لا يخل
 براءة ذمته ثم ينظر فيه فان الجاني الذي قد اسوفى الحق من انجابي فالت حينا بالمسلم
 استوفى من انجابي تمام دية حبس حر مسلم اذا كانت بجارة بين شر يكتسب محملات
 فضرط انسان بطنها فالت حينا مائة امه فان كان حيا فعليه للقارة وضمان الحبس
 عشرين امه لانه يكون ذلك للسيد من انجابي لانه ان كان المضارب حيا فليكن
 فعليه للقارة لانه لو كان الجاني حيا لكان عليه للقارة فاما ضمان الحبس فما قبل
 نصيب نفسه ساو ط لانه لا يضمن لنفسه ملك نفسه وعليه ضمان نصيب شريكه
 نصف عشرين امه هذا اذا لم يعن احد الشريكين نصيبه منها فاما ان حملت كل
 عم صريحا او الشريك بطنها اعن احد الشريكين نصيبه منها بعد الضرب ثم اسقط
 الحبس مائة بعد العتق لم يحل للمعتق من احد امرين اما ان يكون هو الضارب او غير

نوحه

فان كان المعق نصيبه هو الضارب لم يخل من حرام من اما ان يكون هو المعق او معسر
فان كان معسرا اعتق نصيبه منها ومن يحمل ان يحمل اذا اعتقت سري المعق الى
الجملة فاذا اعتق نصفا سري الى نصف جملة واستقر الرق نصيب شره منها
ومن جملة فعلي الضارب المقارة واما الجيز فقد وضعه ونصفه مملوك وصفه
حر فاما النصف المملوك فعليه ضمانه لشركه وهو نصف عرقية الامم واما النصف الحر
ففيه نصف العزة باعتبار احوال الاستمرار ولمن يكون هذا النصف متى على من نصفه
حر اذا اكتسب مالا بما فيه من الحرية ثم مات فهل يورث عنه ام لا قال قوم يورث
عنه ويكون للسيد الذي ملك نصفه لانه ناقص بما فيه من الرق فاذا لم يورث كان
ان حق الناس ما خلفه سيده الذي ملك نصفه وقال حرون يورث عنه لانه
مال ملكه بما حرته فوجبت يورث عنه وقال بعضهم لمن ما خلفه لبس المال فاذا
تت هذا ان النصف من العزة بمنزلة مال خلفه هذا الجيز بما فيه من الحرية قال
يكون لسيد الذي ملك نصفه ان نصفا العزة له على الضارب ومن قال يورث عنه وب
هذا النصف من العزة فاما امته فلا يورث منه شيئا لنصفها مملوك يورثها بعد
فان لم يكن له وارث مناسب لم يكن لسيد الذي اعتقه شيئا من لانه فاني يكون ذلك
لعصبة مولاة الذي اعتق وان لم يكن له عصبة فليتب مال المسلمين وعلى قول بعضهم
يكون لبس المال بخل حال هذا اذا كان المعق معسرا فاما ان كان مؤسرا اعتق نصيبه
منها ومن جيزها وسري المعق الى نصيب شره منها ومن جيزها ومتى سري كل فيه
تلك احوال احدها اعتق نصف سريه باللفظ الثاني باللفظ ودفع القيمة والمال
مراعي فان دفع القيمة تبين انه عتق باللفظ وان لم يدفع فنصف شره على
الرق ومن قال انعتق باللفظ ودفع القيمة او قال مراعي فلم يدفع القيمة حتى اسقطه
فقد اسقطه ميتا ونصفه حر فيكون حكمه كما لو كان المعق معسرا حرا حر

امه



رحم

وقد نصي له اذا كان ميتا ميتا ونصفه حر فلهذا اذا نافي الجسم سواء
ومن قال انعتق باللفظ او قال مراعي فدفع القيمة قبل ان تسقط ثم اسقطه حرا
ميتا فعلى الضارب المعق نصف قيمة الامم بغير جيزها فيه لان الجيز يتبع امته
لما بدل كما لو ناعها حاملا فان جيزها يتبعها واما الجيز فيه دية حين حر وهو
العزة وانما يورث كل ما كان له حر يكون لأمه منها الثلث ان لم يكن له اخوة لانها
حره حين وضعته والباقي للاب فان لم يكن ردد عندنا على الامم وعندهم لورثته فان
لم يكن له ورثة لم يرث مولاة الذي اعتق شيئا من امته فاني فان لم يولاه عصبة كان
لهم والمال بلسان هذا اذا كان المعق هو الضارب فاما ان كان المعق هو الذي
لم يضرب لم يخل ايضا من حرام من اما ان يكون معسرا او مؤسرا فان كان معسرا اعتق
نصيبه من الجيز ومنها واستقر الرق نصيب شره منها ومن جيزها فعلى الضارب
المقارة وقد اسقطه ميتا ونصفه حر فاما نصيب الضارب فقد رتبته مملوك
له واما نصيب المعق فقد صار حرا وبه نصف العزة ولمن يكون هذا النصف فمن
قال لسيد الذي لم يعق والذي لم يعق هو الضارب فلا ضمان عليه لانه لو لم يضرنا
انصر واليه فاذا كان ضاربا لم يضر لانه لو ضمن ضمن لنفسه واما عا د هذا الحق اليه
لانه ليس بميراث فاما هو حق ملك الفل لا عنده ومن قال يكون نصف العزة موروثة
لم يرث امته شيئا لان نصفا روق فيكون لغير امه من ورثته فان لم يكن له وارث مناسب
فلمولاه الذي اعتق لانه ليس بقابل فان لم يكن هناك مولي ولا عصبة مولي فليتب المال
هذا اذا كان المعق معسرا فاما اذا كان مؤسرا سري الى نصيب شره منها ومن
جيزها فمراعي سري باللفظ ودفع القيمة او قال مراعي فلم يدفع القيمة حتى
اسقطت فقد اسقطت ميتا ونصفه حر فيكون حكمه كما لو كان المعق معسرا وقد
مضى ومن قال انعتق باللفظ او اعني فدفع القيمة ثم اعتقه ميتا فعلى المعق نصف قيمة

في الامم

ونصفه

للمامة للضارب سبعة الجنيهات فاقه فاما الحسين فبقيت الغرة على الضارب فلو ان الغرة
 عليه فله نصف حجة المات وهذه الغرة كلها تورت فلامه الملك والمات فلو ان الغرة
 فان لم يكن وارث مناسب فلو ان الذي اغتفله لانه ليس فاني فان لم يكن غصنه فحصة
 موله والمات فلو ان غدا لاله للام

باب القسامة

القسامة عند الفقهاء كثر اليمين والقسامة من القسم وشبه قسامة للكثير اليمين فيها
 وقال اهل اللغة القسامة عبارة عن كمال الفرس من اولى الماء المقول فغير بالمصدر عنهم
 واقيم المصدر رخصهم فقال اقسام القسامة فاما ان كانت قسامة من القسامة
 الذي هو اليمين اذا ادعى الرجل دما على قوم لم يخل من اجد امر ما ان يكون معه ما
 يدل على صدق ما يدعيه او لا يكون فان لم يكن معه ذلك فالقول قول المدعي عليه
 مع يمينه فان حلفه بري وان لم يحلف ردنا اليمين على المدعي فحلف ويستحق ما ادعى
 ان كان قتلا عمدا استحق القود وان كان غير عمدا استحق الدية ولا فصل بين هذا وبين
 سائر الدعاوى الا في صفة اليمين فان المدعي اذا ادعى قتلا ودما هل يخلط الاما
 فيه ام لا قال اهل حرون يخلط وسمى باللام فيه وان كان معه ما يدل على دعواه
 وبشهادة القلب بصدق ما يدعيه وهذا يسمى ثامنا مثل ان شهد معه شاهد واحد
 او وجد القليل بنية والقليل طري الدم جاز وما القريب منه رجل معه سكين
 دم والرجل والرجل ملوث بالدم او وجد في قرية لم يدعها غير اهلها فالظاهر ان اهلها
 قتلوه وان كان غلظهم غيرهم نظارا ويغارهم لئلا فان وجد القليل نهارا فالا لوث
 وان وجد ليلا فالظاهر ان اهل القرية قتلوه وجميع المحلة الطارفة من البلد وحلم
 القرية واحد وهذا هو وحده اير فيها قوم فداجنوا على امر طعام او غيره فوجد
 فليس بهم وهذا لوث فالظاهر انهم قتلوه فحي كان مع المدعي لوث فالقول قوله

اسماء

ما يخلط واما

بل ان من

مدعى عليه وان كان حلف على قتل عمر محض عندنا بقاد
 المدعي عليه وقال قوم لا نقاد وفيه خلاف وقال قوم لا حكم باللوث ولا اعد
 ولا ارأيه ولا اجعل اليمين بحسبه المدعي فاذا وجد قسيلة فريه لا يحل لهم غيرهم
 وادعى عليهم الدرم كان عليهم حسون حلا من صالح القرية فحلفوا ما قتلوه وان كان
 اقل من حسون حلا كانت اليمين عليهم بالحصة وان كانوا خمسة حلف كل واحد عشر امان
 واذا كان واحدا حلف حسون فاذا حلفوا وجبت الدية على باقي الحطة ان كان
 موجودا وعلى سائر القرية ان كان مفقودا او قال بعض اصحاب هذا القول على سائر
 بل جاز ان كان وحدة المسجرا بجامع حلف حسون حلا من اهل المسجد حسون حلا
 فاذا حلفوا كانت الدية عليهم لان الدار قد صارت لهم ومذ هبنا ان اليمين وجهه
 المدعي لئن حلف حسون حلا من اولياء المقول حسون حلا ان المدعى عليه قتله
 فان نقصوا كثر عليهم من الايمان ما يكون حسون حلا فان لم يكن الا واحد حلف حسون
 حلا واستحق القود ان حلف على عمرو ان حلف حلف من المدعي عليهم حسون
 رجلا حسون حلا فان نقصوا حلفوا حسون حلا بالدار وان كان المدعي عليه واحدا
 حلف حسون حلا فاذا حلف بري عن ذلك داس الدية على القرية والمحلة التي وجد
 بها فاما ان وجد بجامع او في شارع عظيم فدية على بيت لما ان قتل الخطا
 فيه خمس وعشرون مائة على شرح غير العمد سوا ومدات حرام من الفقهاء افرق
 فاذا ثبت ان المدة بيمين المدعي لم يخل الدعوى من ثلثة احوال اما ان يكون قتل
 خطا او عمدا خطا او عمدا محض فان كان خطا محضا نظرت فان كان اللوث
 حلف حسون واحدة مع يمينه واستحق الدية لانه اثبات ما ثبت شاهد واليمين
 فان كان اللوث غير الشاهد حلف مع اللوث عندنا خمسة وعشرين مائة وعند حسون
 حسون وحسب الدية على العاقلة وان كان عمدا خطا حلف مع الشاهد حسون واحدا

بيمين

ومع عدم الشاهد خمساً وعشرين عاماً أو خمسين عاماً وبنيت مدينة معلطة
 عدداً في مال المدعى عليه وعددهم في الحاقلة وان كان المدعى غير صاحب
 القود حلف المدعى بحسن عناية اللوث سواء كان اللوث شاهداً أو غير شاهد فإذا
 حلف ثبت عليه فلو عدل بوجوب القود فإذا ثبت هذا عليه فلو المخلوق عليه عدداً
 وعند جماعة وقال بعضهم بغيره إذا حلف الولي قضى له بالدية المغلطة حالة
 مال لقابل من وجب الدية قال الدية مغلطة حاله في مال لقابل ومن قال
 بوجوب القود بغيره فان كان المخلوق عليه واحداً فلو لم يدر على جماعة
 فذلك يعلون به غير ان على مدعيه ان يردون فاضل الدية وقال بعضهم باستلوا
 لمن يحار الولي واحداً منهم ففصله به هذا عدداً كحور للولي ان يجعله عريان على
 الباين ان يردوا على اولياء المقتول الثاني ما يخصهم من الدية واما صورة اللوث
 فالاصل فيه قصه المصاير وقيل عبد الله بن سهل بن خبيرة والسيل الذي قضى فيه رسول
 الله صلى الله عليه وآله هو ان خير ذات دار او دية محضة لا تخطم غيرهم كانت
 الحدوة بينهم وبين الانصار ظاهرة لان الانصار كانوا مع النبي عليه السلام لما
 فتحها فقتلوهم وسبواهم فاجتمع امران عدواً ومعرفة وانفراد اليهود بالقرية
 وخرج عبد الله بن سهل بعد الغزاة فوجد قبلاً قبل الليل وقيل بعد المغرب
 فخلع ظن ذلك من عرف الصورة ان بعض اليهود قتله فاذا ثبت هذا محكم غيرهم
 حكمهم فمضى ان مع المدعى ما يغلب على الظن صدق ما يدعيه من هذه ظاهرة
 او غيرها فهو لو ثبت ذلك اذا كان البلد صغيراً ينفرد به اهله او دياره
 مسفرة وكانت محلة من محال البلد بعصر طرافه هذه الصورة او حلة
 من حلال العرب هذه الصورة فمضى دخل اليهم من بينه وبينهم عدواً فوجد قبلاً
 قبلاً بينهم فهدره وسواء لا يختلفان فيه ومتى عدم الشرطان واحداً

لا لكان

فلا يكون مثل ان وجد قبلاً في قرية لا يعرفها اهلاً او كانت مسطرة
 ولا عدواً بينهم وبين القبيل فلا يوثق او كانت منفردة لا تخطم غيرهم لئلا يعدوا
 بينهم او كانت هناك عدواً والقرية مسطرة فلا يوثق لان جواز ان يفتله القرية
 كجواز ان يفتله غيرهم بطل اللوث فاما اذا اجتمع قوم في بيت او حجرة او دار
 او سنان ودعوة او مشاورة او سبقت فواعظ بينهم كان هذا الواسع
 كان بينه وبين القوم عدواً او عدواً منهم والفرق بين الدار والقرية ان الدار
 احدها بادن صاحبها وليس ذلك القرية المسطرة لانه يدخلها كل احد فلا حظ ذلك
 لم يكن لو توافي القرية وكان له ثا في الدار فاما ان وجد قبلاً في صحراء او القبل طري والدم
 حار وهذا رجل بالقرية منه ملوث بالدم ومعه سكين ملوثة بالدم وليس المالك
 سواءهما ولا اثر فهو لو ثبت عليه وان كان في المكان غيرهما المسبوع والذبيح والوحش الذي
 يفتل الانسان ويرى رجل آخر بعدواً او لياً والاثار ان يشاهد الدم مرسى في غير
 طريق هذا الموجود معه ويحجر هذا قبل ذلك بطل اللوث وجوه لان هذه الاشياء
 احدها شدة واستدراك في قلبه فلم يغلب الظن ان هذا قتله اذا وقع قتال بين طائفتين
 لاهل العدة والبعث او قال فيه بين طائفتين فوجد هناك قبلاً بين احدي الطائفتين
 لم يدرى من قتله بغيره فان اختلفا فقال بينهم والتحت احترق ثم تفرقوا عن قبيل
 كان اللوث على غير طائفة وان كان الصقان متفرقاً وكان ما بينهما قريباً يصل
 اليهما والسباب من ذلك احدهما الى الآخر فوجد قبلاً احداً الصفيق واللوث على
 غير طائفة وان لم يكن بينهم رعي بالسهايم ولا اختلاط بالقبائل فلا يصل بين
 يتقارب الصقان او يتباعداً فاذا وجد قبلاً في احد الصفيق واللوث على اهل صفة
 وهذه صورة طلحة وحدث قبلاً بينه وبينه عدواً فوجد قبلاً
 في موضع ونضاهوا المعنى الطواف والصلوة وعند دخول المسجد والركعة

او عند سائر موضع لا خد الماء او فطرة او نجس لوانا عليهم السلام على الطهر
 انهم قتلوه وروى اصحابنا في مثل هذا ان دينة على سبيل ما شور الموت
 ما لقول شطرنجيه فان كان مع المدعي شاهد عدل كان هذا لو ان ادعى عليه خطأ
 او عمدا خطأ حلف صفة عينا واحدة واستحق الدية لان هذه دعوى مال والمال
 ثبت بالشاهد واليمين وان كان القتل عمدا محضاً ثبت هذا القتل بالقسامة وهي سب
 القود على ما مضى من الخلق عندنا ثبت وعندهم لا يثبت ما ان لم يكن المخبر عدلاً لم يخل
 من احرام ان يلوون من لقوله حكم به الشرع او لا حكم لقوله فان كان لقوله حكم به الشرع
 فالعبد والنساء فان اجازهم في الدين مقبولة والنساء في القتل يعقل نظر فان
 استطابفة من نواحي مفرقة ولم يكن هذا عن اجماع يقع به الواطو على ما خبروا
 به ودل واحد منهم لقول قد قتل فلان فلانا وهذا لو ان ادعى عليه في الخبر
 عليه وقع الحبر منهم على وجه محدد عن الواطو على غلب الظن صدق قولهم فان لو ان هذا
 اذ لم يبلغوا حداً يوجب خبرهم العلم فان بلغوا ذلك خرج عن حد غلبة الظن واما
 ان كانوا احلهم لقولهم في المشرع ما لصيان والفقار فاقبلوا متفرقين من دلالة
 على ما صورناه في المسئلة قبلنا قال قوم لا يلوون لو ان ادعى عليه في المشرع
 وقال آخرون وهو المصحح عندهم انه لو ان ادعى عليه في المشرع فاتهم اثوابه مفرق
 من غير اجماع ولا نواطوء فان هذا الامر من تفرق جماعة عن قبيل وعندنا ان كان
 هو كما بلغوا حداً النواير ولا يجوز منهم التواطوء ولا اتفاق الكذب فان خبرهم
 يوجب العلم ويخرج عن باب الظن فاما ان لم يبلغوا حداً فلا حكم لقولهم اصلاً
 ومتى حصل اللوث على جماعة مثل ان وجدوا القتل مريباً ومحملة او داروا
 لو ان نظر فان عن لولي واحد منهم فقال هذا قتل فلان ان يسمي عليه وهذا
 لو ادعى على جماعة يتأني منهم القتل فان ادعى على جماعة لا يلوون

في قدر

في قول واحد من ان ادعى على اهل بئر ادفعوا لفلان فلووه وحوه هذا قلنا هذا
 محال لا يسمع منك فان جعلنا عدلهم من الماسر ان قبله ولا فان عرف بالمتي
 عليه التسليم قال حلف تحسون منهم على رجل منهم مدفع رمية واما قصده عليه التسليم
 ان يترا القتل لا دعوى الا على من يصح منه قتل كالا واحد وما في معناه فدل على
 ما قلناه كل موضع حصل الموت على ما قصده فلول ان يسمي سوا ذلك بالقتل القتل
 او لم يكن اثر القتل وقال قوم ان كان به اثر القتل مثل هذا ان لم يكن اثر فلا قسامة
 بلي ان كان قد جرح الدم من القود فلا قسامة لانه مخرج من خوق ويطهر من غير قتل فان
 خرج من ادبه وهذا مقبول لانه لا يخرج من ادبه الا بحق شديد وسبب عظيم
 مخرج من ادبه وهذا قوي اذا وجد قتل دار حوم واللوث على من كان في جوف
 الدار فان ادعى القتل على واحد منهم فانه قال مالك الدار والقول قوله انه ما كان
 في الدار ولم يكن للولي ان يسمي عليه حتى يثبت انه كان مع القوم في الدار اما ما عرفت
 بالبتة لان اللوث دليل على من كان في الدار وليس دليل على انه كان في الدار فلو ان القول
 المبيح مع عيبه فان حلف يدعي ان لم يحلف حلف لولي انه كان في الدار فاذا استكوه
 فيها فله ان يسمي عليه وهذا قلنا اذا اثبت امره بولدها فالتزم وجهها هذا منك والقول
 قوله اما ان يسمي البتة انما ولدته فاذا قامت البتة ثبتت الا لم يثبت ان الفرس
 ملحق به النسب في الفرس لانه لا يولد له فان اقامت البتة انما ولدته لحق بالفرس
 ان يسمي باللعان وان لم يكن ببتة وحلف انما ولدته استفي بغير لعان فدد ان اقام
 اللوث واصنافه وقال بعضهم لا لو ان ادعى عليه شاهد عدل مع المدعي فاما
 ما عداه من الدار والفرية فلا قال ان يقول الرجل عند وفاته دعي عند فلان
 معناه قاتلي فلان فهذا لو ان ادعى عليه فالا لو ان ادعى عليه فالا لو ان ادعى عليه فالا
 واذا ادعى عليه فالا لو ان ادعى عليه فالا لو ان ادعى عليه فالا لو ان ادعى عليه فالا
 او لم يشاهد او شاهد هو موضع القتل او غيره

لها صحح بالوجود والمعدوم والمجهول والمعلوم المراءه فصح ان يوصى بغيره بخلافه
 فذلك هاهنا وان كانت القيمة ما وجبت قبل القسامة والوصية صحح كلام الولد
 لما نلزم بوقاة سيدها وهي تعوق وفاة سيدها عندهم من اصل المال وعدنا
 من نصيب ولدها ولا يصح للعبد القربلية لا بصحة في حال فادامت الوصية فان حلف
 الورثة بنسب القيمة وكانت القيمة وصية لم ينفع الوارث يمنع ان يحلف على اتيان حق اذا
 ثبت حال غيره كما لو خلف تركه ودينه له وعليه فان وارثه يحلف على الدين وان كان اذا ثبت
 كان لغيره فاذا ثبت القيمة وصية نظرت فان كانت وفق الملك او اقل فالقيمة لها وان كانت
 اكثر من الملك فالفضل موقوف على الجارة فان اجازة الوارث حاز والمبطل فان لم
 ينقسم الوارث فهل ترد القسامة عليها يحلف قال قوم لا يحلف لها اجنبية وهو
 الصحيح عدي وقال قوم يحلف لان لها به علقا وهو انه اذا ثبت القيل كانت القيمة
 لها ومثل ذلك اذا خلف دينه عليه ودينه له وله شاهد حلف وارثه مع شاهده
 وان لم يحلف فهل ترد على الزمارة على قولين وهذا لو كان للفلس دين له شاهد
 واحد حلف مع شاهده فان لم يحلف فهل حلف الغوازم لا على قولين وهذا اذا
 الراعي الجارية الموهوبة وادعى انه باذن المرفق بالقول قول المرفق ولا يخرج
 من المرفق فان لم يحلف رد على الراعي فان حلف خرج من المرفق فان لم يحلف
 فهل ترد المين عليها ام لا على قولين والصحيح عدي في جميع هذه المواضع انه لا ترد
 لها المين على الاجنبى هذا اذا لم يكن العبد مملوكا وانما يشبه العبد السيد خذمتها فاما
 في ان كان العبد مملوكا سيدها اياه فهل لها القسامة ام لا قال المعز اذا مملكت لم
 في لم يملك وهو الصحيح عديا يحكم على هذا كما لو كان خذمتها وقد مضى من قال
 اذا مملكت الخدم مملكت فهل لها القسامة ام لا على قولين وهذا ما حلت
 بملكها وليس هناك المراء من انما منقوضة بالرق وهذا يمنع القسامة كالملا

لها كان

المال

اذا كان له عتد والوجه الثاني لغيرها ان تقسم لانه وان كان مملوكا فهو غير ثابت
 المراءى للسيد ان يتزعمه منها متى شاء وتطرقها فيه لا يصح انما نادى سيدها
 فلهذا قلنا لا تقسم ويفارق الملائكة لان له فيه نصرا وسمه فلهذا قلنا ان
 له القسامة فمن قال تقسم اصبحت وثبت لها ومن قال لا تقسم اصبحت سيدها وهذا
 احكم من كل عتد فمن اذا دفع سيده اليه عبدا فاحكم فيه مثل ذلك اذا خرج
 المرحل وهو مسلم وهذا لو كان حلالا لم يثبت فيه حواجر يخرج مسلم ارتد
 المخرج ومات الردة فلا قسامة عندهم لانه اذا ارتد لا يورث فصار ماله
 فيما قاما اذا لم يكن له ولي تقسم سقطت القسامة ولو كان موروثا بجماعة المسلمين
 لا قسامة لانه ارثه غير معين ولا ان يخرج في حال الاسلام مضمون فاذا ارتد
 غير مضموته فلو اثبتنا القسامة اثبتنا ما فيما دون النفس وهذا لا يسيل اليه وعدنا
 ان القسامة تثبت اذا كان له ولي مسلم فانه رثته عدنا وان لم يكن له وارث سقطت
 القسامة لان ميراثه لا امام عدنا ولا عين عليه وللمراءى به فاذا اقسم الولي ثبت
 ارش التجراح الذي وقع في حال الاسلام لان المراءى غير مضموته والقيامة عبدا
 ثبت فيما دون النفس على ما سنسبه فاما ان عاد الى الاسلام ومات نظرت فان عاد
 قبل ان يكون المخرج سراية وجبت للذية داملة وهل سقط الفود على قولين عدنا
 لا سقط فان رجع بعد ان جعل لها سراية حال الردة فلا فود وهل يحسم حال
 الذرية ام لا قال قوم فيه حال الذرية وقال آخرون نصف الذرية والمول فوي
 وجبت للذرية او نصفها فلو ان تقسم لان الذي يسه بدل النفس غيراته قد
 يكون قضا وقد يكون مالا اذا تفرق قوم عن عتد وقد قطعت ذره وهو
 عليهم فان عوقف فري اليه فمات فيه حال الذرية لان عاب راديه حال
 الاستقرار وهو حين الاستقرار حر وتكون للسيد منها اقل كما عرفت من الحثابة

او الدية فان كان رش الجناية اول فليس لها الا ارشها وما زاد عليها زاد حال الحرمة
 وحال الحرمة الحق لغيره وان كان رش الجناية الرمن الدية فله حال الدية بان
 احرمته نقص لها عدان له الدية وحده فكل موضع كان له وحده فالفقاسمة عليه
 وحده وكل موضع اشترى البذل هو والوارث فالفقاسمة عليه وعلى الوارث بالحقصة
 اذا قطع الطرفا وجرخ الرجل وهنالك لو فاقسامته ولو لم يقطع الطرف عن نفسه
 المحروج وعديا في الطرف فاقسامته على ما سبقت اذا قبل ولا الرجل وهنالك
 لو ثبت لو البذر الفاقسامته فان اقسام فلا كلام وان ارث الدية قبل ان يقسم فلا اول
 للممكنه الامام من الفاقسامته وهو مرتكبي لا يقدم على غير ذبته فان من اقدم على الردة
 اقدم على اليمين الجاذبة ثم ينظر فيه فان عاد الى الاسلام اقسام وان مات الردة
 بطلت الفاقسامته لان حاله ينقل الى بيت المال لا يقوم غيره فيها مقامه لانه لا يورث
 عنه وعديا انه رثة المسلمون من اهل بيته فان كان من رثته يقوم مقامه في الويلية
 عن المقتول كان له ان يقسم فان لم يكن له وارث اصلا سقطت الفاقسامته ومن خالف
 في حال الردة واقسم وقسم موافقا عندنا لغنوم الاخبار وقال ساد منهم لم يقع
 موقعها لانه ليس من اهل الفاقسامته وهذا غلط لان هذا من انواع الملتصا والبريد
 لا يمنع من الملتصا للمال في مهلة الاستجابة فاذا اقسام ثبت الدية بالفاقسامته وو
 فان عاد الى الاسلام فهي له وان مات او قتل ردته كان فبا عذرهم وعديا لورثته
 فان لم يكن فللامام كهذا اذا ارث بعد موت ولده واما ان ارث قبل موت ولده
 وهنالك وارث فلا فاقسامته وان لم يكن له فاقسامته فحالة ميت ولو لم يكن له فاقسامته
 لم يورثه لو لم يكن له ان يقسم وسحق الدية فان عاد والداه الى الاسلام
 بعد هذا فلاحق له فيها وفاقسامته لان الميراث اذا سقط عن الميراث باختلاف
 لم يعد اليه والذي بعض مدعيها انه ان عاد الى الاسلام قبل قسمه المال كانوا

ان كانوا

من ثلثوا او اشترى قصدا عدا كان الدية وان كان واحدا او بعد العتمة فلا شيء له
 هذا الكلام في محر اذا قبل له قبل وارثا فان قبل عبد لرجل وهنالك لو
 فيه المسلمان معا ان ارث سيده بعد القتل لم يملكه احكام من الفاقسامته وان
 خلف صاحب الفاقسامته وثبت القيمة بقسامته ووقفت فان كان او قتل كان لورثته
 عديا وان لم يكن فللامام وعذرهم يكون فبا حل حان وان عاد الى الاسلام كانت
 القيمة له واما ان ارث السيد او لام ثم قتل العبد فللسيد ايضا الفاقسامته
 فاذا اتضح منه الفاقسامته سواء ارث قبل قتل العبد او بعد قتل العبد والفضل بينه
 وبين المحرك المحر سحق الدية مبرأنا واختلاوا الذين منع من الميراث فلهذا
 تقسيم اذا ارث قبل قتل ولده وليس له لها هاهنا لانه يقسم لطلب الملك وطلب الملك
 لا يمنع للفرقة فان الفضل بينهما اذا كانت الدعوى قتلا لم يخل من احد من
 اما ان يكون قتلا بوج المال والعود فان كان قتلا بوج المال وهو الخطأ
 او عذر الخطأ نظر فان كان مع المدعي شاهدا واحدا حلف مع شاهده عينا
 واحدة واسحق الدية لانه اثبات مال والمال ثبت بالشاهد واليمين وفاقسامته
 هاهنا وان كان معه لو لم يكن معه شاهد حلف حسو حلا من قومه او حلف
 هو خمسين عينا فخلطت الامان مع اللوث والشاهد وعديا حسن وعشر عينا
 على ما مضى به وان كان قتلا بوج الفود وهو العذر المحض فلا فصل بين ان يكون
 معه شاهد او لو فان اليمين مغلطة في جنبه فاذا في العهد تغلط الامان
 سواء كان معه شاهد او لو وان كانوا اثرا قال قوم حلف كل واحد من
 عينا وقال حرون حلف اثني خمسين عينا باحصه من الدية وهو الذي بعض
 مدعيها وان كان الدية تسهما نصفين لهما اخوان او ابان حلف واحد عينا
 وعشر عينا وان كان له ابن وبنت حلف الابن ثلثي الخمسين وحلت اربعة ولكن

فان كان كان المدعي واحدا
 فان كان كان المدعي واحدا
 فان كان كان المدعي واحدا

وحلف امرأة سبعة عشر عينا نكاحا لا ينعقد والتقصان على نحو هذا المدعى
فإن حلف المدعى شيئا ادعاه وإن بدل بدنا البين على المدعى عليه فغلط البين
لأن النبي عليه السلام قال لا تصار بكم بهو تخمين شيئا فقلها إلى جهنم معطل
فإذا ثبت أنها مغلظة فإن كان المدعى عليه وأحد حلف حبين معا وإن كانوا
جماعة قال قوم حلف كل واحد خمسين شيئا وقال آخرون حلف لكل خمسين شيئا
وهو مذهبنا وعلى عدد الروي الذي رواه في سواد فإن كانوا خمسة حلف
كل واحد عشر شيئا وإن كانوا خمسين حلف كل واحد مينا واحدة والاقوى المدعى
عليه أن حلف كل واحد خمسين شيئا وفي المدعى أن كل واحد خمسين شيئا والفرق بينهما
أن كل واحد من المدعى عليه ينفي عن نفسه ما ينفيه الواحد وليس كذلك هذا إذا
كان هناك لو كانت حبة المدعى أقوى فاما أن لم يكن لو كانت هبة فاليمين حبة
المدعى عليه ابتداء لأن البين في الأموال حبة أقوى المدعى شيئا والأصل
بإدائه المدعى عليه ولهذا إذا كان القول قوله وهل يكون البين مغلظة أم لا قال
قوم يكون مغلظة وقال آخرون لا تغلط وهو مذهبنا فمن قال تغلط كانت الدعوى
في الأموال إن كان المدعى عليه وأحد حلف شيئا واحدة وإن كانوا جماعة حلف
واحد شيئا واحدة وإن كانوا خمسة حلفوا وأحد حلف شيئا واحدة وإن كانوا
حلف شيئا واحدة وإن كانوا جماعة حلف كل واحد مينا واحدة والاقوى المدعى
ومن قال تغلط قال إن كان المدعى عليه وأحد حلف شيئا واحدة وإن كانوا جماعة
فعل قول واحد حلف كل واحد خمسين شيئا على عدد الروي وإن حلفوا ردا
وإن كانوا عشرين حلفوا على المدعى وإن كانوا خمسة حلفوا وإن كانوا جماعة
فعل قول واحد حلف كل واحد خمسين شيئا والماضي حلف لكل خمسين شيئا بالحقبة
من الدية والفضل بين المدعى والمدعى عليه قد مضى فاما أن كانت الدعوى من النفس

وإن كان المدعى شيئا وعندهم مائة فمساومة فيها ولا راعي أن يكون معه لو كان ساجدا
علامته لم يثبت بها في المطر أو حليم ولكن إذا ادعى قطع طرفا وحياية على ما دون
النفس فيما يوجب القصاص فهل تغلط أهل حرمة النفس أم لا على قولين أحدهما
لا تغلط لأجل حرمة النفس وإنه يجب قبلها الففارة وليس للأطراف هذه الحرمة
والثاني تغلط وعدنا فيها عراها في أشياء مخصوصة وهو دخل عضو كبد فيه الدية
حاملة مثل اليد والرجل والعين وما أشبهها وتغلط الإمامان بعد ما بحث
من المساومة فيها ستة رجال تخلفون فإن لم يكونوا حلف المدعى ستة إيمان فإن
رد البين على المدعى عليه فإن مثل ذلك قد فصلناه في النهاية فمن قال لا تغلط
فأحكم فيها لما لو كانت المدعى مالا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه وإن كان
واحد حلف شيئا واحدة وإن كانوا جماعة حلف كل واحد مينا واحدة قال حلفوا
بروا أو ان حلفوا ردا البين على المدعى وإن كان واحد حلف شيئا واحدة وإن كانوا
جماعة حلف كل واحد مينا واستحق على ما نقوله في الأموال ومن قال تغلط قال
ينظر فإن كانت كناية مما يجب بها الدية كقطع اليد والرجل وقلع العين والنف
واللسان والذراع والحلم فيها كالحكم إذا كانت الدعوى نفسا وقلنا تغلط فإن كان
المدعى عليه وأحد حلف خمسين شيئا وإن كانوا جماعة فعمل قولين أحدهما حلف
كل واحد منهم ما حلف الواحد والثاني حلف لكل خمسين شيئا على عدد الروي وقد
نقض مذهبنا وشرحه في ذلك أن كانت الجنابة ما يجب فيها دون الدية لقطع
أو رجل فهذا يجب فيه نصف الدية وفرض اللام فيها أوضح والتغلط قائم ولكن
ما قدر التغلط وما قولنا أحدهما أحسن شيئا الصلح لا اعتبار بحرمة الدية
فلو كانت حكمة حلف خمسين شيئا والقول الثاني لا تغلط مفسوم على قدر الدية
في النصف نصف الدية فحلف نصف خمسين شيئا وعشرين شيئا وعدنا التغلط قائم

في النفس ما يغفل

في

والقسامة فامة عبراتها على الصف مما قد قطع بها من اليمين
 دما لها يستبان ثم على حساب ذلك فاذا انقضى ذلك لم تحل المدعى عليه من احد
 امرين اما ان يكون واحدا او خمسة وفرضه في خمسة اوضح فان كان واحدا فلم
 تحلف على قولين احدهما خمسين مينا والثاني خمسة وعشرين مينا وان كانوا خمسة
 وان كان خمسة فلم يحلفون فمن قال يحلف كل واحد منهم ما تحلف الواحد اذا انقضى
 قال يحلف كل واحد على قولين احدهما خمسين مينا والثاني خمسة وعشرين مينا بان
 الواحد هذا يحلف ومن قال يحلف المال ما يحلف الواحد قال يقسم عليهم
 حلفه الواحد فلم يقسم عليهم على قولين فمن قال الواحد يحلف خمسين قسم
 خمسين مينا على عدد رؤوسهم فيحلف كل واحد عشر ايمان ومن قال يحلف الواحد
 خمسا وعشرين مينا قسم عليهم خمسا وعشرين مينا فيحلف كل واحد منهم خمسة ايمان
 هذا اذا حلفوا فان لم يحلفوا ردنا اليهم على المدعى فان كان واحدا حلف ولم
 يحلف على قولين احدهما خمسين مينا والثاني خمسة وعشرين مينا وان كانوا خمسة فلم يحلفوا
 على القولين من قال يحلف كل واحد ما يحلفه الواحد الواحد على قولين احدهما
 خمسين مينا والثاني خمسة وعشرين مينا فذلك كل واحد من خمسة على قولين ومن
 قال يحلف المال ما يحلف الواحد فلم يحلف المال على قولين فمن قال يحلف الواحد خمسين
 مينا قسم عليهم خمسين مينا فيحلف كل واحد عشر ايمان ومن قال يحلف الواحد خمسا وعشرين
 قسم لهم ذلك فيحلف كل واحد خمسة ايمان ويكون القسم بينهم هاهنا على قدر
 استحقاتهم من الدية لا على عدد الرؤوس وفي المدعى عليهم يحلفون على عدد الرؤوس
 وقد مضى تفسيره فخرج من اجملة اذا كانوا خمسة لم يحلف كل واحد منهم خمسة
 افعال اذا حلت الحناية قطع بها احدها يحلف كل واحد خمسين مينا والثاني
 خمسا وعشرين مينا والمالك عشرة والرابع خمسة والساحم مينا واحدة على قولين

بمينام
 خمس
 خمس
 خمس

بالماء على ما كان عليه اذا ادعى على محجور عليه لسفه لم تحل الدعوى من
 احد امرين اما ان يكون قتل عمرا او غير عمرا فان كان القتل عمرا لم تحل المدعى عليه
 من احد امرين اما ان يقرأ وينذر فان قرأ واستوفينا منه ماله امر فيما لا يحق
 فيه التهمة واداروا امر الرنا او شرب الخمر حردناه وان لم يقرأ فان كان مع المدعى
 لوث او شاهد حلف خمسين مينا فاذا حلف من قال ليقاد به قال بقتل ومن قال
 لا يقاد قال بغرمة الدية مغلظة وان لم يكن مع المدعى لوث قال قول قول
 المدعى عليه فان حلف برى وان لم يحلف ردنا اليهم على المدعى فيحلف فاذا حلف
 قتلناه لانه عين المدعى مع نكوة المدعى عليه فقامت مقام الميتة او اعرا والمدعى
 عليه وبقا وهذا عين المدعى مع اللوث لانه محل محله ولهذا لم يقتل من يقتل
 بالقود وجلت ان حلت السفيه في هذا الفصل وحلم غير السفيه سوا جرح فاعرف
 فان دنا لدعوى قتل الخطاء او عمرا خطاء فان كان مع المدعى لوث حلف خمسين
 وان كان معه شاهد حلف مينا واحدة واستحق الدية وان لم يكن مع المدعى
 لوث ولا شاهد لم تحل المدعى عليه من احد امرين اما ان يقرأ وينذر فان قرأ ولم يقرأ
 ذلك لانه اقرار بما اقراره بالمال لا يقتل منه وود ذلك ما يقربه من الدون والمعاملات
 لا يقتل منه لانه سقط معنى الحرف ولهذا لم يقتل منه هذا فيما لم يثبت من
 الله عز وجل ينظر فيه ذلك ما لو ثبت عليه بالبيتة غرمناه في حكم فاذا اقرضه
 فيما بينه وبين الله دنا لا يقتل نفسه او مال ان كان مما لو قامت به البيتة لم يغرمه فذلك
 اذا اقر به لا يلزمه فيما بينه وبين الله دنا لا يقتل نفسه او مال ولا يقتل
 ان الحق بالمال يلزمه بخبر رضي من له الحق فله من فيما بينه وبين الله والدين رضي
 من له الحق فصاحب الحق وطى جو نفسه ولهذا لم يلزمه فيما بينه وبين الله هذا
 اذا اقر بما ان لا نكر هذا المدعى فاما ان يحلف وينذر فان حلف سقط حق المدعى عليه

فيما
 به

وان بطل بطل بر الداعي المدعي امره على قولين ^{فان} على المدعي مع بطل
المدعى عليه فانه على قولين احدهما بالثبوت على المدعى عليه والآخر
فادامنا محل محل المينة حلف المدعى واذا قيل داعرا في المدعى عليه لم ترد العين
على المدعى لانه لو اعترف المدعى عليه لم يلزمه فلا معنى لرد دعاه على المدعى فاذا
ثبت هذا فدل ما سقط عنه حال الحرف عليه في ان الحرف عنه وهل يغرمه ام لا قال
قوم لا يغرم شيئا حال الحرف بحفظ ماله ولو غرمته بعد رد والحق سقطت فائدة
الحرف وقال بعضهم ينظر فيه فان كان الزمة عن البلاء غرمته بعد رد والحق عنه قال
ان غرمه من او معاملة لم يلزمه بعد رد والحق عنه والفضل بينهما ان المينة لو قامت
بالبلاء لم يلزمه فالزمتها باعترافه والمينة لو كانت بالدين لم يلزمه وكذلك باعترافه
فاما المحرور عليه فيلزمه ان ادعى عليه القفل لم يلزمه من احد امرين اما ان يكون عمدا او غيره
فان كان عمدا محصا فاحل عليه حمالو دان الحرف سقطه وقد مضى ان اعترفه قبل وان لم يعترف
وكان مع المدعى لو ان شاهد حلف بحسن عينا ودان له القود عند قوم وعند احب
الدين وان لم يلزمه شاهد ولا لو قال قول قول المدعى عليه وان حلف برى وان لم
حلف رد البين على المدعى فحلف وسحق القود وان كانت الدعوى قبل الخطا او عمار الخطا
فان اعترفه لزمه وان لم يعترفه كان مع المدعى شاهد حلف بحسن واحدة وان كان
مع له لو حلف بحسن عينا وسحق الدين وان لم يلزمه شاهد ولا لو قال قول
قول المدعى عليه مع عينة فان حلف برى وان لم حلف بالبين على المدعى فحلف وسحق
الدين فاد انقرر هذا فدل موصع ثبت المال فهل سأل من ثبت له المال ام لا
نظر في ان ثبوته بسبب قبل الحرف بغيره فان كان ثبوته بالمينة شاذك العرما لان
الحرف عليه لاجل من كان له دين قبل الحرف وقد ثبت له ان قبل الحرف وان كان ثبوته باعترافه
وهل سأل العرما على قولين هذا فيما كان سبب ثبوته قبل الحرف فاما ان كان ثبوته

رد

بعد الحرف ثبوت المال في دميته ولم يسأل من ثبت له ذلك من العرما سواء ثبت بالثبوت
او بالبلاء او بالمال في فضل واحد وهو اذا كان ثبوت ما سأل عنه عن البلاء وحنايه
سحق بطلون اسوة العرما فان كان ثبوته بعد حصول الحرف عليه فان ادعى على
في حلف انهما ملا رجلا وليا له وله على احدهما لو ان لو ان على الحرف مثل ان
كان احدهما مع القفل والآخر لم يكن في الدار فانه حلف على من عليه اللوث حسن
عينا وسحق القود عند باس شرط ان يرد نصف الدية وعند قوم نصف الدية واما
الآخر فالقول قوله مع عينة فان حلف برى وان لم يرد دما البين على المدعى فحلف
وسحق القود بشرط رد نصف الدية عند باس لانه لو كان عليه لو حلف عليها ولو
لم يكن عليه لو ان القول قولها وذلك اذا كان على احدهما لو ان لو حلف على الحرف
وحبان يعطى كل واحد منهما حليم نفسه فان ادعى حقا ومعه حجة ست
بها مثل ان ادعى مالا وله شاهد واحد او قولا ومعه لو ان او شاهدا او شاهدا
ونسبا ومعه شاهدان بطريقان كحرفه اسوفي حقه بغيرا وان لم يلزم
له حجة فالقول قول المدعى عليه مع عينة وان حلف برى وان لم حلف رد دنا
البين على المدعى ولم يحل بالنكول حلا فاشجاعة فان كانت البين حجة المدعى
اندا البين مثل ان ادعى قولا ومعه لو ان او مالا وليا له به شاهد واحد فان
حلف مع شاهده اسحق وان لم حلف رد البين على المدعى عليه فان حلف برى وان
لم حلف وبطل عن البين وهل ترد على المدعى بعد ان كانت عينة فلم حلف بطريق
فان كان سحق من المرد ما كان سحقه يحل لسأله وهو القسامة عند قوم
سحق بها الدية واذا اردت البين اسحق القود واذا كان اسحقا وبها عرما
كان سحقه عين المبدأ وحبان رد عليه وان كان ما سحقه عين المرد سواء كان
سحقه عين المبدأ مثل القسامة سحق عينا بها القود اذا حلف ليد او اذا

رد

غير

بعد واحد وقال اءرون حلف حسنا وعشرين سنة لا اذبح مع الاول عليها
 حسنا حسنا فوجان تكون حصته كل واحد نصفها ويقارن الاول بان القسام اقتتحت
 فلما حلف حسنا والثاني حلفه على الاول بان القسام ما اقتتحت فلما حلف
 وعشرين حسنا فاذا حلف بنو القود عدنا وعند قوم الدية فاذا حضر المالك شيل فان
 قبلناه بالشروط الذي قدمناه فان انذر حلف العلى لم يحلف قال قوم حسنا وقال
 قوم حسنا حسنا وقال قوم ثلث خمس عشرة حسنا وثلثي حمله سبع عشرة حسنا لما
 فاذا حلف فهل يقبل على ما مضى من الجلاء فان قال قلة عمدا او اضرار خطاء احلف
 على الاول حسنا حسنا فاذا حلف فلا قود لانه قد اعترف انه شارك الخطا طي قود
 على من شال الخطا طي ويكون عليه ثلث الدية مع غلظة حاله في حاله فاذا حضر الثاني
 سألناه فان اعترف فحلفه ثلث الدية مخففة في حاله لان العاقلة لا تعقل اعترافا
 وان انذر حلف الولي لم يحلف عند حسنا حسنا وعند اخرين نصفها ويكون الدية على العا
 فاذا حضر الثالث شيل فان اعترف فحلفه ثلث الدية في حاله وان انذر حلف الولي ولم
 حلف قال قوم حسنا حسنا وقال اخرين سبع عشرة حسنا وكبثت الدية موجه مخففة
 على العاقلة ه المالك قال قلة عمدا او اضرار خطاء فحلفه قبلها فاذا حضر الاول
 حلف حسنا حسنا انه قتل عمدا لانه حقق القتل عليه فله ان يحلف على ابيه فاذا انا
 حلف لا يقتله ولان بصر حتى يحضر الاخران فاذا حضر سألناهما عن صفة القتل قال اعمد
 ووصفا عمدا فبه القود قتلناهما لانهما اعترفا به والاول حلفه القود عدنا
 وعند قوم لا يحلف لانه ثبت بالقسامه وان قالا قتلناه خطاء فلا قود على الاول
 لانه شارك الخطا طي وعلى الاخرين ثلث الدية في حالهما فان انذر الاخران القتل حلفه قال
 قوم لا يحلف عليه لانه لم يذبح على ما حلفه لانه لم يذبح ما اذا علم وقال
 اخرين يحلف لانه اذ عي قتلنا يحلف بان جعلنا بصفة القتل ليس جهلا بوج

در
 ولس
 اخرون

لا بد من

فلما احلفنا فاذا حلف الولي حسنا حتى يصف القتل لانه قد ثبت عليه القتل فله
 ان يحلف لقتله الرابع قال قلة عمدا او معه عدد لا اعرف مبلغهم عمدا او معه وذكر
 عدد ايتالي منهم المشران في قلة فهل يقسم على الاول من قال لا يقبل بالقسامه لم
 يقسم عليه لان الواجب عليه الدية وهو لا يدري قدر ما لم يذبح منها ومن قال نقاد
 بالقسامه منهم من قال يحلفه اذا كان الواجب القود فلا يصح ان يحلف بالعدد فان
 اللد القود وقال اخرين لا يقسم لانه قد يعفو عن القتل ولا يدري ما خصه من الدية
 فلما حلف ويقتضي مدعيه ان يحلف لانه لا يقاد منه المشران ان يرد الباقي
 محصرهم من دية وهذا محمول هذا اللام فيه اذا حصلنا عليه فذكر نوع القتل
 انه عمدا ووصف العمد بما وجب القود فاما ان ذكر انه عمدا ثم وصفه بنسبه العمد
 فقال ضربه بسوط او الحية او بعضا خفيفة فبان فهل للولي القسامه ام لا قال
 قوم لا يقسم لانه ادعى عمدا وفسره بنسبه العمد فاسقط الدية عن العاقلة بالدعوى
 وعن نفسه بالتفسير فلا قسامه وقال اخرين له ان يقسم لانه قد حقق الدعوى
 وانما اخطا في تفسير العمد فلا سقط فيه دعواه وهو المأوى عندي اذا ادعى الولي
 القتل واستحلفه الحاكم قبل تحرير الدعوى وهو انما اخطا بذكر القاتل ونوع القتل
 او بصفته او بالحل لم يغير بعده البين لانه يفصل حكمة القتل وانواع القتل والصفة
 فاذا احررت اعاد البين وانما قلنا لا بعد بالبين الاول لانه اذا لم يحرر الدعوى
 كذا دعوى ولو استحلفه قبل الدعوى لم يعتد بها ولانه اذا حلف لم يملكه ان يحلف
 بما استحلفه عليه فلما حلفه بعد تحريره اذا اذدم وهما لول لم يحل الوارث
 من احد امرين ثمان يكون واحدا او اثنين فاذا كان واحدا حلف حسنا حسنا وان كان
 جماعة قال قوم يحلف كل واحد حسنا حسنا وقال اخرين يحلف حسنا حسنا على قدر سخطهم
 الدية وهو المأوى صح عدنا واذا احررت عن قال حلف من واحد حسنا حسنا حلف

بهم

ان

حي

واحد حسن مينا اختلوا في قدر الاستحوا من الدية او اتفقوا من قال حلف
 الدل حسن مينا قال عسقل على حصصهم من الدية فان كانوا خمسة حلف كل واحد عشر
 ايمان وان كانوا امرأة ورجل حلف للمرأة عشرة ايمان ورجل واحد من الجلب عشرة مينا
 وعلى هذا اذا ولودا نوا جابه حلف دل واحد مينا واجرة ان اذا قل رجل وهما ل
 لوث وحلف من صغر او لثرا او لير حاصرا وعائيا او لير حاصرا من فاد عي العسل
 احدهما ودره اخوه فقال عاقل هذا ابانا كان للدين حلف بلوغ الصغر والحاضر
 ان حلف قبل وروم العايت واما المدبر فقل له ان حلف لا حلفوا في هذا المدبر
 هل يقدح في اللوث ام لا على قولين احدهما لا يقدح فيه ويكون حديث اخيه سافطاً
 وقال احرور يقدح في اللوث فعلى هذا يسقط اللوث ويكون دعوى دم بلا لوث ومن
 قال يقدح في اللوث فلا كلام ومن قال لا يقدح في اللوث وهو المأوى عندي قال
 يكون الحديث كالبصر مع الصغير والحاضر مع العايت والكل واحد منهم ان حلف فاذا
 ثبت ان له ان حلف فلا يشك له حق باقل من حسن مينا لان القسامة لا تفتح باقل من
 حسيب مينا وكل النحسور القسامة كاليمين الواحدة في الاموال ثم تثبت له لو ادعى
 ما لم يطف مينا واحدة ووجبان يسميها حسيب مينا فاذا حلف هذا حسيب مينا
 واخذ نصيبه من الدية ثم لير الصغر او قدم الغايت واران يطالب بحقه حلف
 واسحق ولم يحلف ثم قال حلف دل واحد حسن مينا حلف هذا حسيب مينا كما لو كان
 لير امعه ومن قال حلف الدل حسن مينا حلف هذا حسيب مينا كما لو كان حاضراً
 وفيل حلف الدل حسن مينا وفيل اولي حلف فلنا بحلف حسيب مينا له افتح
 القسامة فلم يدر لم يقبل الا حسيب مينا اذا اقدم ثالث ورابع والشرع جعل هذا
 المنهاج اذا خلف ثلث بين وهما لوث حان حلفهم وخلف اثنين لم يخل من احدهما
 اما ان يموت قبل ان يتدبر باليمين او في انذار اليمين فان كان قبل ان يموت

لا تفتح
 ان

مقامه

يومه من الودع يوم مقام مورتبه في الحج والبراهين يدل ان لو مان وحلف
 دينا له به شاهد واحد ان ارته ان حلف مع الشاهد وسحق حادان حلف المورث
 فاذا ثبت انه يقوم مقامه فلم يحلف هذا الوارث من قال حلف دل واحد حسن مينا
 حلف دل واحد حسن مينا لان حلف الاستحقاق ثلثا فل من حسن مينا على هذا وقال قوم
 بحلفان ما كان حلفا بوجهها اذا قبل حلف الدل حسن مينا والاب كان حلف ثلث الحسيب
 فيحلفان هذا ان ثلث الحسيب وثلثا سبعة عشر مينا له بحلف الدل حلف دل واحد من
 تسعة ايمان اما بحلف الدل هذا اذا مات قبل ان يتدار بالقسامة فاما ان مات انذار
 القسامة رطل قسامته ولم يعد بها لان الحسيب اليمين الواحدة ولو كانت مينا
 واجرة فشرع ثم مات لم يعد بها ولا لوقلنا بغيره واستأنف حليمنا له بالدية
 سمن غيره واحدا حلف مينا سحقها غيره ابتداء الحوفان غلب على عقلة انذار
 القسامة او حن لم يطل ما مضى من يمينه ويتر حن فاذا افاق بنى لان حلف
 واحد محارار يميني يمينه على بعض ولاته ليس فيه اثر من يمين اليمين وفيه
 وهذا لا يمنع من قطعها ولا تقطعها كما لو استخلف كالحكم نعضها ثم تسقط عنه ثم
 عاد فاحلها كذلك اذا قال حلفا لم يبين فلان قيل اني فقال المحر بل قبله هو
 وفلان رجل اخروا لما في يدهن الماول نصف دعواه لانه ادعى على واحد والماني
 على ابن والماول حلف الثاني القابل الثاني يقول ما قبله الا فلان وحده فمن
 قال المتدبر لا يقدح في اللوث حلفه اول على من ادعى عليه واسحق نصف الدية
 وحلف الماني على من ادعى عليه وهو القابل الاول الثاني واسحق على كل واحد
 منها ربع الدية ومن قال يقدح في اللوث حلفه الاول على من ادعى
 عليه واخذ منه ربع الدية لانه حلف نصف دعواه وحلف الماني حلف
 عليه ايضا وسحق ربع الدية واما القابل الثاني فلا يحلف الماني عليه

قدح

ابن الاوّل مدركه فيه فاسقط اللوث حقه فنكون القول قول ابن الاوّل فان
 حلف برى وان لم يحلف حلف ابن الثاني عليه وسحق ربع الدية اذا قال احدهما
 قتل ابني عبد الله بن خالد ورجل اخر اعره وقال ابن الاوّل ابني بدر بن عامر ورجل
 اخر اعره فليس هاهنا حديث ثمة يكون الذي جهله كل واحد منهما هو الذي عرفه
 الاخر ويحمل غيره فلا تقع الحديث مع الاحمال فحلف كل واحد منهما على من عتبه
 ما لا دعوى وسحق عليه ربع الدية فان عاد بعد هذا فقال كل واحد قد عرف الرجل
 الاخر الذي ماتت اعره وهو الذي عتبه احي فقال صاحب عبد الله بن خالد الرجل هو زيد
 بن عامر وقال صاحبه بدر بن عامر الرجل الاخر هو عبد الله بن خالد فحلف كل واحد منهما
 على من عرفه بعد ان جهله وسحق ربع الدية ولم يحلف قال قوم حمير مينا وقال اخر
 حميرا وعشرين من ثمانين حلفان على ان كانت تحالفا فعلى كل واحد منهما فقال الذي كان
 مع عبد الله بن خالد عرفه وليس هو زيد بن عامر وقال الاخر الذي كان مع زيد بن عامر
 قد عرفه وليس هو عبد الله بن خالد فلما قدر ذلك كل واحد منهما صاحبه في الذي عتبه
 ودرية في الذي استدركه فمن قال لا يفرج الحديث في اللوث قال قد اسقم ما اقسما
 عليه او لا وحلف كل واحد منهما على الذي استدركه وسحق ربع الدية ولم يحلف كل
 واحد منهما قال قوم حمير مينا وقال اخرون حميرا وعشرين مينا ومن قال الحديث
 في اللوث قال بطلت الفسامة على عبد الله بن خالد وعلى زيد بن عامر لا نأقربنا اهما قد
 اقسما عليه بما بالوث وسحق من كل واحد منهما على ما اخذ منه وبطلت الفسامة في المستدر
 ايضا لان كل واحد منهما منع ما ثبت صاحبه فلو كان قد راسله قال احدهما قتله
 الزيدان وقال الاخر قتله العمان ولا فصل بينهما فاسقط الفسامة في الحل وكون الذي
 بالوث اذا قال احدهما قتل ابني بدر بن عامر وقال الاخر ما قتله زيد واما قوله عبد الله
 بن خالد قتل واحد منهما بكذب احاه فمن عتق لقتل عليه فمن قال الحديث لا يفرج في
 اللوث

منكم
 فلنا بطلت

ابن الاوّل حلف في احدى امرئها على من ادعى عليه واستحق عليه نصف الدية ومن قال
 بعد رجوع في اللوث قال سقط اللوث وان القول قول المدعى عليه فان حلف المدعى
 المدعى واستحق عليه نصف الدية اذا كان الولي واحدا فادعى القتل على رجل ومعه
 اللوث حلف معه واستحق الدية ثم قال غلطت عليه ما هذا قتله لبرمة هذا الامر
 وسقطت فسامة وعلمه رد ما احده من المدعى عليه لانه اقراره حق نفسه
 فان كانت بحالها ولم يدرك نفسه ولبن شهيد ان هذا المدعى عليه كان يوم القتل
 في بلد بعد تسجيل لونه في موضع القتل سقط اللوث وحلما سلطان الفسامة لان
 هذه البينة احدى من اللوث فان كانت بحالها شهيد البينة بذلك زادت فعالا
 عليه فلان سقطت الفسامة على ما قلناه وقطعها بل قتله فلان ساقط ما شهدا
 على من يدعيه الولي فان كانت بحالها ولم يكن شاهدا في رجل فقال هذا الذي
 ادعى عليه القتل واخذ منه الدية ما قتله انا قتله والصحان على دونه لم يفرج
 هذا القول في اللوث لانه اجبت وليس شاهد حقه عليه وان كان اقره لانه اقر
 لمن يدعيه وهو الرجل قال هذه الدراية يرى لزيد فقال زيد لست لي لبرمة
 المسلم لانه تقر بها لمن يدعيها وهذا الواصف قال الفاتم طلقها ودرية طلما
 بخير الدخول فهاك روحته بل قبل الدخول على نصف مهر المهر لم يفرجها
 لها تقر به لمن يدعيه وقد روى صحابنا في مثل هذا وهي قصة الحسن عليه السلام
 وهي ان الدية يلزم في بيت المال ولا يلزم المقتول ولا الذي ادعى عليه اللوث وهما
 امر المؤمنين عليه السلام واما صفة الجن التي تصممها وما يحتاج اليه كساح
 الى رجة اسباب دله القابل والمقتول يقول قتله انفر دأ قبليه لم يشركه معه
 عبد الله وحطار وحلف باسم من اسما الله تعالى وبصفة من صفاته فانه يقول
 والله اوبى الله اوتاه الله وصفه الدان مثل عزة الله وجلال الله وكبرياء الله وعظمته

ابن

وما في معناه من علم الله ونحوه لان العلم بعلم الله وبغيره من صفات الله
لا يصح واما زيادة صفة مع الاسم لقوله والذي لا اله الا هو الذي يعلم خائفة الاعين وما
تخفى الصدور فليس شرط واما هو فليط بقصد به التاكيد وهذا ياتي والثاني يقول
ان فلا تامل فلا ترفع في نسب كل واحد منهما حتى يؤول اليه ان فيه او يشير اليه بقول
ان هذا قتل فلان فلان فلا في الفلاني لانه يدعي عليه القتل فاذا لم يذكر القاتل
والمصول في حينه فما حلف على شيء والمالك يقول قتلته مقرا بقتله وان كان على اسير قال
قتلاه مع من يقتله لانه قد يكون قتله هو وغيره فلا يلزم هذا دل الصمان يقول ما
سار له فيه وان قصر على الموقل جازي على قوله من يقتله وان لم يقل ما سار له
عنه فيه وان ذكره كان نائبا وقيل ان ذكره فائدة وهو انه قد يكون هو المقتل والمقتل
المقتل والمقتل شريك حتما لان علمها الله بقوله ما سار له فيه غيره يعني سره حتما
وعدا لا يحتاج الى ذلك بل هذا لان المقتل عدنا لا يتعلو به حكم من قودا ودية
على ما مضى من الجنايات ومضى ان اثنين والذين ذكرهم على ما شرعناه والرابع قد روي
الفصل عمدا وخطا لان ذلك يحلف القود ووراء الله فلا يدري كالحكم بما دأ حكم
والتيه في المينية التحاكم والفايدة في اعتبار هذه الصفات ان كل احد يعلم ان الامر
هكذا فير ما تعقد الله بانه اختلف في العلم عن جهتها فلهذا حلف هذه الاوصاف
واما اعراب العلم بالصحة ان يكون اسم الله محفوضا محروفا القسم فعول الله فان خالف
هذا او لم يحسن فقال الله روحا او الله نصا قال قوم بحرية لانه لا يعنى معنى والموت
انه ان كان من اهل المعاد والمعرفة ان لا يحرمه وان كان من اهل الدنيا فلا يحرمه اذا كانوا
في بيت فقر قوا عن جرح ثم مات المجروح فاللوث قائم عليهم حلف لولي على ما شرعناه
عامة من يخل على ظنه انه هو القاتل فان ادعى الجاني على لول ان المقول يرى من الجرح
الذي يدعي انه مان منه راد الولي بحينه وانه ما يرى من جراحك حتى مان منها وهذا

عن صحيح الجاني متى ادعى انه يرى من الجراح كان معترقا بالجناية فكيف جعل للولي ان
يحلف مع اعراق الجاني قبل قد يقول هذا ولا يكون معترقا بالجراح فانه يقول ليس
2 حسك ان الولي باللوث بانه على لول الجراح الذي يحلف انه مان منها ليس كذلك فان
اعلم انه يرى منها فليمنه ان يحلف ما يرى من جراحه فلان قالوا فلا يصح المسئلة من
وجه آخر وهو انه ان كان من الجراح ومن الموت مدة يدرمل في مثلها فالقول قول
الجاني انه يرى منها وان كان بينهما مدة لا يدرمل في مثلها فالقول قول الولي قبل احب
عن هذا اربعة اجوبة احدها المسئلة اذا كانت المدة بمن ان يدرمل فيها الجراح
للن لولي فقام اليقينة انه لم يزل ضمنا وجعنا لما حتى مان فقال قد اذ ان كان منها
اعلم ان الموت يسبب آخر فاليمين على الولي ها هنا لانه يمكن ما يقول الجاني في المام
من قال كحلافاتما وقع بينهما في مدة المدة فقال الجاني قد مضت مدة يدرمل فيها
فانكر فان الولي فالقول قول الولي ان اصل الله ما مضت مدة يدرمل فيها ومنهم
من قال المسئلة مع عدم اللوث يدعي الولي ذلك ولا لوث معه فالقول قول الجاني فان
حلف يرى وان لم يحلف حلف الولي واشتد به من الرخاء بين الميندرا ومنهم من قال
المسئلة اذا مضت مدة يدرمل فيها الجراح وادعى الجاني انه مان يسبب آخر وما يرى
منها فاذا كان هناك لوث فالقول قول الولي لول اللوث فاما مع عدم اللوث فالقول
قول الجاني اما الكلام في صفة بمن المدة على عليه فحاج ان يدر في سبب اشياء ما
قل فلا تأول اعان على قتله ولا ناله من فعله ولا سبب فعله شيء ولا وصل الى شيء من يدره
ولا احد سبب ما من منه 2 اما في الفصل فلا يدر منه لانه هو الذي يدعي عليه
يراه يمينه ولا يدر من قوله ولا اعان على قتله لانه يكون معينا قاتلا وهو اذا اشار له
ثم غيره ولا ناله من فعله لانه قد يرميه بسهم او غيره فقتله ولا سبب فعله
لانه قد يرميه بحجر فيقع على حجر فيطر الثاني عن مكانه فيقع فيه فقتله ولا وصل

يعينه

الى يدني شيء لانه قد سبقه المسموح منه والسادس قوله حذر شيئا من
 لانه قد سبق شيئا او كفى شيئا فلو اذنا للدعوى لا تسمع المحررة
 وهو ان يدعى نوع القتل وصفة القتل فاذا اذنا حلف على ما عثر عليه فاي حاجة
 دعنا لشرطه اسباب في محله قيل المسئلة مفردة فمن لا يعثر عن نفسه لصغر او جوار
 ١٦ فنبصت الحالم له امينا يسوق اليه في محاط له لان موضوع امر الطفل والمجنون على هذا
 الماري ان من ادعى حقا على صبي او محزون او غيب او ميت اقام البيعة لم يقص ناحي
 حلف مع بيته احتياط من لا يعثر عن نفسه لو كان من يعثر عن نفسه لم حلف المدعي مع
 بيته فلهذا احتياط في البيعة وايضا فان هذه البيعة مفروضة فمن اطلق الدعوى فاذا
 سمعت منه مطلقة غير محررة حررت على الحالف وقد يجوز ان تسمع الدعوى غير محررة
 في الدم وعلى هذا يحتاج الى هذا التبرير ومن قال لا تسمع المحررة فلا يحتاج الى هذا
 التفصيل قد ذكرنا انه حلف في الله الذي لا اله الا هو عالم خائنه لا عبر وما سخط صدور
 وقد قلنا ان هذه الزيادة على سبل الاحتياط والمخاطبة للفظ ليقع بها الزجر والردع
 وان اصر على قوله والله اجزاء لان ذلك قد رايه في حلال لقوله بحال اربع شهادات
 بالله ولقول النبي عليه السلام والله لا غزوة فرشتا ولقوله عليه السلام لا اعرابي الذي يطق
 ما روي عن روحه والله ما اردت الا اجدته وقوله لابن مسعود حين اخبره بقتل ابن جهم فقال
 والله انك قتله فاقصر في جمع ذلك على الحلف بالله وحده فاما اذا لم يلق في البيعة فحسبه
 المدعي عليهم واما الصحاح الدعوى ادعى المدعي عليه ان كان واحدا او جماعة بتات فيهم المشر
 على حله فاما ان ادعى على حلق لا ياتي منهم الا شيئا فلهذا مثل ان ادعى ان اهل بغداد
 اشتركوا في قتله لم يقبل منه هذه الدعوى بل تدعى على الحالف على موضع سمع دعواه
 فهل يحلف الممان عليه ام لا فيه فلو كان من قال لا يحلف حلف في احد عشا ولو كانوا
 الفا فاذا قبل يحلف فان كان احدا حلف حسين شيئا وان كانوا جماعة قال قوم حلف

واحد منهم حسيب شيئا وقال احرز حلف المثل حسيب شيئا على عدد رؤوسهم و
 مضي ان المحور عليه اذا اقر بالقتل فان كان عددا بوجوب القود قبل وان كان بوجوب المثل
 ردديا واذا وجب عليه القتل فعفا الولي على مال عدا لا يثبت لانه لا يثبت المثل
 الا برضا القاتل والمحور عليه ممنوع من ذلك فمن قال شيئا لم يحذر العفو على ما قال
 ثبت لما عليه في ماله لانه ما اقر بحياة بوجوب المثل ولكن بالعفو لانه مثل هذا
 لم يلزم في البيع والشراء اذا ادعى على العبد القتل لم يحل من احدا من امان يكون
 عمرا او حطرا فان كان عمرا بطر فان اقر به لزمه القود عددهم وعدا لا يصلح الوارث
 فالوا فان عفا عنه على مال صح وعبد لا يصح لما مضى وان كان القتل خطأ لم يصل
 اقرار العبد به بلا خلاف لانه مهم على مولاه فيما يباع به ويخرج به عن ملك سيده
 فاذا لم يصل اقراره عدلت الدعوى الى سيده حلف مع العلم حلف لا يعلم ان عدوه قتل
 وان انكر العبد فالقول قوله مع عينة فان حلف بري وان اجل قتل ترد البيعة على
 المدعي بحلف به وفي المحور عليه ما اذا ان القتل بوجوب المثل واجدان قبل من المدعي
 مع ملول المدعي عليه كالبينة رد وان قيل لا اقرار له رد اذا كان المدعي عليه
 سكران سعى الى حلفه الحالم حتى يفتق لاني المجنن للتحرر والرجوع والسكران لا يخرج
 بلا ولا يردع فان حلف الحالم وحلفه قال قوم يقع موقعها وقال جرون لا يقع
 موقعها وهو الاموي عذري لان جميع احكام السيدان عذرا غير معديها من طلاق
 او عناق وغيره اذا اعترف رجل بانه قتل فلما عدا اليه امرارة فان قامت البينة
 ان هذا المقتول كان يوم القتل في بلد بعيد لا يمكن لونه فالللا ولا عند القتل سقطت
 البينة لانه احدا واذا اذنت بيته سقطت فان ادعى رجل على رجل انه قتل
 ولا اله الا الله فحلف المدعي واستوفى منه البينة فقامت البينة ان هذا
 المدعي عليه كان غائبا حين القتل على مسافة لا يمكن ان يشاهد موضع القتل

بطلان القسامة واسرجعت الدينة لان البيعة اقوى من غير المدعى مع اللعنات
 تخبر عن احاطة وبقين واليها حلف على عال طنه فعد ماها عليه مرد الدينة
 فان كانت بحالها فجاء رجل آخر فقال ما قبله المخوف عليه وانا الذي قبلته والضمائم
 على فهل للمحالف ان يدعي على المحرف قال قوم ليس له ان يدعي عليه لان قول المولى
 المبتدأ وما قبله الا فلان وحده اقرار منه بان هذا المحرف ما قبله ولا قبل منه
 دعواه عليه وقال حرون انه ان يدعي عليه لان قول المولى قبله فلان وحده
 لم يقطع به لانه قاله بغالب طنه وهذا المحرف مخبر عن قطع وبقين فحان اعروا
 اعرف به فلهذا دان له مطالبته به ويفارق هذا اذا قال انا قبلته ثم قامت اليه
 ان هذا المحرف وان غابا عن موضع الفصل حين الفصل حيث قلنا لا قبل هذه البيعة
 انه مدرك لها وهما غير مدرك لهذا المحرف فبان الفصل بينهما والمولى عدي
 المولى لا ياتى انه لا يحور له ان يحلف الا على علم واذا ثبت ذلك فحاشا ان يعلم ان
 الثاني ما قبله فلون مدركا له على ان اقر ببيعة فضيلة الحسين عليه السلام في صل هذا
 وان الدينة من نيل المال اذ اقسم المولى واخذ الدينة بانه من اهل بيته قال هذه
 الابل التي اخذها حرام احمل هذا البيعة اسبابا احدها اني اقيم كادبا ودان
 القابل عبر هذا والثاني حلف مع اللعن واسوفت وهذا عدي حرام فان مدعي
 مدعي حنيفة والمالك الذي سلم هذه الابل ما بان بملكها وانما كانت مدعي غصبا
 فان قال البيعة غير قابل فعليه رد الابل وان قال اني غصبها بي حنيفة فلما على
 مذهبنا ذلك لطلوع لا نلتق اليه وعدم من خالف يقول باحتياطه واسخا لم قد حكم
 باحتياطه فبقية حلة وصار المال لك قولك لا يحل ان يوتر في حكمه وان قال لانه
 غصبا بطر فان غصب المصوب منه لزمه ردها عليه لانه قد اعد وله ما ولا
 رجع على الذراع شي لانه قبل قوله على بيعة ولا قبل قوله على غيره كرجل اسرى

عند انهم قال فدان البايغ اعنفه لزمه دفع يده عنه ولا يرجع البايغ سي وان
 لعن العاصب قبل هذه الابل للشيخ الطاهر للمصر فيها لفت يستحل قال هذه البر
 التي تدي غصب لا حلقا فيها ولم يعن المصوب منه فانها تفر في يده فان احلقا
 الفصل الاول فقال الذي اخذ منه الابل قولك حرام اردت انك ادعيت دعوى
 باطله وحلفت بحسب احاديثه واخذت مني الابل حراما فقال المولى ما اردت هذا القول
 قول المولى لانه اعروا كايوي في بيعة فاحلف بيعة واستحق فلا قبل قول غيره عليه
 في نصها كتاب

لقارة القبل

قال الله تعالى وما كان لمومن ان يقتل مومنا الا خطأ ومن قتل مومنا خطأ
 فمحرره رقية مومنة المنة قدر في هذه الآية دين وملك لقارات اوجب الدينة
 واللقارة قبل المومن في دار الاسلام خطأ فقال ومن قتل مومنا خطأ فمحرره رقية
 مومنة ودية مسلمة الى اهله واوجب للقارة قبل المومن في دار الحرب فقال وان
 كان من قوم عدو لكم وهو مومن فمحرره رقية مومنة واوجب الدينة واللقارة قبل
 الظاهر اذا كان دينا عندكم فقال ان قتل من قوم بينهم مشاوق فدية مسلمة
 الى اهله ومحرره رقية مومنة وعندنا ان هذا المومن اذا كان من المجاهدين
 وقد بينا فيما مضى والقيل على ثلثة اضر واجب مصباح ومحظور باثم به ومحظور باثم
 به قالوا اجب القيل بالردة والربا واللواط والمخارطة اذا قدر عليه قبل البوابة
 والمباح القيل قصاصا ودفعاً عن نفسه والمحظور الذي باثم به ان يقوله صبراً مع
 العلم بحاله والمحظور الذي باثم به ان يقتله خطأ ودرل اللوطى على ثلثة اضر
 مباح ومحظور باثم به ومحظور باثم به فالمباح في روجه وملك عينه والمحظور
 الذي باثم به هو الزنا مع العجم بحاله والمحظور الذي باثم به ما كان مشهدا

فابعد وهدداً التلق الموال صرنا محطوراً بآثم به ومحطوراً بآثم به والدي كما في
 ان تلف ما غيره غير الغرق الذي لا ياتم به ان تلف مال غيره خطأ ومعنى قوله
 الا خطأ فيه ثلث اويلان احدها ان معنى ان قتل خطأ فمحرر رقبة وهو استثناء
 منقطع لقوله لا تأكلوا اموالكم منكم بالباطل ان تكون تجارة عن راض منكم والوجه
 الثاني معناه ولا خطأ فوضع الموضع ولا مثل قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم
 الا الذين ظلموا منهم معناه ولا الذين ظلموا ومنهم من قال هذا الاستثناء يرجع الى مخرج
 محذور في مكان بغيره وما كان من ان يقتل مؤمناً فان قتلها ثم يقتله الا ان يقتله خطأ
 فلا ياتم به والمراجع ذمة بعضهم ان قتله متعمداً بغير اسم الايمان فلا يكون مؤمناً اذا
 قتل خطأ فانه لا يرد اسم الايمان اذ انقضى وجوب القارة بالقتل فان كان المقتول
 مسلماً في دار الاسلام فيه الذمة والقارة بلا خلاف وان كان معاهداً قتل في دار
 الاسلام فيه الذمة بلا خلاف والقارة عند الفقهاء وان كان مؤمناً في دار الحرب
 نظر فان قتله ولم يقصد به بعينه مثل ان يتوهم قتل فان مسلماً او قتلوا غارة فان
 بهم مسلم او في سبيلهم لم يقصد رجلاً بعينه فاصاب مسلماً فقتله ففيه القارة
 دون الذمة سواء اسلم عندهم ولم يخرج اليها او اسلم عندهم وخرج اليها عادياً
 او كان مسلماً في دار الاسلام نشأ فخرج في حاجة من تجارة او رسالة الباب واحد
 واما ان قصده بعينه نظر فان علم مسلماً فقتله عمداً مع العلم بحاله فعليه القود
 وان قصده بعينه فقتله ولم يعلم مسلماً فعليه القارة ولا ذمة عندنا وقال
 قوم عليه الذمة اذا كان غير مضطراً الى قتله كان مضطراً فقد فصل ذلك في كتاب السير
 وقال قوم على اي وجه قتله ففيه الذمة والقارة وقال آخرون فان كان اسلم عندهم
 ولم يخرج اليها فالواجب القارة بقتله فقط ولا قود ولا ذمة بحال سواء قتل عمداً
 او خطأ او على اي وجه قتله وان كان قد حصل له محرم بدار الاسلام مثل ان اسلم

عندهم

عندهم وخرج اليها وكان مسلماً من اهل دار الاسلام فخرج اليهم نظراً فان قتل في
 دار الحرب فلا قارة ولا ذمة وان كان اسيراً اندامه فاحكم فيه كما لو لم يخرج
 اليها فيه القارة ولا قود ولا ذمة وقال قوم فيه الذمة دون القارة وان لم
 يكن اسيراً ولا في الصف فان مطلقاً مخرجاً في دار الحرب بحاربه ففيه الذمة والقارة
 سواء قصده بعينه او لم يقصد فاحلوا في اسراها في المأساة ان يقصد بعينه لا صان
 وقال قوم فيه الذمة وفي المطلق المقتول عند قوم ذمة اذا لم يقصد بعينه عند
 آخرين فيه الذمة بقتل حال وقد قلنا ان عمد الملاح للذمة بقتله على اي وجه ساقط
 بحتبه القارة فقط للطاهر واما ان كان اسيراً فبغى ان يقول فيه الذمة والقارة
 معاملة غير مختار في كونه هنالك اذا قتل اسيراً بحق الله محقور الذمة ففيه
 القارة ليس ان اوضحه اخرها ان او عتداً داراً او اسيراً مسلماً داراً الحاقراً
 وقال بعضهم القتل بعد المحض القارة فيه وعندنا ان قتل النافر بالقارة فيه
 المباس من قال قاتل العمد انما يجب عليه القارة اذا احدث منه الذمة فاما اذا
 قتل مؤثراً ولا قارة عليه وهو الذي نصبه مذهبنا بحب القارة القتل في حق
 الصبي والمحمول والمأمر وقال قوم لا يجب في حق هؤلاء الاول اقوى لعومهم
 اذا اشترك جماعة في قتل واحد كان على كل واحد القارة اجماعاً الى البتة فانه قال
 لقاره واحدة فحل من اوجبا عليه القارة هي عورة مؤمنة لقوله تعالى
 فمحرر رقبة مؤمنة وهو اجماع فاذا ثبت ان مؤمنة فانما يجب عليه مع وجودها
 في الفاضل عن ثباته على الدوام فان لم يجد ففرضة الصيام لقوله تعالى فمحرر
 رقبة مؤمنة فحتمها قال من لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
 عند تأييده اطعام ستين مسكناً وقال قوم يكون الصوم في ذمته اذ احتج بقدر
 عليه قالوا اذا فعل شيئاً فقتل به اذ قتل اوجب له الذمة وحبت القارة

ذ. دل
 اذا قصده
 بعينه

ذ. دل
 البتة

فادحو القارة بالاسباب مثل ان نصب سكيناً في غير ملة فوقع عليها سكيناً
او وضع حجره غير ملة فتعقل به انسان فارت او حفر ترابي غير ملة فوقع فيها
انسان فارت او شقها في الطريق او يات دابة فارت دابة عليها فارت انسان
او شهد رجل رجل بالقتل فقتل ثم قال تعذرا للقتل فقتلها القارة فان قلنا
اخطانا فعملها القارة والذرة واصله ان القارة مع الذرة تحت مني تحت
وقال قوم دل هذا تحت به الذرة دون القارة والقارة على هذا لا يحسن
الذي يهضبه مذهبنا والخلاف في فصلين هل تحت به القارة أم وهل يسمى باللا
عند الاول يسمى قايلاً وتحت به القارة وعند الاخر تحت به القارة ويسمى قايلاً
الصحيح عندنا

في الشهادة على الجنائيات

الحقوق على صهر حتى لله وحق يادمي فان كان حقاً لله فلا يدخل للنساء فيه
وهي تنقسم لثلاثة اقسام احدها ما لا يثبت الا بربعة رجال عدول وهو الزنا والطلاق
فقط والماني ما لا يثبت الا بشاهدين وهو القطع في السرقة والسحر وشرب الخمر
القراران والمالك حلف فيه وهو الامور بالزنا قال قوم يثبت شاهد بكنة اثنان كسائر
القرارات وقال اخرون يثبت الا بربعة شهود كانه امرار ففعل فوجب
يثبت بالجنائيات به دليل المفضل كالمزنا والمزنا اقوى وانما يصور هذه المسئلة
فيه اذا قد في رجل رجلاً فوجت عليه حد القذف فقال قد اقرت بالزنا هذا الذي
قذفه فانظر فاقام المدعي البينة على اقراره فثبتت له الشهادة من اقر بالاعلى
مضى من القولين والقصد من هذا انه اذا ثبت اقراره لم يحد فادفعه فاما ان ادعى
رجل على رجل اية او بالزنا فلا يثبت له دعواه لانه متى ثبت باقراره سقط
رجوعه فلا يمكن اقامته البينة عليه فاما حقوق الاخير فاما قسم

ثابت اليه اقسام احدها ما لا يثبت الا بشاهدين كزنا وشرب الخمر وشاهد وامرأين ولا
شاهد وبغير وهو كل ما لم يزل ما لا ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال
كالوكالة والوصية اليه اثبات نظره ونقرو كذلك لوديعه والتأخر والمخلع
والطلاق والخراج التي يوجب القصاص والعقوبات النسب كقوله الماني ما
يثبت شاهدان وشاهد وامرأين وشاهد وبغير وهو كل ما كان ما لا ولا المقصود
منه المال والمال الدين والقرض والغصب والمقصود منه المال كل عقد معاوضة
محضة كالبيع والصرق والسلم والرهن والصلح واحواله والصمان والعارية والقرض
والمساقاة والمجاراة والمرارعة والوصية والخراج التي يوجب القصاص كخطأ
وشبه العمد والعمد المحض الذي يوجب القصاص كالجففة والمعامومة ومثل ان كان
القابل صبيّاً او مخوناً ومثل قتل الوالد وولده واحمد العبد والمسلم الاخر وكو هذا
والمالك ما يثبت شاهدان وشاهد وامرأين واربع نسوة وهو الولادة والاستهلال
والرضاع عندهم والعقوبات كالثبات بربعة اقسامه مسئلة اخرى وهو اذا ضرب
بطنها فالت حينا حيا ثم خارت وادعى الوالد انه لم يزل ضحاً وجعاً حتى مات واقام
اربعة نسوة يدلل قبل شهادته قال الذي قبله وانما يخلفان فصل واحد هذا الفصل
فيه النساء على الامراء ولا يثبت فيه شاهد وبغير الذي قبله يقبل فيه الشاهد
واليمين ولا يقبل النساء على الامراء فادانته الذي يعلم من هذه الاقسام من هذا
الماب ما يقبل بالخراج وما لا يقبل وقد ذكرناه فان ادعى جنابة عمه واقام شاهداً
وامرأين ثم قال غشوت عن هذه الجنابة لم يصح لانه عفا عما لم يثبت وقد ذكرنا
في النهاية ان المني يثبت به المرحم ثلثة شهود وامرأين واحمد شاهدان واربع
نسوة ولا يثبت به الا اذا ادعى موضحة عملاً لم يثبت الا شاهدان لانها
شهادة على ما يثبت به القصاص فلا يقبل في المحاب المقاصد وانما المراد من

رجعاً

عندنا

اقرار

برضى الجاني ومن قال بوجوب التعذر امرين أما المقصود أو المال لم يقبل له ما
 لماته ولا اختيار الولي القصاص فلو ثبت القصاص شاهد وامر ابن فلان لم يقبل
 ذلك المبرقة والغرم من الغرم قد ينقل عن القطع فانه قد يسرق من غير حرر ومن
 ومن ولده ومن سب المال فغرام ولا يقطع وقد يرد المبرقة فقطع ما اذا كان امرها
 سرق عن صاحبه صح ان ينقل احدهما دون صاحبه ببار القفل بينهما فاما
 الهاشمية والمنقلة والمأمومة اذا اقام بذلك شاهد او امر ابن قال قوم لا يثبت
 لها جناية تنضم قصاصا فانها موضحة وزبادة فلو ثبت ذلك القصاص والموضحة
 والمال فجاز ادعيا فلان لم يقبل وقال احرور يقبل لها شهادة على هاشمية
 والقصاص لا يجب الهاشمية وهو الجوى عندي فمن قال لا يقبل فلا حلام ومن
 قال يقبل قال بوخار ادرش هاشمية ولم ينص في الموضحة واما ليقية الشهادة
 فجملة التماس القصاص بالسهادة وهذا سيرة واحمال سقط معه القصاص
 فاذا اقام لضرية بالسيف فمات منه او قتله به قبلناها وان عا لضرية بالسيف فانه
 دمه فمات مدانه قبلنا لانه علم انه مات منه هذا في القفل فاما فساد النفس
 ان قاتل لضرية بالسيف فالتحق او صرية بالسيف فوجدناه موضحة لم يقبل ذلك لانه قد نص
 بالسيف والايضاح من غيره ووجدناه موضحة من غير الصرية بل ان قال صرية بالسيف
 فاصح ما وصرية بالسيف فوجدناه موضحة بالضرية قبلناها لهما حد اضاف القفل
 اليه فان قاتل لضرية بالسيف فمات دمه لم يقبل مجوار ان يكون سيلان الدم من غير الصرية
 وان قاتل فاسال دمه قبلناها في الدرامة وهكذا ان قال اسال دمه فمات قبلناها
 في الدرامة فقطع لهما اقل ما يسلب به الدم وما زاد على هذا محتمل فان قاتل لضرية
 بالسيف فوضحة فوجدناه في بابيه موضحة فلا قصاص لما لم يعلم اني الموصح
 شهداها كما لو شهداها قطع دمه فوجدناه مقطوع اليد فلا قصاص لما لم يدرك

در
زما

در
فاذا

در
فانه

در
لان

اي اليهم

اي المدين قطع لما اوجب ادرش موضحة وادرش المديننا جعلنا بعد الموضحة ليس حيلة
 ماته فادرش موضحة فاجاب ادرش موضحة فان قيل صرية بالسيف فوضحة فلا قصاص
 هذه الموضحة لما لم يعلم انها محالها من جنايته وقد يكون صغيرا فادعيا
 وقد يكون هاتل موضحة صغيرة فوجدناه هذا فلا قصاص حتى يقوله فوضحة
 هذه الموضحة فان حرجه ثم مان بعد ذلك فاختلها فقال الولي مات من اخرج
 وقال بجاني من غيره لم تخل من احد امرين اما ان يكون الموت بعد مدة لا يدرك
 مثلا او يدرك مثلا فان كان مدة لا يدرك مثلا مثل ان حرجه عدوة فمات
 عشتا بطر فان قال بجاني اندم مل اخرج ووري منه ومات بالقول قول الولي
 بعد عين لاني بجاني بقول مجازا وان قال الجاني ما اندم مل وللن مات بعد ذلك والقول
 قول الولي ان الظاهر غير ما قال الجاني مع عيشه لان ما يقول الجاني محتمل فان
 مصت مدة لا يدرك مثلا فاختلها فقال الولي مات منها وما اندم مل وقال الجاني
 اندم مل بالقول قول الجاني مع عيشه لان المصل براه دمه فان صدقه الجاني
 وقال ما اندم مل ولان كان الموت من غيرهما بالقول قول الولي مع عيشه لانه محتمل
 ما قال الجاني فان مصت مدة طويلة بالقول قول الجاني كما قلنا فان اقام الولي
 البينة انه لم يزل ضمنا وجعا متالما حتى مات قبلنا هذه الشهادة ووجدنا الحكم
 بها وان كانت المدة طويلة لموضع الشهادة كالمدة القصيرة وهو انك تنظر
 الجاني فان قال ما كان وجعا ولا صحت منها سقط قوله والقول قول الولي بعين
 لان الجاني قد درك الشهود وان قال الجاني صدق الشاهد انه يدرك للو الموت
 كان من غير هاشمية حدث بالقول قول الولي مع عيشه لان ما قاله محتمل وما
 درك البينة اذا شهد شاهدان على رجلين انهما قتلا زيدا فشهدا للذات شهد
 عليهما على الاولين انهما قتلا للذات فقتلاه سئل الولي فان صدق الاولين قبلناهما

در
هذا

والقول قول المدعى عليه رد البين عليه وان حلف المدعى عليه بان
 قد اثبت صحة القتل باعترافه وان لم يحلف قال قوم رد البين على الولي وقال جروب
 لا رد فمن قال لا رد او قال رد فلم يحلف لم يمسحوا عليه احق الدية
 الخطا موجهة في ماله ايضا لان المدعى عليه قد علم ان المدعى عليه قد علم الخطا
 وقد ثبت القتل منه فالظاهر ان المدعى عليه حتى يعلم غيره اذا ادعى على رجل ان
 دنا له واقام شاهدين فشهد احدهما انه قتل غيره فله عترة والاخر انه قتل غيره
 او شهد احدهما انه قتل بالمدعى والاخر انه قتل بالسيف لم يثبت القتل شيئا من
 شيئا دناهما لم يثبت على فعله واحده فان قتل بكرة غير قتل عترة فله بالسيف
 غير قتل بالعصا فهو كالشاهد انما دناها في هذا البين والآخر بين آخر
 لم يثبت انما شهدا بهم لان شهدا لم يثبت على فعل واحد فثبت ان القتل
 لم يثبت به الشهادة فثبت بكون هذا لو انما قال قوم كل واحد منهما تدب
 صاحبه ومثل هذا بوجه القسامة وقال جروب لا يوجب القسامة والاول
 اقوى لانهما قد اتفقا على القتل وان اختلفا في كعبه اذا ادعى على رجل انه قتل ولما
 له واقام شاهدين فشهد احدهما انه قتل وشهد الاخر انه امر بقتله لم يثبت القتل
 شيئا دناهما لان شهدا لم يثبت على امر واحد فان اراد بالقتل غير قتل مباشرة فلم
 يثبت القتل بما للمدعى بكون لو انما كل واحد منهما هو ما شهد به صاحبه فان من
 شهد عليه بالامر لم يثبت من شهد عليه بالقتل ومن شهد عليه بالقتل لم يثبت
 من شهد على امره فلهذا ان لو انما قد اثبت ان لو انما حلف مع اتهما
 ثم لا يخلوا القتل من احدهما ان لو انما حلف او عدا فان كان حلفا حلف مع
 اتهما شيئا عينا واحدة لانه اذا حلف مع من شهد له بالقتل فالدية
 على العاقلة لانه قد ثبت بالبيد لانه قد حلف مع من شهد له بالامر

فعل

ان

بها

فائدة في ما له من البين انما يثبت بقرينة وان كان الفصل عدا بغير فان كان عدا
 من البين فله دية او مسلم فله كافرا حلف مع اتهما شيئا عينا واحدة لانه انما يثبت
 ومع اتهما حلفا لانه مغلطة في ماله لان من قتل عمرا او امر قتل العمرا لانه
 في ماله وان كان عدا بوجه القتل حلف مع اتهما شيئا عينا واحدة لانه انما يثبت
 كان عدا بوجه القتل حلف مع اتهما شيئا عينا واحدة لانه انما يثبت
 حلف مع اتهما شيئا عينا واحدة لانه انما يثبت حلف مع اتهما شيئا عينا واحدة
 على رجل انه قتل ولما له ولم يثبت عمرا ولا خطأ واقام شاهدا واحدا فشهد
 له بما ادعاه قال قوم لا يثبت لو انما حلف مع شاهده لم يثبت الحكم له عترة
 لان المدعى عليه قد علم ان المدعى عليه قد علم ان المدعى عليه قد علم ان
 احدهما قد شهد ان لو انما حلف الولي مع من يدعى القتل عليه لانه قد ثبت ان
 القتل قتل احدهما فهو كالو جدر بينهما واذا شهد شاهدان هذا قتل احد
 هذين لم يثبت بكون لو انما حلف الولي مع من يدعى القتل عليه ولذا واحد
 منهما ولي في ما تعلم ان الشاهد من شهد له فلا يثبت على الطرف صديق وما يدعيه
 فلم يثبت لو انما اذا شهد شاهد على رجل انه قتل بكذا او شهد عليه اخره قتل عمرا
 كان لو انما علمهما في حقهما لان لو انما حلف واحد منهما شاهد له كما يدعيه عليه
 فان لو انما علمهما في حقهما اذا كان الرجل مطلقا سوي وكسا فشهد شاهدان
 على رجل انه ضربه فقتله باسبرو كمن ساق حنابة حين الضرب واخلف الولي
 المولى والحاني فقال الولي ان هذا حين الضرب وقد قتلته وقال الحاني ما كان
 حين الضرب قال قوم القول قول الحاني وقال جروب القول قول المولى لانه قد
 حلفت حنابة قبل الضرب وشككنا في وجودها حين الضرب والمصل الحيوة فوجب
 ان يعل البين كمن يثبت الظهر وشك الحان وشك النظم فانه

في القود

بنى على البقير وان اصل حوته واحيان يدعى باليمن والاول قوي وهو القول
 قول بجاني لان اصل برآة دمه اذا قل الرجل عمدا محصا فوجب القود عليه وان
 اسان او اخوان فشهد احدهما على اخيه انه عفا عن القود والمال سقط القود عن
 القابل سواء كان هذا الشاهد عدلا قبل شهادته او لم يسل شهادته لان قوله
 قد عفا عن القصاص اعراض سقوط حق نفسه منه واذا سقط حق نفسه منه سقط
 حله لانه متى سقط بعض الورثة حقه من القود سقط حله وعلى مذهبنا لا يسقط
 القود لكنه ان اباد القود لزمه ان يرد مقدار ما اوجبه اخاه عفا عنه على ما
 يتناه قالوا وهذا مثل ما بقوله ان العبد اذا كان بين شرين موثرين فاحد هما
 ان يشربه اعن نصيبه منه عن قوله لان قوله قد اعنق شركي نصيبه اعترف
 منه بان نصيبه قد اعنق فان المويثر متى اعنق شركا له من عبد عن نصيبه نصيب
 شريكه فاذا قال اعنق شركي نصيبه فاوراثة قد عنق نصيبه نفسه منه ايضا واعرفه
 بان نصيبه قد عنق منه نصيبه ان نصيبه قد عنق نصيبه ايضا لانه لا يجوز ان
 يعنق نصيبه ويبقى الاخر على الروي فلهذا عن قوله فاذا ثبت ان القود قد سقط بقي الحلام
 في الدية فاما نصيب الشاهد منها فثبت بانه ما عفا عنها وانما اعنق بان حقه
 سقط من القود بغير رضاه فثبت له نصيبه من المال وقد قلنا ان عذرا لم يسقط
 نصيبه من القود بشرط رد دية ما اقرها لعفو فاما نصيب المشهود عليه منها
 فينظر الى الشاهد فان لم يشهد دية حلف المشهود عليه ما عفا عن القصاص والدية
 واستحق نصيبه منها وان كان الشاهد عدلا لم يقبل الشهادته حلف القابل مع
 مع شاهده وسقط عنه المال لان اسقاط المال ثبت بالشاهد واليمين فاذا
 ثبت ان القابل حلف مع شاهده فكيف حلف لعفا عن القود والدية قالوا
 قال القود قد سقط باعتراف الاخ وانما اللام في الدية فكيف حلف القابل ما عفا

على القود والمال اي قاله فيه فلما اما عذرا فلم يسقط حقه من القود اصلا
 باعتراف اخيه وانما هو شاهد واحد ومن قال يسقط له جوابا ان احدهما حلف
 القابل فقد عفا عن المال بحرية ومنهم من قال حلف مطلقا انه قد عفا عن المال
 في الشاهد شهد للقابل ان اخاه عفا عن القود والمال ومنهم من قال بالذان حلف
 القابل انه قد عفا عن القود والدية لانه قد عفا عن الدية فلا يسقط حقه منها
 ولا من القصاص اذا ادعى رجل على رجل انه جرحه وقطع يده او رجله او فلع عنه
 فانه فاقام المدعى شاهدين وهما وراثة اخواه او عمه بذلك لم يخل من احرام من
 اما ان يكون قد اندمل ولم يندمل فان شهدا بعد اندمال الجرح قلنا وحكم للشهود
 له لان شهادته لا حجة مقبولة وهذه الشهادة بعد اندمال الجرح تعفو
 برفعها صراوان كالمشاهدة قبل اندمال الجرح لم يقبل هذه الشهادة لانها
 مشهورة فان جرح قد صبر نفسا فصح الدية على القابل وسحقها الشاهدان فلهذا لم
 قلتم يقبل فاذا لم يقبل طرفان سرت الى النفس بطلت الشهادة وان ابرم الجرح لم يعلم
 ببلل الشهادة لانها وقعت مردودة فان اعاد الشهادة بذلك قال قوم لا يقبل
 لانها ردت لاجل التهمة والشهادة اذا ردت لاجل التهمة لم فيما بعد كما لو ردت
 لفسقة وقال قوم اذا اعادها قبلت وهو الصحيح عندنا لانه حيل الشهادة وان
 منها ما حل المبرأ وقد زال ما يتهم لاجله بل لا يندمال فوجب ان يقبل ويقارن القاص
 لان التهمة في نفس القاص وهاهنا التهمة لاجل المبرأ وقد زال فبان الفصل
 بينهما فرغ اذا ادعى من يرض على رجل ما فانه المدعى عليه فاقام المدعى شاهدين
 بذلك اخويه او عمته وهما وراثة قال قوم لا يقبل لانهما مشهران بان المرض قد يموت
 فيكون المال لهما وقال آخرون مقبولة عمر مردودة وهو الصحيح عندنا لانها لا
 يجز ان منعه ولا يرد من سرت لان حق ادبته المبرأ فانما ردت عن

الجرح

تقبل

المريض عن المشهود عليه وليس كذلك اذا ادلت الشبهة بالاحتياطية لانه متى ما لم يمتنع
 عليه وجبت لانه موته على القائل بسحقها الشاهدان على المشهود عليه فلو ادوات
 اذا ادعى على رجل انه جرحه فطعن بده او رطله ونحو هذا فان المردع عليه فاقام
 المدعى شاهدين بذلك وهما اخواه وهما من محبيهما عن المراء ان مات من ان
 كان له ابن فشهد له اخواه ما يحق قتلنا هاهنا ما لا يمتنع ان يكون من نظر فيه فان مات
 المشهود له من ذلك قبل موت ابيه حكمنا على المشهود عليه بالزندوان مات من
 محبيهما من المراء وصارا وارثين لم يحل من احد امر ان يمان يكون قبل احكام شهادتهما
 او نعمة فان كان بخلاف ذلك لم يقدح في شهادتهما لان حكم الحاكم اذا نقض شهادته
 لم يقدح فيه بغير الشهود والموحلم شهادته عدلين ثم فسقافاته لا تغير بحكم فلان صار
 وارثين قبل احكام الشاهد طرحت لم يحل ما لا يمان صار امته بعد اقامته قبل
 احكامها فهو كما لو سمع احكام شهادته عدلين فقبل احكامها فسقافاته لم يمان صار
 انه قتل ولما له واقام المدعى شاهدين بذلك فشهدا شاهدان من عاقله القائل بنسب
 الشاهدين فقبل شهادته العاقله ما يسقط به شهادته الشاهدين ام لا فان
 كان الفعل عدا بوجع القود قبل شهادته العاقله لا يمان لا بد فعان ضررا ولا يحتر انفع
 وان كانت الشهادته بالاعتراف قبلت شهادته العاقله ايضا لانها لا تعطل الاعتراف وان
 كانت الشهادته على فعل الخطا فهاهنا من ينال الفعل فالله على العاقله بطرق فان
 غيب مؤسرين يصل الضمان اليهما حين خول حول ديت لانهما مدفعان بالضمان عن
 انفسهما وان كانا فقيرين او كانا من ابا عبد الجببان على صفة لا يصل الضمان اليهما
 حتى يموت من هو اقرب القائل قتلها قوم وردوها آخرون والاول قوي ومهم
 قال اقبل المأبأة ولا اقبل المأقر المعسر والفصل بينهما ان المأقر معد ومكر
 يعقل وانما خرج صفة هي الفقير فالاعبار بالسار والاعسار حين خول حول وقد

اعترافا

وجه

ادكون

وقال لكون هذا هو سر اخبر جوده فلهذا ردت وليس كذلك المأبأة لانه ليسوا من العاقله
 التي يصح ولا بعدان من الجملة فلهذا سمعت فان الفصل بينهما

فصل في حكم الساحر اذا قتل سحره

السحر حقيقة عند قوم وهو ان الساحر يعقد ويرقي وسحر فيقتل ويمن ويكوي على اليد
 ويقرق من الرجل وزوجه ويتفق له ان سحر بالعر او رجلا سحرسان فيقتله وقال قوم
 لا حقيقة له وانما هو حيل وشجاعة وهو الذي تقوى يعني ويروى وابان ان السحر له
 حقيقة لكن ما ذكرنا ان قصبة كما ذكره الفقهاء ولا خلاف بينهم ان تعلمه وتعليمه محرم
 لقوله ولكن الشياطين لم يعلوا الناس السحر فمزم على تعلم السحر وروى عن ابن عباس
 انه قال ليس من امر سحر او سحر له وليس من امر تكثر او تكثر له وليس من امر تظير او تظير
 له فاذا ثبت انه محرم فالسحر عندهم اسم جامع لمعان مختلفة فاذا قال ناسا سحر قلنا
 صفت السحر فان وصفه بما هو كفر فهو مرتد يستتاب فان تاب والمؤمن وان وصفه بما
 ليس بكفر لانه قال انا اعقد ابا جنة حكمنا بانه اذ استتاب فان تاب والمؤمن وان وصفه بما
 اعقد ابا جنة ما اجمع المسلمون على تحريمه كما لو اعقد تحليل الزنا فانه بكفر وان
 قال انا ساحر اعلم السحر واعتقد انه حرام لكني اعلمه لم يكفر بذلك لم يحك قوله وقال
 بعضهم هو رذيق لم يقبل بوجهه فقال قوم يقبل الساحر دوله ولا اهل هو
 دافرا م لا وهو الموحود في اجبارنا قال قوم السحر اله يفعل به بالسيف والعصا وغير
 ذلك فاذا سحر رجلا فمات من سحره سئل قال سحرى يقبل عالما وقد سحرته وقوله
 عمدا فعليه القود كما لو اقر انه فعله بالسيف عمدا وقال قوم لا قود عليه سائر
 على اصله انه لا يفسد الا اذا قتل بالسيف اما اذا قتل بالمشقة فلا قود لانه قال ان
 تكرر الفعل منه قتله حدا لانه مكره الخاق وهو من السعي الى مرض السحر

الخناق

والقول بفسخه مذهبنا وان قال بحري لا يقتل غالبا غير انه قد يسلل لا يقتل
 انه لا يقتل فلما قصد اعداء خطا وعمل المديته مغلطة حالة في ما لا يتأبى
 باعرا فقل فان قال ناسخ واقبل به غالبا وقد سحر جماعة دفلمهم به ولم يعبر احدا
 فلا مود عليه لانه اذا لم يعبر المقتول لم يكن هناك بطلان به والقول بالامور
 اذا عني المقتول هناك ان بطلان به وليس هناك واجد منها ما قال قوم اقله
 هناك لانه يترك الفعل منه واقله حذرا وهو قوي على اصناف فان قال بحري يقتل
 لليلة لا يقتل غالبا وقد سحر فلانا فرض من سحرى وليلة مات بسبب سحرى سحرى قسم
 اوليا ووه انه مات منه وحاصل المديته في ماله اذا كان لارما على فراشه حتى مات وان
 كان له خل وخرج فاقول قول الساجر مع ميمنه ولا بد منه عليه وهو الموقوف وحلته
 انه اذا سحر رجلا فمقتل سحره بمات فاحلفا فقال الساجر مات من سحرى وقال
 الولي بل من سحرى فاحكم هذه المسئلة فالوجرح رجلا وبقي مدة سدر من سحر
 مات واحلفا فقال الولي مات من السراية وقال الحائي لم يمت مات فقد فلان
 فان مع الولي سيرة انه لم يزل هناك وجعا ضلما من ذلك حتى مات فاقول قول الولي
 وان لم يمت مع سيرة سيرة فاقول الحائي لانه لم يمت فاقول بل واحد منهما والاصل براءة
 دمه اجماعا فان قال الساجر انا اروي وما اودي خلا في فان غادر وان قال
 احسن المتجر واعرفه للي لا عمل به فلا شيء عليه وقال قوم قد اعترفوا بانه قد قتل
 ولا توبة له والاقول موي غدي لانه لا دليل على وجوب قتله والاصل براءة المديته

باب ما قال اهل البغي

قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين افسحا ما بينهما فان نكح احداهما
 على الاخرى فعانلوا التي تبغي حتى ياتي امر الله فان فاسلخوا بينهما بالعدل

والفسلخ

والمفسلخ ان الله يحب المسلمين وقبل نزل رجل افسلا وقبل في فتيه وذلك التي
 عليه السلام كان يحط ففازعه عبد الله بن ابي سلول المنافق فعداه قوم واعان
 عليه اخرون فاصح النبي عليه السلام بينهم فزلت هذه الآية والطائفتان الماوس
 والمخرتج قالوا في الآية خمس قوايد احدها ان البغاة على ايمان بان الله سبحانه موافق
 وهذا وهذا عندنا باطل لانه انما ستمهم مومنين في الظاهر كما قال وان وبقا
 من المومنين لدارهم فجادلوا ذلك حتى بعد ما تبين انما يساقون الى الموت وهم
 ينظرون وهذه صفة المنافقين بل اخلاوا للماني وجوب قتالهم فقال قالوا النبي يغني
 وهذا صحيح عندنا المال ليقينا الى عليه وهو ان يقبوا الى امر الله بنبوته او غيرها
 وهذا صحيح لانه قال حتى يقبوا الى امر الله الرابع ان الصلح اذا وقع بينهم فلا تبعة
 على اهل البغي في دم ولا ماله في ذلك الصلح اخرها ما ذكره او ما لم يذكره فلو كانت تبعة
 فلو كانت تبعة في ذلك وهذا عندنا غير صحيح لان التبعة على اهل البغي فيما سلفوا
 من نفس ومال على ما سيجي بيانه وان لم يذكر في الآية فقد علمناه بدليل اخر اجماعا
 قالوا فيها دلاله على ان من كان عليه خو لمعة بعد المطالبة به على قتاله فان
 الله اوجب قتال هؤلاء لمع حق وان منع حق فماتت منهم وعلى كل احد قاتلهم
 وهذا ليس بصحيح عندنا هذا خطا لامة دون اجاد الامة وليس من
 حيث فاقوا نلوا التي تبغي فانما يلفظ اجمع بغير ان يتناول اجمع لان ذلك سحرى محرم
 موافق والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واخلا فان هذا خطا لامة
 ونحن وان حبسنا طاعة الامام في قتال هؤلاء فان قالنا نتبع لقنا الامام ليس
 لنا الاقرار بصلحهم وروى ان عمر وسلة بن الاكوع وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وآله مر على السلاج فلبس مناور وروى عنه انه قال من خرج من الطاعة
 وفارق الجماعة فمسته جاهلية وروى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال من فارق

عليه

من خلع سبيل الله

الجماعة سراً فقد طع ربيعة الاسلام عن عتقه ابن عمر رضي الله عنهما قال من
 خلع يده من طاعة الامام حاد يوم القيمة حاجته له عند الله ومن مان وليس عتقه
 ببيعة فهدم ما من مينة جاهلية ولا خلافاً ايضاً ان قال اهل البعج واجب حائز
 وقد قال ابو بلطاعة قاتل اهل الردة فومار يروى ابو عبد الله عليه السلام وقابل
 ما نعى الزكوة وادوا مومنين واما منعوها بنا ويل يدل على ان ابا بكر لما نعت
 على قتالهم قال عذبت قلوبهم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان اقبل الناس حتى
 يقولوا لا اله الا الله فاذ اقالوها عصوا مني دماءهم واما اهل البيت وحياتهم
 على الله فقال ابو بلطاعة والله لا فرق بين ما جمع الله هدماً من حقها لومعوني عن اقاها يعطون
 رسول الله صلوات الله عليهم اجمعين موضع الدلالة ان عمر توقف عن قتالهم لكونهم مومنين واما ان
 القوم لما اسروا قالوا والله ما كفرنا بعد اسلامنا واما شيخنا على اموالنا و قال حين
 منعوا قال الله خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وصل عليهم ان صلوتهم
 سكن لهم جعل الله صلوة النبي سكتاً لنا وذل هذا دليل على اسلامهم وقد قال شاعرهم
 اطعنا رسول الله ما دار نيتاً فيما عجا ما ان ملك اي بكر
 فاخبروا اهلهم اطاعوا رسول الله ثبت اهلهم كانوا مومنين فاذ انت قال ما نعى الزكوة
 كان قال اهل البعج بذلك اقول ايضاً فلا احد من الامة يفرق بين المسلمين
 وقد قاتل علي عليه السلام طوائف قاتل اهل البصرة يوم الحمل عاصمة وطليحة
 والزهري وعبد الله بن الزبير وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عليهما السلام
 قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما دارت احداً الا اكرم عليه من ابيك ما هو الا
 ان ولينا يوم الجمل فنادي مناديه لا يقتل مدبر ولا علي جريح وقابل اهل
 الشام معجوبة ومن تابعه وقابل اهل النهروان السجاري وهو اهلهم عندنا محكوم
 بلقرهم لكن ظاهرهم الاسلام وعندهم مسلمون لكن قالوا الامام العادل فان

كانت

كان بعد عن علي عليه السلام للاحلاق فلما من حاله فقد نفي وخرج عن قبة
 الامام ووجت قتلهم وتسميتهم بالبحاء عندنا ذم له لفر عديا وقال بعضهم ليس
 يدوم ولا نقصان وهم اهل الاجتهاد اجتهادوا فاحطوا وواعد له طائفة خالفوا
 من الفقهاء لا هم مومنون عندهم فاني لو ايتا ويل شايخ وقد قلنا ان هؤلاء هم
 النابيل خطا ليراسيوع علي طان لا يحب قال اهل البعج ولا سخطوا بهم احكامهم
 الا سكت شروط احدها ان يكونوا في منعة لا يسلم قلوبهم وتفرق جمعهم ابا النفاق
 وتجهيز جوتن وقيل ان ما ان كانوا طائفة قليلة وليرها لا يرضعوا فليسوا اهل
 البعج فاما قاتل عبد الرحمن بن ملجم امير المؤمنين عليه السلام كفر وادب له غرضنا فاعلمهم
 وعندهم هو وان تاوّل فقد اخطا ووجب قتله قودا والساني ان يرجوا عن قصة
 الامام متفرقين عنه في بلاد ابادية فاما ان كانوا امعة او في قصبة فليسوا اهل
 اهل البعج وروى ان علياً عليه السلام كان يحط بقال رجل ياب المسجد لا حرم الله
 تعريضاً على انه حرم في دين الله فقال علي عليه السلام كلمة حق اريد بها باطل لا علينا
 ثلث لا منعنا مساجد الله ان يذبحوا فيها اسم الله ولا منعنا التي ما دامت ايديهم
 معنا لعني لستم منفردن والمال ان يكونوا على المبانيه بنا ويل شايخ عندهم واما من
 باين وافر خبير تاويل فهو لا قطاع الطريق حلهم حكم المحاربين وليس من شرط
 قتالهم ان يصولوا اليهم اما ما لان الله تعالى لم يدرك ذلك حين اوجت هالهم
 بعضهم نصب امام شرط وهو ضعيف عندهم فدل موضع حكمنا بهم بغاة لم غل قاتلهم
 حتى بيعت امام من ينظرهم ويدركهم ما ينفقون منه فان كان حقاً بذله لهم وان
 كانت لهم شبهة طرأ فاذا عرفهم ذلك فان رجعوا اذ ان لم يرجعوا اليه قاتلهم
 لان الله تعالى امر بالصلح قبل الحرب بالصلح فقال ابا صلحاً بينهما فان نعت احدهما
 على الاخرى فاني بقتلهم ما نون بل ذلك روي عن علي عليه السلام لانه اذا

التي يتوهم

فقلنا انما امرنا بقتلهم
 لانهم كانوا من اهل البعج

يَعْتَلِمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ بِعَبَّاسٍ لِيُظَاهِرَهُمْ فَلَيْسَ لَهُ حَسَنَةٌ وَمِنْهُمْ قَوْلُ هَذَا عَلَى أَبِي
طَالِبٍ بِنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ وَزَوْجِ ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ وَقَدْ عَرَفْتُمْ فَضْلَهُ فَاسْتَقْبَلُوهُ مِنْهُ وَالْو
قْلَةُ لَكُمْ دِينَ اللَّهِ وَفَعَلَ وَلَمْ يَسْتَفْأَمَا أَنْ يَقْتُلُوا يَسْبِي أَوْ لَا يَقْتُلُوا وَلَا يَسْبِي
حَرَمَتْ أَمْوَالَهُمْ حَرَمَتْ مَاءُ وَهُمْ وَالثَّالِثُ مَحْيَ اسْمِهِ مِنْ الْخِلَافَةِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
خَرَجَ عَنْهَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ فَاوَانَتْهُمُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَا قَوْلُكُمْ حَكْمٌ فِي دِينِ اللَّهِ لَعَنُوا كَلِمَتَيْنِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْوِيَةَ وَقَدْ حَلَّمَ اللَّهُ فِي الدِّينِ فَسَأَلَ أَنْ خَفْتُمْ سِقَاقَ بَيْنَهُمَا فَابْعَثُوا
حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا وَقَالَ حَكْمٌ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ فَحَكَمَ فِي أَرْبَعِ قِسْمَةٍ دَرَاهِمُ
فِي أَنْ يَحْكُمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ أُولَى وَرَجَعُوا عَنْ هَذَا قَالُوا أَمَا قَوْلُكُمْ لَيْفَ قَتَلْتُمْ
لَيْسَ قَاتِلُكُمْ لَوْ كَانَ مَعَهُ فَوْزٌ فِي سَهْمِهِ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْفَ بَضَعُ وَقَدْ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَلْقَوا رِوَاةً مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا قَالُوا رَجَعْنَا عَنْ هَذَا قَالُوا فَوَيْلٌ
مَحَاسِنُهُ مِنْ الْخِلَافَةِ لَعَنُوا أَنْتُمْ لَمَّا وَقَعَتِ الْمَوَافَقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْوِيَةَ ثَبَتَتْ بَيْنَهُمْ هَذَا
مَا وَاقَفَ امْرِئُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَعْوِيَةَ قَالُوا لَهُ لَوْلَيْتُ امْرِئَ الْمُؤْمِنِينَ مَا نَارُ عَالٍ فِي حَسْبِهِ
فَعَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ كَانَ مُحَاسِنُهُ مِنْ الْخِلَافَةِ فَقَدْ حَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
مِنْ النُّبُوَّةِ لَمَّا قَاضَى سَهِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَخِيهِ لَيْسَ لَكُنَّ عَلَى هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ
رَسُولُ اللَّهِ سَهِيلُ بْنُ عَمْرِو فَقَالُوا لَهُ لَوْلَيْتُ نَبِيًّا مَا خَالَفْنَا فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى
أَمْرِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَالَ لَعَلِّي أَرَيْتُهُ فَاوَانَتْهُمُ فَجَاهُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَبْرِهِ فَرَجَعَ بَعْضُهُمْ
بِأَوْبَقِي مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ لَمْ يَرْجِعُوا فَقَاتَلَهُمْ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَتَلَهُمْ قَتْلًا شَدِيدًا وَوُجِدَ
بِالْقَتْلِ حَتَّى يُعْرَضَ لِمُجَابِهِ لَمْ يَمْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ
قَالَ الْخَوَارِجُ كَلَابُ أَهْلِ النَّارِ إِذَا انْقَضَتْ سَمْرُ بَنِي أَهْلِ الْعَدْلِ وَالْبَغْيِ أَمَّا بِاللَّهِ
أَوْ بَارِعَادُوا إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ وَفَدَانًا أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ أَوْ قَتَلُوا أَوْ قَتَلُوا أَوْ قَتَلُوا
فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْ مَالِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ دَانَ حَقُّهُ سِوَاكَ دَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَأَهْلِ
الْبَغْيِ

بنا

الْبَغْيِ لَمَّا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ابْنُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَحِلُّ لَهُ دَمُهُ
وَمَالُهُ أَلَا بَطْنِيَّةٌ مِنْ نَفْسِهِ وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَزَمَ النَّاسُ يَوْمَ أُحْمَلٍ وَالْو
لَهُ أَمْرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَهْمُ تَحْرِمُوا بِحَرَمَةِ الْإِسْلَامِ وَلَا يَحِلُّ أَمْوَالُهُمْ فِي
دَارِ الْحَرَمَةِ وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَادَى مِنْ خُدَمَائِهِ فَلَمَّا اخَذَهُ نَبِيُّنَا
رَجُلٌ فَعَرَفَ قَدْرًا نَطَخَ فِيهَا فَسَأَلَهَا أَنْ يَصْرَحَ حَتَّى يَبْضَحَ فَلَمْ يَفْعَلْ وَرَمَى بِرِجْلِهِ وَخَذَهَا
فَقَدَرُوا رِوَايَاتِهَا أَنَّ مَا حَوِيَهُ الْعَسْكَرُ مِنْ أَمْوَالٍ قَاتَهُ نَعِيمٌ وَهَكَذَا يَكُونُ إِذَا
لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ فَمَاذَا رَجَعُوا إِلَى طَاعَتِهِ فَهُمْ أَحَقُّ بِأَمْوَالِهِمْ فَمَاذَا
إِنْ دَانَ قَبْلًا وَأَنَالَ قَانَطَرٌ فَإِنْ دَانَ غَيْرُ حَالِ الْقَتْلِ مِثْلُ أَنْ كَانَ قَبْلَ أَمْرٍ أَوْ
بَعْدَهُمَا فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَلْفَ ذَلِكَ مَا كَانَ أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ لَيْسَ تَضْمِينُهُ تَضْمِينُ أَهْلِ
الْبَغْيِ عَنِ الدُّخُولِ فِي الطَّاعَةِ وَإِنْ دَانَ هَذَا الْإِتْلَاقُ وَاسْتَحْرَجَ فَابْعَثْ نَظَرَ فَإِنْ
كَانَ الْمُتَلَفُ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَئِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَوْحَى عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ
قَتْلَهُمْ فَلَيْفَ يَوْجِبُ الضَّمَانَ عَلَى الْعَادِلِ وَأَمَّا إِنْ دَانَ الْمُتَلَفُ مِنْ أَهْلِ
الْبَغْيِ فَإِنْ دَانَ مِلَّةً أَوْ عَلَى مَنْ أَلْفَهُ الضَّمَانُ عَمْدًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ
كَانَ قَبْلًا يَوْجِبُ الْقَوْدَ وَعَلَيْهِ الْقَوْدُ عَمْدًا وَهِيَ مِنْهُمْ قَالَ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَكَتَبَ
وَهُمْ مِنْهُمْ قَالَ لَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ وَإِذَا اقْتُلُوا فَمَا بَيْنَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقَاتِلَهُمُ الْإِمَامُ
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَمَنْ قَالَ لَضَمَانَ عَلَيْهِمْ حَالُ دَعْوَى الْجَمَاعِ وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لَنَا
مَنْ تَبَارَعَ فِيهِ وَمَالُكَ كَالْفَقِيهِ وَفَدَا خَالِفِيهِ أَبُو بَكْرٍ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الدِّينِ قَاتِلُهُمْ
بِهِ وَنَقْلَانَا وَلَا يَدِي قَاتِلُهُمْ قَالُوا رَجَعَ عَنْهُ فَإِنْ عَمَّا لَهِ أَصْحَابُ عَمَلُوا بِاللَّهِ
وَاجْرَهُمْ عَلَى اللَّهِ وَأَمَّا الدُّنْيَا بِلَاغٍ فَلَا لَيْسَ هَذَا رَجُوعًا وَإِنَّمَا هُوَ رَدُّ الْمَالِ وَجَنَابُ اللَّهِ
فَلَا حِلَّ لَهُ أَنْ يَحْرِمَ إِذَا أَلْفَ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَيَعْمُرُهُمْ بِأَسْلَافِهِ لَئِنْ
يَضْمَنُ وَلَا يَقَادُ بِهِ هَذَا الْإِسْلَامُ فِي الْمَرْبِ فَحَكْمٌ فِي تَضْمِينِهِمْ عَلَى مَا قَضَاهُ فِي أَهْلِ

فهو

المعجزة ان اتلفوا قبل القتال وبعده فعملهم الصمان فلان الان لا حال الحرب
 فعلهم الصمان عندنا وعد قوم اصمان عليهم مثل اهل البغي اهل الردة بعد
 رسول الله صلى الله عليه واله صريان منهم قوم كفروا بعد اسلامهم مثل مسلمة وطلحة
 والعنبي واصحابهم فكانوا امرين باخرجهم عن الملة بلا خلاف والظن الثاني قوم
 منعوا الزكوة مع مقامهم على الاسلام وتبخلهم به فسموا اهل الردة وهو لا
 ليسوا اهل الردة عندنا وعد الان لا في الردة في لغة العرب ترك حقنا وامعير
 عليه متمسكين به وحل من فعل هذا فهو مرد عنه فذلك الحق الذي يدور
 عنه ينقسم فمئة خروج عن الملة بالكفر وهو ترك حق ومنه ترك حق مع المقام
 على الملة كمنع الزكوة ونحو ذلك وقد ثبت ان ما يجرى هذا المجرى يسمى مرتدا
 فما ان من وجب عليه الدين فمئة من المطالبة لا يسمى مرتدا وقال قوم ان كانوا
 مرتدين لم يتم استلوا منع الزكوة ومن استعمل منها كفر وهذا ليس بصحيح لاننا
 انهم ما استلوا بها وانما منعوها بشبهة فذلنا اهل البغي الذين يتعلون بهم اجسام
 البغاة ان يكونوا في منعة محتاج في قلوبهم وتفرقة جمعهم الى اتفاق بلوا ان يجهل
 الجيوش فاما ان كانت القبلة فليدفع عنها اخذها عن ابادها لم يتعلو بها اجسام اهل
 البغي وكانوا كغير المناولين مقام عليهم الحدود ويستوفى منهم الحقوق روى جعفر بن
 محمد عنهما السلام ان عليا قال في ابن ملجم بعد ما ضربته اطعموه واسقوه واحسنوا
 اشارته فان عشت فانا ولي في اعفوا ان شئت ان شئت استعذرت ان من قتلتموه
 فلا تملوا افلان هذا عندنا عليه السلام بفضلا وامنانا واثما فقد ثبتنا انه لا فرق
 فعله وعندهم باؤله لم يفرغه ايضا فاما ان كانت ليرة فان منعة لانهم ما خرجوا
 عن قصده الامام فاولوا واتلفوا ضنوا واقبت عليهم الحدود لما روى
 عليا عليه السلام استعمل على قوم يادوه واليا فسموا الهامات الله ثم قتلوه

وطلحة

ان

ادراكها

عن اسم

طبع

من

فادرس

فادرس الهم ان ادفعوا اليها فالبه ففعله به قالوا دلنا قاله قال فاستلوا عظم
 عليه قالوا افسار الهم ففعلهم فاصاب الرقيم بنت ان اخروج عن قصده الامام
 ولا اذ اذ ابوا في قصده ونحوه وحلمه سحرى عليهم لم يود اسبقا الحقوق منهم
 الى بيوتهم ونحوهم من المسافة فان القوم في قصده اذا عاد اهل البغي الى الطاعة
 وتركوا الميانية حرم فالحرم وهذا ان بعدوا فالفوا السلاح وهذا ان لو امنهم
 الى عرفة احل هذه السائل الملك احدا لم يسلون فلا سيع مدبرهم ولا يدفع
 على حرهم بالاحاديث فيه لعله فقالوا التي ينبغي حتى يفي الى امر الله فاجب القتال
 الى غاية وقد وجدت فوجب ان يحرم فالحرم فاما ان لو امنهم من اليمين لهم للتحول
 اليها فلا يتبعون ايضا وقال بعضهم يتبعون ويسلون وهو مذهبنا لما نشا لو لم يعلمهم
 رما عادوا الى المنة واجتمعوا وادعوا الى الهالك احاد اهل البغي من القوم
 صموا وان الف جماعتهم واخرج فاجبة قال قوم يصمون وهو مذهبنا وقال ارجو
 لم يصمون قالوا الفرق بين الجماعة ان الجماعة متى ضمت ما اتلفت ادى الى التفرق عن
 الرجوع عن الحق وهذا ساقط في واحد وهذا اسعص بالواحد لانما ضمتها
 ادى الى تفرقه الخوارج هم الذين ينفذون ان من الى كيرة مثل سبيل بحر والزنا
 والقدح فقد كفر وصار مخذلا في النار فاذا ظهر قوم رايهم راي الخوارج
 مدبرهم وامنعوا من اجتماعهم قالوا لا ينصلي خلف امام لم يخرج قلوبهم ولا قلوبهم
 على هذا ما داخوا في قصبة الامام بلا خلاف لما روى ان عليا عليه السلام
 سخط دسمع تخليما من ناحية المسجد لاجل الله فقال علي عليه السلام لاجل الله
 كلمة خوارج ربه باطل لم علينا ثلث لا نعلم مساجد الله ان ندركوا فيها اسم
 الله ولا نعلم الف مادامت ايدى مع ايدى ولا نعلم الف مادامت ايدى مع ايدى
 هذا وروى ابن ملجم الى الوفه لعل علي عليه السلام ففطن به واتي به الى علي

لا

مدبر

كافر

بينا

فصل له انه يريد قتل فقال علي عليه السلام لا اقله قبل ان يقتلني ولا اقله
 مع الامام وحبب فضله واحدا من محبي علي عليه السلام لم يحل قتله وان كانوا معتقدين قوله
 المبري ان المناقب كانوا على عهد النبي عليه السلام مع وفاء مشهورين باعدانهم
 واسماهم واسماهم وينزل بهم الفرائد ولم يعلم النبي عليه السلام وان كان يعلم منهم
 ما يعتقدونه فلفظ عنهم لاظهار الشهادتين ورفع السيف عنهم بهذا الظاهر
 ولما عرض لما يستطونه فاذا ثبت هذا بطلان فان ضروا بسبب الامام عزروا عندهم
 لم يحسن احدهما لو استلام الامام عزروا فان عزروا اذا سب الامام اولى ولما فيه نقص
 في حقه وعندهم محبة فلهذا اسوا الامام وان لم يضر حواله له بالسب لانهم عرضوا
 له به عزروا وقالوا قال قوموا عزروا ان عليا عليه السلام لما سمع قول القائل
 لا حكم الا لله يعني حكمت بدين الله لم يعزروه والاول مذهبنا لانه لو عرض بالهدف
 عزروا كذلك اذا عرض بالشتم والسب وجبان عزروا ولانه ان لم يعزروا فاضى الى التفرج
 فاذا ابرزوا هم لم يفعلوا ما داموا في قضية الامام فان رعت الامام المهم واليا
 فعلوه وفعلوا صاحب الامام غير اولى بحان القتل مما برة ظاهرة في جوف
 البلد فعملهم القود للماروي ان عليا عليه السلام بعث عبد الله بن خباب عاملا على
 الخوارج باليمن وان فعلوه فارسل اليهم ان ادعوا المناقب اليه لقتله به فلم يفعلوا
 وقالوا اهلنا قتل فقال اسلموا لي عليهم فابوا فاسار اليهم فقام اليهم واما اليهم
 فاذا تقرر اننا بقوله قصاصا فهل تخم القصاص ام لا قال قوم سخطتم لا هم وان كانوا
 معه في البلد فقد شروا بالسلاح معاندين وفعلوه وهم قطاع الطريق سواء هذا
 مذهبنا وقال آخرون لا يحتمل ولو ان القتل ان تعفوا عن القتل لا قطاع الطريق
 من شر السلاح واذا في السبل لقطع الطريق واذا اموال الناس فعلوه وهو
 ملوه حذر العبد هذا ولم يحتمل عليهم القود اذا احصر النساء والصبيان والعبد

خاف

يستطونه

في

ن

ن

مع اهل البغي فلو اجمع الرجال وان لم يعمل عليهم لان العادل قابل اهل البغي
 في حكم الدافع عن نفسه وماله ولو قصر ماله واعانة امراة له لو غدر و غلام من
 كان له ماله وان الى القتل عليه اذا وقع اسير مع اهل البغي في ايدي اهل العدل فان
 من اهل البغي والى القتل وهو الشاب الجليل الذي يقابل كان له جسته ولم يكن له قله
 وقال بعضهم قتله والاول مذهبنا فاذا ثبت انه يقتل فانه عيب وعرض
 عليه المباحة وان يبيع على الطاعة والحرر فائمة قبل ذلك منه واطلق ان لم يبيع
 تركه احبس فاحبس احرق فان اتوا يابسين او طرحوا السلاح وتركوا القتلى او
 ولو امدروا الى العرق اطلقناه فان ولو امدروا الى العرق لا يطلق عذابي هذه الحال
 وقال بعضهم يطلق لانه لا يبيع مدبرهم وقد ساء الله مدبرهم اذا ولو امدروا الى العرق
 واذا كان اسير من غير اهل القتال كالنساء والصبيان والمراهقين والعبد قال
 قوم لا يحسبون بل يظفون بل لو اجمع اهل المباحة وقال بعضهم يحسبون الرجال
 الشباب سواء وهو الموقر عبادي لان ذلك كسر القلوبهم وفلا يجمعهم وهذا الجرم
 فمن لا يقتل كالمزني والشيخ القائل احكم فيهم لا يحكم في النساء والصبيان سواء
 اذا سأل اهل البغي الانتظار وتخير القاتل بطلت فان سألوا انتظارهم زمانا قليلا
 كالنوم ونحو ذلك بطلت لغيره او ينظر او يفتروا في الطاعة لانه من المصلحة فان سألوا
 الانتظار مدة طويلة كالثمن ووصف الشروع ونحو هذا بحث الامام عن هذا من طريقه فان
 علم انها مبدرة ويدبر على القتال والجمع بذلك عاجلهم القاتل حذرا ان يتم عليه منهم ما
 يتقيه ورثا وقع الظفر به وان علم ان القصد القتل والذبح والطاعة ورجاء
 دخولهم طاعة اطرهم لاها مصلحة ومضى فلما لا يعلم فسالوه الانتظار سئل ما
 بذلوه لم يخرجوا المال على ناجر فاهم وهو لا يامر قوتهم واستداد شوكهم لان المال لا
 لو حذر على بل القاتل له وصعدا ولا صعدا على المسلمين ولا نه رما القوت لهما حذر

2

منهم فان سالوا المتعارفين من اهل البصرة عن اهل الكوفة
 رماحوت سولهم فاذا قالوا لا لم يحل لنا ان نقاتل اهل البصرة
 وان كان اهل البصرة من اهل البصرة وطلبوا الصلح من اهل الكوفة
 فابى وضموا اهل الكوفة من اهل البصرة واعطوا اهل الكوفة ما
 للمسلمين ثم تبطل فان اطلقوا من اهل البصرة اطلقوا اهل الكوفة
 لم يعمل اهل الكوفة ان اهل البصرة من اهل الكوفة فان كانت اهل الكوفة
 فادان القضاة كبر اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 ان الضم لقلنا وجاف ان اهل الكوفة من اهل البصرة حتى شددت وكفه ونقوى امره
 وشره حذره لانه لا يمان ان يرموه ورتما استاصلوا شاقته فلهذا ان اهل الكوفة
 اذا استعان اهل البصرة على قتال اهل الكوفة بالمشركين لم يحل من ثلثه احوال اما ان
 سجدوا اهل الكوفة او اهل الكوفة او بالمشركين فان استعانوا اهل الكوفة
 لهم دمه او امانا على هذا ان ما فعلوه باطلا لا ينعقد لهم امان ولا يثبت لهم دمه
 لان من شرط صحة عقد الدمة ان يذلو او اتجروا ويحرم عليهم احكامها ولا يحتملوا
 على اهل المسلمين فاذا كان هذا شرط صحة عقد الدمة لم يحل الدمة شرط قتال
 المسلمين وايضا لو كان لهم عهد ودمة مودة فعائلوا المسلمين اسفص عهدهم فبان
 لا يثبت لهم دمة بهذا الشرط او لا ايضا عهد الامان ينقض الف عا وان نكف
 عنهم وهذا شرط الملق بعضا عن بعض وهذا مطلق العهد فاذا ثبت انه لا ينعقد لهم
 امان ولا عهد فاذا اعانوا اهل البصرة على قتال اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 بالقتال يقاتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون ويقتلون
 اهل الكوفة دمه اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 لهم لان الامان صح لانهم قد بذلوا اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة

الاسارى

ان الضم لقلنا

قائلهم ان

لكنهم

لكنهم اذ اعانوا اهل الكوفة على قتال اهل البصرة عن اهل الكوفة
 ليعلم انهم من اهل البصرة على اهل البصرة على اهل البصرة على اهل البصرة
 ما اهل الكوفة وما اهل الكوفة وما اهل الكوفة وما اهل الكوفة وما اهل الكوفة
 عذرا ودرا واسببه فان قالوا اما قالنا لم طابعين بل من اهل الكوفة
 عولهم وهذا لو قالوا لقتال مع اهل البصرة طينا ان طائفة من المسلمين اذا اطلبوا المدة
 اعانهم حازرة والقتال فويلهم وهذا سببه في اهل الكوفة وثبت عهدهم فاما
 ان قالوا عالمين بذلك فانه سبب دمه عذرا وقال قوم لا ينعقد اهل الكوفة
 لو انهم ادوا اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 اذا لم يشرط في اهل الكوفة الف عن القتال نطقا فاما ان كان مروطا نطقا
 وحالوه بقتل الدمة فدل موضع قتل اسفص العهد وهل يقتلون او يسبون او يردون
 الى اهل الكوفة بعد ساء في اسير ومنى فلما ما اسفص عهدهم فاهل البصرة لم يسمع
 مدبرهم ولا نكف عن اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 عذرا عما وليا في اهل البصرة ومن قال باع اهل البصرة على اهل الكوفة اهل الكوفة
 والعرف بينهما الله امرنا بالصلح بين طائفتين ولم يدر ثمان الدمة والما والاطيان
 موستانا لسواها هذا كذلك والفرق الاخر ان الصمان سقط عن اهل البصرة
 تنفيرهم وبعائهم على المحالفة والمباينة ولهذا سقط عنهم الصمان وليس ذلك اهل الكوفة
 لما قد امانا هذا منهم ولا يخاف سفيرهم ولا مقامهم على المجاورة فلهذا اصحابهم
 واما ان استعانوا بغير اهل الكوفة الى مدرة فعائلوا معهم اسفص امانهم فان ذلوا
 اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة اهل الكوفة
 اسفص امانهم والفرق بينهم وبين اهل الكوفة ان عقد الدمة اقوى واودى في باب
 من عقد الامان بل امان اهل الكوفة والدمه مودة ولان على الامان ان

كان

الانقراض

تضمينهم

ان

بلف عن اهل الذمّة من نقصهم خائف عن الجمل من نقصهم سواء وليس ذلك المشا
 لان الامام مكف عنه من مجرى عليه احدا من اهل الحرب فلا يفرغ عنهم ولا يوا
 اوى جاز ان سعى الذمّة مع هذه المعادنة ولا يفرغ عقد الامان مع هذه المعادنة
 لا يجوز للامام ان يستعير على اهل البغي من يرى فالحكم مديريين ويجزى على جرحهم و
 اسيرهم لان قتلهم مديريين ظلم وعدوان فلا يستعير من عدوي وتعلم فان احلح الى
 سعيه انهم لم يحركوا شرط احدهما الا احده من يقوم مقامهم والثاني ان يكون
 في عدة وقوة منهم وقصدهم مديريين امكنه كفة عنهم فان عدم السرطان واحدهم
 فلا يستعير بهم فاما ان استعان عليهم باهل الذمّة فلا يجوز بحال ان اذالم يستعير
 عليهم من يرى قتلهم مديريين مع اعتقاده الايمان فيان لا يستعير عليهم من يرى قتلهم
 مديريين وهو كالفهم الذين يعتقد قتلهم طاعة اوليهاهم يرون قتلهم ديانة وطاعة
 وقرينة فلا يستعير عليهم من هذا الزمّة ولا ان القصد قتلهم وتفرق جمعهم دون قتلهم
 فلا يستعان عليهم من سلع غير المقصود فيهم للامام ان يستعير على اهل الحرب المير
 فان رسول الله صلى الله عليه وآله قد جعل هذا لمة قد استعان به صفوان بن يحيى
 عام الفتح وخرج معه الى هوازن وكان مشركا واستعان به من المشركين فلا
 يجوز الا بشرطين احدهما ان يكون المستعان بحسب الراي في الاسلام والثاني ان يكون
 بالامام من القوة حال وصار اهل الشرك الذين معه مع اهل الحرب في مكان واحد
 امكنه دفع الجميع عن نفسه لان النبي صلى الله عليه وآله هذا فعل استعان من
 كان حسب الراي الاسلام لان هوازن غلبت اول النهار وانهم النبي عليه السلام
 فقال جل غلبت هوازن فقال له صفوان بن امية بفعل الجرح من
 وشرحت لنا من رتب هوازن ووقف رسول الله وتراجع الناس بت هذا
 انه استعان بحسب الراي في الاسلام اذا امر اهل البغي بالقتل

قتلهم
 وتصد

دور
 منهم

الطائفتان

الطائفتان في البغية فان كان الامام به قوة ومهنة على قهرهما فحل وان لم يكن له
 معاونة احد رما على الاخرى ان كل واحدة منهما على خطاء ولما عانه على الخطاء
 من غير حاجة خطاء وان معاونة احد رما كلاهما لم يمنع مقامهم على البغي
 كقولهم الامان لاهل البغي فاستان هذا ليسوع فالتلها معا حتى يعود الى
 الطاعة وان علم من نفسه انه يضعف عنهما ولا يامن ان يجمع الطائفتان معا عليه
 كل له ان يضم احدهما الى نفسه ويقابل الاخرى بنوى يقابلها كرها ومنعها
 عن البغي ولا يوى معاونة من يقابل معها فاذا سلكه يقابل مع احدهما فانه
 يقابل مع الذي هو الحق او في فان كان في الما ويل سواء قابل مع الذي يرى المصلحة
 له في القتال معها فاذا ابرمت تلك الطائفة او اطاعته لم يكن له قتال الذي قابل
 معها حتى يدعوا الى الاحابة وبعدد الالهان قتاله معها بجري الامان لها
 ليسوع للامام العادل ان يقابل اهل البغي بالنار وان نصب عليهم المحبس ان
 انما له ان يقابل من اهل البغي من يقابله منهم دون من يقابله فلو خرقهم
 بالنار وورماهم بحجر المحبس لم يومن ان يقابل من لا محل قتله قال فطر الى ذلك
 ساغ ذلك له وانما يضطر وانما يضطر اليه في موضعين احدهما على سبيل المقاتلة
 وهو ان يقابلوه بذلك ويقابلهم به على سبيل الدفع عن نفسه والثاني ان يحاموه
 من كل جانب فيمثلة دفع واحدهم اليه اية محسد يقابلهم به ليحعل
 لنفسه طريقا يخرج من وسطهم ادعيت اهل البغي على بلد فحبوا الصدفان
 واخذوا الحزبه واستادوا الخراج وقع ذلك فوقعه عند الفقه لان عليا
 عليه السلام قد هزم الناس بالبره وبصفتي فلم ينقل عنه انه لم يعد بما فعلوه
 ولا استدركا عليه وعذرا بالافعة ذلك موقعة عير الامام كبره وانه ان
 اخذ منهم مرة اخرى ادعى ذلك

لا ضرر بالناس

فلهذا

اجاز على

علمه

ذلك فاما احدى ود اذا اقاموها فلا تجزئ لغيرها فاما ان
 عنه وملة اهل العدل طالعهم العادل كذلك فان ذواته اسوق منهم فان
 اقاموا البينة به نفذها وان لم يكن له بينة وانما الصدقات اذا ادعى على المال
 انها قبضت منه فالقول قوله مع عvidه لانه ما بين هذه البينة على الوجوب عند قوم
 وعذر اخر من على المسحاة وهكذي اذا طان الساعي رت المال للرؤية فلا على انما لا
 حب عليه او قد استوفيت منه فان كان قوله لا مخالف الظاهر مثل ان قال قد طان
 ايجول على مالك فقال رت المال ما حالف لقول قوله مع عvidه استحسانا لان قوله
 لا مخالف الظاهر لان الاصل ان يحول ما حالف وان كان قوله مخالف للظاهر مثل ان
 قال قد حال يحول على مالك فقال انقطع ايجول انما يحول لاني بعها لم اشترها
 قدم او قال قد حال يحول واخذ الركة متى ساع قبلك فالقول قوله لانه امين وهل
 البين واجبة او مسحاة على ما مضى فمن قال مسحاة فان حلف ولا تركه ومن قال
 على الوجوب فان حلف اسقطا الدعوى وان لم يحلف أخذ الركة لما لا تلون ولكن بظاهر
 الوجوب عليه وعذرنا انه لا عبر عليه بحال وذلك في هذه المسئلة سواء كان واما
 اهل الذمة اذ ادركوا اهلهم ادوا احرته فليس قولهم لان الحرنة بمنزلة الهجرة
 فانها تخفف الذمة والمسائلة ومن سلب الذرار وادعى انه ادى الهجرة لم يعمل قوله
 ولانه لا امانة لهم ويفارق اهل الركة لانهم امناء واما اخراج فان دعواه
 قد اسوق في منهم فهل يقبل قولهم في ذلك ام لا قال قوم يقبل قولهم لانهم مسلمون وعدا
 لم يعمل قولهم لان اخراج ثمن او جزاء فابها كان لم يقبل قوله في ادائه ويفارق الوجوب
 لما على سبيل المواساة واداءوها عبادة فلهذا قبل قولهم وليس كذلك الحرنة
 واخراج لانها معاوضة وهذا يدل على معاوضة فلم يقبل قوله في اقباضه
 الفصل سها اذا بعث اهل البغي قاضيا يقضي منهم او من غيرهم بطريق فان كان

تنقله
 وقصد

القاضي

نصب

القاضي من بعد السيد اموال اهل العدل ودماء هم لم يحفظ له قضاء ولم
 ينفذ له حكم سواء وافق او لم يوافق لان من سبب اموال اهل العدل اليوم من
 على القضاء وعندهم لم يكن من اهل الجهاد فان كان ثمة لا يستبج اموال
 اهل العدل ودماء هم عدا لم ينفذ قضاء وه ايضا لانه لم ينفذ من قبل من النوبة
 وقال قوم ينفذ قضاء وه لانه ينفذ قضاء غيره وسواء كان القاضي من اهل البغي
 اليوم من اهل العدل وقال بعضهم ان كان من اهل العدل ينفذ حكمه وان كان من
 اهل البغي لم ينفذ له قضاء ولم ينفذ ما حكم به من اجاز قضاء هم قال لا يرد
 من قضاها هم الاما يرد من قضيا غيرهم فان كان حكمه قد خالف نظر لاني او
 او ستة او اجماعا او قياسا لا يحمل المصنف قضاءه وان لم يخالف سببا من هذا
 نقدا فان كان حكم بسقوط الضمان عنهم فيما انفقوا على اهل العدل بطريق فان كان حكم
 بسقوط الضمان عما انفقوا قبل القضا او بعدة لم ينفذ حكمه لانه خالف اجماع
 وان كان حكم بسقوط الضمان عنهم فيما انفقوا حال القضا سقطت لايها مسئلة
 خلاف سوغ فيها الجهاد وقد رتبنا على مدعيها ان جميع ذلك لا ينفذ على
 لان ولايته غير منجزة ولان الجهاد عدنا باطل والحق واحد لا سوغ
 خلافة فان فاما اذا بعث قاضي اهل العدل حكم حكمه او بما ثبت
 عنده عندنا لا يجوز له ان يحكم به وعندهم سبب له ان يردوه ولا يعبأ استهانة
 بهم وليس لقلوبهم فان قبله ونفذه جاز وقال قوم يرد الداب ولا يعمل به على
 فلانه اذا شهد عدل من اهل البغي لم يعمل شهادته عدنا وعندهم يقبل غير ان
 بعضهم يقول ان اهل البغي فساق لانه فسق على طريق المذنب والفسق على طريق
 الذم لا يرد به الشهادة عدة لانه يقبل شهادة اهل الذمة وقد قلنا ان
 عدنا انه لا يقبل منهم فساق ولا يقبل عدنا شهادة القاسوس سواء كان في

واحد

طريق الدين او لا على وجه الدين وقال بعضهم اقل شهادة ادا ان يرمى بامر الله
 شهيد لصاحبه تصديق مثل الخطاية فانهم يعتقدون بحرم الذبح والموافقة على
 النميم المداينة فاذا كان لبعضهم حق على من يجده ولا شاهد له به فذكر اهل بيته
 وحلفه انه صادق فيما يدعيه فاذا حلف سماع له في دينه ان شهده بالحق مطلقا
 على ما صح عنده باليمين فمن كان هذا دينه واعقاده لا يقبل شهادته بانه
 يؤمن ان شهده على هذا المذهب وانه شاهد زور فلا يقبل شهادته بوجه
 وقال بعضهم ان شهده بذلك مطلقا لم يقبل شهادته لئلا يكون على مذهبه وان
 شهد على اقرار من عليه الذبح وقض حشاهة فله المنة لا يعمل ان شهادته بانه
 شاهد هذا وما شاهدته اذا قبل مسلم في معرك البغاة فان كان من اهل
 البغي غيب وصلى عليه كسائر المسلمين وقال بعضهم يغسل ولا صلى عليه بانه يابن
 للمام مام كما يرمى ويقضي مذهبا لا يغسل ولا صلى عليه لانه دار عبدنا كما يحرم
 وان كان المقتول من اهل العدل صلى عليه ولا يغسل عدا بانه شهيد وقال قوم
 لا صلى عليه لانه مقتول في المعركة وقال آخرون يغسل ويصلى عليه بانه للعدا
 قيل في رحمه من اهل البغي وعرض عنه لئلا يغسل غيره لهوله يعال وان شاهدك
 على قتل في ما ليس لك به علم فلا تطعمها وصاحبها في الدنيا معروفا وروى
 ابا بكر اراد قتل ابيه يوم اجد فيها النبي عليه السلام عنه وقال دعه ليتلى
 قلعة غيرك وكف ابا خديجة عن قتل ابيه واذا نهى عن قتل ابيه كرمي فيان نهى
 عن قتل الباعى او ان خالف قلعة دار جازا روى ان ابا عبيدة قتل ابا به فعال
 له النبي عليه السلام لم يقتله فقال سمعته يستكف لم ينكر وكوزان بقصد قتل اهل
 البغي لانه يحكم بفره وقال قوم لا يقصد قتل بل يقصد دفعهم وتقليل خدمهم
 وتعرف عنهم مما يدع الاساس من نفسه وماله وان لم يرمى نفسه اذا قصد

في شهادته
 يكون

دخل اهل داره من نفسه او ماله او عهده فله ان يقابله دفعاعن نفسه باقل
 باقل المنة دفعه وان ايد ذلك على نفسه لهوله عليه السلام من قبل دون
 فهو شهيد فاذا ثبت ان ذلك لا يجزى عليه دفع ذلك عن نفسه ام لا قال قوم
 على لهوله ولا يغسلوا انفسهم وقوله ولا تلقوا بايديكم الى الزللة وانه قادر على
 نفسه من التلف فزعمه فعلة بالطعام والشراب قال آخرون لا يجزى عليه وله
 ان يستسلم للقتل فان عمن استسلم للقتل مع القدرة على الرفع لانه قيل انه
 كان في داره اربع مائة مملوك فقال من التي سلاحة فهو حر فليها اهل جده فعل
 والاول اقوى بلان دفع الضرر واجب عن النفس بحكم العقل وذلك المصطفى طعام
 او شراب يحس وجب عليه ان يشاؤله وقال بعضهم لا يجب لانه يوقا عايسة وان
 قصده فاصد لقتله وان قادرا على الهرب منه وجب عليه الهرب وقال قوم
 لا يجب وقال آخرون ان كان يقدر على دفعه عن نفسه لا يجب وان لم يقدر على دفعه
 وقدر على الهرب وجب عليه الهرب امان امر المسلم والمرأة واما ان يعقد ادا ان
 ما ذونالة القتال صحيح بلا خلاف فاذا ثبت انه جابر فانما يجوز ان يعقد
 لا حاد المشركين والفر السيرة بالقافلة الصحرة ويحوي هذا فاما ان اراد عقدا
 الامان لاهل المشركين او لجنس من اجناسهم كالترك والروم والهند فلا يصح بلان
 فيه اقبائنا على الامام واما الامام فمخوره ان يعقد الامان للذلة والى جنس
 شاء اذا حاد المصلحة في ذلك فاما صاحب الامام فانه يعقد الامان للجنس
 الذي في موضع نظر منهم لو اى حراسان يعقد للترك والى مصر يعقد للروم و
 عمان يعقد للهند فاما امان المعقد الذي لم ياذن له مؤلاه بالقتال فحار عند
 حرمه وقال آخرون اذا لم ياذن له مؤلاه في القتال لم يعقد امانه والاول
 مدحنا لهوله عليه السلام المسلمون يتدافون ما روه عن سني درهم ر ما سمع

ما اهل العدل ان يستمعوا بدوا ان اهل البغي وسلاحهم كانوا المشايخ وبنو بني
 لم يحل القتال في غير حال القتال ومضى حصل في ذلك مما يحويه الخبر
 غنمة ولا يحب دونه على اربابه وقال قوم لا يجوز في ذلك ومضى حصل في
 ان محفوظا لاربابه فاذا انقضت الحرب رد عليهم وقال بعضهم يجوز الاستماع
 بدوا بهم وسلاحهم واحرب فائمة فاذا انقضت كان ذلك اعلهم ومن منع منه
 قال لا يجوز ذلك حال الحرب فاما حال الاضطراب مثل ان وقعت هزيمة واجاب
 الرجل الى دابة بنحو اعلاها فاذا وجد دابة لهم حل ذلك اذا لم يجدوا
 بدفع بغير نفسه لاسلحتهم جاز ذلك لما اوجته ايجال لانها اموال اهل البغي
 واما البغي وغيرهم فاستوا كما لو اضطر الى طعام للفرحل له اهل اذا صنع اهل البغي
 او اتوا بوجبت كدفعي طهر باعلمهم اعم ذلك عليهم وحل في خيفة الله لانهم
 عليهم الحدود ولا تستوي منهم كفوف وبتاة على ابله في دارهم والمواد مذهبها

كتاب المرتدين

قال الله تعالى ومن كفر بايمان بعد حط عمله وفي الآية من انكسر من وقال
 ان الذين امنوا ثم كفروا هم كفروا ثم ارتدوا والقرآن لم يزل الله يحقرهم
 ولم يهدرهم سبيلا وقال تعالى ومن ينرد منكم عن دينه فمت وهو كافر فاولئك
 حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة والذين اصحاب النار هم فيها خالدون فدل هذا ان
 كل ما على حطر الارتداد فاذا ثبت انها محرمة فمن ارتد عن الاسلام لم يحل من احد
 امره ان يكون رجلا او امرأة فان كان رجلا قبل اجماع الامة فدوى عن
 النبي عليه السلام انه قال لا يحل من امر مسلم الا باحدى ثلاث لفر بعد ايمان
 او دنا بعد احضار او قتل بعد نفي ودوى عبد الله بن عباس ان النبي عليه السلام
 من نزل دينة فاقولوه وروي ان معاذا قدم اليه بها ابو موسى الاسدي فقبل

النبي عليه السلام ما نزل من الله من قبله فقال الله لا تحسب في بعضها الا انك حتى
 يقول النبي رسول الله بذلك فقبل وعلمه اجماع الامة فدوى ان قوما قالوا ان
 عليا عليه السلام اتاه فاجح نارا وخرقهم فيها فقال ابن عباس لو كنت بالقلم بالسيف
 سببت النبي عليه السلام يقول لا تغادروا عذاب الله من نزل دينة واقولوه وفي
 هذه القصة قول علي عليه السلام

لما ريت الامراء املا احب ناري ودعوني قبرا
 وروي ان سببا شقير فقال له علي عليه السلام اريد ان تقول فقال له لعلك ارد
 ان تصيلا ثم يرجع قال لا قال لعلك ارد ان يسيب امرأه حطتها فانت عليك فارد
 ان يزوجها ثم يرجع قال لا حتى الفى المسبح فعتله وان كان المراد امرأه فحسب عدونا
 وتشتت ولا يقبل فان كفت يد ارا حرب سببت واسرفت وقال قوم يقبل من الرجل
 سوا من النبي عليه السلام لما فتح مكة امر يقبل القتيبي قال لا بل يقبل تخيان سببت
 عليه السلام فقبلنا وهذا ليس يصح لان النبي عليه السلام ما امر يقبلها للارتداد لهما
 ما اسلمنا لكن لفرهما والغباشية عليه السلام الا على اصله اصله واريد
 وزندقة فالاصل ما كان دافرا الميزل وهو الموقر الذين كافروا في اسلام قبل اسلامه
 لقوله قل للذين كفروا واتوا بغيرهم الله ما عد سلف ودوى عن النبي عليه السلام انه قال
 امرئ ان قاتل الناس حتى يعولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا مني حماهم واولهم
 وهو لا يقدروا لها وهذا اجماع ايضا واما الردة فان كفر بعد ايمان سوا كان
 مومنا لم ينزل فارتد او كان كافرا فاسلم ثم ارتد فمضى اسلم بعد دينة قبل اسلامه وحسب
 دمة كاسلام الكافر الاصل في الناس من قال لا يقبل اسلام المرتد بوجه وعبدنا ان
 المرتد على صفة من نزل ذلك على فطرة الاسلام فهذا لا يقبل اسلامه ومن ارتد وجب
 قتله والامر كل دافرا فاسلم ثم ارتد فهذا يستتاب فان رجع والاصل في اما الرد

فقال قوم بعل بوبته وقال اخرون ما قبل بوبته وروي ذلك من سكتان فصل
 الاستانة واجبة او مستحبة قال قوم واجبة وقال اخرون مستحبة والاولى المعوي
 لان طاهر امره بالوجوب ولم يستأب قال قوم مستأب ثلثا وقال اخرون مستأب العذر
 الذي يمنة جمل الرجوع وهو المعوي والاول احوط لانه ربما دخلت عليه سبيلها
 ثلثا ملها او ثلثه عليها واما اذا اردت له مال فقل بربول ماله بالردة قال قوم
 يوقف ماله ويكون مراعافان مانا وقل ثلثا انه زال عنه بالردة فان كان ثلثا ان
 باق ماله وما زال فعلى هذا يكون عرقه في ماله موقوفاً وقال اخرون بربول ماله
 عن ماله وصرفه صحيح وقال اخرون بربول ماله نفس الردة وتصرفه باطل والى
 نقضه ما ذهبنا ان المردان كان عن طرة الاسلام فانه بربول ماله نفس الردة وتصرفه
 باطل وان كان عن اسلام قبله كان كافراً فان ماله موقوف وصرفه موقوف وان قلنا لم
 يزل كان موطاً لانه لا دليل عليه والاصل بقاء الملاك فاذا ثبت ذلك فان كان عليه دين
 او ارض حايمة او نفقة قرابة وروجه استوفى كل هذا من ماله على سائر الموقوفات
 لان هذه الحقوق لا تعطل اصلاً فلا يرد من استعانتها لهذا اذا كان حيوة
 فاما بعد وفاته فعلى الدين والارث الحياتة نفقة الزوجات ان كانت حية عليه كل
 هذا من الزمة فلان نفقه المارق فلا تستوفي بعد وفاته فاذا ثبت الحل بركبه
 نظر فان ثبت الزمة بالدين وهذه الحقوق فلا كلام وان فصل منها فصل او كان
 له مال ولا دين عليه ولا عرق في مانا او قل كان ماله عندنا لورثته المسلمين فربما
 كانوا او بعد من كان لم يكن له وارث مسلم لبيت المال قال قوم يكون لبيت المال فياء
 سواء كان ما لا النسبة حال حقه فله او حال اباحه دمه وقال قوم ما النسبة
 حال حقه دمه وهو حال اسلامه الى اخر جرد من اجراء اسلامه لوارثه المسلم
 وما النسبة حال اباحه دمه في ومنهم من قال مثل ما قلنا اذا اراد الصلوة

نظر وقال ثلث من بعد وجوبها فهو كافراً جامعاً لماله خالف اجماع الخاصة العامة
 وان كانها مع اعتقاد وجوبها وقال انا اسأل عنها او يضيق صدرى منها اسبب
 ثلثا لافل الاستانة على ما قلناه في المرد فتاوى الصلوة بحقه عند هذا القائل
 وكان قوم لا يسلوا ثلثا بحسب حتى يصلي وقال بعضهم بغير ذلك عند الله لا يفر ولا يفر
 دعه فان عاد عذر فان عاد عذر فان عاد رابعاً فقل لما روى عنهم عليهم السلام ان
 اصحاب الديار يقتلون في الرابعة اذا اراد المسلم قتاد رجل فقتله قبل الاستانة
 فلا ضمان عليه لانه مباح الدم له قوله عليه السلام من يدرك ذنبه فاقبلوه امرأته
 وان لم تحت عليه الضمان فعليه العسر لانه فعله بعد اذن الامام فان جرحة جارح
 عم عاد الى الاسلام فصرى الى نفسه فان فلا ضمان على الجاني وقال قوم عليه نصف
 الدية والاولى اصح عندنا واما اذا اقبل المرد لم يحل من اصرار من ان يكون
 القتل عمداً او خطأ فان كان عمداً محضاً او حبس القود فالولى من القصاص والعفو
 سواء تقدم القتل على الردة او تأخر عنها فان القصاص بغير علم عليها فان احار القود
 قتلنا فان القتل بالردة كما لو مات المرد وان احار العفو على حال ثبت المدة مغلطة
 في ماله ونفس بالردة وان كان القتل خطأ لم يعقل عنه العاقلة وتكون الدية محقة
 موجهة في ماله يستوفي ثلث سنين كل سنة ثلثا فان مات وقتل قبل انقضاءها
 حلت بوفاته لان الدين الموحلة تحل بالوفاة وتستوفي من ماله في دمه والاعلام
 في ملك المرد والاختلاف فيه فاما تصرفه ممن قال ماله زال فقد انقطع تصرفه فيه
 ومن قال ان ثبت ومراعى الحاكم محله فيه لئلا يتصرف فيها بالاعلام فان هذا
 المال محفوظ فان عاد الى الاسلام رد الله وان مات او قل كان قاتلاً او ميراثاً على
 ما تقدم فاذا ابدى له محله فانه يحفظ كل صنف كما يحفظ مثله وان كان ناضياً
 او انا تادع الى عارل ان كان عفاً فذلك يوم يحفظه واستدراكه ان كان

بکاز علیہ

وقت و روز

وہابی؟

وهل يجوز اسرافه ام لا قال قوم لا يجوز بان الولد يلحق بابه فلما ثبت ان ابا له ليس
 له لا ينفصل حرمة الاسلام فذلك ولده وقال آخرون سرق ولده دافره دافره
 بالما هو الاصل وهو المولى وفضل بن القول بن يان يكونوا دار الاسلام او في
 دار الحرب قال قوم ان ذوات دار الاسلام لا يسرقون ان كانوا اعداء الحرب جازا
 فممن قال لا يسرق قال هو بمنزلة ابيه تعرض عليه الاسلام فان رجع والافضل ومن قال
 يسرق فممن يحرم دار الحرب فوقع في الامر ان دار الاسلام يكون الامام محترما
 فيه بن الفضل والمتن والفراد والاسراف غيراته لا يقر على بنة يبدل بحرية له
 قد انتقل بعد نزول القرآن الذي اذا انقض العتد وكوثر احرار والمعا هذا الباب
 واحد وظف عندنا احوال اودرته فاما مال باق بحاله له ما صح ان يعقد الامان
 لماله دون نفسه وهو ان يبعث ماله في بلاد الاسلام بما او يكتسب من دار الحرب
 الامام ان يعقد الامان على ماله فمحل صح وان عقد لنفسه دون ماله بان دخل البنا
 بامان صح كل واحد على المهر اذ اذا انتقص احد هما ثبت الاخر فاذا ثبت ان امانه
 باق بحاله فان مات ورثه من اهل الذمة عندى وقالوا يرثه ورثته من اهل
 الحرب دون ورثته من اهل الذمة في دار الاسلام له لا توارث من اهل الحرب
 واهل الذمة لا يقطع الولاية بينهما فاذا صار هذا المال ملكا يجرى به
 برول امانه ام لا قال قوم نزول له مال من ليس بيننا وبينه امان بنفسه
 ولا ماله وهو مال حصل بحرب دار الاسلام ابتداء تغير امانه قال آخرون
 يكون على ذلك الامان لمن ورثه لان كل من ورثه يحق له كمن ورثه
 قد استحق به الشفعة فان الوارث سمي به الشفعة ودليل من ورثه بانه
 رهن كان يحق له الاول على هذا المذهب قوى فممن قال ان امانه فان انعم
 ماله فانتقل ماله الى بيت المال فيما ومن قال امانه باق بحاله وهو كذلك فان مات

۱۲۰

مفرد بصره في ماله او قلنا لا ينفك لانه من زوج مسلمة فالحال في
 وان يزوج وتبت او محسنة لم يصح لانه دلت بحرمته الاسلام وهي ثابتة وان
 يزوج لم يثبت لم يصح لانه لا يقر على دينه الا يرى انه لو كانت له زوجة ثابتة فارتد
 انفسخ النكاح بينهما فاما الحاجة فلا يصح ان يزوج امته وولايته ولا حاجة
 اما الميت والمخت فانه لا ولاية له عليهما واما امته فقد قلنا ان الكافر له ان يزوج
 امته المسلمة والمسلم ان يزوج امته الا في النكاح لانه يصح لها من غير ان يكون
 مملوكا وهو مراعى في النكاح لا يكون موقوفا ومن قال مملوك ثابت قال ان زوجها
 قبل ان يحرم عليه النكاح لم يزوج وان كان بعد التحريم لم يصح فاما طلاقه فان كان قد
 ارتد قبل الدخول فقد بطلت بالردة فلا يلحقها طلاقه فان كانت الردة بعد الدخول
 وقف النكاح على انقضاء العدة فان عاد الى الاسلام قبل انقضاء العدة يتنسا
 ان الطلاق وقع لا حين الطلاق وان لم يعد حتى انقضت عدتها بطلت
 ويتنسا ان الطلاق ما وقع عليها لان البسوة سبق الطلاق فاما الذميمة فلا
 حل ذميمة لانه دام عدتها ولا يحل ديمحة المدام وعدتهم لا يان له فاذا دح
 ساة نظرت فان كانت له فهي حرام وان كانت لغيره فان دحها بعد اذنه فعليه
 الصمار وان كان باذنه فلا ضمان سواء علمه ميردا او لم يعلمه لانه انقضا
 ما دونه اذا قامت البتة على البسوة فلا حل لحم الحزير وشرب الخمر في دار الحرب
 لم يعلم بغيره لانه قد فعل هذا مع اعتقاد يجرمه فيما بعينه المسلم في دار الاسلام
 فان قامت البتة على انه ابره على الفهر لم يعلم بغيره وان كان حاله لو رتب ميراثا
 بلا خلاف فان عاد اليها عرضا عليه الاسلام فان تاب يتنسا ان الذي وصفه ما
 لم او لم ار يداد وان وصف البتة انه قد كان لغيره حين ارتد فان ارتد بغيره
 ثم صلى بعد الردة طهر فان صلى في دار الحرب قال فعم علم له بالاسلام وان صلى

وان صلى

وان صلى في دار الاسلام لم يعلم له بالاسلام والعرف من الدارين انه لا علمه اظهار
 الاسلام في دار الحرب بغير الصلوة فلهذا احل له بالاسلام بالصلوة وعلمته اظهار
 الاسلام في دار الاسلام بغير الصلوة وهو المشهود بان فلهذا لم يحل له بالاسلام بالصلوة
 ولانه اذا صلى في دار الحرب لم يحل له العمل على البتة لان البتة في دار الاسلام فلهذا
 حلت له بالاسلام بفعلها وليس كذلك في دار الاسلام لانه اذا فعلها احمل ان يكون
 فلهذا لم يحل له بالاسلام فان افضل بينهما ونحوه يعني انه لا يعلم له بالاسلام
 بالصلوة في الموضعين كتاب

الحزور

شرع في صدر الاسلام اذ ان النبي اثبت بحسب حتى يموت والسر ان يودي ويؤخر حتى
 قال لله تعالى والاني يابن الفاحشة من نسائك الى قوله فاعرضوا عنها جميعا نسخ
 هذا الحكم فوجب على النبي التحريم وعلى البرمانيه وتغيب عام روى عبادة بن الصامت
 ان النبي عليه السلام قال حذروا عتي قد جعل الله لمن سبى البكر بالبرجلد مائة وعرب
 عام والبت بالثالث حرم مائة والرحم وقد قيل ان المراد بالاية الاولى الميت والثانية
 المبردة لانه اضاف للنساء والنساء في الاولى فقال والاني يابن الفاحشة من نسائك
 فحالت صافه زوجة لانه لو اراد غير الزوجان لقال من النساء ولا فائدة في قوله
 في هذا المكان لانها ثبتت بحسب عليه الرحم فلا خلاف انما الخوارج فاتهم فالجوز
 لما رحم في الشرع والكلام في حذر الزاني في فصلين حذر البكر فاما حذر البكر فبما
 يثابته واما حذر البكر فهو المحصر من اصحابنا من قال بحسب عليه اجملة الرحم
 ومهم من قال انما يحجب ذلك اذا كانا شحيخين فان كانا شابين فعليهما الرحم لا عند
 المخالف بحسب الرحم فلا تفصيل في حال بعضهم يجمع بينهما ولا تفصيل في البكر هو الذي
 ليس بمحصر فانه اذا ربا ووجب عليه حرم مائة وفي سنة البر لا حرم اذا كان
 ولا ينعى عدنا على المرأة وفيهم من قال بحسب عليها الفتي ايضا والهي واجبة تدنا وليس

تَسْتَحِبُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مَحْذُورٌ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيِّنَاتٍ
 وَحَدَّثَنَا غَيْرُ بَعْضٍ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْذُورٍ عَلَى حَسَبِ
 مَا رَأَاهُ الْإِمَامُ وَقَالَ قَوْمٌ يَنْفِيهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ الْمَسَافِرُ
 عَنِ الْمَدِينَةِ فَإِنْ كَانَ الرَّأْيُ غَيْرَ بَيِّنًا فَأَيُّ الْمَدِينَةِ الَّتِي نَافِيَةٍ وَالْبَلَدُ الَّذِي
 يَحْصُرُ فِيهِ النَّبِيُّ مِنْ أَحْسَنِ وَحَدَّثَنَا أَحْصَانُ عَنْ يَهُودٍ حَرَّ شَالِحٍ دَامِلٍ الْعَقْلُ دَائِلٌ وَجَّحَ
 نَعْدُوا إِلَيْهِ وَرُوحٌ عَلَى جَهَةِ الدَّوَامِ مِمَّا مِنْ وَطَنِهِ سِوَاكَانَ ذَلِكَ يُعْقَدُ لِحُجَّةٍ
 أَوْ لِكَانِ الْمَعْنَى وَكَانَ قَدْ وَطِي وَقَالَ بَعْضُهُمْ شَرْطُ الْأَحْصَانِ أَرْبَعَةٌ الْحُرَّةُ الْبَلُوعُ
 وَالْعَقْلُ وَالْوُطَى بِحَاجٍ صَحِيحٍ تَجِدُ وَحُودَ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ وَفِيهِمْ مَنْ قَالَ شَرْطُ
 الْأَحْصَانِ وَاجِدٌ وَهُوَ الْوُطَى بِحَاجٍ صَحِيحٍ سِوَاكَانَ مِنْ عِدَائِهِ وَصِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ فِيمَا
 الْبَلُوعُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرَّةُ فَإِنَّهَا مِنْ شَرْطِ وَحُودِ الْمَرْجَمِ وَفَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ أَنَّهُ
 إِذَا وَطِي بِحَاجٍ صَحِيحٍ وَهُوَ صَغِيرٌ تَمَّ بَلُغُ أَوْاعِيٍّ وَهُوَ عَاقِلٌ تَمَّ زَنَا فَلَا رَحْمَ عَلَيْهِ
 عَلَى قَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلِ الثَّانِي بِحَسَبِ رَحْمَةِ اللَّهِ عَلَى مَدِينَتِهِ لَا حَتَّاجَ إِلَيْهِ لِمَا نَرَى
 الشَّرْطِ وَحِينَ الْمَرْأَةِ لَا عَيْتَارَ تَحَاقِلُ ذَلِكَ أَصْحَابُ الْمَرْأَةِ أَوْ أَعْمَالُ الْعَقْلِ لَا يَمُوتُ
 أَنْ الْمَجْنُونُ إِذَا زَانَا وَحَبَّ عَلَيْهِ الرَّجْمُ وَاحِدٌ قَمَرٌ قَالَ يَزِيدُ الْمُخَالَفَ قَالَ ذَا وَحَدَّثَنَا الْوُطَى
 بِحَاجٍ صَحِيحٍ فَإِنْ كَانَ دَامِلًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَجِسًا عَاقِلًا فَقَدْ أَحْصَانًا وَأَنْ كَانَ نَاقِصًا يَنْبَغِي
 لِقَدْرِهِمَا أَحَدًا الشَّرَاطِطِ الَّتِي دَلَّهَا لَمْ يَحْصِنَا وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَامِلًا وَالْآخَرُ
 نَاقِصًا فَإِنْ كَانَ النِّقْصُ بِالرَّقِ وَالْكَامِلُ قَدْ أَحْصَى دُونَ النِّاقِصِ وَأَنْ كَانَ النِّقْصُ بِالصَّغَرِ
 قَالَ قَوْمٌ الدَّامِلُ مِنْهُمَا مُخَصَّرٌ وَقَالَ آخَرُونَ لَا يَنْبَغِي أَحْصَانُ لِحُدُودِهِمَا فِي الْمَوْضِعِ وَقَالَ
 بَعْضُهُمْ أَنْ كَانَ النِّقْصُ رِقَالًا يَنْبَغِي أَحْصَانُ لِحُدُودِهِمَا وَأَنْ كَانَ صَغَرًا أَحْصَى الدَّامِلُ وَغَلِيظًا
 مَا عَقَدْنَا لَا سَمَّاحَ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ وَالتَّفْصِيلُ إِذَا زَانَا عَاقِلٌ مَجْنُونٌ وَعَلَيْهِ أَحَدٌ
 دُونَهُمَا وَأَنْ كَانَ الرَّجُلُ حَيًّا وَصِيٌّ عَاقِلٌ مَمْلُوكٌ مِنْ نَفْسِهِمَا وَعَلَيْهَا الْحَدُّ عِدَّةٌ وَمِنْ

وَحَدَّثَنَا آخَرُونَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهَا كَانَتْ عَلَى مَا مَضَى
 رَحْمَةً إِذَا رَحِمَ غُتِلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَحَلَّةٌ بَعْدَ الرَّحْمِ حَلَّةٌ الْمُسْلِمُ إِذَا مَاتَ وَحَلَّ مِنْ
 بَيْتٍ مُصَاصًا يَغْتَسِلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَبَدَنُ مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَجْلَاقِ وَرَوَى أَصْحَابُنَا
 أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْمَغْتَسِلِ قَبْلَ الرَّحْمِ وَالتَّحْنُطِ وَدَلِيلٌ مِنْ وَجْهِ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ إِذَا قِيلَ
 يَغْتَسِلُ عَلَيْهِ وَدَفِنَ بِحُجُورِ الْإِمَامِ أَنْ يَحْضُرَ عِنْدَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ اسْتِفَافِهِ
 فِي حُضُورِ شَاهِدِ الْإِمَامِ وَهُوَ الْإِمَامُ هَلْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ السَّلَامُ رَحِمَ مَا عَزَا وَالْيَهُودِيْنَ وَلَمْ
 وَلَمْ يَحْضُرْ هَذَا إِذَا بَيَّنَّاعِزَّافَهُ فَأَمَّا إِذَا بَيَّنَّاعِزَّافَهُ فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ حُضُورِ الشَّاهِدِ
 وَرَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّهُ بَدَأَ الشَّاهِدَ بِالرَّحْمِ أَنْ يَنْبَغِي بِالْبَيْتَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَأَنْ يَنْبَغِي
 بِاعْتِرَافِهِ بِدَعَا بَرَحِهِ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَهَذَا بَدَلٌ عَلَى أَنْ مِنْ شَرْطِ حُضُورِ الْإِمَامِ
 وَالشَّاهِدِ وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ لَا يَنْبَغِي حَدُُّ الرَّبَا لِمَا فَرَّارِ أَرْبَعِ قُرَآنٍ مِنَ الرَّبَا
 أَرْبَعٌ مَحَالِّسٌ مُتَّفِقَةٌ وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي بِأَقْرَارِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً
 كَسَائِرِ الْأَفْرَادِ وَاعْتَبَرُ قَوْمٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ سِوَاكَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مَجْلِسٍ مُتَّفِقَةٍ
 إِذَا اعْتَرَفَ الرَّجُلُ بِالرَّيْبِ فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَرْجِعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَ مَا لَيْتَ دَيْتُ فَاثَةً
 سَقَطَ أَحَدُ عَنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ حَوْلَهُ حَالِمْ لِحَدِّ الرَّجْمِ وَالْقَطْعُ بِالرَّيْبِ وَالْقَطْعُ بِالْمَسْرُوقِ
 وَالرَّيْبُ وَاهِ أَصْحَابُنَا فِي الْمَعْتَرِاقِ الَّذِي يُوجِبُ الرَّحْمَ إِذَا رَجَعَ عَنْهُ فَانَّهُ سَقَطَ
 فَأَمَّا فِي عَدَدِ ذَلِكَ أَوِ الرَّبَا الَّذِي يُوجِبُ كَحَرِّ فَلَا سَقَطَ بِالرَّجُوعِ فَأَمَّا مَا كَانَ حَقًّا
 لَا دَمِيَّ لِحَدِّ الْقَذْفِ وَغَيْرِهِ فَلَا سَقَطَ بِالرَّجُوعِ وَقَالَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ سَقَطَ وَمِنْ هُنَا
 الْمَقُولُ وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَا يَحْلُو أَنْ يَكُونَ بَرًّا أَوْ مُحْصَنًا فَإِنْ كَانَ بَرًّا فَإِنْ
 كَانَ شَابًا لَا مَرْصُومًا وَلَا ضَعْفَ خَلْقَةٍ فَإِنْ كَانَ الْهَوَا مُعْتَدِلًا لَا يَحْرُسُ بِدَوْلَةٍ لَا يَرُدُّ
 لَهُ مَدَّ حَارًّا كَانَ أَوْ امْرَأَةً وَأَنْ كَانَ الْهَوَا أَعْيَمَ مَعْدِلًا مَتَّاسِدَةً حَرًّا أَوْ
 مَرْدًا خَرًّا تَجَلَّدَ إِلَى غَدَا الْهَوَا فَإِذَا أَقْبَمَ أَحَدٌ شِدَّةً أَسْحَرًا أَوْ الْبَرْدَ بِمَا ذِي

خ
 سلماً

الى يلفه فاما اذا كان عللا لم يخل من ثلثي الحمل حتى يولد
 فان كان برح ذلك المص الحنف والصداع لم ينف عليه احد حتى يراه من مرضه
 ودلك ان كان عليه حدان او الى منها بل تمام احد هما ويترك الآخر حتى يراه
 ثم تمام عليه فاما اذا كان مرضه مما لا يرجى و الة بالسلس والزمانة او كان
 فانه يضرب باطراف الشبان والخال النخل وقال بعضهم يضرب بالسياط ويحلق وروى
 اصحابنا انه يضرب بضغث فيه مائة شراخ فان وجعا امرأة حامل تجلده فانه لا
 ينام عليها حتى تضع لانتها كما سقطت فاذا وضعت وان لم يكن بها صغف او لم
 عليها احذر في ناسها وان كانت ضعيفة لم ينف عليها حتى يراه من مرضه وبل موضع فلما
 لا تمام عليها احذر لعذر من سيرة حر او برد فهلك فلا تخاف وقال قوم يصنع
 وان كان حملا فعليه ضمان الحمل وان كان غلف فحسنة الامام في سيرة حر او برد
 فلف قال قوم هو صامر وقال اخرون ضمان عليه والموى غدي انه لا ضمان عليه
 2 الموضعين لانه لا دليل عليه والمصايراة الدمة فاما المخص اذا وحب عليه
 الرحم فان كان امرأة حائلا او حلا صحيحا والزمان معدل فانه يرجع في الحال
 وان كان حال مرض او كان الزمان غير معدل فان كان الرحم ثيبا لينة اقم في الحال
 ولم يوحتر لان القصد قتله وان كان ثيبا لا يعرف اخر الى عدل الزمان لانه
 رتامة بحارة فرجع فيعين الزمان على قتله ووجه من قال بتمام عليه الحد
 لان القصد القتل وروى اصحابنا ان الرحم بتمام عليه ولم يفصلوا فاما ان كانت
 حاملا فانه لا يرجع حتى تضع لانتها لو ولد اذا وجع المراهي الرحم فلما اخذ
 ورجم هرب فان كان ثيبا عتراه برل وان قامت عليه البينة ردوا قيمه هذا عندنا
 وقال المخالف يترك ولم يفصلوا لما روى ان عاز المامسة حر الحارة اخذت
 فلقبه عبد الله بن ابي ربيعة وعمرها ثمانية فرمها بطريق يعرف قسلة فلهذا ذلك

فذكر
 في
 الدمة

الله صلى الله عليه وآله ففان كان ثيبا لينة اقم في الحال
 عندنا لانه كان عتراه فاذا ثبت انه لا ينف عليه احد حتى يراه من مرضه
 معتمدا على الاعتراف ورجم وان كان رجوع عنه ترك فاما الحف فانه ان ثبت احدا
 لم ينف عليه لم يحفره لان النبي عليه السلام لم يحفر معا من ثيبا لينة فان كان رجلا لم يحفر
 له لانه ليس بعورة وان كانت امرأة حفر لها لان النبي عليه السلام حفر للغامدية
 الى الصدر وروى اصحابنا انه يحفر لمن يحب عليه الرجم ولم يفصلوا حتى يحضر
 الة قالوا اشهدا ربعة من الشهود على رجل بالزنا فان حذرهم اقيم عليه الحد
 وان صدقهم لم ينف عليه لانه اذا صدقهم سقط حكم الشهادة وصار احدا ثيبا عتراه
 وباعترافه مرة لا يثبت الحد على قوله ونحو وان واقفاه في الزنا باعترافه مرة لا ينف عليه
 حكم البينة سقط هاهنا لانه لا دليل عليه اذا وجر على امرأة فوطها بعقد
 زوجته او ائتمته فبانت اجنبية فلا حد عليه وقال قوم عليه الحد وروى اصحابنا
 ان تمام عليه احذر سراو عليها جهرا ان تعذر ذلك فاما الموطوءة فان كانت معقدا
 انه زوجها فلا حد عليها وان علمت انه اجنبى فليس عليها الحد الاخرى اذا كانت
 له اشارة مفهومة او كتابه معلومة فاقرب بالزنا لرمه احذر وقال قوم لا
 حد عليه والاول يقتضيه مذهبنا الزنا واللواط وانما انهما لم يثبتا قل
 من اربعة شهود ذكورا وقد حكي ان اصحابنا ردوا انه يثبت ثلثة رجال واثنان
 3 المختلوط بالذرا والامرأة الاجنبية فان اوجب بحب عليه القتل عندنا والامام
 مخير بين ضربه قتيلا او رمي من حائط عال او رمي عليه حجارة او برجمه او حرقه
 بالنار وان كان الفجور بالذكور وان دون لا يقات فان كان محصنا رجلا وان كان
 بكرة حلا احذر وقال بعض المخالفين معي وطى في الدبر من ذكر او اجنبية رجلا محصنا
 او بكرة او قال بعضهم هو كالزنا يرجم ان كان ثيبا وعلدا ان كان نكرا وقال بعضهم لا

جلد عليه للزعرور وكسب حتى شرب من لبنه فاحسب عليه الزعرور ما عاد
 اكد وقال بعضهم هو كاللواط وفيه قولان احدهما يقتل والاخر هو كالتا وقال
 بعضهم زعرور مثل ما قلناه فاما البهيمه فان كانت طالوة اللحم وجذبت
 عنديا وعند جماعة ليلا يعثر بها اصحابها وقال بعضهم ليلا ياتي بحلقه مشقة
 وهذا هو من لانه ما عثر بالعادة بهيذا وسعي ان يقول هذا عبارة فان لم ينجح
 فلا يحل اكلها عندنا بل يحرق بالنار وقال بعضهم لا ياكل ولا يذبح الا حرقا وقال
 يوكل وان كانت غير مالولة فلا تترك عندنا بل تخرج من ذلك البلد الى بلد اخر
 بعضهم تدح وان كانت البهيمه لغيره عرم عنها عذبا فاما الشهادة عليه فلا يقبل
 الا اربعة رجال كذلك اللواط والرتا وقال بعضهم مثل ذلك ومن قال وجب
 التعزير منهم من قال مثل ما قلنا ومنهم من قال ثبت بشهادة رجلين وذلك اللواط
 اذا وجد رجل مع امرأة في فراش واحد يفتلها وتعايقها فلا حد عليه وعليه التعزير
 وروى بعض اخبارنا انه يجلد رجل واحد منها بماية جلدة وذلك روى المخالف
 عن علي عليه السلام وقال بعضهم خمسين وقال الباقر بن عزر اذا وجد امرأة
 حامل في لوزج لها فاحسبها مثل ذلك فان قالت من بنا عليها اكد وان قالت
 من غيرنا فلا حد وقال بعضهم عليها اكد والاول اقوى لان اصل براءة
 الزمة ولانه كمثل ان يكون من زنا ومن وطئ شبهة او يكون ملهه وكد
 يدرأ بالسبته اذا وجد احدا على الزاني سمحت ان يحضر اقامته طائفة لهوليه
 وليشهد عداها طائفة من المؤمنين وقال ابن عباس الطائفة يكون واحد
 وقال عكرمة اثنان وقال الزهري ثلثة وقال بعضهم اربعة وقال بعضهم
 اذا اقيم احدا على الزاني فرق الضرب عما بدنه وشق الوجه والفرج وقال
 بعضهم الوجه والفرج والراس اشد اثان انه اكرهها واخر ان اثان

اكل لحبها

طاوعته فلا حد عليه لان الشرا ذمه لمن لا يحل له حد عليه ايضا وقال بعضهم
 ان عليه الحد وهو لا قوي عدى ان الشهادة قد حلت بحقه على الزنا لانه زان واخلط
 ومن قال بالاول قال ان الشهادة لم يمل على فعل واحد فان اكرهه غير المطاوعة
 اذ المباح رجل ان محرم له دالا خفا حالة والعمة من نسب ورضاع والامم والنب
 من الرضاع فانه محرم عليه وطها فان خالف ووطئ مع العلم بالحرمة وجب عليه عدا
 بغيره ودليل ذلك اذا وطئ ان محرم له وان لم يشترها سوا كان محصنا او غير محصن
 فقام عليه اكد وقال اخرون لا حد عليه لانه وطئ صادف مولوته فلم ينجح عليه
 اكد فمالو حانت روحته او امته حليضا ولحقه النسب عدهم لان الحد اذا
 سقط صار شبهة بلحقه بالنسب لو عدل لا يلحقه النسب على ان عذبا انه اذا اشرب
 واجرة منهن فاهن معتقر عليه فلا يصادف الوطئ الملك محال اذا استاجر امرأة
 للخدمة فوطئها فعليه الحد بخلاف ان استاجرها للزنا فزنا لا فعليه ايضا
 اكد وقال بعضهم لا حد عليه لشبهة العقد اذا عقد على ان محرم داسة وشبه
 واخيه وخالته وعمه وامراه ابنة او ابنة او روح بامرأة طار ورجا ووطئ
 امرأة بعد ان باتت للجار او بالاطلاق الثلث مع العلم بالحرمة فعليه الحد عدا
 وقال قوم لا حد عليه من هذا اذا حمل شهود الزنا اربعة شهدوا به ثم ماتوا
 او غابوا اجاز للحاكم ان يحكم بشهادتهم ونعيم اكد على المشهود عليه وقال قوم
 لا يجوز وهذا يقتضيه مذهبنا لاننا قد سألنا البتة سدا بوجه ان كان صاحب
 اكد والاول اقوى اذ حمل شهود الزنا اربعة ثبت اكد بشهادتهم سواء شهدوا
 في مجلس واحد او محالين وتقرئهم احوط عندنا وقال بعضهم ان شهدوا في مجلس واحد
 ثبت اكد وان كانوا في مجلس فمهم فذفة كحدون واحد اربعة ليشهدوا بالزنا
 فشهدوا واحد وثلثة الباب اكد الم يثبت الزنا على المشهود عليه بل ان سار

بدرج وان

ما حكمت واما من لم يشهد فلا شيء عليه والما الذي شهدوا واول علم
 ام لا قال قوم عليهم اكد وقال بعضهم لا حد عليهم والاول اظهر عندهم والما
 اقبس الذي يقضيه مذهبنا ان عليهم اكد وعلى ما يحلون اصحابنا في قضى المجرة
 لا حد عليهم واما ان شهد الاربعة لكن ردت شهادته واحد منهم لم يحل احد
 امر ان ترد يا مظهر او حتى فان ردت يا مظهر مثل ان كان مكدنا او مكر
 او دافرا او ظاهر الفسق فان حكم المردود شهادته قال قوم محبت عليه اكد وقال
 احرور بل محبت ذلك اخلصوا في الثلثة اكد افضل بين ان شهد الرابع وبن
 ردت شهادته يا مظهر لا يحل على الثلثة والما قوى عدى ان عليهم الحد وان كان
 الرد يا مظهر محبت مثل ان تحت محال من حاله فوقف على ما ظن ترد به الشهادة فالرد
 الشهادة قال قوم لا حد عليه وهو الما قوى في الثلثة قال قوم لا حد عليهم
 وهو الما قوى عدى وبعدهم من قال عليهم الحد لان نقصان العدالة نقصان العدد
 والاول الما قوى لا يتم غير مفرط في اقامتها فان اكد لا يقف على اطم الناس فان
 عذرا في اقامتها فلهذا الحد وفاروق هذا اذا كان الرد يا مظهر لان البطل
 كان منهم فلهذا اكد واغنى عن ذلك على ما اخبرناه بان الفضل بينهما
 اذا شهد الاربعة اجمع على رجل بالرايم رجوع وايد فلا حد على المسهو عليه
 وعلى الراجع اكد لانه اما ان يقول عذر او اخطا فلان اما كان فهو فادف
 فاما الثلثة فانه لا حد عليهم عندنا وعلى البعض منهم عليهم الحد اذا رجم المشهو
 عليه شهادتهم ثم رجعوا فان قالوا اخطانا في ذلك فعملتهم اكد والراجع
 والذمة محقة لان قالوا عذرنا غير اننا ما علمنا ان شهادتنا تقبل او قالوا
 علمنا ان شهادتنا تقبل وما علمنا ان نضل بذلك فهذا القتل عذر الخطاء
 فعملهم الذمة ارباعا على كل واحد ربع الذمة وان قالوا عذرا وقصد اقله

فعلهم اكد والهود عند الجاروى ان شاهد من شهدا عدى عليه السلم
 انه عدى فقطعه فانما ياخذوا هذا الذي في اخطانا على الاول فقال
 على عليه السلم لو علمت انما تعذر ما لقطعتما وروايات اصحابنا في ذلك مخرجة
 وقال قوم لا خود عليهم وادرجع واحد منهم وقال عذر وعذر اصحابي فعليه
 اكد والفضاض معا وان قال عذر اخطا اصحابي فلا خود وعليه ربع الذمة
 مغلطة وان قال اخطا في اخطا اصحابي او اخطا في عذر اصحابي فلا خود وعليه
 اكد وربع الذمة محقة اذا شهد عليها اربعة بالزنا وشهد اربعة نسوة عذرا
 انها عذرا فلا حد عليهن لان الظاهر انها ما رت لبقاء العذرة ووجود البتة
 وان احتمل ان تكون العذرة عذار بعد زوالها عذر الفقهاء فلا يوجب الحد عليها
 بالسلم واما الشهود فلا حد عليهم لان الظاهر ان شهادتهم صحيحة وتحمل ان تكون
 العذرة عذار بعد زوالها فلا يوجب اكد عليهم بالسلم كما لا يوجب عليه الثلث
 اذا استلزم امرأة على الزنا فلا حد عليها لانها ليست بمرأة وعليه اكد لانه
 زان فاما المهر فلها مهر مثلها عند قوم وقال آخرون كمنزلهما وهو مذهبنا
 لان الاصل براءة الذمة ولا يحد الما الذي يعلو ثلثي على ثلثه اضر اضرها احرها
 مغتبر بها وهو الغسل والغسل يحل على كل واحد منهما والحد بكل واحد منهما
 فان كانا رابين وعلى كل واحد منهما الحد وان كان احدهما زانيا فعليه الحد
 الآخر واما المهر فمعتبر بها في حد فلا حد لها واذا سقط اكد وحبها
 المهر واما النسب فمعتبر به متى سقط عنه اكد لحقة النسب لعدة سبع النسب
 متى حو النسب ثلث العذرة وليس لها نسب مع حد الما في مسألة واحدة وهي
 اذا وطئ اخته من رضاع او نسب ملك ممن قال قوم محبت عليه اكد ولحق النسب
 وعذرا لا يلحق النسب بها وسب اكد اذا زنا العذرة والامة فعلى كل واحد منهما

نصف احدى جسون حلة اخضا المولم حصلا ويريد ان يكون في حلة
 واما التخریب قال قوم لعمري ان حرون لا تعرب عليهما وهو مدعيان قال
 لم تعرب فلا كلام ومن قال عليهما التخریب منهم من قال سنة ومن قال بغير
 من اقم عليه حلا الما لم يثبت قبل المراجعة ان كان حرا وان كان مملوكا
 الثامنة ولم يقل بملك احد منهم للسيد ان نعم الحار على ملك عبده بعد اقام
 عبدا كان وامه مروج حابله امه او غير مروج حده عندنا وعنده جماعة
 قوم ليس له ذلك ومن قال له ذلك منهم من قال له التخریب ايضا وهو الاصح ومنهم
 من قال ليس له ذلك واما احدى شران حمر ايضا اقامته عليهم عندنا لما رواه عليه
 السلام ان النبي صلى الله عليه واله قال احموا احموا ودعوا عما ملكت ايمانكم وهذا عام
 واما القطع بالترقة والاولى ان تقول له ذلك لعمري الاحبار وقال بعضهم ليس
 له ذلك واما الفيل بالردة فله ايضا ذلك لما قرأناه ومنهم من قال ليس له ذلك
 والاول اصح عندنا ومن قال للسيد اقامة احكامه ودعاه حرا محرم الحاكم والامام
 فحل في الامام او احكام اقامته احكامه من اقرار وبينة وعلم للسيد مثله ومنهم
 من قال ليس له ان يسمع البينة لان ذلك يتعلق به الجرح والتعديل وذلك من روض
 في الاول اصح فاذا ثبت ان يسمع البينة فاليه الجرح والتعديل كما امام فثبت عنده
 ذلك عمل به ومن قال ليس له ذلك قال الامام يسمع البينة ويحكم بها قدا صحت
 عنده حكمها وكان الاقامة الى السيد وكان للامام ما اليه وللسيد ما اليه فلما
 اقامته بعلمه فقد ثبت عندنا ان الحاكم ان يحكم بعلمه ما عدا الحار ودرو في احكام
 من قال في ذلك اخذ ودرو في الناس من قال مثل ذلك على قولين فاما الكلام في
 صفة السيد الذي له اقامة الحدود فحمله انه لا بد ان يكون ثقة من اهل العلم
 بقدر الحدود باطشافي نفسه فاذا كان كذلك فله اقامة بنفسه وان كان

فيما

في نفسه

في نفسه دخل من ربيعة عليه السلام في القاسم او مدينا قال بعضهم ليس له ذلك لانه
 لا يملك امواله والفسق والرقين ايمان البولانية وقال حرون له ذلك لانه نسحق ذلك
 لانه فلا يؤثر الفسق والروح فان للسيد ان يزوج امته وان كان فاسقا وهو
 لا يحرى عندي لعمري الاحبار التي وردت لنا في ذلك فان كان السيد امرأة قال قوم
 لها ذلك وهو الاصح عندي وقال حرون ليس لها ذلك القاسم والمحدث من قال لها ذلك
 ليس لها ذلك منهم من قال بقيمة الامام وقال بعضهم بقيمة ولها الذي هو
 كما ان اليه تزوج رقيقها اذا وجد الرجل قبله في دار رجل فادعى ان له قلة لانه
 وجده يري بامرأة فان كان مع القائل بنية بذلك فودع عليه وان لم يكن
 بنية فالقول قول من المقتول ومن القائل سوا ذلك المقتول معروفا بالتحلي
 الى منازل الناس لهذا الشأن او غير معروف به وان قال صاحب المدا رقلته
 دوعا عن نفسي ومالي فانه دخل الصا سر والمناخ فان كان معه بنية والمقتول
 قول من المقتول الصا سوا ذلك المقتول معروفا بالصوصية او غير معروف بها
 وقال بعضهم ان كان معروفا بالصوصية فالقول قول القائل لان الطاهر معه
 اخا شهد ان ان ابنة رباها بالبصرة واخراته زباها بالوفة فلاحار على المشهود
 عليه ثلث الشهادة لم يعمل على فعل واحد واما المشهود قال قوم بخرون وقال
 حرون لا بخرون اذا شهد اربعة على رجل ان ابنا بها في هذا البيت اضا فكل
 واحد منهم شهادة الى اربعة منه مخالفة للراوية الاخرى فلاحار على المشهود
 عليه ووال بعضهم بخرون المشهود وقال حرون لا بخرون والاول اقوى
 شهد ان ان ابنة رباها في هذه الراوية واخران راوية اخرى فان مثل الاول
 سوا وقال قوم القاسم انه لا حد على المشهود وعليه للحد ان كان له اربعة
 ان كان شيئا حسنا والاول مدعيان لان القاسم راى الدية اذا شهد اربعة

في نفسه

في نفسه

ان

نَأْتِيَا بِأَمْرِهَا دَهْمٌ سَوَاءٌ لَنَا أَنْ نَأْتِيَهَا قَدَمٌ وَوَقْتُهِ خَلَقَ وَرَوَى بِهَذَا
 أَنَّهُمْ سَعَدُوا بِعَدَسَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَسْمَعْ وَأَنَّ لَنَا قُلُوبًا إِذَا تَخَلَّمُ أَهْلُ الدِّمَةِ إِلَى
 حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ قَوْمٌ هُوَ الْحَجَّارِيُّ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَوْبَدٍ وَهُوَ الظَّاهِرِيُّ رَوَى
 هُوَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَاحْكُم بَيْنَهُمْ وَقَالَ آخَرُونَ عَلَيْهِ أَنْ يَكْمُ بَيْنَهُمْ لِقَوْلِهِ وَأَنْ يَكْمُ
 بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَرَبَّنَا شَرِّطَ الْمُحْصَنَاتُ عَدًّا وَأَنَا أَرَجُّ أَنْ يَكُونَ لَنَا عَدَا فَلَاحِقًا
 لَهُ فَرَجٌ بَعْدَ الْبُيُوتِ وَرُوحٌ وَيَكُونُ قَدْ دَخَلَ بِهَا وَعَدَّ أَنْ يَطَّاءُ وَهُوَ حَرْبٌ بِالْحَرْبِ
 صَحَّحَ وَلَا يَحْتَسِبُ إِلَّا لَكُمْ وَعَدَّهُمْ قَدْ أَوْجَدَ هَذِهِ الشَّرْطَ مِنْ مَشْرُوكٍ فَقَدْ احْتَصَنَ
 احْتِصَانًا نَحْمٌ وَهَدَى إِذْ أَوْطَى الْمُسْلِمُ أَمْرًا بِالْأَمْرِ فَاحْتَصَنَ وَأَقَالَ عَصَمُ كَمَا كَانُوا
 لَمْ يَحْصِرُوا حَرْبًا مِنْهَا صَاحِبَةً وَأَنَّ دَانَ مِلًّا وَهِيَ دَائِرَةٌ فَقَدْ احْتَصَنَ مَعَالِمَ عَدُوِّهِ
 أَنْ يَنْتَحِلَ الْمُسْلِمُ قَائِدَةً وَعَدَّ أَنَّ النَّحْمَ صَحَّةٌ وَبِهِ قَالَ الْإِسْلَامُ وَالْوُطَى الْمَنَاحُ
 الْفَاسِدُ لَمْ يَحْصُرْ قَامَا وَطَى الْمُسْلِمُ رُوحَهُ الْمُسْلِمُ فَهُوَ احْتِصَانٌ لَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ
 مِنْ شَرِّطِ الْمُحْصَنَاتِ فَاحْكُم لَكُمْ لِسْلَام

فصل في حد القذف

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ يَرْغَبُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَدَفَاتِ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ
 عَظِيمٌ وَرَوَى خُرَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَدْ دَفَعَ مُحْصَنَةً تُحْبِطُ عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ وَرَوَى
 أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ أَحْمَسَ وَاحْتَبَ الْجَبَّارُ السَّبْعَ نَوْدَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَرَّيَا بَشَاءَ فَقَالَ رَجُلٌ لِرَأْيِ الْجَبَّارِ السَّبْعَ سَمِعْتُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ نَحْمُ أَشْرَكَ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَدَفْعُ الْمُحْصَنَاتِ وَالْهَيْلُ الْفَرَامِ الْخَفِ
 وَأَخْلَ مَا لِي بَيْنَكُمْ وَالزَّيْنَاءُ وَالْإِطْلَاقُ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنْ الْقَذْفُ مُحْرَّمٌ فَإِنْ قَذَفَ وَجَبَ عَلَيْهِ جَلْدٌ
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى الَّذِينَ يَرْغَبُونَ الْمُحْصَنَاتِ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَاتٍ فَاحْذَرُوهُمْ كَمَا بَيْنَ حِلَّةٍ
 وَرَوَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا بَرَزَ سَاحِلَ عَابِثَةٍ صَعِدَ اسْبِرَ وَلَا الْبَابَ تَمَزَل

عن علي

فَامْرُؤٌ كَرِهَ الْفَرْجَ وَالْمَرْءُ قَالَتْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَرْجِ وَالْمَرْءُ حَمْدُ اللَّهِ
 وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَوْ أَنَّ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَنِي إِسْرَءِيلَ
 مَا يَسْتَوِيُونَ فَإِنَّ جِلْدَ الْمَرْءِ يَكُونُ وَطَرًا لِمَا يَمُوتُ بِهِ وَنَسْتَوِي أَنْ يَكُونَ مَوْجِبًا لِقَوْلِهِ
 فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَرَبَّنَا شَرِّطَ الْمُحْصَنَاتُ عَدًّا وَأَنَا أَرَجُّ أَنْ يَكُونَ لَنَا عَدَا فَلَاحِقًا
 لَهُ فَرَجٌ بَعْدَ الْبُيُوتِ وَرُوحٌ وَيَكُونُ قَدْ دَخَلَ بِهَا وَعَدَّ أَنْ يَطَّاءُ وَهُوَ حَرْبٌ بِالْحَرْبِ
 صَحَّحَ وَلَا يَحْتَسِبُ إِلَّا لَكُمْ وَعَدَّهُمْ قَدْ أَوْجَدَ هَذِهِ الشَّرْطَ مِنْ مَشْرُوكٍ فَقَدْ احْتَصَنَ
 احْتِصَانًا نَحْمٌ وَهَدَى إِذْ أَوْطَى الْمُسْلِمُ أَمْرًا بِالْأَمْرِ فَاحْتَصَنَ وَأَقَالَ عَصَمُ كَمَا كَانُوا
 لَمْ يَحْصِرُوا حَرْبًا مِنْهَا صَاحِبَةً وَأَنَّ دَانَ مِلًّا وَهِيَ دَائِرَةٌ فَقَدْ احْتَصَنَ مَعَالِمَ عَدُوِّهِ
 أَنْ يَنْتَحِلَ الْمُسْلِمُ قَائِدَةً وَعَدَّ أَنَّ النَّحْمَ صَحَّةٌ وَبِهِ قَالَ الْإِسْلَامُ وَالْوُطَى الْمَنَاحُ
 الْفَاسِدُ لَمْ يَحْصُرْ قَامَا وَطَى الْمُسْلِمُ رُوحَهُ الْمُسْلِمُ فَهُوَ احْتِصَانٌ لَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ
 مِنْ شَرِّطِ الْمُحْصَنَاتِ فَاحْكُم لَكُمْ لِسْلَام

اذا قال الرجل يا ابن الناس فقد قدري ابتداء فليعلم انه ابنه ايها الانسان فلا يشانه فلما
 نظر فان لم يكونا محسنين فلاحذر عليه وعلمه العبري وان كانا محسنين فعليه حذر ان
 ان ابتاه منه در وان ابتاه محسنين فعليه حذر فاحذر وهذا اذا كان نلفظوا احد
 فان كان نلفظ عليه حذر ان تم نظر فان كانا حين استوفيا لانفسهما وان كانا حين
 وجبوا رتاما وان كانا حين فاما قبل الاستيفاء فانه يورث عنهما وقال بعضهم حذر القدر
 ما يورث فاذا ثبت انه يورث فمن الذي يورثه قبل فيه بله او لهما حذرهما وهو الصريح
 برته من رت المال الرجال والنساء من ذوي الاسباب فلما ذروا المسار فلا يرون
 وقال قوم رت ايضا ذوو الاسباب من الزوج والزوج والوالدة والوالدة عصبان
 المرأة ومدرها الاول فاذا ثبت ذلك فانه مستوجبونه وسحقونه وكل واحد
 واحد منهم حتى لو غلب الدل وما نوا الواحد كان لذلك الواحد ان يسوفيه فهو
 عزلة الولاية في النكاح عندهم فهو لذل الاول والاول واحد منهم اذا قد حذر
 ثم اخلفا فقال القادق ابن عبد فلاحذر على فقال المهدوف وابا حذر وعلم احد
 لم يحل المهدوف من ثلثة احوال اما ان يعلم انه حر او عبد او شك في حقه فان عرف
 انه حر مثل ان علم ان احد ابويه حر عدنا او تعلم ان امه حرة عندهم او كان
 عبدا فاعق وعلى القادق احد وان اعرف انه محلول فلاحذر على القادق وعلمه
 العبري وان اشغل الامر بالخجل العربي يعرف ولا يخبر وباللفظ قال قوم القول
 قول القادق وحذر لاجل اجني عليه ثم اخلفا فقال الجاني ابن عبد فعلى القيمة
 وقال المحني عليه ابا حذر وعلم القصاص لان الاصل من امة ذمتها وقال حرون
 القول قول المهدوف والمحني عليه لان الاصل احرته فيها حتى يعلم غيرها
 وحمعا فويان وقال قوم القول قول القادق والقدر والقول قول المحني عليه
 في احكامه وفصل بينهما في القصاص من الحد الرجوع والرجوع فاذا لم يحد عذرناه

الامر

كان

باز

كان فيه رجوع ورجوع وليس كذلك القصاص لانه وان كان يراد به الرجوع فاذا عدلنا
 عنه الى المال نال معناه فان الرجوع لا يعنى لعامة المال بل انما اذا جعل القول
 قول القادق عدلنا عن ظاهر الحد الى يقين وهو العبري واقامه يقين اما ان يكون
 عبرا او بعض الحد واما ان يكون فقايم على يقين وليس كذلك القصاص لان الظاهر
 وخوبه فاذا عدلنا عنه الى المال من كذا الظاهر الى محلول فيه وهي تلك القيمة
 التي لا ندرى هل هي الواجبة ام لا فيبان الفصل بينهما اذا قال العبري يا بنطي لم
 حبت عليه احد بهذا الماطلاق لانه يحمل النفي فيكون قدرا ويحمل ان يكون
 اراد بنطي الدر واللسان فلا يكون قدرا بل يرجع اليه فان قال ما نقضت عن العبر
 واما اردت ان بنطي اللسان ته سلم بلغة النبط او قال بنطي الدر لانه ولد
 في بلاد النبط فالقول قوله مع مجنبه ولا حذر عليه لانه ما قدره وعلمه العبري
 لانه اذا ه باللام وان قال الدت به ان جدرته ام ابية زنت بنطي واسل ذلك
 البطي من الزنا فقد قدروا جدرته لانه اضاف الزنا اليها فان كانت جاهلية فلا حذر
 لها با حاضرة وعلمها العبري وان قال ردنا منك بنطي فان اصل بنطي وعلمه
 ذلك الراني فقد قدروا امه فان كانت الام محصنة فعليه لها احد اذا قدروا
 وطبت وطبا حراما وقار قسما على ربعة اصر في اللعان من لم يعلم فيه الحرية
 حكمة حليم القدر الفرق فلاحذر على قاذفه وعلمه العبري خالف سوا او غدا ناعدا
 قاذفه حساب ما حرر منه جدا حرو وعبر في اعداه التعريض بالقدر ليس بقدر
 مثل ان يقول لست بران ولا امي بر ابية ويهوله يا حلال ابن الحلال وكوهدا
 كله ليس بقدر سوا وان هذا في حال الرضا او في حال الغضب وحلي عن بعضهم قال
 ذلك في حال الغضب وليس بقدر في حال الرضا كما في كتاب الحدود

كتاب السرقة

صفوان بن صفوان بن امية

اصول الاماكن وغيره بالاجزاء او ما فيه ربع دينار

قال الله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما من غير عصى الله فاعلموا
انه كان نقرأ فاقطعوا ايديهما وروى الزهري عن صفوان بن عبد الله بن امية
له انه من لم يجره لفقده صفوان المدينه فنام في المسجد وتو سارده او حيا
سارق فاقطعوا ايديهما من تحت راسه فاقطع صفوان السارق فجاء به الى رسول الله
صلى الله عليه واله فامر به ان يقطع يده فقال صفوان لم ار هذا هو عليه السلام
فقال رسول الله صلى الله عليه واله فاقطع يدي ان يابني به ومنع هذا فلاحق فيه
القدر الذي يقطع به السارق عند ربع دينار من اي جنس كان فان كان من هذا
المضروب المقروش وقطعناه به وان كان ثمر من ذهب لمعادن الذي سماح الى علاج
وسلك فلا يقطع عندنا وعند قوم فان كان ذهباً خالصاً غير مصروب فالهوى عدى
انه يقطع للخبز وقال بعضهم لا يقطع لان اطلاق الدينار ينصرف اليه حتى يكون
مضروباً لا يرى ان يقوم لايه فادبت النصاب ربع دينار او ما قيمته ان
ربع دينار فاللهم بعد هذه الاشياء التي يقطع بها ولا يقطع وحملته مبي
سرق ما قيمته ربع دينار فعليه القطع سواء سرق ما هو محرز نفسه كالنصاب
والامان في الجور الياسه وكحوها او غير محرز نفسه وهو ما اذا رل فسيده
كالقوايه الرطبه كلها من الثمار والخروان القش والبطيخ والبقول والباذنجان
او نحو ذلك او كان من البطيخ الحاميه وسائر الطماخ او كان كحماطيا او شويبا
الباب واجر هذا عدوا وعند جماعة وقال قوم اتماجت لقطع فيما كان محرز
نفسه فاما ما لم يكن محرزاً بنفسه وهي الاساس الرطبه والطبخ ولا يقطع فيه بحال
فاما اللهم فيما كان اصله الاماكنه او غير الاماكنه فما لم يكن على الاماكنه كالتيار
والامان والخبز ففي كل هذا القطع واما ما اصله الاماكنه فذلك ايضا عندنا
من ذلك الصود كلها الطباق وحمال وحسن وهو الوجه وذلك بجوارح المعمله البارك

والقو

والقو والناس طاعوا الناس وروى الحسن بن الحسن بن احمد
وعنه واحد وذلك المظن جميع ما جعل منه من الخرق والفخار والقدور والفخار
جميع الاماكن وذلك الزجاج وجميع ما جعل وذلك الحجر وجميع ما جعل منه من
القدور والبرام وذلك كل ما سخر من المعادن كالقبر والنفط والموماي
والملح وجميع الجواهر الواجبه وغيرها وذلك الذهب والفضه كل هذا فيه القطع
عندنا وعند جماعة وقال قوم ما لم يكن اصله الاماكنه كالتيار والامان والخبز
مثل قولنا وما كان اصله الاماكنه في دار الاسلام فلا يقطع فيه بحال فقال لا يقطع
الصود كلها وخوارج الصيد المعمله وغير المعمله وذلك الحشيش ان جعل منه
ابنه كالحفان والبصاع والابواب فليكون معمولة القطع اما الساج فان لم يعموله
وعمر معمله القطع لانه ليس من دار الاسلام وفي الزمان روايتان احدهما لا يقطع
الحشيش والقبض التي فيها القطع كالساج وهذا لما كان من المعادن كالمخ والحل
والزربح وكذلك القير والنفط والموماي كله لا يقطع فيه اما الذهب والفضه والياقوت
والعبر ورج فان فيه القطع قال لا يجمع هذه الاشياء على الاماكنه في دار الاسلام
فلا يقطع فيه كالماء حدد ذكرنا ان النصاب الذي يحل به القطع ربع دينار او الماد للدار
هو المشقال الذي ابدى الناس وهو الذي كل سبعة منها عشرة دراهم من دراهم
الاسلام بان كل موضع اطلق الدينار في الشرع فالماز به المشقال يد له ما روى
عن النبي عليه السلام انه قال اذا بلغ الذهب عشرين ديناراً ففيه نصف دينار فارد
عشرين مثقالاً وروى في بعضها عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقالاً فادبت هذا
فالمشقال لم يزل على ما هو عليه على اباد الدهر قبل الاسلام وبعده فاما الدرهم
فان كانت متعلقه فادبت على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وهو البير
لان فيه درهم ودينار والباقي درهم صغير طبري من طبرية الشام دار فيه

منه
الحشيش

أربعة دوايت كانت الركوة يوم من أيام رمضان سنة ثمان مائة
 الصغير على الكبير ومثوا ذلك نصفين كان كل نصف شاة دوايت وهو الذي في
 الناس فاديت هذا معنى سرق ربع دينار وهو خمس في ربط او ما قيمته هذا النذر
 فهو الذي قال عليه السلم القطع في ربع دينار لا يقطع الا على مملوك وهو المانع
 العاقل فاما غير المملوك فهو الصبي او المحرم فلا يقطع على واحد منهما لقوله فاديت
 ادرها حرا بما كسبها من الله وانما يعاقب من كان عاقلا وروى علي عليه السلام
 عن النبي صلى الله عليه واله انه قال رفع القلم عن ثلثة عن الصبي غير مملوك وعن المحرم
 حتى يعق وعن الثائم حتى ينبت وهو اجماع فان كان المارق محنونا فلا يقطع وان كان غير
 بالغ فلا يقطع وما زاد يكون بالغاً فذكرناه في الصلوة والحج وجملة من بلغ العلام
 او اجماعه خمس عشرة سنة فقد بلغ سوا انزل ولم ينزل وانما انزل الماء الدافق اجماع
 او اخلد ام او غير ذلك وطهر منهما المني فقد بلغا واما النساء فهو ان يبلغ العلام
 او ان تحارية الشعر انحسر حول فرجه فان كان من غير حائض اية بالغ وعدا اية بلوغ قال
 قوم دالة على البلوغ من قال بلوغ في المشركين قال هو بلوغ في المسلمين بل ان البلوغ لا يختلف
 خالص ومن قال دالة على البلوغ فهل يكون دالة على البلوغ في المسلمين ام لا قال بعضهم
 يكون دالة وقال غيره بل يكون دالة هذا ما شرب فيه التجارية والعلام واما
 ما يخص به التجارية فاحض فقلت ان حمل لم يكن يحمل بلوغاً لكنه
 دالة على البلوغ فان الحمل لا يكون الا من انزل الماء الدافق وهو بلوغ ولا يقطع
 الا على من سرق من حرز فالسرقه اخذ الشيء على سبيل الخفاء فاما المشرك والمجوس فلا يقطع
 في عارته او دعيه فلا يقطع عليه واما الحرز فان ناله من حرز مثله فان من
 سرق من غير حرز او انتهب من حرز ولا يقطع ولا بد من سرقه ومن حرز وفيه خلاف
 فاديت انه لا يقطع الا على من سرق من حرز او انتهب من حرز او سرقه من حرز

تخلف

من الحرز فاما حرز المملوك على المملوك فليس له القطع وما لم يكن حرزاً مثله في العرف فلا
 يقطع لانه ليس حرزاً بل حرزاً بالمقتضى او ان كان حرزاً من حرز او سرقه من حرز او سرقه من حرز
 على حرز الفضة والذهب والجوهر والسيات المماثل الحرزة في الدور والحرزة في
 الحلق الوثيقة وكذلك الدكاكين والخانات الحرزة فمن جعل الجوهر دكان المقل تحت
 مريحة قصير صانع ماله وحرز تخلف باختلاف الحرز فيه وقال قوم اذا كان الموضع
 حرزاً المني وهو حرز لسائر الاشياء ولا يكون المني حرزاً الشيء دون سائر وهو الذي يعوي
 في بعض ما اصحابنا قالوا ان حرز هو كل موضع ليس لغير المالك والمصرف فيه حوله
 الا ما دونه فاديت هذا فامتناع حرز من حصة بعضا بحقيقة كالمنازل والسيات واليضر
 والنحاس والاصار وهو هذا في الحرز الوثيقة والاعلاق الوثيقة والارواح الجيدة
 في الدور والدكاكين والسخانات اما البقيل كالحش كحطب الطعام فان حرز الحطب
 ان احاط بعضه على بعض فسد من فوقه بحمل حتى اذا اراد ان ياحد منها خشيته تعتبر
 ذلك عليه وفهم من قال غير حرزها انها اياها واما الملاء فلا بد من باب يعلق دونها
 وليس بحد عذم واما الطعام فحرزها ان يجعل في غراب ويحيط ويجمع ويسد بعضها
 الى بعض فاذا كان كذلك فهو حرز له وقال بعضهم بل ان يكون من وراء باب يعلق
 وفيل يعلق عليه وهو الاقوى عدي والميل على ثلثة اضراس عية وباركة
 ومقطرة فان كانت رابعة فحرزها ان ينظر الراعي اليها من اعينها فان كان ينظر
 الى جميعها مثل ان كان على شرا او مسوى من الارض فحقي حرزها الناس هدي
 بحررون احوالهم عند الراعي وان كان ينظر اليها مثل ان كان خلف جبل او شجر من
 الارض او كانت هذه من الارض لا ينظر اليها فنام عنها فليست في حرز فان كان
 ينظر الى بعضها دون بعض فليست ينظر اليها في حرزها التي ينظر اليها في حرزها واما
 ان كانت فائدة فان كان ينظر اليها في حرزها وان كان ينظر اليها فاما ما سئل

وان ينظر اليها فاما ما سئل

ایک

لم يكن معها كلبا او عقولهم وهو عاقلها في حرز فان سارق قطعة منها فبلغ
 صاحبها او من جوفها فقيه القطع لمن الحيمة حرز لما فيها دخل لما كان حرزا لما فيه
 فهو حرز في نفسه لا يحلوا البيوت من احد امرا اما ان يكون البلد او في البر فان
 رواية او كانت هذه البساتين او الرباطات والطرق فليست بحرزا لم يكن صاحبها
 لها سوا اعلقت ابوابها او لم يغلق ثار من جعل مئاعه في مثل هذه المواضع وعاب
 عنها فعل احد يقول هو الذي ضيع مئاعه وان كان صاحبها فيها واعلق الباب فهي
 حرز تام فيها او كان مئاعها وان كانت البيوت في خوف البلد فاحكم في المئذان والقري
 واجد متى جعل مئاعه فيها واعلق الباب لهذه الدكاكين التي في الاسواق والحيات
 والمنازل فهو حرز لما فيها سوا ان صاحبها فيها او لم يكن من عادة احرار الناس هذا
 فان احدا لا يقول ان ايام في الدكان ولا اذا عاب عنه اربابها حافطها
 فلهذا كانت حرزا فاما الدور والمنازل التي للناس فان كان باب الدار مغلقا فلما
 كان فيها وفي جواربها في حرز وان كان باب الدار مفتوحا وابواب الخراج مفتوحة فليس
 سى منها في حرز فان كان باب الدار مفتوحا وابواب الخراج مغلقة فاما في الخراج
 حرز وما في الدار غير حرز هذا حله اذا لم يكن صاحبها فيها والابواب مفتوحة فليس
 شي في حرز الا ما راعته بصره ويكون الحكم فيما فيها كما قلنا في الحليم فيما بين يديه
 فيما ينظر اليه من حرز وما لا ينظر اليه فليس حرزا فاما حابط الدار فلا حرز
 الذي فيه في حرز بل ان كان حرزا غيره وهو في نفسه حرز فان كان هدم هانم
 من اجر الحابط ما فيه بصاب فغلبه الطع واما باب الدار متى نصب وداره عليه
 فهو في حرز سواء كان مغلقا او مفتوحا هذا الحكم في باب الدار فاما ابواب الخراج
 التي فيها فهي كالمئاع في الدار فان كانت هذه الابواب مغلقة فهي في حرز وان كانت
 غير مغلقة فان كان باب الدار مفتوحا فهي غير حرز وان كان باب الدار مغلقا

وقال قوم لا قطع على واحد منهما فاحل واحد فلا قطع على واحد منهما لان
 فاصاب احدهما حرره مشهورا فاحل واحد فلا قطع على واحد منهما لان
 ولم ياخذ الثاني اخذ من حرره مشهورا فان بقى وحده ودخل فخرج على
 واصرف ثم عاد من ليلة فخرج عن دينار فقام ملك نصيبا قال بعضهم لا قطع
 عليه لانه لم يخرج في المرة الاولى نصيبا واحدا في الثاني من حرره مشهورا
 بعضهم عليه القطع لانه سرق نصيبا من حرره منك وهو الموقوف فان كانت
 فاحدا ولا من دينار ثم عاد في الليلة الثانية واحدا من دينار فقام ملك نصيبا
 قال قوم لا قطع لانه لو عاد في الليلة لا قطع وقال قوم عليه القطع كما لو عاد
 من الليلة وهو الموقوف على قال قوم فان عاد قبل ان يسهر الناس هلك حرره
 فعله القطع فان عاد بعد اسهراره في الناس هلك فلا قطع عليه لانه انما هلك
 بان يسهر هلكه ثم سرق على حاله اذا نك دخل بحر فخرج شاة فعليه ما بين
 منها حنة ومد بوجه فان اخرجها فان اخرجها فخرج فان اخرجها فان اخرجها
 فعليه القطع وان اقل من نصيب فلا قطع وقال قوم لا قطع عليه ساء على
 اصله في السبا الرطبة لانه لا قطع فيها والاول مدتها فان كانت كالجها فاحد
 ثوبا فسقطه فعليه ما نقص من حرره اذا اخرجته فان بلغت قيمته نصيبا فعليه
 القطع وانما فلا قطع وقال قوم لا قطع عليه والاول مدتها اذا سرق ما قيمته
 نصيب فلم يقطع حتى نقص قيمته لنقصان السوق فصارت للسوق اقل من النصيب
 وبيع وقال ابو حنيفة لا يقطع اذا انقص لنقصان السوق اذا سرق عينا حبها
 القطع فلم يقطع حتى ملك السرقه نهية او سرقا لم يسقط القطع عنه سواء املكها
 ما الرقع ان احاد او عدة الا انه ان ملكها قبل الرابع لم يقطع لان القطع
 سقط لان لانه لا مطالب له بها ولا قطع لغير مطالبه بالسرقه وفيه حلاق اذا دار

المثل الصغير لا يعقل فمعه لانه ان يملك من سرقه وسرقه وسرقه وسرقه
 والحقون فاذا اذن ذلك سرقه سارق فمعه لانه وقال بعضهم لا يقطع لانه لما
 لم يقطع سرقه اذا اذن ذلك اذن صغيرا اذا سرق والاول مدتها واما
 المثل الصغير فيه فان كان محنونا او بائنا او انجسيا لا يعقل الاشياء وانه يعقل
 من كل احد مثل الصغير من سرقه فعليه القطع وان كان ميرا عاقلا فلا قطع
 عليه والفصل بينهما ان الصغير سرق والبكر سرق واخذاع لبس سرقه فلا يجب
 به القطع فان لم يمتعه صبي صغير لا يغير له فاحره ان يدخل حرره ويخرج
 فقبل لا يقطع على الميراث لانه لا يملكه وهو حلال او دخل خشة او شيئا فاحده الميراث
 فان عليه القطع ولهذا المعنى قلنا لو اقره بغير رجل فقتله كان القود على الميراث
 لانه كماله بذلك هاهنا ان سرق حرا صغيرا روى أصحابنا ان عليه القطع وبه
 قال قوم وقال بعضهم لا يقطع ديرة الميراث قوله والسارق والسارقة فاقطعوا
 ايدهما ولم يفرق فان سرق حرا صغيرا وعلية ثياب وحل ثقل فالدل للمصبي فلا قطع
 على من سرقه لان يد المصبي على مله ولهذا المعنى قلنا في المقيط اذا اؤخذ ومعه مال
 كان المال له لان يده عليه فاذا اذنت يده على مله فلا قطع لانه لم يخرج من
 مله هذا عند من قال اذا سرقه لا يقطع فاما على ما قلناه فعليه القطع
 فان كان ثوبا على متاع فسرقة هو المتاع وما ولا قطع لان يد الميراث عليه
 وقد اذنت اذا كان ثوبا على رجل فسرقة الرجل وهو عليه انه لا قطع لهذا المعنى
 فان كان الثوب على المتاع عند سرقه والمتاع معا فعليه القطع لان العبد
 ما له هو لو سرق العبد وحده وطعناه فان قطعناه هاهنا او في فان كان
 لرجل عند رجل مال في ديرة او قراضا او عارته محملا من هي يده في
 حرره فجاء احبني فقتل حرره وسرق هذا المتاع فعليه القطع لان صاحبه

قد روي هذا الحديث لما له حرر الوكيل الذي كان له رجل فمده بالمال فمده
 من الوكيل كان عليه القطع فان كان له قبل رجل دين فمده صاحب الدين وسرق من
 مال من عليه الدين فله رد يده فان كان من عليه الدين ما عاله من ذلك فلا
 قطع عليه وان كان يادله غير مانع فعليه القطع فان قامت البيعة على رجل
 له قد سرق من حرر رجل صابا فقال السارق للمالك مملوكي فسلون الهول
 قول رجل حر ان المالك له لامة قد ثبت انه اخذته منه واذا حلف فلا قطع على
 السارق لانه صار خصما وصار شبهة كوفوع الشارع في المالك واحد لا يثبت
 مع الشبهة وهذا لو وجد مع امرأة فادعى انه زوجها فامتنع فحلفت باحد
 عليه لامة صار متنازعا فيه فان شبهة في سقوط الحد فله ان يقطع فان
 عصت من رجل ما لا وحاله في حرر فثبت المصوب احرر واذا لم يقطع باخذ
 غير ماله فلا شيء عليه لامة احدا مال نفسه وان اخذ معه عدة من مال الغار
 فان لم يكن متعرا اذ الطعام والادهان فلا قطع ايضا بوجه لامة مال مسروق فهو
 مال من سرق ولا قطع في مال الشركة وان كان مال الشركة متميزا عن الغصن فان
 كان مال الغاصب فله من نصيب فلا قطع على السارق لامة ما سرق نصيبا وان
 كان مال الغاصب نصيبا قال قوم لا قطع عليه لامة انما هتك الحرز لا خالجه
 السرقة مال الغاصب فاذا سرق بعد هتك الحرز فقد سرق من حرر هتكه لغير
 السرقة فلا قطع وقال احررون عليه القطع لامة لما سرق مال الغاصب مع مال نفسه
 كان المطاهر انه نقت للسرقة فله ان يقطعناه وهذا الذي يقتضيه رواياتنا فان سرق
 رجل نصيبا من حرر رجل ثم اخذ حرة في آخر فمده سارق اخر حرر فسرق من ذلك
 فعلى السارق والاول القطع لامة سرق نصيبا من حرر فله ان يقطع لامة فيه ولما
 السارق الثاني فقال قوم لا قطع عليه لان صاحب المال لم يرض بان يكون هذا

مال الغاصب

من حرر من مال له فمده من حرر من مال له فمده من حرر من مال له فمده
 من حرر من مال له فمده من حرر من مال له فمده من حرر من مال له فمده
 قال قوم عليه القطع وقال احررون لا قطع مثل المسئلة الاولى وسواها ان خصم
 سوا المسئلة من ماله التي دون غاصبه وسارقه وقال قوم في السرقة مثل
 قولنا وفي الغاصب ان خصم فيه الغاصب قد ذكرنا ان القطع يجب على ما يملك
 سرق العادة فمن ذلك الدفاتر باسرها المصاحف كتب الفقه والادب والشعار والاسرار
 ويحوي ذلك هذا يجب فيه القطع عندنا وقال قوم لا قطع في شيء من هذه الدفاتر
 اذا سرق ما يجب فيه القطع مع ما يجب فيه القطع وجب قطعه عندنا اذا
 كان صابا مثل ان سرق ابريقا من ذهب فيه ماء وقد راينا منه فها طبع وما
 استنه ذلك قال قوم لا قطع عليه والاول اقوى للامة والخبر من سرق من
 اللعنة ما قيمته ربع دينار كان عليه القطع عندنا اذا كانت محبلة على
 اللعنة وقال قوم لا قطع في سبارة اللعنة وروي اصحابنا ان القائم
 اذا قام قطع في شية وقال هو لا سارق قد دل على ان فيه القطع
 اذا استعار بيتا وجعل مباحة فيه ثم ان المعير نقت البيت وسرق المباح
 قطعناه وقال قوم لا قطع عليه والاول اصح اذا المزي ارا وجعل مباحا
 فيها فمقت المزي وسرق فعليه القطع عندنا وعند الاكثر وقال قوم لا قطع
 وان غصب ثيابا من رجل وجعل مباحة فيه ففقه اجبت وسرق منه نصيبا
 لا قطع عليه لامة في يده يعبر حق فلا يكون حررا بالطريق فان نقت المباح
 ودخل محل من الثمن ما فيه نصيب اخرجه قطعناه وقال قوم لا قطع
 بناء على اصله في الاشياء الرطبة فان نزل رجل صيف صيف لاصف ثيابا من
 مال صاحب ثياب فان كان من البيت الذي نزل فيه فلا قطع وان كان من

من

الله

غيره من دون غلو وقيل هو الذي فعله القطع وقيل هو الذي فعله القطع
 الصنف وروى أصحابنا انه لا يقطع على الصنف وروى أصحابنا انه لا يقطع على
 الصنف ولم يفتلوا وينبغي ان يفصل مثل الاول فان اضاف هذا الصنف
 آخر غير اذن صاحب الدرر فالثاني ان عليه القطع على كل حال ولم يرد
 هذه اخذ من الفقهاء اذا اسروا المخذ ففعله القطع كما تحرى سواء كان افعلا
 او غير افعلا وقال قوم ان كان الفاعل يقطع عليه ان سرق في عام مجاعة
 وتحيط فان كان الطعام موجودا او الهون مهدورا عليه وللمن لا يمان الخالي
 فعله القطع وان كان الهون متعذرا لا يقدّر عليه هرق سارق فاخذ الطعام
 فلا يقطع عليه وروى عن علي عليه السلام انه قال لا يقطع في عام المجاعة وروى
 لا يقطع في عام السنة الناس يقطع عدنا اذا اخرج الكرم عن جميع القرى او
 الارض فاما ان اخرج من المذاري بعض القرى فلا يقطع حالوا اخذ المساع من خوف
 اخرج رفقته من مكان الى مكان فالقرى التي ان اخرج عن جميع البيت وطلع وال
 لم يقطع وقال قوم لا يقطع على الناس ولا يقطع من المطالب بهذا القطع
 متى علم من المالك للكنز وقيل فيه مله ما قال احدها الوارث والثاني في حكم ملك
 الميت الثالث مال له لستارة اللعبة فمن قال للورثة او في حكم الملك الميت
 قال لمطالب بالقطع الوارث وهو الذي يقضيه مذهبنا ومن قال لا مال له
 له قال لمطالب بالقطع ولا يحل له ان الميت عددا ان الكفر عند الاولين للسيد
 وعند الباقي لا مال له والقطع على ما مضى ولا يحل له على حكم ملك العبد لانه
 لا يملك به وان كان الميت لم يخلف شيئا ولفته الامام من يملك المال فلا يقطع به
 خلاف ان لكل واحد من مال حقا مشركا فاذا احضر الامام كان احق به
 من غيره وزال لا سرق فيه فلو سرق منه في حوزة فطع ذلك

الملك

الملك

الملك الذي فعله القطع وقيل هو الذي فعله القطع وقيل هو الذي فعله القطع
 الصنف وروى أصحابنا انه لا يقطع على الصنف وروى أصحابنا انه لا يقطع على
 الصنف ولم يفتلوا وينبغي ان يفصل مثل الاول فان اضاف هذا الصنف
 آخر غير اذن صاحب الدرر فالثاني ان عليه القطع على كل حال ولم يرد
 هذه اخذ من الفقهاء اذا اسروا المخذ ففعله القطع كما تحرى سواء كان افعلا
 او غير افعلا وقال قوم ان كان الفاعل يقطع عليه ان سرق في عام مجاعة
 وتحيط فان كان الطعام موجودا او الهون مهدورا عليه وللمن لا يمان الخالي
 فعله القطع وان كان الهون متعذرا لا يقدّر عليه هرق سارق فاخذ الطعام
 فلا يقطع عليه وروى عن علي عليه السلام انه قال لا يقطع في عام المجاعة وروى
 لا يقطع في عام السنة الناس يقطع عدنا اذا اخرج الكرم عن جميع القرى او
 الارض فاما ان اخرج من المذاري بعض القرى فلا يقطع حالوا اخذ المساع من خوف
 اخرج رفقته من مكان الى مكان فالقرى التي ان اخرج عن جميع البيت وطلع وال
 لم يقطع وقال قوم لا يقطع على الناس ولا يقطع من المطالب بهذا القطع
 متى علم من المالك للكنز وقيل فيه مله ما قال احدها الوارث والثاني في حكم ملك
 الميت الثالث مال له لستارة اللعبة فمن قال للورثة او في حكم الملك الميت
 قال لمطالب بالقطع الوارث وهو الذي يقضيه مذهبنا ومن قال لا مال له
 له قال لمطالب بالقطع ولا يحل له ان الميت عددا ان الكفر عند الاولين للسيد
 وعند الباقي لا مال له والقطع على ما مضى ولا يحل له على حكم ملك العبد لانه
 لا يملك به وان كان الميت لم يخلف شيئا ولفته الامام من يملك المال فلا يقطع به
 خلاف ان لكل واحد من مال حقا مشركا فاذا احضر الامام كان احق به
 من غيره وزال لا سرق فيه فلو سرق منه في حوزة فطع ذلك

فصل في قطع اليد والرجل في السرقة

ان سرق السارق وجب قطعه بالسرقة لقوله فاطموا ايديهما ووجب قطع
 في السرقة من غير ان يقطعوا ايديهما ولا خلاف في ذلك ايضا فاذا سرق ثيابا قطع
 يجله اليسرى جماعا الماعطا فانه قال يقطع يده اليسرى وان سرق ثيابا قطع
 يده اليسرى غدر قوم وعدنا بخلافه فان سرق ثيابا قطع يده اليسرى ورجله
 اليمنى وفيه خلاف فاذا انقروا وجوب القطع فان القطع عندنا في اصول
 الاصابع في اليد وفي الرجل من غير عقد لشر من عند الثاني على ظهر القدم
 ويترك له ما يحس عليه وعندهم من اللوع وهو المفضل الذي بين الكف والذراع
 والمفضل الذي بين الساق والقدم وقالت اخوارج يقطع من المنيك اذا سرق
 راعا قد رتبنا انه يفتل ولا يفتل راحمسة ومن قال لا يفتل قال يعزروا
 قوم يفتل في راحمسة فاذا قدم السارق للقطع اجلس ولا يقطع فاما يجله
 امكن له واضبط له حتى لا يجرل فيجني على نفسه وشديده يجل وعاد حتى
 المفضل ويوضع على شيء لوج او غيره فانه اسهل واعجل لقطعه ثم يوضع على
 المفضل سلبن حادة ويدق من فوقه دقة واحدة حتى يقطع اليد باعجل
 ما يمكن وعندنا بفعل مثل ذلك باصول الاصابع ان امكن او يوضع على الموضع
 شي حاد وعاد عليه مدة واحدة ولا تكثر القطع فعدية لان الغرض
 اقامته احدم غير بعيد فان علم قطعها اعجل من هذا وطلع به فاذا وطف
 اليد حية والحكم ان يغلى الزيت حتى اذا وطف اليد جعل موضع القطع

٢ الرب المخل حتى يستألفوا المعروف ويخرج الروح الذي فيها من النار
 عليه السلام في رجل قد سرق فقال ذهبوا فاقطعوه ثم حصوه وكان على علم
 اذا قطع يار فاحتمه والزيت اجرة القاطع من بيت المال وان لم يفعل الامام
 ذلك لم يكن عليه شيء لان الذي عليه اقامته احد لمداواة المجرود فان لم
 يفعل والمستحق للقطوع ان يفعل وان لم يفعل فلا شيء عليه كالمريض اذا
 قد اذن الى فلا شيء عليه فاذا احسنت يده فالسنة ان يعلق الى قطعت وعقده
 ساعة لما روي ان النبي عليه السلام ان سارق فقطع يده ثم امر بها فخلعت
 ٢ عقده ولان هذا اردع وارجره

فصل في انقام عليه الاحكام

منهم احكام لا يقام عليها جازق وفي الاحكام لا تسبل علما
 في نيتها واذا وصحت فليقام عليها وهي نفسا حتى يخرج من القياس ولا يقام
 عليها في سيرة جرة ولا سيرة برد لانه يودي الى التلف ولا على من يرضى المرض
 المرض الظاهر اشده من المحرود ولا يقام انصا على من به سبب من اسباب التلف
 كقطع اليد قصاصا وسرقة لانه لا يؤمن من التلف اذا دخل الرجل احكاما ورغ
 بانه فسرقت فان سلمها الى ائمتنا واستحفظه اياها فقال احفظ ثيابي واجمالي
 مودع فينظر فيها فان راها حق من اعيانها وهو انه لا يزال ينظر اليها محيطة
 ٢ حفظها فسرقت تحت يمينه فلا شيء عليه وعلى السارق القطع والغرم وان انا
 ٢ بابا فان نام عن حفظها او اعرض عنها متشاغلا بحدث وعبره او جعل
 الثياب خلفه وسرقت فعلى ائمتنا ان يقطع يده ويحفظها وعلى السارق
 الغرم دون القطع لانه حاسر فان من حرزها وهذا حكم اصحاب الباعة

على المولى حرزها من ان يورث المراجعة والخطا لها فان سرق منهم شيء مع وجود
 المراجعة فعلى من سرق والقطع وان ثوانا عنها وتغافل او نام عنها او سها لم يكن
 لها من يديه حرز فان سارقا فعليه الصمان دون القطع فاما ان دخل احكاما فخرج
 ثابته على حصره او يد على ما جرت له عادة ولم سلمها الى ائمتنا ولا استحفظه
 اياها فاجمالي غير مودع وثبات هذا غير حرز فان سرق فلا قطع على
 سارقها لانه ثابا ولها من غير حرز فان المالك نادى ونزع استطرافه والرجوع
 اليه فما وضع فيه هذا فليس حرز المقيم في دار الاسلام على ليلة ارض مسلم
 ودمي ومسامن فاما المسلم فعلى الامام نصرة والذرة عنه كل من قصده لغير
 حق مسلما كان او مشركا ودمي وجبه حتى استوفاه له ودمي وجبه عليه حق
 استوفاه منه سواء كان من حقوق الله او من حقوق المادميته وان كان
 من اهل الذمة دار حلبة في هذا له حكم المسلم في نصرة والذرة عنه غير
 انه ان سرت احرار فلا حذر عليه وان كان محوسا فليح امة فلا حذر عليه غلامهم
 على كل حال فعندنا لم يتظاهر به لانه يدل اجريه على مقامه على دينه وعقاده
 فاذا كان هذا من دينه فلا اعراض عليه فيه فاما المسامن فعلى الامام ان
 يذب عنه من الامام به علفه واهل الذمة فاما ان قصدهم اهل الحرب او
 اقتلوا بعضهم بعضا لم تعرض الامام لهم ولا عليهم معونة واما استيفاء الحقوق
 منهم فالحقوق على ليلة ارض حق لله محض وحق لادمي وحق لله ويتعلق بحق
 حق المادميته فاما حقوق الله كحد الحمر والزنا وهو اذن باعسرة فلا مسو
 مته عدوهم لانه دخل على هذا فلا تعرض عليه وعندنا ما لم يتطاهر به
 كذا فان تطاهر به استوفى منه الحد فاما ان زنا عسرة وله حكم اخر بذكره
 عندنا عليه الفصل على كل حال واما حق المادميته كالموا الى حد القدر فهدر

تسوي منه لينة على اللب من اموالنا والفساد اعراضا قاذرا لمن لا يعلم
دار عليه الضمان واما حق الله الذي خلقنا لادعي وهو القطع في السرقة
فعل هذا فعله الغرم واما القطع فانه يجب عليه عديا وقال قوم يجب
اذا وقف الانسان شيئا ينقل ويحول في الشياخ والسلاح والحيوان فسرقة سارق
وكان نصيبا من حرزته فمن قال الوقف ينقل الى الله لا الى مالك سواء قال القطع
عليه ومنهم من قال عليه القطع ومن قال ينقل الى الموقوف عليه منهم من قال
لا قطع عليه ومنهم من قال عليه القطع وهو الاصح عديا ما لم يولد له
دائما في سرقة انسان فعليه القطع عديا وقال قوم لا قطع عليه هذا
دائم في رتبة الوقف فاما اللام في الميتة والثمرة والزرع ويحسد ذلك اداسر
منه سارق كان من اهل الوقف ولا قطع لان فيه حقا كما لو سرق من
المالك وان كان السارق اجنيا فعليه القطع لانه لا يشبهه فيه اذ المرز منه
السرقة فسرق مرارا من واحد او من جماعة ولم يقطع والقطع مرة واحدة
لانه حذر من حدود الله فاذا ترا دقت تدخل كثير الحزم فاذا ثبت ان القطع وحده
نظر فان جمع السرقة منهم وطالبوه باجمعهم قطعناه وعزم لهم وان سبق
واحد منهم قطا لم يمسرق منه وكان نصيبا غرم وقطع ثم كل من حذر بعده
من القوم فطالب بخمس سرقة منه عزمناه ولم نقطعها لانه واحد وطلعناه بالسرقة
فلا يقطع قبل ان يسرق مرة اذ اسرق وله حين حامله او ناقصة قد ذهبت
اصابعها الواحدة وطلعنا بحسب الابل او الناقصة للآفة والحيوان لم
يلز فيها اصبع وانما بقى منها اللب وحدها او بعض اللب قال قوم يقطع
وقال اخرون لا يقطع وتكون كالمعدومة فيحول القطع الى جلة السرقة
لا منفعة فيما بقى منها ولا حيا ومن قال يقطع قال للآفة والحيوان عند ذلك

يقطع

يقطع بان القطع عندنا لا يتعلق بالاصابع بل بالسرقة اصابها لم يقطع
غيرها الا ندرت او اما ان كانت سرقا قال اهل العلم بالظن المشكوك في
موت يثبت اقواله الغرم ومفحة كانت كالمعدومة وان قالوا يقطع قطع السرقة
فان سرقة وعينه حامله بامة قد ذهبت عينه قبل ان يقطع بالسرقة لم يضر
الآفة او آفة او سبب سقط القطع عنه لان القطع يعلق بها واختص بها فاذا
ذهبت سقط القطع كالعبد اذا جنى فعلمت بحايته برفقته فملك سقط ارضها
فان سرقة وليس له بمن وطعت بسيارة عذرهم وعندنا ينقل الى قطع الرجل وان
كان الاول قد روى ايضا اذا سرق وسيارة مفقودة او ناقصة نقصا نأذنت
معظم المنفعة لنقصان ايام او اصبعين لم يقطع وان كانت ناقصة اصبع او احدى
قطعنا عينه وهذا قوله اذا كانت رجله اليمنى لا يطبق المشي عليها لم يقطع رجله
اليمنى اذا وجب قطع بمن السارق فخرج الى القاطع بسيارة فقطعها قال قوم
ان قطعها القاطع مع العليها بسيارة وانه لا يجوز قطعها مكان عينه فان
القطع عن عينه لا يسقط بقطعها وعلى القاطع القود و يقطع بمن السارق
لان سياره ذهبت في غير القطع بالسرقة وان قال القاطع ذهبت ما عمت
انها بسيارة التي طنت قطعها يقوم مقام العين فلا قود على القاطع وعليه
الدنة و يقطع بمن السارق وقال قوم لا يقطع والاول اقوى لان سياره ذهبت
بعد وجوب القطع في عينه كما لو ذهبت قصاصا ومن قال يسقط القطع عن عينه
لان اعتقاد القاطع انه قطعها بالسرقة مكان عينه شبهة يسقط القطع
عن عينه فاما ان ذهبت سياره بغير القطع في السرقة كالمالكة ويحسد ذلك قال
قوم يسقط القطع عن عينه وقال اخرون لا يسقط وهو الاقوى لان المالكة والعلة
ما وطعت بسيارة بالسرقة عن السرقة بل عن قطع السارق

الغرم عنه من المدعى ~~ممن~~ المدعى عليه ~~على~~ المدعى عليه ~~هذا~~
 الموقوم اليته عليه وأيهما كان قضياه للشارف قالوا يصح فيه إذا ادعى
 الموقوم منه أن العين له غصبه عليها أو باعها إياه فأمّا إذا قال وهبها وأدعى
 إلى بعضها لم يصح لانه إذا قال العين لي فقد رجع في إيدنه بقضها قلنا هذا لا خلا
 موقع بعد حصول القبض من الشارف والعين إذا دلت في يده لم يصح الرجوع منه في
 المانع من قبضها فسقط هذا إذا ادعى أنه سرق من حرله نصيباً وأقام بذلك
 شاهداً وامرئتين أو شاهداً واحداً وحلف معه حملناه بذلك في قضياه على الشارف
 بالصمان فإن دلت العين قائمه ردها وان كانت يالفة ردها ولم يقطع لم يرد
 البتة بيتها الغرم دون أحد فاستوفيناها بما يشب بها إذا سرق عينا قطع
 ومثلها قطع فإن دلت العين قائمه ردها بلا خلاف وإن كانت يالفة غرمها عندنا
 وقال يوم لم غرم عليه إذا قطع هـ

اطلق لئلا يطول جليط خطا انما في هذا الذي على وجهه من خبره
نصا بآربع دينار فصاعدا و اقام بذلك شاهدان عدلين فان قال المشهود عليه
ما سرفت لا يلقى الى قوله لانه قد ثبت المشهود و اذا ادركهم سقط تكذيبه واستوى
الحكم منه فان قال فاحلفوا الى المدعى اني قد سرفت منه لم يلقى اليه لان المشهود
قد شهد والمدعى انه قد سرف وقوله احلفوا الى مع شهوده قد ربح في المشهود و قد
فيهم فلا يلقى اليه فان قال قد صدق المشهود في المرقه وقد اخذت هذا من خيرة
على سبيل الاستحفا عيراني ضربه بحق فان هذه العين عصبتها او باعنها وسلمت
نفسها بمعنى و وجهها يعني و اذن في قضائها فسرهما فلما هذه دعوى متنافية على
المسروق منه فلو ان القول قول المسروق منه مع يمينه لان السارق قد اعترف له بالبدعي
وانه اخذ المال من حرره و اذا اعترف له بالبدعي فظاهر انه فيكون القول قول صاحب
و انما الزمة الميم على السارق على ذنب المشهود و لا قد ربح في شهادتهم فاذا ثبت القول
قول المسروق منه لم يحل من احدا من ايمان بحلف و ينزل فان حلف على السارق الضامن
وان كانت العين قائمة ردها وان كانت باقية فعليه بدلها مثلها ان كان لها مثل
او قيمها ان لم يكن لها مثل و اما القطع فلا بحث عليه لانه صار خصما و قال بعضهم
لما حلفنا بكذبه و اغرمناه فوجدنا لقطعه لا نالو قلنا لا نقطعه افضي الى سقوط
القطع في المرقه أصلا لانه ما من لص الا و يدعي هذه الدعوى فيسقط القطع عنه
و ما افضي الى سقوط حده من حد و دأله سقط في نفسه و الما اول اقوى عندى
اذا ادعى لنفسه او فع شبهة ملك فيها بدليل اننا نستخلف له المسروق منه فاذا وقع
فيها شبهة ملك سقط الحق بالشبهة لقوله عليه السلام ادرؤا السحد و د بالشهاد
هذا اذا حلف المسروق منه فان لم يحلف ردنا الميم على السارق فاذا حلف سقط
الضامن عدنا فان كانت العين قائمة حلفنا له بها وان كانت باقية حلفنا له

وقال يوم لا عزم عليه اذا قطع هـ

فصل فيهما لا قطع فيه

الجلسة

ما قطع على من سرق من غير حرز خلافا لداود ومن أخذ شيئا على وجه الخلة
أو النهبة أو خازن ودبغة أو أمانة فلا قطع في روى جابر عن النبي عليه السلام
أنه قال لا قطع على المخلس ولا على المشبه ولا على الخائن وإذا سرق العبد من ماله
مولى له فلا قطع عليه بخلاف الأحاديث عن داود وروى النبي عليه السلام
قال إذا سرق المملوك فبعه ولو بشئ والنش نصفه وعشرون زهرا وهو اجتماع
إذا سرق أحد الزوجين من صاحبه فإن سرقه من غير حرز فلا قطع عليه بخلاف
خلاف فإن سرقه من حرز فعليه القطع عيدا وقال قوم لا قطع عليه وهذا
اختلاف فيه إذا سرق عبد كل واحد من الزوجين من مال مولى الآخر فدل عند
منها بمنزلة سيده واختلافهما واحد وعندنا علم ما قطع إذا سرق من

ابيه او مال جاره ولا يملكه من مال غيره ولا يملكه من مال غيره
 علون فلا قطع عليه عند الفقهاء وعدا عليه القطع اذا كان نصابا من حديد
 وان سرق من مال ابيه او ابنته او اولاديهما وان سرق من مال غيره قطع بلا خلاف
 الا داود ورافاه قال عليه القطع فاما من خرج عن الحدود من العمد والعتل
 والحدوث والتخلفات فمهم بالاجابة سواء عدا او عند جماعة وقال قوم كل سارق
 ستمارحم محرم بالنسب لقطع ساقط بينهم كما سقط بين الوالد والولد مثل المولود
 والاختوان والاعمام والعمات والعمال والتملات واذا سرق من بيت مال المسلمين
 فلا قطع عليه عند الفقهاء وعندنا ان كان ماسيره فله نفي على ما له من العطاء والمستحقا
 بنصاب جبت عليه القطع وذلك يقول في المال المستر في اللب والخبير بقطع
 في شئ منها لا يباحرام وحرام ثمنهما واذا سرق سبعا من هذه الملاح في المرامير
 والاوراق والظهور والعود وغير ذلك فان كان عليه حليه فمهما ربيع دينار فصاعدا
 قطع وقال بعضهم لا قطع عليه بئرا على أصله اذا سرق ما فيه القطع مع ما
 لا قطع فيه سقط القطع والاول مذهبنا واما ان كان بغير حلية فان كان اذا
 فصل تفصيلا لا يصلح للقرين سادى ربع دينار فطعناه وان كان اقل من ذلك لم
 يقطع وقال قوم لست فصل شيئا منه عليه ولا قطع فيه بحال لانه ممنوع من سلبه
 ولا نقر عليه وهو كالعين المعصومة والاول اقوى عندنا لانه سرق نصابا من حرم
 مثله لاشبهه له فيه جيب الانسان ان كان باطنا فهو حرز لما فيه وذلك ان عندنا
 وان كان ظاهرا فليس بحرز وقال قوم الجيب حرز لما اوضح فيه في العادة ولم ينقلوا
 فاذا دخل الظار بده في جيبه فاخذه او بطن تحت الصرة معا فاخذه عليه
 في هذا القطع والكم مثله على ما قلناه ان دخل بده في حقه فاحده او خرق الكثر
 او بطنه فاحده او بطنه خرقه والكم فاخذه فعليه القطع واما ان شدة

و

ك

لانه لا يملكه من مال غيره ولا يملكه من مال غيره
 المجرم من داخل حتى صار في حقه في حقه لانه وقال قوم ان جعله في حقه
 المجرم وسد لها من خارج فعليه القطع وان جعلها من خارج وسد لها من داخل
 فلا قطع هو الذي يرضيه مذهبنا فان كان يسوق قطار من المبل ويقودها ويملكها
 لا يملكها في حرز وقال قوم الذي يملكها في حقه في حرز دون الذي يملكها
 اصح عندنا فاما ان تزل بجوار المحال في مكان النصف فالحج كالت وذل ما
 يملكها من متاع وغيره في غير حرز ولا قطع فيها ولا في شئ منها وقال قوم ان اخذ
 في اللص الزاملة كما فيها فلا قطع عليه لانه اذا سرق وان سرق الزاملة واحدا من
 من حقه فعليه القطع لانه اذا اخذها بما فيها فمما سرقه من حرز واما سرق حرز
 والاول اقوى عندنا في المال اقوى للآية ومن سرق باني اربط بطنه واحده
 او هدم من حائط اجر ائتمنه نصابا اخذ فعليه القطع وقال قوم لا قطع لانه
 مما سرق واما هدم من الحائط والاول اقوى اذا شهد رجلان على رجلين انهما
 سرقا دينار من حرز وطعناهما وان كان احدهما غائبا وطعنا احدهما وانظرنا
 الغائب ان كانا حاضرين فادعي انه اتما اخذ مال نفسه فحمله ما يقدم لم يقطع
 و قطع الاخر وان كان احدهما ابنا المروءة وطعنا ابنا حتى دون الابن عندهم
 لو كان بدله الابن كان مثله وان كان ابنا لسرقه وطعناهما فان رجعا احدهما اقام
 الاخر على امراره وطعنا الاثنين وعدم قطع الذي لم يرجع دون الرجوع لانه رجل
 واحد منهما تعذر بنفسه دون غيره فان قصده رجل فدفعه عن نفسه فقتله فلا
 ضمان عليه سواء قتله بالسيف او بالمثل لانه اذا اذناه او قال قوم ان كان القتل
 بالسيف كما قلناه وان كان بالمثل فان كان لهما قتلنا وان كان نارا فعليه القصاص
 والاول مذهبنا

نكاح

الدم

كَابِسْتِمْسِي فُطَاةً أَوْ تَرَبْتَ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى تَحَارَى الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَسَعُونَ فِي الْأَرْضِ قَتْلًا
 أَوْ بَطْلًا أَوْ قِطْعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ مِنْ جُلَاثٍ وَيَنْفُونَ مِنَ الْأَرْضِ وَاحْتَفِلَ فِي
 الْمَرَادِ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ قَوْمُ الْمَرَادِ بِهَا أَهْلُ الدِّينَةِ وَإِنْ نَقَضُوا الْعَهْدَ وَكَرِهُوا
 احْتِرَابَ حَارِبِي الْمُسْلِمِينَ فَهَؤُلَاءِ الْحَارِبُونَ الَّذِينَ خَلَعَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَحَلَمَهُمْ
 ارْتِكُوبَهُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا وَقَالَ قَوْمُ الْمَرَادِ بِهَا الْمُرْتَدُّونَ
 عَنْ الْإِسْلَامِ إِذَا ظَهَرَتْ أَيْمَانُهُمْ بِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ لِأَنَّ الْآيَةَ تَنْتَهِجُ الْعَرَبِيَّةَ
 لَمْ تَنْهَ دُخُولَ الْمَدِينَةِ وَأَسْجُودَهَا فَاسْتَحْتَجَّ أَحْوَاهُمْ وَأَصْفَرَّتْ أَلْوَانُهُمْ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى
 عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْفَاحِ أَيْلِ الصَّدَقَةِ فَلْيَسْرُوا مِنَ الْبَايَا وَأَبْوَالِهَا فَيَجْلُوا ذَلِكَ فَصَوُّوا
 فَقَتَلُوا الرَّاعِي وَارْتَدَّ وَأَوَسَّاقُوا الْإِبِلَ مَعَتِ الْبَتَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَلَمَ فَأَخَذَهُمْ وَطَع
 أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَّى أَعْيُنَهُمْ وَطَرَحَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا فَأَمَّا آيَةُ نَزَلَتْ فِيهِمْ وَقَالَ
 جَمِيعُ الْعُقَمَاءِ أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا فُطَاةً أَوْ تَرَبْتَ هُوَ مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ وَخَافَ السَّبِيلَ لِقَطْعِ
 الطَّرِيقِ وَالَّذِي رَوَاهُ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا دَلِيلٌ مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ وَخَافَ النَّاسَ فِي بَرٍّ
 أَوْ حَرٍّ أَوْ فِي الْبَنِيَانِ أَوْ الصَّخْرَةِ أَوْ فِي الْبَلَدِ الصَّاحِبِ وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِنَا أَنَّ الْمَرَادَ
 بِهَا وَطَاةً أَوْ تَرَبْتَ هُوَ الْفَقْرُ فَقَالَ الْقَوْمُ الْمَرَادُ بِهَا قَطَاعُ الطَّرِيقِ وَاحْتَفِلُوا فِي أَحْكَامِهِمْ
 وَلِقَّةَ عَصِيَّتِهِمْ فَقَالَ قَوْمٌ إِذَا شَهَرَ السَّلَاحَ وَخَافَ السَّبِيلَ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ دَانَ حَلَبَ
 مَتَى ظَهَرَ الْإِسْلَامُ الْعَرَبُ وَهُوَ أَنْ يَنْفَى عَنْ بَلَدِهِ وَحَبَسَ فِي غَيْرِهِ وَهُمْ مَنْ قَالَ عَمِلَ
 غَيْرَهُ وَهَذَا مَذْهَبُنَا عَرَبِيٌّ أَصْحَابُنَا رَوَوْا أَنَّهُ لَا يَنْفَى عَنْ بَلَدِهِ وَنَفَى عَنْ بَلَدِ الْإِسْلَامِ
 ذَلِكَ فَإِنْ قَصَدَ بَلَدَ الشِّرْكِ قَبْلَ لَحْمِ لَمْ يَحْتَمِلْهُ فَإِنْ مَلَتْهُ قُتِلَ عَلَيْهِ حَتَّى يُشَوِّشَ
 قَتْلَهُ وَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ قَتَلُوا وَالْقَتْلُ يَحْتَمِلُ لَحْمَهُمْ لَعَمْرُكَ الْعُقُوبَةُ وَأَمَّا
 بَلَدٌ مُخْتَلَفٌ إِذَا قَصَدَهُ مِنَ الْقَتْلِ خِذْلُ الْمَالِ فَأَمَّا أَنْ قَتَلَ لَحْمَهُ هَذَا فَالْقَتْلُ

بر
 واد

فاستوبوها

واد

وَاحْتَمِلَ مِنْ خِلَافِهِمْ أَوْ تَرَبْتَ هُوَ الْفَقْرُ فَقَالَ الْقَوْمُ الْمَرَادُ بِهَا قَطَاعُ الطَّرِيقِ وَاحْتَفِلُوا فِي أَحْكَامِهِمْ
 وَلِقَّةَ عَصِيَّتِهِمْ فَقَالَ قَوْمٌ إِذَا شَهَرَ السَّلَاحَ وَخَافَ السَّبِيلَ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ دَانَ حَلَبَ
 مَتَى ظَهَرَ الْإِسْلَامُ الْعَرَبُ وَهُوَ أَنْ يَنْفَى عَنْ بَلَدِهِ وَحَبَسَ فِي غَيْرِهِ وَهُمْ مَنْ قَالَ عَمِلَ
 غَيْرَهُ وَهَذَا مَذْهَبُنَا عَرَبِيٌّ أَصْحَابُنَا رَوَوْا أَنَّهُ لَا يَنْفَى عَنْ بَلَدِهِ وَنَفَى عَنْ بَلَدِ الْإِسْلَامِ
 ذَلِكَ فَإِنْ قَصَدَ بَلَدَ الشِّرْكِ قَبْلَ لَحْمِ لَمْ يَحْتَمِلْهُ فَإِنْ مَلَتْهُ قُتِلَ عَلَيْهِ حَتَّى يُشَوِّشَ
 قَتْلَهُ وَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ قَتَلُوا وَالْقَتْلُ يَحْتَمِلُ لَحْمَهُمْ لَعَمْرُكَ الْعُقُوبَةُ وَأَمَّا
 بَلَدٌ مُخْتَلَفٌ إِذَا قَصَدَهُ مِنَ الْقَتْلِ خِذْلُ الْمَالِ فَأَمَّا أَنْ قَتَلَ لَحْمَهُ هَذَا فَالْقَتْلُ

٥٥

حتى

٢
 النفي عليه

٥٥
 واد

من خلافه فلو انقطع الطريق في البلد الذي لا يملكه من قبله فلو انقطع الطريق في
 عصب اليد ونواحيها بعد ان يحتمل الاول وقال قوم لا يقطع حتى يقطع صاحبها
 يقطع به السارق وقال بعضهم يقطع في القتل والمزج وهو المأوى عدي وقال
 بعضهم يعتبر فيه ايجز وحرزة بد صاحبه ومحافظة صاحبه فاما ان يقطع الطريق
 واصحابه رذائنه او ساق قطارا وليس صاحبه معه فلا يقطع عليه عديم كل ما
 سوا ويقوى في نفسه انه لا يعتبر ذلك يعتبر في المجارية اخذ المال على وجه لا يملك
 المالك من الاحراز منه مجاهرة بالسيف على وجه لا يملكه الغوث كالتزقة وبعضها
 لا يقطع على سبيل الاستحقاق ويقوى في نفسه انه لا يعتبر ذلك لانه لا دليل عليه فاذا
 تقرر اعتبار النصاب فاذا اخذته نظرت فان كانت اطراف دابة وطفعة يد اليمنى
 ورجله اليسرى فان كان هذا الطريق فان معد ومن قطع يد اليمنى ورجله اليمنى
 وان كان احدهما معدوما والاخر موجودا مثل ان كانت يد اليمنى موجودة ورجله
 اليسرى مفقودة او رجله اليسرى موجودة ويده اليمنى مفقودة وطفعة الموجود
 منها واحدة ولم تنقل الى غيره لان العضوين كالواحد بل انهما قطعان معا
 باخذ المال حلق قطاع الطريق في البلد والبادية سواء وقد قلنا اذا كان في بادية
 فقعر واقافله واخذوا اهلها وكان اهل القافلة على صفة لا يملكه الغوث
 فهم قطاع الطريق في جدهم منهم في يحضر كان يحكم فيهم واجدا مثل ان حاصر
 قرية وفتحوها وعلوا اهلها وسبواهم وفعلوا هذا في بلد صغير وفي طرف من اطراف
 البلد كطفعة الدق من بعد اذ كانوا على صفة لا يملكه الغوث او كان لهم كثرة
 فاجابوا ببلد كبير فاستولوا عليه هذا فاحكم واجد وهذا لو فعل هذا اعداء
 البلد استولوا على اهلهم وعلبواهم فاخذوا اموالهم على صفة لا يملكه الغوث بل البار واحد
 فاما ان يسود اراضي في البلد وقروا اهلها ونهزم الصياح ولو صلحوا

لهم

لجمعهم المأوى فلو انقطع الطريق في البلد الذي لا يملكه من قبله فلو انقطع الطريق في
 عصب اليد ونواحيها بعد ان يحتمل الاول وقال قوم لا يقطع حتى يقطع صاحبها
 يقطع به السارق وقال بعضهم يقطع في القتل والمزج وهو المأوى عدي وقال
 بعضهم يعتبر فيه ايجز وحرزة بد صاحبه ومحافظة صاحبه فاما ان يقطع الطريق
 واصحابه رذائنه او ساق قطارا وليس صاحبه معه فلا يقطع عليه عديم كل ما
 سوا ويقوى في نفسه انه لا يعتبر ذلك يعتبر في المجارية اخذ المال على وجه لا يملك
 المالك من الاحراز منه مجاهرة بالسيف على وجه لا يملكه الغوث كالتزقة وبعضها
 لا يقطع على سبيل الاستحقاق ويقوى في نفسه انه لا يعتبر ذلك لانه لا دليل عليه فاذا
 تقرر اعتبار النصاب فاذا اخذته نظرت فان كانت اطراف دابة وطفعة يد اليمنى
 ورجله اليسرى فان كان هذا الطريق فان معد ومن قطع يد اليمنى ورجله اليمنى
 وان كان احدهما معدوما والاخر موجودا مثل ان كانت يد اليمنى موجودة ورجله
 اليسرى مفقودة او رجله اليسرى موجودة ويده اليمنى مفقودة وطفعة الموجود
 منها واحدة ولم تنقل الى غيره لان العضوين كالواحد بل انهما قطعان معا
 باخذ المال حلق قطاع الطريق في البلد والبادية سواء وقد قلنا اذا كان في بادية
 فقعر واقافله واخذوا اهلها وكان اهل القافلة على صفة لا يملكه الغوث
 فهم قطاع الطريق في جدهم منهم في يحضر كان يحكم فيهم واجدا مثل ان حاصر
 قرية وفتحوها وعلوا اهلها وسبواهم وفعلوا هذا في بلد صغير وفي طرف من اطراف
 البلد كطفعة الدق من بعد اذ كانوا على صفة لا يملكه الغوث او كان لهم كثرة
 فاجابوا ببلد كبير فاستولوا عليه هذا فاحكم واجد وهذا لو فعل هذا اعداء
 البلد استولوا على اهلهم وعلبواهم فاخذوا اموالهم على صفة لا يملكه الغوث بل البار واحد
 فاما ان يسود اراضي في البلد وقروا اهلها ونهزم الصياح ولو صلحوا

واخذ المال
 واخذ المال
 واخذ المال

حدان

ان ينقطع

لے

فقط

سقط محرد التوبة على حكم الفصل والفتل وفتح الرجل وعلى الرجل
محرد التوبة كالفصل من وجه القدر والاول نصيبه مذهبنا وانما هو الذي
فمن قال من خردو المحاربة قال سقط محرد التوبة وهو الذي احتزناه ومن
هو القطع بالسرقه فهل سقط محرد التوبة على ما قصي قال قوم سقط وقال
آخرون لا سقط فاما غيرهم فقل من انما يوجب محرد تارة وفتح عمله وقطاع
رواياتنا تدل على انه سقط وقال قوم لا سقط اذا شهد شاهدان ان
قطعوا الطريق على القافلة فالتوا واخذوا متاعا لم يفعل هذه الشهادة
في حق انفسهم بل انما شهدوا لانفسهم ولا يقبل شهادته الانسان لنفسه ولا يقبل
شهادتهما للقافلة ايضا لانهما قد ابانا عن العداوة وشهادة العدو لا يقبل
على عروقه وهذا الوجه اعل رجل فقل لا هذا قد قنا وقد زيد اليه يقبل
دهما لانفسهما ولا يزد لما قصي فان شهدا بان هو قطعوا الطريق على هو
او هذا قد قنا بذا قلت الشهادة لانما شهدا بان حق مطلقا على وجه لا يرد به
شهادتهما وليس للحاكم ان يسأل اليهود وهل قطعوا الطريق عليهم مع هو
ام لا وهل قد قنا هدم مع فرفه زيدا ام لا لان الحاكم لا يثبت عن شهادتهما
به اليهود فليكن له المسئلة عن هذا فان شهدا بان هذا قد قنا وزيدا
لم يقبل شهادتهما لانهما لاجل المهمة لانما جبران بها الى انهما وهل هل
الزندان قال قوم يقبل وقال آخرون لا يقبل لان شهادته زدت في بعض
شهادته به وجملة ان كل شهادة كانت بامر من فردت في احد هما هل يرد في
ام لا نظرت فان كان المراد لاجل العداوة رد في الآخر وان كان لاجل المهمة
فهل يرد في الآخر قال قوم يرد وقال آخرون لا يرد وهو الموقوف عند
لان المهمة موجودة في حق نفسه دون غيره والعداوة في الشهادة

فانما

سقط محرد التوبة على حكم الفصل والفتل وفتح الرجل وعلى الرجل
محرد التوبة كالفصل من وجه القدر والاول نصيبه مذهبنا وانما هو الذي
فمن قال من خردو المحاربة قال سقط محرد التوبة وهو الذي احتزناه ومن
هو القطع بالسرقه فهل سقط محرد التوبة على ما قصي قال قوم سقط وقال
آخرون لا سقط فاما غيرهم فقل من انما يوجب محرد تارة وفتح عمله وقطاع
رواياتنا تدل على انه سقط وقال قوم لا سقط اذا شهد شاهدان ان
قطعوا الطريق على القافلة فالتوا واخذوا متاعا لم يفعل هذه الشهادة
في حق انفسهم بل انما شهدوا لانفسهم ولا يقبل شهادته الانسان لنفسه ولا يقبل
شهادتهما للقافلة ايضا لانهما قد ابانا عن العداوة وشهادة العدو لا يقبل
على عروقه وهذا الوجه اعل رجل فقل لا هذا قد قنا وقد زيد اليه يقبل
دهما لانفسهما ولا يزد لما قصي فان شهدا بان هو قطعوا الطريق على هو
او هذا قد قنا بذا قلت الشهادة لانما شهدا بان حق مطلقا على وجه لا يرد به
شهادتهما وليس للحاكم ان يسأل اليهود وهل قطعوا الطريق عليهم مع هو
ام لا وهل قد قنا هدم مع فرفه زيدا ام لا لان الحاكم لا يثبت عن شهادتهما
به اليهود فليكن له المسئلة عن هذا فان شهدا بان هذا قد قنا وزيدا
لم يقبل شهادتهما لانهما لاجل المهمة لانما جبران بها الى انهما وهل هل
الزندان قال قوم يقبل وقال آخرون لا يقبل لان شهادته زدت في بعض
شهادته به وجملة ان كل شهادة كانت بامر من فردت في احد هما هل يرد في
ام لا نظرت فان كان المراد لاجل العداوة رد في الآخر وان كان لاجل المهمة
فهل يرد في الآخر قال قوم يرد وقال آخرون لا يرد وهو الموقوف عند
لان المهمة موجودة في حق نفسه دون غيره والعداوة في الشهادة

من العفو والعفو عن عاصي الجارية وصلى وان احسار القود فتلاها له ولم
 نصل كما لو مات ولون لولي القبل غير الجارية المذمومة لا يملك القبل سقط
 حق الله وهو احكام القبل وبني حو لولي كما لو مات قبل القدرة عليه سقط الاحتيا
 والوفا بالجبار من القود والعفو وان سبق القبل في المحاربة قبل وملك ودار لولي
 القبل في غير المحاربة الذرية فادانتنا استوفى منه اكدود فان لم يمت استوفى
 ذلكا وان مات قبل سيقاها او بعضها فما كان لله سقط وحسابه على الله وما
 كان للادميين مما يوجب لما سقط الى ما كان هو القبل في المحاربة او بها على ما
 مضى وسواء كان القتل من فاطح الطريق محقق او غيره البان واجد ومن قال
 قود في القبل بالثقل قال لهاها يثقل واعذر بان هذا احد وليس بقود وهذا
 ليس بشي لان هذا القبل يسوفى قودا وانما الاحتكام بحق الله لانه لو مات قبل القود
 سقط الاحتكام وكان لولي القبل القصاص فاذا كان له القصاص ثلثه قود
 النساء والرجال احكام المحاربين سواء على ما فصلناه في العقوبة وقال بعضهم
 لا يخلق احكام المحاربين للنساء وقال قوم ان كان معهم نساء كان لولي المباشرة
 للقتل الرجال لم يقتل النساء ها هنا وهو يقتل الرجال اذا قاردا قال وان
 كان المباشرة للقتل النساء دون الرجال فظاهر قوله انه لا يقتل على الرجال ولا على
 النساء والاول مذهبنا لعموم الآية والمخبر بالوارد في هذا المعنى

كتاب البشارة

انهم محرمات بالذات والستة والجماع قال الله تعالى سلونك عن المحرمات
 فيما انهم ليسوا بمسافعة للباس واحكاما من نهيها فاحذر ان يحكموا بالباس واخر
 ان فيها مسافعة للناس ثم قال وانما احكاما من نهيها فاحذر ان يحكموا بالباس
 تعالى قل انما حرم مني ما ظهر منها وما بطن واللاتم والمراد به الخمر

العواحق

فلما

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخم حتى يصل عقلك الى الله ثم قال لا تخم حتى
 قال تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله ولا تسبوا اولياءه ولا تسبوا اولياءه ولا تسبوا اولياءه
 من عمل الشيطان الى الخرامات وفيها ادله اولها ان الله افصح الاشياء
 المحرمات عدلنا الخمر والميسر والفحار والامصاب وهي الامسام والامسام هي الفلاح
 التي لا يواجبيلونها بين يدي الامسام فلما ذكرها مع المحرمات وافصح المحرمات
 بها ثبوتها اهل المحرمات ثم قال حرم من عمل الشيطان فاماها رجسا والرجس
 التحريم والرجس المحرم ثبت ان المحرم ثم قال من عمل الشيطان وعمل الشيطان حرام
 ثم قال فاحبوه فاحبوا حنابه والامر ببعض الوجوه ثم قال لعلم بفحون بعض
 وضد الفلاح الفساد ثم قال لا يبريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في تحريم
 والميسر وما يوقع العداوة حرام ثم قال ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة وما صد عنها
 عن اوجدها حرام ثم قال فهل انتم متبهون وهذا مني ومنع من الماتية فقال ابلغ كلمة
 الهى ان يقول فلان متبه لانه يظن معنى التهديد ان لم يتبه عنه ففي الحجة عشرة
 ادله على ما ترى وروي عن النبي عليه السلام انه قال كل شراب سكر فهو حرام وروي
 عنه عليه السلام انه قال ان شرب الخمر ينجس من شربها لم يقبل الله له صلوة اربعين
 يوما فان مات وهي بطنه مات ميتة جاهلية وروي عنه عليه السلام انه قال
 لعن الله السمر وعاصرها ومعتزها وباعها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وساقها
 وشارها وادل عنها واخلف سبب تحريمها فقبل ان رجلا دعاسعد بن ابي وقاص
 وشواله راسن بعير فاكل وشرب ورمى بكمي بعير ففزع الله فزول تحريم الخمر وقيل السب
 فيه ان عمر قال لا تشبهى عن الخمر حتى ياتي حذرا وقد ضربا ولم او شح فزول قوله تعالى
 سلونك عن المحرمات ففكرت عليه فقال اللهم تباركنا في الخمر تباركنا شاقا فزول قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا تفرحوا بالصلوة وانتم سكارى فقد بطلت ففكرت عليه فقال اللهم تباركنا في

الحكم بآياتها فدل قوله على أنها لا تملكها ولا يجوز بيعها وقوله فهل انتم
منهون فحرف عليه فقال نعم انهم من ذريته وروى أصحابنا في سبكرها احترامهم وقاموا
احتاج إلى ذكره وعليه إجماع الأمة وروى عن عمر بن محمد بن قيس قوله فهل انتم من ذريته
قلنا لا فسكت وسكتا فانظر عليه فرجع عنه روى عن قدامة بن مطعون أنه قال قال الله
يعال ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعلوا
الصالحات قال فإنا اطعمها وأعمل صالحا فانظر عليه فرجع عنه وقيل في قوله فيما طعموا
له ناولان أحدهما أراد المحرم لئلا يرفع تلك الباحة ونحوه فيل طعموا يعني الطيبات
من البرق المحلل فاذا ثبت تحريمها فمن شربها فعليه الحد فلا يشرب ويشرب قوله عليه
السلام إذا شرب المحرم فاجزؤه فاذا ثبت هذا فان شرب ثم شرب فله ذلك منه ولا يشرب
ان نعام عليه الحد حد للحد حد والله اذا ناولت يد اخط وان شرب محرم شرب
محرم ثم شرب العاقلة الرابعة عندنا وعندهم تحريمها اذا اكلوا وما بيان لما يشرب
المسكرة وانواعها فالحكم مجمع على تحريمها وهو عصا العنب الذي اشتد وأسكر وفهم
قال إذا اسكر واشتد وأزبد فاعبر أن يزيد ولأول مرة هذا حرام بحسب حد شاربا
سدا ولم يسل ولا حلا في أمما ما عداها من المشربة وهو ما عمل من نفسه طبخ أو من غير
العنب منه طبخ أو لم يمسسه فكل شراب سكر مشربة فعليه ولشرب حرام وكل شراب عندنا
حرام تحس كشراب به سدا ولم يسد كالحمر سواء عمل من نمر أو ربيب وعسل أو
حصة أو شعير ودة فالله إذا شرب فطوخة عندنا وعند جماعة وفيه خلاف
فاذا ثبت أن كل مسكر حرام فإنها غير معللة عندنا بل محرمية بالنقل والتحليل للقاس
عليه وذلك عندنا ما ظن ومن وافقنا في تحريمها عليها فقال قوم العلة هي السدة المطهرة
معناه شراب مسكر وقال قوم حرمت لعينها العلة فالحرم تعلو عنده بالتشبيه لا المعنى
سواء وفائدة الأخلاق أنه إذا عرف معناها قيس عليها سائر المسكرات ومن لم يحللها لنفسه

عليها

عليها غير هذا غير أنهم قالوا فنع المهر والربح حرام لعلة أخرى عدلهم وقد سئل الله ما
احتاج إلى ذلك لا يحرم الجمع بينهما روى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الخليلين
والخلطان يبدل يعمل من لبن تمر وزييت تمر ولبن تمر وهذا دليل ما يعمل من لبن
تمر وخلطين والمشي عن ذلك في المراهة إذا كان خلوا عند قوم وعند آخرين ما
يشرب الخليلين وهو الصحيح عندنا إذا كان خلوا وأما النبيذ في المأدبة فحمايز
في أي عاء كان إذا كان لها نايطة الشدة فيه وهي النبي عليه السلام عن الربا
والحتم والتعبد والمرفق قال ابن زيد وإليه المأدبة فإنها تؤدأ ويعلق بها الدبا فالق
منى قطع رأسها بقيت كاحرة يندرجها وأما الخنم فاجرة الصغيرة والتعبد حشنة
تفرد وخطا لبريد المرفق والرفق بالرفق دل هذا المذهب عنه ما جمل الظروف فإنها تكون
في المأدبة فشرع الشدة إليها ثم أباح هذا كله ما روى عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي
عليه السلام قال نسلم عن لبن وأنا أمرهم بهن نسلم عن لبن القور فزوروها فإن
زبارتها نادرة ونسلكم عن البرية ان تشربوا الماء فظروا المأدبة فاشربوا في كؤي عاء
غير أن لا تشربوا مسكرا ونسلكم عن كؤوم المأدبة ان لا تشربوا بعد ذلك فدلوا واستمعوا
وهذا الخبر سديد من يقول بتحليل النبيذ ويقول نهى النبي عنها ومعلوم أنه
ما نهى وهي حلوة ثبت أنه أمانه وهي شديدة ثم أباح بعد ذلك في الجوان أنه عليه
السلام أمانه عن الظروف دون ما فيها لانه قال في المأدبة لا تحرم شربا وكان
المعنى أن هذه المأدبة متى شربها تسارعت المشدة إليه ثم أدرك ذلك في الأمان
الذي لا يبقى فيه السد ولا تعبد ولا شدة فعليه على أنه بين آخر ذلك هو له غير أن
تشربو مسكرا أه حرام عندنا ثمانون وقال بعضهم أربعون فإن رأي الإمام أن نصف
البه أربعين عزرا جارا والذي ثبت به الشرب الموحى للحد وحوه أحدها ان يقر
بذلك والثاني ان يقوم عليه به شبه أو شرب شرابا سكر غيره منه ان اعترف

الحمر

به ذلك ثبت عليه ما لا يعرف غير ان عندنا حمل ان يعرفه بعض من شهد شاهدان عليه
 ثبت شهادتهما واداسه لانه شرب سكر اسمعها الحاكم وحكمها ولم يستفسرهما عما
 شرب واداسه شربا يسكر غيره منه ثبت ايضا وحده فاما ان لم يشرب من هذا لانه
 وجد وهو سكران او تقيا خرا او شتم منه راحة انحر فلا حد عليه عدلهم وعدل اذا
 تقيا ذلك فقم عليه ما حكاه لانه روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اما تقيا هلحشي
 اذا ثبت عليه الحد وجب على الامام اقامته ثمانية على كفايته فاذا مات من ذلك لم
 يلزم الامام ضمانه ومن قال الحد اربعون فان حله فمات من اربعين لم يصح وان
 اراد الزيادة زاد الى الثمانين ولا يزيد عليها فان مات من الزيادة ولو من واحد فانه
 مضمون عدلهم ولم يحك فيه حال الدية فالواحدة مات من فعل مضمون وفعل غير مضمون
 فلم يحك فيه حال الدية لما لو جرح نفسه وجرحه غيره او جرح وهو مرتد فاسلم
 ثم جرح وهو مسلم فانه لا يحك فيه حال الدية وكما الواجب قال قوم فيه نصف الدية لانه مات من ضرب
 مضمون وغير مضمون وقال آخرون يحك عليه بالخصه على العدد فان مات من واحد اربعين
 لرمة جزاء من حد اربعين جزاء او سوار وحيت نصف الدية او جزاء فابن يحك قال قوم
 على عاقلة الامام وقال آخرون بيت المال اما الحد فلا شي عليه لانه اية الامام
 اذا امره ان يجلده احدا واربعين جلدا فاما ان قال له اجلد وانا اعد فلم ينزل ضرب حتى
 ضرب واحدا واربعين فقال حسبك فمات المجلود فاحكم بما لو امره بذلك وقد مضى فاما
 ان امره بصرى ربيع فقط فصرية اكلاد واحد واربعين فان الضمان على اكلاد ومن
 يصح قال قوم نصف الدية وعدا اخر على العدد وحيت على عاقلة لانه هو الحاي فاما ان
 قال له اضربه ثمانين احدا واربعين تعزيرا فجلده اكلاد واحد وثمانين فمن قال الدية
 تسقط على الضرب فما زاد على الحايبة على الامام اربعون سهما من واحد وثمانين سهما وعلى
 اكلاد درهم واحد من واحد وثمانين سهما من الدية وتسقط منها اربعون سهما من مائة

عند

اجلد

اكلاد وهو قدر احد ومن قال اكلاد بعدد الجساة كما بالضرب فعلى هذا منهم
 من قال يجب نصف الدية وتسقط نصفها في مقابلة اكلاد واداسه لانه نصف في النصف
 على الامام واكلاد نصفين لانه مات من ضربين مباح ومحظور فيكون على الامام
 الربع وعلى اكلاد الربع وفيهم من قال ينقص الالف ثمانون المون فان من ثلثة انواع من ضرب
 اكلاد ومباح ومحظور فيسقط الثلث منها باحد ويبقى الثلثان الثلث على الامام والثلث
 على اكلاد ومن تحمل على ما مضى فاما ان قال له اضربه ثمانين فصرية بمن فمات على الامام
 نصف الدية هاتين لانه ان قبل اكلاد بعدد الضرب ففيه النصف من نصف الضرب
 مضمون وان قبل اكلاد باوواع الضرب فالضرب بوعان فلم نصف الدية والذي يقضيه
 مدعيها انه ان مات من الثمانين فلا ضمان احلا وان كان المقيم للحد اسحا لم ياقض الضرب
 من ثمانين فان ضامنا يلزمه نصف الدية في ماله خاصة دون بيت المال لانه سبه الحمد
 وان كان اكلاد فعلى الحد الرمة ذلك في ماله خاصة وان فعله خطأ بان غلطى
 الحد فان الضمان على عاقلة وقد روى احاديثا انما اخطأت القضاة في بيت
 المال على هذا الدية من بيت المال اذا عزز الامام رجلا فمات من الضرب ففيه حال
 الدية لانه ضربنا دية ابن محب الدية قال قوم في بيت المال هو الذي يقضيه مدعيها
 وقال قوم على عاقلة وهو اصحهما عندنا وان قلنا نحن لاضرمان عليه اصلا فان قوتا
 لما روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال من اخمنا عليه حرام من حرام الله فمات
 فلا ضمان وهذا حد وان كان غير معين والذي قلناه الحوط فمن حال الدية على العاقلة
 قال القاعة في ماله ومن قال بيت المال منهم من قال في ماله لانه قاتل خطاء وقال
 آخرون على بيت المال ان خطاه يلزمه ماله بالافار ان هو الذي يقضيه
 مدعيها اذا وجب الحد على حامل لم يكن للامام اقامته على لانها جانبته دون
 ملو اقيم عليها رما تلف فان خالفه وفعل فالفقه مينا وعليه الضمان وهو ما لباه من

بطبع امامه ثم ينظر جميعا في ذلك فاحضر نفسه فالدابة على العاقلة فان كان
 من امره للمسلمين فهو خطا اماما واليومان على ما مضى من الهولن وسوى بعض الامكان
 اصلا اذ لم يترك على الصعود والرد فان اراده على ذلك فاسم على ما مضى واما
 اذا امره بذلك بعض الرعية فمعل فوقع فهاك فاصحان على من امره به انه مبرر
 بذلك فانه لا طاعة لاحد عليه وثقار في امامه لانه بطبعة فيما امر به شرعا
 اذ انشرب امرأة الرجل فامتن على الشوزدان له ضرا على ذلك ضرا لا يبلغ به ادهي
 في احد دون تاديبا لها ورجرا لها عن ما هي عليه وعدنا يضرها صرا خفيفا حتى روي
 اصحابنا بضرها بالسؤال فاذا فعل بها هذا فامتن منه فالدابة عليه في ماله
 وعندهم على عاقلة اذا فعل انسان ما يستحق به التعزير مثل ان قتل امرأة جراما او
 اناها فيما دون الفرج او اتي غلاما بين فخذيه عندهم لان عندنا بذلك لو اطاق وضرب
 اسانا او شتمه بغير حق فللامام ياديه فان راي ان يؤخه على ذلك ويئله او يحبس
 وعلى ان راي ان يعززه فيضربه ضرا لا يبلغ به ادهي احدى وادناها رجون جلة
 فعل فان سلم منه فلا حلام وان تلف منه دان مضمونا عند قوم وقال قوم ان علم
 الامام انه لم ير دعة لما التعزير وجب عليه ان يعززه وان راي انه يرتد عن غير
 كان المعبر اليه ان شاد عززه وان شاترله فان فعل ذلك فاصحان على الامام سواء
 عززه تعزيرا او اجبا او مباجا وهو الذي يقصبه مدبنا فمن قال مضمون ايضه
 على ما مضى عند قوم في بيت المال وعند اخرين على عاقلة وفيه الفارة على ما مضى
 القول فيه فاما ان ضرب الاب او اجد الصبي تاديبا هلك او ضربه الامام او اكلهم
 جهلك او امين اكلهم او الوصي او ضربه المعلم تاديبا هلك منه وهو مضمون لانه انما
 ايج بشرط السلامة وبلرمه عدنا في ماله وعندهم على عاقلة السلعة بلسر السير
 هي لعقد تكون في الرأس كاجوزة وقد تكون في البدن السلعة بلسر الشجة

الشجة
 تاديبا

سياتي ذلك في الاما سياتي فمعل من احد من امان يكون موثا عليه او لا يولي
 له عليه فان كان من يولي عليه نظرت فان قطعت ياديه فاصحان على احد ان له
 القصر في نفسه فاذا قطعت ياديه فاصحان وان قطعا امام او غيره غير
 اذنه فمات فعل من قطعا القود لم ينج وطعها غير او لا عر في بقية فاذا قطع
 فقد جنى عليه ما يجرح فعله القود اذ هلك وان كانت السلعة من يولي عليه لاصي
 مد والمخون نظرت في القاطع فان كان هو الاب او اجد قلا قود لانه لا يجب عليه قتله
 القود واما الدية فانها يجب مغلظة واما ان قطعا السلطان او غيره من قايه
 او جنى فعل عليه قودا م لا قال قوم يجب عليه القود وقال اخرين لا يجب هذا
 لو كان به آله او حبسه فهاك على القولين السلعة سواء تقوى في نفس الامر
 قود في ذلك فرض عند جماعة في حق الرجال النساء وقال قوم هو سنة ياشم
 بنها وقال بعضهم واجب وليس يفرض وعدنا انه واجب في الرجال ومكرمة في
 النساء فاذا ثبت انه واجب فاللهم في قدر الواجب منه فالواجب في الرجال ان
 ان يقطع احدى التي تستر الحشفة حتى تكشف الحشفة فلا يبقى منها ما كان مسورا
 ويقال لمن لم يحسن الاكل والماعل والماعل والماعل والماعل ويقال عذر الرجل
 وهو معذور وروا عذر هو معذور واما المرأة فقال خففت فهي مخفوضة
 والحافضة الحافضة والحفوض الحفان والمرأة لها عذرتان الرجل له عذرة
 واحدة وعذرة الرجل العلفة التي على الحشفة وعذرة المرأة البشارة وجملة
 التي تقطع في الحفان وهي تلك الجملة التي كبروا المديك في السفير في اعلى الفرج
 فوق مدخل الدار فوق مخرج البول ايضا وتلك الجملة اذا قطعت بقي اصلها
 كالواة ترى في شاة قد اذهرت المرأة وسيرها اللحم اذا سمحت فاذا ثبت ذلك
 يجب على الانسان ان يجعله نفسه بعد بوفه ان لم يكن قد حفر فان لم يفعل

امره السلطان فان فعلوا الجور على هذه الاطراف فان فعلوا
 طعن فان كان الرمان معدا فلا ضمان على السلطان لانه مات من قطع واحده
 الشقة وان كان سدة حر او بر دمقرط قال قوم بلون مضمونا وقال قوم بلون
 مضمونا والاول اقوى عندى وذلك لخلافه فمضوا الخلق اذا اقيم عليه كذا مثال
 النخل وكذلك ان قطع في الشقة في سدة حر او بر دمقرط وذلك حذا الرنا والمقوى
 عندى الجمع اما ضمان من قال لا ضمان فلا كلام ومن قال مضمون ولم يضمن قال
 قوم كمال المذبة ومنهم من قال نصف الدية وابن نصر قال بعضهم في كمال وقال
 على امرين عاقلية واما جفة السوط الذي يعام به احدود فاحذر الذي يقام بالسوط
 حذا الرنا وحذا القد في ذلك حذا عندها وقال بعضهم بل يدرى النعال والاطراف
 الثابت بالسوط فاذا ثبت هذا فجلده الامام قيات من الحذر فان كان من حذره السوط
 في الرنا او القد او شرابا فلا ضمان عليه ومن قال حذا النحر بل يدرى النعال
 محذره بالسوط منهم من قال عليه الضمان ومنهم من قال لا ضمان عليه من قال لا ضمان
 فلا كلام ومن قال يضمن فلم يضمن منهم من قال كمال الدية ومنهم من قال نصف
 الدية وابن نصر على ما مضى عند قوم في بيت المال وعند آخرين على عاقلية فاذا
 لم يقرر ما يقام بالسوط فاللزام في ذلك فصول جفة السوط وصفه الضرب
 وصفه المفروق اما جفة السوط فسوط بين حديد فخرج ولا يؤلم
 روى عن زيد بن اسلم ان حلا اعرف عبد النبي عليه السلام بالزنا قد عا لا رسول
 الله بسوط فاني سوط مسور فقال غير هذا بسوط حديد فقال بن هذين
 فان سوط حديد بن زبدي وان قال فامر به فجلده هذا لفظ الحديث وعنه عليه
 السلام انه قال ضربت ضربين وسوط بن سوط في اما جفة الضرب فانه ضرب
 ضربين لا شديدا فيقتل ولا ضعيفا فلا يردع لا يرفع له باعه فيدرى من
 غاوى

فاني م
 قطع م م

ولا يضمن

ولا يضمن له حذا النحر بلون لا يقول على عليه السلام ضرب بن صديق وسوط
 بن سوط بن زبدي وعنه عليه السلام وابن مسعود وغيره انه قالوا المرفوع يدرى في ضرب
 حتى يرى ثيابا بطه واما جفة الضرب فان كان جلا ضربا فاما وشرق الضرب
 على جميع بدنه ولا يجر من ثيابه لان النبي عليه السلام امر بالضرب في ثياب البحر
 وروى أصحابنا ان الزنا يعام عليه كذا على الصفة التي يوجد عليها ان كان عينا
 وعربا وان كان عليه ثيابه وضرب عليه ثيابه وان كان عليه ما يمنع الم الضرب
 بالفرق والنجبة المحسوة برعها ويزل فيمضى او فيمضى ولا يشد ولا يمد ولا يمسك
 ويرك يداه تبقى تمامات النبي عليه السلام لم يامر بذلك واما جلد المرأة فانها
 حلة حالسة لاهل عورة وشدة عليها ثيابا حيدا لئلا ينكشف ولي شدة الثياب عليها
 امرأة وتضرب ضربا رفيقا لم يخرج وينهر الدم وتفرق الضرب على جميع بدنها وتسمى
 الوجه والفرج لهوله عليه السلام اذا جلد احدهم فليش الوجه والفرج له وعنه
 عليه السلام انه قال للجلد دامت فواجع وانى المرائى والفرج له دل من الى معصية
 لا يحبها الحذفاة تعزرها مثل ان سرق ثيابا من عمر حرز او اقل من ثياب
 من حرز او وطى احبته فمادون الفرج او قتلها او شتم اسنانا او صرية فان الامام
 تعزرها هكذا اذا شتم امرأة فله ضربها مائة لعمركم او هدر الضرب الرجل ولده
 وذلك كجد وامن كالحكم والوصى يوجب البسم وذلك الم يعلم يوجب الضربان
 احما عا وبلون المعزير مادون الحذر روى ابو بردة بن ديار ان النبي عليه السلام قال
 لا يحذر فوق عشر حذاب في حذر من حذر بالله والمعزير مودول الى الامام لا يحب
 عليه ذلك فان اي التعزير وعنه ان اي تربه محل سوا ذلك عذرة انه لا يردعه
 غير المعزير او كان يردع بعير تكبر تعزير وقال بعضهم متى كان عذرة انه يردع بعير
 فهو اسباب من اقامته وتربه وان كان عذرة انه لا يردعه الى التعزير فعليه التعزير

فاني م
 قطع م م

وهو المخطوط العزري المبلغ بمائة وعشرين حديثا
 سبعة وتسعون في حق الحرار وعقد قوم وعقد قوم تسعة وثلاثون في حق الحرار
 اربعون عدة وادناها في حق العبد عندنا حصون الواحدة وهو حد الزان فلما
 فاما حد السر والعنف فقد روي اصحابنا ان حد القيد مثل حد الحر سواء روي
 انه على النصف وعلى هذا يرون ثمانية تسعة وثلاثون وقال بعضهم ادنى حد العبد عشر
 في الشرب وعلى هذا يضرب العزري الى تسعة عشر سويا وفيه خلاف كثير ذكرناه في الخلاف
 ولا يجوز اقامه الحد في المساجد اعظاما لها وتبرها لها روي ابن النبی عليه
 السلام ان فسقا في المساجد وان يشد فيها الاستغار وان نقام فيها الحد
 وروي عنه عليه السلام انه قال لا تقام الحد في المساجد ولا تقاد بالولاء والوالد
 وقال عليه السلام جنبوا مساحدكم الصبيان والمجانين وروي انه سمع رجلا يشهد
 ضالة في المسجد فقال لا وجدتها انما ينسب المساجد للذكر الله والصلوة على النبي
 عليه السلام **كان**

اهل الردة

اذا ارتد المسلم عن الاسلام الى اى كفر كان من يهودية او نصرانية او مجوسية او
 زندقية او مجرية وتعطل او عبادة الموات او الى اى كفر كان لم يقر على دينه بوجه
 بل حب قتل له قوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وروى عن النبي
 عليه السلام انه قال من بدل دينه فاقبلوه وروى عنه عليه السلام انه قال الاسلام
 نعلوا ولا يغلى عليه اذا ثبت هذا فان كان المرتد من منعته وعلى الامام ايديا
 بصلاته فقل في اهل الكفر الاصل من اهل البحر طمعا للصحة على ذلك اذا قيل
 اهل الردة من وقع منهم في الاسر فان عن فطرة الاسلام قتلناه على كل حال وان
 لم يزل ذلك استنباه وعندهم شسباب على كل حال فان كان ما قتلناه فاما الذراري

لهم

نظر في اهل الردة والولد غير صالح يبيع اباه في الكفر له قوله عليه السلام
 لا تعلوا ولا يغلى عليه وان كان الولد ولديا الردة فان كانت امه مسلمة مثل ان
 ارتد وحده ولم تعلم فوطئها او علمت ففقرها محبت فالولد مسلم له قوله تعالى ولا يغلى
 وان ولد من دابة من اهل الردة اجمعا فاجلها وهما مرتدان فالولد للحقة وهما
 بسرق او لم قال قوم سرق ثلثة دابة ووالداه دابة من اهل الردة اجمعا قال
 اخرون لا سرق من الولد مع اباه واذا لم يسرق ابوه فحد ذلك الممنوع وهو الموقوف
 عدى وسواء ولد في دار الاسلام او في دار الحرب وقال بعضهم ان كان ولد في
 دار الاسلام لم يسرق وان ولد في دار الحرب اسرق وامام المرأة فمضى الى الحرم
 فيها دار الحرب فحد في الردة وعندنا لا يصل بل يحبس ابدا حتى تتوب او يموت
 وفيه خلاف اذا تلف اهل الردة انفسا واهوالا كان عليهم عدا بالقتل في
 الهوس والصمان في اموال سوا دابة او منعة او غير منعة وقال قوم
 ان لم يلبسوا في منعة مما قتلنا وان كانوا في منعة والمنعة لا تقدر الامام عليهم
 حتى يستعد امناهم وعلى هذا قال قوم عليهم الصمان وقال قوم لا صمان
 عليهم ٥ اذا ارتد رجل ثم راه رجل من المسلمين فقتله بعقده على
 الردة فيمان انه قد كان اسلم قال قوم فان علمه اسلم فقتله القود وان لم يعلمه
 اسلم قال قوم عليه القود وقال اخرون على قود عليه والاول قوي وهذا
 اذا رأى دما فقتله بعقده انما على الكفر فان مسلما عدى قوم حب القود وعند
 اخرون على حب وهذا لو قتل من كان عبدا فبمان انه قتل وقذا عوق فقتل هذين
 القولين اموالهما عدى ان عليه القود وانما قتلناه عليه القود لطاهر القران وان
 الطاهر من حال المرتد اذا اطلق به اطلق بعد توبته واسلام ممن قال عليه القود
 قال ولله ما يحار ان احب من ان احب حد الردة ومن قال لا يحد قال

عليه الذرية مغرطة حاله في ماله لا يملكه ولا يورثه ولا يملكه ولا يورثه
 اذا اذلة المسلم على حلة الفرفعها لم يحكم بغيره ولا خلاف غير ان بعضهم
 القياس لا يثبت امراته للزينة استحسانا وقال بعضهم امراته ولو لم يولد لها
 وهو انه ليس امراته ولو فرق بين امره على حلة الفرفع دار الاسلام او في دار الحرب
 غير انه ان كان في دار الحرب وعاد الى دار الاسلام
 تعرض عليه الاسلام لانه لا يعلم اذ اراه على ذلك فان اتى حله بانه كان مسلما وان اتى
 على حله لم يرد فيه من حين قالها وان كان في دار الحرب معتدا او مجوسا او موكلابه
 وانى حلة الفرفع لم يحكم بغيره ومنى قال ثلث مراهها قبل قوله لا يورث القيد والحبس
 المرأة في الطاهر مما قلنا فيمن اشهر على نفسه في عقد بيع وهو معتدا او محوس
 او موكل به فان القول قوله انه مملوك وان كان مخلي في دار الحرب يذهب بحكم
 وصرف في شغاله بغير قيد ولا توبيل فاني حلة الفرفع لم يفرقه لان الطاهر
 انه قالها باختياره واشارته لان لونه في دار الفرفع ليس بالزاه فاما المراهة على
 الاسلام فعلى صفة المرأة كحق وغير حق فان كان بغير حق داراه الذم عليه
 والمسامر فانه لا يكون مؤمنا لانه اراه بغير حق لانه لا يحل حله وان كان
 المراهة كحق داراه الميراث والاف الاصل اذا وقع في الارض بين فلان وامام محرفه
 بين القتل والمز والقتل والمز فاف فان قال له ان اسلمت والمقتل فاسلم حكم
 باسلامه وكذلك الميراث لانه اراه كحق فاما ان ثبت له باطل المحرر وشرب
 الكمر في دار الحرب لم يحكم بغيره لانه كحتمل ان يكون فعلة مع اعتقاده بالحننة
 ويحتمل مع اعتقاده بحرمة فلا يفرق بامر محتمل فان مات ورثته ورثته المسلمون
 بلا خلافها فان خلفا بين فقالا حدهما مات مسلما فليصف لثمة ورث
 النصف وقال الاخر مات ميراثا فاما لمان في فعدنا ان هذا القول لا قبل منه

منه من ان يملكها فاما لمان في فعدنا ان هذا القول لا قبل منه
 من غير ما رث الاخر غير انه سلم الى الميراث نصف لثمة لانه القدر الذي سمحه على
 ان يورثه ووقف الباقي الى ان يملكه الاخر لانه له كل حال وعلى مذهب المخالف يعطى
 من قال ان مسلما حقه ولم يعط الباقي شيئا لانه لا يورثه واما الذي يعمل
 به قال قوم بوقف لانه لا يورثه سلمة الى اخيه لانه يقول للبري واما هو لا يورث
 لانه لا يورث يقول للبري فلا يدع اليه ولا يحمل الى بيت المال لانه حليم بان له
 وارثا فلم يسبق غير الوقف لرفع الشبهة وقال آخرون يحمل الى بيت المال قبل ان
 الطاهر انه مملوك وارثه فاذا اقر به لغيره قبل قوله على نفسه لانه اقراري
 حق نفسه كمن قال هذه الدار التي يديرني لنير سلناها اليه لانه اقراري
 حق نفسه كالتدائن مني ارتدوا وسلم حكم باسلامه وارثا لانه وهو الذي
 مدهنيا واما عقودة الباقية فلا يصح وباطلاقه ولا عتاقه وقال قوم
 دل ذلك صحح كالتدائن مني ارتدوا وسلم حكم باسلامه وارثا لانه وهو الذي
 قابل حال سله فلا شيء عليه لانه مرتد وقال قوم يصح اسلامه ولا يفرق
 اذا اسلم لم يفرق بين الفرفع وبلز هذا منه قلناه في الرابعة وقال
 قوم يقبل منه ابدان لان غيراته تعزير دل دفعه وقال قوم يحبس في
 المائة والحبس عدة تعزير ودروي صحابنا انه يقبل في المائة الصا

دار
بانه

دار
صحا

كتاب الدفع عن النفس وصول البهيمة والحمل

اذا قصد رجل دم رجل واماله او حرمة فله ان يدفعه بايسر ما يمكن دفعه
 فان كان في موضع للحقة العوت اذا صاح دفعه عن نفسه بالصياح وان
 كان في موضع لا للحقة العوت دفعه باليد فان لم يرفع باليد دفعه بالعصا

[illegible]

١٥
 لم يقطع عن الحياة حتى مات في السجن في سنة ١٠٠٠ هـ وفي المسألة قبلها
 بكرة وقطعا صا حاد لما دل برمه الف فاذا قطع بكرة كان للقطعا
 مقطورا فلما اقبل بخد ذلك قطع بكرة حصل بين القطعين ما ليس من جنسهما
 فلم ينجد صما على الآخر اذا صال حر على انسان فقتله دفعاً عن نفسه فلا
 ضمان عليه وكذا ان صال عليه عبد فقتله فلا ضمان ايضا كاحر واما ان
 صالت بهيمة على آدمي فذال يدفعها عن نفسه فاذا دفعها وانلفها بالرفع
 فلا ضمان عليه عبدنا وفيه خلاو ولو عصى بده انسان فانتزع بكرة من فيه فقتل
 شيئا الحاضر هدرًا عندنا وعند جميع الفقهاء لما انشأ بهي فانه قال عليه
 صماها ولو عصى ذال فقتل حية بده الاخرى لخلص بكرة فان لم يقدر كان له
 ان يلزم فله لانه موضع حاجة فان لم يقدر كان له ان يبيع بطنه وان كان
 قد عصى ففاه ذال ان تحامل عليه براسه مصعدا او منجرا فان لم يقدر
 ذال ان يلزم فله فان لم يقدر يبيع بطنه فان قدر على خلاص نفسه بغير
 بيع البطن يبيع ذال عليه الضمان وقال بعضهم لا يضمن والاو لا يصح لانه
 لا حاجة به الى ذلك اذ وجد الرجل مع امرأته رجلا يتحر بها وهما محضان
 ذال له قتلها وكذلك اذ وجد مع حارسه او غلامه وان وحده نال منها
 دون الفرج ذال له منعه منها ودفعه عنها فان اتى الدفع عليه فهو هدر
 فيما بينه وبين الله فاما في الحكم فان اقام البيعة على ذلك فلا شيء عليه وان
 لم يلزم البيعة فالفول قول والى القول انهم لا يعلمون ذلك منه ولهم القول
 لما روي ان سعدا قال يا رسول الله ارأيت لو وجدت مع امري رجلا امه
 حتى اتى بربعة شهداء قال نعم ولو اطلع عليه رجل من نقيب فطعنه بعود
 او رماه بحصاة وما اسلمهم ما فدهت عينه فلا يضمن قال فوهم ليس ان يفعل

ارسلها نارا او واصطلم بالليل او اطلقها ابتداء ليلاً فافسدت من الزرع وعلماها
 الصمان عدوا وعند جماعة وقال قوم بل اصمان عليه اذا كان له رجل عصور
 فلم يحفظه فالتفت سادان عليه صمانه لانه مهرط في حفره وكذلك لو كانت
 له سورة معروفة بادل المطور وعبر ذلك من اموال الناس فعليه حفظها فان
 لم يفعل في الوقت سغا فعليه صمانه واما ان خارج دار رجل دلب عصور فدخل
 داره فغير امره وعصره فلا صمان عليه لان الرجل مهرط في دحول ابيه بغير ابيه
 واما ان دخلها باذنه فعصره اللد فعليه صمانه وقال قوم بل اصمان عليه في الاول
 مذهبا اذا كان اجابا دابة فعليه صمان ما سلف سدا وانفها او برطها او
 بذنها وكل ذلك اذا كان قابلا او سابقا فحمله كما لو كان اذبا عليه صمان ما سلفه
 وكذلك اذا كان سابقا قطارا من الابل او جماعة من البقر والعجم فان بداه على الجمع
 وعليه صمان ما سلفه وقال قوم في التي سوفها مثل ذلك فاما التي هو راها
 او قايدها فاتها ان التفت يديها او بقها فعليه الصمان وان التفت برطها او
 ذنها فلا صمان وهذا مذهبا اذا وقف بهيمة في طريق المسلمين فعليه صمان
 جنايتها سواء كان الطريق اسعيا او صيفا لانه انما حوزة الانتفاع به هذه
 المرافق بشرط السلامة فيلزمه صمان ما عدت من ذلك كما لو قام فخره انسان
 فمات فاما ان حفره في غير مبله فوقع بها انسان ولف فعليه صمانه وذلك
 ان نصب غرضا في غير مبله فمرى اليه فاصاب انسانا فعليه الصمان ولو كان
 الغرض مبله لم يلزم عليه الصمان واما ان حفره في مبله فدخل عليه غيره
 بغير اذنه فوقع بها فمات فلا صمان عليه وان استدعاها فادخله وغطى اس
 البئر فوقع بها ولم يعلمها فعليه الصمان وقال قوم بل اصمان عليه والاول اصح
 عندنا ولو كان المادون له ضررا فوقع قال قوم عليه الصمان وقال اخرون

جميع

جميع

اصمان عليه والاول اصح اذا كان داره دلب عصور فدخل عليه انسان بغير
 اذنه فعصره اللد فلا صمان عليه وقال بعضهم عليه صمانه كالبر سر سوا الله
 عليه او لم يشبهه وقال بعضهم عليه الصمان بدل حال وهو مذهبنا

كتاب القضاء

القضاء جابر بن المسلمين ورمادان واجبا فان لم يكن واحدا رما كان مستحيا قال الله
 تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وقال ولا وربك
 الا يؤمنون حتى يحكمول فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت وسلموا
 نسيما وقال تعالى وداود وسليمان اذا يحلمان في الحزب ادنقشت فيه غنم القوم
 ولما حكمهم شاهدان قال تعالى فان احلم بينهم بما انزل الله وقال تعالى فان جادل
 فاحكم بينهم او اعرض عنهم وقد ذم الله من عصى الى احكم فاعرض عنه فقال اذا
 دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا يقول منهم معرضون ومدح قومادعوا
 اليه فاجابوا فقال انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم
 ان يقولوا سمعنا واطعنا فاولئك هم المفلحون وقال ان الله يامر بكم ان تؤدوا
 الامانات الى اهلها واذ احلتم بين الناس بحكموا بالعدل وروى عن علي عليه السلام
 انه قال يعني رسول الله صلى الله عليه وآله الى البئر قاضيا وبغث علي عليه السلام
 الله بن العباس قاضيا الى البصرة وروى عن ابن مسعود انه قال ان اظن يوم ما فاقضي
 بين الناس حبا في من عبادة سنة وعليه اجماع الامة الا ابا قلابة فانه طلب
 للقضاء فلحق بالشام فاقام زمانا ثم جاءه فلقبه ابو السجستاني وقال له
 لو انك وليت القضاء وعدلت بين الناس جوت لك ذلك اجرا فقال يا ابو السجستاني
 اذا وقع في الحرم عسى ان يسبح الا ابا قلابة رجل من التابعين لا يقدح في خلافة
 اجماع الصحابة وقاربنا انهم جمعوا ولا يسمع ان يكون امتاعة كان لا حل

السجستاني

انه احسن من نفسه بالتجربة فان من اصحاب الحديث والعدل فقهه ومن من
 الفقهاء اذا قام به قوم سقط عن الباقي فان اطلق اهل بدر على تركه وامتنعوا
 فقد خرجوا واتوا وكان للامام عالم علمه لما روى عن النبي عليه السلام انه قال ان
 لا قدر شئ احسن من باطل للضعف حقه ولانه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان
 وجد الامام ثقة من اهل العلم رضا للقضاء ومثال مثله استيحت له ان يطعمه
 فان لم يفعل قال قوم للامام اجبارة عليه لانه يدعوا الى طاعة وقال خرون
 ليس له اجبارة وهو الاقوى عدي لما روى عن النبي عليه السلام انه قال انما انجس على
 القضاء اخذوا ودرروا كراهية تولى القضاء والامتناع اذ روى عن النبي عليه
 السلام انه قال من قبل القضاء فقد دبح بغير سكين وروى ابن عباس ان النبي عليه السلام
 قال من جعل قاضيا فقد دبح بغير سكين قبل ان يارسول الله وما الذبح قال ر
 جهتم وروى عنه عليه السلام انه قال يوتا بالقاضي العدل يوم القيمة فمن شدة
 ما يلقاه من الحساب يؤدان لم يزل قضى بين اثنين مرة والوجه في الجمع من هذه
 الاخبار ان من كان من اهل العلم بالقضاء ونقض ما يحق فهو مشايخ ومن كان من اهل
 العلم لانه لا يقضي حق او دار جاهلة لم يحل له ان يلبس ودا ان ما توافقه لما روى
 ابن زياد عن ابيه ان النبي عليه السلام قال القضاء ثلثة واجد في الجنة وامان
 في النار فاما الذي في الجنة فمروءة في الحق فعدا او رجل عرف محلم فجار فدار في
 النار ورجل قضى بين الناس على جهل فدار في النار وروى عنه عليه السلام انه
 قال اذا جلس القاضي للحكم بعين الله الملكين شهدا به فان عدل اقاما وان جاز
 عرجا وتركاه وروى عنه عليه السلام انه قال من طلب القضاء لم ينجس به فان غلب
 عدله جورة فله الجنة وان غلب حوزة عدله فله النار وروى عنه عليه السلام انه
 قال الله مع ايمان ما لم يجز يا ذابا روى عنه وازمه الشيطان والناس القضاء

على ان لا يرضى من علمه ومن من علمه ومن من محوره فاما من يحب عليه ان
 يلبس فكل من يعين ذلك فيه وجب ذلك عليه ان يلبس وهو اذا كان ثقة من اهل
 العلم وما يجد الامام عزة وعلى الامام ان يولي به وعليه ان يذل ذلك فان لم يعلم
 الامام به فعليه ان ياتي الامام فيعرفه نفسه ليولي به القضاء وان القضاء من
 الفقهاء ان الصلوة على الميت بلفظه ودفعه فاذا مات ميت ولم يكن هناك من يولي
 عليه لما واحد قضى عليه ان يصلي عليه وان لفته ويدفعه وبلية من الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فاذا لم يكن هناك من يقوم به لا واحد يعين ذلك عليه واقام من محرم عليه ان
 يولي القضاء فان يكون جاهلا ثقة او غير ثقة او فاسقا من اهل العلم استفتى في
 الاول مذهبنا لهوله عليه السلام رجل قضى بين الناس على جهل عدل في النار ومن
 بجور له ولا يحرم عليه مثل ان يكون في المكان جماعة من اهل الفقه والعلم فها هنا
 للآخر احدهم ان يولي القضاء فان عا الامام واحدا منهم اليه قال بعضهم
 وقال اخرون بل يحب عليه وهو الصحيح فعلى هذا هل يستحب له ام لا لم يحل
 من احرام من اما ان يكون له كفاية او لا كفاية له فان لم يكن له كفاية استحب ان
 يلبس لانه اذا فعل ذلك كان مطيعا لله في النظر بين الناس ويكون له في مقابلته عمله
 رزق بلفظه واذا لم يلبس القضاء طلب الكفاية من المباح من تجارة وغيرها فان
 الرزق في طاعة او في حصوله من مباح وان كانت له كفاية لم يحل له من احرام
 ان يكون معروفا او خافلا الذكر فان كان مشهورا بالعلم معروفا بقصد الناس مستفتى
 وتعلمون منه فالمستحب له ان يولي القضاء وان كان المدرس والعلم طاعة وعبادة مع العلم
 والامن من الغرر والقضاء وان كان طاعة فانه في غير نقول له عليه السلام من ولي القضاء
 فقد دبح بغير سكين فبات السلامة اسلم لدينه وامانته فاما ان كان ضل المدرس
 علمه ولا يعلم فضله في ارتفع الناس عليه فالمستحب ان يلبس ليدل على نفسه وبظهور

وان كان لا يرضى من علمه
 وان كان لا يرضى من محوره

وسمع الناس حتى قال بعضهم المستحب ~~وجعل المال على يد من يشاء~~ ^{وجعل المال على يد من يشاء} ~~فمن شاع~~
 والمأول صحيح بان المال على اليد يجوز ولا للإمام ان يأخذ على ذلك عوضا قايما
 ان من محل له اخذ الرزق عليه ومن محل محله القاضى لا يخلو من احد امرين اما ان يكون
 من تعين عليه الفضا او لم تعين عليه وهو القسم الاول والآخر فاذا كان ممن يجوز له
 الفضا ولم تعين عليه لم يحل من احد امرين اما ان يكون له كفاية او لا كفاية له فان
 لم يكن له كفاية جاز له اخذ الرزق وان كانت له كفاية فالمستحب ان يأخذ وان اخذ حاز
 ولم يحرم عليه بل كان مسلحا وجوازا عطاء الرزق للفضا واجماع وان ثبت المال للمصالح
 وهذا من اجل انها حاجة اليه ملاقيه من قطع الخصومات واستيفاء الحقوق
 المظلوم ومنع الظالم هذا اذا لم يعين عليه الفضا فاما ان يعين عليه الفضا لم يحل
 من احد امرين اما ان يكون له كفاية او لا كفاية له فان كانت له كفاية حرم عليه اخذ الرزق
 لانه يودي فرضا قد تعين عليه ومن ادى فرضا لم يحل له اخذ الرزق عليه مع الاستعانة
 عنه وان لم يكن له كفاية حل ذلك له لان عليه فرض الفقة على عياله وفرضا آخر
 وهو الفضا واذا اخذ الرزق جمع بين الفرضين بل الرزق هو مقام السبب وكان يجمع
 بين الفرضين اولى من اسقاط احدهما هذا عندنا وعندهم وحكم الشهادة في اخذ الجمل
 عليها عندنا لا يجوز كمال قالوا لا يخلو الشاهد من احد امرين اما ان يكون قد تعين
 عليه او لم تعين فان لم يكن تعين عليه اداء او التحمل نظرت فان لم يكن له كفاية حل
 له وان كانت له كفاية فالمستحب ان لا يفعل فان فعل جاز وان كانت قد تعين
 عليه اداء او التحمل نظرت فان كانت له كفاية لم يحل له الاخذ وان لم يكن له كفاية
 حاز له الاخذ كالفضا سواء وهكذا قالوا في الإمامة العظمى والمراد ان اقامه
 نوحدا الرزق على ذلك ولا يكون له لانه عمل لا فعله الغير عن الغير وادفعه
 عن نفسه عاد نفعه الى الغير وعندنا ان جميع ذلك لا يجوز اخذ الجمل عليه

فان كان

فان كان

فان كان الشاهد هو المولى في المقيم محضا جعل له من ثلث المال سهم من
 له المصالح فاما الإمامة العظمى فلها اشياء تخصها من المنافع غير ذلك فلا حاجة
 مع ذلك الى اخذ الرزق عليه اذ اعلم الإمام ان يدر من البلاد قاضى له لزمه ان
 يبعث اليه روى ان النبي صلى الله عليه واله بعث عليا عليه السلام وبعث على عليه
 السلام ابن عباس الى البصرة قاضيا وعليه اجماع فاذا ثبت هذا نظر فان كان الإمام
 يعرف من يصلح له ذلك وان لم يعرف استدعا اهل العلم وناظر واپس يدره واخبرهم
 فاذا عرف من كان من اهل العلم بعث به الى جيران بيته ومسجده وجيران سوقه
 ومن عرفه فبعث عن عبد الله لما يثبت احكامهم عن عدالة الشهود فاذا حصل عنده
 من اهل الفضا ورواه وكتب له كتابا يعهد اليه فيه بتقوى الله وطاعة نفسه
 وفي نظره له وقيامه ان يتامل احوال المشهود ويتعاهد المطلق والوقوف وغير
 ذلك مما يليه الفضا فاذا ثبت له ورواه لم يخل البلد الذي واه من احد
 امرين اما ان يكون بعيدا او مرشقا فان كان بعيدا منقطعاً لا يكاد يستفيض الخبر
 بالولاية احضر الإمام شاهدين واشهدتهما على نفسه بتولية ما عهد اليه عليهما
 فان كان القارى هو الإمام لم ينظر الى مطالعتها وان كان القارى غيره فلا بد
 ان ينظر اليه ويقول الإمام قد عهدت بذلك اليه ثم يبعث بالحاكم ومعه
 الشاهدان الى بلد الولاية ليسهلا بذلك للحاكم عند اهله لا يثبت ولا يثبت الا
 بذلك ان كان البلد قريبا من بلد الإمام بالبصرة والوفقة وواسط والموصل
 من بغداد وما دان معانها بحث تنواتر الاخبار اليه بالتولية قال
 اقتصر عليه وثبت بالاستفاضة قال في المولى والملك المطلق قال احرول
 لا يثبت بانك استفاضة بالبلد المعتمد والذي اقول ان الاستفاضة ان يطلع
 حذو حذو العلم فانما يثبت الولاية بان لم يطلع ذلك لم يثبت اصل هذه

مسابيل اختلفوا فيها النكاح والوقف العتق فالدليل على هذا الوجه قال قوم
 يثبت بالاستقاضة وقال آخرون لا يثبت وهو في بعض هذه المسابيل لا يثبت
 بالاستقاضة وعليه يدل اخبارنا فاذا ثبت هذا واداد المسير الى بلد ولا يثبت فانه
 بطل من اهل بلده في هذا المكان من سبالة عما يحتاج اليه من حال بلده ولا يثبت فان
 لم يجد في طريقه فان لم يجد آخر ذلك حتى سأل عما سماح اليه في بلد ولا يثبت
 فاذا دخل البلد ترك وسقطه دون طرفه لانه اقرب للسوية بن اهل البلد وقصد
 كما قال في الخطيب قبل بوجه ولا يثبت بمساواة لانه اقرب للسوية منهم
 فاذا حصل في بلد الكوفة نادى فيه واعلم اهل البلد فوجه فان كان جيرا نادى حتى
 يعلم كل احد وان كان صغيرا ينشر خبره في يوم لم يرد على يوم وان كانت قرية تعرف
 اهلها من سبالة استغنى عن النداء والنداء ان يقول ان فلان بن فلان قد
 اتى قاضيا فاجتمعوا لفرأه عهده يوم كذا في وقت كذا فان حضر او ارا العهدة عليهم
 وانصرف الى منزله ليدبر امرا لقضاء من بعدوا اول ما يدرى بالنظر فيه سندرة
 فيما بعدوا اذا اراد القاضي ان يقضي في الناس والمستحق ان يقضي في موضع بارد للناس
 مثل رحبه او قضاء ليصل كل ذي حاجة اليه من غير مزاحمة فيكون ارفق بهم وسحب
 ان يكون في وسط البلد لانه اقرب ما يكون الى المساواة بين الناس فان كان في طرف
 البلد او قضى في بيته او في موضع ضيق جاز وروى ام سلمة قالت احضمت رجلا من
 من اهل انصار في هوارث فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس
 حكمه كل احد ولا يخرج حاجبا للناس عن الوصول اليه بل ان كان له حاجب
 لغبر هذا اليوم جاز وروى ابو هريرة صاحب رسول الله صلى الله عليه واله انه قال
 من ولي شيئا من امور الناس فاحجب دون حاجتهم وفادهم احب اليه دون حاجته
 وقاضيه وفقره واما الحكم في المساجد فقد روي في قوم اذا قصد الجلوس

في المساجد

فان كان خالسا واستفت حكمه جاز ان يقضي بينهما وسواء كان المسجد صغيرا او
 كبيرا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يشذ ضالة في المسجد فقال لا وضلا
 انما يثبت المساجد لله والصلوة وروى عنه عليه السلام انه قال اجنوا المساجد
 صيانتكم ومجاينكم وخصوصا نكاحكم واكثر من ثبوت خصوصية وهذا موجود في حال
 ايضا مثله وروى ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضي المسجد ودلة القضاة وروى
 الى يومنا هذا فاما في حوزة وفيه خلاف فاما اقامة احد ودعوى عدو الكل
 فيها وحلي عن بعضهم حوازة وقال يفرش له نبط وعقد عليه فان ندرت منه نادرة طلب
 على النبط وبلدة للقاضي ان يقضي وهو غضبان وسحب له اذا غضبان يدع القضاة حتى
 زال غضبه بقضي بين الناس لما روي عنه عليه السلام انه قال لا يقضي القاضي ولا يحكم
 الحاكم بين اثنين وهو غضبان وروى ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم من اهل القضاة
 بين المسلمين ولا يقضيه وهو غضبان وكل معنى يكون به بمعنى الغضبان كالتحج
 الشديد والعطش الشديد ومداغمة لاجئين والعاش الذي يحرم القلب كل ذلك
 سواء روي ابو سعيد اخذ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقضي القاضي الا وهو
 شعبان ريان وروى عبد الرحمن بن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه واله قال لا يقضي القاضي
 وهو غضبان وهو موم ولا مضاب محزون ولا مضى وهو جاع فان حلف وقضى بين الناس
 على الصفة التي ذكرناها فوافق او نحو فقد ولا ينقض حكمه لما روي ان الزبير بن العوام
 ورجلا من الانصار اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج امخرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انتم
 ذرعا يا زبير ثم ارسل الما الى جابر فقال انصارى وان كان ابن عمك فاحرمه
 رسول الله صلى الله عليه واله وقال اسق زعك يا زبير واحبس الماء حتى يبلغ اصول
 احذر فوجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم استنزل الزبير عن حال حقه اسق زعك
 فلما حله لم يصاري غضب رسول الله صلى الله عليه واله ثم حسم الزبير على حقه

فقال

فكان اجيبس لما احتج ببيع اصول الجذر حيث ان حكم الحاكم هو عتقان ماله
 ادا كان حقا وطره له ان يتولى البيع والشراء فيما يخصه بنفسه لما روى عن النبي
 السلم قال ما عدك ان تجرد رعيته ابدان ولا ينظر في امر ضيقه ونفقة عياله
 بل يؤكل من ينظر له فيه ان هذا كله مما يشغله عن الحكم وسبحان من يكون قبيلا بمجرب
 لانه اذا عرف خول اجل القاضي كان وجهه كره فان خالف هذا اقباع واشترى نفسه
 فالتصرف صحيح لانه ليس محرم وانما هو مكره لما حل الحكم فاذا ادعى القاضي الى ولديه
 استجنت له ان يحضرها لما روى عن النبي عليه السلام لو دعيت في ذراع لاجت ولو اهدى
 الى كراع لقلت قد روي عنه عليه السلام انه قال من ذاعى الى لمة فلم يحجب فقد عصي الله
 ورسوله وعندهم احابها من فرض اللهايات وعندها مستحبة وليس لقض فان كرت
 الولايم وازدحت خلف عن اللان القضاء فلتعني عليه والاحابة امام من فرض
 اللهايات قد قام باغرة او هو مستحب فالاشتغال لقضاء مقدم عليها ويعود للمرضى
 ويشهد الجناز وباني مقدم الغائب لهما قرينة وطاعة وان كان هذا واردم عليه
 حضر الدلالة حق سهل قضاء او يحضر لحظة ويصرف فاذا حضر القاضي لم يرد لانه
 غاؤل ما يبداه ان يحث الى حكم المعزول به فياخذ ديوان الحكم اليه تعني بذلك
 ما عده من وثائق الناس وحجهم من المحاضر المتجارات فان من عادة القضاة اذا
 حكموا بشي ان يكون ذلك سجل على سجين نسخة في يد المحكوم له ونسخة في ديوان
 الحكم احبها طامني محاضعت حجة سئل الى ما في ديوان الحكم ويكون فيه كتب الوقف
 فان العادة ان القضاة بمجرد دون هب الوقوف فلما اختلفت مان شهودها وكون
 فيه ودايع الناس ايضا فان من الناس من يودع لثته ووثائقه ديوان الحكم
 احتياطاً فان ديوان الحكم احفظ لها وانما لما خذ الديوان اليه لان من كانت
 في نده قد عثر عن النظر وصار النظر اليه يرفع ما في يده اليه فاذا حصل الديوان

عند خرج الى المجلس الذي يحل فيه للقضاة رايا ان حاله مركوب او ماشيا
 بان لم يكن له مركوب في ذلكا يقوم سلم عليهم من على عبيده وشماله لما روى عن النبي
 عليه السلام انه قال سلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد والليل على المشر
 فاذا وصل الى مجلسه سلم على من سبق اليه من الولاة واخصوم فان كان مجلسه
 المسجد صلى حين يدخله ركعتين تحية للمسجد لما روى عن النبي عليه السلام انه قال
 اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وان لم يكن المدا مسجد اذان بالخيار
 بين ان يصلي ركعتين ان كان وقتا يجوز التأجيل فيه وبين ان يترك ويقرأ ما يجلس عليه
 من خصال او يسأط او غيره ولا يجلس على الزاوية او على يارئة المسجد لانه اهتبط
 عن اخصوم وانقذ لمة ويجلس عليه وحده ليعلم من غيره عند تقدم اخصم اليه
 ويكون متوجها الى القبلة لما روى عن النبي عليه السلام انه قال خير المجلس ما استقبل
 به فاذا جلس يكون على راسه نقعة يرتب الناس يقدم السابق فالسابق والمواول فالاول
 ولم تقدم من تأخر وتوخر من تقدم لان السابق احق من غيره ثم ينظر فان كان بينه وبين
 كتب محتاج اليه وان لم يكن لنفسه انما كانا نقعة حاطا ومجلسه بين يديه
 ما لقرينه حيث شاهد ما يشبهه وسبقه صفه اللاب فيما بعد ويغني ان يكون
 مجلسه اهل العلم من اهل الحق وعند المخالف من اهل علم مذهب واحد حتى ان
 حارث حادثة ينفقها الى ان تسالهم عنها لتذكر جوابه فيها ودليله عليها فان كانوا
 بالقرب ارفعهم وان كانوا البعد استدعاهم اليه واذا حكم حكمه فان وافق الحق لم يكن
 لاحد ان يعارضة فيه وازا خطا وجب عليهم ان شهروه عليه وقال المخالف ليس
 لاحد ان يرد عليه وان حكم بالباطل عبده سلمته اذا كان حجة باجتها ووجه عليه
 العمل فلا تعرض عليه بما هو فرضه الا ان يخالف نص كتاب او سنة او اجماع او
 قياسا لا يحمل المعنى واحدا فان ذلك لا عليه وقد قلنا ما عدا ما انه ان اصاب

ع
 ١٨٧١ و ١٨٧٢ و ١٨٧٣ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥ و ١٨٧٦ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨ و ١٨٧٩ و ١٨٨٠ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٣ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ و ١٨٩١ و ١٨٩٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ و ١٨٩٥ و ١٨٩٦ و ١٨٩٧ و ١٨٩٨ و ١٨٩٩ و ١٩٠٠ و ١٩٠١ و ١٩٠٢ و ١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦ و ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ و ٢٠٣٠ و ٢٠٣١ و ٢٠٣٢ و ٢٠٣٣ و ٢٠٣٤ و ٢٠٣٥ و ٢٠٣٦ و ٢٠٣٧ و ٢٠٣٨ و ٢٠٣٩ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ و ٢٠٤٤ و ٢٠٤٥ و ٢٠٤٦ و ٢٠٤٧ و ٢٠٤٨ و ٢٠٤٩ و ٢٠٥٠ و ٢٠٥١ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٣ و ٢٠٥٤ و ٢٠٥٥ و ٢٠٥٦ و ٢٠٥٧ و ٢٠٥٨ و ٢٠٥٩ و ٢٠٦٠ و ٢٠٦١ و ٢٠٦٢ و ٢٠٦٣ و ٢٠٦٤ و ٢٠٦٥ و ٢٠٦٦ و ٢٠٦٧ و ٢٠٦٨ و ٢٠٦٩ و ٢٠٧٠ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٢ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ و ٢٠٧٥ و ٢٠٧٦ و ٢٠٧٧ و ٢٠٧٨ و ٢٠٧٩ و ٢٠٨٠ و ٢٠٨١ و ٢٠٨٢ و ٢٠٨٣ و ٢٠٨٤ و ٢٠٨٥ و ٢٠٨٦ و ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩ و ٢٠٩٠ و ٢٠٩١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣ و ٢٠٩٤ و ٢٠٩٥ و ٢٠٩٦ و ٢٠٩٧ و ٢٠٩٨ و ٢٠٩٩ و ٢١٠٠ و ٢١٠١ و ٢١٠٢ و ٢١٠٣ و ٢١٠٤ و ٢١٠٥ و ٢١٠٦ و ٢١٠٧ و ٢١٠٨ و ٢١٠٩ و ٢١١٠ و ٢١١١ و ٢١١٢ و ٢١١٣ و ٢١١٤ و ٢١١٥ و ٢١١٦ و ٢١١٧ و ٢١١٨ و ٢١١٩ و ٢١٢٠ و ٢١٢١ و ٢١٢٢ و ٢١٢٣ و ٢١٢٤ و ٢١٢٥ و ٢١٢٦ و ٢١٢٧ و ٢١٢٨ و ٢١٢٩ و ٢١٣٠ و ٢١٣١ و ٢١٣٢ و ٢١٣٣ و ٢١٣٤ و ٢١٣٥ و ٢١٣٦ و ٢١٣٧ و ٢١٣٨ و ٢١٣٩ و ٢١٤٠ و ٢١٤١ و ٢١٤٢ و ٢١٤٣ و ٢١٤٤ و ٢١٤٥ و ٢١٤٦ و ٢١٤٧ و ٢١٤٨ و ٢١٤٩ و ٢١٥٠ و ٢١٥١ و ٢١٥٢ و ٢١٥٣ و ٢١٥٤ و ٢١٥٥ و ٢١٥٦ و ٢١٥٧ و ٢١٥٨ و ٢١٥٩ و ٢١٦٠ و ٢١٦١ و ٢١٦٢ و ٢١٦٣ و ٢١٦٤ و ٢١٦٥ و ٢١٦٦ و ٢١٦٧ و ٢١٦٨ و ٢١٦٩ و ٢١٧٠ و ٢١٧١ و ٢١٧٢ و ٢١٧٣ و ٢١٧٤ و ٢١٧٥ و ٢١٧٦ و ٢١٧٧ و ٢١٧٨ و ٢١٧٩ و ٢١٨٠ و ٢١٨١ و ٢١٨٢ و ٢١٨٣ و ٢١٨٤ و ٢١٨٥ و ٢١٨٦ و ٢١٨٧ و ٢١٨٨ و ٢١٨٩ و ٢١٩٠ و ٢١٩١ و ٢١٩٢ و ٢١٩٣ و ٢١٩٤ و ٢١٩٥ و ٢١٩٦ و ٢١٩٧ و ٢١٩٨ و ٢١٩٩ و ٢٢٠٠ و ٢٢٠١ و ٢٢٠٢ و ٢٢٠٣ و ٢٢٠٤ و ٢٢٠٥ و ٢٢٠٦ و ٢٢٠٧ و ٢٢٠٨ و ٢٢٠٩ و ٢٢١٠ و ٢٢١١ و ٢٢١٢ و ٢٢١٣ و ٢٢١٤ و ٢٢١٥ و ٢٢١٦ و ٢٢١٧ و ٢٢١٨ و ٢٢١٩ و ٢٢٢٠ و ٢٢٢١ و ٢٢٢٢ و ٢٢٢٣ و ٢٢٢٤ و ٢٢٢٥ و ٢٢٢٦ و ٢٢٢٧ و ٢٢٢٨ و ٢٢٢٩ و ٢٢٣٠ و ٢٢٣١ و ٢٢٣٢ و ٢٢٣٣ و ٢٢٣٤ و ٢٢٣٥ و ٢٢٣٦ و ٢٢٣٧ و ٢٢٣٨ و ٢٢٣٩ و ٢٢٤٠ و ٢٢٤١ و ٢٢٤٢ و ٢٢٤٣ و ٢٢٤٤ و ٢٢٤٥ و ٢٢٤٦ و ٢٢٤٧ و ٢٢٤٨ و ٢٢٤٩ و ٢٢٥٠ و ٢٢٥١ و ٢٢٥٢ و ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ و ٢٢٥٥ و ٢٢٥٦ و ٢٢٥٧ و ٢٢٥٨ و ٢٢٥٩ و ٢٢٦٠ و ٢٢٦١ و ٢٢٦٢ و ٢٢٦٣ و ٢٢٦٤ و ٢٢٦٥ و ٢٢٦٦ و ٢٢٦٧ و ٢٢٦٨ و ٢٢٦٩ و ٢٢٧٠ و ٢٢٧١ و ٢٢٧٢ و ٢٢٧٣ و ٢٢٧٤ و ٢٢٧٥ و ٢٢٧٦ و ٢٢٧٧ و ٢٢٧٨ و ٢٢٧٩ و ٢٢٨٠ و ٢٢٨١ و ٢٢٨٢ و ٢٢٨٣ و ٢٢٨٤ و ٢٢٨٥ و ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ و ٢٢٨٩ و ٢٢٩٠ و ٢٢٩١ و ٢٢٩٢ و ٢٢٩٣ و ٢٢٩٤ و ٢٢٩٥ و ٢٢٩٦ و ٢٢٩٧ و ٢٢٩٨ و ٢٢٩٩ و ٢٣٠٠ و ٢٣٠١ و ٢٣٠٢ و ٢٣٠٣ و ٢٣٠٤ و ٢٣٠٥ و ٢٣٠٦ و ٢٣٠٧ و ٢٣٠٨ و ٢٣٠٩ و ٢٣١٠ و ٢٣١١ و ٢٣١٢ و ٢٣١٣ و ٢٣١٤ و ٢٣١٥ و ٢٣١٦ و ٢٣١٧ و ٢٣١٨ و ٢٣١٩ و ٢٣٢٠ و ٢٣٢١ و ٢٣٢٢ و ٢٣٢٣ و ٢٣٢٤ و ٢٣٢٥ و ٢٣٢٦ و ٢٣٢٧ و ٢٣٢٨ و ٢٣٢٩ و ٢٣٣٠ و ٢٣٣١ و ٢٣٣٢ و ٢٣٣٣ و ٢٣٣٤ و ٢٣٣٥ و ٢٣٣٦ و ٢٣٣٧ و ٢٣٣٨ و ٢٣٣٩ و ٢٣٤٠ و ٢٣٤١ و ٢٣٤٢ و ٢٣٤٣ و ٢٣٤٤ و ٢٣٤٥ و ٢٣٤٦ و ٢٣٤٧ و ٢٣٤٨ و ٢٣٤٩ و ٢٣٥٠ و ٢٣٥١ و ٢٣٥٢ و ٢٣٥٣ و ٢٣٥٤ و ٢٣٥٥ و ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٣٥٨ و ٢٣٥٩ و ٢٣٦٠ و ٢٣٦١ و ٢٣٦٢ و ٢٣٦٣ و ٢٣٦٤ و ٢٣٦٥ و ٢٣٦٦ و ٢٣٦٧ و ٢٣٦٨ و ٢٣٦٩ و ٢٣٧٠ و ٢٣٧١ و ٢٣٧٢ و ٢٣٧٣ و ٢٣٧٤ و ٢٣٧٥ و ٢٣٧٦ و ٢٣٧٧ و ٢٣٧٨ و ٢٣٧٩ و ٢٣٨٠ و ٢٣٨١ و ٢٣٨٢ و ٢٣٨٣ و ٢٣٨٤ و ٢٣٨٥ و ٢٣٨٦ و ٢٣٨٧ و ٢٣٨٨ و ٢٣٨٩ و ٢٣٩٠ و ٢٣٩١ و ٢٣٩٢ و ٢٣٩٣ و ٢٣٩٤ و ٢٣٩٥ و ٢٣٩٦ و ٢٣٩٧ و ٢٣٩٨ و ٢٣٩٩ و ٢٤٠٠ و ٢٤٠١ و ٢٤٠٢ و ٢٤٠٣ و ٢٤٠٤ و ٢٤٠٥ و ٢٤٠٦ و ٢٤٠٧ و ٢٤٠٨ و ٢٤٠٩ و ٢٤١٠ و ٢٤١١ و ٢٤١٢ و ٢٤١٣ و ٢٤١٤ و ٢٤١٥ و ٢٤١٦ و ٢٤١٧ و ٢٤١٨ و ٢٤١٩ و ٢٤٢٠ و ٢٤٢١ و ٢٤٢٢ و ٢٤٢٣ و ٢٤٢٤ و ٢٤٢٥ و ٢٤٢٦ و ٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ و ٢٤٢٩ و ٢٤٣٠ و ٢٤٣١ و ٢٤٣٢ و ٢٤٣٣ و ٢٤٣٤ و ٢٤٣٥ و ٢٤٣٦ و ٢٤٣٧ و ٢٤٣٨ و ٢٤٣٩ و ٢٤٤٠ و ٢٤٤١ و ٢٤٤٢ و ٢٤٤٣ و ٢٤٤٤ و ٢٤٤٥ و ٢٤٤٦ و ٢٤٤٧ و ٢٤٤٨ و ٢٤٤٩ و ٢٤٥٠ و ٢٤٥١ و ٢٤٥٢ و ٢٤٥٣ و ٢٤٥٤ و ٢٤٥٥ و ٢٤٥٦ و ٢٤٥٧ و ٢٤٥٨ و ٢٤٥٩ و ٢٤٦٠ و ٢٤٦١ و ٢٤٦٢ و ٢٤٦٣ و ٢٤٦٤ و ٢٤٦٥ و ٢٤٦٦ و ٢٤٦٧ و ٢٤٦٨ و ٢٤٦٩ و ٢٤٧٠ و ٢٤٧١ و ٢٤٧٢ و ٢٤٧٣ و ٢٤٧٤ و ٢٤٧٥ و ٢٤٧٦ و ٢٤٧٧ و ٢٤٧٨ و ٢٤٧٩ و ٢٤٨٠ و ٢٤٨١ و ٢٤٨٢ و ٢٤٨٣ و ٢٤٨٤ و ٢٤٨٥ و ٢٤٨٦ و ٢٤٨٧ و ٢٤٨٨ و ٢٤٨٩ و ٢٤٩٠ و ٢٤٩١ و ٢٤٩٢ و ٢٤٩٣ و ٢٤٩٤ و ٢٤٩٥ و ٢٤٩٦ و ٢٤٩٧ و ٢٤٩٨ و ٢٤٩٩ و ٢٥٠٠ و ٢٥٠١ و ٢٥٠٢ و ٢٥٠٣ و ٢٥٠٤ و ٢٥٠٥ و ٢٥٠٦ و ٢٥٠٧ و ٢٥٠٨ و ٢٥٠٩ و ٢٥١٠ و ٢٥١١ و ٢٥١٢ و ٢٥١٣ و ٢٥١٤ و ٢٥١٥ و ٢٥١٦ و ٢٥١٧ و ٢٥١٨ و ٢٥١٩ و ٢٥٢٠ و ٢٥٢١ و ٢٥٢٢ و ٢٥٢٣ و ٢٥٢٤ و ٢٥٢٥ و ٢٥٢٦ و ٢٥٢٧ و ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩ و ٢٥٣٠ و ٢٥٣١ و ٢٥٣٢ و ٢٥٣٣ و ٢٥٣٤ و ٢٥٣٥ و ٢٥٣٦ و ٢٥٣٧ و ٢٥٣٨ و ٢٥٣٩ و ٢٥٤٠ و ٢٥٤١ و ٢٥٤٢ و ٢٥٤٣ و ٢٥٤٤ و ٢٥٤٥ و ٢٥٤٦ و ٢٥٤٧ و ٢٥٤٨ و ٢٥٤٩ و ٢٥٥٠ و ٢٥٥١ و ٢٥٥٢ و ٢٥٥٣ و ٢٥٥٤ و ٢٥٥٥ و ٢٥٥٦ و ٢٥٥٧ و ٢٥٥٨ و ٢٥٥٩ و ٢٥٦٠ و ٢٥٦١ و ٢٥٦٢ و ٢٥٦٣ و ٢٥٦٤ و ٢٥٦٥ و ٢٥٦٦ و ٢٥٦٧ و ٢٥٦٨ و ٢٥٦٩ و ٢٥٧٠ و ٢٥٧١ و ٢٥٧٢ و ٢٥٧٣ و ٢٥٧٤ و ٢٥٧٥ و ٢٥٧٦ و ٢٥٧٧ و ٢٥٧٨ و ٢٥٧٩ و ٢٥٨٠ و ٢٥٨١ و ٢٥٨٢ و ٢٥٨٣ و ٢٥٨٤ و ٢٥٨٥ و ٢٥٨٦ و ٢٥٨٧ و ٢٥٨٨ و ٢٥٨٩ و ٢٥٩٠ و ٢٥٩١ و ٢٥٩٢ و ٢٥٩٣ و ٢٥٩٤ و ٢٥٩٥ و ٢٥٩٦ و ٢٥٩٧ و ٢٥٩٨ و ٢٥٩٩ و ٢٦٠٠ و ٢٦٠١ و ٢٦٠٢ و ٢٦٠٣ و ٢٦٠٤ و ٢٦٠٥ و ٢٦٠٦ و ٢٦٠٧ و ٢٦٠٨ و ٢٦٠٩ و ٢٦١٠ و ٢٦١١ و ٢٦١٢ و ٢٦١٣ و ٢٦١٤ و ٢٦١٥ و ٢٦١٦ و ٢٦١٧ و ٢٦١٨ و ٢٦١٩ و ٢٦٢٠ و ٢٦٢١ و ٢٦٢٢ و ٢٦٢٣ و ٢٦٢٤ و ٢٦٢٥ و ٢٦٢٦ و ٢٦٢٧ و ٢٦٢٨ و ٢٦٢٩ و ٢٦٣٠ و ٢٦٣١ و ٢٦٣٢ و ٢٦٣٣ و ٢٦٣٤ و ٢٦٣٥ و ٢٦٣٦ و ٢٦٣٧ و ٢٦٣٨ و ٢٦٣٩ و ٢٦٤٠ و ٢٦٤١ و ٢٦٤٢ و ٢٦٤٣ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٤٦ و ٢٦٤٧ و ٢٦٤٨ و ٢٦٤٩ و ٢٦٥٠ و ٢٦٥١ و ٢٦٥٢ و ٢٦٥٣ و ٢٦٥٤ و ٢٦٥٥ و ٢٦٥٦ و ٢٦٥٧ و ٢٦٥٨ و ٢٦٥٩ و ٢٦٦٠ و ٢٦٦١ و ٢٦٦٢ و ٢٦٦٣ و ٢٦٦٤ و ٢٦٦٥ و ٢٦٦٦ و ٢٦٦٧ و ٢٦٦٨ و ٢٦٦٩ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧١ و ٢٦٧٢ و ٢٦٧٣ و ٢٦٧٤ و ٢٦٧٥ و ٢٦٧٦ و ٢٦٧٧ و ٢٦٧٨ و ٢٦٧٩ و ٢٦٨٠ و ٢٦٨١ و ٢٦٨٢ و ٢٦٨٣ و ٢٦٨٤ و ٢٦٨٥ و ٢٦٨٦ و ٢٦٨٧ و ٢٦٨٨ و ٢٦٨٩ و ٢٦٩٠ و ٢٦٩١ و ٢٦٩٢ و ٢٦٩٣ و ٢٦٩٤ و ٢٦٩٥ و ٢٦٩٦ و ٢٦٩٧ و ٢٦٩٨ و ٢٦٩٩ و ٢٧٠٠ و ٢٧٠١ و ٢٧٠٢ و ٢٧٠٣ و ٢٧٠٤ و ٢٧٠٥ و ٢٧٠٦ و ٢٧٠٧ و ٢٧٠٨ و ٢٧٠٩ و ٢٧١٠ و ٢٧١١ و ٢٧١٢ و ٢٧١٣ و ٢٧١٤ و ٢٧١٥ و ٢٧١٦ و ٢٧١٧ و ٢٧١٨ و ٢٧١٩ و ٢٧٢٠ و ٢٧٢١ و ٢٧٢٢ و ٢٧٢٣ و ٢٧٢٤ و ٢٧٢٥ و ٢٧٢٦ و ٢٧٢٧ و ٢٧٢٨ و ٢٧٢٩ و ٢٧٣٠ و ٢٧٣١ و ٢٧٣٢ و ٢٧٣٣ و ٢٧٣٤ و ٢٧٣٥ و ٢٧٣٦ و ٢٧٣٧ و ٢٧٣٨ و ٢٧٣٩ و ٢٧٤٠ و ٢٧٤١ و ٢٧٤٢ و ٢٧٤٣ و ٢٧٤٤ و ٢٧٤٥ و ٢٧٤٦ و ٢٧٤٧ و ٢٧٤٨ و ٢٧٤٩ و ٢٧٥٠ و ٢٧٥١ و ٢٧٥٢ و ٢٧٥٣ و ٢٧٥٤ و ٢٧٥٥ و ٢٧٥٦ و ٢٧٥٧ و ٢٧٥٨ و ٢٧٥٩ و ٢٧٦٠ و ٢٧٦١ و ٢٧٦٢ و ٢٧٦٣ و ٢٧٦٤ و ٢٧٦٥ و ٢٧٦٦ و ٢٧٦٧ و ٢٧٦٨ و ٢٧٦٩ و ٢٧٧٠ و ٢٧٧١ و ٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٤ و ٢٧٧٥ و ٢٧٧٦ و ٢٧٧٧ و ٢٧٧٨ و ٢٧٧٩ و ٢٧٨٠ و ٢٧٨١ و ٢٧٨٢ و ٢٧٨٣ و ٢٧٨٤ و ٢٧٨٥ و ٢٧٨٦ و ٢٧٨٧ و ٢٧٨٨ و ٢٧٨٩ و ٢٧٩٠ و ٢٧٩١ و ٢٧٩٢ و ٢٧٩٣ و ٢٧٩٤ و ٢٧٩٥ و ٢٧٩٦ و ٢٧٩٧ و ٢٧٩٨ و ٢٧٩٩ و ٢٨٠٠ و ٢٨٠١ و ٢٨٠٢ و ٢٨٠٣ و ٢٨٠٤ و ٢٨٠٥ و ٢٨٠٦ و ٢٨٠٧ و ٢٨٠٨ و ٢٨٠٩ و ٢٨١٠ و ٢٨١١ و ٢٨١٢ و ٢٨١٣ و ٢٨١٤ و ٢٨١٥ و ٢٨١٦ و ٢٨١٧ و ٢٨١٨ و ٢٨١٩ و ٢٨٢٠ و ٢٨٢١ و ٢٨٢٢ و ٢٨٢٣ و ٢٨٢٤ و ٢٨٢٥ و ٢٨٢٦ و ٢٨٢٧ و ٢٨٢٨ و ٢٨٢٩ و ٢٨٣٠ و ٢٨٣١ و ٢٨٣٢ و ٢٨٣٣ و ٢٨٣٤ و ٢٨٣٥ و ٢٨٣٦ و ٢٨٣٧ و ٢٨٣٨ و ٢٨٣٩ و ٢٨٤٠ و ٢٨٤١ و ٢٨٤٢ و ٢٨٤٣ و ٢٨٤٤ و ٢٨٤٥ و ٢٨٤٦ و ٢٨٤٧ و ٢٨٤٨ و ٢٨٤٩ و ٢٨٥٠ و ٢٨٥١ و ٢٨٥٢ و ٢٨٥٣ و ٢٨٥٤ و ٢٨٥٥ و ٢٨٥٦ و ٢٨٥٧ و ٢٨٥٨ و ٢٨٥٩ و ٢٨٦٠ و ٢٨٦١ و ٢٨٦٢ و ٢٨٦٣ و ٢٨٦٤ و ٢٨٦٥ و ٢٨٦٦ و ٢٨٦٧ و ٢٨٦٨ و ٢٨٦٩ و ٢٨٧٠ و ٢٨٧١ و ٢٨٧٢ و ٢٨٧٣ و ٢٨٧٤ و ٢٨٧٥ و ٢٨٧٦ و ٢٨٧٧ و ٢٨٧٨ و ٢٨٧٩ و ٢٨٨٠ و ٢٨٨١ و ٢٨٨٢ و ٢٨٨٣ و ٢٨٨٤ و ٢٨٨٥ و ٢٨٨٦ و ٢٨٨٧ و ٢٨٨٨ و ٢٨٨٩ و ٢٨٩٠ و ٢٨٩١ و ٢٨٩٢ و ٢٨٩٣ و ٢٨٩٤ و ٢٨٩٥ و ٢٨٩٦ و ٢٨٩٧ و ٢٨٩٨ و ٢٨٩٩ و ٢٩٠٠ و ٢٩٠١ و ٢٩٠٢ و ٢٩٠٣ و ٢٩٠٤ و ٢٩٠٥ و ٢٩٠٦ و ٢٩٠٧ و ٢٩٠٨ و ٢٩٠٩ و ٢٩١٠ و ٢٩١١ و ٢٩١٢ و ٢٩١٣ و ٢٩١٤ و ٢٩١٥ و ٢٩١٦ و ٢٩١٧ و ٢٩١٨ و ٢٩١٩ و ٢٩٢٠ و ٢٩٢١ و ٢٩٢٢ و ٢٩٢٣ و ٢٩٢٤ و ٢٩٢٥ و ٢٩٢٦ و ٢٩٢٧ و ٢٩٢٨ و ٢٩٢٩ و ٢٩٣٠ و ٢٩٣١ و ٢٩٣٢ و ٢٩٣٣ و ٢٩٣٤ و ٢٩٣٥ و ٢٩٣٦ و ٢٩٣٧ و ٢٩٣٨ و ٢٩٣٩ و ٢٩٤٠ و ٢٩٤١ و ٢٩٤٢ و ٢٩٤٣ و ٢٩٤٤ و ٢٩٤٥ و ٢٩٤٦ و ٢٩٤٧ و ٢٩٤٨ و ٢٩٤٩ و ٢٩٥٠ و ٢٩٥١ و ٢٩٥٢ و ٢٩٥٣ و ٢٩٥٤ و ٢٩٥٥ و ٢٩٥٦ و ٢٩٥٧ و ٢٩٥٨ و ٢٩٥٩ و ٢٩٦٠ و ٢٩٦١ و ٢٩٦٢ و ٢٩٦٣ و ٢٩٦٤ و ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦ و ٢٩٦٧ و ٢٩٦٨ و ٢٩٦٩ و ٢٩٧٠ و ٢٩٧١ و ٢٩٧٢ و ٢٩٧٣ و ٢٩٧٤ و ٢٩٧٥ و ٢٩٧٦ و ٢٩

الحق فقد حكمه ولا تعرض عليه وان اخطأ وخطأ من الخطأ عليه على محض الظاهر
 ولا قياس عندنا في المشرع ولا احتياط وليس كل محتمل مضيقا وسعي ان يحضر
 البلد فان كان في اجانب احضرهم وان كان في اجانب احضرهم عندة للمستوفى
 وشيأهم المحج والمحاضر والتجارات فاما موضع حلوسهم فان كان احكامهم عليه
 فان شأنا استدناهم وان شأنا باعدهم عنه لانه اذا كان يقضي عليه فمضى اقر عدة مقتر
 بحقهم رجع عنه بحكم عليه بعلمه ولا يحتاج الى الشهادة على اقراره وان كان من
 لا يقضي عليه استدناهم اليه بحيث سمعون كلام الخصمين كيلا يقر منهم مقتر ثم رجع عنه
 فاذا رجع عنه شهد به عدة شهادان وحكم عليه بالبيعة لا بعلمه فاذا احس
 للقضاء فالي شئ منظر فيه حال المحسين في طين المعزول من المحسين غدا فيخلصهم منه
 ولانه مدلون منهم من تم عليه الحبس بغير حق فاذا ثبت هذا فثبت ان يحل
 احبس ثقتة بلبت اسم كل واحد منهم في رقة مبردة ولبت اسم من حبسه وبما
 حبسه فاذا فرغ من هذا نادى بالبلدية امام الامان القاضي فلان ينظر في امر
 المحبس فيمن كان له على مجوس حق فليخرج يوم كذا ياخذ الوعد اليوم الرابع يخرج
 الرابع الى محبسه على الوجه الذي ذكرناه يخرج رقة فينادي ضاديه هذه رقة
 فلان فلان المجوس ومن كان خصمه فليخرج فاذا حضر خصمه بحث اليه فاحرجه ثم
 يخرج رقة اخرى فيصنع مثل ذلك حتى يحضر عدة العدد الذي تملن ان فصل بينهم
 ومن خصومهم فاذا اختلفوا اخرج الرقة الاولى فيقول ابن خصمه فاذا حضرهم
 اسباب لم حبسه لانه ما حبسه الا بحق لانه سأل المجوس فيقول له هذا حصل
 فاذا قال نعم قال له بماذا حبسك فاجاب قسم خمسة اقسام احدها يقول حسبي دين
 وانا به مكي وفي غنى قبل له فاقض دينك فان التى عليه السلم قال مطلقا لم
 فان فعلى ولا حبسنا حتى يقضي دينه وان قال لدين على وانا مخرج او ارد على ضايله

فلان

مطلقا الحبس فان كان عن مال حصل يديه كالقرض والسرا والصلح والقبض
 ويحسد ذلك لم قبل قوله بالاعسار لان المصلح الغنا وحصول المال حتى ينسب
 فان كان سبب ثوبه من غير مال حصل يديه كالمهر وارث الجناية واثلاق مال الغير
 ويحسد ذلك نظرا فان عرف له مال غير هذا كالميراث والعتبة ويحسد ذلك لم قبل قوله
 اصامي الاعسار لان المصلح المال فان قام الميتة بهلال المال دانه معسر فالقول
 قوله تعسر لان الظاهر ما قامت الميتة فاما ان كان سببه غير مال حصل
 يديه ولم يعرف له مالا أصلا فالقول قوله لان المصلح المال وقع بينه المجور
 ان يكون له مال فاذا ثبت القول قوله مع بينه اذا كان المصلح الفقر والعدم
 نظرا فان لم يكن مع المدعي شبهة بالمال حلف المدعي عليه الا مال له حلف يادي
 منادي القاضي فلان فلا ما قد فصل بينه وبين خصمه فهل له من خصم فان حضر
 بهما وان لم يظهر له خصم اطلقه بغير بينة له لا خصم له لان الظاهر انه محبس مخم واحد
 يعلم عدة واما ان كان مع المدعي شبهة بان له مالا بطر فان اتمت اليه الشهادة
 ولم تبين المال لم تسمع شهادته لانها مجهول وان عشت المال فعلى له الدار القلائمة
 والجوار القلائمة سألناه عنه فان قال صدقت البيعة المال لي وقد ذهب عني
 انه كان له صدقناه ولفناه قضاء الدين منه وان قال ما هو لي ولا حق لي فيه فاما
 ان تقر به لزيد او لا تقر به لا حد فان لم تقر به لا حد فالظاهر انه ملله وماله ولفناه
 القضاء وان قال هو لزيد فان رد الامر اقال مالي قبله مال فلما ادرست البيعة ان
 المال لك فاقض منه دينك لان احدا لا يدعيه وان قال زيد صدق هو لي لم يحل
 من احرام من امان يكون معه سة او لا يشه معه فان كانت له شبهة ان المال
 له كاشته اولي من شبهة المدعي لم تكن له البدان او المجوس وبسبب شبهة الدار
 قضى بالاداسطة الخارجية وان لم يكن معه شبهة فقد حصل له اقرار المجوس

حضر

ضعفًا لئلا أفر على النظر لئلا أعتد الوصية الموصية بها من غير أن يكون له من ذلك
 الأول لم ينفذ الوصية التي لم يخل الوصي من أحد أمرنا ما إن يكون قد تصرف في
 لم يتصرف فإن لم يكن تصرف شيء نظريه فإن كان ثمة قوتًا أفره عليها وأما
 له وإن كان فاسقًا عزله وإن كان ثمة ضعفًا أفره على النظر من الوصي في وصي
 إليه غيره لعجزه عن النظر وإن كان الوصي قد تصرف في حق الملك نظر فإن كان
 نقد تصرفه وإن كان فاسقًا بطر في أهل الملك فإن كانوا معينين فقد وقع التفريق
 موقوفها إلا أن الوصي تصرف في حق الله قد وصل إلى حق الحق ولو
 وصل حقه إليه بغير تسليم الوصي إليه صح ذلك ما هنا وإن كان أهل الملك غير
 معينين مثل أن وصي للمفقير أو للمسلمين وعلى الوصي الصمان لئلا تعدى فيه
 لئلا يغير وصي فلا فصل منه وبين الحسبي فيضنه القاضي ذلك المال وتقيم أمثاله
 في أهله فإذا فرغ من أمثاله وصار نظره في حق المال وقد يكون أمثاله مواضع منها
 أن يكون الرجل ومخلف في أمثاله وأطفال ومجانين ويكون موته من غير وصية فينصب الحاكم
 أمثاله بنظرهم وقد يكون وصي بثلثه مطلقًا ولم يرد ذلك إلى وصي فالحاكم ينصب
 أمثاله لفرقة بثلثه ويكون الوصي ينفق فيصحب الحاكم مكانه أمثاله وقد ضعف الوصي
 فيصحب الحاكم إليه أمثاله بطر في أمر أمثاله وصار سوارًا فإن وجد الميراث بعد
 قوتًا أفره وإن وجد فاسقًا عزله ويصحب غيره وإن وجد ثمة ضعفًا أفره
 أمثاله وضع إليه أمثاله آخر لعجزه على النظر بجملة أن على الحاكم كوصي الموالد وقد
 قسناه وإذا فرغ من أمثاله نظره في القوالب اللفظة أمثاله الصوال فما كان
 من الميراث التي لا تلتقط بل تحفظ لصاحبها وهو ما اشع من صغار البساع لئلا
 لا يملك الميراث والخيل والبغال وأما منع تخفقه بالظباء والطيور وهذه حفظ
 لا يملكها بجعلها لإمام في محمي عابده وأما اللفظة فحل مال إذا لم يحفظ الملك

يقول
 ذلك
 أن جنة
 ح

الحاكم كالنائب في الجور فإذا وجد الرجل سبًا من هذا فهو لفظه
 لا نظر للحاكم فيها ما لم يخل المحل عليها فإذا حال المحل فليلقط أن تملأها وأما
 ولا يعرض عليه فيها وقد يكون الناس من يرى المملوك فردها إلى القاضي
 على ما لديها فإذا كان عدة شيء من اللفظة فالحاكم يصنع ما يراه مصلحة وإن
 كان مما سخط هلاكه كالعجم والحيوان أو لا يخاف لمن حفظه مودته كالأموال
 السجافية بأعمالها وحفظ ثمنها وإن لم يكن حفظها مودته وما عرر كالأموال
 حفظها على ربتها فإذا حالها دفعها إليه على شرطها المذكورة في اللفظة
 اللدود والالتواصير إن يقال علان تلدد إذا كان سلف شينا وشيئا ويلتوي
 ومنه قيل ليدري الوادي ليجانبه لا يالهيه ومنه قيل اللدود وهو الجور
 لئلا في أحد شذوقه وخضم الداء إذا كان شديد الحسام وحمه لئلا قال الله
 تعالى وهو الداء الحسام وتلدد به قوما لئلا إذا تقرر هذا وبيان للقاضي من
 الخصم لئلا أي المواء وعنت وقد يكون هذا من وجوه أحدها أن يقدم خصمه
 إلى الحاكم فيدعي عليه وتوجه الميراث ويسأل الحاكم أن يسقطه له فإذا
 بدأ الميراث وطعها عليه وقال عليه بئس فإذا جعل هذا أول مرة نهاه
 عنه ومنعه منه وعرفه أن هذا لا يحل أن لم يكن للثمة فإن عاد لذلك
 زبره وأغلظ له في المني عنه وصاح عليه ولا يجعل عليه التعرير لئلا يكون
 جاهلا بذلك فإن عاد مالكا إلى مثلها فقد جعل ما استحق به الناديت ضعفا
 الحاكم فيه باجتهاده فإن كان مولا بليغة عنه الما التعرير عرره وإن كان
 لا يطبق الصريح حليته وأدبه بالحسب لا بالصريح إن كان المصلحة في ترك ذلك
 فعل وهذا إذا أغلظ للحاكم في القول فقال حلفت على تعذر حقها فإن
 عاد برة فإن عاد فقد استوحش الميراث بالقرابة والحسب وبالحق وحمله لئلا

در
 ليحفظها

يوم من هذا عام في كل سنة حره ذاتا وحره غايه من هذا العام
 الباب من قبله خاصه احرار فقط فلو تمسكنا لعموم غلط وذلك قوله اقلوا الميراث
 عام وجعله من الذين اتوا الداي حتى يعطوا احراره خاصه اهل الداي اما المحلوم
 والمتشابه لنقصي المحلوم دون المتشابه والمجمل والمفسر بالمفسر له قوله اعموا القول
 وهذا غير مفقود وجعله فسبحان الله حين يحسون واليه فسر لانه فسر الصلوات
 الخمس لان قوله حين يحسون يعني المعز والعباد المهره وحين يحسون يعني الصبح
 يعني العصر وحين يظهرون الظهر واما المطلق المقدر ليعني المطلق على المقيد لقوله
 واستشهدوا شهداء من عالم هذا مطلق العذر والفاقد وقوله واستشهد
 دوى عدل مقدر بالعدالة فيبقى المطلق عليه واما النسخ والمسخ كانه العدة
 باسحور والاية التي تضمنت العدة بلاشهر واما السنة فمحتاج ايضا ان يعرف منها خمسة
 اصناف لموازين والاحاد والسر والتمثيل والمسد والمقطع والعام والخاص
 والمسوخ اما الواز والاحاد ليعمل بالتوارد والاحاد وبالمحصل دون المرسل
 والمسد ما كان مرفوعا الى سوك المقطع ما كان موقوف على صحابي والعام
 والخاص والمسخ لما تقدم من بعض القرآن السنة محكم ومطلق ومقيد كما
 في الداي يحتاج ان يعرف ذلك للماصي ويعرف الاجماع والاختلاف لان الاجماع حجة
 للا يقضي خلافا ويعرف الاختلاف ليعلم هل قوله موافق لقول بعض الفقهاء ام
 لا ويحتاج ان يعرف لسان العرب لان صاحب الشريعة خاطبنا به ومن راعى القياس
 قال لا بد من ان يعرف لغة وجوه الاستنباط وقال قوم لا لزوم ان يكون غار فاجمع
 الداي بل يكفي ان يعرف من ذلك الايات المحكية وقل ان جمع ذلك من اية
 وذلك كل من معرفته والسنة يكفي ان يعرف ما يتعلق بالحكام من شبهة عليه السلام
 دون اثاره واخباره فان جمع ذلك لا يحيط به احكاما وما كان مدون في الكتاب

يقضي بالناسخ دون المسوخ

يقضي بالناسخ

في اثاره

في اثاره من قبله خاصه احرار فقط فلو تمسكنا لعموم غلط وذلك قوله اقلوا الميراث
 عام وجعله من الذين اتوا الداي حتى يعطوا احراره خاصه اهل الداي اما المحلوم
 والمتشابه لنقصي المحلوم دون المتشابه والمجمل والمفسر بالمفسر له قوله اعموا القول
 وهذا غير مفقود وجعله فسبحان الله حين يحسون واليه فسر لانه فسر الصلوات
 الخمس لان قوله حين يحسون يعني المعز والعباد المهره وحين يحسون يعني الصبح
 يعني العصر وحين يظهرون الظهر واما المطلق المقدر ليعني المطلق على المقيد لقوله
 واستشهدوا شهداء من عالم هذا مطلق العذر والفاقد وقوله واستشهد
 دوى عدل مقدر بالعدالة فيبقى المطلق عليه واما النسخ والمسخ كانه العدة
 باسحور والاية التي تضمنت العدة بلاشهر واما السنة فمحتاج ايضا ان يعرف منها خمسة
 اصناف لموازين والاحاد والسر والتمثيل والمسد والمقطع والعام والخاص
 والمسوخ اما الواز والاحاد ليعمل بالتوارد والاحاد وبالمحصل دون المرسل
 والمسد ما كان مرفوعا الى سوك المقطع ما كان موقوف على صحابي والعام
 والخاص والمسخ لما تقدم من بعض القرآن السنة محكم ومطلق ومقيد كما
 في الداي يحتاج ان يعرف ذلك للماصي ويعرف الاجماع والاختلاف لان الاجماع حجة
 للا يقضي خلافا ويعرف الاختلاف ليعلم هل قوله موافق لقول بعض الفقهاء ام
 لا ويحتاج ان يعرف لسان العرب لان صاحب الشريعة خاطبنا به ومن راعى القياس
 قال لا بد من ان يعرف لغة وجوه الاستنباط وقال قوم لا لزوم ان يكون غار فاجمع
 الداي بل يكفي ان يعرف من ذلك الايات المحكية وقل ان جمع ذلك من اية
 وذلك كل من معرفته والسنة يكفي ان يعرف ما يتعلق بالحكام من شبهة عليه السلام
 دون اثاره واخباره فان جمع ذلك لا يحيط به احكاما وما كان مدون في الكتاب

في اثاره

فانه لا يفسد حكمه عندهم فاما ان يخرج حكمه قبل ان يحكم عاجلا فانه الاول
 والثاني يدع الاول لان الاول عدة خطأ فلا يحكم بالعدة خطأ وهذا
 قالوا فمن اشكل عليه جهة البتة واجهدتم تغريحا فانه نظر فان كان بعد
 الصلوة لم ينقض الاول ان كان قبل الصلوة عمل على الثاني وهذا الوجه شهادة
 شاهدين ثم فسفا فان كان بعد الحكم شاهدا فيهما لم ينفذ حكمه وان كان قبل الحكم
 شاهدا فيهما لم يحكم شاهدا فيهما وقد قلنا ما عدينا في ذلك وهو انه متى كان له الخطأ
 فيما حكم به او فعله وعلم ان الحق في غيره فنقض الاول واستأنف استأنف الحكم بما
 علمه حقا وذلك جميع المسائل التي لعدم دلالتها واسبابها اذا اولى القضاء
 لم يلزمه ان يتبع حكم من كان قبله عديا وان تبعه جاز فان كان اية حكم بالحقوق
 عليه وان كان اية حكم بالباطل نقضه وان حكم المحكوم عليه وادعى انه حكم عليه
 باجور لزمه النظر فيه على ما بيناه وقال لمخالف ليس عليه ان يتبع حكم من كان
 قبله لان الظاهر من حكمه وقضائه اية وقع موقع الصحة فان اخار ان يتبعه
 وينظر فيه لم يمنع منه فان كان صوابا لم يعرض له وان كان خطأ فيما يزعم فيه
 المجاهد نظر فان كان حقا لله دال على الطلاق ونقضه وابطاله لان له في حق
 الله بطرا وان كان ذلك حقا دعي لم يلزم له النظر فيه من غير المطالبة فان استغنى
 اليه على حاله كان قبله لم يحضر حتى يبين ما يستدعيه لاجله احتياطاً للمعزول وخوفاً
 عليه من الامتنان والابتداء ان دخلها يستعدي عليه لاجله نظر فان قال
 لعدته دبر من حق ومعاملة وغضب احضر وسأله فان اعترف بالزوجه وان
 انكر قصي بينهما لم ينقض بينه وبين غيره وان قال ان شي مني على الحكم احضر
 ايضا لان الرشوة غصبت وان قال قضى على وجاز الحكم فانه قضى فاستقر نظر
 فان كان مع المدعي بينه اية قضى عليه بذلك فضا ما احضر وان لم يلزمه

در
 كنفها

من دين

تق
 ان
 جد

نك

بما كان يومئذ من حكمه فانه علم عليه حكماً ما لان هذا مما لا يتعد
 اقامة البتة عليه لان احكامه لا ياد حكمه لادعائه قوم وقال قوم يحضر
 سنة لان احكامه قد علم بالحضرة احده وهو المأوى عندي فاذا احضره سألته عن
 ذلك فان قال صدق فعليه الصمان لانه قد اعترف انه دفع ماله الى الغير بعينه
 وان انكر فقال ما قضيت لم يعدلين فالقول قوله ولا يحب عليه اقامة البتة
 على صفة الحكم وقال بعضهم يجب عليه اقامة البتة انه حكم بعدلين وهو المأوى
 عندي لانه اذا اعترف بالحكم ونقل المال عنه الى غيره وهو يدعي ما ينزل الصمان
 عنه فلا يقبل منه ومن قال ليقول قوله منهم من قال مع المدعي وهو المأوى عنهم
 لان ما يدعيه المدعي محقق وقال بعضهم القول قوله بغیر عين اذ اتهم اليه خصمان
 لا يعرف لسانهما او شهد عنده شاهد شئ ولا يعرف لسانه فلا بد من مترجم ترجم عنه
 ليعرف احكامه ليعرف احكام ما يقوله والترجمة عندهم شهادة ويحتاج الى المعدد والعدل
 والحرية واللفظ الشهادة وقال قوم يقبل الترجمة واحكامه خبر وليس بشهادة
 بدليل انه لا يفسد اللفظ الشهادة والاول احوط عدالة مجمع على العمل به فمن
 قال ان الترجمة شهادة قال ينظر فيما ترجم عنه فان كان صوابا او ما في معناه مستحسنا
 شاهدين او شاهداً واحداً وان كان مما لا يشك له شاهد بالبرهان والنسب والعق
 وغير ذلك لم يشك له شاهد بعدلين وان كان حذر الزنا فاصل الزنا لم يشك له باربعة
 ولما اقرار قال قوم ثبت شاهد من اية ثبت اقرارا وقال آخرون لم يشك له باربعة
 لانه اقرار بقول موجب اليك بما ثبت به دليل الفعل لا اقرار بالهمل اذ شهد
 عند الحاكم شاهداً بحق سلب حلية كل واحد منهما واسمه ونسبه ويرفع
 فيه الى موضع الاشارة فيه غيره وهو كلام في البينة البحث عن حال الشهود
 وينبغي ان يثبت ان لا يجوز البحث ثم يبين البينة وحملته انه اذا ادعى عند الحاكم

بظاهر العدل عند طه حكمه فلم يثبت لها كائنا فاسقين جزي الحكم بظاهرها

مصلحة

كتب

دعوى على رجل فامر المدعي عليه بالحق في الظاهر في شهادته في الحكم من الظاهر
ان يعرف عدلها لا وفقهها او لا يعرف عدالة ولا هسقا فان عرف عدلها بان شهد
عنده قبل هذا عرف عدلها بالبحث عنها او عرفها بالموثوق بها في جوارها او نحو هذا حكم
بشهادتها على ما يعرفه من عدلها ولم تحت عن جملتها لانه قد عرفها عدلها وان علمها
فاسقها في الظاهر فاسقها في الباطن دون الظاهر لم يحكم بشهادتها لانه لا يجوز ان
يحكم بشهادة فاسق وان لم يعرفها بل جعل ظاهرا واجهل على ضربين احدهما ان
يعرفها أصلا والثاني ان يعرف سلامها دون عدلها لم يحكم بشهادتها حتى تحت
عدلها وسوا ذلك حد او قصاص او غير ذلك من المحرم وقال قوم ان كان
ذلك قصاص او حد فاعلموا ان كان غير ذلك لا يموال والطلاق والسب
يحكم بشهادتها بظاهرها بحال ولم تحت عن عدلها بعد ان يعرف سلامها وبالمثل في
بظاهر الدار كما يحكم بسلام اللقيط بل على عرف النسب وهو ان اسما بانفسها او بسلام
ابويها او بسلام السابى فاذا عرفها مسلم حكم لها ان يقول المحكوم عليه هما فاسقان
حينئذ لا يحكم حتى تحت عن حال الشهود فاذا عرف عدلها لم يحكم وشهادتها
لم تنقض حكمها والاول احوط عديا والثاني يدل عليه رواية ابي عبيدة اذا علم انهما
كانا فاسقين حيل حكم بنقض حكمه واما بقية البحث فيقدم او لا من الذي تحت عن
محت عنه وجملة ان الشهود هربان من له شدة عقل يعني وجود عقل وضبط وجودة
تحصيل ومن ليس له شدة عقل يعني هو عاقل اما انه ليس كامل العقل فاذا لم يلزم
شدة عقل فاذا شهد عدة منهم اثنان غير الحدود واربعة في الحدود وحينئذ
ان يعرفهم فيسئل كل واحد على حدة متى شهد بغير شهادتين شهد ومن كتب او
وبالمداد كتب او اجبر وحي اي يبرئ وحي اي يوق عنه وفي اي محله وفي اي
مكان من الدار في الحقيقة او البتة او في المصن فاذا سمع ذلك منه استدعى الخ

والمسألة

وليس في الاستدلال بالبرهان اختلفا في شهادته وان اتفقا على ذلك يحكم
لادوي بفرقة الشهود خير داود التي عليه السلم وخبر ابيان وعبد رواه الخاق
والعام روى ان سبعة خرجوا في سفر ففقدوا احد منهم فحاث امره الى على عليه
السلم وذكروا ذلك لهم فاستدعاهم وسألهم فانكروا فقرروهم واقام كل واحد الى السارية
وذلك من حفظه ثم استدعاهوا احدا فاسأله فانكر فقال على الله البس فسمعه بالحو
فطوا الله فداعروا فاستدعى واحدا واحدا بعد هذا فاعترفوا فقال قد انكرت
فقال فقد شهد هو بآتيك واعترف فقتلهم على عليه السلم به فاذا ثبت ان الفرقة
مسيحة فاذا ثبتوا مع ذلك على امر واحد ولم يحلفوا وعظم فقال شهادة الزور
محصية تواعد التي عليه السلم عليها وان شاهد الزور لم يبرول قدماء حتى يتروا
مفعده من النار وروى ان رجلين شهدا عند علي عليه السلام على رجل انه سرق فقال
المشهود عليه والله ما سرق الله انهما كذبا على لقطع يدي فوعظهما عليه السلم
واجتمع الناس فذهبوا الى الرحام فطلبوا فلم يوجدوا فقال على عليه السلم لو صدق الشبان
فاذا وعظهما فان رجعا فلا كلام وان اقاما على الشهادة بعد اتفقا على الشهادة ولم
يختلفا ووعظا قبيلا بعد ذلك تحت عن عدلها هذا اذا لم يكن لهم شدة عقل
فاما ان كان لهم شدة عقل وفور ضبط وجودة تحصيل لم يعرفهم ولم يعظم من
ذلك فقبضه عليهم وعضاضة منهم غير انه بحث عنهم والبحث عن هؤلاء من غير تفرق
ولم عن موعظة والبحث عن القسم الاول بعد التفرق والموعظة فاما اللام في كيفية
البحث ان ثبت اسم كل واحد منهم وثبت ان كانت طينة ويرفع في سبه الى الموضع الذي
لا يشار له فيه عبرة وثبت طينة من لون وقدر وطول وقصر ومدار ومدار جهره
الذي يسلنه في محله كذا ويدر لموضع مصلاه وسوقه ودوابه ومعاشه من
تجارة او صنعة ليلامع اسم على اسم فيعدل القاسق ويفسق العدل اذا ضبط

من البلد الذي انقل اليه بالعدالة فانما العدالة اول ما يترك المعاصي
بالطاعات فمعرفة هذا ما حفي على الاولين وذلك لو كان البلد واحدا فساخر
فرداه اهل سفره وجرحة اهل بلده فان التزكية او اوصاله انما ينظر الى الزادة في عمل
عليها والمعنى الاخر ان من شهد بان يخرج فهو نافع ومن شهد بالعدالة افره على اهل
ماله وشهد ان كان القضاة اذ ان القضاء اول ما يترك فاذ انشأ يخرج
مقدم على التزكية فانه لا يقبل يخرج المفسر وتقبل التزكية من غير تفسير وقال قوم
يسئل الامران معا مطلقا والاول افرى عندنا لان الناس يحلونه فيما هو جرح وما
ليس بجرح فان اصحاب الشافعي لا يفسقون من شرب البند وما لا يفسقه ومن
نلج المسعة في الناس من فسقه وعندنا ان ذلك لا يوجب التفسير بل هو مباح طلق
فاذا كان ذلك لم يصل الجرح للمفسر بل لا يجرحه بما هو جرح عنده وليس بجرح
عدا القاضى وبفارقا يخرج التزكية من التزكية افر اربعة على الاصل ولهذا قبلت
من غير تفسير واخرج اخبارا تحدثت من عبويه وتحدثت من معاصيه فان الفضل
بينهما حكى ان بعض اهل العراق كان يتبع على اسمعيل بن اسحق حلو مائة فشهد عنده
يوما مع آخر فقال القاضى للشيء هو دله زدنى وشهودك فقال العراقي بذكره عن
قال من قال لم قال انك تشرب المسكر قال فانا اعتقد اباحتها واعتقادي باحة
اعظم من شربى له ثم قال قبلت شهادتي من وانا اسريه وتردّها اليوم فقبل
شهادته شرب المسكر واعتقادي اباحتها عندنا فسق بوجوب ذاك الشهادة وانما
حكينا احكامه ليس الغرض من قبل صاحب المسئلة جرح الشاهد بالاشماع والمشاورة
وذلك ان شهود القاضى بالجرح والعديل اصحاب مسايله بيعت كل واحد منهم
لمعرفة صفة الشاهد فاذا عرفت على صفة تسوغ له الشهادة بها جسد يرجع
الى الحاكم وسهله عنده فاذا شهد عنده بذلك سمع شهادته وعمل عليها ولا

يسئل

من البلد الذي انقل اليه بالعدالة فانما العدالة اول ما يترك المعاصي
بالطاعات فمعرفة هذا ما حفي على الاولين وذلك لو كان البلد واحدا فساخر
فرداه اهل سفره وجرحة اهل بلده فان التزكية او اوصاله انما ينظر الى الزادة في عمل
عليها والمعنى الاخر ان من شهد بان يخرج فهو نافع ومن شهد بالعدالة افره على اهل
ماله وشهد ان كان القضاة اذ ان القضاء اول ما يترك فاذ انشأ يخرج
مقدم على التزكية فانه لا يقبل يخرج المفسر وتقبل التزكية من غير تفسير وقال قوم
يسئل الامران معا مطلقا والاول افرى عندنا لان الناس يحلونه فيما هو جرح وما
ليس بجرح فان اصحاب الشافعي لا يفسقون من شرب البند وما لا يفسقه ومن
نلج المسعة في الناس من فسقه وعندنا ان ذلك لا يوجب التفسير بل هو مباح طلق
فاذا كان ذلك لم يصل الجرح للمفسر بل لا يجرحه بما هو جرح عنده وليس بجرح
عدا القاضى وبفارقا يخرج التزكية من التزكية افر اربعة على الاصل ولهذا قبلت
من غير تفسير واخرج اخبارا تحدثت من عبويه وتحدثت من معاصيه فان الفضل
بينهما حكى ان بعض اهل العراق كان يتبع على اسمعيل بن اسحق حلو مائة فشهد عنده
يوما مع آخر فقال القاضى للشيء هو دله زدنى وشهودك فقال العراقي بذكره عن
قال من قال لم قال انك تشرب المسكر قال فانا اعتقد اباحتها واعتقادي باحة
اعظم من شربى له ثم قال قبلت شهادتي من وانا اسريه وتردّها اليوم فقبل
شهادته شرب المسكر واعتقادي اباحتها عندنا فسق بوجوب ذاك الشهادة وانما
حكينا احكامه ليس الغرض من قبل صاحب المسئلة جرح الشاهد بالاشماع والمشاورة
وذلك ان شهود القاضى بالجرح والعديل اصحاب مسايله بيعت كل واحد منهم
لمعرفة صفة الشاهد فاذا عرفت على صفة تسوغ له الشهادة بها جسد يرجع
الى الحاكم وسهله عنده فاذا شهد عنده بذلك سمع شهادته وعمل عليها ولا

وقيل مع
الذي مع
التي مع
التي مع

لان الانسان يتقبل من حال الى حال ويثبت في حال من حال فيستقر اليه فيكون
 فاذا لم يتقدم معرفته لم تعرف قبل حاله فلما لم يزد من ذلك فاذا اهلوا
 قلتم لا يفتقر الى ذلك كما لا يفتقر الى الجرح اليه قلنا الفضل بينهما ان الجرح يعرف بحظ
 وهو ان يرتكب ما يفسد به ففسط شها دته ولو كان قبل ذلك اعيد الناس فلما
 لم يفتقر الى التجربة المقادمة وليس كذلك الترتيب لانه يكون عدل بان يراه في يومه عدل
 لان العدل من ثاب عن المحامي وطالت مدته في اطاعات فاذا لم يزل خيرا به فمر عالم يسع
 ان يشهد بعدالته وهذا الى صاحب المسئلة لا يشهد بالترتبة حتى يثبت عدله ذلك من هو
 باه من اهل الباطنة والمعرفة المتقدمة قد ذكرنا ان اصحاب مسائله يسألون عن صفته الشاهد
 سارا فاذا سئل عنه سارا فزله فاذا حضر للحكم سارا فها لم يسألها عن عدلها لانه قد سألها
 عنها وشهدا عنده بذلك لانه يسألها فقول هذا ان هذا ان زكمتا هما وسالتا عنهما
 فاذا اقامت نعم حكم شها دتها وانما قلنا يسأل جهرها بعد السراحيبا لئلا يقع اسم على
 اسم فيكون المرفاع غير المسؤول عنه لا يجوز للحاكم ان يثبت شهودا يسمع شهادتهم دون علمهم
 بل يدع الناس قبل من يثبت عدله فان عرفه والراسال عنه على ما قلناه وقيل اول من
 رتب شهودا لا يقبل عنهم اسمعيل بن اسحق القاضي المالكي والقصص ما قلناه لان الحاكم
 اذا ثبت قوما فاما يفعل هذا من هو عدل عدله وغير من ربه لذلك مثله او اعدل
 منه فاذا كان المال سوار لم يجز ان يحض بعضهم بالقبول دون بعض لانه فيه مشقة على
 الناس لحاجتهم الى الشهادة بالحقوق في كل وقت من حاج وعصب وقيل وغير ذلك فاذا
 لم يقبل الا قوما دون قوم شق على الناس ولان فيه ضررا على الناس فان السامد
 اذا علم انه لا يقبل قول غيره ربما نقا عاذا بها حتى ياخذ الرشوة عليها وكان فيه
 ابطال الحقوق فان كل من له حق لا يقدر على اقامة البينة به من كان مقبول الشهادة
 راتباً لم يادون غيره فاذا كان ذلك لم يحضر بينهم وانما منع ان يقبل قوما دون غيرهم

نما اذ ابرز

فاما ان رتب قوما وقد عرف عدلهم وسئل اليهم سمع قولهم ونقبل شهادتهم فاذا شهد
 ما الحق عدله عنهم تحت عنهم فاذا رتبوا احكم بذلك لئلا ياتيه فاذا ثبت عدله اشارت
 بنظر فان عرفوا الفسق وقفوا ان عرفوا العدالة له حكم وان جفى الامر عدله سأل
 وحت فاذا ثبت لعدالة حكم ومضى عرف العدالة حكم فيها بعلمه بعلمه بها فاذا اختلف
 له ان يقضي بعلمه بالجرح والعدول وانما اختلف القضاء بعلمه في غير ذلك فاذا ثبت عنده
 العدالة قال قوم لا يعود الى البحث فينبى الامر على ما ثبت عنده لان اصل العدالة حتى
 يظهر اكرامه وقال بعضهم عليه ان بعد البحث لما مضت مدة املن تخير حال فيها لان
 البحث عدل والامور شعبة ولم يحدده كد وقال بعضهم لما مضت ستة اشهر وهو
 غير محدود وانما هو على ما يراه الحاكم وهو الاحوط اذا حضر الجماعة في بلد عدل
 حاكم فشهد عدله انسان فان عرفوا العدالة حكم وان عرفوا الفسق وقفوا ان لم يعرف
 عدالة ولا فسقا تحت سوا وان لها التيمم الحسنة والمنظر الجليل طاهر القدر
 او لم يكن هذا عندنا وعند جماعة وقال بعضهم اذا توثق فيها العدالة بالمنظر
 الحسن حكم شهادتها من غير بحث لان التوقف تطيل الحقوف وينبغي للقاضي ان يتخذ
 كنه من ربه بثلث عدله المقرار والبار وغير ذلك روى عن النبي عليه السلام انه قال
 لو زيد بن ثابت عرف الترابية قال فانه يكون الى ما احب ان يراى النبي ذلك احيى فحكم
 الترابية قال زيد فقلنا في نصف شهر فشا قرا بما روى عليه واثبت اجواب عنه وروى
 عن ابن عباس انه قال ان النبي عليه السلام قال له السجل وصفه الدان بان يكون عدله
 علولا وبجهد ان يكون فقها نزها عن الطمع فاعبرنا العدالة لانه موضع امانه
 واعبرنا العقل لئلا يحدج ويكون فقها ليعرف الالفاظ التي تحمل الاحكام بها فلا
 يغيرها لان غير الفقيه لا يعرف بين واجب وجاز وليكون اخف على الحاكم
 لانه يفوض ذلك اليه ولا يحتاج ان يراعيه فيما يليه ويكون نزها بريا من الطمع

قال

الشيخ
كانت

لان الانسان يتقبل من حال الى حال ويؤتي ماله في شئ من النعم التي هي في خلقه
فاذا لم يتفاد من معرفته لم تعرف قبل حاله فلما لم تدرك ذلك فاذا قالوا اهله
قلتم لا يتفكر في ذلك كما لا يتفكر في غيره اليه قلنا الفضل بينهما ان يخرج تعرف في حقه
وهو ان يرتكب ما يفسد به ففسط شهادته ولو كان قبل ذلك اعدى الناس فليدا
لم يفتقر الى الخبرة المتقدمة وليس كذلك الترتيب لانه يكون عدلا بان يراه في يومه عدلا
لان العدل من ثاب عن المعاصي وطالت مدته في الطاعات فاذا لم يزل خيرا به فربما لم يسمع
ان شهد بعد الله وهذا الى صاحب المسئلة لا يشهد بالترتبة حتى ثبت عدته ذلك من هو
بانه من اهل الباطنة والمعرفة المتقدمة قد ذكرنا ان اصحاب مسائله يسألون عن صفته الشاهد
سرا فاذا سئل عنه سرائره فاذ احضر للحكم سها دهما لم يسألها عن عدلها لانه قد سألها
عنها وشهدا عنده بذلك لانه يسألها عن قولها للذان لهما هما ويسألها عنهما
فاذا قال نعم حكم بشهادتهما وانما قلنا يسأل جهرا بعد السرا احتياطا لئلا يقع اسم على
اسم فيكون المراقب المسؤول عنه لا يجوز للحاكم ان يرب شهودا يسمع شهادتهم دونهم
بل يدع الناس كل من شهد عدته فان عرفه ولم يسأل عنه على ما قلناه وقيل اذن من
رب شهودا لا يتقبل عنهم اسمعيل بن اسحق القاضي الماللي والقصص ما قلناه لان الحاكم
اذا ثبت قوما فاما فعل هذا من هو عدل عدته وغير من ربه لذلك مثله او اعدل
منه فاذا كان المل سواد لم يجز ان يحض بعضهم بالقبول دون بعضهم فيه مشقة على
الناس لحاجتهم الى الشهادة بالحقوق وكل وقت من ناس وعصب وقيل وغير ذلك فاذا
لم يقبل القوما دون قوم شق على الناس ولان فيه ضررا على الناس فان الشاهد
اذا علم انه لا يتقبل قول غيره ربما نقا عاها حتى ياخذ الرشوة عليها ولان فيه
ابطال الحقوق فان كل من له حق لا يقدر على اقامة البينة به من دار مقبول الشهادة
رايا لهادون غيره فاذا كان ذلك لم يحضر ترتيبهم وانما منع ان يتقبل قوما دون غيرهم

فاما الذين

فاما ان ثبت قوما فاد عرف عدلهم وسئل منهم قوهم وتقبل شهادتهم فاذا شهد
ما نحو عدته عرفهم تحت عنهم فاذا ازلوا احكم بذلك فلا بأس به فاذا ثبت عدته اشارت
نظرت فان عرفوا الفسق وقدر ان عرفوا العدالة له حكم وان جفى الامر عدته سأل
وحت فاذا ثبت لعدالة حكم ومضى عرف العدالة حكم فها يعلم بعلمه بها فاذا اختلف
له ان يقضى عليه بالبحر والعدول وانما اختلف في القضاء بعلمه في غير ذلك فاذا ثبت عنده
العدالة قال قوم لا يعود الى البحث فينبغي الامر على ما ثبت عنده لان المصل العدالة هي
نظرا كمرح وقال بعضهم عليه ان بعد البحث لما مضت مدة امل تغير الحال فيها لان
البحث عدل في الامور شعبة ولم يحده حد وقال بعضهم لما مضت سنة اشهر وهو
غير محدود وانما هو على ما يراه الحاكم وهو الاحوط اذ احضر الغرما في بلد عدل
حائمه فشهد عدته انسان فان عرفوا العدالة حكم وان عرفوا الفسق وقف وان لم يعرف
عدالة ولا فسقا تحت سواها فان لم يسمها الحسنة والمنظر الجليل طاهر القدر
او لم يكن هذا عندنا وعند جماعة وقال بعضهم اذا توثقتم فيهما العدالة بالمنظر
الحسن حكم بشهادتهما من غير بحث ان التوقف تعطيل الحق ويمنع للقاضي ان يخذل
بكت من ربه بثلث عدته المقرروا والبار وغير ذلك روى عن النبي عليه السلام انه قال
لزيد بن ثابت عرفت القرابة قال لا فاتهم يكونون الى ما احب ان يرا النبي دين احب فحكم
الترابته قال زيد ففعلنا في نصف شهر فاشقرا بما يرد عليه وانث اجواب عنه روى
عن ابن عباس انه قال ان النبي عليه السلام قال له السجل وصفه الناس ان يكون عدله
علولا وجهه ان يكون فقها نزها عن الطمع فاعتبرا العدالة لانه موضع امانه
واعبرا بالعقل لا بخدع ويكون فقها ليعرف الالفاظ التي تعلق الاحكام بها فلا
يغيرها لان غير الفقيه لا يعرفها واجب حابر وليكون خفا على الحاكم
لانه نفوذ ذلك اليه ولا يحتاج ان يراعيه فيما يليه ويكون نزها برأيا من الطمع

قال
الشيخ
كانت

للابن شفي فغير واصل احوال المدالة ان يكون حرا مسلما فلا يتعدى مدالته الى غير ذلك
 وعندنا يجوز ان يكون عبد ملكا قد يكون عبدا ولا يتعدى اهل الاطلاق لقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يوليكم خيالا وكتاب الرجل بطانة وروى
 ابو سعيد اخذ روى عن النبي عليه السلام انه قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة
 الا كان له بطانان بطانة تدعو الى الخير وتحميه عليه وبطانة تدعو الى الشر وتحميه عليه
 والمتصوم من عصمة الله وقال تعالى لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تلقون بهم بالمودة
 وكتاب الرجل ولية وصاحب سره وعليه اجماع الصحابة انه لا يجوز ان يكون كتاب الحاكم
 والامام حرا او يبيع لقاضي ولا وال من ولاة المسلمين ان يتخذوا ساءا ذميا ولا يبيع الذمى
 في موضع يفضل به مسلما وينبغي ان يعز المسلمين لئلا يكون لهم حاجة الى غير اهل دينهم ولا
 اقل اخلو هذا غرضا فان ثبت له عبدة او فاسق في حاجة نفسه وضيعته دون امر المسلمين
 فلا بأس فاذا ثبت صفه الكتابي فالحاكم بالخيار بين ان يجلسه بين يديه ليلت ما يشاء وهو ينظر
 اليه وبين ان يجلسه ناحية عنه فان جلس بين يديه فليبت وهو ينظر اليه فلا يجاد
 يقع فيه سهو ولا غلط وان اجلسه ناحية عنه عرفه ما يجري خطابه ليلت ذلك فان
 تراءى اليه نفسان فافترضا لصاحبه ثبت الحاكم المقر منهما او اشهد على المقر منهما
 ثم نعت بها الى كتابه وانما قلنا ثبت المقر او شهد عليه لانهما اذا قاما الى الكتاب
 يوم ان يحيط المقر منهما فيقول كل واحد منهما انا المقر له فاذا خيف هذا احتسب
 بالقائمة ولا يشهدا وسمع ان يكون القاسم بين الناس اموالهم في صفة الدائم عدلا عافلا
 وجهد ان يكون فعلا ترها عن الطمع ولون عدلا في الجور ولا يجوز وعافا فلا مستغظا
 فلا يتجذع ولون حاسبا لانه عمله كونه يقسم فهو حافظ للحاكم ويشارك الكتاب لانه
 لا حاجة به الى الحساب وسمع ان يكون عارفا بالقيم فان لم يعرف القيم عمل على قول مقول
 يقومان له يقسم على ما يقولان اذا تراءى الى الحاكم خصمان فادعى احدهما على

على صاحبه كحاله قبل المدعى عليه من حوله من ان يقرأ او يقرأ فان اقرت بحكمه
 فافتراره لان الامور اقرى من التهمة وبالبينة ثبت الحق فلا قرار له اولى فان قال المقر
 انه اشهد لي اني احاكم فلان او لي شاهد من نعم احكام ان شهد له به سوا قبل ان
 احاكم يقضي بحله او قبل لا يقضي بحله فلا يدر منه بل علمه لا يقضي له به واذ اعترف
 قبل يقضي له بحله فلا يدر ايضا منه لانه قد تعلم ثم يسي ويغزل فلا يحكم بقوله
 بعد عزله ويحسب فسطل حقه فان سأل المقر له ان ثبت له بذلك محض قال نعم
 وقال اخرون لا يجب عليه وذلك فمن قال يجب وقال لا يجب فاحبه الى الله فضله
 بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان قاضي القضاة امام قال قاضي
 الله الامام وان خان خليفة قاضي قال خليفة القاضي فلان بن فلان على ذري ودا
 فاذا فرغ من صفه القاضي في المدعى والمدعى عليه ولا يخلوا القاضي من احد
 امرين اما ان يعرفهما او لا يعرفهما فان كان يعرفهما ناسيا بهما واسما بهما بذا بالمدعى
 فقال فلان بن فلان واحضر معه فلان بن فلان القلاوي والاولى ان يضبط حليتهما
 فان اخلتا جازيات الاعتماد على السب فادعى عليه ذراوذا فاسأله ان ثبت له محض
 فليبت له وفي وقت ذراوذا يعلم احكامه على راس المحضر بعلامته التي تعلمها احمد
 رت العالمين على منتهى وهو هذا وكذا لا يحتاج ان يقول في هذا المحضر في مجلس حكمه
 وقصايه بان الحق ثبت باعترافه والاعتراف يصح منه في مجلس الحكم وفي غيره ولا
 سماح ان يقول متها ذرة فلان بن فلان وفي اخر المحضر شهدا عندى بذلك بان
 الحق ثبت بالاعتراف عبدة بل بالشهادة فان ثبت به اقر وشهد على اقراره شاهدان
 كان ودر هذا اذا كان الحاكم يعرفهما فاما ان لم يكن يعرفهما ثبت على ما قلناه غير
 يقول في المدعى حضر رجل ذراوذا فلان بن فلان القلاوي واحضر معه رجلا ذكر
 انه فلان بن فلان القلاوي ويكون الاعتماد دها هنا على الحلية فيذكر الطون القصر

١٩٩
 على صاحبه كحاله قبل المدعى عليه من حوله من ان يقرأ او يقرأ فان اقرت بحكمه
 فافتراره لان الامور اقرى من التهمة وبالبينة ثبت الحق فلا قرار له اولى فان قال المقر
 انه اشهد لي اني احاكم فلان او لي شاهد من نعم احكام ان شهد له به سوا قبل ان
 احاكم يقضي بحله او قبل لا يقضي بحله فلا يدر منه بل علمه لا يقضي له به واذ اعترف
 قبل يقضي له بحله فلا يدر ايضا منه لانه قد تعلم ثم يسي ويغزل فلا يحكم بقوله
 بعد عزله ويحسب فسطل حقه فان سأل المقر له ان ثبت له بذلك محض قال نعم
 وقال اخرون لا يجب عليه وذلك فمن قال يجب وقال لا يجب فاحبه الى الله فضله
 بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان قاضي القضاة امام قال قاضي
 الله الامام وان خان خليفة قاضي قال خليفة القاضي فلان بن فلان على ذري ودا
 فاذا فرغ من صفه القاضي في المدعى والمدعى عليه ولا يخلوا القاضي من احد
 امرين اما ان يعرفهما او لا يعرفهما فان كان يعرفهما ناسيا بهما واسما بهما بذا بالمدعى
 فقال فلان بن فلان واحضر معه فلان بن فلان القلاوي والاولى ان يضبط حليتهما
 فان اخلتا جازيات الاعتماد على السب فادعى عليه ذراوذا فاسأله ان ثبت له محض
 فليبت له وفي وقت ذراوذا يعلم احكامه على راس المحضر بعلامته التي تعلمها احمد
 رت العالمين على منتهى وهو هذا وكذا لا يحتاج ان يقول في هذا المحضر في مجلس حكمه
 وقصايه بان الحق ثبت باعترافه والاعتراف يصح منه في مجلس الحكم وفي غيره ولا
 سماح ان يقول متها ذرة فلان بن فلان وفي اخر المحضر شهدا عندى بذلك بان
 الحق ثبت بالاعتراف عبدة بل بالشهادة فان ثبت به اقر وشهد على اقراره شاهدان
 كان ودر هذا اذا كان الحاكم يعرفهما فاما ان لم يكن يعرفهما ثبت على ما قلناه غير
 يقول في المدعى حضر رجل ذراوذا فلان بن فلان القلاوي واحضر معه رجلا ذكر
 انه فلان بن فلان القلاوي ويكون الاعتماد دها هنا على الحلية فيذكر الطون القصر

والقاضي فلان قاضي القضاة
 امام على

وضبط حلية الوجه من شدة شقرة وصفة الحلق والوجه المستطيل
 وقال بن جرير اذا لم يعرفها احكام لم يثبت محض الامة ولا يستجير النسب وقيل
 بعض اصحابنا والاول اقوى لان يقول على الحلية ولا يثبت استعارتها فاما ان
 ان لم يثبت من احد امر ايمان بلون مع المدعى بنية او لا بنية له فان كان له بنية
 فاحكامه بنية الكنية ولا يقول احضر نفسك بنية فاد اقال نعم يقول
 ان ثبت اقتضاها ولا يقول له اقمها لانه امر فاذا اقامها لم يلزم احكامه ان سمعها لانه
 ولا يحضر ولا يرى ان يشهد له فاذا استدل احكام اسماءها قال الحاكم من كان عنده
 شيء فليذكر ولا يقول احكام اشهدا عليه لانه امر بذلك فاذا شهدا عليه بذلك
 ثبت الحق بشهادتهما عنده فان سلكه ان يثبت له محض اجماعه كنه على ما يشاء بسم
 الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان قاضي عبد الله الامام على كذا وكذا محضر
 حليمه وقضايه فلان بن فلان الفلاني واحضر معه فلان بن فلان الفلاني فا
 دعي عليه كذا واسأل الحاكم المدعي الملك بنية فاحضر وسأله سماع شهادتهما
 ففعل وسأله ان يثبت له محض اجماعه فاحضر في ذلك وقت كذا وثبت العلامة
 في راس المحضر ولا بد من هذا من المحضر في ذلك مجلس حليمه وقضايه ولا بد من ذلك
 ثبوته بالنية لان فيه سماع البنية والنية لا تسمع الا في مجلس الحكم وبفارق الاول
 لان الحق ثبت لا يقرأ فلا يسمع الى مجلس الحكم ويثبت في اخر المحضر شهدا وعندي
 بذلك بان ثبوته عنده بالشهادة وبفارق الاول لانه ثبت به فلهذا لم يثبت شهدا
 عندي بذلك هذا اذا لم يثبت مع المدعي لثبات حقيقه فاما ان كان معه كيان حقيقه
 والنية شهدت بحاله في كتابه فان اجماع الحاكم ان يثبت له محض افعلا وان
 احضار ان يسمع على كتابه علم في اوله وكتب تحت شهادة كل شاهد شهدا عندي
 بذلك في مجلس حليمه وقضايه لان الشهادة لا تسمع الا فيه هذا اذا كانت معه بنية

لم

اولا

فاما

فاما اذا لم يسمع منه قوله قول المدعي عليه مع عبده وليس عليه ان يستخلفه
 بل يحضره حتى يسلكه ان يستخلفه لان المدعي عليه ان يستوفى له كاله فان استخلفه
 من غير مسئلة اتخيم بعثها عليه اذا سألته اتخيم وحلي هذا ان ابا الحسين
 عمر القاضي اول ما جلس للقضا ارتفع اليه خصمان فادعى أحدهما على صاحبه دنانير
 فانظر فقال القاضي للمدعي الملك بنية قال لا فاستخلفه القاضي من غير مسئلة المدعي
 فلما فرغ من الميز قال له المدعي ما سألته ان تستخلفه فامر ابو الحسن ان يعطى الدنانير
 من خزائنه استخفاء ان يستخلفه ثانيا فاذا ثبت ان القول قوله مع عبده فاما ان
 حلف او ينزل فان حلف الفصل الخصومة فان سئل يحلف احكامه ان يثبت له محض
 ما جرى ولا يدعي عليه الحق مرة اخرى ففعل وكتب سب الله الرحمن الرحيم حضر القاضي
 فلان بن فلان قاضي عبد الله الامام على كذا في مجلس حليمه وقضايه فلان بن
 فلان الفلاني واحضر معه فلان بن فلان قاضي عليه كذا فادعى القاضي
 المدعي الملك بنية فلم يثبت له بنية فقال للمدعي فساله ان يستخلفه له ففعل
 وذلك في وقت كذا في مجلس حليمه بان فيه استخلافه فادعى في قوله ولا يعلم
 في آخرة لانه لا يشهد دونهما هذا اذا حلف فان نكل رد الميز على المدعي عليه
 فان سألته ان يثبت له محض اجماعه ففعل وكتب على ما يشاء وزاد فيه فحضر للميز
 المدعي عليه فانظر ونظر عنها فرد الميز على المدعي فحلف وثبت له الحق في وقت كذا
 وتعلم في اوله ولا بد منه من مجلس الحكم لان كل الاستخلاف ولا يعلم في آخرة لانه
 ما ثبت له الحق بالشهود هذه صفة المحضر وليس شيء منها حكم بحق وانما
 هي حجة بثبوت الحق فما افقر منها الى ذلك مجلس الحكم والشهادة فعل وما لم يفقر
 الى ذلك ترك على ما ذكرناه فان سأل صاحب الحق احكامه ان يحكم له بما ثبت عنده
 ففعل ذلك وقال حكمت لك الزمة الحق اعذر لك احكم به فاما الفصل

في هذه

المدعي فان حلف ثبت الحق به فاحكم له

حكمه

فهو لا ينفذ ما يثبت في المحضر والحكم به له وهذا هو الفصل من المحضر والسجل
 المحضر لثبوت الحق والسجل لانفاذ ما فيه والفضاء له به وصفه سبب الله
 الرجم هذا ما شهد القاضي فلان فلان قاضي الامام على ذاني مجلسه وقضاه
 موضع كذا وقدر ان ثبت عدة شهادة فلان وفلان وقد عرفتهما ساع
 له قول شهدا بينهما عدة على ما في باب شحبه سبب الله الرحمن الرحيم وينسخ الديان
 او المحضر في اي حكم كان فاذا فرغ منه قال بعد ذلك فحكم به وانفاذ واحضاه
 بعد ان سأل فلان فلان عن حكم له به ولا يحتاج ان يذكر ذلك المحضر المدعى والمدعى
 عليه لان القضاء على الغائب حيز عدليا لكنه ان اجاز للمحرار من مذهب من منع
 قال فيه بعد ان حضر من ساع له الدعوى عليه فاذا ثبت صحة المحضر والسجل فتم طوك الحكم
 بكتب محضر او سجل نظر ان لم يكن في بيت المال فاذا لم يحمله له صاحب الحق داغدا
 لم يحجب عليه ان يحكم له لانه لا يجب على الحاكم ان يحمل من ماله ليحدا يخصه فان كان بيت
 المال كاغدا وحل اليه صاحب الحق الداغدا قال قوم عليه ذلك لا يباحجه له فان
 عليه اقامتها له دالوا او لم له ما يحق فساله للمشا دعلى اقراره فعل وقال اخرون
 عليه ان لا يحقه حجة فلا يلزمه الرضا ويقار في الاقرار لانه لا حجة له بحقه فلهذا
 كان عليه اقامتها فمن قال ثبت وجوبا او استحبابا فان ثبت استحبابا حراما لم يثبت
 بديه والاخرى بخلاف ديوان الحكم واهما هلك ثابت اخرى عنها فمن هاهنا يجمع
 الحق والوثائق وقد يجمع عدة الوثائق وداغ للبار فان ديوان الحكم احرزقا
 فعل من حصل له محضر او سجل ثبت عليه محضر فلان سجل فلان وثيقه فلان حجة فلان
 نكدا وكذا انحرها فلان فان عمله واسعا يجمع ما يجمع عدة منها وشدها في اصابه
 واحدة وثبت عليها فضا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وكذا
 يوم فاذا مضى اسبوع يجمع ما يجمع فجله مدار واحد واذا مضى شهر يجمع كل

ذلك ثبت فضا اسبوع كذا فاذا مضى سنة يجمع الدل مدار واحد وثبت على
 حجة فضا سنة كذا هذا اذا كان العمل شرا فاما ان كان قليلا نظر الى ما حكم به
 يوم فجله في ظرفين يديه وختم عليه بحقه ورفعه واذا كان من الغد احضره
 وجعل فيه ما حصل عنده فاذا اجتمع قضا اسبوع او قضا شهر يجمعه
 عليه اسبوع كذا شهد كذا على ما فصلاه وانما قلنا بفعل هذا لانه متى احتاج
 الى اخراج شئ لم يتعب فيه وارجحه اسرع ما يكون ولو لم يفعل هذا التفصيل
 اخلط هذه الوثائق وتعد ارجا فلها قلنا بحصول هذا التحصيل قد ذكرنا
 ان احدا لا يعهد له القضاء حتى يجمع ثلثة اوصاف وان يكون من اهل العلم
 وان يكون كامل الاحكام والخلق فاذا ثبت هذا فان كان بحسن الدابة انعقد
 له القضاء لانه ثقة من اهل الجهاد ولو انه لم يثبت لم يقدح فيه لان النبي
 السلم امام الاممة ما كان يثبت ولم يثبت ذلك فيه وقال اخرون الدابة شرط لانه
 يحتاج ان يثبت الى غيره ويكتب غيره اليه فاذا ثبت محضره شاهد ما يثبت ولا
 مخفى عليه ولا علمه ان يحرق ما يثبت فاذا لم يعرف الدابة فاملى عليه رتبته
 ما لم عليه عليه ويفعل ما لا يثبت فلهذا دلت الدابة شرطا فهو كالمعلم ويقارون
 عليه السلام من وجهين احدهما انه كان مخصوصا بصحابة لا يحقونه وغيره بخلافه
 والثاني ان الاممية في النبي عليه السلام فضيلة وفي غيره نقصه لان النبي عليه السلام
 كان يحضر عن الله اخبار الانبياء فاذا كان اميا كان بلغ لمجهره وادل على نبوته
 لانه يخبر عن الله تعالى قال الله تعالى وما كنت تتلوا قبله من كتاب ولا تحطه
 بميثاق ادال اناب الميطون يعني ان الميطون ان لو كان يثبت فلهذا كان فضله
 وليس ذلك غيره لانه اذا لم يثبت كان نقصا فيه فان الفصل بينهما والذي
 مذهبنا ان يحاكم بحسب ان يكون عالما بالدابة والنبي عليه السلام

هو انما يثبت في المحضر والحكم به له وهذا هو الفصل من المحضر والسجل
المحضر لثبوت الحق والسجل لانما فيه والقضاء له به وصفه سبب الله
الرحيم هذا ما شهد القاضي فلان فلان قاضي الامام علي كذا في مجلسه وقضاه
موضع كذا في وقت كذا انما ثبت عدة شهادة فلان وفلان وقد عرفنا بما ساع
له فنول شهادتهما عدة على ما في كتاب نسخة سمر الله الرحمن الرحيم وينسخ الديان
او المحضر في اي علم كان فاذا فرغ منه قال بعد ذلك فحكم به وانقذه واحضاه
تعد ان سأل فلان فلان ان يحكم له به ولا يحتاج ان يدر ذلك المحضر المدعي والمدعى
عليه لان القضاء على الغائب حيز عدلا لكنه ان اجاز المحضر من مذهب من منع
قال فيه تعد ان حضر من ساع له الدعوى عليه فاذا ثبت صفة المحضر والسجل فتي طولك الحكم
بكت محضر او سجل نظر ان لم يكن في بيت المال فاذا لم يحمل له صاحب الحق داغدا
لم يحجب عليه ان يحكم له لانه لا يحجب على الحاكم ان يحمل من ماله لاجل الخصم فان كان بيت
المال كاغدا وحل اليه صاحب الحق الداغدا قال قوم عليه ذلك لا حاجة له فان
عليه اقامها له دما لو اقر له ما نحو فسأله لما شهدا على اقراره فعل وقال اخرون
عليه لان الحق حجة فلا يلزمه الرضا بها ويقار في المقر ان لا حاجة له بحجة فلها
كان عليه اقامها فمن قال ثبت وجوبا او استحبابا قال ثبت ونسخين صراهما لكون
يديه والاخرى بخلاف ديوان الحكم واهما هلت ثابته اخرى عنها فمنها هنا بجمع
الحج والوثائق وقد بجمع عدة الوثائق وذابح للبار فان ديوان الحكم احرزها
فدل من حصل له محضر او سجل ثبت عليه محضر فلان سجل فلان وثيقه فلان حجة فلان
كذا وكذا بنحوا فلان فان كان عمله واسعا جمع ما اجتمع عنده منها وشدها في اصابه
واحدة وثبت عليها قضا يوم كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وذلك بضم
يوم فاذا مضى اسبوع جمع ما اجتمع فحمله في مدار واحد واذا مضى شهر جمع كل

ذلك ثبت قضا اسبوع كذا فاذا مضى شهر جمع كل مدار واحد وثبت على
الحمل قضا سنة كذا هذا اذا كان العمل شرا فاما ان كان قليلا نظر الى ما حكم به
يوم فحمله في مدارين به وختم عليه بحمد ورفعه واذا كان من الغد احضر
وجعل فيه ما حصل عنده فاذا اجتمع قضا اسبوع او قضا شهر جمعه و
عليه اسبوع كذا شهد كذا على ما فصلناه وانما قلنا بفعل هذا لانه متى احتاج
الى اخراج شئ لم يتعب فيه واجرجه اسرع ما يكون ولو لم يفعل هذا التفصيل
اختلفت هذه الوثائق وتعد اراجها فلها قلنا بحصولها هذا الحصيد قد ذكرنا
ان احدا لا ينفصل له القضاء حتى يجمع ثلثة اوصاف ان يكون من اهل العلم
وان يكون كامل الاحكام والخلق فاذا ثبت هذا فان كان بحسن الدابة انعقد
له القضاء لانه ثقة من اهل الجهاد وكونه لا يثبت بل يقدح فيه لان النبي
السلم امام الامم ما كان يثبت ولم يؤثر ذلك فيه وقال اخرون الدابة شرط لايته
محتاج وان ثبت الى غيره ويكتب غيره اليه فاذا ثبت محضره شاهد ما لثبته فلا
يخفى عليه ولا علمه ان يخرج ما يثبت فاذا لم يعرف الدابة فاعلم على رتبته ان
مالا عليه عليه ويفر ما لا يثبت فلها اجاب الدابة شرطا فهو كالاغنى ويقارق
عليه بالسلم من وجهين احدهما انه كان مخصوصا بصحابة لاخوته وغيره بخلافه
والثاني ان لاثمته في النبي عليه السلم فضله وفي غيره نقصه لان النبي عليه السلم
كان يخبر عن الله اخبار الانبياء فاذا كان امينا كان بلغ المعجزة وادل على نبوته
لانه يخبر عن الله تعالى قال الله تعالى وما كنت تتلوا قبله من كتاب ولا تحطه
بمينك ادراكا بان المظنون يعني ان المظن بان لو كان ثبت فلها اذا قضيه
وليس ذلك غيره لانه اذا لم يثبت كان نقضا فيه فبان الفصل بينهما والذي يقضيه
مذهبنا ان يحاكم بحسب ان يكون عالما بالدابة والنبي عليه السلم فاذا كان بحسب

الذات بعد البتة وانما لم يحسن قيل البتة اذ اريد ان يحسن في ذلك الموضع
 ان حجة في دوان الحكم فاجزها الحكم فمن دوان الحكم محتومة بحجة مشوبة باخطئه
 نظرت فان ذكراته حكمه بل حكم له وان لم يذكر ذلك لم يحكم به عندنا وعند جماعة وقال
 قوم بعمل عليه وتحكم به وان لم يذكره بانه اذا كان خطئه محتوما بحجة فلا يكون الحكم
 وانما قلنا بالاول لقوله تعالى ولا تقف على شيء انك تعلمه واما الخطيئة الخطيئة وقد
 بحال عليه فكتب مثل خطئه ويوضع في دوانه فربما قضى بغير حق قالوا اليس لو وجد
 في روبراج ابيه بخط ابيه دينا على غيره كان ان يعمل على خطئه وحلف على استحقاقه
 بالخطيئة فلم يدر الحكم عليه قبل الفصل بهما ان الشهادة داخلة في حكمه بل قد علم
 بعمل عليه ولهذا لم يعمل على الخط وليس كذلك الذين والمعاملة لا تنهاى منته على
 ما يغفل عن ظننه وبما يحيط بظننه على ان عندنا انه لا يجوز للورثة ان يحلف على
 ما يخرج خط ابيه به ان ادعى عنده مدعى حقا على غيره فانما فقال المدعى ان
 بما ادعيت حجة عليه لم يعمل من ثمة احوال ما ان يكون قرني بالحق او حكم له
 عليه لو ان حكم له فان قال قرني به نظرت فان اقام البينة اما قرني عند الحق
 قضى به عليه بان البينة لو شهد على اقراره به في غير مجلس الحكم قضى عليه بها
 فذلك اذا كان مجلس الحكم وان لم يكن له بينة للان الجاهل ذكر انه اقر له به فصل
 بعضي عليه قال قوم نقض عليه وقال آخرون لا نقض وعندنا ان الجاهل اذا كان مأمورا
 قضى عليه وان لم يكن كذلك لم يحكم به وان قال الحجة حكم حكمه فالحكم فيه له اقرار
 به ان قامت البينة عنده بان حاكما حكم به عليه لانها شهادة عنده على فعل غيره
 وان لم يكن له بينة للثقة علم ان حاكما غيره حكم به عليه فهل نقض عليه بذلك ام على قولين
 وان قال تحكمت في عليه وان حاكم ذلك اعضاءه وليس هذا من الفصل
 بعلمه للثقة اعضاء قضاه قضاه به عليه وحكم قد كان حكم به قبل هذا فذكره بالار

حكمه

به

فانما
هو
في
هذا
الموضع

فانما

فانما

فانما انما انما البينة عندنا انه كان حكم به لم يقبل الشهادة على
 فعل نفسه عندنا وعند جماعة وقال قوم سمع الشهادة على فعل نفسه و
 والاول اقوي لانه لو شهد من نفسه فقامت البينة عنده انه شهد به
 لم يشهد بذلك ما لم يذكره ولا يرجع الى قول غيره في شهادة نفسه كذلك الحكم
 فاذ ثبت هذا فاحكام ادا احقه بمثل هذا الاغصنة لانه لا يعلمه ولا ينقصه
 لجواز ان يكون حكم به بل بوجه حتى يذكر فان ما ان او عزل فقامت البينة عند
 غيره بانه حكم به اعضاءه الغير لانها شهادة على حكم غيره واما ان علم انما
 شهيدا بالزور قطعان ان ملن ذلك بطله ونقصه فان ما ان او عزل فشهد به
 شاهد ان عندنا حكمه غيره لم يكن له ان يحضيه وقال بعضهم بل يقبله ويعمل
 عليه والاول اقوي لان احكامه كاشا هذا المصل والشهادة بحكمه شاهد
 الفرع ثم ثبت ان شاهد الفرع لا يقبل شهادة على شهادة الاصل اذ
 كان الاصل من الشهادتين وكذلك هاهنا

فصل في قاضي القاض

روى اصحابنا انه لا يقبل ان قاضي القاض ولا يعمل به واحراز المحالفون ذلك قالوا
 يقبل ان قاضي القاض والى الامين ودار الامين الى القاضي والامين لقوله
 تعالى وقضه سليمان وبقبيل قال يا ايها الملأ اني اتق الى ليات لرقيم انه من سليمان
 وانه بسم الله الرحمن الرحيم فليست اليها سليمان وكانت حاضرة مدعوها الى الامان
 قال بعض اهل التفسير البداة بسم الله الرحمن الرحيم لا يقدم عليه غيره
 فقدم سليمان هاهنا ذلة على التسمية فقال انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن
 الرحيم لان الملأ اليها كانت حاضرة فخاف سليمان ان يتعلم على ابي يعقوب فيعود اليه
 لا الى الله وروى الصحاح بن سفيان قال قرني رسول الله على يوم من العرب

كتبه الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

٩٠
 فصل في جعل أمه فلما ماتته في كسرى وقصر فاته دعاهم فيها إلى الله والقرآن ربوبه
 ودل على ذلك دليل غير الباب ولا خلاف أنه لما قبل فيه لما كان قاضيا إلى قاص والمجماع
 غير مسلم لما تخالف فيه من إجازة ذلك إجازة لما كان قاضيا إلى قاض مصر وقاض مصر
 إلى قاضي مصر وقاض مصر إلى قاضي مصر وقاض مصر إلى قاضي مصر أحدًا من
 نولي القضاة الموقوفة ما مومن وإذا كان ذلك لم يختلف باختلاف موضع ولا
 مئة فإن ثبت قاض إلى قاض لما لم يجر أن يعلم بما فيه ولا يعضه حتى يستعده
 بالثبات أنه لما كان إليه سواء وصل محتوما أو غير محتوم وقال قوم إذا
 وصل محتوما حل به وامضاء فإذا ثبت أنه لم يسل ولم يعمل عليه إلا بالسلم
 فاللام في فصله كقوله التحمل ولقوله أمارا التحمل فإذا ثبت القاضى لما به
 استدعى الشهود وقراه هو عليهم أودفعه إلى ثقة يقرأه عليهم فإذا قرأه الغير
 عليهم فالمراد أن يطلعوا فيما يقرأه إلا يقع فيه تصحيح أو غلط وتغير وليس شرط
 لامة لقرائه الموقوفة فإذا قرأه علمها فقد راجع أن يقول لها هذا الكتاب إلى
 فلان والمحيط أن يقول لها هذا الكتاب إلى فلان وقد اشهدت بما علمها فيه فإذا
 تحملا الشهادة فإن كان قليلا بصبطانه أعتمد على الحفظ والضبط وإن كان
 كثيرا لم يمكنها بصبطه لئلا يكون أحدهما نسخة منه سدر بها ما شهد به وقضا
 الكتاب قبل أن يغيب عنه فإذا وصل الكتاب معها إليه قرأه الحاكم أو غيره
 الحاكم وعليهما فإذا سمعاه فالمراد أن يكون الكتاب في يده ولما كان يقول قد
 اشهدت على نفسه بما فيه أنه قد يكون كتابه إليه ولئن عرنا الذي اشهدت على نفسه
 بما فيه وسواء وصل الكتاب محتوما أو غير محتوم معنونا أو غير معنونا الكتاب
 واحد فإن لم يسمي شيئا منهما لم يخلو الخط وأحكمه فإن أمثال الكتاب بطرت
 فإن صبطا ما فيه لم وإن لم يصبطا ما فيه لم يعمل عليه فقد ثبت أنه لم يدر من

من تحمل الشهادة وادابها على ما فصلناه فاما ان كان الكتاب قبله رتبة وحده فليس
بما فقال هذا كتابي قد شهدتها على نفسي ما فيه لم يجد هذا التحمل ولا عمل عليه
ما لم يقرأ عليها وقال بعضهم اذ حتمه وعونه جاز ان تحمل الشهادة عليه
مدرجاتها انما كانت الى فلان فاذا وصل الكتاب شهدا عدة انه كتاب فلان
اليه فقرا وعمل محاميه قالوا وهذا غلط لانه عمل شهادة على ما في كتاب مدرج
فاما فاذ لم يعلم ما فيه لم يصح التحمل بالشهادة في الاملا في الموصاية لو اوصى
بوصيته وادرج الكتاب اطهر للشهود ومكان الشهادة وقال قد اوصيت بما اردت
في هذا الكتاب وليست اخذت ان يعقده على حال وتلي قد شهدتها على محاميه لم يصح
هذا التحمل بلا خلا ولا ذلك لها هذا الكلام في التحمل والمدا فاما الكلام فيما
يلتزم بحال به نظر فان حصة خصما فحلم على احدهما فقرا لمعلوم عليه فسال
المعلوم له ان يثبت بذلك كما يثبت بلا خلاف لانه قضاء على حاضر وقد اقر بعد
ان قضى به عليه فثبت بذلك فان قامت البينة عليه بما يحق فهر قبل ان يحكم عليه
او حضرا فادعى حقا على غيب واقام به بينة كان له ان يقضي عليه وهو غيب وهذا قضاء
على غيب وفيه خلاف فاذا قضى عليه ان يثبت بذلك كما ان قاض اخر جاز
ولا فصل في هذا الفصل وفي الذي قبله من ان يكون بين الكتاب والملكوب اليه
مسافة بعيدة اقر به في بلداننا او في بلد يري لانه نقل حكم الى حاله بما حكم
به فاما ان قامت البينة بعد ما يحق وثبت عدة ولم يحكم به قال له البينة
كما حصل عندك لنت له شهدا عدي له بكرا ولذا يكون الملكوب اليه هو الذي نقض
به ما يحق ويثبت عند شهدا بينهما قوله ثبت عدي حكم منه شهدا
فثبت بالقدر الذي حصل عدة ولا يجوز ان يثبت هذا الفصل حتى يكون بينه
وبين الملكوب اليه مسافة يجوز قبول الشهادتين على الشهادة لانهما شهدا على

على غير ما في ملكها البينة في الشهادة على الشهادة ويفارق الفصل قبله
بانه نقل حكم قد حكم به الى حاكم فلا يعتبر فيه المسافة فاذا ثبت هذا الطريق
فيما شهد به فان كان الحق دينا كثر اليه واذا وصل الكتاب اليه عمل به وقضى
عليه والرحمة الخروج من حقه فان كان الحق عيناً نظرت فان كان عيناً لم يخلط
بغيرها بعد مشهور للسلطان او فري مشهورا وثوب مشهور لا نظره او صيغة
او داركت اليه بذلك واذا وصل عمل به وحكم له وان كان عيناً تخطط بغيرها
لثوب له مثل لثمة ضبط بالصفان فهل يثبت ام لا قال قوم يثبت به وهو حقها
عندهم لانه قد شبه الثوب الثوب فلا يدرى هل هو الذي شهد به عندهم ام لا
فقال بعضهم يثبت به اليه ويضبط العين بصفاتها فاذا كان عبداً فوصل
الكتاب اليه دفع العبد الى المذنب وختم في رقبته بالراسم ويكتب في الكتاب
ولفله من الذي دفعه اليه فاذا وصل اليه نظرت فان كان هو الثوب بعينه
سلمه اليه واقر عدة عليه وان لم يكن هو الثوب كان على المكفالة به عليه
الى الملكوب اليه وعليه جمع موثبه ولا يرزول لضمان عنه حتى يردده الى من
قبضه منه وعليه احره مثله مادام لونه عدة لانه خصه بغير حق ولا
يصل شهادة السائر كتاب فاض الى قاض الساب قبله فاما ان كان الموصو
به المالك ولا يطلع عليه الرجال بالولادة والاستهلال والعيون تحت الشارب
والرضاع عندهم وليس هاهنا واحدها ولا غيرها شهادة على شهادة
ولا مدخل لمن الشهادة على الشهادة ان اذا ثبت فاض الى قاض كتابا واشهد
على نفسه بذلك فغيرت حال الكتاب لم تحمل من احداً امر انما ان تعتبر حاله
موت ورسول وبسوق فان كان تعتبر حاله موت وبسوق لم يقدح ذلك عليه
موا غير ذلك قبل خروج الكتاب من يده او بغيره وقال قوم اذا تغير

بعد الحام

ایک دفعہ ایک شخص نے

هذه الصفات قلنا له الطاهر انه ان ولا احد حليم عليه غير ان فحلم عليه
 وان وجد في البلد بده الصفه لم يحل من احد امرنا ما ان يكون ذلك العرجيا
 او ميتا فان كان حيا احضره وعرفه القصة فان قال صدقنا الذي عليه الحق
 ذلك انمخرج منه وان قال لا احضره حق على قلنا للمحكوم له ان يثبت نفوق
 المحل فان قام البينة حتما له وان لم يثبت المطلوب اليه الى اللاب كما
 وعرفه ما وقع من الاستدال ليحضره ووده وادله مرة لاحدهما تميز بها عن
 فان وجدنا محال من ثبوت اليه وحكم عليه وان لم يجد مرة لاحدهما وقف
 الامر حتى ينسب هذا اذا كان حيا واما اذا كان من هو بده الصفه ميتا
 لم يحل من احد امرنا ما ان يكون قد عاصر المحكوم له او لم يعاصر فان لم يدع
 قلنا للمحكوم عليه ان يثبتها سوال من عليه الحق وان كان قد عاصر وممكن ان
 يكون قد عاصمه نظرا فان كان المحكوم وقع قبل وفاه الميت فعلى وجهين احدهما
 يقف المحكوم لوقوع الاستدال فيه حتى يزول الماني يكون المحكوم عليه ان
 الطاهر ان المحكوم انصرف الى المحمي منهما فاذا ثبت هذا قبل موضع ذلك الخروج من
 الحق فقال المحكوم عليه للحاكم البلى محض احذرا ان يلقاني هذا المحكوم له
 ذلك للبدلة فطالبتني الحق مرة اخرى قال قوم عليه ان يثبت احدا ما قاله
 وستوفي منه الحق ثانيا وقال اخرون ليس عليه ان يثبت له بل ان يحاكم انما يثبت
 بثبت حليم او حليم حليم به ولم يفعل شيئا من هذا وقولهم لاننا من الغلط بل ان
 فيه اذا قضاه له الحق كان على القاض ان يشهد على نفسه بقبضه لانه حق يثبت
 له ما لبسته وليس له قبضه حتى يشهد على نفسه وجملة ان كل من عليه حق كما منع
 من اعاضه حتى يشهد القاض على نفسه بالقبض فكل من عليه حق له ام لا
 دراهه في لو دالة ودراهه هاهنا هو انك تطر فيه فان كان الحق ثبت عليه

في الحكم والادب من شأنه لا شك ان كان في العلم قتل وان كان في العلم قتل

من غير بينة لم يحل على القاض ان يشهد الاصل براه دمه متى طوبى بالحق
 وكان بازاوان كان الحق ثبت عليه بالبينة لم يحل عليه اقبالا حتى تشهد
 القاض على نفسه بقبضه حذرا ان يطلبه مرة اخرى ودل موضع قضى الحق
 وكان عليه به ثبات عدا القاض كفه لم يحل على القاض تسليم الثابت اليه
 لانه ملله ولانه لا يامر ان يخرج ما قبضه مستحقا يحتاج ان يرجع بالبدل
 على الاصل فاذا لم يكن معه حجة وفق حقه وهكذي قولنا في المشتري للقاض
 اذا اشهد على البائع بالبيع وطالبه ثبات الاصل لم يحل عليه ان يعطيه
 لانه ملله ولانه حجة عند الدليل على ما فصلناه

فصل في حكم القاسم

روى مجمع بن حارثة ان النبي عليه السلام قسم خيبر على ثمانية عشر شهرا وقد
 روى ان ثمانية عشر شهرا على ستة وثلاثين شهرا ولا تناقض فيه لان النبي عليه السلام قسم
 خيبر غنوة ونصفها صلحا فما فتحه غنوة فخمسة باصل الخمس واربعه اخماسه للغا
 عدهم وعندنا مجمع المسلمين وما فتحه صلحا فهو عدا لرسول الله صلى الله عليه
 حاصه وعدهم هو في يكون لرسول الله بنفق منه على نفسه وعياله وهذا
 مثل ما عندنا فمن روى قسمها على ثمانية عشر شهرا اراد ما فتحه غنوة ومن روى
 على ستة وثلاثين شهرا اراد الثلث نصفها في ونصفها غنوة وروى ان النبي عليه
 السلام قسم غنائم بدر بشعب من شعاب لصفاء خرب من بدر وروى ان سلمة
 قالت اخضعتم الى رسول الله صلى الله عليه واله رجلا في موارث وذكر الحديث
 ان قال في احد منهما لصاحبه قد وهب حتى يملك فقال النبي عليه السلام اقبما كل
 واسمها بلحل كل واحد منهما صاحبه قد دل ذلك على جوار القسمة عليه
 اجماع الامة وروى انه كان لعلي عليه السلام دوايم عاله عبد الله بن جحش وكان

رزقه من بيت المال اذا ثبت حوز القسمة فالقاسم كقوله تعالى
 اليها ثابت الجاهم وهو ان يكون عدلا والعدل هو المانع العاقل الحر الثقة فان
 كان عبدا او مذكرا قال قوم لم يحز لانه ليس بعبدا وعتدا هو عدل فلا يمنع
 ان يكون قاسما ولا يترتب ان يكون جاسما لان عمله ناسبا لحساب وهو في القاسم كالفقه
 بما يحاكم فاذا ثبت هذا نظر فان نصبة الجاهم للقسمة فاذا عدل التهام
 واخرج كانت القرعة حكما يلزم القسمة به هذا اذا نصبة الحاكم قاسما
 ان تراعى الشرايين رجل فقس بينهما جارا ان يكون عدلا وقاسما وعتدا و
 لهما لو راضيا بانفسهما صح ذلك فبان تراضا بغيرهما اولى وذل ان
 عتباد عليهما لا عليه فاما ان تحكما الى حل ففصل فعدا لهما حكما
 عليهما فاقسم فلا يترتب ان يكون عدلا على ما يتاوه فاذا اقسما بينهما فيما ذكرتم
 فقسمة بيني عليه اذا راضيا بثقة من اهل العلم حكما بينهما فحكم بينهما
 فيما يلزم الحكم قال قوم قال قوم يلزم بنفس الحاكم سواء وقال آخرون
 بالحكم والرضاء بعده ذلك القاسم مثله وهل يحز قاسم واحدا منهما
 ام لا جملته انه يجوز الاختصار على قاص واحد ولا بد في القوم من مقومين
 واما ان يحز قال قوم يحز خالص واحد وقال آخرون لا بد من خالص وهو
 المحوط واما القاسم فينظر فيه فان كانت القسمة لا تقصر الى مقوم بل
 يحز بعدل التهام اجرا قاسم واحد وان كان فيهما تقويم ورد فلا بد من قاصين
 لانه تقويم فاقصر الى مقومين هذا الكلام في صحة القاسم والعدول فاما الجاهم
 فله ان يأخذ الجزة على القسمة لما روينا عن علي عليه السلام انه كان له قاسم
 فقال له عبد الله بن يحيى وكان رزقه من بيت المال دخل عمل ران ففصله
 الغير عن الغير تبرعا فحاز عقدا حارة كالحياطة والبناء ولما لا يجوز ان

فصل

بفعله الغير والله اذا فعله عن نفسه عاد نفعه الى الغير جارا أخذ الرزق
 عنه ولا يجوز أخذ الجزة لانه ان والرافعة والامامة والقضاء والخلاف
 ولما لا يجوز ان يفعل الغير عن الغير واذا فعله عن نفسه لم يعد نفعه الى الغير
 لم يحز أخذ الرزق عليه ولا أخذ الرزق كصلوة الفرض وصلوة الطوع وحقه
 الفرض فاذا ثبت هذا فان على الامام ان يرزقه من بيت المال لانه من المصلح
 فان كان في بيت المال مال استأجرة او رزقه للقسمة مكيين المسلمين وان لم يكن
 في بيت المال مال او كان هناك مال ما هو اهم كسدر الثغور وبجهر الحوش
 ومحو هذا فان اهل الملك يستأجرونه ثم ينظر فيه فان استأجرة كل واحد
 منهم بما يفيق عليه جارا فليلا كان او شرا وان استأجرة بعقد واحد وجزة
 واحدة كانت الجزة عند قوم مقتطعة على الانصاف فاذا كان لاجدهما المذكور
 والمافى للاحداث الجزة كذلك وقال آخرون الجزة على عدد الرؤوس
 لا على الانصاف والاول اقوى عندنا اذا كان الملك بين اثنين او بين جماعة فدعا
 بعضهم الى القسمة وامتنع الآخرون فلا يتخلوا من ثلثة اجوال اما ان يستصير
 واحد منهم بالقسمة او يستصيرها حل واحد منهم وهذا انما يكون في الضيع
 لان ضيعة هي ماله جري اذا افرد كل عشرة منها كان المفرد والمشتاع سواء
 حتى دعاوا واحدا منهم الى القسمة قال الباقر اجبر الممتنع منهم عليها لان من
 له ملك كان له ان ينشئ ما يقدره المقتاع الدامل والضرع المأم فيه فاداه
 ملك المقتاع بغير ارض وزرع وبنار وما شاء من غير توقف ولا منازعة واذا كان
 حقه مشتاعا لم يملك هذا اذا كان له المطالبة بها واجبر الممتنع عليها واما
 ان كان فيها ضرع على الدل وهذا الثاثلون في الدور والعقار والكلالة الضيقة
 ومحو هذا فان القسمة فيها ضرر والضرر عند قوم لا ينفع كما يفرد له ولا

فصل في ما يستصير
 فان استصير
 فان استصير
 فان استصير

واحراج السهام على ما فصلناه ولا فصل بينهما الا من ان المعدل لها
 بالقيمة وفي التي فيها بالمساحة المالك يحلف السهام وتفق القيمة ميل ان
 كان احدهما السدر والآخر الملك والآخر النصف والارض ستمائة حرب كل حرب
 بدرهم فعد لها على ستة اسهم على سهم اولهم نصيبا فحعل كل مائة حرب ستمائة درهم
 دون القيمة فاذا عد لها ذلك ثبت الاسماء في الرقاب وكل رقعة ملك قال قوم
 بثلثي ست رفاع لصاحب السدر رقعة ولصاحب الملك رقعة لصاحب النصف
 ملك رفاع ثم يعين على السهم الاول يقال اخرج على هذا السهم فارجح رقعة
 صاحب السدر سلم اليه ثم يقال له اخرج اخرى فاذا اخرجها بظن فان كانت
 لصاحب الملك سلم اليه السهم الثاني والثالث سلم الى صاحب النصف والرابع والحامس السهم
 ولا يحتاج الى اخراج بذرة بعد المائة لانه لم يسبق لصاحب النصف هذا اذا كانت
 الثانية لصاحب الملك فان كانت الثانية لصاحب النصف سلم اليه الثاني والثالث
 والرابع وبقي سهمان لصاحب الملك على ما بيناه هذا اذا اخرج الاول لصاحب السدر
 فلما ان اخرج الاول لصاحب الملك اخرج السهم الاول والثاني ولما اخرج اخرى فان خرج
 لصاحب السدر اخرج السهم الثالث ونفقت اسهم لصاحب النصف وان خرج الثانية لصاحب
 النصف اخرج الثالث والرابع والخامس وبقي سهم لصاحب السدر هذا اذا اخرج الاول لصاحب
 الملك فاما اذا اخرج الاول لصاحب النصف اخرج الاول والثاني والثالث وتطرب الاخرى
 فان خرج لصاحب السدر اخرج الرابع وبقي سهمان لصاحب الملك وان خرج لصاحب الملك
 اخرج الرابع والخامس وبقي السهم لصاحب السدر وقال بعضهم بحزب ثلث رفاع
 لانه انما يخرج الفرعة مرتين وبقى با عن الثالث فاذا امكن الاختصار فلامعنى للطلوب
 والاول قوي لم يزل من كان سهمه الذي كان خطه او خرولة سرية على صاحب الملك
 فاذا ثبت لصاحب النصف رفاع كان خروج فرعة اسرع اسرع واخرى فاذا ثبت

ربع

لهم واخذوا لان خروج فرعة اسرع اسرع صاحب السدر سوا فلهذا قيل يكون له السهم
 رفاع غيره والثاني اصافى لنا فرضنا ان القيمة متساوية ولا فائدة في
 ذلك في التقديم والماخر وذلك فائدة فيه فهذا اخراج الاسماء على السهام
 واما اخراج السهام على الاسماء فلا يجوزها هنا لانهما اذا ثبت السهام
 اخرجت ستمائة على اسم احدهم كما خرج الثاني والخامس لصاحب السدر فيسرق
 نصيب سبعة في موضعين لانه في الموضع الاول الى ما بعد الثاني في تضم الرابع الى ما بعد
 الخامس فاذا افضى الى ان يسرق سهم بعضهم في موضعين لم يخرج اخراج السهام على الاسماء
 والثاني اذا اخرج رقعة كما خرج رقعة صاحب النصف على السهم الثالث والرابع يكون
 له مائة سهمان اخرجان فلو قال السهمان بعد الثالث قال سبعة ابل هما قبل الثالث
 ونفقت الى الخصومة وموضوع القيمة لرفع الخصومة فلا يجوز ان توضع على
 ما نفقت الى الخصومة واما القسم الرابع وهو اذا اختلف السهام والقيمة مثل
 ان كان احدهما السدر والآخر الملك والآخر النصف والارض ستمائة حرب ستمائة
 تختلف فانه عدل ها هنا ستة اسهم على ما فصلنا بالقيمة فحعل ثمة كل سهم
 مائة ثم يخرج الاسماء على السهام على ما فصلنا في التي قبلها ولا فصل بينهما الا من
 من لفته العدول فان المعدل التي قبلها بالمساحة وتعدل هذه بالقيمة
 هذا الدائم في القسم الاول ما القسم الثاني هو التي فيها رد ومعاها ما قلناه
 وهو ان بعضهم لا يستوفى حقه من المقسوم حتى يعطى شيئا يرد عليه من غيره مثل
 ان كانت ارض فيها مائة وفيها شجرة او بئر فمهما ما يار فاد اجعلت الارض
 بينهما كانت تلك المقسوم فيضم اليها خمسين درهما من مخرج البئر له ليكون سهمها
 نصيب وهذه خمسة الاف في ومعاها مائة ارضها فاما ما ارجع فلا فان
 وما معا وشرا فان الذي لاخذ الخمسين ودرنا اع نصيبه من الشجرة واستراه من

فعلنا

حصل له السجدة فلا يجزى الباع على البيع ولا المشرك على المشرك ولا يورثون ولا يورثون
 الى ردها لانه لا بيع فيها ولا شراء وانما هو تعديل السهام ولهذا وقع في
 جوار عليهما فاذا عدلتهما بسهم امكن اخراج الاسماء على السهام واخراج السهام
 على الاسماء فاذا ائراضيا واخرجت الفرعة وهل تخرج الفرعة ام لا قال
 بعضهم يلزم وقال قوم لا يلزم تخرج الفرعة وهو لا يورث لان الفرعة بقدر
 معرفه الباع منها من المشرك وقيل الفرعة لا يعلم هذا فاذا علم بها
 الباع من المشرك وعلمنا من الذي تأخذ البيروني فليكن قد بان ذلك
 الرجل فلا يلزم القسمة الا بتراضيا وبفادى وهذا قسمه الاجبار لانه لا بيع فيها
 ولا شراء ولهذا لم يمت بالفرعة وهذه جارية وشرا فلم يلزم بها وانما لما لم يقصر
 التراضي فيها في المبدأ فذلك الانتهاء وليس كذلك هاهنا لانه اعتبر المراضى
 ابتداء بها وذلك اسبابها اذا كانت ارضيتها لها علو وسفل فعدا احدها
 صاحبه الى القسمة بطرف فان دعا الى قسمة العلو والسفل ليلو لحد واحدهما
 بعض السفل وبعض العلو اجبر الآخر عليه لان البناء في الاراضى بالعرض
 ولو طلب احدهما قسمة الارض بغير اسباب اجبر الآخر عليها فاما ان طلب احدهما
 ان يجعل السفل ستمما والعلو ستمما ويقصر بينهما ليلو لحد واحد السفل والاحد
 العلو لم يحرم المنع عليها لان العلو يقع للسفل بدليل انه بيع الارض في المأخذ
 بالشفعة ولو افراد بعضه بالبيع بالشفعة ولانه لو طلب احدهما البناء دون
 العرض لم يجبر الآخر عليه ولو طلب احدهما قسمة العرض التي لا ينافيها
 اجبر الآخر عليها فاذا كان العلو مبيعاً لم يجز ان يجعل النافع ستمما والمبيع
 ستمما لانما جعل النافع مبيعاً وهذا لا ينافي لان السفل والعلو كالدار
 المتلاصقين وان كان بينهما داران متلاصقتان فطلب احدهما ان يجعل احدهما

عليها
ذلكها

لا
يد

بها والآخر مبيعاً وبفادى ستمما لم يحرم المنع عليها وبيان من ملك شيئاً ملك
 كراهه اذ اذ ملك هو الملك لا بدليل ان له ان يحفره الفار كما يحب وتختار
 وله ان يبنى في الهواء ابدان الى السماء فلو جعلنا لحد واحد هما العلو قطعاً السفل
 عن الهواء فقطعنا العلو عن الهواء والقسمة افراد حق وليس هذا اقرار حق وانما
 هو فعل حق كحق فادانت له ما اجبار فان تراضيا جاز لان السفل والعلو بمنزلة
 دارين متجاورين ولو تراضيا في المتجاورين على هذا جاز لعلو والسفل فلما ان طلب
 احدهما ان يقسم السفل ستمما على افراد لم يحرم المنع عليها فان كان بينهما ارض فيها
 زرع فطلب احدهما القسمة فاما ان يطلب قسمة الارض والزرع او قسمتهما معاً
 فان طلب قسمة الارض دون غيرها اجبرنا الآخر عليها على ان يصفى كان الزرع جثا
 او قصلاً او سدة قد اشتد لان الزرع كالمتاع في الدار ويكون المتاع في الدار
 لا يمنع القسمة فالزرع مثله واما ان طلب قسمة الزرع وحده لم يجبر الآخر عليه
 لان تعديل الزرع بالاستخدام لم يلزم واما ان طلب قسمتهما مع زرعها لم يحل الزرع
 من ثلثة احوال اما ان يكون بذراً او حياً او قوماً لم يحرم القسمة لانا لو قلنا
 القسمة افراد حق فهو حق مجبول ومعلوم فلا يصح فاذا قلنا بيع لم يحرم
 مثل هذا وان كان الزرع قد اشتد سنبله وقوى حبه فالخيل فيه كالمواكب بذراً
 وقد ذكرنا وان كان قصبه اجبرنا المنع عليها لان الفصل فيها كالشجر فيها
 كان فيها شجر فتمت شجرها ذلك هاهنا اذا ادعى احد المتقاسمين ان غلط عليه
 القسمة واعطى دون حقه لم يحل القسمة من احدهما اما ان يكون قسمه اجباراً او
 تراضياً فان كانت قسمة اجباراً وهو ان يكون الحائز نصيباً قاسماً فقسمة بينهما لم يحل
 دعواه لان القائم امير فلا يعقل قوله عليه فيما طريقه الخيانة وبيان الظاهر
 انها وقعت على الصحة فلا يقبل قول من يدعي الفساد وان قال فاحقوا

فالعلو ستمما
فالعلو ستمما
فالعلو ستمما

الى ان لا يستحق بده فضل كذا افضاء لانه يحمل ما يرضى به من المصلحة
 الخيرة بالقيمة ما يرضى به سمعها الحالم بان المصلحة اول من قوله فاذا ثبت
 بده حلتنا بالطلاق لانه اقرار حق وقد بان انه خالف نص وان كانت القيمة
 تراضيا بالعلو لحدتها والسفل للآخر او كان فها رد لم يحل من احدا من انما
 ان اقساما بنفسهما او يقسم بينهما قائم انما فان اقساما بنفسهما لا يملك قول
 المذمومة ان كان مبطلا سقط قوله وان كان محققا فقد رضى بترك هذه الفضلة
 له فلا معنى لرجوعه فيها وان كان القياس سميها قاسم انما حكم من قال يلزم بالقرعة
 قال الحكم في القسمة الاجبار وقد مضى وان قال يلزم فلا يرضى بها بعد القرعة
 قال الحكم كما لو تراضيا من غير حالم اذا كانت بدها على صيغة لشر خربا فاقسمها
 نصفين فبان ثلثها مستحقا فان المستحق يقسم حقه واما القيمة فلا يحلوا من
 احدا من انما ان يكون معينا او متاعا فان كان معينا نظرت فان حصل سهم
 احدهما نظرت القيمة بان المتاع عادت الى حق بده وذلك لان القيمة ترد
 لا واد حقه عن سرته فاذا كان بعض ما حصل له مستحقا كان حقه باقية
 حق سرته فاما ان وقع المستحق نصيبا معينا نظرت فان وقع منه مع
 احدهما الاثر فما وقع مع الآخر بطلت القيمة ايضا لما مضى وان كانا سوا من
 غير فضل اخذ المستحق حقه ونسرق وكان القيمة قد رز الملك الصحيح صحة
 لان القيمة لا قراد الحق وقد اوردل واحدا منها حقه عن حق سرته هذا اذا
 كان المستحق معينا فاما ان كان متاعا في لعل بطلت قدر المستحق ولم يطل
 فيما بقي وقال قوم بطل فيما بقي ايضا والاول مذهبنا والثاني لصا فوي بان
 القيمة بحسب حق كل واحد منهما عن صاحبه وقد بان انه على المتاع
 والعلو الجيدة في ذلك انما اقساما نصفين وثلاثها الثالث عايت ومن قسم

نصيبه من الميراث ان يبيع حصته بغير اذن شره هذا اذا بان لبعض مستحقها
 او دعيه او عارضة او باجارية فان مات وخلف على ولديه صفة فاقسمها نصفين
 على الميت دين قد تعلق بولته مده مبيته على اصل وهو اذا تعلق الدين بالزلة فباعها
 الوارث هل يصح البيع ام لا قال قوم باطل لانه باع ما تعلق حق الغريم بما لو رثه
 وقال آخرون باطل لان الحق الذي تعلق بالشركة بغير اختيار فلها يصح البيع وهذا
 اصل اد تعلق الحق بعين ماله ثم باعه فان كان تعلقه بالحيثا والمالك بطل البيع وان
 كان بغير اختياره وعلى قولين مثل مسئلتنا وبذلك اذا باع ماله وقد وجبت فيه الزوة
 وبذلك اذا جنى عمده ثم باعه فالله على قولين والافوي عندي انه لا يصح البيع لان الشرية
 لا تستحق الميراث ان يقضي الدين لقوله بعد وصيته توصون بها او دين فيكون باع مالا يحل
 فاذا ثبت هذا من قال القيمة اقرار حق كانت صحيحة واذا قيل بيع وعلى قولين ومذ
 ان القيمة اقرار حق وليست بيع وعلى هذا يصح القيمة فمن قال القيمة باطلة فلا
 كلام ومن قال صحيحة قبل للورثة ان قضيت من غير التركة استقر القيمة وان
 لم تقضوه من غيرها تقضوا القيمة وقضوا الدين منها هذا اذا كان عليه دين فاما
 ان اقساما ها وهما في وصية نظرت فان كانت الوصية بشي بعينه فلحكم فيه كما لو
 بان منها مستحق بعينه وان كانت الوصية بشي متاع فهو كما لو بان المستحق متاعا
 وقد مضى فان لم يرض بشي بعينه ولا متاعا له قوله اعطوا افلا تاما به وتصدقوا على
 فلان لان الحكم فيه كما لو مات وعليه دين وقد مضى ان اذا كان سميها انواع من الحبوب
 حنطة وسعير ووزرة ودخن وباقلا وكودلك فبطلت احدهما ان يقسم كل صنف على جازية
 وقال آخرون بل يقسم بعضها في بعض كالحنطة والوزرة سميها والدخن والحدس سميها
 بالقيمة وقد تناول من طلب ان يقسم كل صنف على جازية واجبرا لآخر عليها لان القيمة

افراد حق لزاله الضرر وذلك حاصل اذا قسم كل من على حد بله اذا جعل لكل
 واحدا وسمي لم يحصل المقصود له في كل من ملته ودار هذا بيع حصة بتغير
 فلا يجرى عليه فان راضيا به جاز لن من قول ان القسمة بيع يقول لا بد من المقايض
 قبل الفرق ومن كان لها ملك فوجه كل قراح مفرد عن صاحبه ولان احدهما طريق
 يرد به وطلب احدهما قسمة كل قراح على حدته وقال الآخر بل بعضها في بعض فالحق
 الواحد قسما كل قراح على حدته ولم تقسم بعضها في بعض سواء كان الجنس واحدا
 مثلا ان كان الكل غللا او الل كرمات او اجناسا مختلفة اللات واحدا وسواء كانت
 متجاورة او متفرقة وكذلك الدور والمنازل هذا عديدا وعد جماعه وقال بعضهم
 ان كانت متجاورة فسم بعضها في بعض وان كانت متفرقة لقولنا وقال قوم ان كان الجنس
 واحدا قسم بعضها في بعض وان كانت اجناسا لقولنا فان راضيا عليه جاز له بغيره
 البيع وكل قسمة انقسمت الى المراضى اسدا فيل يفتقر الى المراضى انتهى وهو بعد القرعة قال
 بعضهم يفتقر وقال غيره لا يفتقر ولما لا في قولنا سواء كان فيها ردا او لا ردا فيها
 هذا اذا كانت المرفحة متفرقة بغيره بل واحد منها بطريقا ما ان كان القراح واحدا
 وهو ما كان طريقه واحدا فانه يسم بعضها في بعض وان كان كرم وعظم واختلف احقا
 بالشجر وغيره لانه ليس فيه اكثر من ان يسم بعضها اعلى منها واحدا قسمة من بعض هذا
 لا جلا ولا يمنع الاجبار كالدار اذا كانت بينهما وبعضها الشجر فسمه من بعض وقد
 القرية حلف قسمة افرجتها وقسم لها القراح الواحد ويقارق هذا اذا كانت المرفحة
 مفردة متجاورة ولان قراح طريقه لانا املاك متميزة تدل ان اد ابيع سهم من قراح
 لم يثبت الشفعة فيه بالقراح المتجاورة وليس كذلك اذا كان القراح واحدا وله
 طريق واحد لانه ملك مجمع يدل ان اد ابيع بعضه وجب الشفعة فيه ما يوافق
 هذا وحوازه على الشفعة قلما يبيع بعضه بوجبه الشفعة هو الملك مجمع

على هذا اذا ابيع بعضه لم يثبت الشفعة المتجاورة كانت املا كاسمرفه فان كان منها
 بعضها بمصلحة صفا واحدا وهي الدالك الصفة التي لا يبيع قسمة كل واحد منها
 وطلب احدهما قسمة بعضها في بعض قال قوم بغير الآخر عليه لانا محصية في
 مدار واحد في الدار الواحدة ذات سور وداران في البيوت فانها تقسم قسمة
 اجبار وقال قوم لا يجرى على ذلك ان كل واحد منها مفرد ويقصد بالتسليق لكل
 واحد منها طريق مفرد لها مجرى مجرى الدور المتجاورة ويقارق الدار الواحد
 ان جميعها يقصد بالتسليق الطريق اليها واحدا فلهذا قسمت قسمة اجبار والعصايد
 بخلافه وهذا القول قوي عديدا المطعونان صريحا جامدا وما يبيع فاجامد صريحا
 ما يبيع حد للمادة خار وما لم يبيع حد للمادة خار الحيوان والتمور وكوهذا اقل هذا
 يجوز بيع بعضه ببعض اذا كان الجنس واحدا مثل قسمة حائرة ومنى طلبها
 احدهما اجير الآخر عليها لانه اذا قسم بينهما حقق كل واحد منهما وصوله الى
 حقه قدر اوقعه ومن قال القسمة افراد حق قال جاز قسمة هذا البلا وروا
 ومن قال القسمة بيع لم يحز البلا لانه يبيع بعضه ببعض يجوز البلا كذلك القسمة
 ومن قال بيع قال يجوز الفرق قبل القبض هذا فيما يبيع حد للمادة خار فاما اذا
 لم يبيع حد للمادة خار فهو على صريحا له جال يخر عليها فالرطب الذي يحن منه
 تمر والبصل الذي يحن منه زيت يجوز بيع بعضه ببعض بطا اذا كان الجنس واحدا
 واما قسمة وعلى القولين فمن قال افراد حق اجار ومن قال بيع لم يحز واما
 ما ليس له جال اذ خار وهو البصل الذي لا يحن منه زيت والرطب الذي لا يحن
 تمر فهل يجوز بيع التمر بعضه ببعض لا وعلى القولين وكذلك السفرجل والزمان
 والمقاح ومحمد ذلك كله على قولين احدهما يجوز لانه معطى مفعلة حال رطوبته
 كاللبن والماي لا يجوز لانا فانه رطبه والرطب الذي يحن منه

الجنس

الجنس

لا يجوز بيع بعضه ببعض قال الخليل فيه لا يطالب الذي يبيع منه بغيره من ثمنه من قال
 يجوز بيع بعضه بما يحل فيه كالمطعم الذي يبيع جال بالادخار وقد روي عن عبد الله بن
 جميعه بعضه ببعض كزود ذلك فسمه لان المتع يحلج الى دليل واما المانع وعلى
 من مائة مائة النار وما لم يمت النار فماله ثمة النار هو كالعصير وظل العنب واللبس
 فل هذا يجوز بيع بعضه مثلا اذا كان الجنس واحدا واما مائة النار فعلى من
 ما قصده التصفية وما عقد الحبل والتمن فالحكم فيه كالحكم الذي يمت النار
 ذلك اخرنا معه اخرنا فسمته واما مائة النار لعقد اجاره كالدبر والرب وحيث
 فلا يجوز بيع بعضه بعضا اذا كان الجنس واحدا واما القسمة فمن قال بيع لم يخر انصا
 ومن قال افراد حق اجاره وعقدنا يجوز بيع بعضه بعضا مثل ذلك فسمته
 لان المصلح جواره فاما النار فان كان بها ثوب واحد لم يحل من احد من ايمان
 ان ينقص بالخرق والقطع او لا ينقص فان كان مما لا ينقص اذا قطع بعضه كالورق العلط
 الذي المذراع منه مفصلا ومتصلا سواء قل الخليل فيه كالمراص يجوز قسمة ان تساوت
 اجزأوه وكان بينهما نصفين فسمتا نصفين وان اختلف اجزأوه فسمتا بالقيمة كالمراص
 سواء فاما ان كان مما ينقص اذا قطع كالدبر والقصص كحود فاته لانفسهم بينهما
 لانه بعض بالقسمة وهذا يدل على ان البصر هو نقصان القيمة دون عدم الاستفاد
 واما ان كان بينهما ثبات كقائمة فاحل في ما وفي الماوي والحشب والابواب والاساطين
 والعبد واحد وكل عتيد ضمن كل واحدة بالقيمة فاذا اطلق احداهما فسمته قال
 قوم بخر الاخر عليه وهو الماوي وقال بعضهم لا يخر المتع عليها الا انهما عتيدان
 بالقيمة كالدبر المتلاصقين والاول اصح لان اختلاف قيمة هذا احد الوجهين
 ليس بالثمن من اختلاف قيمة الذار اليك والقرية وهذا الاختلاف لا يمنع من الاجار
 على القسمة وبفار والذار بل كل واحدة منهما يمكن ارادها بالقيمة وليس

كذلك فسمتا بالقيمة من قال واحد على الاخر اذ قلنا اقسيم بعضه في بعض واصل
 هذه المسئلة ما رواه عمران بن حصين ان رجلا اعطى مريضا مملوكا له لئلا مال
 له عرهم فدعاهم رسول الله فجزاهم ثلثة اجزاء فاعطى ابنه واولاد اربعة وقال
 قوم العبد تساو اجزاء وها ولها هذا اعطىهم بالسلم فعلى هذا بخر المتع مملوكا
 وهو الماوي عندنا وقال من منع منه انما جعل النبي عليه السلام ذلك لم يخرجه على
 هذا امرته في مملوكا فلا يخر احداهما على القسمة ان اذا كانت يد رجل على مملوكا
 احال ان يسميه بينهما نظرا فان اقاما البينة عنده انه مملوكا فسمته بينهما وان
 لم يكن لهما بينة غير اليد ولا متابع هال قال يسميه بينهما وقال اخرون بالقيمة
 بينهما وسواء كان ذلك مما يقبل ويحول وسواء قالا مملوكا ارضا او بغير ارض وقال بعضهم
 ان كان مما يقبل ويحول فسمته بينهما وان كان مما لا يقبل فان قالا مملوكا بشتا لم يسم وان قالا بغير
 ميراث فسمته بينهما والاول قوي القسمة صرايا بسمه اجار وسمته براك فان كانت
 قسمة اجار رطرت والقاسم فان كان قاسم امام لم يمت بالقرعة لان قرعة القاسم للحكم
 الحاكم لانه يجهد في تعديل البتة بما يحل في الحكم في الحلال والحق وان كان القاسم
 رجلا ارضوانه حتما وقاسما فالحكم فيه كالراضي بحكم اليه بما عاينهم
 قال قوم بخر واحد يحكم وقال اخرون بالراضي بعد الحكم ذلك هاهنا قال بعضهم يلزم
 بالقرعة وقال غيره بالراضي بعد القرعة وهو الماوي عندنا في الموضعين وان كانا هما
 اللذان توليا ذلك بينهما من غير قاسم فعدلا وافر عافا فاما المملوك الماوي بعد القرعة
 لانهما قاسما من غير قاسم هذا الكلام في قسمة الاجار فاما قسمة الراضي وهي التي
 رد اول رد فها مثل ان ارضا ان يكون الثمن لهما والعلم بالآخر فها يلزم بالقرعة
 ام قال بعضهم يلزم بسمه الاجار وقال اخرون لا يلزم بالقرعة لان القرعة هاهنا
 ليعرف البائع الذي ياخذ الرد والمشتري الذي يدفع الرد لانهما يحمل هذا قبل القرعة

قوله
 وهو الماوي
 والحول
 قوله
 الماوي
 قوله
 الماوي
 قوله
 الماوي

فاذ ائتمر هذا بالقرعة حسداً غيرنا الرأى بعد المهر في المهر المتعاقب هذا هو المهر
 وان نصباحاً فاحكم علي ما مضى وان كانا نبيهما فالحكم علي ما مضى **در الشهود**
قصصاً علي القاضي في الخصوم
 علي الحاكم ان يسوي بين الخصمين في الدخول عليه والجلوس بين يديه والنظر اليهما والاعتصام
 اليهما والاستماع منهما والعدل والحق بينهما روي ان سلمة ابن النبي عليه السلام قال
 من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة واستارته ومقعدته ولا يرفع صوته
 علي احدهما ما لا يرفع علي الآخره ولتبعض الصحابة الي قاضيه كتاباً طويلاً فقال
 فيه واسم بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا ياتسبب ضعف من عدلك ولا يطمع
 شريف في خيفك وانما عليه ان يسوي بينهما في الوقع والظاهرة فاما الشبهة بينهما
 بقلبه من حيث يميل الي احدهما ولا يرى الخط له دون غيره فغير مواخره ولا
 مخاسيه له قوله تعالى ولن يستطيعوا ان يعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا يجزوا
 حل الملل قدروها حلالاً معلقة فاما موضع الجلوس فانه مجلسهما بين يديه لا يكون احدهما
 اقرب اليه من الآخر روي ان رسول الله صلى الله عليه واله قضى ان مجلس الخصمان بين
 يدي القاضى هذا كله اذا استويا في الدين مسلمين او مشركين فاما ان يكون احدهما
 مسلماً والآخر مشركاً قال بعضهم يرفع المسلم علي المشرك لما روي ان علياً عليه
 السلام راي رجلاً مع يهودي يعرفها وقال هذه در غي ضاعت بي يوم الخندق فقال
 اليهودي دعني ومالي في يدي فراقعاً الي شرح وكان قاضي علي عليه السلام
 فلما دخل عليه قام شرح من موضعه وجلس في علي في موضعه وجلس شرح
 واليهدي بين يديه فقال علي عليه السلام لولا انه ذم لي لمجلس معه من يدي غير
 اني سمعت النبي عليه السلام يقول لاسأوا وهم في المجالس وهذا هو الاول اذا جلس
 الخصمان بين يديه فلابد ان يراعى عليهما في موضعيه فلا يمتدح

فلا يشهرهما

والله

في المهر من المهر المتعاقب هذا هو المهر
 الساعدين وهما من اهل السر والخط والعقول السديدة فلا تفعل هذا بها لان
 فيه منقصة عليهما وقد حان في بابها ومعنى لا تتعده اي لا يدخله في الشهادة
 ولا يتعقبه في الالفاظ عند اقامة الشهادة بل يدعه حتى ينهي ماعده علي ما
 شهد به ٥ اذا جلس الخصمان بين يديه لم يزل له ان يلقن احدهما ما فيه ضرر علي صاحبه
 ولا يهدي اليه مثل ان يقصد الامرار فيلقنه بالانذار او يقصد البعث فيلقنه لا يحلف
 وذلك في الشهادة اذا حش منه التوقف بها دية لم يزل له ان يشهر عليه بالافلام
 عليها واذا احش منه الافلام عليها لا يلقنه التوقف عنها ان عليه ان يسوي بينهما
 فيما يجد السبل اليه فاذا لقي احدهما فقد ظلم الآخر وافضل الي ايقا وحقه هذا
 فيما سئل يحق له ان يمد يده فاما ما يتعلق بحقوق الله فانه يجوز للمفسد فيها والنسبة
 علي ما سقطها لما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله لقي ما عزم من مالك حتى اعترف
 باننا فقال لعلي قبلها احلف لمساها وان هذه الحقوق اذا ثبتت باعترافه سقطت
 ما ناره واذا جلسا بين يديه جاز ان يقول تلبس اعني يتكلم المدعي منهما او يصرح
 بهذا فيقول يتكلم المدعي منكم او يستل الحاكم ليقول القام علي راسه لهما ذلك انما
 قد بانها عن المبدأ باللام حتى ياذن لهما فيه وان سكت لم يقل شيئاً حتى
 يكون الامساك منها باللام جاز لهما الكلام حصراً ولا يقول لواحد منهما تكلم له
 اذا افرد به بالخطاب كسر قبل الآخر ومنى نداء احدهما بالكلام باذرا في غير ادب
 وحمل يدعي علي صاحبه منع صاحبه عن مداخلة لانه يفسد عليه نظام
 الدعوى واول ما علي الحاكم ان يجمع دلل واحد منهما ان يقال من عرض صاحبه
 لانه حسن للفصل بين الناس والاعتصام في اول ما عليه ان لا يفسد نظام
 والخيف ولا يجوز له ان يضيف احد الخصمين دون صاحبه اما ان يضيفهما معاً او

مدعيا ما روى ان رجلا نزل على عليه السلام فادخل محضه فمال على الخاتم
 يقول قال نعم قال تحول عنا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصفوا احد المحضين
 الا ومعه خضيه او الفاضل من المسلمين والعامل علمهم محرم على كل واحد منهما الرشوة
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله الراشي والمرشع احلهم وهو حرام على المرشع
 كل حال فان كان قد رشاه بعير حليم وابقاه فهو حرام وان كان لاجراية على واجبه
 لم يحرم عليه ان يرشوه لذلك لانه يستفد ماله بحل ذلك ويحرم على اخذه لانه يأخذ
 الرزق من بيت المال ان لم يكن له رزق قال لهما لستما افضي بينهما حتى تجعل لي رزقا
 حلما عليه ذلك له حينئذ عند قوم وعندهما لا يجوز كما قال ما الهدية فان لم يكن له منها شيء
 عادة يحرم عليه قبولها والعامل على الصدقة بذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال هدية العيال غلوك وفي بعضها هدية العيال سمعت روى ابو حنيفة الساعدي قال
 استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الاسد فقال ابو النبتة وفي بعضها ابو النبتة
 على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا اهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر
 فقال ما بال العامل تبعته على عما لنا يقول هذا لكم وهذا اهدي لي فها لا جلس
 بيتا به او بيتا به ينظر هدي له ام لا والذي نفسي بيده لا يأخذ احد منها شيئا الا
 جاء يوم القيمة بحمله على رقبته ان كان بعد له رزقا او بقرة لها خوارا وشاة
 شعور ورفعة يده حتى راينا عفة ابطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فان
 قيل المسرف قال النبي صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى دراع لاجت و لو اهدي الى المراع
 لقلت قلنا الفضل سنة ومن اقبله انه معصوم عن غير حكم بهديه وهذا ما روى
 غيره وهذا اذا اهدي له من لم تجز له منها ذنبة عادة واما ان كان من حبيب
 بذلك كالعرب والصدوق الملاحظ فان كان حاله حلوته منه وبين غيره
 او احسن بانه قد رده من حلوته من بين يديه يحرم عليه الاخذ بالرشوة سواء وان

على م
 ر
 ر

اللبنة

٢١٩
 لم يكن اهنا الذي هو من الصدقة المستحقة التي تفرقة عنها هداية اذا كان الحارم موضع
 ولا يبيده فاما ان حصل في غير موضع ولا يبيده فاهدي له هدية فالمستحب ان لا يقبلها وقال
 بعضهم يحرم عليه كل موضع فلما يحرم عليه قبولها فلا كلام وكل موضع قلنا
 يحرم عليه فان حالف وقبل فالحال الذي يصح فان كان حامل الصدقة قال قوم يجب
 عليه ردّها وقال آخرون يجوز ان يصدق عليه بها والمولى اقوى قائما هدية
 القاضي قال قوم يضعها في بيت المال للصرف المصالح وقال آخرون ردّها على
 اصحابها وهو المحوط عندنا اذا حضر مسافرون ومقيمون نظرت فان سبق المسافرون
 قدمهم لانه لما قدم السابق فالتابع من اهل البلد وكذلك المسافر بل هو اول
 فان اقام معا او اقام آخر المسافرون فان كان لهم قلة من حيث لا يضر بغيرهم باهل
 البلد فقوي بالخيار بين ان يهدى لهم او يفردهم يوما تفرغ من خدمتهم به فيه لان
 المسافر على جناح السفر وشرف الرجل من شغله ويزدحم حوائجه فلهذا قدم
 فاما ان كانوا مثل المقيمين او المشركين فانما هم المومنين مكة والمدنية كانوا والمقيمين
 سواء لان تقدمهم اضارا باهل البلد وفي اخرهم اضارا بهم فالتوسوا
 قصاروا كما لو كانوا اهلهم مقيم قد درها ان يحالهم المجلس للقضاء في موضع بارد
 للناس في رحبة او صحراء او موضع واسع الامر ضرورة من مطر او غيره فجلس
 به بيته او في المسجد ودركنا انه اذا اراد ان يجلس في مجلسه للقضاء قدم
 اليه ثقبه من عنده ليحفظ من جاز او لا ويصبط قدح فلان اولاهم فلان ثم
 فلان على هذا اذا حضر الحارم قدم الاول فالاول لانه لا علمه ان يحل
 بين الملذبة واحدة ولا بد ان يقدم واحدا واحدا ولا يمكن ان يقدم
 واحدا الى موضع في نفسه ولا لاجل حلوته فلم يبق الا ان يغير السابق فيكون الحق
 له كما قلنا في مقاعد الطريق والاسواق والماء والمصانع والمعاذن ونحوها

احوط

فانه يقول السابق منهم اليها فالسابق قال صلى الله عليه وسلم في منافع من سبق
فجعل السابق حق هذا اذا حاروا بعد واحد فاما ان حاروا معا فليظن بان
الحد قليل لا يملن الا قراع بينهم افرع بينهم فمن حث مرة قد مناه وان لم يروا
او تعذر في الفرقة لثب الحليم باسمهم في رفاع وحملها بين يديه ومديدة فاعز
رقة بعد رقة كما يتفق لان الفرقة قد تعذر فاذا قدم رجلا بالسبق او
الفرقة او بالرقعة فحلم بينه وبين حصه فاذا فرغ صفة وقال فم حتى يهدم
من تعذر فان قال الاول فلي حلو منه اخري لم يلق اليه وقال قد حلت شيل
وبين حصل حلو منه فاما ان يفرق او يصير حتى افرغ من المار لانه لو قضى بينه وبين
كل من تخاصمه افضى الى ان يستغرق المجلس نفسه فلهذا لا يزداد على واحدة فاذا
تقدم عبوة فادعى فان شاء ادعى على المدعى عليه او لا وان شاء على المدعى الاول
وان شاء ادعى على المدعى عليه او لا على المدعى الاول فانه حكم بينهما اما بعبوة
الاول فالاول المدعى فاما في المدعى عليه فلا فاذا فرغ وبقي هناك واحد
نظر بينه وبين حصه فان كان له حلو مان كثيرة نظرها فلا لانه لا يفرغ من حقها
اللهم لا ان يكون الاول قد جلس صابرا حتى يفرغ من الناس فحسد اذا حليم بين
الاخير وبين حصه حلو منه واحدة قدم الاول لانه لهذا جلس فان حضر نفسان
فاذعى احدهما على صاحبه فقال المدعى عليه انا المدعى وهو المدعى على
لم يلق الحليم اليه وقال له اجب عن عواه فاذا فرغ من حلو منك وكان لك كلام
او دعوى فاذا كان حليم معا وادعى معا فلو اجد على صاحبه من غير ان سبق
احدهما بالذي عواه اصحابا انه تقدم من يكون على من صاحبه وقال قوم
نفرع بينهما ومنهم من قال يقدم الحليم من يشاء ومنهم من قال يفرعها حتى يصلح
ومنهم من قال يستخلف كل واحد منهما لصاحبه وبعد ما رويناه القرعة او لا

فان كان

سابق فان تخالف على كل حق من حسن واحد او اجناس فلو امن سبوت عنهم
في الخصومة فادعى اليه دليل عليه الحقوق فان عذر ولا كلام وان انكر واثبت
هناك بينه حكم عليه بها وان لم يكن بينه فالقول قوله مع منعه فان اراد دل واحد
من الجماعة ان يستخلفه على الاقرار كان له لان الممنوع حق له واثبت ان يهدم
وان قال الجماعة قد رضينا منه بمن واحد عن الدليل لما قال قوم يستخلفه
لما صح ان ثبت الحقوق عليه بالبين الواحدة صح ان يسقط الدعوى بالبين الواحدة قال
احرور لا يجوز ان يقصر الحليم منه على بمن واحدة بل يستخلفه للواحد منهم بمسألة لها
حقوق لا يميز ولا يتراد للرجوع والردع فان البين الحق واحد ابلغ والرجوع والردع
والاول اقوى عندنا لان الممنوع حق لهم فاذا رضوا بمن واحدة فيبغى ان يكفى بها اذا
استعدى رجل عند الحليم على رجل لم يحل المستعدى عليه من احد من ايمان يكون حاضرا
او غائبا فان كان حاضرا اعدى عليه واحدة سواء علم بينهما معايلة او لم يعلم
وهو الاقوى عندنا وليس ذلك بهذا لاهل الصبانات والمروان فان عليه السلام
حضر مع يهودي عند شريح وحضر عمر مع ابي عبد زيد بن ثابت فحضر معهما في داره
وحج المنصور فحضر مع جلالين محلفين بينهما وقال بعضهم اذا كان من اهل
الصبانان لم يحضر احكام الى مجلس يحكم بل يستدعيه الى منزله ويقضي بينه وبين
وان لم يكن من اهل الصبانان حضره مجلس الحكم اذا ثبت انه عدى عليه فالكلام
فيما تعذر به جملته انه ينبغي ان يكون عند القاضي ديوان حليم خوم من طرف
طبعها غائبة يفت مع احضار اليه فان حضر او لم يفت بعض اعوانه لحضر فان حضر
والا يفت شاهدان على امساعه فان حضر ولما استعان بصاحب الحرب
وهو صاحب الشرطة هذا اذا كان المستعدى عليه حاضرا فاما ان كان غائبا
لم يحل من احد من ايمان ان يكون غائبا ولا ية هذا الحليم او في غير ولا ية فان

كان غايته عدم ولايته مثل ان كان الحاكم بعد ادخاله الى المحلة والبصرة فلهذا
فانه يقضي على غايته فيه خلاف وان كان غايته مثل ان كان موضع والموضع
موضع نظر هذا القاضي وولايته نظر فان كان له في موضع عينه خليفة لتباليه
بخصمه اليه ليحكم بينهما وان لم يكن له خليفة نظر فان كان هناك من يصلح ان يحكم بينهما
لتباليه وجعل النظر اليه بهما وان لم يكن له في موضع نظره والى ان هناك من
يصلح ان يحكم بينهما قال خصمه حرر دعوائه عليه فاذا حررها اعدي عليه وهرق
بين ان يكون المستعدي عليه حاضرا في محلة الحاكم وان لم يحضر الدعوى عليه ومن ان
يكون غاييا فليفقه حرر الدعوى واضمح وهو انه اذا كان حاضرا لم يكن عليه اشتراط
بالحضور فلهذا احضره وليس كذلك اذا كان غاييا لان عليه اشتراط حضوره
فما حضر وليس مع المدعى دعوى صحيحة فلهذا اقلنا لا يحضر حتى يحضر الدعوى
فاذا ثبت هذا فمضى حرر الدعوى احضره وان تغدب المسافة وقال قوم ان كان من مسافة
يرجع فيها الى طلبة ليل احضره وان لم يحضره وقال قوم ان كان على مسيرة يوم
وليلة احضره وان لم يحضره وقال قوم ان كان على مسافة لا يقصر فيها الصلوة احضره
ولم يحضره والاول اقوى هذا اذا كان المستعدي عليه رجلا فاما ان كان امرأة
نظر فان كانت برززة فهي كالرجل فان كانت محدرة بعث اليها من يقضي بينها وبين خصمها
في دارها والبرززة التي يبرز لقضاء حوائجها بنفسها والمحدرة التي لم تخرج كذلك
والاصل في البرززة والمحدرة في الشرع ان الغامدية اعترفت عند النبي عليه السلام
بالزنا فرجمها وقال في الاخرى اعترفت بالنس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت
وكانت الغامدية برززة والاخرى محدرة فاذا ثبت هذا فمضى حقه قبل له ادع
ايمان فان ادعى عليه لم يسمع الدعوى الا محررة فاما ان قال في عدة ثوث او
فريس او حق لم يسمع دعواه بل ادعى عواها لهما جواب فرما كان نعم فلا يعمل الحاكم

در
انيس

ان يقضي به عليه لانه مجهول قالوا ليس الامر بالجهول بل بصلح هلا فلم ان الدعوى
المجهولة تصح فلنا الفصل بينهما اذا اقر المجهول كلفاه محررا لافرار رما جمع
عن اقراره ولهذا الرضا بالجهول وليس كذلك مسئلة لانه اذا اردت الدعوى
عليه لمحررها لم يرجع فلهذا لم يسمع الام معلومة هذا لانه عالم بلن دصته فان
كانت دصته بجمع الدعوى سمع الدعوى فيها وان كانت مجهولة والفصل بينهما وبين سائر
الحقوق ان عليك المجهول بها يصح فصيح ان يدعى مجهولة وليس كذلك غيرها لان
ملك المجهول به لا يصح فلهذا لم يسمع الدعوى به الام معلومة فاذا ثبت هذا انظر
فان حرر الدعوى فلا كلام وان لم يحضرها ولم يحسن ذلك قال بعضهم للحاكم ان يقفه
تلقينها لانه لا ضرر على صاحبه في تلقيه وقال آخرون ليس له ذلك لانه حق له وهو
الماقوى عبد لانه ليس له حصة بذلك فاذا ثبت ان الدعوى لا يكون الا محررة
فلا كلام في تحررها لم يحل ما يدعيه من احرام من ايمان يكون اثمنا او غيرها
فان كانت اثمنا فلا بد من ثلث اشياء يكون بها معلومة وهو ان يدرك القدر والحسن
والتوع والهدر الف والجنس درهم والتوع راضية او عريته فان كان هناك خلاف
في صحاح او ملته فلا بد ان تقول صحاحا او ملته لان التقاوت بشيء محل هذا
قالوا ليس لو باع ثوبا بالف مطلقا صرف الى بعد البلد هلا فلم يسمع الدعوى
ويصرف الى بعد البلد فلنا الفصل بينهما ان الدعوى اخبار عما كان واجبا عليه وذلك
محلل وف في جوبه ما حلال الزمان والبلدان فلهذا لم يسمع منه الا محررة وليس
لذلك المسألة انما في الحال فلهذا صرف الى بعد البلد كقيم لثقات فوران الدعوى
من الشراء وان يكون البلد نفوذ محله فحينئذ لا يصح ان يطلق الثمن ولا يدان يكون
هذا اذا كان اثمنا فاما ان كانت من غير اثمنا لم يحل من احرام من ايمان يكون
عينا قايمة او مالقة فان كانت عينا نظرت فان كانت مما يمكن ضبطها بالصفات

اولا فاعلم ان المطالبة باليمين لا تجوز في غير مسئلة المدعى

فالجواب في البابين فطالبها وان ذكر القيمة فان قيل اذا لم يدرها جازم
لان الاعتماد على ضبط الصفات وان كانت العين على ضبط صفاتها باجوابها
ذكر قيمتها واما ان كانت بالقيمة بطرف فان لها مثل الجواب في الثاني من ذكر
القيمة وان كانت بالمائة فمما محلي فان بالقيمة فجمعة بالقيمة وان كان بالقيمة
يومه بالقيمة وان كان محلي بما يومه بما سائر ما يومه موضع حاجة كل موضع
يحرر الدعوى وهل للجازم مطالبة المدعى عليه بالجواب من غير مسئلة المدعى
لان الجواب هو للمدعى فليس للجازم المطالبة به من غير مسئلة لنفسه الحق وهو الصحيح
عندنا واما ان يومه له مطالبة به من غير مسئلة المدعى لان شاهد الجازم عليه
لان لسانه لا يخرجه الى الجازم ليدعي عليه ونصرف عن جواب وهو قوي
ايضا فاطالبة بالجواب مسئلة او غير مسئلة فالمطالبة ان يقول ما تقول فيها
لدعيه فاذا قال ذلك لم يحل للمدعى عليه من يثبته احوال اما ان يقرأ وينكر فان
اقر بما حق لزمه لانه لو فاض عليه به اليه لزمه فان يلزمه باعترافه اولى
فادانت لزمه لم يلز الجازم ان يحل عليه به المسئلة المزملة به لان الجازم عليه
بحق له فلا سوفيه اما امره كغيره الحق احكم ان يقول المزملة ذلك وقضيت
عليك به او يقول اخرج له منه فمما قال احد الثلاثة ان حادما الحق فاحل
به لزمه فان سأل المدعى ان يثبت له به محض حجة له في يديه حقه فحل ذلك
على ما فصلناه في المحاضر واما ان المراد فقال الحق لك قبل فهذا موضع البينة
فان كان المدعى لا يعرف انه موضع البينة كان الجازم ان يقول له البينة وان
عارفا فانه وقت البينة فاحل الجازم ان يسكت او يقول له البينة لم يحل
من اجد امرين اما ان يكون له بينة او له بينة فان لم يكن له بينة عرفه الجازم
ان البينة فاذا عرف ذلك لم يلز الجازم ان يستحلفه بغير مسئلة المدعى

دام
سرم
اولا فاعلم

لان الحق

فالجواب في البابين فطالبها وان ذكر القيمة فان قيل اذا لم يدرها جازم
لان الاعتماد على ضبط الصفات وان كانت العين على ضبط صفاتها باجوابها
ذكر قيمتها واما ان كانت بالقيمة بطرف فان لها مثل الجواب في الثاني من ذكر
القيمة وان كانت بالمائة فمما محلي فان بالقيمة فجمعة بالقيمة وان كان بالقيمة
يومه بالقيمة وان كان محلي بما يومه بما سائر ما يومه موضع حاجة كل موضع
يحرر الدعوى وهل للجازم مطالبة المدعى عليه بالجواب من غير مسئلة المدعى
لان الجواب هو للمدعى فليس للجازم المطالبة به من غير مسئلة لنفسه الحق وهو الصحيح
عندنا واما ان يومه له مطالبة به من غير مسئلة المدعى لان شاهد الجازم عليه
لان لسانه لا يخرجه الى الجازم ليدعي عليه ونصرف عن جواب وهو قوي
ايضا فاطالبة بالجواب مسئلة او غير مسئلة فالمطالبة ان يقول ما تقول فيها
لدعيه فاذا قال ذلك لم يحل للمدعى عليه من يثبته احوال اما ان يقرأ وينكر فان
اقر بما حق لزمه لانه لو فاض عليه به اليه لزمه فان يلزمه باعترافه اولى
فادانت لزمه لم يلز الجازم ان يحل عليه به المسئلة المزملة به لان الجازم عليه
بحق له فلا سوفيه اما امره كغيره الحق احكم ان يقول المزملة ذلك وقضيت
عليك به او يقول اخرج له منه فمما قال احد الثلاثة ان حادما الحق فاحل
به لزمه فان سأل المدعى ان يثبت له به محض حجة له في يديه حقه فحل ذلك
على ما فصلناه في المحاضر واما ان المراد فقال الحق لك قبل فهذا موضع البينة
فان كان المدعى لا يعرف انه موضع البينة كان الجازم ان يقول له البينة وان
عارفا فانه وقت البينة فاحل الجازم ان يسكت او يقول له البينة لم يحل
من اجد امرين اما ان يكون له بينة او له بينة فان لم يكن له بينة عرفه الجازم
ان البينة فاذا عرف ذلك لم يلز الجازم ان يستحلفه بغير مسئلة المدعى

دنه

الت به الى حاكم البلد الذي الغائب ذابا لثبوت دعواه على ما كان عليه
 وان لم يعرف لثبوت قال حضرني فلان فلان فادعى على فلان فلان كذا وكذا
 واقام به شاهدين فلانا وفلانا ليكون المثلون اليه هو الباعث عن عدالتهما فيقول
 هذا لك بلا خلاف واما ان سأل ان يقضي له على هذا الغائب كما ثبت عنده
 اجابه الى ذلك بعد ان يستحلفه ان حقه الذي شهد له الشاهدان ثابت اليه او قننا
 هذا فاذا حلف حلف عليه وليت له ما اود هذا فاولم في القضاء على الصبي والمجنون
 والميت اللذان لا يدريان كل واحد لا يعبر عن نفسه فلو كان الغائب حاضرا لثبوت
 ما يفعله ان يدعى ما سقط الحق وقد استحلها له ان حقه باق وهذا لو لم
 يكن غائبا لثبوت هرب عن مجلس الحكم فانه يحكم عليه لانه غير مهذور عليه الغائب
 فاما ان كان حاضرا في مجلس الحكم فليس له ان يقضي عليه بغير علمه لانه اذا ادعى
 عليه بعد ان سأل عن الجواب اذا اقام اليه ثبوت من الجرح المطلق
 فيقف الحكم فلهذا لم يقض عليه واما ان كان حاضرا في البلد غير مجتمع من
 الخصم وقيل له ان يقضي عليه وهو غائب عن مجلس الحكم ام لا قال قوله ذلك
 لانه غائب عن مجلس الحكم والصحيح انه لا يقضي عليه لانه مهذور وعلى حضاره
 والقضاء على الغائب اما بما جاز لموضع الحاجة وتعد اجضاره والقضاء على
 الغائب محوز عندنا في الجملة وعند جماعة وعند جماعة وقال بعضهم اقضي
 عليه ولو كان خلف حائط وقال جماعة لا يجوز القضاء على الغائب حتى يتجسس
 احكم خصم حاضر شرعا او وبل له والحاكم عندهم يقول حلت عليه بعد
 ان ادعى على خصمه سماعه للدعوى على موافقة منهم فالحاكم يضع
 هذه الدعوى في اصلها لصحة الحكم عليه بانه فاسد في الاصل ويحصى
 هذا ان القضاء على الغائب جائز بلا خلاف لان هل يصح مطلقا من غير ان

ح
 ر

يتجسس على حاضرهم ليعلم عدلنا وعند جماعة محوز مطلقا وعندهم لا يجوز
 ان يثبت ان القضاء على الغائب جائز فاذا سمع الحاكم البينة عليه ثم حضر طرف
 فان كان حاضرة قبل الحكم بها عليه قال له الحاكم ما جرى وهو ان فلان ابن
 فلان ادعى عليك ذراوا فاقام البينة فلانا وفلانا وسمعها وعرف عدالتهما فما
 قولك فان اعترف فلا كلام وان اقام البينة على القضاء والبراءة وثبت برى
 وان جرح الشهود لم يحكم عليه بغير ثبوت وان سأل ان يجره في الجرح ووجه
 به اجله لثبوت فان اتى بجرح والراجح عليه واما ان حضر وقد حلف عليه اعترفه
 ذلك ايضا فان قال حلت تأخر فلا كلام وان البينة بالقضاء والبراءة سمعت
 وبرى وان جرح الشهود لم يقبل منه حتى يكون مقبلا وهو ان القس قد حلف
 حين الحكم او قبله ولم يقبل مطلقا كخوار ان يكون القس بعد الحكم فلا يقدح
 فيه ويبارق هذا قبل الحكم حين قبلنا الجرح مطلقا لانه متى ثبت القس وقف
 احكم بشهادتهما وان قال جلوس جرحهم احلناه وان اتى بالجرح ولم يقدح
 نقدا يحكم فاذا ثبت هذا فالكلام في الحقوق التي يقضي بها على ما لا يقضي
 جملة ان الحقوق على ثلثة اضرب حق الماد من محض حق لله يتعلق به حق الماد
 فان كان مادي فالدين ونحو ذلك قضى به عليه وان كان لله فالزنا واللواط وشرب
 الخمر لا يقضي عليه بالمرأ القصاص على الغائب حبسا وحقوق الله لا يحيط
 لها لانه مبني على المسقاط والمحصف وحقوق الماد من خلاف ذلك واما ما
 كان حقا لله يتعلق به حق الماد فهو السرقة يقضي عليه بالعزم دون القطع
 شهادة الزور ومعصية كبيرة من اعظم الجاير روى جريم فانك قال صلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة الصلح فلا الصلح فاما فقال عدلت شهادة
 الزور يا رسول الله ثلث مرات ثم تلا واحسوا الرحمن الموات واحسوا قول

لا يحصى

الزور وروى عنه عليه السلام انه قال ان شاهد الزور يرد على قدميه
 معده من النار ويحببها للعرير والشهرة اذا لم يحج ذلك وانما علم ذلك قطعه
 بقراره بذلك او شهد شاهدان عند الحاكم ان فلانا فجر بفلاته مع الزور
 يوم الفطر بالوقوف او قتل فلانا هذا الوقت بالوقوف ودان المشهود
 عليه في هذا الوقت محضه الحاكم بعد ادفع علم القاضي وطعا انهما كذا عليه
 وانما شهدا بالزور فاما فيما تعارضت اليقين مثل ان شهدا عنده بذلك
 وشهدا حران ان المشهود عليه كان ذلك الوقت بالصره او حران فلا
 يعلم الصادق منهما او دان الشاهدان فاسفن او كافرين او عدلين فردت
 شهادتهما لذلك ولم يعلم كبرهما يدل هذا بوجوب عريرا ولا عضوية لجواز
 ان يكونا صادقين فيما شهدا به للهاردت لمعنى الشاهد فاذا ثبت ذلك
 وطعا فالعضوية للعرير والشهرة والعرير يكون بما دون الحد وروى عنه عليه
 السلام انه قال لا يبلغ في غير حد وهو الى احراز امام يعرر بحسب ما يراه من
 وجب عليه من القوة والضعف فان كان من لا يحمل الضرب اصله جلسته او نحوه
 وقرعه وينبغي ان يشهد بظهره للباس ليسع فيهم ويعرف به في الموضع الذي يعرف
 فيه فاذا اعلنه فيه اما في سوفه او مجلسه او مسجده او مجلسه بحسب ما يكون
 معروفا في هذه المواضع فاذا اتا به رسول الحاكم الى هذا المكان قال
 رسول الحاكم ان رسول الحاكم اليك ويقول وجدنا هذا شاهدا زور فاعرفوه
 بهذا قدر شهرته ولا خلق راسه ولا يرب ولا يطوف ولا ينادى هو على نفسه
 وفي خلاف قدر روى اخبارنا انه ركب وينادي عليه فاذا ارفع
 نفسان الى رجل من الرعية فريضاه حكما بينهما وسئلما ان يحكم بينهما

بن
 ٩

٩

جاز

حاكم الزور ان يرضى به ان يرضى به ان يرضى به ان يرضى به ان يرضى به
 والحكام والاحكام على ما سرحنا من رغبة القاضي لانه رضى به قاضيا فاسبه
 قاضي الامام وما فصل بين ابن رضايه في بديفه حاكم سواء ولا حاكم فيه المات
 واحدا لانه اذا كان ذلك اليهما في بديرا قاضي بديره قاضيا فادبت انه
 جابر نظر بينهما فمضى حكمه حقه ما قال يوم الرضا بما حليم به بعد حكمه وقال
 احرون يلزم حكمه بما يلزم به حكم الحاكم وهو اذا امضاه هو اعلمها لما روى عن
 النبي عليه السلام انه قال من حكم بين اثنين اصابه فلم يعدل بينهما فعليه لعنة
 الله فلو ان حليم بينهما يلزم ما يورثه باللعن عند الجور وفي هذا المعنى قوله
 يعلى او لا يلزموا الشهادة ومن يلزمها فانه دائم قلبه فلو ان الله عما اذا اظهر
 لنرم ما حقه الوعد بيمينه وقال عليه السلام من سئل عن علم فلمه اجمعه
 الله يوم القيمة ليحام من ثار فلو ان ان علمه يلزم اذا اظهره ما حقه الوعد اذا
 كتمه فمن قال يلزم حكم الحاكم كان له واحد منها الخار حاكم براضاه بعد
 حليمه فاذا تراصا ذلك الوقت لم يحكم حليمه وهو لما قوى عذري كان عليه اجماعا
 ومن قال يلزم حكم حليمه وعلى هذا اذا شرع فيه وقيل ان علمه وهل كان
 الامتناع منه قبل اجماله قال بعضهم الامتناع لانه امتنع قبل حليمه وقال احرون
 ليس له الامتناع كالحاكم ولانه تفصى الى ان يصح هذا معنى علم احدهما انه يحل
 بما لا يؤثر امتنع والصرف فاذا ثبت انه سابع حاكم ففي الناس من قال يجوز كل
 الاحكام بالربعة النباح والقذف واللعان والقصاص لهذه الاحكام فانه
 على غيرها فلم يملك المظفر والمال امام او من اليه النظر وقال خرون يصح في
 الكل لان كل من كان له ان يحكم في غير الاربعة جازها كالمولى وعموم الاخبار يقتضي
 ذلك اذا توافر الى القاضي خصمان في دعوى احدهما على صاحبه حقا فان لم يوافر

٢٢٢

بالمشهد

٥٥

فانه

احكام صدق ما يدعيه المدعي مثل ان كان عليه دين من جهة العالم وقضاة
 ذلك فهل ان يقضي عليه ام لا قال قوم لا يقضي عليه وقال آخرون لا ان يحكم عليه
 وفيه خلاف ولا خلاف انه يقضي عليه في المخرج والمعدل دليل ان لو علم المخرج وشهد
 عدة بالتعديل نزل الشهادة وعمل عليه ولا لانه لو لم يقض عليه افضى الى بقاء المحاكم
 اوفسح الحكام لانه اذا طلق الرجل زوجته بحضرة بلاتم حجة الطلاق كان القول
 قوله مع يمينه فان حكم بغير علمه وهو استخلاف الزوج وسلمها اليه وان لم يعلم له
 وقف يحكم وهذا اذا اعتق الرجل عبده يحضره ثم نحر اذا اعصب من رجل ماله
 ثم حذر يقضي الى ما قلناه والذي يقضيه مذهبنا وروايتنا ان للامام ان يحكم عليه
 واما من عذاه من الحكم فلا يطهر ان لم ان حكموا بعلمهم وقدرى في بعضها انه ليس له
 ان يحكم عليه لما فيه من التهمة للامام ان يولي القضاء في الموضع الذي هو فيه و
 غيره وسواء اطاق المظفر فيه بنفسه او لم يطقه بلا خلاف روي ان حنبل احتصا الى
 رسول الله صلى الله عليه واله فقال لبعض اصحابه افض بينهما فقال افضي بينهما وانت
 ها هنا فقال افضي بينهما ثم روي ان حنبل كانا نخصمان عند رسول الله
 صلى الله عليه واله فقاما اليه فاعترض بينهما لمكان رسول الله فقال النبي لعلي
 اسئل ان يقضي بينهما فقصي بينهما وروي ان حنبل انما النبي عليه السلام فقال احكما
 ان لي حمارا وهذا بقرة وان بقرته فقلت حماري فقال لا يبيد افض بينهما فقال ابو
 رضمان علي الهائم فقال افض بينهما فقال مثل ذلك فقال علي افض بينهما
 فقال علي انا امر سليل قال لا قال انا امر مشدودين قال لا قال انا امر البقرة
 مشدودة وانا حمار مرسل قال لا قال انا حمار مشدود وانا بقرة مرسل
 قال نعم قال علي صاحب البقرة القمان قال الخالف انا افضي على عليه السلام
 بذلك ان يد صاحبا علمها فلهذا ضمنه وعلى ما قضى ابو بكر وعمر لم يزل يدا

فان علي عليه السلام

عليا فلا يحكم عليه اجمع بان شرعنا ولي القضاء من قبل عمر وعدة لعمر وعدة
 من قبل علي عليه السلام ونوا بعدة ايضا وقيل انه يفي القضاء سبعين سنة فاما
 الامم ولاة الامام القضاء فهل هذا القاضي ان يولي من قبله من يوم مقامه
 فحلت له ان اذا ولي الامام قاضيا فالمستحب له ان يجعل اليه ان يولي من
 من قبله لانه قد لا يطبق المظفر بنفسه فيكون له فسخه فيه فاذا ثبت هذا نظر
 ولاة وجعل اليه ان يولي فذلك اليه وان منع من ذلك لم يزل له التولية وان
 اطلق نظر فيما ولاة فان كان موضعنا قدرا ان ينظر فيه بنفسه مثل ان
 ولاة بلد من البلاد كاللوجة وواسط والبصرة قال قوم ليس له ان يستخلف
 من يوب عنه لانه ينظر عن اذن وحيث ان يستخلف فيما ينظر فيه بنفسه كالويل
 ليس له ان يولي كل فيما ينظر فيه بنفسه وقال آخرون له ذلك ان الامام اذا ولاة صار
 باطر المسلمين لا عن الامام ولكن على سبيل المصلحة فيكون هذا البلد في حكم الامام
 في كل بلد فاذا كان كل الامام وحيث يولي من يوب عنه في موضع نظره ونفاره
 الويل لانه ينظر في حق موكله بدليل ان له عزلة متى ما ولى ذلك مستقلة لانه
 ينظر للمسلمين على سبيل المصلحة لا عن الامام بدليل انه ليس للامام عزلة ما كان على
 الثقة والاجتهاد والاول عند اقوى هذا اذا كانت ولاة ما قدرا ان ينظر فيه
 بنفسه فاما ان كانت ولاة قدرا لا يمكنه ان ينظر فيها بنفسه فله ان يولي من
 عنه في المحلة لانه اذا كان عالما بنفسه في نفسه فقد اذن له في الاستخلاف عروا
 وعادة وهو كالويل اذا ولى فيما لا يطبق المظفر فيه بنفسه او فيما لا يعلم نفسه
 في العرف والعادة كالنداء على الموت وحمل المتاع من مكان الى مكان فانه استخلفه
 فيه ذلك ها هنا فاذا ثبت ان له ذلك فلم القدر الذي له ان يستخلف فيه فعلى
 مذهب من اجاز الاستخلاف قال له ان يستخلف من يولي من يولي من يولي

فيما يطبقه قال سئل في القدر الذي لا يقدر ان يظهر فيه نفسه فاجاب
 ذلك فعل موضع ولنا له ذلك فاذا فعل وحكم حلفه بشي فكتب اليه لزمه العمل
 به لانه كان قاض الى قاض وكل موضع فلنا ليس له ان يستخلف فان خالف واستخلف
 فاذا اترافع اليه بفسان قضى بينهما فاحكم فيه كما لو راضي به بفسان محكمهما
 وليس يحكم فانه جائز وما اذا يلزم على ما مضى فمن قال بفسان حليمه هو كالحاكم اذا
 اذ ائنت بما حكم به عمل على كتابه وفقد حليمه ومن قال لا بفسان حليمه لم يلق
 الى كتابه ولم يعمل عليه كالحاكم والقاسم فيما اخبر ان به سواء ولكن يفرضها في
 الحليم فاذا اخبر الحاكم بحكمه فحكم به لم يخل من احكام من اهلها ان يكون قبل
 العزل او بعده فان كان قبل العزل فقال حلت لفلان بكذا او شهد عدي شاهدان
 لفلان بكذا فحلت بذلك فان قوله مقبولا فيما اخبر به فان اخبر به جازما ثبت عندكم
 بقوله ما اخبر به وان شهد شاهدان عند حاكم بما قال ثبت عنده ذلك وعمل
 عليه وانفذه وامضاه ان كان ثبت عنده بالثبوت وان كان الحاكم اخبر به حاكما
 غيره فمن قال الحاكم يحكم بحكمه امضاه ومن قال لا يصح بحكمه لم يرضه وحليمه
 مسموع القول مقبول الخبر فيما قال اخبر به وجه خلاف فادبت هذا فان حاكم
 فيما اخبر به غيره بمنزلة المفتي المستفتي اذا اتى عالم عاميا بشي كان فيه ما
 افناه به يعمل به ويعتمد عليه لذلك فها هنا هذا فيما اخبر به قبل عزله والذي
 يقتضيه مذهبا انه لا يحب على القاضي الا ان يعمل بقوله أصلا لانه لا دليل
 عليه فاما ان اخبر به بعد عزله وعزاه الى حال ولا يثبت له قبل ذلك منه ولا
 يحكم بقوله وحده لان كل من حكم بالشئ لم يحكم الا بقرانه كمن باع عبده
 ثم امر ان اعفاه او باعه بعد ان كان له قبله فقبل منه لانه لا يملكه
 ولا يملك الا بقرانه فاذا ثبت ان له لا قبل قوله وجده فيه فهل يكون قوله عذرا

او فلا عذر للحاكم

شهادته ولا يثبت له عذره عند حاكم اخر ثبت شهادته فاما
 يقوم لا قبل أصلا وقال بعضهم يكون الشاهد الواحد وان كان على فعله شهادة
 المرضعة والاول اصح عندنا لان شهادته على فعله كما لو قال بعنه من زيد
 لم يقبل منه وبما قال المرضعة لانه ليس بخالد لانه تزكية نفسه بالدليل انما
 ذكرته يصح من قسفة وعذل وحره ومجولة فلهذا قبل قولها وليس كذلك
 مسئلتا لان فيما اخبر به تزكية نفسه لان تحت قوله انا حلفت اي انا امين بقية
 فيما اخبر به ولانه ليس بشهادتها على فعل نفسها فان الحكم الذي يعطى بالرضاع
 غير وجوب وهو حصول اللبن في جوف الصبي بدليل انه لو شرب منها وهي نائمة لنشرب
 احرمته وها هنا شهادته على فعل نفسه وعندنا ان شهادة المرضعة لا
 قبل أصلا فسقط ما قالوه هذا اذا قال بعد العزل حلت بكذا فاما ان قال
 اقر فلان لفلان بكذا قبل وكان شاهدا لانه اخبر عن فعل غيره لا عن فعل
 نفسه فاما ان قال بعد العزل حكم حاكم نافذا يحكم على فلان بكذا قال
 بعضهم يكون شاهدا لانه شهد على فعل غيره وقال آخرون لا قبل بخوار ان يكون
 اخبارا عن حكم نفسه لانه ائمة ولم يفسره وهو المأقوف وحليمه ان فيما اخبر به
 بعد عزله بل مسائل ان قال حلت لم يقبل وهل يكون به شاهد او حلي وحسين
 وان قال اقر فلان عدي بكذا كان شاهدا واحدا وان قال حكم به حاكم على
 وجهين اقواهما انه لا قبل في الموضعين كل من لا قبل شهادته لا يصح حليمه له
 وهم الموالدون اباء ذوة واعوانه واما وهم وان علوا وولده وولد ولده ذلوا
 كان او اثني ان سفلوا قال بعضهم يجوز ذلك ويصح وهو الذي يقتضيه مد
 فاما من عذر العمودين من اقاربهم بالحكم لم يصح كاشهاده اذا اترافع اليه
 بفسان فان الحكم بينهما واصح لا اشكال فيه لزمه ان يرضي بينهما ويستحب

ان نأمرها بالمصلحة وتخلها بالخير فان اخرا قد قال ان ابنا ابنا حجة
حكم بينهما وان كان حكمهما مشكلا اخرا الى البيان وما حذله عن غير ظهور الحكم
وبين ان الحق وان قد تم لم يجز لان الحكم قبل البيان ظلم والجور بالحق بعد البيان
ظلم فان كان بين القاضي وبين بعض رعيته حلومة نظر فان كان الامام حاضرا
نرا فعا اليه ليحكم وان كان غريبا فله نظر فان كان البلد اجانبين كخداد
وللحائز اليه غير مع خصمه الى حكم اجانب لاخر ليقضي بينهما لانه اذا عير اليه
كان العام فان لم يكن البلد كذلك نظر فان كان هذا القاضي مستخلفا
اليه قالوا وهذا يدل على ان المستخلف ناظر للمسلمين وليس هو في حقه كالوكيل

فيما مضى اليه وان كان له مستخلف

الشهادات

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تدبرتم بينكم امر من اجل مسعى فالبوة الى الله
ومجاهة اذا تباعدتم بينكم الى الله لئلا يكون لكم البيع وقوله قالوا اني شهدوا
ثم ذكر الشهاداة في ثلثة مواضع فيها فقال استشهدوا واشهدوا من رجالكم
فان لم يكونا رجلين فليكن امرا بالاشهاد على البنايع فقال واشهدوا
اذا تباعدتم ثم توعده على كتابها فقال ولا تلموا الشهاداة ومن ثلثها فانه امر
قلبه فلو انما حجة ما توعده على كتابها وفي هذا المعنى ما روى عنه عليه السلام
انه قال من سئل عن علم فكمه بحجة الله يوم القيمة يلجام من بار وقال تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاحذوهم ثمانين حدة ولا
يقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون اما الذين ياتوا من بعد ذلك فاحذوهم
فان الله عليم حكيم فاحذر القاذوف ثم دفع عنه الحجة بتحقيق قوله بالشهادة
ذلك ثم قال ولا يقبلوا لهم شهادة ابدا على ان غير الفاسق مهول الشهاداة
ثم قال ايها الذين ياتوا بغيبى يعمل شهداءهم وقال تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم

امر

الشهادات قوله والشهاداة اذ روى عن ابن عباس ومعه قوله فاذا بلغن اجلهن يعنى
فانزلن الموضع ثلثة اربعة بعد بلوغ المأجل وروى ان سعدا قال رسول الله
اربعون حديث مع امرائى حلا امهله حتى اتي اربعة شهداء فقال رسول
الله نعم وفي بعضها قال كفى بالسيف اذا راد ان يقول يا هذا فلم يقبل لئلا يكون
دربعة لقب للناس بعضهم بعضا وروى ابن عباس ان النبي عليه السلام سئل عن
الشهاداة فقال يرى الشمس على مثلها فاشهد او دعها اذا مر ذلك الكلام ذكر
اقسام الحقوق منها وحملته ان الحقوق ضربان حق لله وحق لادمي فاما حق الله
فانه تنقسم في باب الشهاداة ثلثة اقسام احدها ما يثبت الاشهادين ذكرين وهو ما لم
يلزم ما ولا المقصود منه المال وطلع على الرجال الخارج والخلع والطلاق والرجعة
والتوكيل والوصية اليه والودعة والجماعة الموجهة للنفود والعقود والنسب والدية
وقال بعضهم يشتمل جميع ذلك شاهد وامرأين وهو المأوى الى القصاص والمأوى ما ثبت
لشاهدين وشاهد وامرأين وشاهد وامرأين وهو كل ما كان مالا والمقصود منه
المال في المال لقراض والخصم المقصود منه المال عقود المعا وصات البيع والوف
والسلم والصلح والاجارات والقراض والمساقاة والرهن والوقف والوصية والحياة
التي توجب المال عمدا كانت او خطأ كالجافة وقتل الحر عبدا وكذا ذلك والثالث
يثبت شاهدين وشاهد وامرأين وادبع نسوة وهو الولادة والرضاع والاستهلال
والعبودية تحت النكاح واصحابنا روا ان الله لا يقبل شهادة النساء في الرضاع اصلا وليس
ها هنا ما يقبل فيه شهادة النساء على الافراد لانه فاما حقوق الله فجميعها
لا يدخل للنساء ولا للشاهدين مع الممنوعين بها وهي على ثلثة اصناف ثلثة اربعة
وهو الزنا والوطاء والبيان اليها يروى اصحابنا ان الزنا يثبت ثلثة رجال وامرأين
وبرجلين واربع نسوة والمأوى ما يثبت الاشهادين وهو الردة والسرقة وحذر

عليه

وَحَدَّثَنَا الْحَمْدُ وَالْفَلَّاحُ الْمُحَارَبِيُّ وَالثَّالِثُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ وَهُوَ أَنَّ رَأْسَ الْبَيْتِ قَاتِلُ
 قَوْمٍ لَمْ يَشْأَلُوا بَارِعَةَ دَارَنَا وَقَالَ آخِرُونَ نَبِيُّ مَسْأَلَةٍ كَسَابِرُ الْأَوْرَاقِ وَهُوَ
 الْمَوْصِيُّ عِنْدِي وَلَيْسَ عِنْدَنَا عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ مِنْ سِرِّهِ الشَّهَادَةُ أَصْلًا وَعَقْدٌ
 دَلِيلٌ لَهَا الْبِتَاحُ وَصَدْرُهُ وَقَالَ دَاوُدُ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْبَيْعِ لِقَوْلِهِ وَاشْهَدْ
 إِذَا بَايَعْتُمْ وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بَيْعٌ لَمْ دَعُوهُ مِنْ بَيْعٍ وَلَمْ يَشْهَدْ وَحَلَّ
 دَفْعَ مَالِهِ إِلَى سَفِينِهِ وَرَجُلٌ لَهُ امْرَأَةٌ يَقُولُ اللَّهُمَّ خَلِّصْنِي مِنْهَا وَلَا تَطْلُقْهَا وَعِنْدَنَا
 الْإِمَامُ وَالْخَيْرُ مُحَمَّدٌ عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ وَالْمَذْهَبِ الْمِلَّةَ طَرِيقًا نَعْرِيبَةً وَنَدْبًا رِشَادًا قَالَتْ
 صَلَوةُ الْبَطْوَعِ وَصَدَقَةُ الْبَطْوَعِ وَصَوْمُ الْبَطْوَعِ وَدَلَّ عِبَادَةُ بَطْوَعِهَا قَاتِلُ الْبَطْوَعِ
 لَهُ بَرْدُهَا وَأَمَّا الْمَرْشَادُ فَالْمَرْشَادُ عَلَى الْبَيْعِ قَاتِلُهُ إِذَا رَكِبَهُ فَتَحْتَ عَلَى
 عَقْدِهِ لَسَدْرِكِ قَاتِلُهُ إِذَا رَكِبَ فَتَحْتَ عَلَى الْبَيْعِ قَاتِلُهُ إِذَا رَكِبَ فَتَحْتَ عَلَى
 الشَّهَادَةِ لَمْ يَسَدْرِكْ قَاتِلُهُ إِذَا قَالَ الْعِدَّةُ أَنْ قَاتِلُهَا فَتَحْتَ حَرَّمَ ذَلِكَ السَّيِّدُ وَخَلَّفَ
 الْوَارِثُ فِي الْعِدَّةِ فَقَالَ الْوَارِثُ الْبَيْتُ أَنَّهُ مَا تَحْتَفِظُ بِهِ وَأَقَامَ الْعِدَّةَ الْبَيْتُ إِلَيْهِ
 مَا تَلَقَّى قَالَ قَوْمٌ يَجَارِضَانِ وَسَقَطَانِ وَسَقَطَ الْعِدَّةُ وَقَالَ قَوْمٌ بَيْتُ الْعِدَّةِ أَوَّلُ
 مَا تَمُوتُ بِهِ قَاتِلُهُ عَلَى مَوْتِ خِفَافَةٍ لَنْ يَمُوتَ مِمَّنْ لَيْسَ كُلُّ مَيِّتٍ مَقْبُولًا وَكَانَ
 الزَّاهِدُ أَوَّلُ نَحْوِ الْعِدَّةِ وَعِنْدَنَا سَتَعْمَلُ فِيهِ الْفِرْعَةُ مَنْ حَرَّجَ اسْمَهُ حِلْمَ بَيْتِهِ إِذَا
 قَالَ الْعِدَّةُ أَنْ مَيِّتٌ رَمَضَانَ فَتَحْتَ حَرَّمَ وَقَالَ آخِرُونَ أَنْ مَيِّتٌ شَوَّالَ قَاتِلُ حَرِّ
 قَاتِلُ السَّيِّدِ وَخَلَّفَ الْعِدَّةُ أَقَامَ صَاحِبُ رَمَضَانَ الْبَيْتُ أَنَّهُ مَا تَرَمَضَانَ وَأَقَامَ
 صَاحِبُ شَوَّالِ الْبَيْتُ أَنَّهُ مَا تَشَوَّالَ قَالَ قَوْمٌ يَجَارِضَانِ وَالْعِدَّةُ لَنْ مَوْتُهُ فِي
 رَمَضَانَ خِذْمَتُهُ فِي شَوَّالٍ قَالَ قَوْمٌ بَيْتُ رَمَضَانَ أَوَّلُ مَا تَمُوتُ بِهِ زِيَادَةُ وَهُوَ
 أَنَّهُ مَخْفَى عَلَى سِتَّةِ شَوَّالِ مَوْتُهُ فِي رَمَضَانَ لَا يَحْجِ عَلَيْهِ سِتَّةُ رَمَضَانَ مَوْتُهُ فِي شَوَّالٍ
 كَانَ صَاحِبُ رَمَضَانَ أَوَّلُ وَيَعْنِي عِدَّةً مِثْلَ الْأَوَّلِ سَتَعْمَلُ الْفِرْعَةُ إِذَا قَالَ

١٢٥
 تَعْدِلُهُ أَنْ مَيِّتٌ شَوَّالَ قَاتِلُ حَرَّمَ وَقَالَ آخِرُونَ أَنْ مَيِّتٌ شَوَّالَ قَاتِلُ حَرَّمَ
 سَمَّ هَلَكَ السَّيِّدُ وَخَلَّفَ الْعِدَّةُ أَقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيْتُ أَنَّهُ بَرِيٌّ مِنْ مَرَضِهِ
 وَأَقَامَ الْآخَرُ الْبَيْتُ أَنَّهُ مَا تَرَمَضَانَ مَوْتُهُ خِذْمَتُهُ ضِدْرُ مَرَضِهِ مِنْهُ
 لَمْ مَرَضُهُ لَمْ صَدْرُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَمَعَارِضًا وَتَفَارِقَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لَنْ مَع
 أَحَدِي الْبَيْتِ زِيَادَةُ عَلَى مَا مَضَى وَعِنْدَنَا سَتَعْمَلُ فِيهَا الْفِرْعَةُ قَاتِلُ حَرِّ
 سِتَّةُ مَنْ قَالَ أَنَّهُ مَا تَمَرَضَهُ عَنِ الْعِدَّةِ لَمْ مَرَضُهُ مَرَضُهُ وَعَنْ مَوْتِهِ وَأَنْ حَرَّجَ
 اسْمُهُ مَنْ قَالَ أَنَّهُ رَأَى الْمَوْصِيَّ أَحَدَهُمَا لَمْ مَرَضُهُ حَرَّجَ اسْمَهُ وَقَدْ عُلِقَ عَقْدُهُ صَدَقَ
 وَذَلِكَ بِاصْطِحَ عِدَّةً بِأَسْتَوْقِ الْعِدَّةِ إِذَا دَعَى حَقَّهُ هُوَ مَالٌ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ
 الْمَالُ فَإِنْ كُنَّا الْمَدْعَى عَلَيْهِ نَطَرْنَا فَإِنْ كَانَ الْمَدْعَى شَاهِدًا أَوْ شَاهِدًا وَآمَرَ أَنْ
 حَلَّمَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنَّا رَاطِبًا فَحَلَّ وَإِنْ كَانَ أَرَادَ ذَلِكَ الْأَمْوَالَ لَنْ
 أَوَّلُ الْبَيْتِ نَدْلُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنَّا رَاطِبًا فَحَلَّ وَإِنْ كَانَ أَرَادَ ذَلِكَ الْأَمْوَالَ لَنْ
 وَأَيُّهَا الْمَالُ بِسَمِّ الْمَدْعَى الْأَمْوَالَ حَلَّمَ بِهِ عِدَّةً وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِثْلُ الْمَسْأَلَةِ
 وَالْبَيْتِ وَقَالَ آخِرُونَ لَمْ يَحْلُمْ بِهِ إِذَا دَعَى عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ طَائِفَةٍ فَانْزِعَ وَأَقَامَ
 الْمَدْعَى بِمَا دَعَى شَاهِدًا بِحَلْمِ الْحَاكِمِ شَهَادَتَهُمَا كَانَ حَلْمُهُ بَيْنَهُمَا دِيْنُهُمَا
 فَإِنْ كَانَ صَادِقًا كَانَ حَلْمُهُ بِصِحَّتِهِ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وَسَوَاءٌ كَانَ عَقْدًا أَوْ
 رَفْعَ عَقْدٍ أَوْ مَخِيعَ عَقْدٍ أَوْ كَانَ مَالًا أَوْ عِدَّةً وَغَيْرَ ذَلِكَ وَفِيهِ خِلَافٌ إِذَا تَقَرَّرَ
 هَذَا فَادْعَى رُوحَتَهُ أَمْرًا فَقَالَ هَذِهِ رُوحِي وَحَلَّمَ الْحَاكِمُ بِهَا بَشَاءَ دَعَا
 رُوحَهُ وَكَانَتْ جَلَالًا فِي الظَّاهِرِ وَدُونَ الْبَاطِنِ وَهَذِهِ الرُّوحَةُ أَنْ يَرُوحَ بِغَيْرِهِ
 فِي الْبَاطِنِ وَتَحَلَّى لِلثَّانِي فِي الْبَاطِنِ وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْأَوَّلِ الْبَاطِنِ فَإِنْ وَطَّهَا الْأَوَّلُ
 مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ كَانَ بَاطِنًا وَعَلَى الْحَدِّ وَكَانَتْ عَالِمَةً بِذَلِكَ فَهِيَ تَرُوحُ وَأَنْ
 ادْعَى عَلَى رُوحِهَا أَنَّهُ طَلَعَهَا لَمْ يَكُنْ طَلَعَهَا فَحَلَّمَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدًا

زور كانت حلالا له في الباطن دون الظاهر فمضى بها حلت له فبطلت ان يبيعها ظاهرا
 خوفا عليه ان يشاهد معها بعد الطلاق فحل به النكاح فقبل شهادة النساء
 على ان يفراده في الولادة ولا يستهلل في العيوب تحت الثياب والرتق والقرن والبرص
 ولا خللا في قاما في الرضاع فقد روي انما انما لا تقبل شهادة من قال قوم
 قبل شهادته من الرضاع منظر اقبل شهادة رجلين او شاهدا وامرأتين
 وذلك قالوا في الاستهلال قال احرور قبل شهادته من الرضاع منفردا
 فاذا ثبت انهن يقبلن هذه المواضع عندنا لا يقبل اقل من اربع بسوءة
 وجمع ذلك به قال جماعة وقال قوم ثبت بشهادة اثنين منهم وقال
 بعضهم ثبت الرضاع بشهادة المصصة والحال بعضهم ثبت الولادة على الزوجات
 بامرأة واحدة القابلة او غيرها ولا يثبت بها ولادة المطلقين وعندنا يقبل
 شهادة واحدة في بيع الميراث في الاستهلال كذلك في الوصية في بيع الوصية
 وتبين بصف الميراث وبيع الوصية وثلاث في اربع في الجمع

وحد

في شهادة القاذف

اذا قذف الرجل رجلا او امرأة فقال نبت او انت ان لم تخل من احد امرئ
 اما ان يكون محققا او لا بحقيقة فان حقه طرد فان كان المقدوف اجنبيا
 حقه ما حرام من اما ان يقيم البينة انه ربا او بغير في المقدوف بالزنا وان
 كان المقدوف ووجه فانه محقق قد فده باحد ثلثة اشياء البينة او اعترافا
 او للعان في حق قد فده وحيل على المقدوف والحد وبار ان لم يكن قاذفا
 ولا جلد عليه ولا رد شهادته ولا يفسق واما ان لم يحق قد فده فله
 ثلثة احكام وحبس الجلد ورد الشهاده والفسق لهوله والدين من المحصنات

تقدم

والتفسير

المأول

الاول

ان يحق حذم او لا يحق فان يحق حذم

على قوله اولئك هم القاسمون فان تاب لمعاقب لم يسقط الجحد بالتوبة وان
 لم يسقط المحر والتوبة لا حاد في هل يسقط شهادته ابدافلا يقبل ام لا وعند
 وعند جماعة لا يسقط بل يقبل بعد ذلك وعند قوم لا يقبل فاما بقية التوبة
 فيحملها انه اذا قد فده فله ثلثة احكام الجحد ورد الشهاده والفسق
 الذي رد له لا يثبت على المطلقين والاموال ان ترد به شهادته ثم لا تخلوا من احد
 امرئ اما بالبينة او باعتراف المقدوف وان كان غير روجه او بها او باللعان
 كانت روجه فمن حق القذف فلا جلد عليه وهو على العدة والاشهاد
 لانه صح صدقة وثبت صحة قوله واما المقدوف فقد ثبت بانه بالبينة او
 باللعان او الاعتراف فقام عليه الحد واما ان لم يحق فاحذر واجب عليه
 ورد الشهاده قائم والفسق بحاله والحد بعد هذا فيما يزيل ذلك عنه
 اما الحد فلا يزول عنه الا باحد امرئ استشهد او ابرأ واما الفسق والشهادة
 فهما يتعلقان بالتوبة والتوبة صريان باطنة وحتمية فالما بطنه توبته فما
 بينه وبين الله وهي كلف باجلاد المعصية وحملته ان المعصية لا تخلو من
 من احد امرئ اما ان لا يحق بحد او لا يحق فان لم يحق بالحد مثل ان
 قبل حبسته او طسها بسوءه او وطها فيما دون المخرج فتوبته هائما
 الندم على ما كان والعزم على ان لا يعود فاذا فعل هذا فقد تاب بقوله
 تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة ظلموا انفسهم ذروا الله فاستغفروا الذنوبهم
 ومن عفا الذنوب الله ولم يصر على ما فعلوا او هم تعلمون ان ذلك حرام وهم
 مغفرة من ربهم فاذا الى الاستغفار وترى الاصرار صحت توبته وعمر الله ذنبه
 واما ان كانت المعصية مما يحق بها حيل لم يخل من احد امرئ اما ان
 حقا على الدين او في ما كان ثابت ما لا يغيب السرقة والاملا في

وحقيقة ذلك ان يقول ذلك مما قيل في روى في الخبرين المذكورين
 اذا قال ذلك بما قلنا كما ان كان في هذا الجواز ان يكون صادقا في الما ظن
 وقد تعذر رعله تحقيقة فاذا قال الحق باطل حرام فقد ادر نفسه وحوله
 لا يعود الى ما قلنا فموضعا ما كان منه فاذا ثبت صحة التوبة وهل يعرف الله
 التي تبطل لا شهادة الى صلاح العمل لا قال قوم محرر التوبة بحزبه وقال
 قوم لم يدر من صلاح العمل وهو الاقوى لقوله لا الذين قالوا من بعد ذلك واصحوا
 فمن قال لا يفتقر الى اصلاح العمل فلا كلام ومن قال يفتقر اليه فصلاح العمل
 حادثة سنة على ما مضى هذا الكلام في روى النسب واما قد روى الشهادة وهو ان شهد
 بالزنا دون الاربعة فانهم فسقة وقال قوم محذرون وقال آخرون لا محذرون
 فالتوبة هاهنا ان يقول قد ندمت على ما كان مني ولا اعود الى ما اثم فيه ولا يقول
 ولا اعود الى ما قلنا الذي قاله شهادة بحزبه ان يقول لا اعود الى ما اثم
 فيه فاذا قال هذا زال فسقة وثبت عدالة وقبل شهادة به ولا يراعى
 صلاح العمل والفرق بين هذا وبين قد روى النسب هو ان قد روى النسب قد روى
 بالنسب وهذا بالاحتياط وعندهم ويجوز للإمام ان يقول ثب قبل شهادة بك وقال
 بعضهم لا اعرف هذا وانما قلنا ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله امر بالتوبة

فصل في التحقير في الشهادة

لا يجوز للشاهد ان يشهد حتى يكون عالما بما يشهد به حين العمل وحسن الاداء
 له وله تعالى ولا تقف ما للسر الى به علم وقال تعالى انما يشهد ما سمعوا وهم
 يعلمون وروي ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الشهادة

فقال انما يشهد من علمه على ما يشهد به او دعه فاذا ثبت صدرا
 فالإسلام فيما يصير به عالما بما يشهد به يقع العلم له من وجوه ثلثة سماعا ومشااهدة
 او بما فاذا ثبت ذلك فالإسلام في فصل فصل اما ما يقع له به مشاهدة فلا فعال
 كالعضة والسرقة والقطع والقيل والرضاع والولادة والكواط والزنا وشرب
 الخمر فله ان يشهد اذا علم بالمشاهدة ولا يصير عالما بذلك بعينه مشاهدة واما
 ما يقع العلم به سماعا فثلاثة اشياء النسب والموت والملك المطلق واما النسب فاذا
 استفاض الناس بالناس ان هذا فلان فلا يصار محملا للشهادة له بالنسب والولد
 يلحق بالبيد استدا لا فصل ان تحمل الشهادة به استدلالا او بآلة لا عملته الموصل
 الى معرفته قطعا فصار عالما محملا للشهادة بالاستفاضة فاذا ثبت هذا فمضى
 استفاض الناس بالناس ذلك صار محملا للشهادة بالنسب واقبل ما يحمل به الشهادة
 ان يسمع عدلين فصاعدا يقولون ذلك فاذا شهد بذلك فهو شهادة ابداء ولا
 يشهد به من حيث الشهادة على الشهادة لانه لا يقول اسهدني فلان وفلان
 بخذا وهذا فاما ان يسمع الرجل يقول هذا ابني والابن سائل او قال جل هذا ابني
 والابن سائل صار محملا من سكوته في العادة يكون راضيا بذلك معروفا به واما
 الموت فذلك محملا بالاستفاضة لان اسباب الموت كثيرة محلفة فاذا سمع الناس
 يقولون ما فلان صار شاهدا بجموعه فاذا ثبت هذا فاقول ما يستفيض به عنه ان
 يسمعه من عدلين فاذا سمع ذلك من عدلين صار محملا لها تشهد شهادة نفسه
 لانه تشهد على شهادة غيره واما الملك المطلق فذلك اذا استفاض الناس
 ان هذا امير فلان من دار او دابة او عداوة او ثور صار شاهدا بذلك لان
 اسباب الملك كثيرة محلفة بملك الشراء والجهة والعقبة والاحياء والمرزوقين
 صار به شاهدا بالاستفاضة كالنسب سواء فاذا سمعه من عدلين فصاعدا

تحملا

اجزاه وصار شاهدا بنفسه لانه لو دنا عن غيره فادنا من غيره فانه
 شهدا بالملك المطلق بالاستفاضة دون نسبة فلا نقول ملكا بالشر او بالجهة
 او بالجار او غنمة لان هذه الاسبان شهدا بالاستفاضة فلهذا لا يصح
 ان يعزى ملكا للميزان فانه يصح ان يعزى الى سببه بالاستفاضة لان سببه
 الموت والموت ثبت بالاستفاضة فالمرث يقع به فلهذا يصح ان يعزى اليه بالاستفاضة
 فاما ان كان يدبر دار تصرف فيها مطلقا من غير منازع بالخدم والبناء والاطارة
 والاعارة وغير ذلك فيسوغ للشاهد ان يشهد له باليد لا اشتغال واما الملك
 المطلق فلا تخلو المدة من احد امرين اما ان يكون طويلة او قصيرة فان كانت طويلة
 مرت عليه السنون على صورة واحدة من غير منازعة قال بعضهم شهد له بذلك
 لما عرف العادة فدرهم ان من تصرف مطلقا من غير منازع كان مقصفا في ملكه
 وقال غيره ان اليقينة تشهد له باليد والتصرف فاما الملك مطلقا فلا لان اليد تختلف
 فتكون يد من غير مستاجر ومالك في ذلك امين وفي صحة التصرف احول فادنا
 اختلف الامر واحكامها لم يجر ان شهدا بالملك المطلق باليد لو كانت ملكا للرجل
 اذا حضر عند الحاكم فقال المدعى ادعي دارا في يد هذا ان لم تسمع دعواه لم يله
 قد اعترف بالملك فلما سمعت دعواه ثبتت اليد لمدعي على ملك لا يكون ملكا
 فاما ان كانت المدة قصيرة كالشهر والشهرين ونحو ذلك فانه لا تشهد له بالملك
 لان الزمان قصير على هذه الصورة يتفق كثيرا فلا يدل على ملك يفارق هذا
 الزمان الطويل لانه في العرف انه من ملك فاما الشهادة باليد فلا سببه وجوب
 وقال بعضهم تشهد له بالملك قالوا لانه لما صح ان يشهد على غيره فيما في يده
 صح ان يشهد له بالملك وفي اصحابنا انه يجوز له ان يشهد بالملك فيما يجوز
 بشره ثم يدعيه ملكا له واما ما يجلب الى سماع والى مشاهدة فهو كالشهادة

(ج)

(د)

على الخطود كالبيع والشرع والسم والصلح والجاران والمباح وكذا ذلك يد
 فاما من مشاهدة المتعافين وسماع كلام العقد منهما لانه لا يخلو عن حمل الشهادة
 وطعا اما ذلك فانه يزيد على الافعال فانه يصح ان يسمع كلام العقد منهما
 فان عرفهما باعناهما واما سماعهما وانسابهما او لم يعرفهما بذلك فاستفاد من غيره
 سبهما بعد ذلك فالمرح يصح ان يشهد عليهما حاضرين وغايبين ان حضر بالمشاهدة
 وان غابا بالاسم والنسب وان عرفهما باعناهما دون الاسم والنسب زاد او قل حاضرا
 ولا يجوز اذا كانا غايبين لانه لا يعرف غير العرف فاما التلاح والوقف والولاية
 والعق فكل يصح تحملها بالاستفاضة بالملك المطلق والنسب قال قوم ثبتت لها
 بالاستفاضة لان اذ وجب النبي عليه السلم حرجة وعائشه ثبتت المروحة فلا
 سفاضة فذلك ها هنا لان الوقف يقع على الثابت فلا يبقى من شهادته من
 الواقع فبناجاة الى الشهادة به بالاستفاضة ولا يملك الوقوف وهذا
 الذي يوصيه مذهبا وقال قوم لا يثبت وقالوا انما ثبت اذ وجب النبي بالنور
 فما شهدنا بالاستفاضة والنور يوجب العلم فهو كالشهادة بان يسمع في الدنيا عليه
 وهذا صحيح واما الوقوف فان الحكمة تحدد لثبته حلا مضت مدة ثمانية
 السهود فانه يثبت الشهادة على الشهادة فلا يخاف بطلان الوقف وهذا
 لا يصح على مذهبا لان الشهادة على الشهادة على الشهادة لا يجوز عندنا
 وانما يجوز دفعة واحدة فعلى هذا يورد الى بطلان الوقف من قال
 لم يثبت بالاستفاضة فلا كلام ومن قال ثبت بالاستفاضة فاما شهد
 فيقول هذه زوجة فلان ولا يشهد بالعقد وذلك لولا والحق
 على هذا التفصيل وليس احد ان يقول ان الشهادة بالاستفاضة ليست
 بعلم وقد قلتم لا يجوز ان يشهد الا بما يعلم فلما اردنا في هذا القسم

عين الخبر

(هـ)

انما نقدر ان نسمع من غير مشاهد

غالب الظن دون القطع الذي حصل مع المشاهدة واما ما يحتمل الشهادة
عليه بالمشاهدة وهي الاحتمال فان الاعمال لا يحتمل الشهادة عليها لانه
يحمل بالمشاهدة ولا مشاهدة للاعمال وهو اجماع واما ما يحتمل الشهادة
فيه بالسمع وهو النسب والموت والملك المطلق فان الاعمال لا يحتمل
لانما نقدر ان نسمع من غير مشاهدة وقال قوم لا يقبل شهادة فانما ما يقدر
الى سمع ومشاهدة وهي العقود كلها فان شهادة الاعمال لا يصح فيها البيع
والصرف والسلم والاجارة والهبه والذبح ويجوز ذلك في هذا المعنى الشهادة
على المقرار وفيه خلاف والذي يقتضيه مذهبنا انه يقبل شهادة اذا كان
حاشية سمعه صحيحة وحصل له العلم بغير المشاهدة فاما اللام في وقوع
شهادة الاعمال فحتمية انه اذا حمل الشهادة على الافعال العقود وهو
صحيح ثم عني فان كان يحملها على الاعمال مثل ان شهد على عن انسان ذلك
وهو لا يعرف اسمه ونسبه لم يجز له الا اذا علم انه لا يقدر ان يودعها على
تلك العين وان كان يحملها على الاسم والنسب كان يودعها على ذلك بعد العي
وهذا ان كانت يد في رجل وهو بصير فعمى وهدى في يده وهو عارف باسمه
ونسبه صح ان يحتمل الشهادة عليه وهو اعني بما ان يقر بقاءه من اذن الاعمال
بغير حق فيحمل الشهادة وهو اعني يودعها وهو اعني وذلك شهادة المقبول
وهو ان يسلم يد ابر رجل ويقر بقاءه الى اذنه فيقر بحق ولا يفارقه حتى ياتي
به اجماع فيقول له هذا اقر لفلان هذا وكذا وذلك يقبله في الرجعة اذا
كان حاضر عند الجاه فحاشي اليه نفسان لا يعرف لغيرهما فانه يترجم عند
احكامهم والرجعة شهادة هذا اربع مسائل يقبل شهادة فيها واما الميت
والملك المطلق فقال قوم يصح ان يحتمل الشهادة وهو اعني يودعها وهو اعني

لان الاعمال لا يحتمل الشهادة والسمع واما ما يحتمل الشهادة
عليه بالسمع ثبت بالسمع واما ما يحتمل الشهادة عليه بالسمع
فليس او غير مسلم والموت والملك المطلق والسمع واما ما يحتمل الشهادة
فيه بالسمع وهو النسب والموت والملك المطلق فان الاعمال لا يحتمل
لانما نقدر ان نسمع من غير مشاهدة وقال قوم لا يقبل شهادة فانما ما يقدر
الى سمع ومشاهدة وهي العقود كلها فان شهادة الاعمال لا يصح فيها البيع
والصرف والسلم والاجارة والهبه والذبح ويجوز ذلك في هذا المعنى الشهادة
على المقرار وفيه خلاف والذي يقتضيه مذهبنا انه يقبل شهادة اذا كان
حاشية سمعه صحيحة وحصل له العلم بغير المشاهدة فاما اللام في وقوع
شهادة الاعمال فحتمية انه اذا حمل الشهادة على الافعال العقود وهو
صحيح ثم عني فان كان يحملها على الاعمال مثل ان شهد على عن انسان ذلك
وهو لا يعرف اسمه ونسبه لم يجز له الا اذا علم انه لا يقدر ان يودعها على
تلك العين وان كان يحملها على الاسم والنسب كان يودعها على ذلك بعد العي
وهذا ان كانت يد في رجل وهو بصير فعمى وهدى في يده وهو عارف باسمه
ونسبه صح ان يحتمل الشهادة عليه وهو اعني بما ان يقر بقاءه من اذن الاعمال
بغير حق فيحمل الشهادة وهو اعني يودعها وهو اعني وذلك شهادة المقبول
وهو ان يسلم يد ابر رجل ويقر بقاءه الى اذنه فيقر بحق ولا يفارقه حتى ياتي
به اجماع فيقول له هذا اقر لفلان هذا وكذا وذلك يقبله في الرجعة اذا
كان حاضر عند الجاه فحاشي اليه نفسان لا يعرف لغيرهما فانه يترجم عند
احكامهم والرجعة شهادة هذا اربع مسائل يقبل شهادة فيها واما الميت
والملك المطلق فقال قوم يصح ان يحتمل الشهادة وهو اعني يودعها وهو اعني

فما يحتمل على المدين بالقيام بالشهادة

اللام في هذا الباب فليس يحتمل الشهادة وفي ادائها اما التحمل فانه قد
في الجملة فمن عني التحمل على ما يحتمل او يبيع او غيره من عقدا او دين لرجعة التحمل
لعله فلاباب شهادة اذا ما ادعوا ولم يفرق لبقوله ولا يشاركون ولا يشهد
ناول اهل المفسر هذا اللام تلك تاويلي فقال ابن عباس معناه لا يضر الشاهد

والكاتب من دعوته الى تحملها ولا يحج عليه بان يتحملها او يخطب عنها فيها
 وفيهم من قال معناه لا يضر الشاهد من شهادته فلو دعي غير ما تحمل في لا يضر
 الكاتب من يكتله فيكتب غير ما قبل له وفيهم من قال معناه لا يضر بالشاهد
 والكاتب من استدعيه فيقول له دعي اشغالك واستعمل كحاشي فادبت ان
 التحمل فرض على الجملة فانه من فروض الغايات اذا اقام به قوم سقط
 عن الباقي كاجراء والصلوة على الجنائز ورد السليم وقد بحث التحمل وهو
 اذا دعي لتحملها على عقد صحيح او غيره او على يد وليس هناك غيره فيجوز
 بتعريض التحمل عليه كما ينعش في الصلوة على الجنائز والدفن ورد السليم فاما المأ
 داء فانه في الجملة ايضاً من الفرائض لقوله ولا تلتزموا الشهادة ومن يلزمها فانه
 انتم قلبه وقالوا لا ياب الشهاد اذا ما دعوا وهذه بمن ان سدل بها
 على وجوب التحمل وعلى وجوب الداء وهي بوجوب الداء ان شيد فانه ساهم
 شهاده ونهاهم عن الداء اذا دعوا اليها وانما يسمى شهاداً بعد تحملها وهو من
 فرائض الغايات اذا كان هناك خلق قد عرفوا الحق وصاروا به شاهدين
 فاذا اقام به اثنان سقط الفرض عن الباقي كالصلوة على الجنائز وقد بحث الفرض
 فيه وهو اذا لم يتحمل الشهادة الا اثنان او تحملا خلق ولم يبق منهم الا اثنان بعد
 عليهما الداء كما لو لم يبق من فرض الميت الا من يطبق الدفن فانه سجن الفرض عليهم
 فاذا ثبت هذا فالكلام في بيان فرائض الاعيان والغايات وجملة ان لا فصل
 بين فرائض الاعيان والغايات ايراد وان الفرض يوجه على اللزوم لا ابتداء لانه
 اذا زالت الشمس توجهت الظهر على الكل واذا صارت البلد ميت توجه فرض القيام
 به على الكل واما بقدر الثاني وهو ان ما كان من فرائض الاعيان اقام به قوم
 لم سقط عن الباقي مثل الظهر وذلك الركوة والصوم وغيرها من فرائض الاعيان

لن يكون له شاهد واحد اقام به قوم سقط الفرض عن الباقي كالمقصود بدو الميت فاذا
 دعي لم يبق وجوب دفعه على احد بخلاف قول شهادة الجسد عندنا في الجملة على
 كل واحد للمأ على ساد انهم سواء شهدوا على حرا وعبد او مسلم او كافر بقليل
 لشرو قال قوم لا قبل بحال وفيه خلاف لا خلاف ان شهادة اهل الذمة لا
 يصل على المسلم الا ما سافر فيه اصحابنا في الوصية خاصة في حال السفر
 عند عدم المسلم فاما قول شهادة بعضهم على بعض فقال قوم لا يصل بحال
 لا على مسلم ولا على مشرك لفق ملتزم او اختلفت فيه خلاف في بعض انفسه
 لا قبل بحال لانهم كفار فساق ومن شرط الشاهد ان يكون عدلاً بل من خالف
 مذهبنا نحو من سار بالقرى مخالفة فاما لا يصل شهادتهم وفي صحابنا من كفر بجمع
 وفيهم من كفر بعضاً ونسب بعضاً وليس ههنا موضع تفصيله وقال بعضهم اهل الاهواء
 على ثلثة اضر بغير كفار وفساق وعدول فاليفار من قال يحل القران وحجج الرواية
 وقال يحل الافعال وهو لا يبار لا يصل شهادتهم ولا يرتهم المسلمون ولا يرتونهم وفساق
 وهم الذين يتولون السلف فلا يصل شهادتهم وعدول وهم اهل البغي ممن كان من الصحابة
 باغياً وهو على عدالة وقبول شهادته لكنه اجتهدوا فاحطوا فله اجر واهل العبد
 على العدالة اجتهدوا فاصابوا فلهم اجران وعدولنا ما عندنا فاما البغاة فقد
 كفار وقد سناه في قال اهل البغي

فصل في حكم الشاهد الواحد مع المميز

عدياً بخوارقضا بالشاهد الواحد مع المميز المذموم فيه قال جماعة واما الخرد
 وقال بعضهم الرئيس ليس طائلاً هو بالجنار ان شاع بهل
 بعده كاشاهدين من شاشه قبل صاحبه والصحيح انه على الرئيس شهد

له شاهد ثم يحلف بما ذابث حوازل ذلك فاللهم بعدة فيما يقضي به في نفسه
 وجملة كل ما كان مالا او المقصود منه المال فانه يثبت بالشاهد واليمين
 والغصب الذنوق قضاء الدين واداء مال اللبنة واما ما المقصود منه المال
 فعقود المعاوضات بالبيع والتصرف والتسليم والصلح والإجارة والقرض والمساواة
 له ٤ والهبه والوصية والحايبة التي يوجب المال الخطأ وعمل الخطأ وعملا يوجب
 المال القتل ولدة او عبد غيره او احماله او قطع يده من وسعها الساعد
 حل هذا يثبت باليمين مع الشاهد فاما ما لم يثبت مالا ولا المقصود منه المال
 فانه لا يثبت بالشاهد واليمين بالباج والتلج والطلاق والرجعة والقذف
 والقفل الموجب للقود والتشيع واللعن والولاء والندب واللبنة والوكيل والوصية
 اليه والودعة عنده كل هذا لا يثبت بالشاهد واليمين وكذلك الرضاع ولو
 دة والاستهلال والعيون تحت الشارب لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال استشر جبريل في القضاء باليمين مع الشاهد فاستشار علي بذلك في الاموال
 الى ٥ لا تعدوا ذلك فاما الوقف قال قوم يثبت بالشاهد واليمين وقال آخرون لا يثبت
 بناء على من شغل الوقف عليه من قال لا يثبت الله قال لا يثبت بالشاهد واليمين
 ومن قال لا يثبت الا باليمين عليه قال هذا يثبت بالشاهد واليمين وامر ان يشاهد
 ويمين المدعي وهو الذي يقضيه مذهبنا فدل موضع قلنا يقضي بالشاهد مع اليمين
 فاذا اقام المدعي شاهدا واحدا فهو باسحاب من اربعة اشياء بين ان يحلف
 معه او يقيم شاهدا اخر او امر ان يقرض شاهدا وسجل المدعي عليه فان
 اختار ان يحلف معه لم يحلف حتى يثبت عدالة وان اختار ان ياتي بشاهد آخر
 لم يثبت عن العدالة حتى يملأ عدله وهو ذلك ان ياتي من امرين وان قال
 لست اخار اليمين مع الشاهد ولا ضم غيره اليه واختار مطالبة المدعى عليه

بالبينة ولو حلف باليمين الاختار الاستحلاف بطر فان اختار ان يسرد ما دله وحلف
 هو لم يثبت لان من نزل اليمين خصمه لم يثبت له ان يسرد ما يغري رضاه لغير الرد اذا
 بدلها المدعى عليه للمدعي لم يثبت له ان يسرد ما الى نفسه بغري رضاه وان اختار
 ان يقيم على ذلك وسجل المدعى عليه فان له فاذا فعل هذا لم يحلف المدعى عليه
 من احد من امرين ان يحلف ويثبت فان حلف سقط دعوى المدعي وان لم يحلف فقد
 نزل وحصل مع المدعي نكول وشاهد وهل يقضي بنكوله مع شاهد المدعي فعدا
 انه لا يحلف عليه وبه قال جماعة وقال بعضهم يحلف عليه بالنكول مع موافقته
 ان القضا بالنكول اذا لم يثبت مع المدعي شاهد لا يجوز فاذا تقرر انه لا يقضي عليه
 بالنكول فهل رد اليمين على المدعي ام لا قال قوم لا ترد عليه لانها غير مختصة
 فاذا عفا عنها لم تعد اليها كيمين المدعى عليه اذا دلها للمدعي ثم عفا عنها فان
 لا تعود اليها ولها وقال آخرون ترد اليه وهو المصحح عدنا لان هذه غير تلك فان
 هذه عين الرد يقضي بالاموال وغيرها وبذلك يثبت مع الشاهد لا يقضي بها في غير
 الاموال وسبها غير سبب تلك فان سبها لنكول المدعى عليه فمن قال لا ترد عليه
 حسن المدعى عليه حتى يحلف ويعترف ومن قال يرد ردها فان حلف ثبت حقه
 وان لم يحلف انصرف اذا ادعى جماعة على رجل ان ابانا مات وحلف دينا عليك القار
 وادعوا عليه ان فلانا الميت قد اوصى لنا بوصية هي الف درهم في يدك فها مستلما
 المولى ادعوا دينا لاهم عليه واهم قدر ثوبه والالبنة ادعوا وصية عنده واهم
 ستحقونها واقاموا شاهدا واحدا فان لهم ان يحلفوا معه لانه مال ثم يبرأ فيه
 ان حلف المولى مع شاهد فقص له بذلك فان كان دينا كان بينهم على فرض الله لاهم
 ورتوبه عن ايهام وان كان الحق وصية كانت بالسوية لاها عطية والعطيانا بالسوية
 الا ان يكون الموصي فاضل منهم فلو كان على نفسه هذا اذا حلف للفلان فاما ان حلف

تعضم مثل ان كانا احبنا فاحلفا فانه مستحق ما حلف عليه من غير ان يشار اليه
3. اخوه فله ولم يحلف سقط حقه وهذا النازل لا يشار الحالف فيها حلف عليه لانه اذا دل
4. لها بما يحق شاهد واحد ملك له احد منهما ما حلف معه ويستحق فاذا لم يحلف البعض
فقد خسر حقه واسقط حقه فلا يشار الحالف فيما استحقه سميه وان كان احدا
من موقوفها او وصيا فان وليه تدعى له ولا يحلف له ليس من اهل الجنب ولا يحلف عنه وليه
لان الايمان لا يندخلها النيابة فوقف حقه فان عقل الموقوفه او بلغ الصبي حلف وقبض
حقه وان مات قام وارثه مقامه حلف واستحق كما اذا مات الصبي وظف ارثا وثلث
دين على رجل ههنا وصته قد اوصى بها مستحق من تركته فاقام وارثه شاهدا
واحدا بدين ابيه كان له ان يحلف مع الشاهد لانه يقوم مقام ابيه بعد وفاته
ولو كان ابوه حيا حلف مع شاهده وثبت دينه لذلك وارثه يحلف مع الشاهد
وثبت حقه فاذا ثبت حقه كان ذلك تركته الميت وتعلق حق الغرماء بها فيكون
الوارث بالخيار بين ان يقضي دين ابيه من عن تركته او من غيرها فان قضاه من
غيرها كانت له وان قضى من غيرها كان الباقي له فان كان هناك وصية كانت
من الميت بعد الدين فان لم يحلف الوارث مع الشاهد قال قوم للغرماء ان يحلفوا
وقال آخرون ليس لهم ذلك وهو الصحيح عديا فقال لهم ان يحلفوا قال بل كل
حق اذا ثبت صار اليه كان له ان يحلف عليه بالوارث فانه لو حلف صار له كذلك
الغريم مثله وانما قلنا انه ليس لهم ان يحلفوا لانه اذا ثبت كان يثبت له تركته
عنه لا دليل انه لو كانت لتركته عبدا او اهل سوال كانت فطرته على ورثته وكان
لهم ان يقضوا الدين من عن تركته ومن غيرها وانما يتعلق حق الغرماء بالتركه
حما يتعلق حق المهرن بالرهن فاذا كان يثبت لهم لم يحرم حلف سيما ثبت اعيان
مالا لغيره فان لا تشار لا يثبت حقه مالا لغيره وهذا اصل اذا تاراع الملاء

الحلف

والقوم على الميت دين

اول

فقا

حقا اذا ثبت تعلق به حتى الثالث فمضى لم يحلف من اليه الجنب هل للثالث ان يحلف على
قولين اصحهما عندنا ليس له ولهذا انطأ من ان الرهن اذا وطئ جارية المهره
فاحبلا فان كان ناذرا لم يخرجه من الرهن ونقص مذهبنا انها لا تخرج من الرهن
وان كان بغير ادنيه فعلى قولين فمن قال خرج فلا كلام ومن قال لا يخرج واختلفا
فقال الراهن الوطئ باذنك اي المهرن وقال بغير اذني فالقول قوله فان حلف
وكانت على الرهن وان نكل ردنا الجنب على الراهن يحلف ويخرج من الرهن فان
لم يحلف الراهن فهل يحلف الجارية ام لا على قولين لان لها به تعلقا وهو شوث
حرمة ما حرته لها بذلك وهذا على مذهبنا لا يصح لانها بالوطئ لا تخرج من الرهن بحال
لانها مملوكة ولم يثبت لها حرته بوجه اذا مات وحلف تركه وعليه دين انتقلت ملكه
الى ورثته سوا كان الدين وفق للتركه او اذ ارثا او اقل منها وتعلق حق الغرماء
بالتركه والدين باق في دمه الميت بالرهن يتعلق بالجانب والدين ذمه الراهن للراهن
ان يقضي الدين من عن التركه ومن غيرها كما لا رهن ذلك الرهن وقال بعضهم
ان كان الدين محيطا بالتركه لم ينقل الى وارثه وكانت بمقااة على خليم ملك الميت
فان قضى الدين من غيرها ملها الوارث المرن وان كان الدين محيطا ببعض التركه
لم يسفل قدر ما احاط الدين به منها الى ورثته واسفل المهم ما عداه وقال قوم
ان كان الدين محيطا بالتركه انتقلت كلها الى الورثه وفائدة الخلاف قوايد المان وكما
من قال اسفل التركه الى الورثه كان النماء للورثه لا حق للغرماء فيها كالتمة
والساج ونسب العبد ونحو ذلك ومن قال لا ينقل التركه اليهم تعلق الحق بالنماء
لما هو متعلق بالاصل وهذا هو اهل ههنا ههنا سوال في التركه عديا
قال اسفل المهم تركه النماء منهم ومن قال لا ينقل اليهم تركه الفطرية
2. التركه فمن قال اسفل الى الوارث قال لانه لو لم يسفل الى الوارث لما لم يوجب

اذا حلف ثلثة ودينار ودينار فان احدهما يمين وحلف الثاني فحلف الله بيمينه
 ان يكون الزكوة للابن الموحود دون ولد الابن الميت ان انفصل بعد الزمان فلما
 لم يحلف ان الزكوة تكون لابن الميت وان لم يثبت ان ابن الميت ورث حوايه المولى
 ان الميت لو حلف بدينار كان نصيبه منهم وهو ابن الميت المذموم مثلاً التي ثبتت بذلك
 ان الملك اسفل الى الورثة والمولى عدى ان ينقل الى الورثة ما يفضل عن مال
 العرما لقوله من بعد وصته يوصي بها اودن اخ اذ عي على رجل انه سرق ثياباً
 من خير من له فاقام به شاهداً واحداً حلف مع شاهده ولزم الغرم دون
 القطع لان البرقة بوجوب سبيل عن ما وقطعا والغرم يثبت بالشاهد واليمين دون
 القطع ومثال هذا على مذهب الحنفي لو ادعى على رجل انه اعصى منه عيدا فانكر
 وحلف بطلاق زوجته وعقوبة ما غصت منه شفا فاقام المدعي شاهداً واحداً
 مع حلف شاهده حلف على الغائب بالغرم دون الطلاق والطلاق فان
 كان زوج ما لا فانه يثبت بالشاهد واليمين عداً كان او خطاءً وان كان عداً بوجوب
 القود فاذا ادان له شاهد واحد كان لو ثا وادان له ان يحلف مع شاهده حنفي
 مساً فاحلفت القتل عداً بوجوب القود وعند قوم بوجوب الدية اذا رجب
 رجلاً بجهه فاصابه ثم نفذ عنه فاصاب آخر فعليه فالتالي خطاء له اخطاء
 في فعله وفي قصده فعلى هذا يثبت بالشاهد واليمين انه بوجوب المال فقط واما
 الاول فهو عداً محضاً لا عداً في فعله وقصده فينظر فيه فان كان قتلاً بوجوب
 المال مثل ان قتل ولده او عبداً الغيره او قتل مسلم كافراً او قطع يده من نصف
 المشاع او كانت نجابته جافية ثبت باليمين مع الشاهد انه بوجوب المال
 ويكون اليمين واحدة كسائر الاموال وان كان قتلاً بوجوب القود فهو مع القتل
 العمد ومعه شاهد واحد والشاهد في الدم لو ثبت يحلف مع شاهده حنفي

آخر

مساً ووجب القود عداً وعند قوم بوجوب الدية على ما بيناه اذا كان يد رحل
 لحرته وابنها فادعى عليه رجل فقال هذه احرته ام ولدي وهذا ولدي
 اسولتكم في مالي وهو حراً اصل ثابت لست مني ادعى هذا الرجل في احرته من
 احدهما انما مملوكه والمالي انما ام ولده تعق بموته وادعى ولدها امرين
 احدهما النسب والثاني الحرية فاما الحرية فاذا اقام شاهداً واحداً حلف مع
 شاهده وقضى له ما لحرته من ام المولود مملوكه بدليل ان له استخداماً والاسماع
 بها واجارها وتزوجها واذا قلنا قائل جاز له قضيها فاذا كانت مملوكه فصالحه
 بها باليمين مع الشاهد كالممة القربى فاذا حلفنا له ام ولده تعق بوجوبه باعترافه
 بذلك بالشاهد واليمين وذلك اننا حلفنا له ملاماً اعترف بذلك بالشاهد
 واليمين وحلف اننا حلفنا له ملاماً اعترف بذلك فحان بملكه وله ان يقره له
 فيه هذا عند المخالف وعندنا يثبت بملكه لها ولا يعق بموته الا ان يحصل نصيب
 ولدها فصحق عليه واما الولد فهل يقضى له به بالشاهد واليمين قال قوم لا يقضى
 له به وهو الاول وقال آخرون يقضى له به وانما قلنا لا يقضى له لانه ادعى نسباً وحرته
 والنسب بحرية لا يثبت بالشاهد واليمين فمن قال يقضى له به بسلمه وكان ابنه حر الماصل
 لم يولد عليه وامة ام ولده تعق بوجوبه ومن قال لا يقضى له به على ما اخترناه كان
 يد من هو في يده ان ذل ان له ولده كان على ما قال ان قال مملوكي كان على ما قال
 من وقف وقفاً على قوم انتقل بملكه عن الواقف الى من ينقل قال قوم الى الموقوف
 عليه وهو الذي نصيبه مديوناً وقال قوم ينقل الى الله لا الى مالك فاذا ثبت ذلك
 فادعى على رجل انه وقف عليه هذه الدراهم مودراً واقام شاهداً واحداً
 فهل يثبت بالشاهد واليمين انه ينقل ملكاً الى مالك ومن قال ينقل الى الله
 لا الى مالك فالله يثبت له شاهد بملكه اذالة ملك الى الله باليمين وانما قلنا

شاهد باليمين
 ينقل الى الموقوف
 عليه قال ثنينة
 شاهد باليمين

الله سفل الى الموقوف عليه بان جمع اقسام الملك ما فيه عليه بما لا يدل عليه نص
 باليد والقيمة وبصرف فيه وعدا صحابيا يجوز شفعه على وجه ولو اقام شاهدان
 ان اياه تصدق هذه الدار صدقة محرمة موقوفة عليه وعلى خول له من
 حلف منهم ثبوت حقه وصار ما بقي ميراثا وانما تقرر المسئلة اذا كان مع البين
 لانه لو لم يكن غيرهم ثبت لدار وقفا عليهم بلا عيب فاذا اقرر ذلك لم على من ثلثة
 احوال اما ان يحلف الدار ولا يحلفوا او يحلف بعضهم دون بعض فان حلف الدار
 حكما بان الدار وقف عليهم من الواقف وان لم يحلفوا اطار منهم فالطاهر ان الدار
 ميراث جماعة ورثتهم فان كان عليه دين ولا شيء له غيرها اقضى بها وان كان
 هلال وصته اخرجت من الثلث بعد الدين فان فصل فصل بعدها او لم يكن هلال
 دين ولا وصته فالجزم في الدار في القابل من الدين والوصته واحدا ان نصيب
 البين نصير وقفا عليهم باعترافهم بذلك نصيب بقية الورثة طلق قول البين
 لا يصل على الميت انه وقفها عليهم وللميت اذا صار نصيبهم اليهم حكما بانه وقف
 عليهم باقرارهم وان حلفوا اطاروا الى المخرق نصيب من حلف وقف على ما ادعاه وما
 حصل بعده كخرج منه الدين والوصته ثم يكون ما فضل ميراثا من ادعى الوقف
 صار وقفا على ما اعترف به ومن لم يدع الوقف كان نصيبه ميراثا طلقا واما ان
 حلف ثلثة ميراث لا ارث له غيرهم فادعوا ان اباهم وقفها عليهم حكما لا وقفا
 لانه اقرار في حقهم ولا طحة لهم الى شهادة فان حلف ثلثة ميراث ادعوا دارا في يد
 اجبي وانها وقف عليهم وانها في يد مذهب يعز حق عصها عنهم واقاموا شاهدا واحدا
 حلفوا معه لانهم ادعوا الغصب والغصب الوقف صحيح والغصب بالشاهد واليمين فلهذا
 حلفوا فاذا حلفوا سلمت الدار اليهم فاذا قل ثبوت الوقف باليمين والشاهد كانت
 الدار وقفا عليهم من الواقف من قال لا يثبت بالشاهد واليمين كانت وقفا

بر
 البنتين

عليهم

عليهم باقرارهم في ملكهم انه وقف وهذا اذا ادعى غلاما في يد رجل فقال
 هذا الغلام كان عدي فاعقبته وانت تسترقه بعز حق وهو حر والوجه ان عليه
 واقام بذلك شاهدا واحدا مع شاهده واستنفذه من يده فاذا اصرح ان
 بالشاهد واليمين حكما بانه حر وان لم عليه الوفاء بانه محبوق حق نفسه
 واما ان مات وطفت ثلثة ميراث مات عمر ووطفت بواو في يده دار فادعى احد
 من البين على ابن عمر فقال هذه الدار التي بيدك فقها ابول على اخوي
 فان رد لك فاقام شاهدا واحدا فانه يحلف معه ولا يحلوا من ثلثة احوال
 اما ان يحلف الدار ولا يحلف احد منهم او يحلف بعضهم دون بعض فان حلف الدار
 كانت وقفا عليهم من عمر وان لم يحلفوا فهي ميراث لو ارث عمر وان حلف واحد
 منهم كان ثلثا وقفا عليه وحره والثلثان ميراثا لو ارث عمر واذا حلف ثلثة ميراث
 وبنات ووجه وابو فادعى احد البين ان هذه الدار وقفها ابونا على وعلى
 اخوي صدقة محرمة فاذا انقضوا فعلى اولادهم ثم على الفقراء والمساكين
 وصدقة الاخوان ولديه بقية الورثة واقاموا شاهدا واحدا فان حلفوا
 ان يحلفوا مع الشاهد على ما اخبرناه ولا يحلوا من ثلثة احوال اما ان يحلفوا
 او لا يحلفوا او يحلف بعضهم دون بعض والتفريع على فضل فضل فان حلفوا حكما
 بان الدار وقف عليهم ويكون بينهم بالسوية فاذا انقضوا الملة لم على احد
 احراز اما ان يهرضوا دفعة واحدة او واحد بعد واحد فان يهرضوا دفعة
 واحدة اسفل الوقف الى البطن الثاني بان الواقف هدى شرط وانه على الشب
 وهل يقر البطن الثاني الى الميراث ام لا الصحيح انه لا يقر البطن الثاني
 لا يصير وقفا على البطن الثاني لا يثبت الوقف باليمين والشاهد كانت
 من البطن الاول فهو كما لو لم يدر له ميراث لانه لو قال وقف على اولادي واولاد

اولادى ولم يرب لم يدر ولد الولد بعد من ذلك فارتب الاول ان يصح لهم
احدهما انه ثبت الوقف بالشاهد واليمين فاذا ثبت فلا يحتاج الى شبه مرة اخرى
حما لوادى عن دار واقسام ساهدا محلف مع ساهدة ثبت لدار له فان كان دار لوارثه
بعد مجرد يمين فاذا ثبت هذا فافرض المظن الثاني اول من يظن فان كان للفقراء والمساكين
فلا خلاف انه لا عين عليهم ولا يمحضون ولان ما حكم الوقف فمن قال يصرف وقفا على
المظن الثاني بعد من قال كذلك على الفقراء والمساكين ومن قال يصرف الى اليمين قال
المساكين وجهان احدهما بطل الوقف لانه انما ثبت يمين فاذا لم يكن بطل فالما يصرف
وقفا عليهم بعد يمين لانه موضع ضرورة فاذا تعدت اليمين سقط حكمها وثبت الوقف
هذا الكلام اذا انقضوا دعة واحدة واما اذا انقضوا واحدا بعد واحد
فاذا مات احد اليمين صار نصيبه الى اخوته فاذا مات الثاني صار الدل الى الثالث
ولا يكون للمظن الثاني شئ ما بقي من الاول واحدا لانه هذا رتب فهل يفرق الاخوان
الى اليمين بعد موت الاول فمن قال يصرف وقفا على المظن الثاني بعد يمين قال هذا
اولى لانهم اشتهوا الوقف بما هم ومن قال يحلف المظن الثاني فيها على وجهين
احدهما يحلفان بضمان الوقف صار اليهم من غيرهم فالمظن الثاني والوجه الثاني
لا يثبت لانهم قد حلفوا مرة على يمينه فلامعنى لاحلا فتم مرة اخرى ويقارن
المظن الثاني والحكم في اليمين على ما مضى فان انقضى المظن الثاني واستقل الى المياكين
فما يحل على ما مضى هذا الكلام اذا حلف الدل فاما اذا لم يحلف واحد منهم فالدار
ميراث على الورثة فان كان ههنا من يدرى لدار ثم الميراث وان كان ههنا نصيب
فالوصية الميراث فان فصل فضل او لم يكن ههنا ذنب ولا وصية واحكم
والد في الفضل واحد يكون الكل ميراثا فمن ادعى الوقف صار نصيبه من
الميراث وقفا لا غزافه ومن لم يدع الوقف نصيبه تطلق تصرف فيه لغيره

الاولى

لانه

فاذا انقضى الميراث استقل الميراث

فاذا

فاذا انقضى الميراث صار نصيبهم من الميراث وقفا على المظن الثاني بعد من
ثبت وقفا على المظن الاول بعد يمين فلم يصرف المظن الثاني الى اليمين هذا الحكم
نصيب من اعترف بالوقف اذ عاه فاما نصيب من لم يدع ذلك فطلق فان قال
المظن الثاني نحن نحلف على ما لم يحلف عليه اباؤنا وشرع ببقته الدار من
من بقية الورثة ليصرف المال وقفا علينا قال قوم ما يحلفون لانهم تبعوا اباؤهم
واذا لم يحلفوا لم يحلفوا لما تبع وقال آخرون يحلفون وشرع ببقته الدار
من اباؤهم وبطل نصيبهم فيه لان المظن الثاني كما لا اول الميراث الوقف صار اليه
نصيبه عن الواقف ثم دار الاول ان يحلف مع هذا الشاهد هذا لدار له ولا يثبت
لو قلنا لا يحلف الثاني جعلنا المظن الاول فساد الوقف على المظن الثاني وهذا
لا يسئل اليه وهذا الوجه اولى عندى فمن قال لا يحلف دار نصيب اليمين ملّا
طلقا ومن قال يحلفون حلفوا وصار الدار دلهما وقفا واما ان حلف واحد منهم
دون الاخرين فنصيب من حلف وقف عليه واليا في ميراث بين الاخوين وبقية
الورثة غير ان نصيب الاخوين وقف باعتبارهما ونصيب من بعدهما طلق على ما
قلناه فان مات احالف لم يحل من احد من امان موت قبل موته او
بعده فان مات بعدهما فموتهما نصيبهما على المظن الثاني وقف بعينين لانهما
ما حلفا وانما ثبتت اعترافهما واما نصيب محالف فيصير للمظن الثاني وهل المظن
الثاني على ما مضى من الجلاء واما ان حلف قبل موت الاخوين قال
من سئل نصيبه منها فيه ثلثة اقوال قال قوم يصرف الى اخوته لانه لا يثبت
الى المظن الثاني لبقاء المظن الاول ولا الى اقربه لئلا يثار الى الواقف فدار ههنا
دون الكل وعلى هذا يحلف الاخوان ام لا على وجهين ولا شاهد على المظن
الثاني مما يشاء المسئلة فلهذا لان الاخوين كانا قد حلفا مرة فلهذا وقع

الغناء

والأولاد من النكاح

لما اتفق الهمما وصاها ما حلف الاخوان قط فلهذا راجع اليهم على الوجه المبين
المات سواد قال بعضهم ينقل الى اقرب الناس الى الواقفة لانه لا يمكن رده على
الاخوين وهو البطل الاول لانهم قد ردها فلا يمكن رده الى البطل الثاني لها
البطل الاول فلم يبق غير اقرب الناس بالواقف فعلى هذا امتى بقرض منهم اليه ينقل
الى البطل الثاني وهل يحلف البطل الثاني ام لا على ما مضى من الجبين وقال لفرقة
الثالثة ينقل الى البطل الثاني لان الاول قد رده الى اقرب الناس الى الواقف لان
البطل الاول باق فلم يبق غير البطل الثاني وهذا القول ادعى عندي من غيره اذا حلف
ثلاثة بنين وغيرهم من الورثة فادعى احد البنين ان اياه وقف هذه الارعة عليه وعلى اخوة
وعلى اولادهم ما قولوا لو اتينا سئلوا فسر البطل الاول والثاني ومن بعدهم ولم ترتب
بطنا بعد بطن والى قبلها رتبنا بعد بطن فاذا ادعى ذلك اقام شاهدا واحدا
وصدقة اخواه لم يحل من اجد امرين ان يكون هناك بطن ياراه لا يكون فان كان
هنا بطن يار مثل ان كان هناك ولد ولم يسحق مع البطل الاول شيئا من الوقف
حتى يحلف احد البنين ولذا ولد يتلقى الوقف من الواقف بلا واسطة ولين
له شيء من الوقف بغيره كالبطل الاول ونحفظه انما لا نقضى بالادعوى والشاهد الواحد
بغيره فلا يعطى محرد الادعوى حتى يحلف مع شاهدة وبفارق المسئلة قبلها حيث
قلنا نصبر الى البطل الثاني بغيره على المذهب الصحيح لان الواقف وبين الثاني
واسطة بين الوقف وبينه فلهذا لم ينقل البطل الثاني الى الجبين وليس كذلك هذه
المسئلة لانه يتلقى الوقف من الواقف بلا واسطة فلهذا لم يزل من الجبين فاذا
ثبت هذا فان حلف ولد كان هذا الثلاثة يكون ربع الوقف هذا اذا كان له
حين الوقف لدايع فان لم يكن له حين الوقف ولد ولم يولد له او كان وكان
من لا يصح ان يحلف بغيره وجنون الباب واذا قاته بعزل لولد الولد الغلة من

ثبت

وليد

والاخر

من الوقف انهم قد اعترفوا له بذلك ويدهم عليه فقد اقرارهم منه لان الذي
يعزل لا يسلم الى ولته حتى يلع فحلف لانه اذا كان الشاهد واحدا لم يخذ
احد منه شيئا حتى يحلف مع شاهدة قالوا هذه فليسلم ربع الغلة الى
الاخوة قد اعترفوا له بذلك والواقفة الارعة بدلتها فاعترفوا بربعها لصبي لهم
لما قار ودفع اليه الى ولته قلنا الفصل بينهما من وجهين احدهما اذا كانت الارعة
في ابدانهم فاعترفوا بربعها لصبي كان اعترافا بحق انفسهم فيما هو في الظاهر ملهم
فلهذا سلم الربع الى ولته وليس كذلك مسئلتنا لانهم اعترفوا بحق اخوة وهو البطل
الثالث ومن يولد بعدهم والثاني اذا قروا اذ ان اقرارا فيما لم يرد لهم في حق انفسهم
فلهذا ثبت لزمهم دفعه الى ولته وليس كذلك مسئلتنا لانه اقرار على الغرة وهو
الميت الواقف فلا يثبت ذلك لزمهم فاذا ثبت الربع لعزل فادعركناه ولا يحلوا
من ثلثة احوال اما ان يلع فحلف او يرد او يموت فان حلف مع شاهدة احد
ما وقف له لانه قد حلف مع شاهدة وان لم يحلف ربع الربع بين الثلثة بالسوية
وان مات قام وارثه مقامه حلف واخذ المعروف واذا اخذ المعروف عادت
الغلة الى العسمة على الاخوة الثلثة لانه ما بقي من شاربهم فيه والمسئلة اذا اعترفوا
كان وارثا لميت غير ولده لانه لو كان ولده دخل معهم في الوقف فاحد منهم فان
كانت محالها وعزلنا الربع ثم مات واحد من الاخوة الثلثة فانما يعزل له مائة
الربع ثلثا لانهم كانوا اربعة فعادوا الى ثلثة فاذا عزل ذلك ففيه ما ذكرناه
من المسائل الثلث اما ان يحلف ويرد او يموت فان يلع وحلف اخذ كل المعروف
الربع الى حين وفاة الثالث والثلث بعد وفاته لانه قد بان انه كان الثلث فان
رد ولم يحلف فاللام في الربع الى وفاة الثالث والثلث من بعد وفاته اما
الربع فنقسم على ورثته الاخ الميت في الاخوة الجبين لان الميت لو كان باقيا كان الربع

خ

عز ذكر

بينهم بالتوبة فقام وارثه معهما مقامه فيكون لو ارث الميت الميراث
 ثلثه واما الثلث من حين كان المال فانه يرد على الميراثين واما ما دون
 وارثيهما لانه لو لم يكن هذا الصغير كان نصيب الميت منهما فاذا ارث الصبي الثلث
 فبانه لم يكن فيكون الثلث منهما واما ان مات الصبي وخلف وارثا خلف وارثه
 واستحق الاقاربه يقوم مقامه فان قيل لثلاثة اذ اعترفوا بالربع الى الصبي
 لم ينفردوا بهم ما اعترفوا به لغيرهم قلنا لا فرق بين مطلق ومقتضى السبب
 فاذا اعزى الى سبب لم يثبت غدا الى الميراث كقولهم مات ابونا وادعى لم يرد
 ثلث ماله فرد ذلك زيد فانه يعود على من اعزى بذلك من اعزى لغيره
 بدرا يرد لم يعلها الغيرة عادت الى الميراث لذلك ها هنا

احدها

مقتضى



بنيد محقق طباطبائي

في موضع التمييز

لما كان تغلظا للمكان الزمان واللفظ ووافقا فيه قوم وخالفنا
 آخرون وفيهم من خالف المكان والزمان دون اللفظ فقال كلمة
 انما هي حيث وقعت عليه الميراث ولا يعتبر الزمان في المكان في الخلافة معه في
 هل هو مشروع ام لا بعدنا وعند جماعة هو مشروع وعنده ندعه فاذا اقر
 هذا فانه تغلظ في كل بلد فاشرف نفعه فيه فان كان بمكة بين الركن والمقام
 وان كان بالمدينة فعلى من روى الله صلى الله عليه وآله وان كان بين المقدس
 وعند الصخرة وان كان في غير هذه البلاد ففي اشرف موضع فيه واشرف بقاء
 البلاد انجوامع والمستأجر عندنا فاما التغلظ بالزمان مشروع لقوله
 تعالى تحسبونها من بعد الصلوة فيسمان بالله وحينئذ يسمعون بآية
 صلوة العصر وقال صلى الله عليه وآله لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يهتم

ولهم

ولا يهتم بها من بعد الصلوة فيسمان بالله وحينئذ يسمعون بآية
 صلوة العصر وقال صلى الله عليه وآله لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يهتم
 ر دخل حلف بعد العتق فاجرة ليقطع بها مال من مسلم فاذا الله انما
 تغلظ بالمكان والزمان نظري الحق فان كان مالا او لمقصود منه المال
 فالذي رواه اصحابنا لا تغلظ الا بالمكان الذي يجب فيه القطع وقال قوم
 لا تغلظ الا بما يجب فيه الزلوة وقال آخرون تغلظ بالقليل والكثير وان كان
 الحق لم يكن مالا ولا المقصود منه المال فانه تغلظ فيه قليلا كان وكثرا
 واما التغلظ بالعدد ففي القسامة يحلف تحسبنا ويغلظ بالعدد في اللعان
 بلا خلاف واما اللفظ فيغلظ به ايضا عند الامانة يقول والله الذي لا اله الا هو
 عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من امر ما يعلم من العلانية او
 ما حرم مجراه فالغلو بالعدد شرط بلا خلاف واما بالزمان واللفظ فعلى
 وجه الاستحباب بلا خلاف واما المكان فقال قوم هو شرط كالعدد وقال
 آخرون ليس بشرط كالزمان وهو الصحيح عندنا واما اصناف الخالفين فنسطر
 فان كان الخالف جلا مسلما فالتمس على ما وصفناه وان كان مخالفا لغيره
 فهو على ضربين مخدرة وغير مخدرة فان لم تكن مخدرة وهي التي تبرز في حوائجها
 فان كانت ظاهرة استحلها في المكان الشريف والرجل وان كانت خفية فحلت باب
 المسجد لانه لا يجوز للمخالف دخول المسجد وان كانت مخدرة استحلها الحالم
 من يقضي بها وبين خصمها في بينها فاذا اوجهت العين عليها فهي كالزرة في
 التغلظ بالمكان وان كانت ظاهرة استحلها فيه وان كانت خفية فحلت باب
 المسجد واما المملوك اذا ادعى على سيده انه اغتصبه قال قول قول السيد
 مع غيبه فان كانت جهة السيد الذي تغلظ بالمكان غلظه وان كانت
 قل لم تغلظ لانه استحلاف على مال لانه يحلف على استيفاء ماله بالرق

وهو مال فان حلف السيد فلا كلام وان لال دنت على احد فخلط عليه 2 الملان
 قلت فجمته او لثرت بانه يحلف على الحق واخره فهي من على ما ليس بما لا المصو
 منه المال ولا يحلف على ايمه والمدنيه ليستحلف بل يستحلفه الحالم في الموضع
 الشريف 2 مدانه فان امتنع بحد او بغير استحضره الامام يستحلفه في الملان الشريف
 اللهم انما ان يكون من موضع وقيل هذا الامام فاض بقدر عليه فيستحضره ذلك
 القاضي يستحلفه في الملان الشريف ولما انه اذا كان بمكة يستحلفه بين الركن والمقام
 حلفه فان لم يجد مكان شريف فان كانت عليه من كل يحلف في ايجز حلفه عن بينا للمقام
 بين المقام وبين الحجر وان كانت عليه من كل يحلف في هذا الملان ايضا حلفه ما قرب
 من البيت فحضر هذا الملان وقال قوم يستحلفه فيه وان كان فيه حث في محله كما لو حلف
 لا يحلف فوخت عليه البهر حلف ان كان في استحلفه حث وهذا اما قوله رسول
 ان العجلط بالملكان شرط فاما على ما قلناه انه مسحت فلا يلزم ذلك لانه لا فائدة
 في الزامه ما بحثه المشرك اذا توجهت عليه البهر نظرت فان كان يودنا عبط عليه
 باللفظ فيقول والله الذي انزل الموريه على موسى لما روى ان النبي عليه السلام حلف يودنا
 فقال قل والله الذي انزل التوريه على موسى واما الملان فانه يستحلف في الملان الشريف
 عنده وهو اللبسه لانه يعظمها كما يعظم المسلم المسجد وان كان نصرا يحلف والله
 الذي انزل الانجيل على عيسى لم تكن لو اقصر على والله ربنا اعتقه عيسى فاذا قلت
 الذي لم يحلف على عيسى لم علمه ذلك لا عقاد واما الملان ففي البيعة لانه مكان
 شريف عنده فان كان محوسا حلف والله الذي خلقي ورزقي لانه يتاول بالله وحده
 التور لانه تعقد التور لها فاذا قال خلقي ورزقي زال البهائم والاحتمال
 واما الملان قال قوم لا يعلط عليه لانه لا يعظم بيتا لاروا انما يعظم الماردون
 ان بيتا ورسول كانوا يعظمون بيتا وهو البيت يعلط عليهم باوان كان وثيقا

بالقضاء

في الحجر

انزل

موطا

موطا او دان محمد بن محمد الوحدانية لم يعلط عليه باللفظة واعتصر على قوله والله
 فان قيل كيف حلفه بالله وليس عنده من قبلنا اذ اشهاد يستوجب له عقوبة

فصل آخر

الحالفة على غلوا من احد من اما ان يحلف على فعل نفسه او فعل غيره فان حلف على فعل
 نفسه كانت على التثنية القطع نفيا كانت او اثباتا وان كانت على فعل غيره بطر فان كانت
 على الاشياء كانت على القطع وان كانت على النفي كانت على العلم وان اختصرت ذلك فقلت
 الامان كلها على القطع اما ما كانت على النفي على فعل الغير فانها على العلم بيان ذلك
 اما التي على الاشياء على فعل نفسه فبين الرد والمنع مع الشاهد والي على النفي على
 فعل نفسه فبين المدعى عليه فيما يتعلق به مثل ان يدعى عليه دينا فحلف على القطع
 او يدعى عليه انك ابرأني عن الحق الذي لك قبلي فانه يحلف على التثنية وان
 كانت على النفي لانها على فعل نفسه واما الاشياء على فعل الغير مثل ان يدعى ان
 لبيبة على فلان الفاقاته يحلف على القطع فاما على النفي على فعل الغير فان يدعى
 انه على ابيه الفاقاته يحلف على العلم لا اعلم ان لك على ابيك هذا عندنا
 وعندنا لا وقال بعض من تقدم البهر كلها على العلم فان بعضهم دلها على التثنية
 فاذا ثبت هذا نظرت فان استحلفه الحالم على القطع فيما بحث عليه ان يحلف على
 العلم انصرف الى العلم اجزاء اذ ادعى رجل على رجل حقا فقال لي عليك الف
 درهم فقال فلان اني اوقد برئت اليك منها ففتح هذا اعتراؤه بالالف وادعاه البراءة
 منه وكون المدعى مدعى عليه وليف يحلف قال قوم يحلف ما اقتضاه ولا
 شئ منه ولا اقضي له ولا شئ منه ولا احال به ولا شئ منه ولا ابراه ولا عن
 شئ منه واثبت حقا لثابت ولا اقضي لم مقص بغير امره فواصله اليه فان ادعى
 اليه فدا برأه منه او قد احال به لم يحلف لمدعى عليه على الشئ من الدين ادعاه

عليه لانه ما ادعاه عليه غيره وان كانت الدعوى منه فقال حاله فليحوق
قد برئت مني من حقه احاج الي هذه الالفاظ كلها حتى ياتي بجميع جهات البراءة ومن
الناس من قال اني ادعاه فان قال المدعي عليه سحلف ما برئت منك مني
فاذا قال هذا اجزاه لانها لفظة تاتي على كل جهة فان المدعى اذا كانت مشعولة
بالدين اجزاه ان يقول ما برئت منك من حقي وهذا القدر عندنا جاز كاف
والاول احوط واذا دعي فاما قوله وان حقي ثابت فلا خلاف انه ليس بشرط اذا ادعي
عليه حقا في حقه او عينا في يده فقال فرضنا وقال عصمتي ثم حل الجوار
من احد امرين اما ان يكون مبرها او غير ما ادعاه فان كان مبرها مثل ان قال
لا يستحق علي شيئا فان الجوار صحوا ولم يلف الجوار فقال له اجب عن الدعوى
لان قوله لا يستحق شيئا ياتي على المراد ويكون اليمين على ما اجاب كلفه لا يستحق
شيئا لانه اذا كانت الدعوى تخسار تاما ديت على ما ادعاه للبر العاصب ملكك لك
بشرا او وجهه وغير ذلك فان كلف ان كلف ما عصمتي فقد ظلمناه لانه لا قدر عليه
لانه قد كان منه الغصب ومن اعترف انه غصب لم يقبل قوله انه ملك ما غصبه
منه فان كلفه ان كلف ما غصبه وان قال عصمتي وقد ملكته ظلمناه لانه
لا يقبل منه فاذا انقضى استحقاق ثبت ما طلبه وان كان الجواب بعد الدعوى
عصمتي شيئا ولف كلف قال قوم تخلف انك لا تستحق علي شيئا فاما لو كان الجواب
مبرها لما مضى وقال قوم تخلف ما غصبه لانه لو لم تعلم انه قد قدر ان كلف كذلك
ما احاج اذا ادعي رجل حقا على ابن رجل منك لم تقبل دعواه الا ان يدعي الحق
ويدعي مؤن الا وان كلف يدعي بركة لانه ان لم يمت له فلاحق له على ابيه
وان مات ولم تخلف بركة فلاحق له عليه ايضا فلا بد من دعوى الملائكة اساء
فاذا ادعي الموت فالقول قول الابن لان اصل الامور فاذا ادعي الشر

كل ذلك فلهذا استخلفنا على ابينا

ولا يقبل دعواه مطلقا حتى يبرر ذلك فقول خلف يدعي بركة مسلما كذا
قدرا فاذا قدر ذلك ادعي فالقول قول المدعي عليه مع بسمه انه ما حلف
شيئا فان شاع الموت وثبتت له حلف لانه محمد سمع دعواه ما حلف عليه ويكون
القول قول الابن انه لا يعلم ان له على ابيه حقا اذا حلف قبل استخلاص الحاكم
له لم بعد باليمين وبعاد عليه بدلالة ما روي ان كانه اني التي عليه السلام
فقال يا رسول الله طلق امرائي البتة فقال ما اردت بالبتة قال واحدة فقال
والله ما اردت الا واحدة فقال والله ما اردت بها الا واحدة فقال والله ما
اردت بها الا واحدة واعاد عليه اليمين حتى حلف قبل ان يحلف قالوا وفي هذا
الحبر عشر فوايد احدها حوزا لا يضار على مجرد الاسم والياني يدل على جواز
حذف واو القسم لانه روي بعضها ان النبي عليه السلام قال له قل والله ما
اردت بها الا واحدة والياني ان اليمين قبل الاستخلاص لا يصح والرابع ان الطلاق
الثالث يقع بقوله انت تملكه خلافا لما للثاني النبي عليه السلام ردها اليه وبخمس
ان المولى لو اراده لو وقع خلافا لنا وهذا ليس فيه دلالة عليه لانه لا يمنع
انه حلفه انه اراد الطلاق لان الطلاق لا يدعيه من البتة عندنا والسادس
انه يقع بهذه الذبابة طلقة رجعة خلافا لمن قال يقع ثانية لان النبي
عليه السلام ردها عليه في الحال السابعة انه يستخلف الطلاق خلافا لمن
قال انه لا يستخلف الثامن ان المرجع في الذبابة ان قول المطلق وثبتت لان
النبي عليه السلام رجع اليه والتاسع ان الصفات والمصادر اذا اراد بها
الطلاق وقع لانه عليه السلام قال له ما اردت بالبتة فلو انه اراد بها الطلاق
وقع لما سأل ذلك البتة صفة والعاشر ان المشرك ادعي الرجعة ليس بشرط
لان النبي عليه السلام ردها ولم يقبل انه اشهد على ذلك وهذا ليس بشي لان

اذا

شاهد

في حق المدعي في حق المدعى عليه

التي عليه السلم من اعظم الشهود فليس ذلك لانه عليه ان يثبت ان الشاهد
 ليس شرطاً وقد ذكرنا هذه الوجوه وان كانت على مذهبنا غير صحيحة الزعمان
 اللذان يقع بها الطلاق والصلح ليعرف ما قالوه اذا ادعى ما لا او غيره فانه يظهر
 فيه فان كان مع المدعي بينة في مقدمته على غير المدعى عليه لان البينة حجة
 من حيثها فالحقها التهمة فان اقام المدعي البينة حمله وان لم يكن معه بينة
 حلف المدعي عليه وتقدم بيمينه على غير المدعي لان حبيته اقوى فانه مدعي
 عليه والاصل برائة ذمته فان حلف سقط المطالبة عن نفسه وان لم يحلف
 ونخل عن اليمين لم يحكم عليه بتكليفه خلافاً لما قال انه يحكم عليه ولا يستتبع ايضا
 لا حل تركه اليمين بل رد اليمين على المدعي فيحلف ويحكم له ثم سطر فان حلف حكم
 له وان نكل استتبت وسئل عن تركه الحلف قال لان البينة اقوى او قال انظر
 ٢ حساني او اتحقق ما حلف عليه اجر فاذا حلف تعدد ذلك حمله وان قال بركت
 الحلف ليست اخارة فقد سقطت اليمين عن حبيته فلا يعود اليها لان مدعي
 ٢ محلس آخر وينحل المدعي عليه عن اليمين فردد اليمين على المدعي والفرق بينهما انه
 اذا قال ليست اخارة الحلف فقد سقطت اليمين عن حبيته فلم يعد اليه التماس آخر
 ونلوا تارك اذا قال آخر لا ينظر في حساني وانظر اقامة يميني فلم تسقط
 اليمين وانما آخرها فلم تسقط اليمين عن حبيته وجاز له الحلف بعد ذلك والفرق
 بين المدعي عليه حيث قلنا اذا نكل عن اليمين لا يستتبت وبين المدعي حيث قلنا انه اذا ادعى
 ترك اليمين استتبت ان المدعي عليه اذا استتبت وانظر وقف الحكم وقف الحكم بذلك والمدعي
 اذا استتبت فانظر لم يعقل الحكم بذلك لانه ليس هناك حق لغيره من حلف وغيره
 حتى يعقبت استنباطه هذا في دعوى المأوى والطلاق والنكاح وغير ذلك المدعي
 عليه اذا حلف ثم اقام المدعي بعد ذلك بينة بالحق فعندنا لا يحكم له بها

الحلف

والسمع

في حق المدعي في حق المدعى عليه

والسمع في حق المدعي في حق المدعى عليه وان كان المدعي عليه ان يثبت ان الشاهد
 هذا فان كان حلف المدعي عليه حلفه فان بينة لا يمكن اقامتها
 ثم حصر البينة واقامها حمله بالطلاق وان كان ما بينة حاضرة
 ولا اقامها محلفه فلما حلف اقام البينة حمله لها ايضا ويكون عرضه رتباً
 يترجع عن الحلف فيقر بما نحو وسبق عن حلف اقامة البينة او يريد ان يحلف ثم يقيم
 البينة ليس له لانه وان كان ليس له بينة فعل بينة شاهد اذ دية محلف
 المدعي عليه ثم اقام البينة فانه يحكم له بها عديم قال بذلك قال بعضهم لا
 حكم له لانه قد جرح بينة ومنهم من قال ان الذي اقام البينة نفسه
 والمشهد اذ علمه لاسمع بينة لانه ان يعلم ان له بينة وقد جرحها وان كان
 غيره نول لك سمعت بينة والصحيح عندهم انه يسمع البينة على كل حال لانه
 يكون له بينة فبينا وقد قلنا ان عندنا انه لا يحكم له بينة بحال اذا حلف لانه
 يكون اقام البينة على حقه غيره ولم يعلم هو او يكون بينة فانه تقوى بنفسه
 انه يعقل بينة مع علمه بينة فلا يصلح بحال فاما اذا اقام شاهداً واحداً
 وقد حلف المدعي عليه وحلف معه فانه يحكم له ايضا عندهم لان الشاهد
 واليمين مع المال بحري شاهدين وعديا انه لا يقبل بينة ولا يحلف مع
 لانه اصعب من شاهدين فاما اذا نكل المدعي عليه عن اليمين وتبين المدعي حق الاستحلاف
 فلم يحلف واسقط عن حبيته ثم جاء بعد هذا بشاهد واحد واراد ان يحلف معه
 قال قوم له ذلك قال احرور ليس له ذلك كما لو اقام ايدياً شاهداً واحداً
 ولم يحلف معه فردد اليمين على المدعي عليه فذلكها ولم يحلف فهل يرد اليمين
 المدعي يحلف مع الشاهد يميناً على قولين والاولى عندي انه ليس له ذلك لانه
 اسقط حق نفسه من الاستحلاف فلا يعود اليه لانه المدعي عليه اذا نكل

وجه المدعي في حق المدعى عليه

التي عليه السلم من اعظم الشهود فليس ذلك دالة عليه وان كان المدعي عليه
 ليست شرطاً وقد ذكرنا هذه الوجوه وان كانت على مذهبنا غير صحيحة الزعمان
 الدلائل يقع بها الطلاق واصلاً لغيره فاقالوه اذا ادعى ما لا او غيره فانه يظهر
 فيه فان كان مع المدعي بينة في مقدمته على غير المدعى عليه لان البينة حجة
 من حبيته ملحقها التهمة فان اقام المدعي البينة حمله وان لم يلب معه بينة
 حلف المدعي عليه وتقدم بيمينه على غير المدعي لان حبيته اقوى فانه مدعي
 عليه والاصل براءة ذمته فان حلف سقط المطالبة عن نفسه وان لم يحلف
 ونخل عن اليمين لم يحكم عليه بتكليفه خلافاً لما قال انه يحكم عليه ولا يستتبع ايضا
 لا حل تركه اليمين بل رد اليمين على المدعي ويحلف ويحكم له ثم شرط فان حلف
 له وان نكل استتبع وسئل عن تركه الحلف قال لان البينة اقوى او قال ان
 ٢ حساني او اتحق ما حلف عليه اجر فاذا حلف تعدد ذلك حمله وان قال ان
 الحلف ليست اخارة فقد سقطت اليمين عن حبيته فلا يعود الباطل ان يدعي
 ٢ محلس آخر وينحل المدعي عليه عن اليمين فرد اليمين على المدعي والفرق بينهما انه
 اذا قال ليست اخارة الحلف فقد سقطت اليمين عن حبيته فلم يعد اليه التمسب آخر
 ونلوا ثانياً اذا قال آخر لا ينظر في حساني وانظر اقامة بينة فلم سقط
 اليمين وانما آخرها فلم سقطت اليمين عن حبيته وجاز له الحلف بعد ذلك والفرق
 بين المدعي عليه حيث قلنا اذا نخل عن اليمين لا يستتبع وبين المدعي حيث قلنا انه اذا ادعى
 ترك اليمين استتبع ان المدعي عليه اذا استتبع وانظر وقف الحكم وقف الحليم بذلك والمدعي
 اذا استتبع فانظر لم يعقل الحكم بذلك لانه ليس هناك حق لغيره من حلف او غيره
 حتى يعقبت استنباطه هذا في دعوى الما في الطلاق والنكاح وغير ذلك المدعي
 عليه اذا حلف ثم اقام المدعي بعد ذلك بينة بالحق فعندنا لا يحكم له بها

الحلف

والسمع

في حق المدعى عليه

السمع من غير ان ياتي باصل الظاهر وقال الباقر سمع وحكم فاذانت
 هذا فان كان حين استخلف المدعي عليه حلفوه فان بينة لا يمكن اقامتها
 ثم حصر البينة واقامها يحكم له بالطلاق وان كان قال مالي بينة حاضرة
 ولا اقامها محلفوه فلما حلف اقام البينة حلف له بها ايضا ويكون عرضه رتباً
 يخرج عن الحلف فيقر بما نحو وسبق عن يلف اقامة البينة او يريد ان يحلف ثم يقيم
 البينة ليعين كونه لانه وان كان قال ليس لي بينة فعل بينة شهادية حلف
 المدعي عليه ثم اقام البينة فانه يحكم له بها عديم قال بذلك قال بعضهم لا
 يحكم له براءة وقد جرح بينة ومنهم من قال ان هو الذي اقام البينة نفسه
 والمشهدا د عليه لا سمع بينة لانه ان يحلف ان له بينة وقد جرحها وان كان
 غيره نول لك سمعت بينة والصحيح عندهم انه سمع البينة على دل خال لانه
 يكون له بينة فبفساد وقد قلنا ان عندنا انه لا يحكم له بينة بحال اذا حلف الما ان
 يكون اقام البينة على حقه غيره ولم يعلم هو او يكون نسيها فانه تقوى بنفسه
 انه فعل بينة مع علمه ببيته فلا يسل بحال فاما اذا اقام شاهداً واحداً
 وقد حلف المدعي عليه ويحلف معه فانه يحكم له ايضا عندهم لان الشاهد
 واليمين مع المال بحري محرم شاهدين وعديا انه لا يقبل بينة ولا يحلف مع
 براءة اضعف من شاهدين فاما اذا نخل المدعي عليه عن اليمين وشهد المدعي حق الاستحلال
 فلم يحلف واسقط عن حبيته ثم جاز بعد هذا بشاهد واحد وان حلف معه
 قال قوم له ذلك قال احرور ليس له ذلك كما لو اقام ايدياً شاهداً واحداً
 ولم يحلف معه فردت اليمين على المدعي عليه فذلكها ولم يحلف فهل رد اليمين
 المدعي يحلف مع الشاهد بائناً على قولين والاقوى عندي انه ليس له ذلك لانه
 اسقط حق نفسه من الاستحلال فلا يعود اليه الا مدليل المدعي عليه اذا نخل

لزومه ان يحلف عليه لئلا يلو له وهذا امر به حرام فوجب عليه ان يحلف
 من الاسلام لا يعلم الا انه علم ما ادعاه فالقول قوله مع منعه اما واجبه
 مسجته ومن قال واجبه وامنع وجب بحرية الظاهر المتقدم وهذا المبدأ
 الظاهر انه ثبت بعد علاج وانه ملوغ او دلاله على الملوع فاذا ادعى انه ليس بملوع
 ولا دالة عليه فعد ادعى حلا والظاهر مني لم يحلف عليه بالظاهر بالانكول
 وهذا قد سقط عن الماتنه ان لا يثبت مساهلة بل رد اليمين في احدها ان
 يحول رجل ولا يحلف واراها مناسبا فالمسلمون ورثة فوجدنا حاكم في رونا محبة
 دينه على رجل وان شهد شاهدا واحدا بذلك فانكر من عليه الدن فالقول قوله مع
 منعه فان حلف سقط الحق وان لم يحلف لم يلزم رد اليمين لان الحاكم لا يحلف ان يحلف
 عن المسلمين والمسلمون لا يأتون منهم الخلف بل يتم بتعيينهم قال بعضهم حكم بالانكول
 ولم يمه الحق انه موضع ضروره وقال آخرون وهو الصحيح انه يحس حتى يحلف
 او ينقر والذي يعضه مذهبنا انه سقط هذا لان عدل هذا الامام وعندنا ما
 لا يجوز ان يحلف عن غيره ولا يبالا يعلمه فلا يمكنه اليمين مع ان الامام لا يحلف
 فبحسب المدعي حتى يعرف هوذي وحلف وتصرفه المائية اذا مات رجل ووصى الى
 رجل وادعى الوصي على الورثة ان اباهم وصي للفقراء والمساكين وابدوا ذلك
 فالقول قولهم فان خلفوا سقطت الدعوى وان نكلوا لم يحل رد اليمين لان الوصي لا يجوز
 ان يحلف عن غيره والفقراء والمساكين لا يتعينون ولا يأتون منهم الخلف مما الذي يعقل
 قال قوم حكم بالانكول ويلزم الحق لانه موضع ضروره وقال آخرون بحسب الورثة
 حتى يحلفوا الا يعرفوا وهو الذي يقوله المالكة اذا مات رجل وحلف طفلا ووصى
 الى رجل بالظلمة امره فادعى الوصي دينا على رجل فانكر فان سقطت الدعوى
 وان لم يحلف فلا ملزم رد اليمين على الوصي لانه لا يجوز ان يحلف عن غيره فيوقف

ان يبلغ الطفل وحلف وحلم له وهو الذي يقضيه مذهبا حل حوا اذ عي
 وجب ان يحلف عن الدعوى فيه فانه سحلف المذعوم فيه ورد اليمين سواء كان ذلك
 في الاموال وغيرها فالاموال لا يخلو فيها من قال رد اليمين وانما غيرها من
 المذبح والطلاق والعق والتس فحلمها حكم الاموال عند قوم وقال بعضهم
 ان كان مع المذعوم شاهد حلف له المذعوم عليه وان لم يكن معه شاهد لم يحلف
 وقال قوم لا يستحلف على هذه الحروف بحال وان كان مع المذعوم شبهة حكم بها وان
 لم يكن معه شبهة لم يلزم المذعوم عليه اليمين والذي يقول ان هذه الاشياء على
 صريحا مال او ما المقصود به المال فما كان مالا او المقصود به المال فعلى
 المذعوم اليمين فان عدم اليمين لزم المذعوم عليه اليمين فان لم يحلف رد اليمين
 على المذعوم فان نكل سقطت الدعوى وان كان المذعوم غير مال او المقصود منه
 المال من الاشياء التي تقدم ذكرها فان على المذعوم اليمين فان عدمها فعلى المذعوم
 عليه اليمين فان لم يحلف رد اليمين على المذعوم ولا يحلف ايضا مع شاهد واحد فان
 كان له شاهد وامر بان حكم له بذلك اذا ادعى على العبد حق فانه ينظر فان كان
 حقا يتعلق بدينه بالقصاص وغيره فاحكم فيه مع العبد دون السيد فان امر
 به لزمه عند المخالف وعدا لا يعمل امرارة ولا يقضي منه مادام حيلا فان
 اعتق لزمه ذلك فاما ان نكر فالقول قوله فان حلف سقطت الدعوى وان نكل
 رد اليمين على المذعوم يحلف وحلم بيمينه وان كان حقا يتعلق بالمال كجناية الخطاء
 وغير ذلك فالحصم فيه السيد فان امر به لزمه وان نكر فالقول قوله وان حلف
 سقطت الدعوى وان نكل رد اليمين على المذعوم يحلف وحلم له ناكس فاحق
 الله وعلى صريحا حق يتعلق بالمال وحق يتعلق بالمال كجناية الخطاء وغير ذلك
 فلا يسمع منه الدعوى ولا يلزم ان يحلف ولا يستحلف لان ذلك منى على الاستقاط

ولا فسقوا بذلك سقطت شهادتهم وان كان قبيلا لم يورثوا الشهادة ولا يورثون
 لا قبل الشهادة المسلم العذر اسلامه ثبت حديثه اسياما ان يعرف الحاكم ذلك
 منه او يقوم بینه بذلك ولا يقره هو بانه مسلم واما العدالة فيحتاج ان ثبت عدته عند
 الظاهر والباطن على ما ذكرناه فيما قبل ولا ينصرف معرفه ذلك على الظاهر ومن راعى
 احتياطه قال يحتاج ان يثبت عدته معروفة طاهر او باطنا ولا ينصرف معرفه ذلك
 على الظاهر وان امر الشاهد انه حر لم يقبل ذلك ولا يحل محرمته باقراره دل من حرم
 شهادته نفعا الى نفسه او يدفع ضررا عنها فانه شهادته لا يقبل فاجاز الى نفسه
 هو ان يشهد الثغراء للمفسد المحجور عليه او يشهد السيد لغيره المأذون له في التجارة
 والموصى بحال الموصى والوكيل الموكل فالسكك الدافع عن نفسه هو ان يقوم
 اليقنة على رجل يقبل الخطأ فشهد اثنان من عاقله الجاني يخرج الشهود وقامت اليقنة
 بما على الموكل وعلى الموصى فشهد الوكيل والموصى يخرج الشهود فلا يقبل الشهادة
 هذه المواضع وما شاكلها لقوله عليه السلام لا يجوز شهادته خصم ولا ظهير وهو
 المتهمم وهو لا يثبتون لا قبل شهادته عداوة ولا على عداوة ولا عداوة كبريان دينيه
 وديناوية فالدينية لا ترد بها الشهادة مثل عداوة المسلم للمسلم لا ترد بها شهادتهم
 لانها عداوة في الدين وهي طاعة وقربة بل هي واجبة وهكذا عداوة البقار للمسلمين
 لا ترد شهادتهم بها وانما ترد لفسقهم ولا يقرهم للعداوة المأذون بها لا ترد شهادتهم
 بعضهم على بعض وبعضهم فان لم يكن هناك عداوة وهذا شهادته اقبل الحق لاهل المهور
 قبل ان يهرم لعادوتهم في الدين واما العداوة الدينية فانه ترد بها الشهادة عند
 قوم مثل ان يقدف رجل حلا تم تشهد المقدوف على القاذف واذا دعى رجل ان
 فلانا قطع عليه وعلى رفيقه الطريق ثم شهد عليه فان شهادته لا يقبل وهذا
 اذا شهد الزوج على زوجته بالزنا فان شهادته لا يقبل وما شبه هذا من المواضع

التي تعلم بحكم العادة انه يحصل فيها التهمة للشاهد وقال قوم العداوة
 لا ترد بها الشهادة بحال الموكل الموكل اقرى عدنا فاما شهادته العداوة لعدوته فلا
 يقبل لان التهمة معدومة كما لو شهد الوالد على ولده شهادته الوالد لولده
 وو لولده وان لو اعندنا يقبل وعندهم لا يقبل ذلك شهادة الولد
 لو اذره وطه وحدايه وان علوا يقبل عدنا وعندهم لا يقبل لاجل التهمة فاما
 ان شهد الولد على والده بعد ما لا يقبل بحال وعندهم ان شهد بحق لا يعلق بالدين
 فاما ان التلاح والطلاوي وعمره قبل ان ينفاء التهمة وان شهد عليه بحق يعلق
 بدينه فالقصاص وجد القرية قال قوم لا يقبل وقال آخرون وهو المأصع عندهم
 انما يقبل اذا عقر رجل عبدا ثم شهد المعلق لولاه فان شهادته تقبل وقال بعضهم
 لا يقبل والاول اصح من ان الغالب من حاله السلامة والغلط منه يادر اقبل
 شهادته وان كان الغالب الغلط والغفلة والسلامة يادره لم يقبل لاننا لو قلنا
 ذلك ادى الى قبول شهادته المغفلين ولو لم يقبل الا من لا يغلط ادى الى ان لا يقبل
 شهادته احذر ان احذر المأخوذ من ذلك فاعتبرنا المأخذ يقبل شهادته كل واحد
 من الزوجين للآخر وبه قال جماعة وقال قوم لا يقبل وقال بعضهم يقبل الزوج
 لزوجته ولا يقبل شهادته الزوج لزوجها لا يقبل شهادته الصديق لصديقه
 بكل حال سواء كان بينهما ملاطفة او لم يكن وقال بعضهم ان كان بينهما ملاطفة
 وهدية لا يقبل كل من حال الحق قد ثبتا انه لا يقبل شهادته سواء كان من يقر
 او يفسق في سواء كان فسقه على وجه الدين او على غير وجه الدين ومن وافق
 الحق لا يقبل شهادته الا اذا كان عدلا لم يعرف شي من الفسق وقال قوم من
 كان فاسقا على وجه الدين فلا ترد شهادته وانما ترد من فسق بافعال الجور
 من الزنا واللواط وشرب الخمر والقذف وغير ذلك قال قوم اهل المهور على

لئلا يضرب من يلفز ومن يفسق ولا يلفز من خطي ولا يفسق فمن يفسق فهو مخالف
 الفروع فهو لا يتردشها دهم لاجل هذا الخلاف ومن يفسق ولا يلفز فهو من شتم
 لا تخارج والواضع وهو لا يسل منها دهم ومن يلفز وهو من قال خلوا فمات
 والروية وفيهم من قال هو لا يستأبون فان ابوا او اضربوا فاهم الخطابة لا قبل
 شهادتهم عندنا الجاهل قال بعضهم هم يعقدون الدليل حرام لا يجوز للبرون انه
 اذا حلف لم يخلف الا ان له ديناً على غيره جاز حينئذ ان يشهد له بذلك هذا عندنا
 لا يجوز بحال من يري ايا حدة دم رجل وماله فاذا شهد عليه لم يقبل شهادته لانه
 يشهد بالزور ومن شتم غيره على سبيل العناد والمغصه ردت شهادته به من
 ذلك من سب المسلم قال حدة ولا يردشها دته وذلك من سب المسلم
 والخلاف المصون انما وبيل محتمل لا يردشها دته كالحجاة وكل من اعتقد شيئا وبيل باطل
 ردت شهادته مثل من سب سلف من اجوارح وامثالهم وكذلك من لفظ وعذبان كل
 هو لا اذا اخطأ وادسلوا غير طريق الحق لا قبل شهادتهم فاما من مختلف من
 اصحابنا المعقدين للجمع في الفروع التي ادل على ما موحى للعلم فانما لا
 يردشها دهم بل يقبلها الا بعد الشطر عذبا لا قبل شهادته بحال ذلك الشر
 والاربعة عشر وغير ذلك من انواع القمار سواء كان على وجه المقامرة او لم يكن
 وقال بعضهم من لعب لا سخلوا من احد من ايمان بلعب بعوض او غيره
 فان لعب بعوض نظر فان قمارا وهو ان يخرج كل واحد منهما سبعا على ان
 من غلب كان المخرج حله له فهو القمار واكل المال لما طر رده به شهادته وان
 كان العوض غير قمار وهو على معنى النصال المسابقة على الخيل مثل ان يخرج
 العوض احدهما يقول ان عنتي فله وان عنتي فلا شيء لك فلهي وهذا
 رده به شهادته فاما ان كان بغير عوض فاما ان ترك الصلوة او لا يترك فان ترك

وان كان من قبله فانه
 وان كان من قبله فانه
 وان كان من قبله فانه

العرف

العرف

الصلوة حتى يخرج منها فان كان عامدا فقد فسق ترك الصلوة لانه لا يترك الصلوة
 لان فعل هذا فسق وان كان لتساعله بصلوة النافلة وان كان ترك الصلوة بغير
 علم مثل ارقائه وقت الصلوة لتساعله به وان لم يعلم ذلك فان اهداه مرة واحدة
 لم يردشها دته وان اخطأ موضوعا عنه فان يكره هدامته فسق ورت
 شهادته وان كان يحافظ على صلوة مدرا وما عليها او قايها وانما يشاعل
 بها غير او قايها لم يحرم ذلك عليه غير انه مكره وقال بعض التابعين وهو بعد
 من السبب سعد بن خيرة مباح طلق وذرأته كان يلعب استديارا ومعناه
 ان يولي ظهره ويقول كذا اذا دفع فاذا قال له دفع بذا يقول فادفع انت بذا
 واما اللعب باحمام فان اقناها بالاسن وطلب بداهم فراح ويقبل اليك ملك
 الى بلد لم يره ذلك لما روي ان رجلا سئل الى رسول الله الوخدة فقال اني اخذوها
 من حمام وان اقناها للعب وهو ان يطرها تنقلب في السماء ويخو هذا فانه مكره
 عندنا وعندهم هو مثل الشطر سوار وقد مضى ذكره الشران ضربان خمر وعمر
 عصر الغيب الذي لم يشه النار ولا طله ماء وهو اذا استدر واسكر فاذا كان
 كذلك يعني شربه منه ولو قطرة واحدة مع العلم بالحرمان حردناه وفسقناه وور
 شهادته بلا خلاف واناعها واحدها فسق ورت شهادته لهو عليه السلام
 لعن الله الخمر ولعن تابعيها فاما ان اخذ الخمر قال قوم لا يردشها دته بذلك
 قد يخبرها الى غير ذلك ان خلها او قلها وهذا هو في ان كان الخمر في
 الزواني يفسق نفسه اذا قصد به اتحاد الخمر فاما غيرهما من المسكرات وهو
 ما عمل من تمر او زيت او عسل او ذرة حلا او ماء نارا او طحها او اذا
 اشكر وانكر فان شربه حتى يشكر ردت شهادته بلا خلاف لانه مجمع على
 تحريمه وان شربه البسير الذي لا يسكر حردناه وفسقناه وور دنا يخرج

العرف

لو

لها دنة وسواها من عسل النحل
 عند احلمه حلم الحمر سواها فاما
 عند ذلك ما عمل من امر وغيره
 الخيلطان والصف ففقدت شريهما
 ما عمل من سر وطب لما روى عن النبي
 في الراية وح لك عالم بل مسكرا
 الاربعة عشر حكمة حليم الشطرنج
 الحرة وهي قطعة خشب كعقروها
 الحصى الصغار وكحوها يلعبون بها
 الهاما الفارسية سائرة وهي دائرة
 على رءوس الخطه حصا يلعبون بها
 سور كما ان الهواء من الجو محدود وهو
 محرم ينفق فاعله ورد شهادته قال
 اجماعا لا يفسخ لغير العار من
 استدراك ما روى عن عائشة انها
 يقال من قرأ الشيطان في بيت
 ايام عيده وقال عمر الخزاز
 فاذا جاء وفي البحر قال اجبا
 على تشيد الاعراب مثل الخد وغيره
 الا وغل صلاحت اباعه
 فما كنت تسأل حراها اذا اتخذ

٢٢٧
 المصلحة فحاشا من عليه وباني له ويلون ملبوسا اليه مشهورا به والمرأة كذلك
 ذات شأنا لها لانه سقط مروة ولو كان يثبت نفسه اليه وانما يعرف
 انه بطرح ايجال فترتم فها ولا تولى لذلك وباني له ولا ترضى به ولا سقط شهادته
 وذلك المرأة الثانية اذا اتخذ الرجل غلاما او خاتمة معين فان كان جمع عليهما
 وبعضهما الناس فهذا سعة رد شهادته وهو ايجارته الزمان فيه سفرها
 وديانته وان كان لا جمع عليهما ولا بعضهما الناس لانه ذلك ولم يرد شهادته
 لانه لم يسقط مروته الثالثة اذا كان بعضي يوثق الغنار وبعضها المغيث للسمع
 منه فان كان حصة لم يرد شهادته وان كان مستعلنا به ظاهرا فان قل ذلك
 منه لم يرد به شهادته وان كان ذلك منه لشارد شهادته لانه سفة وترك
 مروة وجملة عدهم ان الاصوات على ثلثة اصناف مروة ومحرم ومباح والمروة
 صوت المغني والقصب معا لانه وان كان باله وتابع للضرب والخنار فلهذا كان
 حان مروةها وهو عند احرام من الفاعل والمسمع ترد به شهادتهما الثاني محرم
 وهو صوت الاوتار والنايات والمزامير كلها فلهذا ناز العود والطاير والمعرفة
 والرباب ونحوها والنايات والمزامير مرفوعة وعندنا ذلك محرم ترد به شهادته
 الفاعل والمسمع روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله حرم على امتي
 الخمر والميسر والمزور واللوبة والقيث والمزور شراب المزة والتوبة الطبل والقيث
 الربط والتفسير في البحر وروى محمد بن الحنفية عن علي عليه السلام ان النبي عليه
 السلام قال اذا كان في امي خمس عشرة خصلة حل اثم البلاء اذا اتخذوا
 الغيبة دولة والامانة معصا والرضا معصا واطاع الرجل روحه وجفا
 اباه وعوقاهه ولبسوا الحرير وشربوا الخمر واشربوا المغنيات والمعازف
 وكان رعيم القوم ارضهم واهرم الرجل السود وخوفامنه وارتفعت الاصوات

المساحد فثبت آخر هذه المرأة أو طهر في آخر هذه المرأة
فعد ذلك برقبون ثلثين نحاساً وحسفاً ومسحاً فاذا ابتان الساعة محرم
من استمع إلى ذلك فقد ارتكب معصية مجحمة على نحرها فان فعل ذلك واستمع إليه
عمره أدت شهادته وأما المباح والدوق عند المباح والخان لما روى
أن النبي عليه السلام قال اعلوا النباح واضربوا على بابا لغربال يعني الدوق وروى
عنه عليه السلام أنه قال فصل بين الحلال والحرام الضرب الدوق عند المباح
وعند ما كان ذلك مكره غير أنه لم يرد شهادته فاما في غير الخان والعرب محرم ولما
الحذر وهو الشعر الذي تحت اللحية على الأنواع في البر فهو مباح وهو مكره
لأنه من الأصوات كالزغار والنداء والتجارة والرقاع وفيه لغتان جدار وجرار
والضم اقل من أول الأصوات مضموم كالزغار والتجارة والرقاع والحوار والحذر
واللرجاء والزغار والنداء وانما قلنا أنه مباح لما رواه ابن مسعود قال كان مع
رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة نائم في الوادي جاريان وروى عن عائشة قالت
كأن مع رسول الله صلى الله عليه وآله سفر وكان عبد الله بن رواحة جدي الحذاء
وكان مع الرجال حان الحشد مع النساء فقال النبي عليه السلام لعبد الله بن رواحة
حرر بالقوم فاندرفع برنجر فبعده الحشة فاعفقت ليل فقال النبي عليه السلام لا
تجشع وويلد فقال بالقوارير يعني النساء وروى أن النبي عليه السلام كان في سفر
فأدركه ليل فقام معهم حاد فامرهم بأن يحدوا وقال إن حاد ديناً ويا من
آخر الليل فقالوا يا رسول الله نحن أول العرب حذراً يا ليل قال كيف قالوا
كانت العرب تغرب بعضها على بعضها على بعض فاعاد رجل منا على ابن فاستأقها
فنددت ليل فغضب على غلامه فضربه بالعصا فاصابت يده فبادر وأبداه
فجعلت ليل تخم فقال هذا فصل يعني قل وأبداه قال والنبي صلى الله عليه وآله

فقال من ألقى من فطر فقال رسول الله ونحن من مصر فالتفت رسول الله
إلى تلك الليلة حتى بلغ بالنبي إلى مصر فحكى النبي عليه السلام من قبلهم أن العرب
حذرتهم قالوا نحن من مصر فلف كنتم أول العرب حذراً فاما اللام في الشعر مباح أصلاً
ما لم يكن فيه محرراً ولا تحسب ما تشيب امرأة لا يعرفها ولا للثمة الذنب على المرأة
رواها أصحابنا ذلك روى عمرو بن الشريد عن أبيه قال اردني رسول الله
الله عليه وآله فقال هل معك من شعرا مية بن أبي الصلتى قلت نعم قال هبه
قال فاستدته بيضا فقال هبه فاستدته حتى بلغت مائة بيت هبه معاه الحث
والاستزادة وأصله إيه فقلت الهرة هاء فقلت هبة فاذا وقت فاذا وقت
يحيى قل هبه من ثوبين واذا وصلك إيه حديثاً واذا لفت وزجر فلتها
واذا أغرت فلتها واذا ألحجت فلتها وأها هي أربع كلمات إيه استزادة
وابها كفت وزجرونها أغرا وواها تعجت وروى جابر بن سمرة قال كنت عند
رسول الله صلى الله عليه وآله في من مائة مرة فكان أصحابه ينشدون الشعر
ويذكرون أخبار السجاسة فدعاهم وروى أن النبي عليه السلام استدبت طرفة من
العقد سئدي لك أليام مالت حاملة وبائك من البرود بالخيار
فقال بعض الحاضرين السبع وبائك بالخيار من البرود فقال إلى الشعر
وما للشعر وما لي فالتفت ما انزل على القابل استاد الشعر فاذا ابتان مباح
فقد روى ثمر بن سمرة النبي عليه السلام ولم يذكره من ذلك ما روى أن النبي عليه
السلام لما هاجر إلى المدينة استقبله قتيان المدينة واشدوا
طلع البدر علينا من ثبات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعى الله داع
ومر رسول الله صلى الله عليه وآله إليه ببعض أزقة المدينة فسمع جواد بن

بشدت من راي من الناس في جده من حارب
 فقال رسول الله وانا احب من روي الله داره
 اهدى لها النسا بحجة في امير
 فقلت في النبي تعلم ما في عند
 فقال النبي سبحان الله اعلم ما في عند الله ومن مال بن اسير في قوم
 رجلا يشده انا اخي وانه حرمة جاري وحق علي حفظ الجوار
 انا للجار ان تعبت عن حافط للثمن الا ستر
 ما ابالي ان يابى الباب ستر مسبل او يفتي بعبر ستر
 فدفع مالك الباب وقال علما انتم مثل هذا الشعر وسئل بعضهم يجوز للرجل
 ان يزوج امرأة ونصدها شعر فقال ان كان لقول الشاعر
 يود المراء ان يعطي مناه وبالي الله الاما اراد ان
 يقول المراء فابديت ومالي وتقوى الله افضل ما

جازه يستحق ان يقرأ القرآن ان يحسن به صوته فذكر الامامان ما روي المراء
 ان النبي عليه السلام قال حبسوا القرآن يا صوابكم وروي عنه عليه السلام انه قال
 اذن الله لك اني اذنت لبي حسن الزعم بالقرآن وروي ان النبي عليه السلام سمع عبد الله
 بن قيس يقرأ يعني الاموي الشعري فقال لقد اوتي هذا من مراء من مراء
 قال ابو موسى قال لي رسول الله اوراني وانا اسمع قراءتك فقلت او عنت انك يعني
 كجربة نجيرا وروي عنه عليه السلام انه قال ليس مثامن لم يبعث بالقرآن قيل
 معناه احدنا وبلاية يعني حسن صوته به وقيل يستغني به من غنى المال فاذا ثبت
 هذا فالمستحق ان ياتي به خذرا يترسل وحين فيه لقوله ورتل القرآن تترلا واما
 الزعم بان يترجم به فهو مباح فاما من قرأ بالحقان نظرت فان كان من الحروف

ولا يترجم بعضها في بعض فليس في ذلك عيب بل بعض الحروف لا يترجم ولا يقرأ
 يقول كذا اذا اذ الحرف من قومه وغيره فهو من المندوبين بالقرآن
 فيها لقوله عليه السلام فادوا عابوا فاحر بذلك قال عليه السلام لا تخاسروا
 تدايروا وكونوا عدا الله اخوانا وروي انه عليه السلام اخبر اصحابه وقوله انما
 المؤمنون اخوة دليل عليه فاما الغيبة فان بغض الرجل له من غير غيبة
 مجموع منه فاذا حصل هذا في نفسه فان ابغضه بقلبه واضم هذا ولم يشهر به
 فلا شيء عليه ولا رد شهادته وان تظاهرها ودعا اليها فالف ولم يشهر نفسه
 بقتال ولم يلق منه سب ولا قول الفحش فيهم فهو عذر ولهم رد شهادته عليهم فان
 ذكره غشا ووقع في النسب فهو فاسق مردود الشهادة في حق كل حاله اني
 ما اجمع المسلمون على تحريمه اذا النساء للرجل شعرا واشده نظرت فان لم يكن
 فيه هجره ولا فحش ولا ذنب كان مباحا على امرأته عدنا فيه وقد مضى له
 عليه السلام ان من الشعر كذا وان من البيان كذا ثبت انه مباح وقوله الشعر
 من جهنم القادون المراد به من تكلم منهم لقوله المراء في ذلك وادبهم
 يقولون ما لا يفعلون فاما غيرهم فلا بأس بهم كقوله المراء الذين اعنوا وعلموا
 الصالحان فاذا ثبت هذا فان كان يتقص المسلمين او يودهم واذا مدح الكفار
 لم يرد شهادته وان كان يمدح الناس وبأخذ على المدح وتكلم الكفار فيه فاذا
 معونه ذكر الوفيحة فيهم وكذلك اذا غضب وقح فيهم وكان ذلك علامة على
 كذا محضاد شهادته او ان شئت امرأة ووصفها في شعره نظرت فان كان
 لم يحل له وطها ردت شهادته وان كانت من يحل له كالزوجة والامه كره ولم
 ترد شهادته يجوز ان يكون من يحل له والشاعر المصنف ان يقرأ بنفسه فقول
 فقلت لا اذا ولم يكن فعل وان كان قد فعل فهو لا يثبت فاما هجر المشركين

عليها

ان يشهد به امرأته

حُتَّاحٌ لَمْ يَلِدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَمِعْتُ اَهْمُومَ وَجِبْرِيْلَ مَعْدِي قَالَ كَسْبَانِ اَهْمُومَ
 فَانَ اَلْهَوَا اَسَدٌ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءِ الْمَلِكِ وَقَالَ لَهُ اَهْمُومَ وَشَفَقَ وَاشْفَقْتَ اَنْ يَكُوْنُ مِنْهُمْ
 شَهَادَةٌ وَلَدَرْنَا اَنْ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ قَوْمٍ مِنَ الْمَرَاوِدِي غَيْرِهِ وَهُوَ قَوْلِي لَنْ اَجَارَ اَصْحَابَنَا
 بَدَلٌ عَلَى اَنَّهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَكَذَلِكَ دَلَّ عَلَى اَنْ مَقْبُولَةٌ فَحَدَّثَ عَنْهَا ثُمَّ تَابَ اَصْلَحَ
 مُشَاهِدًا بِهَا قَبْلَكَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ وَلَدَرْنَا وَدَلَّ مِنْ حَادِيَةِ مَعْصِيَةٍ
 لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ بِهَا كَالْزَوَالِ لِقَادِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ مِثْلِي حَذَرًا وَاحِدًا مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا
 ثُمَّ شَهِدَ لَهُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ وَالْأَوَّلُ هَذَا هَبْنَاهُ شَهَادَةَ الْبَدَوِيِّ مَقْبُولَةً عَلَى الْفَرَوِيِّ
 وَالْبَدَوِيُّ وَشَهَادَةُ الْفَرَوِيِّ مَقْبُولَةٌ عَلَى الْبَدَوِيِّ وَالْفَرَوِيُّ كُلُّهُ هُوَ لَا يَقْبَلُ
 شَهَادَةَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْإِسْلَامِيِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْبَدَوِيِّ
 عَلَى الْخَضِرِيِّ لِأَنَّهُ إِذَا شَهِدَ صَبِيًّا أَوْ عَدُوًّا دَامَ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَرَدَّهُمْ ثُمَّ
 بَلَغَ الصَّبِيُّ وَاعْتَقَ الْعَدُوُّ وَأَسْلَمَ الْخَادِمُ فَأَعَادُوا هَاقِلَتُ لَوْ شَهِدَ بِالْعِلْمِ
 شَهَادَةً قَبْلَتْ مِنْهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْإِسْلَامِيِّ لَا تَسْمَعُ وَلَا تَعْلَمُ بِهَا وَفِيهِ طَلَقٌ إِذَا سَمِعَ
 الشَّاهِدَ رَجُلًا يَقْرَأُ بِدِينٍ فَيَقُولُ لِقُلَانٍ عَلَى الْفَرْدِ هُمْ صَارَ السَّامِعُ بِهِ شَاهِدًا
 بِالَّذِينَ سَوَاءٌ قَالَ لَمْ يَشْهَدْ عَلَى بَدَلٍ وَلَا يَقْبَلُ وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَ رَجُلًا قَدْ
 عَمِدَ إِلَى بَيْعٍ وَالْقَلَمِ وَالْمَحَارَةِ وَالنَّجَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتَسْمَعُ كَلَامَ الْعَقْدِ صَارَ
 شَاهِدًا بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ الْغَضَبُ الْقَتْلُ وَالْإِفْلَاقُ نَصْرُهُ شَاهِدًا وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَ مِنْ رَجُلَيْنِ خَلَفَ فِي حِسَابٍ فَخَضِرَ ابْنُ بَدِيٍّ شَاهِدٌ وَفِي الْمَقَامِ قَدْ حَضَرَ
 لِنَصَادِقٍ فَلَا تَحْفَظُ عَلَيْنَا مَا يَقْرَأُ بِهِ دَلٌّ وَاحِدًا مَّا لِصَاحِبِهِ ثُمَّ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ
 وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَوْ أَرَادَ لِصَاحِبِهِ بِالَّذِينَ صَارَ شَاهِدًا وَلَا يَلْقَى الْمَالُ الْمَوَاعِدَ
 وَالْحَلْمُ فِي الْأَفْرَادِ وَالْعَصُودُ وَالْإِتْلَافُ أَحَدٌ بِلَا خِلَافٍ لَنْ الشَّاهِدِ بِأَحَقٍّ
 مِنْ عِلْمِهِ فَمَنْ عَمِلَ صَارَ شَاهِدًا بِهِ قَامًا شَهِادَةً لَمْ يَحْتَسِبْ مَقْبُولَةً عِنْدَ قَوْمٍ وَهُوَ

إذا كان عدلاً

البلد

فإن كان عدلاً

لَمْ يَلِدْ اَحَدٌ عَلَى طَرَفٍ مِنْ عَرَفٍ وَبَشَرًا وَكَلَامًا وَجَهْرًا أَوْ خَائِصًا صَلَاحًا لَمْ يَلِدْ
 شَاهِدٌ بِرَبَانِيَّةٍ وَلَا بِرَأْسَانِيَّةٍ جَارَاهُ فَأَعْرَفَ بِهِ وَسَمِعَاهُ وَشَهِدَ بِهِ صَحَّتْ الشَّهَادَةُ
 وَهُوَ مَذْهَبُ خَالِفٍ فِيهِ شَرْحٌ فَقَطُّ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ خَلَفَ تَرْكُهُ وَابْنُهُ أَوْ عَمُّهُ
 أَوْ حَنْتِي دَبَّ عَلَى الْمَيْتِ فَإِنْ أَعْرَفَ الْإِبْنَانِ بِهَ اسْتَوْفَى مِنْ حَقِّهِمَا مَعًا وَإِنْ أَعْرَفَ
 أَحَدُهُمَا دُونَ رَاحِيَةٍ فَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ عَدُوًّا فَهُوَ شَاهِدٌ لِلْمَدْعَى فَإِنْ كَانَ مَعَ
 الْمَدْعَى شَاهِدًا آخَرَ شَهِدَ لَهُ بِأَحَقِّ حُكْمِهِ بِالَّذِينَ اسْتَوْفَى الْمَدْعَى مِنْ حَقِّهِمَا وَإِنْ
 لَمْ يَلِدْ مَعَهُ شَاهِدًا آخَرَ بَطُلَ فَإِنْ خَلَفَ مَعَ شَاهِدَةٍ بَشَرًا لَمْ يَلِدْ حَلْفٌ أَوْ
 لَمْ يَلِدْ الْمَعْرُوفُ عَدُوًّا كَانَ لَهُ نِصْفُ الدِّينِ حَقَّهُ الْمَقْرَعُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ وَقَالَ
 قَوْمٌ مَا خَدَّ جَمْعَ الدِّينِ مِنْ نِصْبِ الْمَقْرَعِ فَإِنْ خَلَفَ ابْنٌ وَتَرْكُهُ قَادَعِي أَحْسَنُ أَرَادَ مَا
 أَوْصَى لَهُمَا بِمِلْكٍ مَالَهُ فَأَعْرَفُوا حُدُودَهُمَا وَانْتَهَى الْإِسْلَامِيُّ فَإِنْ كَانَ الْمَقْرَعُ عَدُوًّا وَكَانَ مَعَ
 الْمَدْعَى شَاهِدًا آخَرَ شَهِدَ أَمَّا عَادَةً وَكَانَ لَهُ ثَلَاثُ التَّرَكَةِ فَإِنْ لَمْ يَلِدْ مَعَهُ شَاهِدًا
 سِوَاهُ فَإِنْ خَلَفَ مَعَ شَاهِدَةٍ ثَلَاثُ التَّرَكَةِ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَلِدْ حَلْفٌ أَوْ لَمْ يَلِدْ الْمَقْرَعُ
 ثَلَاثُ التَّرَكَةِ حَقَّهُ الْمَقْرَعُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْإِسْلَامِيِّ وَفَاقَهُ الْوَصِيَّةُ مِنْ خَالِفِ
 الدِّينِ

فصل في الشهادة على الشهاد

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ لِقَوْلِهِ وَاسْتَشْهَرُوا اَشْهَادًا مِنْ رَجَالٍ لَمْ يَفْصَلْ
 فَادْبَتِ حَوَارِ هَالِمُ خَلِّ الْحَقِّ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَوْلَادٌ مَبْتَنِينَ فَإِنْ كَانَ
 كَادِمًا ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْمَشَاهِدَةِ سِوَاهُ كَانَ الْحَقُّ مِمَّا لَيْسَ لِلشَّاهِدِ مِنَ الْمَالِ
 وَالتَّحْلُفِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالزَّوْجِ وَالتَّبَتِ الْقَصَاصِ وَالْيَاثَةِ أَوْ مِمَّا ثَبَتَ
 بِشَاهِدٍ وَشَاهِدٍ أَوْ مَرَاتَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَمَبْنٍ وَهُوَ مَا كَانَ هَالِمًا أَوْ الْمَقْصُودُ
 مِنْهُ الْمَالُ أَوْ كَانَ مِمَّا ثَبَتَ لِلنَّسَاءِ وَحُدُودُهُنَّ وَهُوَ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ كَالْأَدْوَةِ

والرضاء عندهم والصور تحت الباب الاسهلان قال بعضهم
 على الشهادة وان كان حقا لله وهو حد الزان والواطى والقطع في المرفق
 انحر قال قوم لا يشهد الشهادة على الشهادة وهو مد هشا وقال بعضهم
 فاد ائت هذا فاللام فصل في لينة التحمل ولينة المداة واما التحمل
 وهو ان يصير هذا الفرع متحملا لشهادة المداة او اما التحمل
 بلية احدها المداة او هو ان يقول شاهد المداة شاهد الفرع اشهد ان
 فلان بن فلان على فلان بن فلان الف درهم فاشهد على شهادتي فهذا هو
 المسترعا الثاني ان يسمع شاهد الفرع شاهد المداة سهدا بحق عند الحاكم
 فاذا سمعه يشهد به عند الحاكم صار متحملا لشهادته الثالث ان يشهد المداة
 بحق ويعزبه الى سبب جوبه فيقول اشهد ان فلان بن فلان على فلان بن
 الف درهم من ثوب وعبد او دار او ضمان او اللوق نحو هذا فاذا عراه
 سبب جوبه صار متحملا للشهادة فاما ان لم يكن هناك استرعا او لا يسمع
 يقول اشهد ان فلان بن فلان على فلان بن فلان الف درهم فانه لا يصير هذا متحملا
 للشهادة على شهادته لان قوله اشهد بذلك ينقسم الى الشهادة بالحق وتحمل
 العلم به على وجه لا يشهد به وهو ان يسمع الناس يقولون فلان بن فلان
 وكذا وقف التحمل لهذا الاحتمال فاذا استرعاه اسهده عند الحاكم او عراه
 الى سبب جوبه زال الاحتال فاما اللام في المداة فان ياتي به على صفة التحمل
 بالمسترعا ابانه فقال اشهد ان فلان بن فلان شاهد شهادتي على فلان بن
 كذا وقال لا يشهد على شهادتي وان كان التحمل بان سمعه عند الحاكم قال
 ان فلان بن فلان شاهد شهادتي عند الحاكم وان كان التحمل بان عراه
 الى سبب جوبه ابانه فقال اشهد ان فلان بن فلان شاهد شهادتي

الاستدعاء
 في سبب جوبه
 عند الحاكم
 المسترعا

فان كان التحمل

فان كان التحمل
 وحكمها فان احل سبي من هذا لم يحكم بها اذا قال شاهد المداة شاهد الفرع
 انما اشهد ان فلان بن فلان على فلان بن فلان كذا فاذا شهدت بها عليه
 لم يكن شاهد الفرع شاهدا باحق ولا شاهد على شهادة المداة المداة المسترعا
 فاذا لم يكن هناك استرعا لم يصير شاهدا على شهادة المداة ولا يكون شاهدا
 بالحق لانه انما يصير متحملا للشهادة بالحق بان يعلم به باعتراي من عليه الحق
 فاما يقول شاهد المداة اشهد به فلا يصير عالما به فلهذا لم يكن شاهدا
 بالحق فاما بيان الموضع الذي يقبل شهادة الفرع ومحل الحاكم بها فمحلته
 لا يقضي شهادة الفرع حتى يحضر على المداة او اما ان كان شاهد
 المداة موجودا فاذا راعى ادا شهادة نفسه فاحكام لا يقضي بشاهد
 الفرع لانه اذا كان المداة حاضرا تحت عن حاله وحده فلو سمع الفرع اقرار
 الى تحت عن حاله وحال المداة فلا معنى للبحث عن حاله مع الاقتصار
 على واحد فاما ان تجازر شهادة المداة بان مات المداة سمع من الفرع
 وقضى بشهادته وان مرض المداة فذكر ذلك ايضا على المداة مشقة في
 الحضور وان كان غائبا فالقدر من المسافة التي يقبل فيها شهادة المداة
 قوم ما يقصر فيه الضلوة فان كان اقل منه لم يسمع من الفرع وقال بعضهم
 ان على مسافة مائة ان تحضر فامنها يعود الى منزله فيثبت فيه لم يسمع
 الفرع وان كان اكثر من ذلك فالعبار عينا بالمسافة فان كان على مسافة
 كحضر وحكم بشهادة الفرع وان لم يكن عليه مشقة لم يحل وهو قول مما قاله
 فاما الاخر لانه اذا لم يثبت سبب جوبه فان سمع الحاكم من الفرع والمداة مريض
 غائب ثم قدم الغائب وبري المريض لم يحل من اجل انهما ان يكون

ان شاهد المداة

تعدر حليم الحالم او قبله فان كان بعد ذلك
 فقد قبل حصور المصل وان كان قبل حليم الحالم
 شهادة الفرع بانه انما يحكم بالفرع لتعدر المصل
 سمع الحالم من الفرع في الموضع الذي سوغ له ان يسمع
 حال المصل ان يحكم فيه كما لو سمع من المصل نفسه ثم تعذر
 او خرج حليم شهادة الفرع لان المصل لو شهد ثم غي
 فسق المصل لم يحكم شهادة الفرع بانه لو سمع من المصل ثم فسق لم يحكم شهادة
 لان الفرع ثبت شهادة المصل فاذا فسق المصل لم يبق هناك بشئ قال
 لا مدخل للنساء في الشهادة على الشهادة سواء كان الحق ما يشهد فيه النساء
 كالموالات ونحوها او ثبت بالنساء على المفراد كالولادة او لا مدخل للنساء فيها
 كالنكاح والخلع وقال اخر وزان الحق مما ثبت به الشهادة النساء فيه مدخل للموالات
 ونحوها وان النساء مدخل في الشهادة على الشهادة وان لم يكن للنساء فيه مدخل
 وهو الفضايل وحدها القدر لم يكن فيه مدخل والاول عندنا احوط والثاني
 قوي اذا شهد شاهد الفرع على شهادة المصل لم يحل من ثلثة احوال اما
 ان سميا المصل بعد لاه او بعد لاه ولا يسمى او يسمى بعد لاه فان سميا
 وعد لاه ثبت عدالة وشهادة لاهما عدلان فاذا ثبت شهادة المصل بقولها
 ثبت صفته وتربيته وعدالة شولها وان عد لاه ولم يسمى لاه لم يحل قولها
 وقال ابن حجر يحكم بذلك الاول اصح عندنا وان سميا ولم يعد لاه سمع الحالم
 هذه الشهادة ونحو عدالة المصل فان ثبت عدالة حليم ولا وقف قال
 قوم لا يسمع هذه الشهادة اصلا لانها ما تردا تربيته للمربية والاول
 اصح عندنا اذا ادعى عبدا في يد رجل فشهد له شاهد انه غصبه وشهد

لما

لهم انما يحكم بالصلح لم يحكم بهذه الشهادة لانها تنفق على فعل واحد وان
 الشهادة بالصلح غير الشهادة بالافراز لان له ان يخلف مع ايهما شاء ويحكم
 له بان كان كانت كالحا شهدا احدهما انه غصبه وشهد الاخر انه ملله لم يحكم
 بها ايضا لما مضى وله ان يخلف مع ايهما شاء فان كانت كالحا شهدا شاهدان
 انه اخذه من يده قبلنا هما ورد دياه الى يده لان الشاهد من اثبات اليد فحلفنا
 بما شهدا فاذا صار الى يده كان كل واحد منهما على حجة ان كانت له فاما ان
 كان في يد رجل حاربه فوطها واستولرها فادعى مدعي انها له غصبها منه واثبت
 بذلك شاهدين لم يحل التحكيم في يده من احدهما ما ان يدعي انه وطها بحق
 لا يدعي ذلك فان لم يدع ذلك بل اعترف بالغصب رد دنا الحاربه الى المدعي وعلى
 الغاصب رثن ما نقصت يده بولادة او غيرها واجرة مثلها للمدعي التي ثبتت يده
 وعلى الغاصب كد لاه قد اعترف انه غاصب واصا المهر فان كانت مكرهية وجب
 مهر مثلها عليه وان طأ وعنه قال قوم يجب المهر وقال اخر من لا يجب الذي رواه
 اصحابنا في مثل هذه ان عليه عشر قيمتها ان كانت ثيبا واما الولد فمملوك لانه
 من رثا ولا يلحق نسبه وورده الى المدعي مملوكا واما ان ادعى من يده يده
 انه وطها بحق ملك بعين او روجه رد دناها الى المدعي وارثن النقص واجرة
 المثل على عاقضي ولا حد عليه لانه قد ادعى شبهة وعليه مهر المثل لانه اعترف
 انه وطى بغيره والولد حر المصل ونسبه لاحق به وعليه قيمته يوم مقطاع
 حيا فان شهد على رجل انه غصب هذا العبد من زيد فقال صدقا وقد اشترى
 من زيد قال قول قول زيد مع يمينه انه ما باعه اياه لانه قد اعترف له به
 او كانت البينة به وادعى عليه الشراء والمصل انه ما باعه فان هلكت حاربه
 في يد رجل فشهد عليه شاهدان انها غصب من زيد ووصفاها بما تنصف



ثبت شهادة الأصل بخلاف الثالثة شهد شاهد على شهادة أحدهما
والآخر على شهادة الآخر لم يثبت هذه الشهادة ما شهد به عندنا وفيه خلاف
الثالثة شهد شاهدان على شهادة أحدهما ثم شهد أحدهما على شهادة الآخر
فما شهد به الأول لم يثبت وثبت عندنا شهادة الآخر وقال بعضهم لا يثبت شهادة
الآخر وأصل المسئلة ما حلّم شهود الفرع قال قوم يقومون مقام الأصل في إثبات
الحق وعلى هذا لا يثبت شهادة الآخر أيا خريز وقال آخرون يثبت شهادة أحدهما
شهادة شهود الأصل فعلى هذا يثبت شهادة الآخر بلا أولين وكذا للشهادة بالآخر
ثبتت شهادتهما وهو الصحيح عندنا وبقي الكلام في المقرّيع فإذا كان الحق مدعى
وشهد شاهدان فلم يثبت شهادتهما من قال بشاهد الفرع يثبت بهما شهادة الأصل
قال يثبت شهادتهما بشاهد من قال بشاهد الفرع يقوم مقام شاهد الأصل
فعلى هذا لا يثبت شهادتهما إلا بأربعة شهود شاهدان على شهادة أحدهما
والآخران على شهادة الآخر وإن ثبت أحدهما بشاهد واحد لم يثبت شهادة الثلاثة
فعلى قول الأول يثبت شهادتهم شهادة اثنين وعلى قول الثاني يثبت شهادة الثلاثة
بسته شهود وإن كان شاهدا الأصل أربع فتوة فعلى قول الأول يثبت شهادتهم
شهادة اثنين وعلى قول الآخر ثمانية شهود فاما حقوق الله فقد قلنا أنه لا يثبت
عندنا بالشهادة على شهادة ومن قال يثبت قال طرط فإن كان الحق يثبت شهادة
شاهد من قال حكم على ما قضى في حقوق الأدميين مما يثبت شهادة اثنين على قول
الأول فبشهادة اثنين وعلى قول الآخر بأربعة شهود وإن كان الحق ما لا يثبت إلا
بأربعة شهود فعلى قول الأول يثبت شهادتهم شهادة اثنين وعلى قول الآخر
ثمانية رجال ومنهم من قال بستة عشر شهود فمخرج من ذلك الشهادة على التمام
في الرأى خمسة أقوال أحدها وهو الصحيح عندنا أنه لا يثبت بالشهادة على الشهادتين

[illegible]

والثاني ثبت بشاهد زنا ثالث باربعة والرابع ثمانية والخاص ستة عشر وادار
 امرارنا انما ثبت عند قوم بما ثبت به شرب الخمر وقد مضى وعند آخرين كما ثبت به
 الزنا وقد مضى وعندنا لا يثبت الاقرار بالشهادة على الشهادة كالزنا
 لا يثبت الزنا بالشهادة حتى تشهد اربعة سهود فاذا ثبت ذلك شهد اربعة على امرار
 بالزنا او على رجل او عليها معا فلا حد عليهم حتى يسلمهم الحاكم عن ثلثة اسما
 زنى ولف زنا وابن زنا اما المسئلة فمن زنا لمن ما عزا لما اعترف عند البتة بالزنا اربعاً
 قال له الان اقررت به ومن لم يقر بالشاهد قد يعقد لها محجة عليه ويجب عليه
 احذر بوطها او يكون محلاً في ذلك ان يكون زوجة او يكون جاريتة بينة وبين
 شرب الخمر ولهذا وجبت المسئلة ايضا فقد يعقد الزنا فيما ليس بيننا فان الناس من
 يعقد ان الاستمنا زنا فاذا سألهم قالوا اجنبية كحد بوطها فقد ثبت الزنا او
 ذكروا الوطأ بعلام او امرأة قال قوم هو ذنا وقال آخرون يقتل وهو مذنب
 وفيه خلاف فان ذكروا انه ان يسمى فعندنا فيه التعزير منهم من قال يثبت شاهد
 وهو الذي نقوله ومنهم من قال يثبت بشاهد زنا وهو الذي نقوله ومنهم من قال بان
 وان ذكروا انه استمنا محرّم لقوله والذين هم لفروجهم حافظون الا
 على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم وهذا ليس بواحد منهما ما تم قال فمن اتبع وراثة
 فاولئك هم الغادون وهذا من وراثة ذلك وقال عليه السلام ملعون سبعة ذكروا
 نالحم نفسه وان كان جاهلاً بالتحريم عرفاه ونهياه فان عاد عثرناه واما
 مسئلة كيف زنا فلاته مجمع عليه وان من الناس من يقر الزنا فانه قد يصر
 بالزنا فيما لا يجب به الحد لقوله عليه السلام العيان برهان والجلان برهان
 والفرج يصدق للوكذبة وان من الناس من يصر بعد الوطأ فيما دون الفرج
 زنا بوجت الحد فاذا سأل عن بقية فانصر جوابا الزنا وهو ان يقولوا انما

قال في هو كالوطأ من قال هو كالوطأ لا يثبت الا بربعة

بربعة هل يحد على الفرج مثل المبل والمحلة وابنته حتى تغيب الحشفة فاذا
 منصر جوابا هذا فقد وجب الحد وان جاز اربعة للشهادة واعلم بالزنا فشهد ثلثة
 وعرض الرابع فقال ان يثبت على بطنها او رايته لك منه فوق فرجها فلا حد
 على المشهود عليه لان الحد مما نكح من فلاحه على من عرض لانه ما صرح
 بالزنا والثلثة قال قوم يحدون وقال آخرون لا يحدون فمن قال لا حد قبل
 الشهادة ومن قال عليهم الحد قال يحد اخبارهم دون الشهادة لقصة ابي
 بكر وانه جلد وردت شهادته وقبل خبره وقبل خبره والماقوى عندنا انه لا يقبل
 شهادته ولا خبره اذا المرابعة بالزنا ثم ما نكح احد منهم قبل ان يستفسره فلا
 حد على المشهود عليه لان المني قد كان محذور ان يعصره بالاحد فيه ولا على الثلثة
 شهدوا كلهم بالزنا ثم فسروا بما لا حد فيه فلا حد على المشهود عليه وعليهم الحد
 واذا حضروا فعرضوا بالزنا ولم يصر جوابا فلا حد على واحد منهم واما المسئلة
 عن المكان الذي زنا فيه فلان الشهادة قد تكمل على مكان واحد حتى الحد ولا
 ولا تكمل على مكان واحد فلا يجب الحد ولا بد من المسئلة فاذا سأل فان التقوا
 على مكان واحد فقالوا هذا المكان او قالوا في مكان واحد وجب الحد
 وان قالوا في مكانين فان قالوا اي اثنين فلا حد لاجل خلاف وان قالوا في ثلثة
 اما ان بعضهم قال هذه الرواية وبعضهم في الاخرى فلا حد ايضا على المشهود
 وفيها خلاف وهي مسئلة الروايات اذا شهد الشهود عند الحاكم الحق حراً وعنده
 فسمع الشهادة ثم ما نكحوا قبل الحكم لانهم ثبتت عند الشهود عندنا ان
 حكم لان اعتبارا بالعدالة الموجودة حين الاداء بل لا يبعد ان يجمع
 الشهادة لو كان عارفا بالعدالة حكم عقيب استماعها وهذا هو جوهره
 لو كان كائن حالها ولم يثبتوا بالبين خروا حكمها ايضا لما مضى لاجل

وان عمو قبل الجيم بها كان مثل ذلك وقال قوم اذا عمو الم علم سبب جملتهم الى
عنده بالفسق والاول مذهب اذا اقام المدعى عند الحاكم شيئا ما ادعاه وعرف
الحاكم عدلها قال الحاكم للمشهد عليه قد ادعى عليك ادعاه واقام البينة
عندك وثبت لعدالة فان كان عدل حايقدح في عدالة الشهود فقد ممكن
لان ذلك حق له فان قال ينظر في البينة واليمين والبلية ولا يزيد عليه فان انقضت
تلك ولم يأت بشي حسم عليه لان الحق قد مضى وان الى الجرح لم يقبل الا مفسر الحق
الان كملون فيما يوجب التفسير المحقق ضرر ان حو لا دمين وحول الله فان ادعى حقا
لا دمي في القصاص وحد القذف والمال فاعترف به او قامت به البينة لم يحز للحاكم
ان تعرض له بالرجوع عنه ويحجود لانه لا منفعة ذلك لانه اذا ثبت باعتراجه لم يسقط
برجوعه وان كان قد ثبت بالبينة لم منه يحجوده وان كان حقا لله لحد الرأ
والسرقه وشرب الخمر فان كان ثبوته عند الحاكم بالبينة لم تعرض له بالرجوع لان
الرجوع لا ينفعه وان كان ثبوته باعتراجه فان كان المعروف من اهل العلم والمعرفة
بان لا يحجودوا لانه اذا ثبت باعتراجه سقط برجوعه له بالرجوع لانه
قد اعترف على بصيرة وان كان من اهل الجاهلية مثل ان كان في عهد الاسلام
او كان في طرف ياديه من جهة العرب الذين يعرفون ذلك ساع للحاكم ان يعرض
له بما يرجع عن اعترافه لانه لا يصرح له بالرجوع فان فيه تلعين المكذب وانما قلنا
بحوازه لان ما عرف لما اعترف قال النبي عليه السلام لعلي قبلها لعلي لم يسته
لا وروى ان سارقا اقر عنده فقال له اسرقتم ام فاذا ثبت هذا نظرت فيما اعترف
به فان كان اعترف يا ابا قال لعلي قبلها لعلي لم يسته وان كان بالسر قال
لعلي لم يكن خيرا لعلي ما كان منك او ان كان بالسرقة قال له ما خالك سرق من
غير خسر فاذا عرض له بذلك فان اقام على الامر استوفى الحق منه وان جمع

فان كان

قال في الرجوع من الرأ وشرب الخمر سقط الحد وان كان بالسرقة سقط القطع
فان كان من اهل الجاهلية حو لا دمي اذا شهد شاهدان على حيلة سرق كذا فشهد
احدهما انه سرقه غاوية وشهد الاخر انه سرق ذلك للبشر عشيته لم يثبت سرقه
بهذه الشهادة لانها لم تكمل على سرقه واحدة وله ان يحلف مع ابي الشاهد
فيما سرقه وسحق ولا يحل القطع وهذا لو شهد احدهما انه سرق مع الزوال كذا
اسود وشهد الاخر انه سرق ذلك الموضع كذا ايضا لم يثبت هذه الشهادة
لانها لم تكمل على سرقه واحدة وحلف مع ابيها سارقا وسحق ولا قطع لما مضى فان
كانت مسئلة كالحا فان كان كل شاهد شاهدان شهدا ثانيا انه سرق كذا
غداوة وشهد الاخر انه سرق ذلك للبشر عشيته تعارضت البينات وسقطا
وعندما يستعمل الفرقة وهذا لو شهدا ثانيا انه سرق مع الزوال كذا اسود
وشهد الاخر انه سرق مع الزوال ذلك الوقت كذا ايضا تعارضت البينات
ايضا لانه لا يجوز ان يقر كذا اسود وكذا ايضا كل واحد منهما على المنكر
في زمان واحد فعارضت البينات فلما ان كان بالصدقات لسرقه مطلقه
زمانين وان الزمان مطلقا في سرقين مثل ان شهدا احدهما انه سرق
كذا بكرة وشهد الاخر انه سرق كذا عشيته ولم يقبل ذلك للبشر او شهدا احدهما
انه سرق كذا اسود وشهد الاخر انه سرق كذا ايضا ولم يقبل مع الزوال
فهما كذا في الظاهر وسرقان وقتين فيكون له بكل كذا شاهد وحلف مع كل
واحد منهما وسحق ذلك ان ادعاه وان لم يدع الا واحدا منهما حلف مع احدهما
واسحق فان كانت محالها فان كان شاهد شاهدان شهدا ثانيا انه سرق
كذا بكرة وشهد الاخر انه سرق كذا عشيته فقد ثبت له بكل كذا شاهدان انه
سرق كذا وشهد الاخر انه سرق كذا ايضا ثبت له بكل كذا شاهدان مع ذلك

وكل ان شهد شاهدان

اسود

وحدا كرم لم يحل لها حذو د نورا بالشهات ورجوعهم شبه وان كان حيا
 لا دمي سقط بالشبهة فالقصاص وحدا القود لم يسوف للرجوع اما ان
 رجعوا بعد الحذر وبعد الاستبراء ايضا لم ينقص حكمة بلا جلاء والمراجع
 ابن المسيب والمؤرخان وانهما قالوا لا ينقص الاول صح فاذ اثبت ان الحليم لا ينقص
 فان المستوفى قد قبض بحق فلا اعتراض عليه ومما الذي عجب على الشهود لا يخلو
 المستوفى من ثلثه احوال اما ان يكون انلافا مشاهدة كالقتل والقطع او حلا
 بالطلاق والعقوبة المشاهدة ولا حلا لنقل المال من رجل الى آخر وان ثبت
 قلت لم يخلوا ان يكون انلافا او في حليم الانلاق او خارجا عنها فان كان الانلافا
 بالقطع والقتل والترفه وفي غيرها فبها مسائل ان قال الشهود اخطانا
 فلنا فلا فودد ونحب الدية محققة في اموالهم لا تباين ما عرفت ان قالوا بعدنا
 فلنا وقصدنا ان يقطع او ينقل فعملهم القود وفيها خلاف وان قالوا بعدنا
 فلنا وقصدنا غير اننا لم نعلم ان يحال بعتله بذلك فانوا من اهل الجاهلية فهو
 عذر الخطاء عليهم الدية مع غلظة موجلة في اموالهم فان قال اثنان بعدنا فلنا
 وقال الاخران اخطانا فلنا فالقود على من قال بعدنا فلنا لانها اعترفا بما
 يوجب القود غير ان عندنا ان قلنا اوليا المصول لزمهم ان يردوا دية كاملة
 على اوليا المصولين مع نصف الدية الماحودة فيقسمون بينهم نصفين وان قلوا
 واحدا منهما القود رد النصف للدية على وليا به ويلزم المصروف الاخر بالعمد
 ربع دية اخرى لهم ولم نقل بذلك احد وان قال اثنان بعدنا فلنا وقال الاخران
 بعدنا واحدا فلنا فلنا على من قال بعدنا فلنا القود ومن قال بعدنا واحدا
 الاخران قال قوم عليها القود لانها اعترفا بالعمد واعترفا بالاخران بالعمد
 الحل عندنا فلها اوجب القود وقال بعضهم لا فودد عليها لانها اعترفا

وعلى الاخرين ان يرضوا بالدية لا عليها اعترفا بما يوجب القود

بالابن لو حلت القود والاول صح عندنا وان يحكم في القصاص والمرد على ما قلناه واما
 اذا شهدوا بما هو في حليم الانلاق وهو العتق والطلاق ثم رجعوا فاما اذا شهدوا
 بالعتق فحليم الحيا لم ينعى لعدم رجعا فعليه ما قيمه العبد لسيدته لانها انما يلفا
 ما له بعير حق وان عليها الصمان كما اذا حله ولا فضل بين ان يتخذ بذلك
 وبين ان يكون منهما على سبيل الخطاء فان الصمان في الحليم سواء ان كان الانلاق الاول
 بالعمد والشهود سواء واما ان شهدا بالطلاق ثم رجعا لم يحل من احد من انا
 ان يكون قبل الدخول او بعده فان كان بعد الدخول فعليه ما قيمته عند قوم
 وقال آخرون لا ضمان عليهما وهو الموقوف عندى لان الاصل براءة دميتهما واذ
 شهدا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا فان الحليم لا ينقص وعليهما الصمان عند
 قوم ولم يضمنان قال قوم خمال المهر المثل وقال آخرون نصف المهر وهو
 الموقوف ومنهم من قال نصف المهر ومنهم من قال نصف المسمى وهو الموقوف
 عندنا ومنهم من قال ان كان المهر مقبوضا لزمها خمال المهر وان لم يكن مقبوضا
 لزمها نصف المهر والفضل بينهما اذا كان مقبوضا غرمته حله لا ستر دسها
 منه لانه معترف لها به لبقا الزوجية بينهما فلما جلت بينهما رجع بطلت عليهما
 وليس كذلك اذا كان قبل القبض لانه لا يلزمه الا اقباض نصفه فلما رجع بالنصف
 عليهما وهذا الموقوف فاما اذا لم يكن الانلاق مشاهدة ولا حتما وهو ان شهدا
 بدخول حليم بدلك عليه ثم رجعا فهل عليهما الصمان للشهود عليه ام لا قال
 قوم لا ضمان عليهما وقال آخرون عليهما الصمان وذلك قالوا فممن اعترفوا
 بمره او وهبه واقضه ثم دلر اياه كان له رد وهل عليه قيمته ليرد على
 قولنا لانه امر له بعد ان فعل ما حال بينه وبينه بعير حق والموقوف عندى
 ان عليهما الصمان للشهود وعليه وكذلك لزمهم القيمة للعقود الجديدة لمزاف

له من قال بخاصة فلا كلام ومن قال بعمامة الصمان نظر فان ثبت حق
فان حكاما معا ضماه نصفين وان رجع احدهما من النصف وان كان ثبوته شاهده
وامرأتين رجعا معا وعليهم الصمان على الرجل النصف وعلى المراتب النصف
لاهما نصف المبتنة فان رجعا معا فعلى ربيع المالك فان رجعا دونه
فعلىهما نصف المال فان رجعا دونهما فعلى نصف المدة وان كان ثبوته بثلاثة
رجال فان رجعا احدهم فالصمان عليهم الا ان رجعا واحدا منهم قال قوم
عليه الثلث كما لو رجع الدل فعلى كل واحد الثلث وقال بعضهم لا صمان عليه لانه
قد نفى بعد رجوعه من ثبوت الحق بقوله فعلى هذا ان رجعا بعدة آخر كان عليه
وعلى الاول نصف المال على كل واحد منهما الربع فان رجع الثالث صار على كل واحد
الثلث فان كان ثبوته برجل وعشرة نسوة فان رجع الدل فعلى الرجل الستين
وعلى كل امرأتين الستين وقال قوم على الرجل النصف وعليهن النصف على الرجل
نصف المبتنة نصف المال والاول والثاني فاذا اقر هذا فان رجعا واحدة من
النساء ومنهم من قال على من رجع نصف الستين وان رجع الرجل فعلى ستين المال
كما لو رجعا احدهم ومنهم من قال ان رجعت واحدة فلا شيء عليها وبذلك رجع
منهن الى ثمانمائة قد نفى من ثبت الحق بقوله فان رجعت لثلاثة فعلىها وعلى من
رجع قبلها ربيع المال لانه قد رجع ربع الشهادة وان رجعت العائنة فعلىها
وعلى من رجع قبلها نصف المال فان رجع الرجل فعلىه وعليهن كل المال بالسوية
عليه الستين وعلى كل واحدة منهن نصف الستين وعلى هذا اذا دل موضع رجع
فيه الشهود ونظر فان ذكروا انهم اخطاء فلا يغزى على واحد منهم وكل موضع
ذكروا انهم بعدوا فان كان الواجب فصا فلا يغزى له بدخل استسقاء
القصاص وان كان الواجب ما عليهم التعزير لماتهم اعزفوا انهم شهدوا

بالرؤى وشاهدان رؤى غير راد احكم الحاكم شهادته شاهدين ثم بان له انه
احكم نسبا دة من يجوز احكم نسبا دية نظرت فان بان انه نسبا دة حاكم من
نقص الحكم بالاحلاق وكذلك عذرهم ان كانا عديدين وان بان انها فاسقيان
نظرت فان كان الفسق بعد الحكم او قامت البينة عذره بالخرج مطلقا مع
تاريخ لم ينقص حكمة لانه يحتمل ان يكون الفسق بعد الحكم ويحتمل ان يكون قبله فلا
ينقص حكمة بامر محصل واما ان كانت البينة اخرجت مخرجها فان كان الفسق منها قبل
الحكم قامت البينة عندهما اتما شرايا حجة او قد اخرجت قبل الحكم شرا دهما يوم
قال قوم ينقص الحكم وهو مذهبنا وقال آخرون لا ينقصه فمن قال لا ينقصه فلا
كلام ومن قال ينقصه فكل موضع قلنا ينقصه فان بان له الفسق او امر وعذرهم
البان في احد فلا تخلوا ما حكم به من احد امر بانه ان يكون حكم بالثلاث ووبى بان
فان كان حكم بالثلاث انقصا من الرجم فلا حجة لها لانه خطأ الحاكم واما
الدية فاتها على نجاكم وقال قوم الصمان على المذنب وروى صحابنا انما اخطأ
الحكام فعلى ثلث المالك قال لدية على الحاكم من الشهود له من القتل فقتل
وبين ان يكون بقدم الى من قتل بامر البان واخذ وقال بعضهم بنظر فان كان
الذي اشر القتل هو الولي فالصمان على الولي وان كان الامام قتل او تقدم بقتله
فقتله رجل من قبله فالصمان على الامام والاولى الصحيح ومن قال يلزم الحاكم الدية
منهم من قال يلزم عاقلة ومنهم من قال يلزم ذلك بيت لمان وهو مذهبنا
فاما ان حكم بالمال نظرت فان كانت عين المال باقية استردوها وان كانت بالقة
فان كان المشهود له وهو القاتل وكان موثرا غرم ذلك وان كان معصرا ضمن
عنى اذا ايسر رجع الامام عليه والفرق بين هذا وبين الدية ان الحاكم اذا ادان
بالمال حصل له يد المشهود له مما يصح باليد فله ان يرد الصمان عليه وليس

ذلك القتل لانه ما حصل يد المشهود له ما تضمنه بالبرهان صمان لا يلازم
ليس بصمان البرهان اذا كان الصمان على الامام اذا شهد احبنا ان اعق
سالم وهو الثلث مرضه وشهد واثان انه اعق علقا وهو الثلث مرضه
قال يوم يعق من كل واحد منهما نصفه والذي يهوله انه ينظر ذلك فان
علم السابق منها اعق ورق الاحمر وان لم يعلم السابق افرغ بينهما من حرج
اسمه اعق ورق الاحمر هذا اذا كان مرضه على قول من يقول من اصحابنا
ان الحق المرض من الثلث وكانت المسئلة مفروضة في الوصية ومن قال
هو من اصل المال علقا جميعا ودللك فامتنعته انه فعل ذلك حال
الصحة ومضى ان الحق لهما في حال احدهما بعد العتق فبهما معا ان كان حال
الصحة او كان حال المرض قلنا انه من اصل المال فمضى قلنا انه من الثلث
افرغ بينهما من حرج اسمه اعق ورق الاحمر هذا اذا كانت قيمة كل واحد منهما
ثلث ماله فاما ان حلفت المقتان وكانت قيمة احدهما ثلث ماله وقيمة الآخر
سدس ماله فاذا افرغنا بينهما مع تساوي القيمة افرغنا هاهنا فان حرج
الفرعة لم تكن الثلث عتق ورق الاحمر فان حرج الفرعة لم تكن السدس عتق
كله وقلنا الثلث من الآخر فعق من الآخر نصفه وقيل يعق من كل واحد نصفه مع
تساوي القيمة قال يعق من كل واحد منهما هاهنا قلنا لان ثلثي الثلث يولي
السدس ثلث جمع المال فصحة من عتق هذا اذا كانت البيعتان عادلتين
فاما ان كانت احدهما عادلة والآخرى فاسقة فان كانت الاحبنة فاسقة
والوارثة عادلة سقطت الاحبنة وعق الذي شهد به الوارثة لانه مخرج
من الثلث ولا شاهد غير الوارثة وان كانت الاحبنة عادلة والوارثة فاسقة
نظرت الوارثة فان لم تطعن في الاحبنة حال عتق الذي شهدت الاحبنة
كله

لانه لا يمكن معارضة ابا لورثة لكون الوارثة فاسقة فكانت لا شاهد غير الاحبنة
واما الذي شهدت الوارثة بعقفه فلا يقبل شهادتهما به ولان شهادتهما بعقفه
اقرار على انفسهما به فعق من كل واحد منهما نصفه لان الوارثة يقول البيعتان صححتان
وان الوارثة يعق من كل واحد منهما نصفه ولم يقبل قولها من حيث الشهادة
فيه تنقية المشهود به بالشهادة ونقد في صف الذي اعق فتابع هذا على
القول الذي يقول يعق من كل واحد منهما نصفه ولم يطعن الوارثة في الاحبنة
فاما ان طعت بها فقالت كذب الاحبنة ما اعق غير الذي شهد به لم يقبل
قول الوارث على الاحبنة لانها تعق ما اتت به الاحبنة فيعق من شهد به
الاحبنة كلها ويعق من شهد به الوارثة كل ما اتت به الوارثة اعق غير هذا
الواحد وهو ثلث المال فعق كله والذي شهد به الاحبنة باطل والفعل
بين هذه وبين التي قبلنا ان الوارثة ما طعت الاحبنة في الاول فلهذا اعق
من الذي شهد به نصفه وليس كذلك هاهنا لان الوارثة طعت الاحبنة
ودللت انه ما اعق الا من شهد به فلهذا اعق كله اذا شهد احبنا انه
انه اوصى يعق سالم وقيمة ثلثي المال وشهد واثان انه رجع عن هذا واوصى يعق
عام وقيمة ثلثي المال كانت الاحبنة عادلة لم تحل الوارثة من احد الطرفين
اما ان يكون فاسقة او عادلة فان كانت فاسقة فلا راجح الاحبنة لانها لا
تعارضها ولا يثبت رجوعه عن الوصية لسالم فيعق سالم كله والوارثة وان
لم تكن عادلة فقد اعترف يعق عام ومن اقر بشي لرمه في نفسه ويكون سالم
في المصوب من الزكاة وبقي ثلثها فعق من عام ان يولي عام ثلث جمع ما بقي
بانه الزكاة ثمانية عشر نصيب منها سالم بقيمة ثلثي ثمانية عشر قيمة عام منها ستة
ثلثها اربعة فيكون اربعة من ابي عشر ودللك لثالثها لثاني عشر فعق من عام

أوقفنا

لثا ورثته هذا اذا كانت الوارثة فاسقة فاما ان كانت عامية جارية
بالرجوع عن عوص سالم لان الوارثة عادلة فلا يجوز منعها ولا يرجع منها ولو كان
سالموا اعتقنا عانما هذا ان ائقت البهتان فاما ان ائقت نظرت فان كانت
قيمة سالم اقل من قيمة عام فاحكم فيه كما لو كانت البهتان متساويتين كانت
الوارثة سهدت فاهنا بما نضرها وهو ان رجوع عن الوصية بالليل الى الوصية
بالنهار قد مضى واما ان كانت قيمة عام اقل من قيمة سالم مثل ان كانت قيمة
سالم الثلث وقيمة عام السدس فالوارثة متهمه في رجوعها عن الزيادة على
قيمة عام وهو سدس لانها حكر الى نفسها بقدر سدس المال مردت
شهادتهما في نصف سالم لاجل التهمة وهل يرد فيما بقي منه ام لا قال قوم
والاخرى ان لو لم يرد وهذا اصل كل شهادة ردت بعض ما شهدت
لاجل التهمة هل يرد فيما بقي ام لا على قولين كل الوشهادة قدوافتهما واحسنة
ردت لهما وكهل يرد لاجل حسنة ام لا على قولين ذلك لهما هاتردت شهادتهما
بنصف سالم وهل يرد فيما بقي ام لا على قولين الصحيح عندي انهما لم يردوا
في نظائرها فاما شهادتهما لهما فلا يرد عندنا لكن يرض المسئلة 4 اما
انما كانت وورثاها فانها ترد جديدهم قال ترد في المدق وان الوارثة فاسقة و
فلا تحلم برجوعه عن عوص سالم فيعقوله ونعقو كل عام لان قيمة سدس
المال يسدس كل المال قل من ثلث ما بقي من علم بالوصية سلت ما بقي
فيان علم ثلث ما بقي اول اخرى فيعقو كل سالم وكل عام اذا شهد احسنان
انه اوصى بعوص سالم وقيمة ثلث المال شهد وارثان انه اوصى بعوص عام وقيمة
ثلث المال فقدنا المارح افرعنا بينهما فخرجت فرعته عنق ورق الاخر
فان كانت كالحا شهد احسنان انه اوصى بعوص ثلث ماله وشهد وارثان انه اوصى

البر

عوص سالم وشهد المارح عندنا مثل الاول يفرع بينهما وعندهم يقسم المائتين
لغيرهما الفضل بينهما ان الفضل من الحق يكمل احكام المخرج ويحق بعضه لاهل
احكامه فلهذا افرع بينهما وليس ذلك المال لان الفضل منه تقع الوصية فاذا
قسم بينهما اتفعا به فلهذا لم يفرع بينهما فان شهد احسنان انه اوصى لزيد ثلث ماله
وشهد وارثان انه اوصى بثلث ماله لعمرو ورجع عن الوصية لزيد وشهد احسنان انه
رجع عن الوصية لعمرو ووصى بثلث ماله لخاله فلناها كلها وصح الرجوع في
حق زيد وعمرو وثبت الثلث لخاله فان كانت كالحا شهد احسنان انه اوصى بثلث
ماله لزيد وشهد وارثان انه رجع عنها ووصى بثلث ماله لعمرو وشهد اخر ان
انه رجع عن احدي الوصيتين سقطت المائتين لانها لم تحسن ما شهدت وهو كما
لو شهد ان هذه الارز لا احد هذين لم يحكم بها ذلك هاهنا فاذا سقطت المائتين
حسنا بالمائتين وان الثلث لعمرو اذا شهدنا هذان انه اوصى بثلث ماله لزيد وشهد
اخر ان انه رجع عن احدي الوصيتين سقطت المائتين لما ذكرنا وقسمنا الثلثين زيد
وعمر ويكون وجود المائتين وعندهما سواد وعندهما يفرع عن الاول اذا شهد
شاهدان انه اوصى لزيد ثلث ماله وشهد شاهد واحد انه اوصى بثلث ماله لعمرو
وقال عمر واحلف مع شاهد يلى ثلث ما قبل تراحم الشاهدان شاهد
ولم ين ام لا قال قوم سحلف وتراحم وسيا ويه من الشاهد واليمين في المموال غير
الشاهدين وقال اخر لا يساوي به من الشاهد واليمين اضعف من شاهد يلى الشاهد
وحده لا يقوم بنفسه حتى تضم اليه غيره والشاهدان فانما بينهما فلا يجارضهما
به فمن قال لا يجارضهما حكم لزيد وحده ومن قال يجارضهما حلف عمر مع شاهد
وان الثلث بينهما بضمين وعلى مدنها يفرع بينهما اذا عدم المارح فان خرج عمر
صاحب الشاهد يلى اعطى الثلث وان خرج اسم صاحب الشاهد الو احد حلف معه واخذ

الشاهد يلى

الثالث اذا شهد شاهدان انه اوصى لزيد بن خالد وشاهدانه جمع عن الوصية لزيد
 واوصى لعمرو وتبلى ما كان لعمرو وان خلف مع شاهده يستحق الثلث حصة دون
 لا خلاف بيننا وبين من حلف في الاول ان الشاهد واليمين هما ما رآه المولى لزيد
 ولا تعرض لهما وانما ثبت رجوع الموصي عن وصيته والرجوع عن الوصية ثبت بالشاهد
 واليمين ان المقصود المالك ليس كذلك التي قلنا ان الشاهد واليمين رآه الشاهد
 وسأولهما فلماذا كان الشاهدان اقل منه على احد القولين اذا ادعى عبد علي سيد
 الله اعنفه فانظر في الحد شاهد من شهد له عند الحاكم بذلك فلم يعرفوا كماله
 عند التما فقال له الحد فرق بيننا حتى نحت عن الحد له قال قوم بفرق بينهما و
 احررون لا فرق في الاول فولى الحد من الحد ففعل ما يحب عليه لانه اني
 بينة كاملة وانما بقي ما ليس عليه من البحث عن حال اليهودي ولا الظاهر الحد له
 حتى يظهر اخرج وكان المدعى قد يكون امة فاذا لم تفرق بينهما لم يؤمن ان يوافقها
 فلماذا فرق بينهما فاذا افرق بينهما جعل عند يده واوجر وانفق عليه من كسبه فان
 فان فصل فصل جمع فان صحت حريته سلم الفضل اليه وان ثبت فة رذال مولاه
 وسلم الفضل الى مولاه هذا اذا انى شاهد من فان الى شاهد واحد قال في شاهد
 احر فريت انا انك قال قوم بفرق بينهما وقال احررون لا فرق في لانه بالبينه
 النامة وذلك كل حق ثبت الشاهد من النكاح والطلاق والقصاص ويجوز ذلك
 ان انى شاهد من جلسنا له خصمه وان انى شاهد واحد فهل مجلس خصمه حتى
 باخر على القولين هذا اذا كان الحق استا شاهد من فان ان كان ثابت شاهد
 وامر بين شاهد وبين نظر فان انى شاهد من ولم تعرف عدلها وقال حبسه لحيث
 بعد لا حبسنا فلما انى شاهد واحد وقال حبسه لحيث انى شاهد من فان على
 قول القصاص والنكاح ومنهم من قال حبس لحيث انه وهو الرافعي عند انى شاهد

مع المبرحة في الاموال له خلف يستحق فلماذا حبسنا وليس كذلك الحق
 والقصاص ان الشاهد الواحد ليس بحجة فلماذا لم حبسه فدل موضع حبسنا
 لشاهد من فلا يزال احر حتى يبين عدلها فخرجتهما وذل موضع حبس شاهد
 واحد لم حبس ابد او يقال المشهود له ان جيت بعد ذلك الا اطلقناه

كتاب الدعوى واليمين

روى ابن عباس ان النبي عليه السلام قال البتة على المدعى واليمين على المدعى عليه
 وروى مثل ذلك عمر وابن عمر وعبد الله بن عمر وروى ابو بصيرة ان النبي عليه السلام قال
 البتة على المدعى واليمين على من انكر وروى ام سلمة ان النبي عليه السلام قال
 انما انابشر وانتم تحثونون الى او لعل تعصم ان يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له
 على نحو ما سمع منه من قضيت له شيء من حق اخيه فلا ياحده فانما اقطع له
 قطعة من النار والمدعى اللغاة من ادعى التي لنفسه سواء ادعى شيئا في يد
 او شيئا يد غيره او في ذمة غيره والمدعى في الشرع من ادعى شيئا على غيره في يد
 او في ذمة فان كان الذي يدعه فادعاه فلا يقال له في الشرع مدعى وانما المدعى
 عليه فمن ادعى عليه شيء يدينه او في ذمة فهو المدعى عليه لانه وشرعا وقد
 يكون كل واحد منهما مدعيا ومدعيا عليه وهو اذا اختلف المتبايعان في قدر
 الثمن والبايع يقول بعتك بالب الف وما بعتك بحس ما به والمسري يقول بعتني بحس ما به
 وما بعتني بالب فاذ ثبت ذلك فالبتة حجة المدعى كقولها ما يدعيه واليمين حجة المدعى
 عليه كقولها ما يدعيه وينفيه للخبر الذي تقدم وروى الامم عن شقيق بن ابي بلع
 المشيعة قال كان بيني وبين ارضي رجل عليا فقدمت اليه لاني عليه السلام
 فقال لك ثمة فلك فقال لليهودي اخلفك اذن خلفك وذهب تمامي فذل قوله

ان الذين يشكرون بعد الله واما انهم حسا قليلا الاله فيتن رسول الله ارحمة على ارحم
 منهما فاما الكلام في استعمال الحكم بينهما فاذا ادعى رجل على رجل حقا واستعد
 بالحكم عليه احضره الحاكم سواء علم بينهما معاملة او لم يعلم وقال بعضهم ان يعلم
 معاملة اعدى عليه واحضره وان لم يعلم ذلك فانه لا عدى عليه فان كان المدعى عليه
 من اهل الصناعات والمزايا فانه يحكم عن المذلة فلا يحضره مجلس حكم بل يحضره
 الى داره ويجمع بينه وبين خصمه ويقضي بينهما هناك فسر فيه ان هذا اذا ادعى
 الحق فان اعترف به لزمه وان انكره لم يحل المدعى من احد من اهل الصناعات ان يكون معه
 بيته او لا بيته معه فان كان معه بيته فهو اولى من غير المدعى عليه ومقدمه
 عليها فان لم يكن معه بيته فالقول قول المدعى عليه هذا اذا ادعى عينا في يده
 او دين في ذمته فاما ان كانت يدعيها معا عليها كالدارهما فيها والنصر بينهما
 عليهما ولا بيته لواحد منهما احلف كل واحد منهما لصاحبه وكانت بينهما ملزومي
 ان رجلين تارعا دابة ليس ليدعيهما بيته فحلفا النبي بينهما والخبر محمول على انه حلف
 كل واحد منهما لصاحبه واذا تارعا غنبا يدعيهما عليها واقام كل واحد منهما
 بيته سمعنا بيته كل واحد منهما وقضينا لصالح المدعى سواء تارعا مطلقا
 بغير راو لا ينكر او المطلق كل ملك كان في المبدل احدهما بيته وما سكر ركايته
 الذهب والفضة والصم والكم يدور كل واحد منهما بملكي صيغ وميل وهذا
 على ان تصاغ في ملك كل واحد منهما وكذلك ما على سبعة من الصوف والخرما
 لم ينكر ركبته تور وطر وارسم فانه لا يمكن ان يسبح من ذلك الشاح لا يمكن ان يسبح
 الدابة خرمن وكل منهما يقول بملكي يسبح في ملكي فالحلف واحد هذا القابل وفيه
 خلاف وما ذكرهنا الذي دل عليه جازنا ما ذكرناه في الهابة وهو انه اذا شهد
 بالملك المطلق ويدعيها عليها حكم للبدو وذلك ان شهد بالملك لمقتد للبدل

واحد منهما ويدعيها عليها حكم من هو في اليد وقد روي انه يحكم للدار خارجة
 وان كان يدعيها عليها يدعيها بغيرها نصيب وان كانت يدعيها خارجة اقرع بينهما فمن
 خرج اسمه حكم له به مع بيته ارجاء الشهادة بالملك مطلقا وان كانت مقيدة
 فبسم بينهما نصيب وان كان يدعيها بالملك المطلق وللآخر بالملك المقيد حكم للذي
 شهد له بالنقد فاذا ثبت ان بيته الداخل سمع بالجملة فاللام فيه كيف سمع قائما
 فاما بيته الخارج فاذا شهدت بالملك المطلق وسمعت ان شهدت بالملك المضاف
 اليه اول ان يهل وامام بيته الداخل فان كانت المذلة معها الى بيته قلنا لها
 وان كانت بالملك المطلق قال قوم لا يسمونها وقال آخرون مجموعة والاول مدعينا
 لانه يجوز ان يكون شهدت بالملك جل اليد واليد قد زالت بيته المدعى فاذا اقرع
 هذا اقبل موضع سمعنا بيته الداخل قضينا للدخل بلا خلاف وقال قوم يستحلف
 مع ذلك قال آخرون لا يستحلف وهو الاقوي واصل ذلك تعارض البيتين فان
 فهم من قال سقطان منهم من قال يستحلان من قال سقطان لم يحكم له الا باليمين
 لانها اذا عارضنا سقطا فليدنا ثلثة لبيته لواحد منهما ولا حدتها الدفان
 القول قوله مع بيته ومن قال يستحلان فلا شيء عليه لاننا نقضي له بالبيته وذلك
 انما تعارضنا وانفردا حدتها باليد فقد منها على بيته الخارج باليد وقضينا له
 باليد اقلنا لا شيء عليه فاما اذا تارعا غنبا لا يدعيها على احد منهما على احد
 شاهدين والاخر اربعة فهو روي اصحابنا انه يرجح لشدة الشهود والقاضين
 العدالة فيقدم وقال قوم لا يرجح بالعدد ولا بالقاضين العدالة واما
 ان كان احدهما شاهداً وامرأان فلا يرجح عدنا وعدا لا لشيء وقال من وافقنا
 في الماوي انه يرجح به الشاهدين فاما ان كان احدهما شاهداً والاخر شاهداً
 واجداً وقال احلف مع شاهدي وامساويه قال قوم يسأله وقال آخرون

٢٤

سبعة

لا يساويه وهو الأصح عندنا وهذا لو كان مع أحدهما شاهداً وسواه من الشهود
شاهد وقال الحنفية مع شاهدين للمدعى واحد عندنا نرجم الشاهدان والشاهد للمدعى
على الشاهد واليمين وقال قوم لا نرجم إذا شهد له بما تدعيه شاهدان فقال المشهور
عليه الحنفية في مع شاهدين لم يحلفه عندنا وعند الأئمة وجه خلاف كان كالحال
فشهد له شاهدان نأخو فقال المشهور وعليه صدق فاعتراني ملك ذلك منه أو قال
أبرأني منه أو قضيت أنه حلفناه له لأن هذه دعوى أخرى وهو أنه يدعي أنه يرى
من الحق فلو كان القول قول المدعى عليه هذا كله إذا كان المشهود عليه يعبر بنفسه
فأما أن كان ممن يعبر عن نفسه كالصبي والعائيت الميت فاستحلفه مع شاهدين
لأنه لو عثر عن نفسه أمكن أن يذم ما نخب به اليمين على المشهود له فلهذا حلفناه
أحسباً طاراً لصح الدعوى المأخوذة في سائر الحقوق إلا الوصية فإنه لا يصح أن
يدعي محموله فقولاً وصح في نكاح أو ثوب أو عذر أو مال لأنه لما صح أن يوصي بمحمول
وتقبل وعلى المحمول صح أن تدعيها محموله وتنفارق سائر الحقوق لأنه لما لم يصح
العقد على محموله ولا على المحمول لم يصح الدعوى محموله فإذا ثبت الدعوى
فيما عدا الوصية لا يصح المأخوذة فإذا ادعى معلوماً فهل يقهر إلى اللبس بعد
هذا أم لا قسم ثلثة أقسام ما لا يقهر إلى قسم ما لا يدعيه من قسم ما أحلف
فيه فأمّا ما لا يقهر إلى قسم فالحلال المطلقه مثل أن يدعي الدين والعين مثل
الذات والدار والعبد والتوفاد قال في هذا إذا سمعناها ولم يلقه أجماع
أن يلف أسباب الملك جهات الملك أسبابه بشرق تسع من المار واليه والضميمة
والشرأ والإحياء وغير ذلك فإذا لفت اللبس عليه فيه المسئلة براءة محمي ذلك
السبب أما ما لا يدعيه من اللبس فهو إذا ادعى القيل فقال فهل هذا أولاً أم لا
ذلك اللبس فيقول فهل فعلت أم لا أو خطأ فإذا قال نعم فالصديق نعم فإذا

سرها

عن

دفعته قال ثلثة أقسام ما لا يقهر إلى قسم ما لا يدعيه من قسم ما أحلف
فيه فأمّا ما لا يقهر إلى قسم فالحلال المطلقه مثل أن يدعي الدين والعين مثل
الذات والدار والعبد والتوفاد قال في هذا إذا سمعناها ولم يلقه أجماع
أن يلف أسباب الملك جهات الملك أسبابه بشرق تسع من المار واليه والضميمة
والشرأ والإحياء وغير ذلك فإذا لفت اللبس عليه فيه المسئلة براءة محمي ذلك
السبب أما ما لا يدعيه من اللبس فهو إذا ادعى القيل فقال فهل هذا أولاً أم لا
ذلك اللبس فيقول فهل فعلت أم لا أو خطأ فإذا قال نعم فالصديق نعم فإذا

كها

مع

سوء

لحم

والأطارة وكودك قال قوم لا ينصف البه وهو لا ينصف البه وقال آخرون لا بد من
 الشك في لا عمل لا محبة وإحدى النكاح فمن قال ينصف إلى الشك في الشك في قول
 نفاذ فربما يتم من علوم جاري الأمر ونفقا بعد العقد عن أرضنا ومن قال لا ينصف
 البه أحزاه أن يقول بعت هذا العبد بالف وذلك شرب وابتعت واحد ومن قال
 البيع لا ينصف إلى الشك في أن كان البيع غير طارية فالحكم بذلك أن كان طارية منهم
 من قال لا ينصف إلى الشك في كبر الأشياء وهو الصحيح عددا ومنهم من قال لا بد
 من الشك في عقد سباح به البضع فائبة النكاح الدعوى الكفالة بالفسخ
 والثلون رد العين كهي الأموال فليتبين أن الكفالة بالفسخ قال قوم هي صحيحة
 وقال قوم هي غير صحيحة والاول مذهبنا

منها
 ان اشترى
 منى هذا
 العبد بالف

فصل في تعارض البيتين

جملة أن التعارض إنما يكون بان شهد كل واحد منهما بصدق ما شهد به الآخر
 لم يرح أحدهما على الآخر من ذلك إذا شهد شاهدان أن هذه الدار لزيد وشهد
 الآخر أنها لعمرو وتعارضا لأن الدار لا يجوز أن تكون لهما ملأ الدار واحد منهما
 ومنه إذا شهد شاهدان أنه باع هذا العبد من زيد بالف مع الرواين وشهد آخر
 أنه باعه من عمرو بالف ذلك الوقت فهما متعارضان لأن عقداً يبيعه مع كل واحد
 منهما في زمان واحد محال وإذا تعارضا فمذهبنا أنه يستعمل فيه الفرقة فمن
 خرج اسمه حكم له به وقال قوم تسقطان معا وفيهم من قال يفرع على ما قلناه
 وقال فرقة رأيت بعدة يسمي بينهما إذا قال اكرتني هذه الدار شهر رمضان
 وقال المدي بل أرسل هذا البيت منها هذا الشهر ما به فالمسئلة أحلاق المتكادرس
 في قدر المدة هي صورة مخرج أربعين لانه ان انهم لدار لم يصح الدعوى فاذا

وقالوا في بيانها

البيت في أحلاق المتكادرس فاحلوا كل واحد منهما بصدق ما شهد به الآخر
 يقع من وجهين مختلفان في قدر الزمن دون البيع يقول بعتي هذا العبد بالف
 بل الفين ومختلفان في قدر البيع دون الزمن يقول بعتي هذا العبد بالف ويقول
 هذا العبد وطه بالف ومختلفان في طهر الزمن وهو أن بالف درهم ويقول بالف
 ومختلفان في المجل وفي مدة الخيار وكل أحلوا المتبايعين وأحلق المتكادرس
 يقع من أربعة وجوه في قدر المدة يقول اكرتني الدار شهر رمضان ما به فقال
 بل هذا البيت منها ما به ومختلفان في قدر الزمان يقول اكرتنيها ما به ومختلفان
 في المدة يقول شهر ما به ويقول شهر ما به فاذا وقع الخلاف على ما ذكرناه
 لم يحل من ثلثة أحوال ما المالكون هناك أو يكون مع أحدهما بيعة أو مع
 كل واحد منهما بيعة فإن لم تكن بيعة أصلا فقد أحلوا بغير بيعة فلا حلوا أن
 يتخالفا بعد المدة أو عقب العقد أو في أثناءها فإن تخالفا بعد انقضاء المدة
 فلا يقال في الفسخ شيء لأن المدة قد فئت ولأن يسقط المسمى ويجوز على المدي بوجه
 المثل لأن المفعود عليه هو المنفعة وقد هلك بغيره وبعد رعيه الرد
 فحان عليه رد المذرك وهو أحره المثل كما قلنا في المتبايعين إذا تخالفا في السلعة
 بالف فيسقط المسمى وعلى المشتري الفسخ وإن تخالفا عقب العقد قال قوم يفسخ
 العقد بفسخ الخالف وقال آخرون بالخالف وحكم الحاكم فمن قال يفسخ بالخالف
 وقع الفسخ طاهرا وباطنا ومن قال بحكم الحاكم منهم من قال يقع طاهرا وباطنا
 باطنا وهو الصحيح لأن حكم الحاكم لا يحل الشيء عما هو عليه في الباطن وقال
 قوم يفسخ طاهرا وباطنا فاذا وقع الفسخ أحد المدي دائرة والمدي أحده
 وإن كان الخالف أثناء المدة يفسخ فيما بقي من المدة على ما فصلناه وأخذ المتكادرس
 ما بقي من المنفعة ورد على المدي المسمى وعليه حرة المثل للمدعي لما مضى من

صفحة

لكن

المدّة لأن ذلك العقد هلك بدينه هذا إذا لم يكن بينه فاما ان كان مع احد هيا
 شته حليته على صاحبه لان شته المدعي معارضة على بين المدعي عليه وان كان
 مع كل واحد منهما شته فلا يخلو من اربعة احوال اما ان يكونا مطلقين او
 احدهما مطلقا والاخرى موصوفة او موصوفتين بايجاب واحد او موصوفتين
 مختلفتين فان كانا مطلقين فالكل واحد منهما العقد وقع على شتره مضان والميراث
 وفي العقد هذا هو الاطلاق فاحكم المطلقين واذا كانت احدهما موصوفة او
 كل موصوفتين بايجاب واحد او موصوفتين بايجاب واحد فاحكم الموصوفين
 السمن شعبان فيطرحها اختلفا فيه فان كان الاختلاف في جنس الاجرة فمما سعار
 لانه لا يملك ان يشرى الدار شتر مضان عقد صحيح احدهما موصوفين والآخر مطلق
 فمعارضتان وان كان الاختلاف في قدر المدة او المدة فاحكم هذه المقسام
 الثلاثة واحدا قال قوم هما معارضان قال آخرون لو كان احدهما مطلقا فلي
 لها ان ثبت ما شهدت به الاولى والردن بالزيادة فان الميراث اولي مما لو شهد شاهدان
 بالبيع لحران بالبيع كان المأخذ بالرايد اولي والاوّل اصح لان الثاني غلط من قائله ان
 المعارض في البيت لا يرضيه اذا فرضنا في البيت الدار لانه ان كان المارح واحدا
 فمحال ان يقع العقد على البيت وحده وعلى الدار كلها رعان احد وعين وان
 كان العقد على الدار او لا فادراكه البيت ثانيا فالعقد الثاني على البيت لانه
 قد ابرئ ما اكره وان كان العقد على البيت او لا فاداعقد على الدار عدة برقالب
 دخل في العقد على كل واحد فان العقد الثاني على البيت باطلا فمما في البيت معارضتان
 ويقادق المالف والمالفين من شهد بالمف معارض من شهد بالبيع لمحو العقد
 بهما فلهذا لم يقع المعارض فثبتت المالف اربعة والمالف الميراث شاهدان وليس
 لذلك هاهنا لان العقد على البيت من شهد به او احدا محال فلهذا معارضتان

اكثر

فادانت بها معارضتان قال قوم لسقطان وقال قوم يستعملان وهو مفسد
 فمن قال يستعملان منهم من قال يرفع بينهما ويهتفون فيهم من قال يهتفون فيهم
 من قال يقسم قالوا وقت يهتفون هاهنا لان العقود لا تقف ولا يملك التسمية لان
 العقد لا يقسم فليس غير الفرعة علمها اختيارنا فمخرج تحت فرعته حليته
 وهل حليته ام لا قال قوم يحلف وهو الذي شهد به رواياتنا وقال قوم لا يحلف
 وهو مفسد على حليم الفرعة فمنهم من قال يقدم شته بالفرعة وحليم له بالمسبة على
 هذا لا يمين لان الحكم بالبيتة وقال آخرون ربح قوله بالفرعة كما اننا قد مضنا
 بيشته بالفرعة فثبتت الفرعة لفراده باليد متى شتر عا شتر احدهما عليه لان
 القول قول صاحب المدع بيمينه وحدث صاحب الفرعة وعلى هذا يحلفان
 اصادقة فيما شهدت به واما القسم الزاه وهو اذا كانا موصوفين مختلفين
 شهدن احدهما ان العقد مع عروبة الشتر من حر شعبان وشهد الاخر ان العقد مع
 مع عروبة الشتر من اول السنة من مضان فلا تعارض هاهنا فان يهدى
 بينة المشرى فقد صح العقد على كل واحد وعليه الاجرة المستأجرة فاذا شهد
 شته المشرى انه اكره هذا البيت من بعد ذلك كان العقد الثاني باطلا على البيت
 لانه قد انقضت مع الدار هذا الشتر فلا يصح ان يكره وصاد هذا الشتر فطل
 الثاني وصح الاول وان كان السابق العقد على البيت صح فاذا المشرى الدار
 لها بعد هذا كان العقد الثاني على البيت المفسد وفيما بقي من الدار لو صحح
 عندنا وعند قوم بطل فيما بقي مبيعا على نفري الصفقة اذا ادعى
 بلى رجل فقال المدعي عليه ليست بمبيعا فاما هي لعل لم يعل
 امرين اما ان يكون عليا او حاضرا فان كان حاضرا لم يخل الحاضر المقر له من احد
 امرين اما ان يعمل الامور او ردة فان قبله فقال صدق الدار لي وطلبي

72

تقوى

73

74

75

76

77

78

79

80

حلفت بالملك له مائة قد اعترفت له بها من غير ان يظاها من ماله
 فامارة في ماله نافذ صحيح فاذا حلفت بالملك له فلما المدعى قد حضر
 اليه فلا يحلوا المدعى من احرار ان يكون معه بينة او لا بينة له فان كان
 له بينة بان الدار له حلفت له بها من بينة او من المدعى عليه وان لم
 يبينه فالقول قوله مع عيبه لان الظاهر ان حلف المدعى عليه وان لم
 يبينه واستحق وان حلف اسقط دعوى المدعى واستقر الدار في يده فان قال
 المدعى فاحلفوا المقر الذي دعيت عليه او لا انه لا يعلم ان هذا هو
 حث عليه النبي قال احررون لا يحث عليه بناء على مسكته وهي اذا قال هذه
 الدار لغيره بل يعمد ويحلف بغيرها لعمد وعلى قولين ذلك فهاهنا
 لو اعترف بالمدعى بعد ان اقرها لغيره هل عليه الغرم ام لا على قولين
 فمن قال لو اعترف لزومه القيمان قال عليه اليمن بانه لما اراد الغرم مع
 الامر اذ ارادته اليمن مع المصادق قال يوم لا حلف لانه لا فائدة في ان
 ما فيها ان يعترف خوفا من اليمن ولو اعترف بشئ عليه فلما لم تلزمه الغرم
 مع الاقرار لم يلزمه اليمن مع المصادق وهذا الذي يقول في نفس هذا الكلام
 اذا قبل ما اقر له به فاما ان رد الامر ولم يقبله فالمدعى عليه قد اقر بالغير
 فحق ان يحلفها والمقر له باقرارها والمدعى عليه بينة معه فما الذي يصع
 فيها قال يوم يكون بمصره كذا السلطان لصاحبها حتى اذا قام بينة
 ما لا سلمها اليه بان المقر لا يرد عنها والمقر له بالمدعى بينة له فليس
 غير ان يحلفها اليه وقال يوم تدفع الى المدعى بينة المقر له لانه غير المقر
 له بها قد ردتها فلم يردعها عن المدعى فوجان تدفع اليه وهذا
 ضعيف لانه لا يقضي اليه تسليمها اليه بل مجرد دعواه وهذا لا يسبيل اليه

وقال يوم لا يكون له بينة بان يكون له قدر دها المقر له فاما ان يقرها
 لمعروف يكون الخصومة معه او تدعيها لنفسه فلو ان الخصومة معه
 والا حلفا بالملك وحلف المدعى واستحق الاول اصح الاقوال عدا فاما
 ان اقرها لغائب معروف لم يحل المدعى من احرار ان يكون له بينة او
 لا بينة له فان لم يكن له بينة لم يقض على الجاهل بانه يقول ليس لي واما على
 ولا على الغائب بانه لا حجة مع المدعى فليس غير ان يقف الامر حتى يقدم الغائب
 فلو ان الخصومة معه فاما ان قال المدعى فاحلفوا الي هذا المقر انه لا يعلم
 انها لم يحلف على مصرى وان كان مع المدعى بينة لم يحل المقر من احرار ان
 امثلن ما ان يكون له بينة او لا بينة له فان لم يكن له بينة فصانها للمدعى
 لا بينة اول من يد الغائب والحاضر وهل يحلف مع البينة ام لا قال نعم
 حلف معها لانه قصار على الغائب لانه ان المقر اقرها له والقضاء عليه
 بعد الاعتراض بالغائب لا يصح بينة قصار على غائب قال يوم يقضي
 ما بينة بغير يمين لان هذا قصار على حاضر الشئ غيره فالظاهر ان يملك
 وهو الحقوي لهذا اذا لم يكن مع المقر بينة فاما ان كانت معه بينة فان
 احالتم سمعنا منه في حق نفسه لا في حق الغائب وسمع بينة المدعى ويقضي
 للمدعى بالبينة ويستحلفه معها لان بينة المقر انما للغائب سقطت ان يكون
 للمقر فلهذا ان القضاء على الغائب واستحلفناه فاولا فادانهم سمعنا بينة
 الغائب بانه يدو بينة والمدعى بينة فلا بد وحلف لم يقضوا بينة الداحل
 فلما اتما نقض البينة اذا شهدتم لم يدعي الحق لم يحكم له بها وهذا الصنع
 محل بينة شهدت حق لم يدعيه كما لو حلف شاهدان فسمعه ما لم يقض فاما
 شهد بان هذا العبد لفلان وفلان لا يدعيه لم يحكم بذلك وهذا الحضر

٢٥

في هذا الخبر
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر

فبينة البركة بين الوثقة وشهدا بان هذا المخدم لها فلان لا يمتنع
 منه لا يقضي لها قالوا فادام محلمها لم يمتنعها فلان له فيه موافق منها ان يكون
 التهمة عن المقر والساني سقط البعز عن المقر اذا قال المدعى اطفوه والثالث
 بحلف المدعى مع عينة لان التهمة اخلصت القضاة على الغائب هذا كله اذا
 كانت يد المقر ودعيه او غارته فاما ان كانت بيده بعد احارة اذماها
 واقام البينة بها فهل يقضي بالاحارة له على الغائب ولا لدار الغائب قال بعضهم
 يقضي بذلك تائما لا يقضي للغائب بهذه البينة اذا لم يكن في حاقه حاضر على الغائب
 فاما اذا كان في حاقه حاضر قصبا بمصطفاها فليكون الدار احارة في يده والملا
 للغائب وقال آخرون لا يقضي بذلك تائما لصح الاحارة على الغائب بعد ثبوت
 الملك للملك ما ثبت فليفتت الاحارة فاذا ثبت هذا فدل موضع قضائها
 للمدعى فقال القاضي المسترشد صرحا بآخرى ثبت سمر الله الرحمن الرحيم حصرا القاضي
 فلان بن فلان واحصر معه فلان بن فلان فادعى دارا في يده فاعترف بها المدعى
 عليه لغائب معروف فلان بن فلان فاقام البينة واقام المدعى البينة فقصي على
 الغائب ثبته وكسبه وحصل دل على حجة على حجة فاذا قدم الغائب بطر فان
 قام بالبينة قضيا له بالدار وابطلنا المحكم السابق بها للمدعى لان مع الغائب
 بداوثة فلا تبتة الداحل اولى وان لم تقم البينة كان المحكم على ما كان عليه
 فان قال المحكوم له زدي في محضري ذلك ادعيه وحصر الغائب فلم يأتى ثبته فهذا اذا
 لم يعرف كان المعترف بها مجهول وقال قوم يقال له اوارث بها المجهول عدول عن الجواب
 فاما ان يعرف بالمعترف زور الخصومة اليه او يدعيها لنفسك فليكون المحصنة
 بينهما فان وقع الاحتلال باكلا فحلف المدعى واستحق وقال آخرون يقال
 له ليس هذا جواب فاما ان يعرف بها لمن يقبلها والاحتلال باكلا ولا يقال له او

لم يعرف
 فاما ان كان
 المعترف بها
 يعرف
 يعرف

منه بغيره فليفتت تائه وداره لغيره وان لم يكن لنفسه فلا يقبل قوله انها
 لنفسه اذا كانت الدار في يد رجل فداره لغيره وان لم يكن لنفسه فلا يقبل قوله انها
 الى ودعها واقام البينة وقال آخرون هذه الدار التي في يدك آجرتها واقام
 البينة قال قوم هما متعارضان ان المتارعة في الملك قد شهدت كل
 واحد منهما بالملك احتال بطل واحد منهما وهذا محال فمتعارضان اذا
 تعارضتا قال قوم سقطان قال قوم صرح بينهما وهو مذهبنا وقال آخرون
 توقف قال بعضهم ليس بينهما دل على كمالها لان المتارعة وقع في
 الملك اذا تارعا دارا يدعيها عليها معا واقام كل واحد منهما البينة فادعى
 له بطل واحد منهما على صفها وقد ادعاهما كلها واقام البينة فادعى
 على صفه وله بينة بطلها فالبينة تشهد بالنصف ودره عليه وهي شبه الداخل
 وشهد بالنصف الآخر ويد صاحبه عليه وهي شبه الجارج والداخل فكانت
 يد كل واحد منهما على صفها بمنزلة ان تارعا دارا يدعيها عليها واقام
 كل واحد منهما البينة فقصي لصاحب الدار وهل حلفا من قال
 تعارضتا ذلك كها هنا تخلف كل واحد منهما لصاحبه وتكون الدار بينهما
 ومن قال سعيان الفرعة لم يحلف احدهما لصاحبه لانا قد مضى بينة يده
 اذا ادعى دارا في يد رجل فقال هذه الدار التي في يدك او من قال المدعى
 عليه واقام المدعى بينة انها كانت بيده ام من او صدقة سوار فهل
 سمع هذه البينة ام لا قال قوم هي غير مسموعة وقال آخرون مسموعة ويقضي
 ويقضي للمدعى ولا فصل بين البينة له الملك ام من او من ان شهد
 له ما يدعى ام من او من ان شهد المدعى غير مسموعة ومن قال سمع
 حكم بالدار للمدعى ومن قال غير مسموعة فلا بينة مع المدعى فليكون القول

منه بغيره
 فليفتت تائه
 وداره لغيره
 وان لم يكن
 لنفسه فلا
 يقبل قوله
 انها
 لنفسه
 اذا كانت
 الدار في
 يد رجل
 فداره
 لغيره
 وان لم
 يكن
 لنفسه
 فلا
 يقبل
 قوله
 انها
 الى
 ودعها
 واقام
 البينة
 وقال
 آخرون
 هذه
 الدار
 التي
 في
 يدك
 آجرتها
 واقام
 البينة
 قال
 قوم
 هما
 متعارضان
 ان
 المتارعة
 في
 الملك
 قد
 شهدت
 كل
 واحد
 منهما
 بالملك
 احتال
 بطل
 واحد
 منهما
 وهذا
 محال
 فمتعارضتان
 اذا
 تعارضتا
 قال
 قوم
 سقطان
 قال
 قوم
 صرح
 بينهما
 وهو
 مذهبنا
 وقال
 آخرون
 توقف
 قال
 بعضهم
 ليس
 بينهما
 دل
 على
 كمالها
 لان
 المتارعة
 وقع
 في
 الملك
 اذا
 تارعا
 دارا
 يدعيها
 عليها
 معا
 واقام
 كل
 واحد
 منهما
 البينة
 فادعى
 له
 بطل
 واحد
 منهما
 على
 صفها
 وقد
 ادعاهما
 كلها
 واقام
 البينة
 فادعى
 على
 صفه
 وله
 بينة
 بطلها
 فالبينة
 تشهد
 بالنصف
 ودره
 عليه
 وهي
 شبه
 الداخل
 وشهد
 بالنصف
 الآخر
 ويد
 صاحبه
 عليه
 وهي
 شبه
 الجارج
 والداخل
 فكانت
 يد
 كل
 واحد
 منهما
 على
 صفها
 بمنزلة
 ان
 تارعا
 دارا
 يدعيها
 عليها
 واقام
 كل
 واحد
 منهما
 البينة
 فقصي
 لصاحب
 الدار
 وهل
 حلفا
 من
 قال
 تعارضتا
 ذلك
 كها
 هنا
 تخلف
 كل
 واحد
 منهما
 لصاحبه
 وتكون
 الدار
 بينهما
 ومن
 قال
 سعيان
 الفرعة
 لم
 يحلف
 احدهما
 لصاحبه
 لانا
 قد
 مضى
 بينة
 يده
 اذا
 ادعى
 دارا
 في
 يد
 رجل
 فقال
 هذه
 الدار
 التي
 في
 يدك
 او
 من
 قال
 المدعى
 عليه
 واقام
 المدعى
 بينة
 انها
 كانت
 بيده
 ام
 من
 او
 صدقة
 سوار
 فهل
 سمع
 هذه
 البينة
 ام
 لا
 قال
 قوم
 هي
 غير
 مسموعة
 وقال
 آخرون
 مسموعة
 ويقضي
 ويقضي
 للمدعى
 ولا
 فصل
 بين
 البينة
 له
 الملك
 ام
 من
 او
 من
 ان
 شهد
 له
 ما
 يدعى
 ام
 من
 او
 من
 ان
 شهد
 المدعى
 غير
 مسموعة
 ومن
 قال
 سمع
 حكم
 بالدار
 للمدعى
 ومن
 قال
 غير
 مسموعة
 فلا
 بينة
 مع
 المدعى
 فليكون
 القول

قوله المدعى عليه مع منحه هذا اذا لم يعلم سبب المدعى عليه فاما اذا علمت سبب
 المدعى عليه فقالت البتة شهد انه كان يديه وان الذي هو في يديه اخذ
 منه او عصبة اناها او فرة عليها محمد بن قاضي للمدعى بالبينة لانها شهدت
 له بالملك وسبب المدعى الثاني فلما احلنا عليه بذلك فارقنا المدعى شهد بالبينة
 المدعى الثاني لان المدعى لم يعرف سببها دل على الملك فلا يزال المدعى محملا في الفصل
 بينهما اذا اشار عاذا راى يدي رجل فادعى احدتهما فقال هذه الذراع عصمتي
 عليها واقام البينة بذلك قال الآخر الذراع التي اقرت بها واقام البينة بذلك
 حلتنا بها للمعصوبة منه لانها شهدت له بالملك وان الذراع هذه عصمتي والتي
 شهدت على الاقرار ان كان امرارة دار معصوبة فلا ينفذ امرارة فيها مدفع
 الذراع الى المعصوب ولا يغرم المدعى عليه شيئا للذي شهد له بالاقرار لانه
 ما حال بينه وبينها وانما حال البينة بينه وبين الذراع فلاجل ذلك لم يلزمه شيء

فصل في دعوى الميراث

اذا مات رجل وحلف اثنان من مسلمين او نصرانيين فادعى المسلم ان اباه ماز مسلما وان الزكاة
 له وحده واقام شاهدين فادعى النصراني ان اباه مات نصرانيا وان الزكاة له واقام
 شاهدين فعدا الزكاة للمسلم سواء مات مسلما او نصرانيا فلا ينفذ رعدا للعارض
 والبتة وعندهم لا يحلوا الميت من احد امرين اما ان يعرف له اصل دين او لا يعرف
 له ذلك فان عرف له اصل دين لم يحل البستان من احد امرين اما ان يكونا مطلقين او
 مقيدتين فان كانا مطلقين مثل ان شهدتا احدهما انه مات على النصرانية وشهد
 الآخر انه مات على الاسلام كانت بينة المسلم اولى وسقطت الاخرى وحكم بالزكاة
 للمسلم وحده لان اصل دينه النصرانية والاسلام انما اعز ذلك الاصل فقد

شهدت برأيه على الاخرى وان كانا مقيدتين مثل ان شهدتا احدهما انه
 فاروق الدنا ما طفا حلة الصراية وشهدت الاخرى انه فاروق الدنا ما طفا
 حلة الاسلام وهما معارضتان لانه لا يجوز ان سطق حلة النصرانية وحلة الاسلام
 في زمان واحد وفي المقارضة قال قوم يسقطان وقال اخرون سيعملان
 فمن قال يسقطان قال القول قول النصراني مع منحه مامات ابوه مسلما وتكون
 الزكاة كلها له لان الاصل النصرانية ومن قال سيعملان اما بالبيعة او
 الاتفاق او البينة اذا افرغ من حرج اسمه وهل حلف على قولين ومن قال
 توقف توقف حتى يسقط الامر ومن قال بقسم قسم الزكاة بينهما وقال بعضهم
 لا يقسم الزكاة بحال لانه لا بد ان يرباه معاملة ان مات مسلما لزمه الباقي
 وان مات كافرا لزمه المسلم وقال بعضهم الى شهدتا بالاسلام اولها شهد
 بالاسلام وعرفته خفي على الاخرى وهذا انما يتم في المطلقين فاما في المقيدتين
 فلا يصح فاما اذا لم تعرف له اصل دين فلا فصل لها بين ان تكونا مطلقتين
 او مقيدتين انهما معارضتان لانه اذا لم تعرف له اصل دين لا يكون الذي شهد
 بالاسلام انفراد بزيادة بل وقع التساوي بحيث لا يخرج احدهما عما عدا الاخرى
 وهما معارضتان فاما ان يسقطا ويكون لانه لا بينة هناك وينظر في الزكاة
 فان كانت بدال غير كان احق لانه لا حجة لواحد منهما بانا وان كانت بيد
 احدهما فالقول قوله مع منحه والامر مدع وان كانت بينهما معا عليها
 حلف من احدهما على ايقاظ دعوى صاحبه ويكون بينهما ومن افرغ من
 حلف من خرج اسمه على قولين ومن قال توقف توقف حتى يروى الاشكال ومن
 قال يقسم قسمها فاما دقة والصلوة عليه فانه يصل عليه بولي صو
 عليه ان كان مسلما سواء عرف له اصل دين او لم يعرف له مطلقين كانا او

يحيى

مقتدين بآية اذا نزل اليك السلام عليكم فليسلموا في الصلوة عليه كما لو
 مولى المسلمين مولى المسلمين واما الذين في مقام المسلمين لما قرأناه اذا اذا
 دارا في يد غيرها واقام كل واحد منهما ما شاء الله تعالى في يد الذي هو
 والقول قوله مع عبده قالوا اهلا بالبركة عنها بركة البكة لاها وان
 تعارضنا عين المالك فقد اجتمعنا على انها ليست ملكا لمن هي بركة قلنا اذا
 لم يعين البكة طالب الحق سقط ما لو سددت ان هذه الدار لا حذر من الرحيل
 فانها سقط لانها ما عتبت المشهود له فان اجريها من بين يديه لا حذرهما
 سلمت اليه لان الطاهر انما في يده سلمة وهل يخلف ام لا على قولين سار على
 غرمه او قال هي عندنا بل هذا فانه على قولين فمن قال يلزم الغرم مع
 الاقرار بركته البعير مع الانكار ومن قال يلزمه الغرم مع الاقرار ان لم
 سرقه بركته البعير مع الانكار واما ان افترقا لا حذرهما ثم رجع فقال بل هذا
 فصل غرم على قولين هذه الدار لا يلزم الغرم وهل غرمها العزم على قولين
 وان قال هي لهما معا فقد افترقا لا حذرهما انما تصف فصل بركته البعير
 لا ان احدهما في المصفاة لا على ما مضى من القولين وهو في بعضه البعير
 عليه ولا غرم في المسائل كلها لا لا سلبا ولا اضافة ولا رجل مانع مسلما
 وخلف ابن وركلة فقال احدهما كنت مسلما حين مات ابي فقال له اخوه
 صدقت انا ايضا كنت مسلما حين مات ابي فقال له اخوه بل سلمت انت بعد
 وفاته فالبكة سلمها الى القول قول الحق على سلامه لانه قد ثبت سلامه
 حين وفاة ابيه واختلفا في السلام الا فان قال قيل وفاته او بعد هذا
 فقال القول قول الحق على سلامه لان كل صل لله حتى يعلم رواه
 ويكون بيمينه لا تعلم ان اخاه اسلم قبل وفاته ابيه لاها على الذي يعقل

هل كان قبل وفاته او بعدها

اعترفوا بانها سلمت ولم يسمع القروان ذلك في الروايات التي اخرجت وحلف
 ابن فقال احدهما كنت مسلما حين مات ابي فقال له اخوه صدقت وكنت ايضا
 قد اعطيت قبل موت ابي المركة بستانا ان القول قول الحق على حربه لا اصل
 رضى لا حذر حتى يعلم رواه رقة هذا اذا اتفقا على سلامه واختلفا في
 سلامه انفسهما فاما ان اتفقا على وقت سلامهما واختلفا في وقت موته
 وهو ان احدهما اسلم في غرة شعبان واسلم اخوه في غرة رمضان واسلم الثالث
 وماتوا اختلفا فقال من اسلم في غرة شعبان مات في شعبان قبل سلامه
 اياها الا ان قال الميراث له في قول الميراث في رمضان قبل سلامه اياها
 فالقول قول من يدعى موته في رمضان ويكون الميراث بينهما نصفين لان اصل
 الحيرة حتى تعلم رواه ولو هلك رجل وحلف ابو بكر من بين المسلمين ثم
 اختلفوا فقال الميراث له وان مات على اليد المركة بنا وقال الميراث للميتات
 مسلما والميراث لنا عندنا ان المركة للمولود من المسلمين على كل حال وعندهم فيها
 حول احدهما القول قول الميراث لان الميراث اذا كانا كافرين فولدتهما كافرا
 قبل بلوغه تعالوا بويه فاذا بلغ فالاصل انه على كفره حتى يعلم ايمانه والماني
 توقف فان الولد اذا بلغ وابواه كافران حمل ان يكون على اصل كفره واحتمل
 ان يكون جردا اسلاما بنفسه فاذا حمل الميراث في وقت الكفر حتى يولد اسلاما
 والميراث قول من يدعى موته في وقت الكفر حتى يولد اسلاما والميراث
 لنا عندنا الميراث للمسلم منهم وسقط الكافر على كل حال وعندهم هذه المسئلة
 مثل التي اول الميراث لا يحلوا اما ان يكون له اصل من غير ان يكون
 عرف اصل دينه وانه كان كافرا على شرح ما مضى اذا ادعى رجل ان ابي يدي
 رجل فمات هذه الدار التي بين يدي كانت بين يدي قد ورثها انا وامي الميراث

17

واقام بذلك سنة لم يحل من احد امرين اما ان يكون الميت من اهل الجنة او
 والمعرفة المتقاربة او لا يكون كذلك فان كانت من اهل الجنة الباطنة او
 المتقاربة وقد سر حناه في الارواح وهوان يكون البتة خيرة بناظر امره
 ولو كان له ولد عرفاه واخبره المتقاربة حتى لم يحق عليه قدم امره
 وجديرة فاذا كانت كذلك ففالك تعلم ذلك فانها وارثاه لم يعرف له وارثا
 سواهما وقالوا وارثهما سواهما واجد فان القطع يعود الى العلم كقولها
 لا تعرف تعود الى ان لا يعلم ذلك فاذا شهد بذلك انزغناها من هي في
 يدته وسلمنا الى الحاضر نصفها والباقي في يدي من حتى يعود الغائب وقال
 قوم لو خدم من المدعى عليه نصيب الحاضر ونفرا الباقي في يدي من هو في يده
 حتى يحضر الغائب وهو الامور عدي هذا اذا كانت الدعوى دارا او عقارا
 فاما ان كانت عينا ثقل وتحويل الثبات والحيوان والحلم بها كالعقار سواء
 وان كانت الدعوى بناقصية للاخر فخرج مع الى الحاضر حقه منه والباقي
 قال قوم يقص كالجبر وقال اخرون لا يقص منه وهو الصحيح عندنا ومن
 وافقها هنا وخالفه الحنف قال لان الحقوط للغائبة في دمه لانه
 لا يملك وفار المعجلة امانة حيث حصلت فلهذا اعلن عن يده ولا يحتاج
 نحن الى هذا على ما قلناه لا يقدرون سواي المسلمين ومن قال بزرع من يده
 قال انتم نصف الغائب اليه فان كان له اجرة جعلت اجرة للغائب وان لم يكن
 له غلبة حفظه لصاحبه وادانت هذا ودفعنا الى الحاضر نصفه المطالبة
 بضمير لا تاقد جملنا له ما يحق بضمير فلا يخدم منه ضمير به فاذا ثبت هذا
 وقدم الغائب بغيره فان ادعى ما حملنا له به سلمه وان ح لانه لا حق له فيه
 رد دنا ما قضينا به له على من قضينا عليه به هذا اذا كانت الميتة من اهل

فيه

الجنة واما ان لم يكن من اهل الجنة الباطنة او المتقاربة المتقاربة ففالك تعلم ذلك فانها وارثاه لم يعرف له وارثا
 سواهما وقالوا وارثهما سواهما واجد فان القطع يعود الى العلم كقولها
 لا تعرف تعود الى ان لا يعلم ذلك فاذا شهد بذلك انزغناها من هي في
 يدته وسلمنا الى الحاضر نصفها والباقي في يدي من حتى يعود الغائب وقال
 قوم لو خدم من المدعى عليه نصيب الحاضر ونفرا الباقي في يدي من هو في يده
 حتى يحضر الغائب وهو الامور عدي هذا اذا كانت الدعوى دارا او عقارا
 فاما ان كانت عينا ثقل وتحويل الثبات والحيوان والحلم بها كالعقار سواء
 وان كانت الدعوى بناقصية للاخر فخرج مع الى الحاضر حقه منه والباقي
 قال قوم يقص كالجبر وقال اخرون لا يقص منه وهو الصحيح عندنا ومن
 وافقها هنا وخالفه الحنف قال لان الحقوط للغائبة في دمه لانه
 لا يملك وفار المعجلة امانة حيث حصلت فلهذا اعلن عن يده ولا يحتاج
 نحن الى هذا على ما قلناه لا يقدرون سواي المسلمين ومن قال بزرع من يده
 قال انتم نصف الغائب اليه فان كان له اجرة جعلت اجرة للغائب وان لم يكن
 له غلبة حفظه لصاحبه وادانت هذا ودفعنا الى الحاضر نصفه المطالبة
 بضمير لا تاقد جملنا له ما يحق بضمير فلا يخدم منه ضمير به فاذا ثبت هذا
 وقدم الغائب بغيره فان ادعى ما حملنا له به سلمه وان ح لانه لا حق له فيه
 رد دنا ما قضينا به له على من قضينا عليه به هذا اذا كانت الميتة من اهل

٧١

كانه

ضمير

عن الميراث ومن حجب عنه معروف ابن الحارث حجة البراءة والحق حجة
 الماخ وانجد حجة البراءة والحق حجة الماخ ففرض المسئلة اذ كان المدعى اخاه
 وفيه اذا ادعاه وصدة فانه اسهل فاذا ايمان رجل فادعى رجل انه اخي وانا
 لا وارث له غيري واقام البينة بذلك لم يخل من احد امرين اما ان يكون البينة حيا
 او غير حيا فالامثلة اذا كانت عارفة بالباطن والمعرفة المقادير
 اذا كانت غير عارفة بذلك فان كانت عارفة فان لم يكن معه دوفرض اعطينا الماخ
 جميع ماله وان كان معه دوفرض اعطى سهمه كاملا فيعطى الروح النصف والربع
 والربع والامم الثلث وباي حذ منهم ضمنا كما قلناه في البراءة سواء كان البينة قد
 اثبت انه لا وارث له سواء هو كذا واما ان لم تكن البينة حيا فانه لم يكن معه
 دوفرض لم يعط الماخ شيئا تحت اليدان التي طرفها على صفة لو كان له وارث
 ما جفى فحسب تدفع الزكاة الى الماخ وهل يوزع منه الضمين ام لا على ما هو
 في البراءة من قال يوزع من البراءة الضمين بما فيها اولى ومن قال لا يوزع فعلى وجه
 وعلى ما قلناه يوزع على كل حال الضمين واما ان كان هناك دوفرض اعطى البينة
 ماله تحت ماله ثم الشد عندنا كاملا وعندهم معولا والزوج له الربع
 كاملا وعندهم معولا والزوجة لها ربع الثمن كاملا وعندهم معولا واما قلنا
 نعطيها قبل البحث ان هذا القدر سمح فطعا وذل من هذا المقدار كانه
 يوزع منه ضمنا لان هذا لا يراجه فيه فاذا كانت الحجة الحليم لم يعرف له وارثا غير
 ولاي واعطى الماخ حقه واخل المفقور وفي كل ذي فرض فرضه وهل يوزع الضمين
 اذا حمل من الماخ على ما مضى ولو كان المدعى هو الابن وانه وارثه فقامت البينة
 بانه انه وماذا ان عليه تحت الحليم عن وارث سواء فاذا لم يجد ذلك سلم
 الزكاة اليه ولو كان مكانه اخ فشهدت البينة بانه اخوه ولم يثبت الحليم فلم

كاملة

5

27

عن الميراث ومن حجب عنهم لا يعطى شيئا حتى تشهد البينة الحاملة بانه
 لا وارث سواه والفصل بين الماخ والبراءة البينة اذا حصلت فلا بد من الميراث
 مع سلامة الحال والماخ قد سقط مع سلامة الحال ولهذا لم يسقط هذا
 فوقي اذا كانت امرأة لها ابن وراخ وزوج فماتت وانها واخلف الماخ والزوج
 فقال الزوج ماتت الزوجة او لا فورثها انا وابني ثم ماتت ابني فصار للابن
 الماخ وقال الماخ بل ماتت ابني او لا فورثتها انت واخي ثم ماتت انا بعد
 هذا فتركها لينا نصيب فان كان مع احد هاتين قضيت له ما ادعاه وان
 لم يكن مع احد هاتين فانه لا يورث احد هاتين صاحبه لان الوارث لا يورث
 شيئا حتى يحقق جونه حين موته وورثته وهاتين ما تحققنا فلا يورث الماخ
 من امه ولا الماخ ولدها والوجه ان نصير تركه الميت كانه لا ولدها فلو
 تركها لينة وبني اخيهما نصيب ولون تركه الابن كانه مات ولا ام له فلو
 تركته لبيد دون غيره هذا الماخ لا وفي مسألة الغريم خلا وعندهم
 مثل هذا وعندنا يورث بعضهم من بعض اذا خلف وية وابنا وهاتين امه
 واخلف الولد والروحة فقال الولد الامم ميراثا وانا وانا وانا وانا
 الروجة لامة والصدقها ابوك واقام البينة قضيت لها بذلك وطرحا
 بينة الميراث بينة الزوج فنفرد بزيادة حقيقت على بينة الميراث هو انها
 اثبت ما حمله بينة الميراث فماتت ولي لم يخل خلف ازا فادعى رجل ان الميت
 باعه اباه وانا واقام البينة بذلك وقال بينة خلفها ميراثا واقام بذلك
 بينة كانت بينة المسري فليأتها الفرد بزيادة

قص الدعوى في وقت قبل وقت

الشراء فلا تعارض بينهما بحمل ان يكون احدهما اشتراها منه في سبب الملك
 ثم باعها من الآخر فالعارض من حيث المنازعة في ملكها في الجان فاما في سبب الملك
 تعارض فادلت هذا المحل البتة من احدهما ان يكونا مورثين في دارهم فكل واحد
 او غير ذلك فان كانا بائعين فكل واحد منهما اشترى منهما في سبب واحد
 الاخرى انه اشترى في رمضان كانت ثبته شعبان اوله ان ملكه قد زال عنها في شهر
 او شهدت الاخرى انه اشترى في رمضان كانت ثبته شعبان اوله ان ملكه قد زال عنها
 في شعبان كان بيعه في رمضان اطلاقا لانه باع ملك غيره فقصي بانه يكون الاخر عليه
 الجبر فاما ان لم يكونا بائعين فكل واحد منهما اشترى منهما في سبب واحد
 والاخرى مورثه او دانتا بائعين فكل واحد منهما اشترى منهما في سبب واحد
 فلا محلو الدار من احدهما ان يكونا بائعين او يكونا مورثين فكل واحد منهما
 يد احدهما عليها فصالح اليد او في الجاه معا رضان ومع احدهما يد كما لو تنازعا
 دارا مطلقا ويد احدهما عليها واقام دل واحد ثبته فان البتة سبب الدار وان
 كانت الدار بائعا فكل واحد منهما اشترى منهما في سبب واحد
 قبل تقدم ذلك ثبته المقر له اخره قال قوم لعدم ثبته بذلك البائع يقول للمقر
 له الدار لك ويري عليها ثبته على فادانتا بائعين عنه لان المقر له باعها
 فلهذا قدمنا بيته وقال قوم لا قدم بذلك ثبته لانه قد ثبت ان يده ليست بملك
 باعنا فادانتا بائعين وثبوت البيته عليه بذلك يدل اننا ننتزع الدار من يده للقرعة
 او الوقف او القسمة فادانتا بائعين لم يورثا فادانتا بائعين لم يورثا فادانتا بائعين لم يورثا
 اذا كانت يد احدهما عليها لان يده قد زال على الملك فلهذا قدمناه وهذا الماوي
 عدي عن قال لعدم ثبته المقر له قضي بالدار له ورجع الاخر عليه بالذرر اعني في
 اخذ المثل ومن قال لا تقدم ثبته بالاعتراف ولم يعترف البائع لاحدهما بما يدعيه

خ
 قال

يد قال اعلم لمن هي مناهما متعارضان قال قوم سقطان وقال آخرون سقطان
 ومن قال سقطان قال لانه لا يثبت لواحد منهما ويد البائع عليها فان اندر ذلك قالوا
 قوله لان اصل البائع وان اقر بذلك يد هما ثم اخر للاخر سلمت الى الاول
 وحل بغيره للبايع على قولين وان اقر احدهما واندر الاخر فحل خلفه له على ما مضى
 من القولين وان اقر لهما معا فصينا لكل واحد منهما نصفها وهل خلف لكل واحد
 منهما في النصف ام لا على القولين ومن قال سقطان لهما ان يفرع او يوقف او يقسم
 قال يفرع بينهما وهو مذهبنا افرع من خرج فرعة فهل خلف ام لا على قولين احدهما
 عديا ان خلف ومن قال يوقف لم يبق لها نصيبا لهما سارعا عقدا ومن قال يقسم بينهما
 ما بينهما نصيبان فكل واحد منهما نصيبا لهما سارعا عقدا ومن قال يقسم بينهما
 بذلك فلم يسلم له الا النصف فادانتا بائعين بالخيار لم يحل من ثبته احوال ما ان يحار
 الممسك والفسخ او حار احدهما الفسخ فان حار الممسك كانت بينهما نصفين
 على ذلك احدهما نصف المسمى ورجع على البائع بنصف المسمى وان حار الفسخ رجع
 كل واحد منهما على البائع بجزال المسمى وان حار احدهما الفسخ نظر في حار ذلك
 قبل ان يحار الاخر للمسال توفد للدار عليه لانه يدعي الكل وانما راحة الاخر
 على نصفها فاذا زالت المراحة توفد الكل عليه وان كان الفسخ بعد ان حار الاخر
 فكل النصفين توفد النصف الاخر عليه ان الخلف قد قضى نصفها دون النصف الاخر
 فلا يعود اليه بائعا ومشتريا اذا قال هذه الدار لي اشترى بها من زيد بن عبد الله
 مائة ونقدته التمر وقال الاخر اشترى بها من عمرو بن خليفة ونقدته التمر فاقام
 كل واحد منهما البيته بما يدعيه فيهما متعارضان لهما ما شهد ان ملك هو
 واحد منهما فلا محلو من احدهما ان يكون الدار في يد احدهما المشتري او يكون
 فان كانت يد احدهما فصينا له بالدار لان بيعه ثبته ويدا في ثبته الدار ففصينا

لما لدار واما ان كنت بعد البايع فاعرفه بالرجوع
 امره قال بغير رجوع لانها يدبته وقال لا يرجع
 فان البينة ازالته فلا يرجع وهو الصحيح عندنا فمن قال بغير رجوع
 الآخر على بايعه على ما بعد بالدار لانه ما سلم له ما اذاعه ومن قال لا يرجع
 فلا فصل بين الدار في يد البايع فاما معارضتنا
 ان سقط او سجد في قول سقطان قال قول من الدار في يده فان ابل
 خلفها وان اقر احد هاتين للآخر سلب الاول هل يقرم لآخر على قولين وان اقر
 لآخرها وحمل لآخر هل كلف لآخر على قولين فمن قال يلزمه الغرم مع الافرار
 الزمة البين مع الافرار ومن قال لا يلزمه الغرم مع الافرار قال لم يلزمه البين مع
 الافرار وهو الاقوى عندنا في المسائل كلها لان الاصل براءة الدمة وان اقرها لها
 جعل لكل واحد منهما نصفها وهل كلف لكل واحد منهما على غرم المصنف الذي
 اقر به لصاحبه على قولين ومن قال سقطان اما بالقرعة او باليقاف او القسمة
 فاذا اقرع بينهما فمن حجب فرعته فهل كلف على قولين احوطهما عندنا ان كلف
 ومن قال توقف لم يقفها هاتين عقد ومن قال بقسم قسم وكان لكل واحد
 منهما ايجار في المقام على العقد والفسخ لان الصفة شتت عليه لانه ادعى الكل
 فحصل خيره الصفة فان ايجار الامساك امساك وكان لكل واحد منهما ان يرجع على
 بايعه بصف الثمن لان البينة قد قامت عليه بقض الكل وبقي الكل وما حصل
 في يد المشتري الا النصف في عليه نصف الثمن فان ايجار الفسخ فسخا ورجع كل واحد
 منهما على بايعه كل الثمن لان البيع لم يسأله ولا حصل له القبض فيه وان اقر احد
 دون صاحبه الفسخ في حقه وعاد ما وقع الفسخ فيه الى بايعه ورجع المشتري عليه
 كل الثمن ولا يعود هذا النصف الى المشتري الاخر سواء وقع الفسخ قبل ايجاره الصفة

هـ بد
 بقاء
 مشتركة

لما لدار واما ان كنت بعد البايع فاعرفه بالرجوع
 امره قال بغير رجوع لانها يدبته وقال لا يرجع
 فان البينة ازالته فلا يرجع وهو الصحيح عندنا فمن قال بغير رجوع
 الآخر على بايعه على ما بعد بالدار لانه ما سلم له ما اذاعه ومن قال لا يرجع
 فلا فصل بين الدار في يد البايع فاما معارضتنا
 ان سقط او سجد في قول سقطان قال قول من الدار في يده فان ابل
 خلفها وان اقر احد هاتين للآخر سلب الاول هل يقرم لآخر على قولين وان اقر
 لآخرها وحمل لآخر هل كلف لآخر على قولين فمن قال يلزمه الغرم مع الافرار
 الزمة البين مع الافرار ومن قال لا يلزمه الغرم مع الافرار قال لم يلزمه البين مع
 الافرار وهو الاقوى عندنا في المسائل كلها لان الاصل براءة الدمة وان اقرها لها
 جعل لكل واحد منهما نصفها وهل كلف لكل واحد منهما على غرم المصنف الذي
 اقر به لصاحبه على قولين ومن قال سقطان اما بالقرعة او باليقاف او القسمة
 فاذا اقرع بينهما فمن حجب فرعته فهل كلف على قولين احوطهما عندنا ان كلف
 ومن قال توقف لم يقفها هاتين عقد ومن قال بقسم قسم وكان لكل واحد
 منهما ايجار في المقام على العقد والفسخ لان الصفة شتت عليه لانه ادعى الكل
 فحصل خيره الصفة فان ايجار الامساك امساك وكان لكل واحد منهما ان يرجع على
 بايعه بصف الثمن لان البينة قد قامت عليه بقض الكل وبقي الكل وما حصل
 في يد المشتري الا النصف في عليه نصف الثمن فان ايجار الفسخ فسخا ورجع كل واحد
 منهما على بايعه كل الثمن لان البيع لم يسأله ولا حصل له القبض فيه وان اقر احد
 دون صاحبه الفسخ في حقه وعاد ما وقع الفسخ فيه الى بايعه ورجع المشتري عليه
 كل الثمن ولا يعود هذا النصف الى المشتري الاخر سواء وقع الفسخ قبل ايجاره الصفة

لما لدار واما ان كنت بعد البايع فاعرفه بالرجوع
 امره قال بغير رجوع لانها يدبته وقال لا يرجع
 فان البينة ازالته فلا يرجع وهو الصحيح عندنا فمن قال بغير رجوع
 الآخر على بايعه على ما بعد بالدار لانه ما سلم له ما اذاعه ومن قال لا يرجع
 فلا فصل بين الدار في يد البايع فاما معارضتنا
 ان سقط او سجد في قول سقطان قال قول من الدار في يده فان ابل
 خلفها وان اقر احد هاتين للآخر سلب الاول هل يقرم لآخر على قولين وان اقر
 لآخرها وحمل لآخر هل كلف لآخر على قولين فمن قال يلزمه الغرم مع الافرار
 الزمة البين مع الافرار ومن قال لا يلزمه الغرم مع الافرار قال لم يلزمه البين مع
 الافرار وهو الاقوى عندنا في المسائل كلها لان الاصل براءة الدمة وان اقرها لها
 جعل لكل واحد منهما نصفها وهل كلف لكل واحد منهما على غرم المصنف الذي
 اقر به لصاحبه على قولين ومن قال سقطان اما بالقرعة او باليقاف او القسمة
 فاذا اقرع بينهما فمن حجب فرعته فهل كلف على قولين احوطهما عندنا ان كلف
 ومن قال توقف لم يقفها هاتين عقد ومن قال بقسم قسم وكان لكل واحد
 منهما ايجار في المقام على العقد والفسخ لان الصفة شتت عليه لانه ادعى الكل
 فحصل خيره الصفة فان ايجار الامساك امساك وكان لكل واحد منهما ان يرجع على
 بايعه بصف الثمن لان البينة قد قامت عليه بقض الكل وبقي الكل وما حصل
 في يد المشتري الا النصف في عليه نصف الثمن فان ايجار الفسخ فسخا ورجع كل واحد
 منهما على بايعه كل الثمن لان البيع لم يسأله ولا حصل له القبض فيه وان اقر احد
 دون صاحبه الفسخ في حقه وعاد ما وقع الفسخ فيه الى بايعه ورجع المشتري عليه
 كل الثمن ولا يعود هذا النصف الى المشتري الاخر سواء وقع الفسخ قبل ايجاره الصفة

الرجوع

واحد منها بما ادعاه عليه ومن قال يستعملان اما بالفرقة او باليقاف والقسمة
فاذا افرغ من خرجت فرقة حلم له بها وهل خلف على قولن احوطهما بعدا ان
يخلف وتعلق الاخر بان دعواه البيع عليه فاعنه وان كان عليه ان يخلف ومن قال
ومن قال يوقف لم يفتقران العقود لا يوجب ومن قال تقسم قسم الثمن بين البايعين نصفين
فاذا قسم الثمن عليها فليس للمشتري جوار الفسخ لان الصفقة ما بيعت عليه لان العقد
يسلم له كله ولا فضل بين ان يسلم له من بايع ولا جوارا ويايعين وان كان المارح مخلفا
فاقام احدهما انه اشتراه في شحار واقام الاخر انه اشتراه في مضار لزمه الثمن
معاً وحلما بصحة العقد لانه علم ان يشريه من احدهما في شحار ثم من المارح
في مضار لانه يشريه من الاول ثم يشريه البايع الثاني منه ثم يبيعه منه فلهذا
لزمه الثمنان كما لو ادعاه ان يزوجها يوم الاربعاء بالف يوم الخميس واقامت السنة
على حل واحد من العقدين فعليه المهران معاً يجوز ان يكونا وقعا معاً على
الصحة وهو انهما انحطان بينهما طاع وان كانتا مطلقين او احدهما مطلقاً والاخر
مقيداً فهما سواء قال قوم يصح العقدان فليزمنه الثمنان معاً يجوز ان يكونا في
وقتين مختلفين يصح العقدان معاً كما لو كان المارح مخلفاً وقال آخرون يتعارضان
الجواز ان يكونا في وقت واحد متعارضان ويجوز ان يكونا في وقتين مختلفين معاً
والاصل براه الدمة فلهذا يتعارضان اذا كان عتد في ذرط فادعى على موهة
انه اعتقه وادعى آخر على موهة انه باعه منه واقام دل واحد منهما بالثبوت
كما ادعاه لم يحل الثمنان من احدهما بل ان يكونا موزعين بين مختلفين
غير ذلك فان كانتا بدار تخم مختلفين مثل ان يشترى لحدوها في شحار والمارح
في مضار من هذه السنة فالتساقفة ثابتة والمآخرة ساقطة لانه ان
كان قد اعتقه في شعبان لم يصح في مضار وان كان قد باعه في شعبان لم يصح

شعبان لم يصح وان كان قد باعه في شعبان لم يصح عتقه في مضار لانه اعتقه بعد
زوال ملكه عنه وان كان يارحهما واحداً او كانتا مطلقين او احدهما مطلقاً والاخر
مقيداً البايع واحد منهما في العتد فان كان قد اشتريه فلهذا يثبت له ثبوت
لذا اقول وان كان العتد بعد المبيع فامر المشتري فقال من يبيعه فلهذا يثبت له ثبوت
المشتري يقول المبيع قال قوم يقدم لانه قد اعترف وان يذره ثابتة عن المشتري
وقال آخرون وهو الصحيح عندنا انهما لا يقدم يقول المبيع لان سببه معروفة
بانه اعترف بالملك لان المنة قد شهدت بانه لا يملك فاداه المثل له بينة سقط النزاع
ومن قال يقدم بينة المشتري قد مرها وسقط العتق ومن قال لا يقدم على ما احوط
او قال المبيع لا علم عن الشايق من هذا او كان العتد يدرى بالملك فلهذا يثبت له ثبوت
انها متعارضان وقال بعضهم تثبت العتد اولاً لان دعه على نفسه وهذا ليس بصحيح
لانه لا يكون دعه على نفسه بطلان بل انهما لو تنازعا عتداً لا يدنو احدهما عليه
عليه فامر بنفسه لا جوارحهم ترجح ذلك بقوله فلو كانت دعه على نفسه لسمع هذا
وقال بعضهم يكون يد احر على نفسه وقال آخرون لا يكون يد العتد ولا يد احر على
نفسه لان اليد انما تثبت على مال وما في معناه واحر ليس كذلك فاذا ثبت انهما متعارضان
صان فاما ان سقطا او سئل من قال يسقطان قال دانه لايثبت ههنا ويكون
القول قول السيد فان اخطف لادن واحدهما للمشتري ما بيعت للعتد اعتق
وان اعترفوا لهما فحانه اعترف للمشتري حلماً بالشر او بالملك ولم يخلف العتد
لانه لم يلزم الغرم للعتد مع الاقرار بدليل انه لو اعترف فقال قد كنت اعتقتك
البيع لم يفلح قوله ولم يفسد لغيره شيئاً ولو اعترف بعتق العتد او بالملك من المشتري
شيئاً لانه معترف ان البيع هلل بل القيص والمع بطل باللفظ سقط الثمن عن المشتري
فلا عزم له عليه فلما لم يلزمه الغرم مع المارح ازم لزمه البيع مع المارح وهذه ثلث

مسائل هذه وهو اذا تبارع اشترى وعرضا فافترقا فاحدهما لم يحلف لآخر فلو كان
المشتري واحدا والمبايع اثنين فافترقا انة اشتراه من احدى طرفي المبايعين فلو كان
لربعة العزم مع الاقرار بدليل اليقين مع الامكان وان كان المبايع واحدا والمشتري اثنين
فافترقا فاحدهما هل يحلف لآخر على قولين حمالة لواء عرفوا حذرهما بخلاف الاول هل يحلف
على قولين واصل هذا دلالة الرمية الصمان مع الاقرار لرمية اليقين مع الامكان هل يحلف
من باصمان عليه مع الاقرار فلا عين عليه مع الامكان ومن قال يستعملان اما بالقرعة
او بالمبايع او بالقيمة فمن قال بالقرعة افرع فمن حرج اسمه حليم له وهل يحلف
على قولين احوطهما عدا اليقين ومن قال بوقف لم يفتك ان العقد لا يوقف ومن
قال بقسم قسم لا فحل نصفه عبد المشتري نصفه حر او يكون المشتري بالمبايع
بين الامساك والفتح لا الصفقة تنقض عليه فان فسح عقوله لا يات انا حنا الجار
حقه وعقده نحو المشتري فاذا اسقط المشتري حقه عتق كله وان اثار الامساك
ثبت له نصفه وعليه نصف الثمن وهل يقوم بصيب المشتري على المبايع فعقوله
ام لا طرقت فان كان المبايع معسرا استرقى الذي يصب المشتري وان كان موسرا
فعلى قولين احدهما لا يقوم عليه لان عقده نصفه وقع بعرض اختيار المبايع لانه يقول
ما اعقبتة والنية الرضى ذلك ودر نصف غيره فعقوله لا يقوم عليه الباقي
والثاني يقوم عليه ويعقوله لانه قد ثبت بالنية انه باشر عقده كله باختياره
فلهدا اقول حنا اعلمه ما بقى اذا ادعى حاربه في يد غيره فقال هذه لي واخام بذلك
بيته حليمنا له لا يات اشهدت له مملك مطلق وان ادعى ان اقامته ولد في جملته حكما
له بالمالها اقوى فانها اشهدت بالملك مضاعفا الى سبعة فان شهدت بان هذه بنت
اسية فلا بد من رد على هذا لم يحلف له بها لانها تكون بنت امه ولا يكون مملوكة
له لانها قد سبق ملك الامم وهو ان يولد لها ثم يملك الامم دون ولدها وعلى هذا

استقر الدق

تحتل في يد من وجبت حر من ولد حرا وهذا لو شهد بان هذه النمرة
نمرة تحفة فلا بد من علم لفلان بالنمرة لان وجود النمرة قد سبق ملك التحفة وهو
بها ثم لم يملك التحفة اذا اشهدت بانها بنت امه فلا بد بانها في مملوكة او هذه
النمرة نمرة تحفة فلا بد من علم حليم له بها فالواصف حليم له بهذه الشهادة
فيها دة في المحقق بملك سابق لانها ما شهدت بالملك احيانا وانما شهدت بالملك
حال المولادة وقد قلتم لو شهدت بان هذا العبد حر له امس لم يقبل قيل قد قال
بعضهم اذا شهدت بالملك فحلفت او قال قوم لا يسمع ومنهم من قال لا يسمعها بالملك
امس ويسمونها اذا اشهدت بالولادة والفصل بينهما انها اذا اشهدت بالملك فهو اصل
في نفسه غير تابع لغيره فاذا لم تشهد بالملك احوال لم يثبت الملك حينئذ فلهذا
لم يسمع وليس كذلك هاهنا لانها اشهدت بملك فكل الظاهر ان ملكه له
فهو كما يقول اذا قامت البينة له بان الملك له مد عشر سنه دلت فابدية من حين
الشهادة ودان له ذلك هاهنا وان شهد بان هذا الغزل من قطر فلا بد
بعضهم قضيا بالغرل وتفصيل بين هذه المسئلة وبينه اذا اشهدت بان هذه
الامه ولد امه فلا بد من حث في التفضيل بالولد لان قوله هذا الغزل من قطر فلا بد
معناه المغرول قطر فلا بد وعينه وذاته كان منقوشا فاحتمع كقوله هذا الذي
من حظه فلا بد ان معناه هذا الدق حظه فلا بد ان محتما ففوق ولهدا قضيا
بالغرل وليس كذلك اذا شهدت بان هذه الامه بنت امه فلا بد ان هذه البنت ليس
الامم وانما هي غيرها فلهذا لم يحلف له بها ولاته اذا قال هذا الغزل من قطر فلا بد
له بسى الغزل القطر فلهذا احتما اليه وليس كذلك هاهنا لان الامه والامه
فلهذا لم يحلف له بولدها اذا كان جده بطل لا يعبر عن نفسه مجهول النسب فاذا عاه
مملوكا له يحلف له به لانه لا يعبر عن نفسه بالبيمة والنسب فان بلغ هذا الطفل

فانكر ان يكون مملوكا له لم يلق الله لنا فاحملنا ما نريد به فاذ كان المملوك
 وكانت يدرة عليه صرفه به بالاستحرام وغيره ولم يسمه في حقه فاحملنا ما نريد به فاذ كان المملوك
 هذا الطفل في يده فادعى انه حر لم يقبل قوله لان المملوك لا يملك عليه طاهرها
 المملك وهو مستدام مستصحب على ما كان فلا يزال يدرة عنه بدعواه فاذ انكر
 انه مملوكه اقرناه به يدرة فان حارط فادعى نسي هذا المملوك فقال انكر
 لم يلحق نسيه به لان فيه اصرارا بسيدته وهو ان النسب متى ثبت كان عقدا ما في الميراث
 على الولاء وقارعة السيد ويلبى ما لا يجوز فلو كان مملوكا له فادعى ان يكون على ما
 فاذا لم يلحق نسيه فان اقام المدعى نسيه بینه حملنا بانه ابنه ويكون على ما
 فهو عليه في مملوكه لانه لا يمنع ان يكون نسيه تابعا من حر ويكون مملوكا للغير
 لانه قد يزوج مملوكه فيكون له منها مملوكا عندنا بالشرط وعندهم بلا شرط
 وقد يسا صغيرا يقدم ولدته مسلما فيستحقه اللهم الا ان يكون المدعى غيبا
 فانه لا يسرق عند بعضهم العربي فعلى هذا تزل عنه يد مملوكه ويسلمه ابو
 فان كان مجهول النسب لعا فادعاه دخل مملوكا فان احببه الى ما ادعاه واقر
 بذلك لم يخله بانه مملوكه وان اكر ذلك فالقول قوله لان الاصل الحرية فان
 نازعه نفيان فادعى كل واحد منهما انه عبده واقام بذلك بينة فمما تعار
 فان اقر هذا المزارع فيه لاحدهما بما يدعيه وقال اننا مملوك هذا المعدم
 نسيه باعترافه لانه لا يدركه على نفسه لانه ان كان حرا لم يصح اقراره بالعبودية
 وان كان مملوكا فلا يدركه على نفسه فاما ان كان مملوكا فلا لانه غير صالح فادعاه
 المرحل مملوكا فانكر الصبي ذلك وامتنع ولم يعرف سببه المدعى غير اننا
 ان يزار عان ذلك قال قوم لا يقضي به لانه يعرف عن نفسه بالبيع ومنهم من
 قال يقضي له لانه لا يخل للملاجه بالطفل الذي لم يسم ولم يولد في قعر امه

فان اقر هذا المزارع فيه لاحدهما بما يدعيه وقال اننا مملوك هذا المعدم
 نسيه باعترافه لانه لا يدركه على نفسه لانه ان كان حرا لم يصح اقراره بالعبودية
 وان كان مملوكا فلا يدركه على نفسه فاما ان كان مملوكا فلا لانه غير صالح فادعاه
 المرحل مملوكا فانكر الصبي ذلك وامتنع ولم يعرف سببه المدعى غير اننا
 ان يزار عان ذلك قال قوم لا يقضي به لانه يعرف عن نفسه بالبيع ومنهم من
 قال يقضي له لانه لا يخل للملاجه بالطفل الذي لم يسم ولم يولد في قعر امه
 فان اقر هذا المزارع فيه لاحدهما بما يدعيه وقال اننا مملوك هذا المعدم
 نسيه باعترافه لانه لا يدركه على نفسه لانه ان كان حرا لم يصح اقراره بالعبودية
 وان كان مملوكا فلا يدركه على نفسه فاما ان كان مملوكا فلا لانه غير صالح فادعاه
 المرحل مملوكا فانكر الصبي ذلك وامتنع ولم يعرف سببه المدعى غير اننا
 ان يزار عان ذلك قال قوم لا يقضي به لانه يعرف عن نفسه بالبيع ومنهم من
 قال يقضي له لانه لا يخل للملاجه بالطفل الذي لم يسم ولم يولد في قعر امه

فصل قوله وصاحب السدر سنة على الملك و...
 فصل قوله لأن من أقرني به يديه قبل قوله وأقرني به...
 صح المسئلة فان كانت كالحال لم يجد بعضهم بعضا...
 فان كانت كالحال فاقام كل واحد منهم السنة على قدر ما راعى عليه...
 صاحب النصف لبيته ان له نصفها واقام صاحب الملك السنة ان له...
 واقام صاحب السدر السنة ان له سدرها فانما يعطى صاحب الملك...
 له بذلك سنة ويدرا فان اول من يشه من يدر له ويعطى صاحب النصف...
 له بالثلاث يد او سنة وتعطى صاحب السدر سنة لان له به سنة ويدرا وهي...
 سدر من يدر صاحب السدر ولا يبتة له وصاحب النصف يدعي السدر وله سنة...
 بلا يد فانه يدفع ذلك السدر كله الى صاحب النصف فصير له النصف الذي ادعاه...
 لان له به سنة وصاحب السدر له يد لبيته فان صاحب النصف احق به...
 هو الاقوى عندنا وقال قوم يعطى صاحب النصف منه النصف فلون يد...
 ونصف سدر ونصف النصف سدر لما في يد صاحب السدر فلون يد...
 سدر ونصف سدر لان صاحب النصف قضاه بالثلاث لان له به يد او سنة وهي...
 اللتان من الدار يد صاحب الملك وصاحب السدر نصف قصار يد كل واحد...
 منها ثلثها وصاحب النصف يدعي السدر عليها بما يدل ان له لو انظر خلف له كل...
 واحد منها فاذا كان ذلك فصاحب الملك يدعاه عليه نصف السدر مما في يده...
 به وله به سنة ويدو لصاحب النصف بيته بلا يد فان صاحب الملك احق به فاستقر...
 لصاحب الملك الثلث وقد بقي من دعواه نصف سدر وفي يد صاحب السدر...
 وله بما يدعيه بيته ولصاحب السدر عليه يد بغير بيته فكانت بيته اول من يد...
 صاحب السدر فمضى له وبقي يد صاحب السدر سنة الذي هو ملكه

١٧١ فصل قوله وصاحب السدر سنة على الملك و...
 فصل قوله لأن من أقرني به يديه قبل قوله وأقرني به...
 صح المسئلة فان كانت كالحال لم يجد بعضهم بعضا...
 فان كانت كالحال فاقام كل واحد منهم السنة على قدر ما راعى عليه...
 صاحب النصف لبيته ان له نصفها واقام صاحب الملك السنة ان له...
 واقام صاحب السدر السنة ان له سدرها فانما يعطى صاحب الملك...
 له بذلك سنة ويدرا فان اول من يشه من يدر له ويعطى صاحب النصف...
 له بالثلاث يد او سنة وتعطى صاحب السدر سنة لان له به سنة ويدرا وهي...
 سدر من يدر صاحب السدر ولا يبتة له وصاحب النصف يدعي السدر وله سنة...
 بلا يد فانه يدفع ذلك السدر كله الى صاحب النصف فصير له النصف الذي ادعاه...
 لان له به سنة وصاحب السدر له يد لبيته فان صاحب النصف احق به...
 هو الاقوى عندنا وقال قوم يعطى صاحب النصف منه النصف فلون يد...
 ونصف سدر ونصف النصف سدر لما في يد صاحب السدر فلون يد...
 سدر ونصف سدر لان صاحب النصف قضاه بالثلاث لان له به يد او سنة وهي...
 اللتان من الدار يد صاحب الملك وصاحب السدر نصف قصار يد كل واحد...
 منها ثلثها وصاحب النصف يدعي السدر عليها بما يدل ان له لو انظر خلف له كل...
 واحد منها فاذا كان ذلك فصاحب الملك يدعاه عليه نصف السدر مما في يده...
 به وله به سنة ويدو لصاحب النصف بيته بلا يد فان صاحب الملك احق به فاستقر...
 لصاحب الملك الثلث وقد بقي من دعواه نصف سدر وفي يد صاحب السدر...
 وله بما يدعيه بيته ولصاحب السدر عليه يد بغير بيته فكانت بيته اول من يد...
 صاحب السدر فمضى له وبقي يد صاحب السدر سنة الذي هو ملكه

٢ الثلث الذي ادعاه صاحب المثل فان كل واحد من المدينين
 به بنسبة وكحق هذا ان التعارض فيما يقع الاحتجاج على تدينه والغير له عليه
 فان تعارضت البيات اما ان يسقط او يستعمل او يستعملان قال سقطان قال دانه لربيه
 هناك فسلم المدعى الدل الثلث لان احدا لا يدينه فيه وبقي الثلثان على المدين هو
 مدينه ما يقول فان ادعاه لنفسه فالقول قوله مع عVIDه وان اقر بالواحد
 منهم فهل يحلف للباقي على قولين وان اقر للدل واحد كما يدعيه فهل يحلف لصاحبه
 بعد ما اقر على ما مضى من القول ومن قال يستعملان اما بالقرعة او باليقاف
 او القسمة فمن قال بوقف وقفه ومن قال بقسم قسمه ونصح القسمة من ستة وثلاثين
 سهما المدعى الدل الثلث بلا منازع اثنا عشر سهما ونقسم السدس الذي بين النصف والثلث
 بين مدعى الدل والثلث نصفين وهو ستة لصاحب الدل ثلثة ولصاحب الثلث ثلثة بغير
 مع صاحب الدل خمسة عشر ثم نقسم السدس الذي بين النصف والثلث ثلثة بين مدعى
 الدل ومدعى الثلث ومدعى النصف لكل واحد منهم سهما فان يكون مع صاحب الدل
 سبعة عشر سهما ثم نقسم الثلث الباقي وهو اثنا عشر سهما بين المربعة المربعة ارباعا
 ولكل واحد منهم ثلثة فيصير مع مدعى الدل عشرون سهما ملك الاصل اثنا عشر ونصف
 السدس الذي بين النصف والثلث ثلثة وثلث السدس الذي بين النصف والثلث ثمان
 وربع الثلث الباقي ثلثة فاستكمل عشرا شيئا وحصل لصاحب الثلث منه اسهم
 نصف السدس الذي بين النصف والثلث ثلثة وثلث السدس الذي بين النصف والثلث
 ثمان وربع الثلث الباقي ثلثة اسهم بصيغة خمسة اسهم وحصل لمدعى النصف خمسة
 اسهم ملك السدس الذي بين النصف والثلث ثمان وربع الثلث الباقي ثلثة بغير
 وحصل لمدعى الثلث ثلثة اسهم وهو ربع الثلث الباقي ثلثة وثلثين
 سهما ومن قال بالقرعة على ما ذهب اليه اقرع ويكون الاقراع في ثلثة مواضع

بہشتی

[illegible]

1199

بها المدعى فاسقطنا تدريده من هذه المراسم الملكة لاثبات الشهادة بالحق
عمرو ابا عمه اياها او هي ملكة فقد ثبت ميلاد المدعى حتى يعلم زواله وهلاكي
لو شهدنا به تسليما منه لان الظاهر اننا جعلنا المدعى حتى يعلم لفظ الملك
وهلاكي ان شهدنا بانها ملك المدعى اسرها فهدا اكد لانها شهدت بالملك
وسبب الملك قالوا فهدى الشهادة المدعى حقيقة شهادة بانها كانت ملك
فلقب فيها ها قبل الفصل بينهما انه اذا قامت اليه انة ابتاعها من عمرو فكان
ملك عمرو نوحه وفي ضمن هذا انه ملها عنه ولا تعلم زوال ملكه عنها فهو
حاليون فقلت فقال لا تعلم زوال ملكه عنها وليس كذلك اذا كانت ملكا لفلان
لان هذا اللفظ لا يقضي استدامة الملك المصنف ما شهدت امانا ان شهدت
ببنة المدعى بان عمرو ابتاعها منه او وقفها على فلان لم يحكم له بالملك بذلك لان
لاق الانسان قد يفعل فيما ليس بملك له فلا يرسل الملك عن يد المدعى عليه
بامر منوهم مظنون ان اذا قال فلان على الف درهم قضيتها فقد اعترف بالحق
وادعى قضائها قبل قوله فيما عليه دو ماله وقال قوم يقبل منه لانه
لما ثبت بقوله صح ان سقط بقوله كقوله له على مائة الاستعانة فان الاستعانة
يقبل منه لذلك والاول اصح عندنا فاذا انقضى هذا فافاد المدعى على غيره
مائة فقال قضيتك منها خمسة فقد اعترف بالامانة لا يقول قضيتك خمسة
الاعمال الزمة وحصل يديه ولكنه وصل باقراره القضاة وهل يقبل منه
على قولين احدهما وهو الصحيح انه لا يقبل الثاني يقبل اما الحلام في
احسن المائة فلا يكون مقرا بان قوله قضيتك منها خمسة محققا قضيتك
فما ادعيت ونحمل قضيتك مما على خمسة فاذا اجتمعت الامور على لزومه لانا
لا لزومه حقا بالشر فاذا اختلف الملهي والمهري في بعض الكدرا الملهدة

آخر
٢
لوک

قطعت

ولا يغفل قوله في القضاء له
حدا من بالذات في القضاء له



دمحقه طباط

الحمد لله

بر
مسلم

768

566

تظهر فان دار متصلا بالاولويات والدرجات والمساطر والظواهر
فان قيل للملوك ان دار ما ينقل ونحو الامارات والاولويات وما ينقل والادل
الملكي لان العادة ان الانسان كما يدرى داره فارغة عن رحله وقماشه
فاما الرغوة فان كانت ممتدة فهي للملوك كالمدرجات والسلم المسيرة فان لم يكن
ممتدة وانما وضعت على اوتاد قال قوم نطف كل واحد منهما لصاحبه وكانت
بينهما لان احد لبس باولى بها من صاحبه فان العادة لم تجر ان الملوك يحول
مثل هذا عن الدار والعادة حاربه ان مثل هذا فعله الملوك لنفسه
فلا مرتبة لاحدهما على الاخر فحانت بينهما حالو كانت معاني جوف الدار فصارا على
فان شارعا مستانه بين نه رحله وضعة لآخر فقال رب المهر المستانه لي فها
نرى مجمع ماء المهر الميه ومنعه ان يخرج عنه و قال رب الضبعة بل المستانه
لي لانها تزد الماء عن ضبعي وهي حاجر بيني وبين نهر حلف كل واحد منهما لصاحبه
و كانت بينهما لان كل واحد منهما يتنفع بها من وجه وهي تحاور ملكها فهو كما
لو تزارع صاحب العلو السفلح السقف الذي هو سبيل السفل وارض العلو
فانه بينهما لان كل واحد منهما يتنفع به من وجه كذلك هاهنا فان تزارعا دارا
بدهما عليها فقال كل واحد منهما الدار لي حلف كل واحد منهما لصاحبه على
ما دعيه وجعل بينهما نصفين اذا تزارعا دارا بدهما عليها فقال كل واحد
منهما دلها لي فكل واحد منهما اتى يدعي ما يدعي صاحبه عليه فحلف على ما دعيه وهو
النصف ولا حلف على اللوان دار ودعواه اللان نصفاه دعوى النصف
فهو كحل ادعى نصف دار في يد رجل فالقول قول المدعي عليه ونصها
ولا حلف على المثل منه كذلك هاهنا لا حلف على ما لا يدله عليه فان تزارعا
عمامة يد احدهما على ذراع منها وبنائها في يد الاخر حلف كل واحد منهما

بصاحبه وثلاث بينهما نصفان لكن لو كانا على ما علمنا
 على القليل لو كان باقيا مطر وطاع على الارض فادعاه غيره
 ان لكل واحد منهما بداعيا بالسوية فان كان ما في يد احدهما لغيره
 تنازع اداناهما فيها او احدهما في صفة ليرة والاخر في صفة صغير
 كانت بينهما سوا فان غصب رجل من رجل حاجة قبضت بغيره واحصت
 هي وغيرها بنفسها او بفعل الغاصب فخرج منها فروكان قال للخصم
 منه وقال بعضهم ان ياخذ عنده بغيره واحصت له حاجة واحدة
 منها ولم يعرض الغاصب لها كان للمعضون منه ما خرج منها ولو اخذ الاخر
 موضعها هو نخبها او تحت غيرها خرج منها فخرج كان الفرق للغاصب
 وعليه قيمته والاولى اصح عدنا فان ادعى على رجل القفا فادعى فقام
 المدعى بینه فقال المدعى عليه صدقت البينة هي على الرجل لم يقبل قوله
 لانه حوكت عليه بالبينة فلا يتغير قوله ويفارق هذا اذا ثبت باعترافه
 بینه بيقوله انه يسقط بقوله كذا شيئا وقرئ بعائيت بالبينة عليه وبين
 ثبت بقوله لا يرى ان البينة لو قامت عليه بالقول فقال هي على الاشع
 ما به لم يقبل منه ما استثناه ولو ابدي بذلك من عنده معترفا فقال
 على الاشع ما به ثبت ما استثناه وكان فصل ما بينهما الاقرار
 والبينة ولو قال لفلان على الف درهم قضيتها فدينها انا على قولين اصح
 انه لا يقبل قوله في القضاء وان قال له على الف الى اجل منهم من قال
 على قولين ايضا ومنهم من قال يقبل منه التاخير على دل حال الفصل
 بينهما ان قوله قضيتها ارفع دل ما اخر به فلهذا لم يقبل قوله وليس
 قوله الى اجله عار فاعترف وانما وصفة بالاجل فقبل قوله

فام

بدر
ما ثبت
لا يشك

الفاخل

وان اعترف بانه محلول
 وان اعترف بانه محلول

توهم المحلول غير الذي ادعى فيه بل هو محلول محمول ليس بادعاء
 محمول بل هو محمول على ما علمنا عليه فالتوهم الشاه وان كان كبرا فادعاه
 محمول فاقول قوله لان اصل المحرمة وهو ظاهر الدار فان حلف بر
 وان اعترف بانه محلول لاحدهما كان محلول لمن اعترف له بنفسه وقال قوم
 اذا اعترف بانه محلول لاحدهما كان محلولاً لهما لانه ثبت انه محلول باعترافه
 ودينها عليه فان شهدا بالاولى اصح عدنا اذا تنازع اثنان دارا في يدك
 فقال احدهما مللي وهي بديه بعقد اجارة وقال الاخر مللي وهي بديه
 ودعيه او عارته واقام كل واحد منهما بینه بما ادعاه فلهما متعارضان
 رقة الملك والمبايع فاما ان يسقطا او يستعملان قال يستعملان قال
 اما ان يرفع بينهما او يوقف او يقيم بينهما دل لا يمكنها هاتان ملك
 ومن قال سقطان فهاهنا بينة لواحد منهما فالقول قول من الدار بديه
 فان حلف اسقط دعواها واذا ادعى ثوباني يد العير واقلم البينة ان هذا
 التوب من عزل عزل من قبل فلان المدعى حمله به لان التوب غير اللفظ
 ودانته وانما تعترف بصفته فهو كما لو شهد له اثنان ان هذا الملبس حلف فلان
 قبلت له عن الحمل لانه تعترف بغيره فاذا ثبت له احد التوب من بغيره
 فان حلفه اكثر من قيمته الغزل فلا شيء له لانها اثارا دها من فعله فلا
 فلا شيء له على فعله وان كانت قيمته غزله اكثر من قيمته ثوبا فعليه ما
 نقص من قيمة الغزل بالتمسح لان على الغاصب ضمان ما نقص من اخصت تفعله
 اذا تنازع اداناهما احدهما عليها فاقام من هي بديه البينة انها ملله واقام
 الخارج البينة انها ملله وانه اودعه اياها او اجرها فالبينة بینه اخرج
 لان البذر له فليس به اثبت ان يد من هي بديه بينة من يد الخارج وقوله

اذا ادعى بر عذرا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاعاد هذا
 العذر كان يدعي بالامس او كان ملأ له بالامس فهل نقض له
 قال قوم لا نقض يا وقال قوم نقض يا وهو الحق في ما قلناه في فاعاد
 فاذا شهد بانته كان ملأ له امس فعلى هذين القولين وهذا الوجه
 الشاة ولدتها شاة فلان وهذا الخزل مغزول من وطن فلان وهذه المرأة
 اخر حيا نخل فلان وهذه الحطة انشأ ارض فلان كان له قوتها وهذه
 الذار كانت لفلان وقد عصى هذا اذا اقام البينة المدعى له كان يدعي امس
 فاما ان اقر المدعى عليه انه كان يدعي امس فهل يلزم هذا الجواب
 ويترغ العذر من يد يد المقر له ام لا قال بعضهم بئى على قيام البينة
 له باليد امس فاذا قلنا نقض بالبينة الزمناه بالقرار وانته عناه من يده
 الى المقر له ومن قال لا نقض له هذه البينة فان اقرار وجهان احدهما ان
 لمعه اقراره ايضا لان اقراره باليد امس كقيام البينة باليد امس وقال اخرو
 لمعه الاقرار ويترغ العذر من يد يد فعلى هذا الفصل في قيام البينة باليد
 امس وبين اقرار باليد امس دليل على ان يد امس ويكون العذر يد المدعى
 عليه مدال الظاهر انه لم يزل يد يد فمعارضت البدان امس وبقيت البينة
 هذه لان على العذر فلهذا كان الحد له وليس كذلك الاقرار بان يد المدعى
 كانت عليه لانه اذا اعترف بهذا انت له يد بالامس منفردة بالملك وقطع
 المقر ان يكون له يد امس فحقت يد المقر له فاية عير منار ع فيها امس فرد
 التي الباحتي تعلم كيف ال عنها هذا اذا كان الاقرار له باليد امس فاما
 ان كان الاقرار له بالملك امس فكان هذا العذر الذي يد يد ملك امس
 الاقرار ويترغ العذر من يد يد ويترغ الى المقر له به والفضل في الاقرار

اخر
 واخرج كل ان قيام البينة بان لا يد امس

بالملك وبين البينة بالملك امس قد عصى بين الاقرار باليد وبين البينة باليد
 ولا يلزم في الفصل بين الاقرار باليد وبين الاقرار بالملك حيث علمنا يلزم اقراره
 في الاقرار باليد على وجهين والفضل بينهما ان الاقرار باليد اثنان يد
 البينة بالامس واليد على التي تنقسم الى ملك الى غيره كيد ودبغة او عارته
 او اجاره او عصف فاذا كانت اليد منقسمة ويد المدعى عليه فاية لان عليه فلا
 يزيل يد امس اهله على الملك يد حاضيه منقسمة فلهذا سقطت اليد بالامس
 لانه اذا اعترف بانته كان ملأ له امس لم تنقسم الملك الى غيره ويد له لان فاية
 واليد منقسمة فلهذا انه ملأ له امس وانته لم يزل فلا سقطت ملك امس يد فاية
 لان تنقسم لان الى ملك غير ملك فان الفضل بينهما

فصل في دعوى الولد

اذا اشترى اثنان وطى امرأه في طهر واحد وان وطيا يصح ان يلحق به النسب
 وانته لمدة ملان ان يكون من كل واحد منهما واشترى لهما في هذا الوطى يكون باحد
 اثنان بئى احدها ان يكون طى سبه من كل واحد منهما وهو ان يكون لكل واحد
 منهما روجه فيجد على فراسه امرأة فطاهما فبعدا انها روجه والثاني ان يكون
 نكاح كل واحد منهما فاسدا او وطيا احدهما في نكاح فاسد ثم تزوجت باخر
 فاسدا عوطها والثالث ان يكون وطى احدهما نكاح صحيح والاخر نكاح فاسد
 وهو ان يطى روجه ثم يطلقها فيزوج نكاحا فاسدا فطاهما الثاني فاما مد
 الاطهار فان ياتي به من حين وطى كل واحد لمدة ملان ان يكون منه وهو ان يكون
 بين الوطى والوضع منه اشهر فصاعدا الى تمام مدة الاشهر يحمل وهي عدد اشهر
 اشهر وعقد قوم اربع سنين وعدا حرس سنان فاذا انقضت المسلة وانته بالولد

فانه لا يلحق بها او يصرح بينهما عندنا من خرج المنة الحق في قوله القافة
 فمن احقته به كونه وانقطع نسبه عن احوال الجفنة القافة بها المنة
 لو احدهما او اسكن الاخر عليها او لم يلحق قافة تزل حتى يبلغ قبيلته في من
 طبعه اليه منها وقال قوم بلحقه بها معا ومنهم من قال يلحق بها من ابني
 قالوا اذ اندر اغنى رجلان حر او عبد او مسلم وداور او ابني احدهما يتاح والآخر
 يوطى شبهة فلا يلحق بها بل يلحق بالاحل منهما دون البعض اذا وطى السيد وامته
 قبا عها قبل ان يسترها جوطها المسترى قبل ان يسترها فانتهى ولد قافة بالحق
 على ما رواه اصحابنا وقال قوم في مثل الاول وهما فيه سواء وقال بعضهم مثل
 ذلك الا اذا كان وطى احدهما في نكاح صحيح والآخر في نكاح فاسد فان صح
 النكاح اوله لان النكاح مزية على غيره فكان الحاقه بصاحبه اوله فاذا
 ثبت له بغير فرق بين الفرائسين فلا فضل بين ان يكون المتاركان حريين مسلمين
 عبيدين او كافرين او مخلفين حر وعبد او مسلم وداور او ابني فان جمع هذه
 المسايل بعض مذهبنا المنة ولا ترجح ومن قال بالقافة قال مثل ذلك وقال
 قوم اخر اوله من العبد والمسلم اوله من الكافر فاذا ثبتت بامرته احدهما
 فاذا اتارعه اثنان كلان يكون من كل واحد منهما فاذا كان مع احدهما
 نكته الحق به لان نكته اوله من دعوى حصه فاذا الحق بنسبه بالبنية الحقة
 ديناً وان كان كافراً لانه قد ثبت بالنسبة ولد على فراش كافر فان لم يثبت
 فمن قال بالقافة واحقته باحدهما فان الحقته بالمسلم فهو مسلم وان الحقته
 بالكافر حقته نكسا لادينا والفضل بين البنية والقافة هو ان البنية لها
 مدخل في اتيان الاديان فلهذا جعل له بابا في القافة لا مدخل لها
 في الاديان فلهذا لم يلقه بها ديناً فان الحقته القافة بها او لم يلقه واحد

فان

منهم من قال ان القافة او اسكن الاخر تزل حتى يبلغ قبيلته من قبل طبعه
 من قبله فاذا فعل هذا الحق به نكسا واما الذين قالوا الرجوع الى اللقطة فان قال
 ان لا مسلم كان مسلما فان قال ناداهم قال قوم بقر على امره ومنى الحق
 باحدهما بقول القافة او بالانساب رجح القافة او رجح هو لم ينقض
 حكمه والذين يقضيه مذهبنا انه يفرغ بينهما في ذلك اجمع فاذا خرج اسم
 احدهما الحق به ديناً ونسباً لان الذين لا يتبع النسب لا نسباً لقوله
 دونه تانية في خلاف حال ومن قال بالقافة قال لا بد ان يكون القافة عالماً
 بالقافة نكته حر اذ لا اما العالم لان به يعلم فهو القافة للحاكم والقافة
 والعدالة فلا تة موضع حكم خوفاً من ان يلحقه بجريسيه فاحترته والدور
 فلا تة عالم فيه والمرأة والعبد لا يلبان الحكم ويعبر بمعرفة بالقافة باخاره
 بان يجعل ولد من عشر من رجلا ليس فهم ابوه لم يرته ذلك فان لم يلحقه باحدهم
 جعلنا اباه في عشر من غيرهم فهم ابوه فاذا احقته بابيه وتكره هذا منه
 حملنا بانه قايه واما اعلى النذر ان المرأة الواحدة قد يكون اتفاقا من غير
 علم بالنسب ان حكم بالنسبة فالنكته ضان على وحقى فان اتفق باحدهما
 الشبان على احق مثل ان تارعه اسود وابيض وكان الولد اسود فكان
 بالاسود اسبه الحق به دون الاخر وان كان شهما احدهما اخفى شبهه للاخر
 النسبة الحق على بعضهم بلحقه بالطاهر الحق وبير الحق القايه والقو
 اعر من يعمل بالحق في ذلك الحق والقوم والقايه والحق والقوم والحق
 القايه وهذا صور موضعين اذا قال القايه معنى شبهة على وحقى فانها
 اقصى او يكون الولد اسود وقد تارعه اسود وابيض وعلى ما مضى من الخبر
 وهذا لا يسهط عننا في دمه هه الانساب التي يلحق بها الانسان بالرجل

والنساء اما نحوقة الرجل فانه يلحق بفراش منفرده
 مسرلا ودعوة مسرلة اما الفراش المسرور فان بهر دورها يكون بالوطي
 وطبا يلحق به النسب واما الدعوة المفردة فان يدعي مجهول النسب
 لما يارعه فيه غيره واما الفراش المسرور فقد صورناه في اربع خواص
 تار عوا هذا الحق باحد هم بالنسبة او بالقرعة عددا او بالصفة او بالانساب
 عندهم وان كانت الدعوة مسرلة الحصة باحد هما بالنسبة او القرعة وعدم
 بالصفة او الانساب هذا الكلام في الرجل فاما المرأة فمن ثلث ادعوة كماله
 يلحق بها الولد اما بالنسبة فقط فاما بالانساب وبالصفة فلا ومن قال
 لها دعوة سوا كان لها زوج او لا زوج لها او قيل اذا لم يكن لها زوج فاعلم
 فيها كالمطل سوا من الدعوة المفردة وغيرها والصفة والنسبة والانساب
 سواء والرجل لا يختلفان بحرو والذى يقصده مذهبنا ان المرأة لها دعوة
 ويلحق الولد بها بالنسبة ويدعوها اذا كان ذلك فمكنا ومنى دعاها امران
 افرع بينهما والرجل سواء الناس صلات عري وعجم فالعجم من عمال العرب
 ابي جيلان كالهذول والقرى والارمن والبرنج والحبش والكل سواء فاذا
 ثبت هذا معنى حصل واحد منهم مسلما في دار الاسلام وحبوه من مسلمة ارجه
 احدها مسلم ببلده ثم يدخل النكاح مسلما والثاني يدخل مشركا بامان
 ثم مسلم بعدنا او بعد الدمة ثم مسلم بعدنا فاذا ثبت هذا حصل عندنا
 مسلما علما فصلناه فاذا يدعي مجهول النسب دار الاسلام فقال هذا اللفظ
 نسبه لاحق في لم يخل المدعي من احدهما انما ان يكون حر او مملوك عليه
 او عليه ولا فان لم يكن له احد عليه ولا يلحق به طفل بدعوة سواء
 ادعاه ولدا او اخا او عملا لانه مجهول النسب خلفه من يملكون

ها

او

27

يدعي مجهول النسب فانه يلحق بفراش منفرده
 مسرلا ودعوة مسرلة اما الفراش المسرور فان بهر دورها يكون بالوطي
 وطبا يلحق به النسب واما الدعوة المفردة فان يدعي مجهول النسب
 لما يارعه فيه غيره واما الفراش المسرور فقد صورناه في اربع خواص
 تار عوا هذا الحق باحد هم بالنسبة او بالقرعة عددا او بالصفة او بالانساب
 عندهم وان كانت الدعوة مسرلة الحصة باحد هما بالنسبة او القرعة وعدم
 بالصفة او الانساب هذا الكلام في الرجل فاما المرأة فمن ثلث ادعوة كماله
 يلحق بها الولد اما بالنسبة فقط فاما بالانساب وبالصفة فلا ومن قال
 لها دعوة سوا كان لها زوج او لا زوج لها او قيل اذا لم يكن لها زوج فاعلم
 فيها كالمطل سوا من الدعوة المفردة وغيرها والصفة والنسبة والانساب
 سواء والرجل لا يختلفان بحرو والذى يقصده مذهبنا ان المرأة لها دعوة
 ويلحق الولد بها بالنسبة ويدعوها اذا كان ذلك فمكنا ومنى دعاها امران
 افرع بينهما والرجل سواء الناس صلات عري وعجم فالعجم من عمال العرب
 ابي جيلان كالهذول والقرى والارمن والبرنج والحبش والكل سواء فاذا
 ثبت هذا معنى حصل واحد منهم مسلما في دار الاسلام وحبوه من مسلمة ارجه
 احدها مسلم ببلده ثم يدخل النكاح مسلما والثاني يدخل مشركا بامان
 ثم مسلم بعدنا او بعد الدمة ثم مسلم بعدنا فاذا ثبت هذا حصل عندنا
 مسلما علما فصلناه فاذا يدعي مجهول النسب دار الاسلام فقال هذا اللفظ
 نسبه لاحق في لم يخل المدعي من احدهما انما ان يكون حر او مملوك عليه
 او عليه ولا فان لم يكن له احد عليه ولا يلحق به طفل بدعوة سواء
 ادعاه ولدا او اخا او عملا لانه مجهول النسب خلفه من يملكون

في مناع البيت اذا اختلف فيه الزوجان



اذا اختلف الزوجان في شئ من شئ فقال كل واحد منهما دليلا فان
 كان مع احدهما شئ فقص له بها لا شئ اول من يلاحق وان لم يكن مع
 شئ فمدخل واحد منهما على صفة حلف كل واحد منهما صاحبه وتكون
 صفته سواء كانت يدعيها من حيث المساهدة او من حيث الجلم وسواء كان
 يصلح للرجال نحو النساء كالعجم والطالبية والذرية والصلاح او
 يصلح للنساء دون الرجال كالحلي والمقابع وقص النساء او صلح لادى احد
 منهما كالفري والواقي وسواء كانت الدار لهما او لاحدهما او لغيرهما وسواء
 كانت الزوجية باقية بينهما او تغدروا والزوجية وسواء كان الشارع
 ورثهما او بن احدهما وورثة الآخر وفيها خلاف وقد روي صحاح
 ما يصلح للرجال للرجال وما يصلح للنساء فللمرأة وما يصلح لهما معا
 وفي بعض الروايات ان الدليل للمرأة وعلى الرجل المسنة لان من المعلوم ان
 ينقل من بيت المرأة الى بيت الرجل والاول احوط اذا كان الرجل على طلاق
 فوجد من له الحق فلا من عليه الحق فقل له ان انا خدعة منه بعد اذن
 من عليه الحق ام لا لا تخلوا من عليه الحق من احد امرين اما ان يكون اذلا
 لما عليه او مانعا فان معترفه باذله لم يزل له الحق الا حرمته لان من عليه
 الحق ان يقضيه من اي ماله شاء فلو اجزأه ان انا خدعته بعد اذنه اسقطنا
 هذا الخمار فان خالفه اخطأ فان عليه ردده لانه اخطأ بالغيره بعد حق
 فكان عليه ردده كالعاصي اما ان كان مانعا لهما ان يحكما الحق ظاهر او
 باطنا او يعرف باطنا وكذا ظاهر او يعرف باطنا او يحكمه باطنا ونحوه
 لقوته وانه لا يمكن استيفاء الحق منه فمضى ان يرد الصفة فان له ان انا خدع
 من ماله بقدر حقه عندنا وقال بعضهم ليس له ذلك الا في النقود مثل الدار

بينهما

بذلك

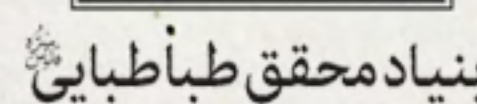
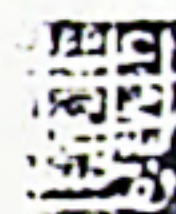
والذي

فان لم يرد ما في غير المان فلا ههنا اذا اذن من عليه الحق ما نعاو
 له الحق فاما ان كان له حقه حجة وهي المسنة عليه ويقدر على
 اثبات ذلك عند الحاكم والمستيف منه فقل له اذرة نفسه ام لا قال
 قوم ليس له لانها حجة ملك استيفاء حقه بامنه فلم يزل له الا خد نفسه
 بخبر المساهة فان كان باذله وقال احرز له ذلك لا ر عليه مسقة في ابياته
 عن الحاكم وانه لينة في استيفاءه فدان له الاخر وهو الذي يهتبه عموم
 حاربا في جهر ذلك وكل موضع قلنا له الاخذ فاحذر فان كان من حسن
 المان فماله مثل ما يجوز في الاذهان اخذ ذلك فملكه بالماخذ كما
 لو دفعه من عليه الحق نفسه وان كان من غير حقه لم يزل له ان يملك
 نفسه ولين يباع بحس الحق من الذي بيع قال بعضهم ان الحاكم له عليه
 وقال احرز من يحضر الحاكم ومعه رجل اطاه على المعادق بالدين
 متاع من اذنيه والافوى غدا ان له البيع نفسه لانه يتحذر عليه
 اثباته عند الحاكم والذي قالوه كذب من عنده فاذا ثبت ذلك فاحذر من
 الحق عينا للبيع فان باع فلا تلام وان هلك العن يدره في البيع قال
 قوم يكون من ضمان من عليه الدين لان هذه العن قضت استيفاء الدين
 منهما فكانت ماله مسددة كالمعروف قال احرز عليه ضمانه لانه قضا
 به اذن ما لا يستيف الحق منها فهو كالمو قبض المهر والمو الق
 به اذ قالوا ايضا ان عليه قاله ان انا خدعتهما ماله ومن قال
 عليه ضمانا قال احرز دمه فمما اوله في دمة المانع الذي وان كان
 الحس او اذ كان حيا صاوية ان الفضل
 ثم احرز الرابع من باب المسوط وهو احرز دعونا

م

م

六人



19/1/11